صفحات

من تاريخ العراق الحديث

من ثورة 14 تموز حتى حرب الخليج الثانية
1958 - 1996

حامد الحمداني

ISBN 91 – 631 – 5705 - 5

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب 2
المقدمة..... 12
الفصل الأول: ثورة 14 تموز 20
أولاً ـ ممهدات الثورة..... 21
ثانياً ـ نشوء حركة الضباط الأحرار..... 35
ثالثاً ـ تنظيمات حركة الضباط الأحرار..... 36
رابعاً ـ تحقيق التحالف بين حركة الضباط وجبهة الاتحاد الوطني..... 39
خامساً ـ أهداف ثورة 14 تموز 1958..... 41
سادساً ـ الإعداد للثورة 42
الفصل الثاني : فجر الثورة 50
أولاً ـ الأعداد للثورة..... 51
ثانياً ـ ساعة الصفر..... 54
ثالثاً ـ البيان الأول للثورة..... 55
رابعاً ـ مهاجمة قصر الرحاب، ومقتل العائلة المالكة..... 56
خامساً ـ الثورة تواصل تثبيت أقدامها 60
سادساً ـ الثورة ورد الفعل العربي والدولي..... 62
سابعاً ـ البيانات والمراسيم الصادرة في اليوم الأول للثورة..... 66
ثامناً ـ صدور الدستور المؤقت ـ نص الدستور..... 69
تاسعاً ـ حكومة الثورة تواصل تثبيت أقدامها..... 75
عاشراً ـ إصدار قانون الإصلاح الزراعي 78
أحد عشر ـ قانون الأحوال المدنية 81

اثنا عشر ـ إجراءات الحكومة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي..... 81
الفصل الثالث : الانشقاق 90
أولاً ـ انشقاق القوى القومية والبعثية بقيادة عبد السلام عارف..... 91
ثانياً ـ الوحدة الفورية والاتحاد الفدرالي ، وموقف السلطة..... 93
ثالثاً ـ عبد السلام عارف يحاول اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم..... 96
رابعاً ـ اعتقال عبد السلام عارف وإحالته إلى المحاكمة ،والحكم بإعدامه.. 100
خامساً ـ مؤامرة رشيد عالي الكيلاني 101
سادساً ـ انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف الفاشل بالموصل..... 106
الفصل الرابع : أحداث كركوك..... 120
أولاً ـ التركيب السكاني في كركوك ، ودوره في الإحداث..... 121
ثانياً ـ احتفالات الذكرى الأولى للثورة ، ووقوع الأحداث..... 122
ثالثاً ـ نتائج أحداث كركوك ، وانعكاساتها..... 123
رابعاً ـ قاسم يهاجم الحزب الشيوعي ويتوعد بمعاقبة المسؤولين..... 125
خامساً ـ ما هو رد فعل الحزب الشيوعي على خطاب قاسم..... 128
الفصل الخامس : دماء في الموصل 129
أولا: الهجوم الرجعي في الموصل ودور السلطة في إذكائه..... 130
ثانياً : من كان يحكم الموصل ؟ 132
ثالثاً : حملة الاغتيالات في الموصل 136
رابعاً : نتائج الاغتيالات والحملة الرجعية في الموصل. 142
خامساً : ما هو موقف الحزب الشيوعي من حملة الاغتيالات؟ 144
الفصل السادس : الحزب الشيوعي والسلطة..... 147
أولاً ـ العلاقات بين الحزب الشيوعي والسلطة..... 148

ثانياً ـ الحزب الشيوعي يطلب إشراكه في السلطة..... 152
ثالثاً ـ عبد الكريم قاسم يوجه ضربا ته للحزب الشيوعي 150
رابعاً ـ محاولة أغتيال عبد الكريم قاسم 161
خامساً ـ عبد الكريم قاسم يحاول تجميد نشاط الحزب الشيوعي 163
سادساً ـ انشقاق الحزب الوطني الديمقراطي ، وحديد يؤلف حزباً جديداً.... 165
سابعاً ـ الحزب الشيوعي يحاول تكوين جبهة وطنية ديمقراطية جديدة..... 171
ثامناً ـ تدهور العلاقات بين الأكراد والسلطة ،ولجوء الطرفين إلى السلاح. 172
الفصل السابع : انقلاب 8 شباط 1963 الفاشي 183
أولاً ـ الظروف التي ساعدت ، ومهدت للانقلاب.,..... 184
ثانياً ـ من أعد ، وساهم في الانقلاب ؟..... 191
ثالثاً ـ تنفيذ الانقلاب في 8 شباط 1963..... 183
رابعاً ـالحزب الشيوعي يتصدى للانقلابيين ، ويدعو إلى مقاومتهم..... 198
خامساً ـ عبد الكريم قاسم يحاول توجيه خطاب للشعب والقوات المسلحة.... 200
سادساً ـ موقف قطعات الجيش من الانقلاب.....202
سابعاً ـ استسلام عبد الكريم قاسم.....204
ثامناً ـ مهزلة محاكمة عبد الكريم قاسم وإعدامه.....205
الفصل الثامن : جمهورية البعث الأولى..... 208
أولاً ـ السلطة الانقلابية الجديدة.....209
ثانياً ـ ما هو برنامج حزب البعث ؟..... 213
ثالثاً ـ البعثيون والحزب الشيوعي.....215
رابعاً ـ وقوع انقلاب بعثي في سوريا،ومشروع الوحدة الثلاثية.....219
خامساً ـ البعثيون يشنون الحرب على الأكراد.....220

سادساً ـ انتفاضة الشيوعيين في معسكر الرشيد ببغداد.....223
الفصل التاسع : البعث في مأزق، وانقلاب عبد السلام عارف...235
أولاً ـ الخلافات الداخلية والتمزق في قيادة البعث.....236
ثانياً ـالخلافات بين الجناحين المدني والعسكري في الحزب.....239
ثالثاً ـ الصراع بين البعث والضباط القوميين والناصريين والحركيين.... 240
رابعًا ـ الانقلاب العارفي ضد سلطة البعث..... 243
خامساً ـ اتفاقية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة 246
سادساً ـ الشيوعيون والسلطة العارفية 247
سابعاً ـ البعثيون يحاولون الإطاحة بحكم عبد السلام عارف.....252
ثامناً ـ إزاحة الناصريين عن الحكم.....253
تاسعاً ـ محاولة الناصريين الانقلابية.....254
عاشراً ـ مصرع عبد السلام عارف.....255

الفصل العاشر : الجمهورية العارفية الثانية.....257
أولاً ـ الصراع على السلطة وتولي عبد الرحمن عارف الحكم.....258
ثانياً ـ ضعف حكم عبد الرحمن عارف..... 259
ثالثاً ـ عبد الرحمن عارف يشكل الوزارة برئاسته..... 261
رابعاً ـ حرب 5 حزيران العربية الإسرائيلية..... 261
خامساً ـ طاهر يحيى يؤلف الوزارة الجديدة..... 263
سادساً ـ الحزب الشيوعي ، وموقفه من السلطة..... 264
سابعاً ـ انشقاق الحزب الشيوعي وتكوين القيادة المركزية..... 265
ثامناً ـ ما هو رد فعل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على الانشقاق ؟.. 266

تاسعاً: رد فعل الحزب الشيوعي على الانشقاق..... 267
الفصل الحادي عشر : جمهورية البعث الثانية..... 269
أولاً ـ الإمبريالية تعد للانقلاب على حكومة عبد الرحمن عارف 270
ثانياً ـ كيف أُعد الانقلاب ؟ ومن قاده ؟..... 271
ثالثاً ـ كيف نفذ انقلاب 17 تموز1968..... 273
رابعاً ـ الانقلابيون يتقاسمون السلطة..... 274
خامساً ـ الصراع بين جناحي البعث والنايف.....276
سادساً ـ صدام حسين الشخصية الثانية في السلطة البعثية.....279
سابعا ـ حزب البعث ، والعلاقات مع إيران..... 281
ثامناً ـ الصراع داخل قيادة حزب البعث.....282
تاسعاً ـ محاولة ناظم كزار الانقلابية. 282
عاشراً ـ صدام حسين ينشئ الجيش الشعبي.....284
أحد عشر ـ البعثيون يحاولون التقرب من الشعب وقواه الوطنية.....285
الفصل الثاني عشر:حرب تشرين العربية الإسرائيلية..... 288
أولاً ـ حكام العراق البعثيون، وعبد الناصر 289
ثانياً ـ حرب 6 تشرين الأول 1973..... 292
ثالثاً ـ حكام العراق والحرب..... 296
الفصل الثالث عشر:البعثيون والشيوعيون ،والجبهة الوطنية... 298
أولاً ـ البعثيون ومحاولات تشكيل الجبهة الوطنية..... 399
ثانياً ـ حزب البعث يضع شروطه لجبهة وطنية مع الشيوعيين..... 302
ثالثاً ـ توقيع ميثاق العمل الوطني، وقيام الجبهة الوطنية..... 303
رابعاً ـ موقف القيادة الكردية من الجبهة..... 306

خامساً ـ نهاية الجبهة الوطنية..... 309
الفصل الرابع عشر : صدام يستولي على السلطة.....311
أولاً ـ الانقلاب الصدامي ضد البكر..... 312
ثانياً ـ العلاقات العراقية السورية..... 315
ثالثاً ـ العلاقات العراقية الإيرانية، ودور الولايات المتحدة في تأجيجه.... 318
الفصل الخامس عشر : الحرب العراقية الإيرانية.....322
أولاً ـ بداية الحرب وتوغل القوات العراقية في الأراضي الإيرانية.....323
ثانياً ـ إيران تبحث عن السلاح.....325
ثالثاً ـ إسرائيل تضرب المفاعل النووي العراقي.....327
رابعاً ـ إيران تستعيد قدراتها ، وتشن الهجوم المعاكس.....328
خامساً ـ استمرار الحرب، وإيران تستكمل تحرير أراضيها.....332
سادساً ـ الجيش الإيراني يحتل الفاو، وجزر مجنون الغنية بالنفط..... 334
سابعاً ـ النظام العراقي يسعى للتسلح بأسلحة الدمار الشامل.....335
ثامناً ـ حرب الناقلات، وتأثيرها على إمدادات النفط.....336
تاسعاً ـ المعارك التي خاضها العراق في العام الأخير للحرب.....338
عاشراً ـ النظام الصدامي يهاجم مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية.....339
أحد عشر ـ العراق يكثف حرب الصواريخ لتركيع إيران ونهاية الحرب....341
اثنا عشر ـ النظام العراقي يهاجم الشعب الكردي ـ حملة الأنفال.....342
الفصل السادس عشر: العراق بعد حرب الخليج الأولى 344
أولاً ـ القوة العسكرية للعراق..... 345
ثانياً ـ الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب..... 346
ثالثاً ـ العراق، والولايات المتحدة ، وإسرائيل.....348

رابعاً ـ عقد مؤتمر القمة العربية في بغداد.....353
خامساً ـ النظام العراقي يحول سهامه نحو الكويت.....355
سادساً ـ النظام العراقي يوقع معاهدة عدم اعتداء مع السعودية.....357
سابعاً ـ تصاعد التوتر بين العراق والكويت..... 358
ثامناً ـ تحركات عسكرية عراقية باتجاه الكويت..... 361
تاسعاً ـ خطاب صدام حسين، ورسالة العراق للجامعة العربية.....362
عاشراً ـ التحرك العربي لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية..... 363
حادي عشر ـ السفيرة الأمريكية تقابل صدام حسين..... 366
الفصل السابع عشر : غزو الكويت..... 370
أولاً ـ مؤتمر جدة ـ 31 تموز 1990..... 371
ثانياً ـ ساعة الصفر لغزو الكويت..... 374
ثالثاً ـ رد الفعل الأمريكي على الغزو..... 376
ارابعاً ـ سوريا تدعو لعقد قمة عربية لبحث الغزو العراقي..... 377
خامساً ـ ماذا دار في القصر الأبيض الأمريكي ؟.....379
سادساً ـ مجلس الأمن الدولي يصدر قراره الأول رقم 660 ضد العراق..382
سابعاً ـ الملك حسين في بغداد..... 383
ثامناً ـ مؤتمر القمة العربية في القاهرة..... 392
تاسعاً ـ موقف النظام العراقي..... 397
عاشراً ـ الملك حسين يقابل الرئيس الأمريكي جورج بوش..... 402
الفصل الثامن عشر : تطورات أزمة احتلال الكويت..... 406
أولاً ـ ماذا فعل النظام العراقي في الكويت ؟..... 407
ثانياً ـ ما هو دور إسرائيل في الأزمة ؟..... 408
ثالثاً ـ موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة..... 410

رابعاً ـالانقلاب العسكري في الاتحاد السوفيتي وتأثيره على الأزمة..... 413
خامساً ـ مجلس الأمن يوالي إصدار القرارات ضد العراق..... 414
سادساً ـ الموقف الرسمي العربي هل خدم الأمة العربية..... 418
سابعاً ـ النظام العراقي في حيرة..... 420
ثامناً ـ بريماكوف في بغداد..... 421
تاسعاً ـ صدام حسين، ومسألة الرهائن..... 424
عاشراً ـ الغرب يكمل استعداداته الحربية 425
الفصل التاسع عشر : قرار الحرب.....429
أولاً ـ مجلس الأمن يصدر قرار الحرب رقم678.414.....430
ثانياً ـ بوش يقترح لقاء بيكر لصدام، ولقاء طارق عزيز به.....432
ثالثاً ـ لقاء في جنيف، بين طارق عزيز وجيمس بيكر..... 436
رابعاً ـ السكرتير العام للأمم المتحدة ديكويار في بغداد..... 445
الفصل العشرون : عاصفة الصحراء..... 448
أولاً ـ أبواب الجحيم توشك أن تفتح فوق بغداد 449
ثانياً ـ بداية الحرب وانطلاق الهجمات الجوية..... 450
ثالثاً ـ الطائرات الحليفة تركز هجماتها على القطعات العسكرية..... 456
رابعاً ـ بداية الحرب البرية واختراق حدود العراق.....459
خامساً ـ هزيمة نظام صدام وتوقف الحرب.....461
الفصل الحادي والعشرون : انتفاضة آذار 1991 ضد النظام الصدامي.... 464
أولاً ـ ممهدات انتفاضة آذار ضد النظام الصدام..... 465
ثانياً ـ انطلاق الانتفاضة وتحرير 14 محافظة 466
ثالثاً ـالهجوم المعاكس للنظام الصدامي وبداية انحسار الانتفاضة 471

رابعاً ـ لماذا أجهضت الانتفاضة ؟..... 477
خامساً ـ ماذا قدمت أحزاب المعارضة للانتفاضة ؟..... 481
سادساً ـ مؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية. 487
سابعاً ـ قرار مجلس الأمن رقم667..... 492
ثامناً ـ القيادات الكردية تفاوض نظام صدام..... 495
تاسعاً ـ القيادات الكردية تدعو لجنة العمل المشترك لعقد مؤتمرشقلاوة..... 498
عاشراً ـ إجراء انتخابات المجلس التأسيسي وتأليف حكومة في كردستان... 499
أحد عشر ـ انسحاب القوات الأمريكية والحليفة من العراق..... 500
الفصل الثاني والعشرون: ماذا بعد حرب الخليج الثانية..... 502
أولا : تأثير الحرب على الجانب العراقي
1 ـ استمرار الحصار المفروض على العراق واشتداد معانات الشعب.....503
2 ـ تفاقم أزمة النظام الصدامي 505
3 ـ تحول كردستان إلى مسرح للصراع الإقليمي 507
4 ـ القيادات القومية الكردية تلجأ إلى السلاح لحسم الصراع فيما بينها.....508
5 ـ قوات الطالباني تحتل مدينة أربيل ،عاصمة كردستان..... 510
6ـ البارزاني يستعين بقوات صدام لاستعادة أربيل..... 511
7 ـ المعارضة العراقية إلى أين ؟.....513
ثانياً: تأثير الحرب على الجانب العربي.....516
1 ـ تفكك وانهيار التظامن العربي.....517
2 ـ مؤتمر مدريد وتهافت الحكام العرب على الصلح مع اسرائيل.....518
ثالثاً : على الجانب الدولي.....520
بروز الولايات المتحدة كقطب وحيد مهيمن على مصير العالم.....520

الفصل الثالث والعشرون.....522
أولا ـ تصفية أسلحة الدمار الشامل العراقية.....523
ثانيا ـ هروب حسين كامل ولقائه رالف إيكيوس.....526
ثالثاً ـ عملية ثعلب الصحراء.....534
رابعاً ـ حرب الخليج الثالثة وسقوط نظام صدام حسين.....539
التوثيق.....540
المصادر..... 550

المقدمة

تناول الجزء الأول من الكتاب {صفحات من تاريخ العراق الحديث} الحقبة التاريخية الممتدة من الاحتلال البريطاني للعراق أبان الحرب العالمية الأولى وحتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958، وجرى استعراض أوضاع العراق أبان الحكم الملكي، والسياسة المناهضة لمصالح الشعب والوطن التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم، والتي كانت تصب في خدمة المصالح الإمبريالية، وما سببته تلك السياسة من تناقض واستقطاب شديدين بين الشعب وحكامه، ولجوء السلطة الحاكمة إلى شتى أساليب القمع والإرهاب لإخضاع الشعب لإرادة الإمبرياليين، فكانت تلك الفترة سجالا بين الطرفين، وكان الصراع يخبوا فترة من الزمن لينفجر بعدها عنيفاً كاسحاً، حيثُ دارت معارك الحرية، رغم كل ما استخدمته السلطة الحاكمة من وسائل قمعية، واحتياطات.

لقد خاض الشعب العراقي معاركه ضد الاحتلال البريطاني الثاني للبلاد عام 1941، أبان حركة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة، ثم أتبعها بوثبته المجيدة في كانون الثاني 1948، وتلتها وثبة تشرين المجيدة عام 1952، ثم جاءت انتفاضة الشعب عام 1956، أبان العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر، بسبب الموقف الشائن لحكومة نوري السعيد، وتعاونها مع المعتدين الإمبرياليين واستفزازها لمشاعر الشعب العراقي خاصةً، والشعوب العربية عامة، والتي انتابها شعورٌ من الحماس العاصف تضامنا مع الشعب والحكومة المصرية، مما دفع الشعب العراقي إلى التظاهر ضد سياسة الحكومة ومواقفها، ووقوع الصدام العنيف مع قوات الحكومة القمعية، وكلما أوغلت الحكومة في سياستها تلك، كلما كان الشعب يزداد إصراراً على تحدي تلك السلطة، وتصميمه على تحقيق طموحاته و آماله في الحياة الحرة الكريمة بعيداً عن الهيمنة الإمبريالية.

لقد مهدت تلك السياسة الرعناء للطغمة الحاكمة، وإصرارها على السير على ذلك النهج، رغم كل التحذيرات التي وجهتها القوى والأحزاب الوطنية عبر المذكرات التي كانت ترفعها باستمرار للوصي عبد الإله، والملك فيصل الثاني، والحكومات المتعاقبة على سدة الحكم، الطريق نحو قيام جبهة الاتحاد الوطني عام 1957، والتي ضمت حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي وحزب البعث، إضافة إلى العديد من الشخصيات الوطنية ذات الاتجاه القومي، كما كانت حافزاً للضباط الوطنيين في الجيش لتشكيل العديد من التنظيمات الثورية الهادفة إلى إسقاط ذلك النظام، والتي استطاعت أن توحد جهودها في إطار اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، ثم كان ذلك التلاقي العظيم بين جبهة الاتحاد الوطني واللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار من أجل العمل المشترك لإسقاط النظام، وإقامة حكم وطني حقيقي بعيداً عن الهيمنة الإمبريالية.

وخلال عام واحد من ذلك التلاقي، استطاعت القوى الثورية في الجيش، وبدعمٍ وإسنادٍ من أبناء الشعب وقواه الوطنية المنضوية تحت لواء جبهة الاتحاد الوطني إنزال الضربة القاضية بالنظام صبيحة الرابع عشر من تموز 1958 حيث حسمت قوى الثورة المعركة لصالح الشعب خلال ساعات، وتهاوى ذلك النظام الذي كان يحلو لنوري السعيد أن يردد عنه قوله باستمرار [دار السيد مأمونة]!.

لكن تلك الدار تهاوت على رؤوس أصحابها، وتم الإعلان عن قيام الجمهورية العراقية، وتشكيل أول حكومة وطنية في تاريخ العراق الحديث لا تخضع لإرادة الإمبرياليين، وضمت تلك الحكومة كافة القوى والأحزاب الوطنية باستثناء الحزب الشيوعي، بدعوى حساسية الظروف الدولية، والمخاطر المحيطة بالثورة، وأكتُفي بإشراك الشخصية الوطنية المعروفة [الدكتور إبراهيم كبه] القريب من الحزب.

لقد كان من المأمول لجبهة الاتحاد الوطني أن توطد تلاحمها، وتتفق فيما بينها على الخطوط العريضة لسياساتها، بعد انتصار الثورة، من أجل السير بها إلى الأمام لتحقيق طموحات الشعب التي ناضل من أجلها عدة عقود، وقدم التضحيات الجسام من دماء أبنائه لتحقيق هذا الحلم الجميل.

إلا أن ما يؤسف له حقا أن تدب الخلافات، ويندلع الصراع بين تلك الأحزاب ولازالت الثورة في أيامها الأولى، حيث رفع البعثيون والقوميون، وبقيادة

الشخصية الثانية في الثورة [العقيد الركن عبد السلام عارف] نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ونائب القائد العام للقوات المسلحة، شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، دون الالتفات إلى اختلاف الظروف الموضوعية للعراق، وتركيبته السكانية، واختلاف درجة التطور الاقتصادي للبلدين، وقد دفع هذا الموقف الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي إلى رفع شعار [الاتحاد الفدرالي] مقابل ذلك، وأدى هذا التباين في المواقف والشعارات إلى حدوث صراع مرير داخل جبهة الاتحاد الوطني، وداخل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، حيث وقف [الزعيم عبد الكريم قاسم]- قائد الثورة- ضد محاولات فرض الوحدة الفورية.

لقد أدى كل ذلك إلى حدوث شرخ كبير في الحركة الوطنية كاد يسبب المخاطر الكبيرة على الثورة وهي لا تزال في أيامها الأولى، مما دفع الزعيم عبد الكريم قاسم إلى إعفاء عبد السلام من مناصبه، وتعينه سفيراً في ألمانيا الغربية آنذاك. أدى ذلك الموقف إلى تقديم الوزراء البعثيين والقوميين استقالاتهم من الوزارة ولجوء تلك القوى إلى العنف كوسيلة للعمل السياسي، ومن ثم تحول ذلك الصراع إلى مستويات أعلى فأعلى حتى وصل بهم الأمر إلى مرحلة التآمر لإسقاط حكومة الثورة، كما حدث في محاولة عبد السلام عارف اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم، ومحاولة رشيد عالي الكيلاني الانقلابية، ومحاولة العقيد عبد الوهاب الشواف الفاشلتين، ومحاولة حزب البعث اغتيال عبد الكريم قاسم في رأس القرية.

ومما زاد في تدهور الأوضاع السياسية، وانتكاسة الثورة إتباع عبد الكريم قاسم سياسة [التوازن] و[عفا الله عما سلف] و[فوق الميول والاتجاهات]! تلك السياسة التي ثبت فشلها فيما بعد، والتي شجعت العناصر المتربصة بالثورة وفسحت لها المجال واسعاً للعمل على إسقاطها.

وبدلاً من أن يتعظ عبد الكريم قاسم بما جرى له أثناء محاولة الاغتيال، وقبلها محاولة الشواف الانقلابية في الموصل، ويصحح سياسته، وأسلوب تعامله مع القوى الهادفة لإسقاطه، واغتيال الثورة، فأنه بادر إلى شن حملة شعواء ضد الحزب الشيوعي الذي سخر كل قواه وإمكاناته لحماية الثورة والذود عنها وصيانتها، واستمر في سياسته الانتحارية هذه حتى وصل به الأمر إلى حالة من

الانعزال التام عن الشعب وقواه التقدمية، وفي المقدمة منها الحزب الشيوعي، وبذلك مهد السبيل لانقلابي 8 شباط 1963 لتوجيه الضربة القاضية للثورة وقيادتها، بدعمٍ وإسنادٍ من الإمبريالية الأمريكية والبريطانية. وفي الوقت الذي كان الوطنيون والشيوعيون يتصدون للانقلابيين يومي 8 ,9 شباط ببعض الأسلحة الخفيفة والسكاكين والحجارة والعصي، وهم يوجهون النداء تلو النداء لعبد الكريم قاسم لتوزيع السلاح عليهم لمقاتلة الانقلابيين، رفض قاسم كل تلك النداءات، مدعيا انه سوف يقضي على قوات الانقلابيين خلال ساعات، وكان أمله في تلك العناصر الانتهازية والخائنة التي إئتمنها واعتمد عليها، وسلمها قيادات القطعات العسكرية، بعد أن أزاح كافة القيادات الوطنية المخلصة حقاً والمدافعة بإيمان وعزم وتصميم عن الثورة.

وهكذا أُسقطَ في يد عبد الكريم قاسم، وخابت آماله، وفات الأوان، واستطاع الانقلابيون اغتياله، واغتيال ثورة الرابع عشر من تموز، وجرت حملة تصفية جسدية لمعظم القادة الوطنيين، مدنيين وعسكريين، وبشكل خاص قادة الحزب الشيوعي وكوادره.

لقد كان حكم حزب البعث، وبالتعاون مع القوميين، خلال تسعة أشهر تلت انقلابهم المشؤوم في 8 شباط 1963، حكما دموياً لم يشهد له العراق مثيلاً من قبل، وكان جُلَ همهم تصفية العناصر الشيوعية والوطنية، كأنما لم يأتوا إلى الحكم إلا من أجل تنفيذ هذه المهمة التي أوحى لهم بها أسيادهم الإمبرياليين.

لقد أغرقوا العراق وشعبه بالدم، وملئوا السجون بمئات الألوف من خيرة أبناء الشعب البررة جراء حبهم لوطنهم و إخلاصهم لشعبهم لا غير.

لقد انبرت أقلام حاقدة على الثورة وتوجهاتها ومنجزاتها لتسفيهها والانتقاص من منجزاتها بأسلوبٍ لا يمت إلى المصداقية بصلة، كل ما يدفعهم لتلك الكتابات الصفراء هو الحقد على الثورة من جهة، والتملق لانقلابيي شباط من جهة أخرى بغية الحصول على المكاسب الرخيصة، فانهالوا على الثورة وقادتها بأسلوبٍ رخيصٍ بالشتائم، وحاولوا تزييف حقائق التاريخ.

لقد اتهم الانقلابيون عبد الكريم قاسم بالدكتاتورية والفردية وغيرها من النعوت، ولكنهم مارسوا أبشع أنواع الدكتاتورية والحكم المطلق، وارتكبوا أشنع أنواع

الجرائم بحق الخيرين من أبناء الشعب، وملأوا السجون بالمعتقلين، وأشعلوا الحرب ضد الشعب الكردي في كردستان، واتبعوا سياسة الأرض المحروقة، وأمعنوا تقتيلاً وتشريدا بالشعب الكردي قبل أن ينهار حكم البعث في 18 تشرين الثاني 1963 على يد شريكهم عبد السلام عارف، مدعوماً بالقوى القومية في القوات المسلحة، وسار شريكهم عارف على نفس ذلك النهج، وإن كان بصورة أخف.

لكن عبد السلام عارف لم يلبث أن لقي حتفه في حادث طائرة مروحية دُبر له ليحل بعده أخوه عبد الرحمن عارف الذي اتسم حكمه بالضعف، مما أثار قلق الإمبرياليين من احتمالات عودة القوى الوطنية التقدمية إلى استلام الحكم من جديد، فأوحت إلى عملائها في الجيش الضباط عبد الرزاق النايف، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، وإبرهيم عبد الرحمن الداؤد، آمر الحرس الجمهوري وسعدون غيدان، آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري، بالتعاون مع حزب البعث للقيام بانقلابهم العسكري في 17 تموز 1968، وجرى تنصيب احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية، وعبد الرزاق النايف رئيسا للوزراء، وإبراهيم الداؤد وزيرا للدفاع، وضمت الوزارة العديد من البعثيين.

لكن تلك الشراكة بين عملاء الإمبريالية لم تدم سوى 13 يوماً، حيث غدر البعثيون بشركائهم النايف والداؤد، واستولوا على السلطة كاملة، وجرى تسفير النايف إلى خارج العراق، فيما كان الداؤد في الأردن يتفقد القوات العراقية هناك.

ولعب صدام حسين الدور الأكبر في الانقلاب الثاني الذي جرى يوم 30 تموز 1968، وبذلك أصبح الشخصية الثانية في الدولة، وتولى منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة.

أما الشعب العراقي فقد تلقى أنباء الانقلاب ببالغ القلق والصدمة، نظراً لما عرف عن جرائم البعثيين، عندما قاموا بانقلاب 8 شباط 1963، ونكلوا بكل القوى التقدمية في البلاد.

حاول البعثيون تبييض وجوههم أمام الشعب، فأقدموا على إطلاق سرح العديد من السجناء السياسيين، وأعادوا المفصولين إلى وظائفهم وأعمالهم، وحاولوا التقرب من الحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، واستطاعوا إقناع الحزب

الشيوعي للدخول معهم فيما دعي {الجبهة الوطنية والقومية التقدمية }، وأعلنوا بيان 21 آذار الخاص بالحكم الذاتي لكردستان لحل المشكلة الكردية.

لكن البعثيين لم يكونوا جادين وصادقين في نواياهم، بل أرادوا تثبيت حكمهم المهزوز آنذاك من جهة، وكشف تنظيمات الحزب الشيوعي، من جهة أخرى استعداداً لتوجيه الضربة القاضية له فيما بعد.

وبالفعل، فقد بادروا إلى شن حملة جديدة ضد الحزب عام 1978 حيث ذهب ضحيتها أعداد غفيرة من الشيوعيين قضوا تحت أشنع أنواع التعذيب لانتزاع الاعترافات منهم عن تنظيمات الحزب، وتشريد الألوف في كردستان، وخارج العراق، وقبع ألوف آخرين في غياهب السجون.

وبعد أن تم لحكومة البعث ضرب الحزب الشيوعي، التفتوا إلى [حزب الدعوة الإسلامية] حيث جرت حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت الآلاف منهم وتمت تصفيتهم جسدياً، كما أقدموا على تهجير مئات الألوف من العراقيين إلى إيران، بحجة التبعية، علماً أن معظمهم لا يعرف عن إيران شيئاً، وأنهم وآباءهم وأجدادهم ولدوا في العراق، وقد تمّ تسفيرهم بأسلوب إجرامي لم يسبق له مثيل، حيث جُردوا من كافة أموالهم وممتلكاتهم ووثائقهم، وحُجز الشباب من أبنائهم في السجون، وتّم إلقاء النساء والأطفال والشيوخ على الحدود، وقد تبين بعد سقوط نظام صدام حسين الدكتاتوري أن أبناءهم قد استشهدوا على أيدي النظام بكل وحشية، ودون أية جريمة قد اقترفوها، وقد اكتشفت بقايا حتثهم في المقابر الجماعية.

وبتوجيه من الإمبريالية الأمريكية بادر صدام حسين، الذي أزاح البكر من رئاسة الجمهورية في انقلاب مفاجئ ليتولى زمام الحكم، إلى دفع القوات العراقية لمهاجمة الجارة إيران دون أي مبرر، وليزج البلاد في حربٍ ظنها نزهة لأيام أو أسابيع، ولكنها كانت حرب طاحنة استمرت ثمان سنوات ذهب ضحيتها ما يزيد على النصف مليون من أبناء العراق، إضافة إلى مئات الألوف من الجرحى والمعوقين، ومثلها من الأرامل واليتامى، وهدر مواردنا الاقتصادية على تلك الحرب، ولشراء الأسلحة، وبناء المصانع الحربية المختلفة، من صواريخ وأسلحة كيماوية وجرثومية وحتى الذرية، حيث خرج العراق من تلك الحرب محطم الاقتصاد، ومثقلاً بالديون.

حاول صدام حسين أن يعوض عن خسائره في تلك الحرب، بمهاجمة الكويت والاستحواذ على نفطها، وسهلت له الإمبريالية الأمور لكي تدفعه إلى الفخ الذي نصبته للعراق بغية تهديم بنيته الاقتصادية والعسكرية، والاستحواذ على نفط الخليج بشكل مطلق، وإقامة القواعد العسكرية الدائمة في المنطقة. وهكذا دخل صدام حسين الكويت، وعمل فيها تخريباً وتدميراً ونهباً وسلباً مدعياً بإعادة [الفرع إلى الأصل]!!.

لقد تحقق للإمبرياليين ما أرادوا، حيث سارعوا إلى إرسال جيوشهم إلى المنطقة ليشنوا حرباً لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من قبل ضدّ العراق وشعبه، فقد هاجمت طائراتهم مدن العراق كافة، وطرق مواصلاته، وجميع مرافقه الاقتصادية دون استثناء، لمدة 45 يوماً بمعدل 2000 غارة جوية في اليوم الواحد، وألقت خلالها الطائرات مئات الألوف من القنابل والصواريخ، ومستخدمين أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحربية الأمريكية بما في ذلك اليورانيوم المستنفذ الذي سبب كارثة بيئية رهيبة لا أحد يعرف مداها، ثم بادروا بالهجوم البري مخترقين حدود العراق، حيث تقدمت تلك الجيوش حتى مدينة [الناصرية]، وطائراتهم تلاحق الجنود العراقيين المنسحبين من الكويت بوابل من القذائف والأسلحة الرشاشة بغية إبادة اكبر عدد منهم.

واستسلم صدام حسين لشروط الإمبرياليين دون قيد أو شرط، سوى بقائه على سدة الحكم،وتوقفت تلك الحرب، لتبدأ انتفاضة الشعب في 1 آذار 1991، تلك الانتفاضة التي امتد لهيبها ليشمل 14 محافظة من مجموع 18 محافظة، وكاد النظام يتهاوى لولا وقوف الإمبرياليين إلى جانب السلطة الصدامية، وضد الشعب، وفتحوا الطريق للسلطة لعبور دباباتها ومدفعيتها وصواريخها، وطائراتها لمحاصرة المدن العراقية وضربها، وإغراقها بالدم، وهكذا تمّ للإمبرياليين وصدامهم سحق انتفاضة الشعب المجيدة، وذهب ضحيتها مئات الألوف من أبناء الشعب.

وبادرت الإمبريالية الأمريكية بتدمير أسلحة العراق ذات الدمار الشامل، والتي صرف عليها صدام مليارات الدولارات من ثروات الشعب، وشدد الإمبرياليون الحصار على شعب العراق، دون صدام، وهاهو الشعب وبعد أكثر من عشر

سنوات من الحصار، يقاسي أهوال الجوع والأمراض والفقر المدقع، في بلد من أغنى بلدان العالم. وبعد كل الذي جرى ويجري منُذُ 8 شباط 1963 وحتى يومنا هذا يدعي انقلابيوا 8 شباط أن عبد الكريم قاسم كان دكتاتوراً !! .... فماذا يمثل انقلابيوا شباط 963، و 17 تموز 968 ؟ وكيف حكموا وما زالوا يحكمون البلاد؟ وماذا قدّموا للشعب؟ وأين هم مما قدمهُ عبد الكريم قاسم، وثورة الرابع عشر من تموز 958 ؟... رغم الانتكاسة التي حلّت بالثورة، والذين كانوا هم أول مسبيبها!!.

لقد آليت على نفسي أن أكتب عن تلك الأحداث التي مر بها العراق بكل أمانة، لا يدفعني لهذا العمل سوى أيماني بقضية وطني وشعبي، ولا أبتغى غير الحقيقة، والحقيقة فقط.

المؤلف

الفصل الأول

ثورة 14 تموز 1958

أولاً: ممهدات الثورة.

ثانياً : نشوء حركة الضباط الأحرار.

ثالثاً : تنظيمات حركة الضباط الأحرار.

رابعاً: تحقيق اللقاء بين اللجنة العليا للضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني.

خامساً: أهداف ثورة 14 تموز 1958.

سادساً: الأعداد للثورة.

1 ـ عبد الكريم قاسم، قائد الثورة.

2 ـ عبد السلام عارف، الشخص الثاني في قيادة الثورة.

أولاً: ممهدات ثورة 14 تموز 1958

لم تكن ثورة 14 تموز حدثاً آنياً على الإطلاق، بل كانت في الحقيقة نتيجة تراكم كمي هائل من التناقضات بين الحاكمين والمحكومين، عبر أربعة عقود من الزمن، امتدت منذُ الاحتلال البريطاني للعراق إبان الحرب العالمية الأولى وحتى قيام ثورة 14 تموز 1958.

لقد خاض شعب العراق خلال هذه الحقبة الزمنية الطويلة صراعاً مريراً ضد الاحتلال البريطاني في بادئ الأمر، وتجلى ذلك الصراع في ذروته بثورة العشرين عندما حمل الشعب العراقي السلاح بوجه المحتلين، وأمتد لهيب الثورة ليشمل العراق كله من أقصاه إلى أقصاه، وكلفت تلك الثورة المحتلين خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات، وأثقلت كاهل الاقتصاد البريطاني المتعب أصلاً بسبب التكاليف الباهظة للحرب العالمية الأولى، والتي كان لبريطانيا الدور الأساسي فيها.

وفي نهاية المطاف اضطرت بريطانيا إلى تغيير تكتيكاتها السياسية والعسكرية في العراق، ولجأت إلى تأليف حكومة محلية موالية لها، وجاءت بالأمير فيصل ابن الحسين ملكاً على العراق، وجمعت حوله العديد من الضباط الشريفيين الذين خدموا في الجيش العثماني كنوري السعيد، وجعفر العسكري، وعلي جودت الأيوبي، ومولود مخلص، وبكر صدقي، وطه الهاشمي وياسين العاشمي، والعديد من الضباط الآخرين.

كما جمعت بريطانيا العديد من شيوخ العشائر حول النظام الجديد، وملّكتهم مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ومنحتهم سلطة واسعة على الفلاحين وضمتهم إلى المجالس النيابية، ومجالس الأعيان، وبذلك خلقت بريطانيا طبقة حاكمة تعمل لخدمة مصالحها، وتخوض الصراع مع الشعب نيابة عنها، وكان باكورة تلك الخدمات التي قدمتها الطبقة الحاكمة الجديدة للإمبريالية البريطانية

إقرار معاهدة عام 1922، والتي أعطت لبريطانيا الهيمنة الكاملة على مقدرات العراق العسكرية والسياسية والاقتصادية، وجعلت من العراق واحة بريطانية.

وهكذا انتقل الصراع المباشر بين الشعب العراقي والإمبريالية البريطانية إلى صراع مباشر مع السلطة الحاكمة السائرة بركاب الإمبريالية، وخاض الشعب العراقي المعارك المتواصلة مع تلك السلطة ودفع ثمناً باهظاً من دماء أبنائه البررة من أجل تحقيق طموحه في الحرية والاستقلال، ومن أجل حياة كريمة لأبنائه، وتوجيه موارد البلاد لتحقيق مستوى معيشي لائق، بدل توجيهها لخدمة المخططات الإمبريالية. لقد تجلت تلك المعارك، وذلك الصراع خلال أربعة عقود من الزمن في الأحداث التالية:

1 ـ المعارك التي خاضها الشعب ضد إقرار معاهدة 1922:

أثار إقدام السلطة الحاكمة على إقرار بنود معاهدة عام 1922سخطاً شديداً لدى الرأي العام العراقي الذي بادر للتصدي للاحتلال البريطاني وللسلطة الحاكمة، وقد لجأت الحكومة إلى استخدام الجيش لقمع التظاهرات الشعبية التي قامت استنكاراً لبنود المعاهدة، حيث أصدر نوري السعيد، بوصفه وزيراً للدفاع أمراً لقوات الجيش بإطلاق الرصاص على المتظاهرين.

وفي الوقت نفسه أنذر المندوب السامي بحل مجلس النواب إذا لم يقرّ المعاهدة ليلة الحادي عشر من حزيران 1924، ولجوء السلطة إلى جمع أعضاء مجلس النواب من قبل أفراد الشرطة، وإجبارهم على حضور الجلسة وإقرار المعاهدة كما أرادتها بريطانيا، وكانت تلك الأحداث الشرخ الأول الذي حدث بين الشعب وما سمي بالحكم الملكي .(1)

2 ـ تصدى الشعب العراقي لمعاهدة 1930:

تصدى الشعب العراقي لمعاهدة 1930 التي وقعها نوري السعيد، والتي جاءت تكريساً لمعاهدة 1922، حيث ضمنت لبريطانيا بعد إلغاء الانتداب على العراق السيطرة التامة مقدرات البلاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

لقد مهدت السلطة، بزعامة نوري السعيد والبلاط الملكي، السبيل لإبرام المعاهدة، فاتخذت قراراً بحل المجلس النيابي، وأتبعته بإجراءات قمعية لا دستورية، حيث عطلت أكثر من عشرين صحيفة، وأحالت العديد من الصحفيين إلى المحاكم،

ومنعت الاجتماعات والتجمعات والمظاهرات، وكممت أفواه الشعب، وقامت بأجراء انتخابات مزورة أسفرت عن برلمان خاضع كلياً لإرادة السلطة الحاكمة والمندوب السامي البريطاني، واستطاع نوري السعيد إبرام المعاهدة المذكورة، على الرغم من رفض الشعب وقواه الوطنية لها، مما عمق التناقض بين الشعب وحاكميه.(2)

3 ـ الإضراب العام في العراق:

في 5 تموز 1931 حدث إضراب عام في البلاد احتجاجاً على قانون ضريبة البلديات، وقد عم الإضراب العام أنحاء العراق كافة، نظراً لتدهور الأوضاع المعشية للشعب، وتعطلت كافة المرافق الاقتصادية في البلاد، وأقفلت كافة المحال التجارية والمطاعم والمخابز والصيدليات وأسواق الفواكه والخضر ووسائط النقل أبوابها، وبذلك أصيبت البلاد بالشلل التام، وشكل الإضراب أكبر تحدي للحكومة، ولاسيما بعد أن قامت المظاهرات الصاخبة، وتصدي السلطة لها، ووقوع المصادمات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الشرطة، واضطرار السلطة بعد هزيمة الشرطة إلى استدعاء الجيش لقمع المظاهرات الشعبية لكسر الإضراب.

كما استنجدت الحكومة بالقوات البريطانية المتواجدة في ميناء البصرة، وسفنها الحربية الراسية هناك، لقمع الإضراب في المدينة.

4 ـ ثورة العشائر في الفرات الأوسط عام 1935:

اندلعت ثورة العشائر ضد الحكومة بسبب تردي الأحوال المعيشية، وتلكؤ الحكومات المتعاقبة عن تنفيذ الإصلاحات التي كانت تعد بها، وكانت ثورة الرميثة، وثورة سوق الشيوخ على درجة كبيرة من السعة جعلت الحكومة تلجأ إلى استخدام الجيش لإخمادها، حيث وقعت مصادمات عنيفة بين الثوار والجيش، ووقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، وانتهى الصِدام بسيطرة الجيش على الأوضاع من جديد، أصدرت الحكومة على الفور مرسوم الإدارة العرفية في 14 مايس 1935، واتبعته بمراسيم أخرى استهدفت إفراغ الدستور من الحقوق والحريات العامة التي نصَ عليها منها، مرسوم منع الدعايات المضرة، ومرسوم الطوارئ، ومرسوم مكافحة الأفكار الهدامة!، ومرسوم انضباط الموظفين، وغيرها من المراسيم الأخرى.(3)

5 ـ تأثير انقلاب الفريق بكر صدقي:

في 29 تشرين الأول 1936، وقع انقلاب عسكري قاده الفريق بكر صدقي، وأدى إلى إسقاط وزارة ياسين الهاشمي، وفرض حكومة جديدة على الملك غازي، برئاسة حكمت سليمان وضمت تلك الوزارة أغلبية من الإصلاحيين كان من بينهم القائد الوطني البارز [جعفر أبو التمن] و السيد [كامل الجادرجي].

أدى الانقلاب إلى مقتل [جعفر العسكري] وزير الدفاع، وصهر نوري السعيد، وهروب السعيد وشلته إلى خارج العراق، بعد لجوئه إلى السفارة البريطانية، التي قامت بدورها بتهريبهم، ولقي انقلاب بكر صدقي إسناداً ودعماً كبيرين من قبل الشعب وقواه الوطنية، بما فيها الحزب الشيوعي لكن بكر صدقي، الذي أراد أن يحكم البلاد من وراء الستار، سرعان ما أصطدم مع رفاقه الإصلاحيين، وأدى ذلك إلى خروج الإصلاحيين من الوزارة، وإصابة الشعب وقواه الوطنية بخيبة أمل كبيرة بسبب التغير الحاصل في توجهات بكر صدقي، مما أدى إلى انعزال حركته عن الشعب، وسهل بالتالي عملية تصفيته في 9 آب 1937، وعودة نوري السعيد وأتباعه من جديد إلى الحكم، وقيامه بتصفية حساباته مع الانقلابيين ومن ساندهم والتنكيل بالقوى السياسية الوطنية.(4)

6 ـ مقتل الملك غازي:

أثار مقتل الملك غازي في ظروف غامضة، حالة من الهيجان والغضب الشديدين لدى أبناء الشعب الذي لم يصدق البيان الذي أصدرته الحكومة عن كون الحدث جاء قضاءً وقدراً، وقد أشارت أصابع الاتهام إلى نوري السعيد وعبد الإله بتدبير مقتله، بتخطيط من قبل السفارة البريطانية آنذاك، وقد أدى مقتل الملك إلى عاصفة من المظاهرات الصاخبة المنددة ببريطانيا وصنائعها، وعلى رأسهم نوري السعيد وعبد الإله، ووقعت أحداث دامية في بغداد والموصل والسليمانية وغيرها من المدن العراقية، وأدت إلى مقتل القنصل البريطاني في الموصل، وإعلان الأحكام العرفية وسوق العديد من المواطنين إلى المجالس العرفية. (5)

7 ـ حركة رشيد عالي الكيلاني:

جاءت حركة رشيد عالي الكيلاني بالتعاون مع العقداء الأربعة [قادة الجيش] كرد فعل على سياسة الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم المرتبطة ارتباطاً بالمصالح الإمبريالية، والتي خلقت استياءً عاماً لدى الشعب، حيث تم إسقاط الوزارة، وتولي رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزارة، وهروب الوصي [عبد الإله] ومن ثم إقالته، وتعين [الشريف شرف] وصياً على العرش، وتدخل القوات البريطانية، واحتلالها للعراق بعد قتال غير متكافئ مع الجيش العراقي، وقد أثار هذا الاحتلال سخط الشعب واستنكاره وتصميمه على طرد المحتلين، وخاصة بعد أن أعاد البريطانيون عبد الإله ونوري السعيد ورهطه من جديد، وقيامهم بحملة تنكيل واسعة شملت كل العناصر التي ساعدت وساندت وأيدت حركة الكيلاني، وإقدام الحكومة على إعدام العقداء الأربعة الشهداء [صلاح الدين الصباغ]و[حكمت شبيب]و[محمود سلمان] و[فهمي سعيد]، بالإضافة إلى الشهيد [يونس السبعاوي] وزير الاقتصاد في حكومة الكيلاني.(6)

8 ـ مذبحة كاورباغي ضد عمال شركة النفط في كركوك:

وقعت المذبحة على أثر إضراب عمال شركة نفط كركوك في عهد وزارة أرشد العمري، في 7 تموز 1947، مطالبين بتحقيق عدد من المطالب المتعلقة بأمورهم المعشية، وتصدي قوات الشرطة للمضربين المتجمعين في حدائق كاور باغي، وإطلاق الرصاص عليهم دون أي مبرر، وقد أدت إلى استشهاد 16عاملا، وجرح العشرات الآخرين، واندلاع موجة عارمة من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية ضد حكومة العمري، وامتداد تلك التظاهرات إلى بغداد.

لقد تبين من تقرير اللجنة التحقيقية التي أرسلتها وزارة العدل أن قوات الحكومة

تعمدت إطلاق الرصاص على المضربين من الخلف، دون أي مبرر، فلم يكن في نية المضربين التصدي لقوات الشرطة، وإنما أرادوا تحقيق العديد من المطالب الخاصة بأوضاعهم المعيشية المتردية، وهكذا جاءت هذه المجزرة لتضيف أسباباً جديدة لاشتداد التناقض بين الشعب وحاكميه. (7)

9 ـ وثبة كانون الثاني المجيدة عام 1948

جاءت الوثبة كرد فعل على محاولة حكومة [صالح جبر ـ نوري السعيد] فرض معاهدة بورتسموث البريطانية على العراق، نظرا لقرب انتهاء أمد معاهدة 1930 واستباق بريطانيا الأمر لإقرار المعاهدة الجديدة تكريساً هيمنتها على العراق، واستنزاف ثرواته النفطية. وفي حقيقة الأمر، وإن كان السبب المباشر الذي أشعل شرارة الوثبة هو محاولة فرض المعاهدة، إلا أن تراكماً كمياً هائلا من السخط

الشعبي العارم على السلطة، وموقف الحكومة والعرش من القضية الفلسطينية والانغمار في المخططات الإمبريالية التي استهدفت شعب فلسطين، وإقامة دولة إسرائيل، كل ذلك جعل السخط الشعبي العارم على السلطة ينفجر بعنف شديد، حيث اجتاحت المظاهرات الشعبية مدن العراق كافة، وجرى التصدي لتلك المظاهرات من قبل الأجهزة القمعية للسلطة، وسُفكت دماء طاهرة للمئات من أبناء الشعب الذي صمم على مواصلة الكفاح مهما كانت التضحيات، واستطاع الشعب هزم قوات الحكومة، وإسقاط الوزارة، وإلغاء المعاهدة التي وقعها صالح جبر ونوري السعيد بالأحرف الأولى في ميناء بورتسموث البريطاني، وهرب صالح جبر ونوري السعيد للنجاة بجلدهما من غضب الشعب العارم، واضطر الوصي عبد الإله إلى تكليف [الشيخ محمد الصدر] رئيس مجلس الأعيان، وأحد قادة ثورة العشرين، ورجل الدين، بتأليف الوزارة الجديدة.

وفي محاولة لتهدئة الأوضاع أقدم الصدر على إطلاق سراح المعتقلين، وأعلن رفض الحكومة للمعاهدة، كما أعلن عن النية في إجراء تحقيق مع المسؤولين عن إطلاق النار على أبناء الشعب، وحل المجلس النيابي تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة، وأعلن عن احترام الحكومة للحريات الدستورية، وفسح المجال لممارسة الأحزاب السياسية لنشاطها، وإطلاق حرية الصحافة، والعمل على تأمين الحاجات الضرورية للشعب، والغذائية منها بشكل خاص.

لعب الحزب الشيوعي دوراً رئيسياً في تلك الوثبة الكبرى، إلى جانب الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال القومي، لكن حزب الاستقلال سرعان ما تخلى عن ساحة النضال، بعد أن وجد مدى تزايد تأثير الحزب الشيوعي في تلك الأحداث، وطلب من العناصر القومية الكف عن التظاهر والانسحاب، وأدى هذا الموقف إلى عدم تمكين الوثبة من تحقيق كامل أهدافها. وقد تبين أن هذه الحكومة إنما جاءت لتهدئة الأوضاع وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، وعودة نوري السعيد وأركان حكمه من جديد. (8)

10- حرب فلسطين عام 1948 وخيانة الحاكمين:

في 14 أيار 1948 أعلنت بريطانيا إكمال انسحابها من فلسطين، ممهدة الطريق لإقامة دولة إسرائيل، وقد قامت القوات البريطانية عند انسحابها بتسليم أسلحتها

إلى المنظمات الصهيونية التي بادرت على الفور إلى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في نفس اليوم الرابع عشر من أيار 1948، وأعلنت الولايات المتحدة على الفور اعترافها بالدولة الصهيونية، وتبعتها بريطانيا، ثم فرنسا والاتحاد السوفيتي وبذلك وجهت الإمبريالية طعنة عميقة إلى قلب الأمة العربية لم تندمل جراحها إلى يومنا هذا.

سارعت الدولة العبرية، وبدعم من الإمبرياليين إلى شن حملة شنيعة لتهجير المواطنين الفلسطينيين من ديارهم، وألقت بما يزيد على مليون مواطن فلسطيني إلى خارج فلسطين ليعيشوا في المخيمات في الدول العربية المجاورة انتظاراً لنصرة الحكام العرب!!.

وقامت المنظمات الصهيونية أثناء عملية التهجير بمجازر وحشية يندى لها جبين الإنسانية، وأمام ضغط الشعوب العربية على حكامها، أقدم أولئك الحكام على إرسال قطعات من جيوشهم إلى فلسطين، لكن تلك العملية لم تكن سوى مسرحية أراد بها الإمبرياليون تثبيت الأمر الواقع في قيام دولة إسرائيل، فلم يكن الحكام العرب جادون في تحرير فلسطين إطلاقاً، فلا يعقل أن جيوش العديد من الدول العربية، وفي المقدمة منها الجيوش المصرية والعراقية والسورية،غير قادرة على مقارعة مجرد عصابات لمنظمات إرهابية وليدة!، رغم كل ما تملكه الدول العربية من قدرات عسكرية؟

لقد كانت الخيانة بادية في أجلى مظاهرها، وكان أبناء الشعب يرددون في العراق حكاية [ماكو أوامر] حيث وضعت الحكومة العراقية الجيش تحت قيادة الجنرال [كلوب باشا]، قائد الجيش الأردني!!، وبإمرة الملك عبد الله الذي كان على اتصال وثيق ويومي مع قادة المنظمات الصهيونية، والذي عقد معهم صفقة ضم بموجبها القسم المتبقي من فلسطين إلى مملكته.

وهكذا خذلت الحكومات العربية، ومنها حكومة العراق، جيوشها وشعوبها، وتخلت عن شعب فلسطين، وعاد الجيش العراقي والأسى يملأ قلوب الجنود والضباط الوطنيين بسبب تلك الخيانة، وكان من بين أولئك الضباط آنذاك، العقيد الركن [عبد الكريم قاسم]، الذي صمم على إزاحة ذلك النظام المرتبط بعجلة الإمبريالية، وقاد ثورة 14 تموز بنجاح.(9)

11- وثبة تشرين المجيدة عام 1952:

لم يكن في نية حكومة الصدر إجراء أي تغيير جذري في أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية، بل كان جلّ همها تنفيذ طلب البلاط الملكي بتهدئة الأوضاع، بعد تلك الوثبة الشعبية الكبرى التي أوشكت على الإطاحة بالنظام الملكي، والعمل على تخدير الشعب بإجراءات ثانوية وفوقية، تمهيدا لعودة تلك الوجوه القديمة التي هربت أمام غضبة الشعب.

فرغم أن الصدر حلّ مجلس النواب، وأصدر قانون الانتخاب المباشر، إلا أنه أجرى الانتخابات النيابية تحت ظل الأحكام العرفية، وفي ظل المضايقات المختلفة على مرشحي الشعب، وتدخل البلاط في اختيار المرشحين، مما أفقد الانتخابات جديتها. كما أن الأوضاع المعيشية للشعب استمرت في التدهور دون أن تقدم الحكومة أي علاج لها، واستطاعت تلك الحكومة أن تمهد الأجواء لعودة نوري السعيد إلى قمة السلطة في 6 كانون الثاني 1945 ليشن أشنع حملة على الحزب الشيوعي الذي كان له أكبر دور في أحداث الوثبة وأقدم على إعادة محاكمة قادته يوسف سلمان [فهد] وحسين محمد الشبيبي [حازم] و زكي بسيم [صارم]، والذين سبق أن حكم عليهم بالسجن المؤبد، ليحكم عليهم بالإعدام، وينفذ الحكم مباشرة في 14 و 15 شباط 1949.

على الرغم من الحملة العالمية لإنقاذ أرواحهم، وجرى إعدامهم في ساحات بغداد، وتركت جثثهم معلقة على المشانق طول النهار، بغية إرهاب الشعب، وكان ذلك قمة التحدي للشعب، والاستهتار بالقوانين والحقوق والحريات العامة، كما أعتقل نوري السعيد أكثر من 370 من كوادر وأعضاء الحزب،وأحالهم إلى المحاكم العرفية التي أصدرت بدورها بحقهم أحكاماً بالسجن لمدد طويلة، بعد أن مارست أجهزته القمعية أشنع أنواع التعذيب في أقبية دائرة التحقيقات الجنائية[الأمن العامة] . كما أصدر نوري السعيد العديد من المراسيم اللا دستورية، والهادفة إلى كم أفواه الشعب، وقواه السياسية، وقمع الحريات.

وهكذا بدأ التراكم الكمي للتناقض بين الشعب وحكامه يتصاعد بوتائر سريعة في ظل حكومة نوري السعيد، والحكومة التي تلتها، وأخذت المسافات تتباعد بين الطرفين. لقد حاولت الأحزاب الوطنية تنبيه البلاط إلى مخاطر السياسة التي تسير عليها هذه الحكومة، وامتهانها لحقوق وحريات الشعب، فقد قدم قادة الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، مذكرات عديدة للوصي تحذره من مغبة استمرار تلك الأوضاع الشاذة، لكن الوصي أصر على أن يصم آذانه عن سماع تلك النصائح، بل تمادى في غيه، ورد على تلك المذكرات بانفعال شديد، وتطاول

على السيد [طه الهاشمي] أحد رؤساء الوزارات السابقين في مؤتمر البلاط، مما جعل الشعب يفقد أي أمل في إصلاح الأوضاع بشكل سلمي، وغدت الأحوال تكتنفها المخاطر، وتنبئ بحدوث انفجار جديد كان كل ما يتطلبه هو إشعال الشرارة لتندلع انتفاضة الشعب.

وجاءت تلك الشرارة من كلية الصيدلة، بسبب تعديل قانون الكلية، فقد بادر الطلاب إلى الإضراب عن الدراسة، وتطور الإضراب إلى التظاهر، بعد أن تصدت الحكومة لإضرابهم، واستخدمت القوة لكسره، وتوسعت تلك التظاهرات بانضمام جماهير الشعب إليها، وتحولت نحو مطالب شعبية، ومعيشية، واندفاع حكومة مصطفى العمري للتصدي لتلك التظاهرات، واستخدام القوة، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين، مما زاد في اندفاع الشعب وتحديه للسلطة، وتوسع نطاق المظاهرات بحيث أصبحت قوات الشرطة عاجزة عن قمعها رغم كل الوسائل التي استخدمتها.

لقد اصبح الشعب سيد الشارع، وانهزمت قوات الشرطة، وأضطر الوصي إلى إنزال قوات الجيش إلى الشوارع، وسارعت حكومة العمري إلى تقديم استقالتها وأسرع الوصي إلى استدعاء رئيس أركان الجيش الفريق [نور الدين محمود] وكلفه بتأليف الوزارة الجديدة. وتم تأليفها على عجل، وكان باكورة أعماله حل الأحزاب السياسية، وإلغاء الصحف، وإعلان الأحكام العرفية في 23 تشرين الثاني 1952.

ورغم ذلك استمرت التظاهرات الشعبية في تحديها للحكومة، وجرى إطلاق النار على المتظاهرين حيث استشهد 8 مواطنين وجرح 84 آخرين، وبلغ عدد المعتقلين أكثر من 3000 مواطن قُدموا جميعا للمحاكم العرفية التي أصدرت أحكاماً بإعدام أثنين منهم، وحكم على 858 آخرين بالسجن لمدد مختلفة، كما حُكم على 582 مواطناً بالغرامة، وعلى 294 آخرين بالكفالة.(1)

وهكذا استطاعت السلطة اخماد وثبة تشرين المجيدة، لكنها لم تستطع إطفاء تلك الجذوة لدى أبناء الشعب. واستمر تراكم التناقض من جديد، واستحالة حله بالوسائل السياسية، نظراً لإصرار السلطة على سياستها المعادية للشعب. فقد أقدمت حكومة جميل المدفعي على ارتكاب جريمة بشعة بحق المعتقلين الشيوعيين في سجني

بغداد والكوت، وجرى إطلاق النار على السجناء العزل دون مبرر، مما أدى إلى سقوط 7 شهداء، وجرح 23 آخرين في سجن بغداد، و8 شهداء و96 جريحا في سجن الكوت، وقد أثار ذلك العمل الإجرامي استياءً شديداً لدى أبناء الشعب وإصراراً على إزاحة السلطة الباغية عن الحكم.(10)

12 ـ عقد حلف بغداد:

كان عقد حلف بغداد، قمة التصاعد في الأزمة بين الشعب والسلطة الحاكمة، وقد تمثل في عودة نوري السعيد إلى الحكم في 3 آب 1954 بناءً على توصية السفارة البريطانية، لينفذ المخطط [البريطاني– الأمريكي] الهادف إلى ربط العراق بحلف السنتو الذي ضم تركيا وإيران والباكستان وبريطانيا، واشتراك الولايات المتحدة في جانبه العسكري.

جاء نوري السعيد ليمهد الأجواء لانضمام العراق للحلف الذي دعي فيما بعد [حلف بغداد] وكان بديل المعاهدة 1930 العراقية البريطانية. ولأجل تنفيذ ذلك المخطط شن نوري السعيد حملة شعواء لم يسبق لها مثيل ضد الشعب وقواه السياسية الوطنية، مبتدءاً بحل البرلمان الذي لم يجتمع سوى مرة واحدة لسماع خطاب العرش، بسبب فوز 11 نائباً عن الجبهة الوطنية، من مجموع 135 عضواً، وأقدم على حل الأحزاب السياسية، وإلغاء امتيازات الصحف، ولجأ إلى حكم البلاد بموجب المراسيم الجائرة، والمخالفة للدستور،حيث أصدر مجموعة من المراسيم كان من بينها:

1 ـ مرسوم إسقاط الجنسية رقم 17 لسنة 1954 عن المتهمين و المدانين باعتناق الشيوعية من قبل المجالس العرفية.

2ـ مرسوم رقم 18 لسنة 1954 القاضي بغلق النقابات والجمعيات والنوادي.

3ـ مرسوم رقم 19 لسنة 1954 القاضي بحل الأحزاب السياسية.

4ـ مرسوم رقم 24 لسنة 1954 القاضي بإلغاء امتيازات الصحف.

5ـ مرسوم رقم 25 لسنة 1954 القاضي بمنع الاجتماعات العامة والتظاهرات.

كما أقدم نوري السعيد على قطع علاقات العراق بالاتحاد السوفيتي. وبعد أن تمّ له قمع حريات الشعب وسلب حقوقهم، وحكم البلاد بالحديد والنار، أقدم على إجراء

انتخابات جديدة قاطعها الشعب وأحزابه الوطنية، وجاء بمجلس دعاه الشعب [مجلس التزكية]، حيث فاز فيه 123 نائبا بالتزكية دون منافس، فيما حصل حزب نوري السعيد على المقاعد التي جرت عليها الانتخابات بالتزوير والإرهاب، وبذلك ضمن نوري السعيد عدم دخول أي معارض إلى المجلس الجديد، وهيمن عليه بالكامل، ممهدا السبيل لعقد {ميثاق بغداد} رغم احتجاجات الأحزاب الوطنية وجماهير الشعب التي تصدى لها نوري السعيد بقواته القمعية بقوة، وتم ربط العراق بالمشاريع الإمبريالية من جديد. (11)

13- العدوان الثلاثي على مصر، وموقف حكومة نوري السعيد

حاول الإمبرياليون الضغط على مصر للدخول في المشاريع العدوانية كمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وحلف بغداد. ومن أجل ذلك استخدم الإمبرياليون الضغط السياسي والاقتصادي، وكان من بين تلك الضغوط سحب البنك الدولي لعرضه بتمويل بناء السد العالي الذي يمثل مشروعا حيوياً لمصر، وجاء رد الفعل المصري سريعاً وحازماً، فقد أعلن الرئيس عبد الناصر خلال الاحتفال بالذكرى الرابعة لثورة 23 يوليو عن تأميم قناة السويس، وتحويل مواردها لبناء السد.

كما سارع الاتحاد السوفيتي إلى الإعلان عن استعداده لبناء السد العالي على أن تسدد مصر كلفة بنائه من موارد القناة.

نزل قرار عبد الناصر بتأميم القناة كالصاعقة على الإمبرياليين البريطانيين والفرنسيين الذين سارعوا للأعداد للعدوان على مصر بالتعاون مع إسرائيل.

وهكذا وقع العدوان على مصر في 12 تشرين الأول 1956، حيث اجتاحت القوات الإسرائيلية صحراء سيناء باتجاه القناة، فيما قامت الطائرات البريطانية والفرنسية بقصف مركّز على مدن القناة، وخاصة مدينة بور سعيد، ثم أُعقب ذلك بإنزال جوي وبحري على طول القناة.

أحدث ذلك العمل الوحشي العدواني هياجاً شديداً لدى الجماهير الشعبية في كافة أرجاء العالم العربي التي هبت معلنة تضامنها مع الشعب والجيش المصري.

وسارت المظاهرات الصاخبة المعادية لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل داعية لنصرة الشقيقة مصر، وكان الشعب العراقي في مقدمة الشعوب العربية التي هبت في تظاهراتها الواسعة استنكاراً للهجوم الإمبريالي.

غير أن السلطة الحاكمة في بغداد بقيادة نوري السعيد وقفت على الضد من مشاعر الشعب العراقي، ومشاعر الاخوة العربية تماماً، وكانت إذاعة بغداد تذيع الأغاني الممجوجة التي كانت تعبر عن التشفي بمصر وبعبد الناصر. ولم تكتفِ السلطة الحاكمة بذلك، بل سارعت للتصدي للتظاهرات الشعبية المؤيدة لمصر مستخدمة كل وسائل القمع ضدها مما أدى إلى استشهاد العديد من المواطنين وجرح أعداد أخرى، واعتقال الكثيرين.(12)

كما قدم نوري السعيد الدعم الكامل للمعتدين، حيث كانت القواعد الجوية البريطانية في العراق أحد المراكز لانطلاق الطائرات المعتدية، وكانت مستشفيات العراق قد أعدت لاستقبال جرحى قوات المعتدين، فيما كان الحاكمون يجهزون المعتدين بالنفط لضمان استمرار ماكنتهم الحربية ضد مصر.

مثل ذلك الموقف أكبر استفزاز لمشاعر الشعب وقواه الوطنية، وأثار لديهم العزم والتصميم على تخليص العراق من هذه الزمرة المعادية لمصالح العراق و الأمة العربية. كما كان دافعاً محركاً للعناصر الوطنية في صفوف الجيش العراقي للتحرك بهذا الاتجاه، وتوسع نشاط هولاء الضباط الوطنيين، وتوسعت الخلايا التي شكلوها في صفوف الجيش، واستطاعوا تجميع تلك الخلايا تحت ظل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار التي قادت بنجاح خاطف ثورة الرابع عشرمن تموز.

14 ـ قيام الوحدة بين مصر وسوريا

تكثفت محاولات الإمبرياليين ومؤامراتهم لقلب النظام في سوريا بسبب موقفها من الأحلاف العدوانية، ولعب النظام العراقي بزعامة عبد الإله ونوري السعيد، بالإضافة إلى حلف بغداد، دوراً كبيراً في تلك المؤامرات التي كان عبد الإله متحمساً لها، بغية ضمان عرش له، وحاول الاتصال بالعديد من العناصر السورية من سياسيين وعسكريين في محاولة للإطاحة بالحكومة، وإعلان الوحدة مع

العراق. كما أرسل العراق بعض القطعات العسكرية إلى الأردن، استعدادا للتدخل لصالح الانقلابيين.

أدرك الحاكمون في سوريا خطورة تصاعد المؤامرات الإمبريالية من جهة، وتنامي النشاط الشيوعي في البلاد من جهة أخرى، ووجدوا أن السبيل الوحيد لحماية حكمهم هو تحقيق الوحدة مع مصر بأسرع وقت ممكن، وكانت الجماهير العربية متلهفة لأي مشروع وحدوي يجمع شمل الأمة العربية.

وهكذا توجه وفد رسمي سوري برئاسة رئيس الجمهورية [شكري القوتلي] إلى القاهرة، وضم الوفد العديد من كبار السياسيين والعسكريين، وأجرى الوفد مباحثات متواصلة مع الرئيس عبد الناصر وأركان القيادة المصرية، وأسفرت تلك المباحثات عن الإعلان عن قيام الوحدة بين البلدين في 1شباط 1958.

أحدثت الوحدة السورية المصرية صدمة كبرى للإمبرياليين وللحكومة العراقية التي كانت تسعى لضم سوريا للعراق، وأخذ الإمبرياليون يحسبون ألف حساب لهذه الوحدة التي شكلت خطراً على إسرائيل، والنظام الهاشمي في العراق والأردن وأشاروا على حكام بغداد وعمان أن يسرعوا بإعلان قيام الاتحاد الهاشمي بين البلدين كرد على الوحدة السورية المصرية، وحماية النظام الأردني من احتمال قيام انتفاضة شعبية.

أما على الجانب الشعبي فقد اجتاح العالم العربي موجة فرح عارمة لقيام الوحدة على الرغم من الطريقة المستعجلة في قيامها، وأعتبر الشعب العربي هذه الوحدة لبنة أساسية لقيام الوحدة العربية الكبرى، وتشكل دافعاً قوياً للنضال من أجل خلاص الشعوب العربية من الهيمنة الإمبريالية والأنظمة الموالية لها، وتحقيق حلم العرب الكبير في الوحدة.

كان الشعب العراقي في مقدمة الشعوب العربية في دعمها للوحدة الوليدة وتثبيت كيانها، كما كانت دافعاً له للسير في هذا الطريق نحو إسقاط النظام الملكي المرتبط بعجلة الإمبريالية، واللحاق بحركة التحرر العربي والوحدة، ومن أجل الديمقراطية في العالم العربي.(13)

15- الثورة الشعبية بلبنان وسعي حكومة العراق لقمعها:(14)

بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من الشعب اللبناني، وهيمنة فئة صغيرة من الطائفيين على مقاليد الحكم، وارتباطهم بالمخططات الإمبريالية، وبسبب محاولة رئيس الجمهورية [كميل شمعون]، تعديل الدستور، والسعي للبقاء على كرسي الرئاسة، وموقف السلطة العدائي من الوحدة السورية المصرية، ومن العدوان الثلاثي على مصر، كل ذلك دفع الشعب اللبناني للانتفاض على تلك السلطة، ومنع كميل شمعون من محاولة التمسك بها، فكانت ثورة عارمة أفقدت الحكومة اللبنانية توازنها، وجعلتها في مهب الريح، رغم كل المساعدات والدعم من قبل الإمبرياليين، وحكام العراق، من سلاح ومعدات وعسكريين، وكان المد الشعبي كاسحاً بحيث تعذر على السلطة القائمة قمعه، مما دفع بحكومة نوري السعيد إلى التفكير بإرسال قوات عسكرية إلى الأردن وتجميعها هناك لغرض مهاجمة سوريا، وفسخ الوحدة مع مصر، والزحف على لبنان لقمع الانتفاضة الشعبية فيها.

واتخذت الحكومة العراقية قرارها بدفع من الإمبرياليين، وأعدت العدة لإرسال القوات العراقية إلى الأردن تمهيداً لتنفيذ المؤامرة المذكورة.

لكن نوري السعيد لم يكن يدري ما يخبئه القدر، له وللنظام الملكي، فقد قُدّر للزعيم [عبد الكريم قاسم] آمر اللواء التاسع عشر، والعقيد [عبد السلام عارف] والعقيد [عبد اللطيف الدراجي] آمري الفوجين الثاني والثالث من اللواء العشرين وهم من قادة اللجنة العليا للضباط الأحرار، أن تتحرك قواتهم من جلولاء ليلة 14/13 تموز 1958 نحو الأردن، فكانت الفرصة الكبرى لتوجيه الضربة القاضية للنظام الملكي وللإمبريالية، ولينتهي ذلك النظام خلال الساعات الأولى من صبيحة الرابع عشر من تموز 1958، وسوف أتحدث عن ذلك في فصل قادم.

هذه هي أهم العوامل التي مهدت لقيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958، ولاشك أن هناك بعض العوامل المساعدة على قيام الثورة، أذكر منها الانقلابات العسكرية المتتالية في سوريا ونجاحها، وقيام ثورة 23يوليو في مصر التي شجعت الضباط الوطنيين على التفكير بتكوين المنظمات الثورية داخل القوات المسلحة لغرض قلب النظام.

كما كان للحرب الباردة بين المعسكرين آنذاك دوراً في دفع الشعب العراقي وقواته المسلحة للتصميم على إسقاط النظام الملكي المرتبط بعجلة الإمبريالية، والذي جعل العراق مسرحا لنشاطاتها وخططها المعادية للمعسكر الاشتراكي آنذاك، واتخاذ العديد من القواعد الجوية العراقية، كقاعدة الشعيبة والحبانية وغيرها مسرحاً لذلك النشاط، مما أخلّ بسيادة العراق واستقلاله، وبشكل خاص بعد قيام حلف بغداد حيث أصبحت بغداد مركزاً لذلك الحلف، ومركزاً للنشاط التآمري على سوريا وعلى حركة التحرر العربي التي كانت في حالة من النهوض الشامل والرغبة العارمة للتحرر من الهيمنة الإمبريالية، ولاسيما وأن حركة التحرر الوطني في العالم الثالث كانت تحقق النجاح تلو النجاح في صراعها مع الإمبرياليين، فكان ذلك النجاح مشجعاً للشعب العراقي وقواه السياسية الوطنية والفصائل الوطنية في القوات المسلحة للعمل على تحرير العراق من الهيمنة البريطانية. لقد كان قيام جبهة الاتحاد الوطني عام 1957، وقيام اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار في عام 1956 واللقاء الذي تم بين التنظيمين المدني والعسكري والتنسيق التام بينهما العامل الحاسم في انتصار ثورة الرابع عشر من تموز 1958.

ثانياً: نشوء حركة الضباط الأحرار

كان لتمادي السلطة الحاكمة في العراق في سياستها المعادية لمصالح الشعب والوطن، وانتهاكها للحقوق والحريات العامة، وقمع الصحافة، وتزوير الانتخابات النيابية، واتخاذ الأحكام العرفية وسيلة لقمع الاحتجاجات الشعبية على تلك السياسة اللاوطنية، والخنوع التام للسيطرة الإمبريالية، وتآمر الحكام العرب، ومن بينهم حكام العراق، على القضية الفلسطينية من أهم العوامل التي شجعت الضباط الوطنيين على التفكير في تنظيم الخلايا الثورية في صفوف الجيش، والعمل على إسقاط النظام الملكي المرتبط كلياً بالمصالح الإمبريالية.

وجاءت ثورة 23 يوليو في مصر عام 1952 بقيادة جمال عبد الناصر والتي أطاحت بالنظام الملكي، أحد أعمدة التآمر على القضية الفلسطينية، لتعطي دفعة أخرى أكثر قوة للعمل الجدي لإسقاط النظام العراقي، فكانت تلك السنة بداية تشكيل أول تنظيم عسكري جدي بهدف الأعداد للثورة، وكان على رأس ذلك التنظيم كلٌ

من الرائد [رفعت الحاج سري]، والرائد المهندس [رجب عبد المجيد]، وقام الاثنان بمفاتحة العديد من الضباط، وسعت لضمهم للتنظيم المذكور.

وبالفعل فقد تصاعد عدد الضباط من مختلف صنوف الجيش، لكن الحكومة اكتشفت أن هناك اجتماعا لبعض الضباط في الكاظمية ضمّ الرائد رفعت الحاج سري والعقيد الركن [عبد الوهاب الأمين] والمقدم [إسماعيل العارف] والمقدم الركن [صالح عبد المجيد السامرائي] فقامت الحكومة بإجراء تحقيق معهم، إلا أنها لم تستطع إثبات أي تهمة ضدهم، وبادرت إلى تفريقهم وإبعادهم إلى وحدات غير فعالة، وبذلك شتت السلطة ذلك التنظيم إلى حين.(15)

غير أن وقوع الاعتداء الثلاثي على مصر عام 1956، ووقوف حكومة نوري السعيد موقف المتشفي من مصر وقيادتها، وتحديها لمشاعر الشعب العراقي والأمة العربية، ووقوفها بجانب الإمبريالية، جعل السخط يتنامى على تلك السلطة، وتجددت المحاولات لتشكيل منظمات متعددة للضباط الأحرار كان أبرزها أربع تنظيمات كونت فيما بعد ثلاث منها لجنة عليا سُميت {اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار}، فيما بقي التنظيم الرابع محتفظاً لنفسه بتنظيمه الخاص، ولكنهُ أبدى استعداده لمساندة أي حركة تقوم بها اللجنة العليا لإسقاط النظام القائم.

ثالثاً: تنظيمات حركة الضباط الأحرار:

1 ـ تنظيم العقيد الركن محي الدين عبد الحميد

ضم هذا التنظيم العقيد الركن ناجي طالب، والعقيد الركن محسن حسين الحبيب

والعقيد المهندس رجب عبد المجيد، والمقدم الركن عبد الكريم فرحان والمقدم الركن صبيح علي غالب، والمقدم وصفي طاهر، والرائد الطيار محمد سبع، وغيرهم من الضباط ذوي الرتب الصغيرة.

2 ـ تنظيم الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

وقد ضّم هذا التنظيم كل من:

العقيد الركن عبد السلام عارف، وأخيه العقيد عبد الرحمن عارف، والعقيد طاهر يحيى، والزعيم الركن احمد صالح العبدي، والعقيد الركن عبد الوهاب الأمين، و العقيد فاضل عباس المهداوي، العقيد الركن إسماعيل العارف، عدد آخر من مختلف الرتب، قد دُعي هذا التنظيم [تنظيم المنصورية]، كان معظم ضباطه من اللواءين التاسع عشر والعشرين.

3 ـ تنظيم العقيد رفعت الحاج سري

وقد ضم هذا التنظيم كل من: لمقدم صالح عبد المجيد السامرائي، والعقيد الركن ناظم الطبقجلي، العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، الرائد الركن خالد مكي الهاشمي، الرائد الركن عبد الستار عبد اللطيف،إضافة إلى عدد آخر من مختلف الرتب.

4 ـ التنظيم الحزب الشيوعي

وقد ضمّ هذا التنظيم كل من: العقيد إبراهيم حسين الجبوري، الرائد فاضل البياتي والرائد الركن موسى إبراهيم، الرائد خزعل السعدي، الرائد كاظم الموسوي والرائد خليل إبراهيم اللامي، الرائد كاظم عبد الكريم، الملازم إحسان مهدي والملازم حسن الوائلي، الملازم منعم جاسم، الملازم أول المتقاعد عطشان الازيرجاوي،عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، مسؤول الخط العسكري، عدد آخر من صغار الضباط، ضباط الصف المنتسبين للحزب الشيوعي.

ويعتبر تنظيم العقيد الركن محي الدين عبد الحميد، تنظيم الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، التنظيم الشيوعي بقيادة العقيد إسماعيل الجبوري، من أقوي تلك التنظيمات وقد جرى توحيد تنظيم محي الدين عبد الحميد و تنظيم رفعت الحج سري، شُكلت لجنة عليا للتنظيم الموحد.

وفي كانون الثاني 1956 جرى لقاء مع تنظيم عبد الكريم قاسم، وبعد مناقشات مستفيضة حول أهداف التنظيمات وتوجهاتها، تم الاتفاق على دمج التنظيمين معاً مكونين تنظيماً واحداً دعي {اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار}، وقد تم اللقاء في مننزل الرائد الطيار المتقاعد محمد السبع حيث حضر قادة المجموعات جميعاً

وجرى انتخاب الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيسا للتنظيم، وجرى أداء القسم من قبل الجميع وهذا نصه: { أُقسم بالله العظيم، وبشرفي العسكري، أن أخدم وطني إلى جانب إخواني الضباط المشتركين لتحريره من المستعمرين وعملائهم، ومن الحكم الاستبدادي الذي يعاني منه الشعب، وأعمل دون خوف أو تردد لمصلحة الشعب بناءاً على ما يقرره إخواني الضباط الأحرار، وأن أكتم أسرارهم وأحميهم من أي أذى في جميع الظروف والأحوال. وبعد ذلك جرى انتخاب أعضاء اللجنة العليا وكانت على الوجه التالي:

1- الزعيم الركن عبد الكريم قاسم.

2- الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد.

3- الزعيم الركن ناجي طالب.

4- العقيد المهندس رجب عبد المجيد.

5- العقيد الركن عبد الوهاب الأمين.

8 - العقيد الركن عبد السلام عارف.

9- العقيد الركن عبد الوهاب الشوف.

10- العقيد عبد الرحمن عارف.

11- المقدم المتقاعد مدحت الحجاج سري.

12- المقدم الاحتياط وصفي طاهر .

13 - المقدم الركن المتقاعد محمد السبع.

14 - الرائد الركن صبيح علي غالب.

15- العقيد الركن محسن حسين الحبيب.

وقد تمّ انتخاب عبد الكريم قاسم، أكبرهم رتبة رئيسا للتنظيم، فيما انتخب محي الدين عبد الحميد، وناجي طالب نائبين للرئيس، وانتخب رجب عبد المجيد سكرتيراً. (16)

كما تمّ تشكيل لجنة للخطط، وأخرى للدعاية والتنظيم، وثالثة لجمع المعلومات ورابعة للمالية، وتم الاتفاق على منع الكتابة بأي شكل من الأشكال حرصاً على سلامة التنظيم، ولم يتم وضع ميثاق مكتوب يتضمن أسس العمل، كما اتخذ قراراً بعدم جواز ضم أي ضابط جديد دون موافقة جميع أعضاء اللجنة العليا، وأن يكون التنظيم على شكل خلايا لا يتجاوز عدد كل خلية عن خمسة أعضاء ولا يقل عن ثلاثة. كما أتفق على عدم إصدار أي نشرة باسم اللجنة حرصاً على سلامة التنظيم من الانكشاف أمام السلطة. وجرى الاتفاق على أن الاتصال بالأحزاب السياسية الوطنية يجري من قبل عدد قليل من أعضاء اللجنة، مع عدم الارتباط بأي حزب سياسي، وتم الاتفاق كذلك على الاستفادة من حركة أي وحدة عسكرية تمّر في بغداد لتنفيذ الثورة.

كما جرى الاتفاق على عدم الاتصال بأي جهة أجنبية حفاظاً على سرية الحركة، وجرى الاتفاق على أن يكون إذاعة البيان الأول للثورة من دار الإذاعة بمثابة ساعة الصفر لتحرك كافة تنظيمات حركة الضباط الأحرار ليقوم كلٍ بدوره.(17)

بلغ عدد الضباط المنتمين للحركة 203 ضابط، من مختلف الوحدات العسكرية ومختلف الرتب من رتبة ملازم وحتى رتبة لواء، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الضباط الذين تربطهم علاقات وثيقة بأعضاء التنظيم، والذين آثروا عدم الانضمام للتنظيم، لكنهم ابدوا استعدادهم لمساندة أي تحرك في حينه.(18)

ومن الملاحظ أن أغلبية أعضاء التنظيم من الضباط تنتمي إلى الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة، ما عدى الزعيم عبد الكريم قاسم الذي ينحدر من أسرة فقيرة، و خالد مكي الهاشمي الذي ينتمي إلى أسرة برجوازية.أما ما يخص التنظيم الشيوعي، فقد بقي خارج اللجنة العليا، ولكنه اتفق مع اللجنة العليا على أن يقوم بدعم فوري لتحرك اللجنة العليا، وتنفيذ كل الواجبات التي يتطلبها نجاح الثورة دون تحفظ. (19)

لقد كان حُسن التنظيم وسريته عاملان حاسمان في نجاح الثورة التي فاجأت ليس فحسب النظام العراقي و إنما المخابرات البريطانية والأمريكية على حد سواء، ولم يعرف أحد عنها إلا عند إذاعة البيان الأول من دار الإذاعة في بغداد في الساعة السادسة والنصف من صبيحة الرابع عشر من تموز 1958

رابعا- تحالف اللجنة العليا للضباط وجبهة الاتحاد الوطني:

بعد أن تمّ تشكيل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار وقيادتها رأت القيادة ضرورة الاتصال باللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي تضم الأحزاب السياسية الوطنية المعارضة من أجل التنسيق معها في أي تحرك لقلب نظام الحكم الملكي، فالإسناد الشعبي لأي حركة ثورية يلعب دوراً حاسماً في النجاح، كما أن الحزب الشيوعي كان له تنظيم واسع في الجيش كما أسلفنا يقوده العقيد حسين الجبوري وبأشراف عضو اللجنة المركزية للحزب عطشان الأزيرجاوي، وكان هذا التنظيم قد أبدى كامل استعداده لإسناد أي تحرك لحركة الضباط الأحرار بكل قوة.(19)

كما كان لحزب البعث العربي الاشتراكي تنظيم آخر يضم عدد من صغار الضباط، وعلى ذلك فقد بادرت اللجنة العليا للضباط الأحرار، عن طريق أمين السر [رجب عبد المجيد]، بالاتصال بحزب الاستقلال، وحزب البعث، فيما بادر الزعيم عبد الكريم قاسم بالإتصال بالحزب الشيوعي عن طريق صديقه [رشيد مُطلك]، حيث تم الاتصال بالمكتب السياسي للحزب، كما بادر عبد الكريم قاسم للاتصال بالسيد كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي، حيث كان الزعيم يعتز به كقائد وطني ومتأثر بأفكار الأهالي، صحيفة الحزب.

لقد جرى التنسيق بين اللجنتين استعداد لليوم الموعود، كما جرى أيفاد [حسين جميل] إلى القاهرة للالتقاء بالرئيس عبد الناصر، والتباحث معه حول ما يمكن أن يقدمه من دعم وإسناد للثورة، وقد وعده عبد الناصر بتقديم كل دعم ممكن.(20)

كما تحدث الرئيس عبد الناصر مع السفير السوفيتي حول ما يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفيتي من دعم لأي تحرك في العراق، وجاء الرد السوفيتي بالإيجاب مبدياً استعداده لمنع أي اعتداء على العراق في حالة قيام الثورة.

وفي اجتماع اللجنة العليا قبيل الثورة، قدم الزعيم ناجي طالب اقتراحا يقضي بإعلان الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة فور وقوع أي عدوان أو تدخل ضد الثورة، وتمّ قبول الاقتراح.

وهكذا أصبحت الحركة الثورية ناضجة، وهي تنتظر اليوم المناسب لانطلاقها، وجاء قرار الحكومة بإرسال قوات عسكرية إلى الأردن تتألف من اللوائين التاسع عشر والعشرين للالتحاق برتل الهادي الموجود في الأردن من قبل، فكانت الفرصة الذهبية لتنفيذ الثورة أثناء انتقالها من مقرها في جلولاء إلى الأردن مرورا ببغداد ليلة 14/13تموز 1958، فكانت ثورة الشعب والجيش معاً واستطاعت إسقاط النظام الملكي خلال ساعات.

خامساً:- أهداف ثورة 14تموز 1958:

تباينت الآراء حول الأهداف التي خططت لها اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار حيث لم يكن هناك أهداف مكتوبة ومحددة بسبب سرية الحركة وضرورة حماية التنظيم من وقوع أي وثيقة مكتوبة بأيدي السلطة وأجهزتها الأمنية،غير أن معظم الضباط الذين يشكلون اللجنة العليا اتفقت أراءهم على ما يلي:

1- إلغاء النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري، ولكن لم يحدد مصير الملك وإنما جرى الاتفاق على اعتقال عبد الإله ونوري السعيد، وأزلامهم، وإحالتهم إلى المحاكمة، وإنزال العقاب الصارم بهم جراء الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب والوطن

2- الخروج من الاتحاد الهاشمي، الذي لم يكن يمثل سوى العائلة المالكة، ومصالح الإمبريالية في المنطقة.

3- الخروج من منطقة الإسترليني، وتحرير العملة العراقية من سيطرة بريطانيا والاعتماد على عدد من العملات لدعم العملة العراقية بدلا من الإسترليني.

4- نبذ سياسة الأحلاف، والخروج من حلف بغداد، وإتباع سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي، والعمل بمقررات [مؤتمر باندونك]، وتصفية كافة القواعد العسكرية الأجنبية كقاعدة الشعيبة والحبانية البريطانيتين، وإلغاء كافة الاتفاقيات العسكرية والسياسية المعقودة مع الولايات المتحدة.

5ـ إلغاء الإقطاع وتشريع قانون الإصلاح الزراعي، وتحرير الفلاحين الذين يمثلون 75% من سكان العراق من ربقة الإقطاعيين، وإلغاء قانون العشائر وإحداث تغيير واسع وعميق في المجتمع العراقي.

6ـ إقامة أفضل الروابط مع الدول العربية المتحررة، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية والثقافية، وصولا إلى تحقيق افضل ارتباط مع الجمهورية العربية المتحدة.

7ـ العمل على تحرير فلسطين بكل الوسائل والسبل المتاحة، بالتعاون مع جميع الدول العربية الأخرى، والعمل على إعادة اللاجئين إلى ديارهم .

8ـ إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع جميع البلدان، وخاصة بلدان المعسكر الاشتراكي، على قدم المساواة والمنافع المتبادلة.

9ـ العمل على تأمين حقوق الشعب العراقي بثروته النفطية، ومن أجل رفع الإنتاج وتأمين دخل اكبر لتنفيذ المشاريع الطموحة للثورة.

10ـ العمل على النهوض بالبلاد من حالة التخلف الذي لازمه في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية، ورفع مستوى معيشة الشعب.(21)

سادساً: الأعداد للثورة:

1 ـ عبد الكريم قاسم قائد الثورة

ولد عبد الكريم فاسم في 21 كانون الأول 1914، من عائلة فقيرة تسكن محلة المهدية، وهو حيٌّفقير يقع في الجانب الأيسر من مدينة بغداد. أبوه جاسم محمد البكر الزبيدي ـ جرى تغييره إلى قاسم ـ وأمه كيفية حسن اليعقوبي، وله شقيقان هما حامد قاسم، شقيقه الأكبر، ويعمل كاسباً في بيع الحبوب والأغنام، وشقيقه الأصغر لطيف قاسم، الذي كان نائب ضابط في الجيش العراقي، وبقي بتلك الرتبة طيلة مدة حكم أخيه عبد الكريم قاسم. أما والده فكان يعمل نجارا، كما كان يردد عبد الكريم دائماً في خطبه، ويفخر بكونه أبن ذلك النجار الفقير.

انتقلت عائلته إلى بلدة الصويرة،وهي بلدة صغيرة في جنوب العراق وكان عمره 6 سنوات، ولكن العائلة ما لبثت أن عادت إلى بغداد عام 1926، حيث أكمل عبد الكريم دراسته الإعدادية، وتخرج منها عام 1931، واختار بعد تخرجه أن يعمل

معلماً لمساعدة عائلته، وتعيّن بالفعل في إحدى قرى الشامية، وهي بلدة صغيرة تقع في جنوب العراق، وقضى في التعليم سنة كاملة.

غير أن مهنة التعليم لم ترضِ طموحه، فقد كان وهو أبن العائلة الفقيرة يتطلع إلى طموحٍ بعيد المدى يحقق حلمه في إحداث تغييرٍ عميق في حياة الشعب العراقي، وفي تحرير العراق من ربقة الاستعمار من جهةٍ،وفي معالجة مشكلة الفقر من جهة أخرى، وفكرعبد الكريم قاسم في ترك مهنة التعليم والتحول نحو الجيش الذي كان يرى فيه أمل الشعب في إجراء التغيير الحقيقي والجذري المنشود، بعد أن عجزت انتفاضات الشعب المتتالية عن تحقيق هذا الهدف. كان لأبن خالته العقيد الطيار محمد علي جواد، قائد القوة الجوية آنذاك دوراً في دخول عبد الكريم قاسم الكلية العسكرية عام 1932 حيث تخرج منها بتفوق في 15 نيسان من عام 1934 ضابطاً برتبة ملازم ثاني في الجيش، وتدرج في رتبته العسكرية حتى وصل إلى رتبة رئيس [نقيب] حيث دخل كلية الأركان في 24 كانون الثاني 1941، وتخرج منها بتفوق عام 1943. وفي 4 تشرين الأول 1950 أُرسل عبد الكريم إلى لندن للمشاركة في دورة عسكرية للضباط الأركان أنهاها بتفوق، وعاد إلى العراق وتدرج في رتبته العسكرية حتى بلغ رتبة زعيم ركن[عميد ركن]، وكان آخر مركز شغله في المؤسسة العسكرية هو آمر اللواء التاسع عشر الذي كان له شرف قيادة ثورة 14 تموز عام 1958.

شارك عبد الكريم قاسم خلال خدمته العسكرية في حرب فلسطين آمراً لأحد الأفواج، وأبدى بطولة نادرة في معركة [كفر قاسم]،غير أنه عاد من تلك الحرب ناقماً على السلطة الحاكمة في بغداد، التي خذلت الجيش ومنعته من تنفيذ مهامه، وتحقيق آمال الأمة العربية في الحفاظ على عروبة فلسطين، فقد قُيدت حركة الجيش، ومنع من القيام بمهامه بسبب التواطؤ المعروف بين بريطانيا والحاكمين بأمرهم في بغداد.

فلم تكن حرب فلسطين سوى مسرحية نفذها الحكام العرب آنذاك بإخراج أنكلو أمريكي، من أجل تحقيق وعد وزير خارجية بريطانيا بلفور، الذي وعد اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين. ويتذكر الذين عاصروا تلك الأحداث، وكنت واحداً منهم، فضيحة الأسلحة الفاسدة التي جهزت بها بريطانيا الجيش المصري أيام الملك فاروق، والتي أستخدمها في تلك الحرب مسببة وقوع خسائر جسيمة في صفوف الجيش المصري، وتدمير معنوياته وخذلانه من أجل تحقيق أهداف بريطانيا والحركة الصهيونية في سلب قلب الأمة العربية، وصلة الوصل بين المشرق العربي ومغربه.

وكان لاختيار فلسطين لإقامة هذا الكيان اللاشرعي أهداف بعيدة المدى للإمبريالية الانكلو أمريكية، ظهرت جلية لكل ذي بصيرة في تمزيق العالم العربي ومنعه من

التوحد، وفي فرض السيطرة الكاملة على المنطقة العربية، والهيمنة على ثرواتها النفطية، وليجعلوا من دولة إسرائيل سيفاً مسلطاً على رقاب الأمة العربية، وحارساً قويا وأميناً للمصالح الإمبريالية في الشرق الأوسط والخليج .

ولدت تلك الحرب وسلوك الحكام العرب لدى عبد الكريم قاسم سخطاً مشروعاً على النظام العراقي وخيانته لمصالح الوطن ومصالح الأمة العربية، وجعلت فكرة الثورة تختمر في تفكيره، فكرس جهده لتنفيذ هذه الفكرة حتى تحقق له ذلك صبيحة 14 تموز 1958. كما أن الأحداث التي تلت حرب فلسطين في العراق،والتي كان على رأسها وثبة كانون المجيدة في نفس ذلك العام، ووثبة تشرين المجيدة عام 1952، وعقد حلف بغداد، وانتفاضة عام 1956، إبان العدوان الثلاثي على مصر، والتي قمعها الحاكمون بالحديد والنار، جعلت الشعب العراقي وقواه الوطنية، والعناصر الوطنية الثورية في الجيش، وفي المقدمة منهم عبد الكريم قاسم يفقدون أي أمل في إصلاح أوضاع البلاد سلمياً، ووجدوا أن العمل الثوري هو السبيل الوحيد لإزاحة الفئة الحاكمة من الحكم، وأن السبيل لذلك لا يمكن أن يتم إلا بتدخل الجيش.

وهكذا جاءت ثورة الرابع عشر من تموز 1958 التي قادها بنجاح عبد الكريم قاسم مدعوماً بكل فئات الشعب من قوميين وديمقراطيين وشيوعيين خرجوا جميعاً صبيحة ذلك اليوم لإسناد الثورة ودعمها،مستعدين للتضحية والفداء من أجل نجاحها وديمومتها، ومن أجل تحقيق آمال وطموحات الشعب العراقي في الحياة الحرة الكريمة.

واستطاعت حكومة الثورة التي شكلها عبد الكريم قاسم أن تحقق الكثير من الإنجازات في عامها الأول، وكان في مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي الذي كان بحد ذاته يمثل ثورة اجتماعية كبرى، حيث حررت الفلاحين الذين يمثلون 75% من الشعب العراقي من نير الإقطاعيين، وخلقت علاقات إنتاجية جديدة، وألغت قانون العشائر المتخلف، حيث أصبح سكان الريف شأنهم شأن سكان المدن جميعاً خاضعين للقانون المدني.

ولأول مرة في تاريخ العراق نصّ دستوره المؤقت الذي أصدرته حكومة الثورة على أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، وفي ذلك خير تأكيد على حقوق

الشعب الكردي القومية، وقد تم استقبال الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني ورفاقه العائدين من الاتحاد السوفيتي استقبالاً رسمياُ وشعبياً كبيراً، وتمّ منح العائدين رواتب شهرية، وجرى إسكانهم في بيوت بنيت لهم حديثاً، وتمّ إسكان القائد الكردي مصطفى البارزاني في قصر نوري السعيد، وجرى تأمين كافة احتياجاته،بما يليق به كزعيم كبير للشعب الكردي.

وجاء قانون الأحوال المدنية الجديد ليحرر المرأة ويجعلها على قدم المساواة مع الرجل، فكان بحق ثورة اجتماعية أخرى. وفي المجال السياسي أقدمت حكومة عبد الكريم قاسم على إخراج العراق من حلف بغداد، والاتحاد الهاشمي، فكان ذلك نقلة نوعية كبرى في طريق التحرر من الهيمنة الإمبريالية، وعودة العراق إلى الصف العربي، وتقديمه لكافة المساعدات لحركة التحرر العربية، وخاصة لفلسطين والجزائر، واستطاعت حكومة عبد الكريم قاسم أن تقيم علاقات متوازنة مع جميع البلدان الأجنبية، ومنها دول المعسكر الاشتراكي بعد أن كانت حكومة نوري السعيد قد قطعتها فيما مضى.

أما في المجال الاقتصادي فقد كان تشريع قانون رقم 80 لسنة 1961 أخطر ضربة وجهها عبد الكريم قاسم لشركات النفط، حيث تمّ بموجب القانون أستعاد 99,9% من الأراضي الداخلة ضمن امتياز شركات النفط، والحاوية على احتياطات نفطية هائلة، وإصدار قانون شركة النفط الوطنية بغية استغلال مكامن النفط وطنياً.

ولست هنا في مجال استعراض كافة منجزات حكومة الثورة حيث سيكون لها مكان آخر في صفحات هذا الكتاب، ولكني أردت فقط استعراض بعض تلك الإنجازات التي تحققت على يد حكومة الثورة بقيادة عبد الكريم قاسم.

لقد كان من المؤمل من الثورة أن يتجذر عمقها بالسير إلى الأمام من أجل تحقيق ما يصبو إليه شعبنا، لكن الانشقاق الذي قاده عبد السلام عارف، الشخصية الثانية في قيادة الثورة، والذي دعمه جانب كبير من القوى القومية والبعثيين، ومحاولة تلك القوى فرض الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية بالقوة،عن طريق اللجوء إلى التآمر المسلح، أعاق تجذر الثورة وتطورها.

فقد جرت ثلاث محاولات انقلابية والثورة ما تزال في عامها الأول، وأدى سلوك عبد السلام عارف إلى شق وحدة الشعب، وجبهة الاتحاد الوطني، وتحول ذلك التعاون والتآلف بين القوى الوطنية إلى حالة من الاحتراب العنيف.

استطاع عبد الكريم قاسم بدعم وإسناد من الحزب الشيوعي أن يتجاوز كل المؤامرات والمخاطر التي كانت محدقة بالثورة، حيث سخر الحزب الشيوعي كافة قدراته لدعم الثورة وقيادتها دون قيد أو شرط.

لقد كان على تلك القوى أن تناضل معا من أجل قيام مجلس تشريعي ينتخبه الشعب بكل حرية، ومن أجل سن دستور دائم للبلاد، يصون حقوق الشعب وحرياته، والرجوع إلى ممثلي الشعب في البرلمان عند تقرير مصائر البلاد، واعتماد مبدأ الديمقراطية في الحياة السياسية. كان عبد الكريم قاسم، شأنه شأن أي إنسان آخر له إيجابياته وسلبياته معاً، فليس هناك من استطاع الطعن في وطنيته وأمانته وحرصه على ثروات البلاد، ومصالح الشعب، ولم يستطع انقلابيو 8 شباط 1963 أن يجدوا أي تهمة تمس أمانته ووطنيته.

لكن عبد الكريم قاسم كانت له أخطاؤه وسلبياته التي أوقعته في المكيدة التي نصبها له الإمبرياليون وعملائهم، وأوقع شعبه معه فيها. لقد أخطأ عبد الكريم قاسم في تقيمه لطبيعة الصراع بين قوى الثورة وقوى الردة، ولاسيما بعد دحر الطبقة الحاكمة من كبار الملاكين والإقطاعيين الذين قضت الثورة على سلطانهم، وخاصة بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي، فهذه القوى كانت قد أصبحت أكثر شراسة بعد إقصائها من الحكم، وأكثر استعداد للتعاون والتنسيق مع الإمبرياليين من أجل اغتيال الثورة وقيادتها.

لقد أخطأ عبد الكريم قاسم في سياسة التسامح مع أعداء الثورة، وأخطأ في اعتماده على عناصر غير أمينة على مصالح الشعب والوطن، وأخطأ بسياسة [فوق الميول والاتجاهات]، وسياسة [التوازن] بين القوى التي تحمي الثورة وتدافع عنها، وبين التي سعت منذُ البداية للتآمر عليها، وأخطأ أخيرا بسياسة [عفا الله عما سلف]، وبلغت سياسة عبد الكريم إلى حد إعفاء كل الذين تآمروا عليه، وحاولوا ونفذوا محاولة القتل ليدبروا انقلاب 8 شباط1963، وليقُتل على أيديهم فيما بعد.

ومن جهة أخري سعى عبد الكريم قاسم، عملاً بسياسة [التوازن] التي أتبعها، إلى تحجيم الحزب الشيوعي سنده الحقيقي، والأكثر اندفاعاً في حماية الثورة، وكذلك المنظمات الشعبية النقابات والاتحادات التي كانت قد جندت كل قواها لحماية الثورة ودعمها، مما أدى في نهاية المطاف إلى عزلته عن جماهير الشعب ذات المصلحة الحقيقية في الثورة.

كما أنه أخطأ في تقديره لمكائد الإمبرياليين الذين أستفزهم إصدار قانون رقم 80 لسنة 1961، ولم يأخذ الدرس من أحداث إيران على عهد الدكتور مصدق والانقلاب الأمريكي الذي قاده الجنرال زاهدي عميل المخابرات الأمريكية، بعد إقدام مصدق على تأميم النفط الإيراني، حيث لم يتخذ الإجراءات الكفيلة لصيانة جبهة الاتحاد الوطني وزجها في المعركة ضد الإمبريالية فكان تحرك الإمبرياليين أسرع منه، واستطاعوا إسقاط حكومته.

لم يكن عبد الكريم قاسم المخطئ الوحيد على الساحة السياسية للبلاد، بل أن سائر الأحزاب السياسية كان لها دور ونصيب في تلك الأخطاء سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، وسوف أتحدث عن ذلك بالتفصيل في فصول قادمة.

ورغم كل الأخطاء التي وقع فيها عبد الكريم قاسم فأنه يبقى شامخاً كقائدٍ وطنيٍ مخلص، ومعادي للاستعمار، نذر حياته في سبيل تحرير وطنه من نير الإمبريالية وسعى إلى إسعاد شعبه والنهوض بالعراق في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، محققاً العديد من الإنجازات رغم قصر عمر الثورة، ورغم الظروف التي أحاطت بها.

2 ـ عبد السلام الشخص الثاني في قيادة الثورة:

ليس هناك أدنى شك لدى كل القوى السياسية وجماهير الشعب والتنظيمات الثورية في الجيش أن عبد السلام عارف كان الرجل الثاني في قيادة الثورة، وأنه قام بدور كبير في تنفيذ الثورة صبيحة الرابع عشر من تموز، حيث استطاع السيطرة على اللواء العشرين، الذي كان آمراً للفوج الثالث فيه، بالتعاون مع آمر الفوج الأول العقيد عبد اللطيف الدراجي.

فقد تمكن عبد السلام عارف من اعتقال آمر الفوج الثاني العقيد الركن [ياسين عبد الرؤوف] الذي رفض التعاون والاشتراك في الثورة، فيما جرى التحفظ على آمر اللواء العشرين الزعيم الركن [أحمد حقي]، وبذلك تسنى له قيادة اللواء والاندفاع

به نحو بغداد لتنفيذ الأهداف التي تمّ التخطيط لها من قبل مع الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، في حين توجه اللواء التاسع عشر بقيادة عبد الكريم قاسم نحو مقر الفرقة الثالثة في بعقوبة للسيطرة عليها، ومنع قائد الفرقة [غازي الداغستاني] أحد دعائم النظام الملكي من القيام بأي تحرك ضد الثورة. واستطاع عبد السلام عارف تنفيذ المهام التي أُوكلت له بكل شجاعة، حيث سيطر على دار الإذاعة، وأذاع البيان الأول للثورة الذي كان يمثل ساعة الصفر لتحرك كافة قوى الثورة في مختلف أنحاء القطر.

ولد عبد السلام عارف عام 1921، ويرجع أصل أُسرته إلى عشيرة الجميلات من بلدة [سميكة] التابعة آنذاك لمحافظة بغداد، وأنهى دراسته الثانوية في بغداد عام 1938، حيث دخل الكلية العسكرية، وتخرج منها ضابطاً برتبة ملازم ثاني،عام 1941، وتدرج في رتبته العسكرية حتى رتبة رئيس [نقيب]،حيث دخل كلية الأركان، واستمر بعد تخرجه بالتدرج في رتبته العسكرية حتى رتبة عقيد ركن، وكان آخر منصب عسكري شغله هو آمر الفوج الثالث في اللواء العشرين عندما بزغ فجر الثورة،وعُين بعد نجاحها نائباً لرئيس الوزراء، ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة ووزيرا للداخلية.

لكن عبد السلام عارف اتصف بالعصبية والتهور، وضعف مستواه الثقافي، وقد بدا ذلك واضحاً في تصرفاته وخطاباته في الأيام الأولى للثورة، كما أتصف بالصبيانية، وضحالة التفكير، مما أوقعه في مطبات كبيرة سببت إحراجا كثيراً لوزير الخارجية [عبد الجبار ألج ومرد]بسبب مهاجمته لبعض الملوك ورؤساء الدول في وقت كان العراق أحوج ما يكون لكسب ود تلك الدول واعترافها بالحكومة الثورية الجديدة. فلم تكن خطاباته فيها شيء من النضوج والتعقل والحكمة، كما كان خشناً في تصرفاته حتى مع رفاقه في الثورة، أما ما يخص أفكاره واتجاهاته فقد كان عبد السلام عارف يرى في الرئيس جمال عبد الناصر مثله الأعلى، حيث كان يركز في كل خطاباته على شخصيته، وكان يدعو إلى إقامة وحدة فورية مع الجمهورية العربية المتحدة،وخاصة عندما قام بزيارة رسمية إلى دمشق،على رأس وفد عراقي كبير ولقائه مع الرئيس عبد الناصر، حيث كانت تصريحاته تتوالى بهذا الاتجاه، وكانت أحاديثه من السذاجة جعلت عبد الناصر

يصاب بخيبة أمل فيه. وفي الوقت نفسه أثارت تصريحاته قلقاً شديداً لدى عبد الكريم قاسم وحكومته، وخاصة عندما كان يزور القطعات العسكرية في مختلف المدن العراقية داعياً للوحدة، ومتجاهلا عبد الكريم نفسه، مما سبب بوقوع انشقاق كبير في حركة الضباط الأحرار، وجبهة الاتحاد الوطني، وقوات الجيش.

قام عبد السلام عارف بإصدار صحيفة [صوت الجماهير] باسمه، ورأس تحريرها الدكتور سعدون حمادي، من كوادر حزب البعث، في حين أنه يتقلد عدة مناصب رسمية رفيعة، مما يتنافى وعمل وظيفته، وقد أثار تصرفه هذا مشكلة مع الحكومة أضطر بعدها إلى التخلي عن الصحيفة لحزب البعث، حيث أصبحت صحيفته الرسمية،وناطقة باسمه، لكن الصحيفة كانت تعبر عن توجهاته وأهدافه، ودعواته للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وكان المسبب الرئيسي في شق وحدة الشعب، وجبهة الاتحاد الوطني، واللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار منذ الأيام الأولى للثورة، حيث جرى استقطاب للقوى السياسية في البلاد، عبد السلام وحزب البعث والقوى القومية من جهة، وعبد الكريم قاسم والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي والديمقراطيين المستقلين من جهة أخرى، ثم تحول ذلك الاستقطاب إلى صراع سياسي مرير تمثل في المظاهرات والمظاهرات المضادة التي اجتاحت شوارع بغداد والمدن الأخرى، في وقت كانت البلاد في أحوج ما تكون للتكاتف والتعاضد من أجل تثبيت الكيان الجديد، والعمل على تحقيق آمال الشعب وطموحاته في إكمال تحرره السياسي والاقتصادي. وسأتعرض إلى ذلك بالتفصيل في فصول قادمة.

الفصل الثاني

فجر الثورة

أولاً : الأعداد للثورة .

ثانياً : ساعة الصفر.

ثالثاً :البيان الأول للثورة.

رابعاً :مهاجمة قصر الرحاب، ومقتل العائلة المالكة.

خامساً: الثورة تواصل تثبيت أقدامها.

سادساً: الثورة ورد الفعل العربي والدولي.

سابعاً : البيانات والمراسيم الصادرة في اليوم الأول للثورة.

ثامناً : صدور الدستور المؤقت.

تاسعاً : مراسيم أخرى تصدرها قيادة الثورة.

أولاً: الإعداد للثورة

إثر قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، قررت حكومة نوري السعيد بإيعاز، من سادة حلف بغداد، إرسال قوات عراقية إضافية إلى الأردن، حيثُ سبق وأن أرسلت رتل الهادي من قبل بغية التهيئة والأعداد للعدوان على سوريا، وفك الوحدة، ومن ثم التقدم نحو لبنان لتقديم الدعم والإسناد لرئيس الجمهورية اللبنانية [كميل شمعون]، ولقمع الثورة التي أشتعل لهيبها آنذاك.(1)

وقع الخيار على اللواء التاسع عشر الذي يقوده الزعيم الركن [عبد الكريم قاسم] واللواء العشرين الذي يقوده الزعيم الركن [حقي محمد علي] وهو لا يرتبط بأي علاقة بالضباط الأحرار.

كان اللواء العشرين يضم ثلاثة أفواج، يقود الفوج الأول فيه العقيد [عبد اللطيف الدراجي]، فيما يقود الفوج الثالث العقيد الركن [عبد السلام عارف]، أما الفوج الثاني فكان بقيادة العقيد الركن [يسين محمد رؤوف]،وهو من غير المنتمين لحركة الضباط الأحرار.

صدرت الأوامر بتحرك القوات المذكورة في 3 تموز 958 من جلولاء نحو الأردن، لكن التحرك أرجئ لمدة عشرة أيام بسبب بعض النواقص التي كانت تعيق حركتها، وتقرر أن تتحرك ليلة13/ 14 تموز 1958.

وهكذا جاءت الفرصة المناسبة للثورة، ولاسيما وأن عبد الإله ونوري السعيد اللذان كانا قد غادرا العراق قد عادا إلى بغداد في 12تموز، وكان من المقرر سفرهما مع الملك فيصل الثاني صباح ذلك اليوم المقرر الثورة إلى تركيا لحضور اجتماع قمة حلف بغداد.

وعليه عقدت القيادة العليا لحركة الضباط الأحرار اجتماعاً لدراسة التحرك وتمّ الاتفاق على أن يقوم اللواء العشرين بتنفيذ الثورة أثناء مروره في بغداد في طريقه إلى الأردن. فيما يقوم اللواء التاسع عشر بحماية مؤخرة اللواء العشرين من جهة، والتوجه نحو بعقوبة للسيطرة على مقر قيادة الفرقة الثالثة، واعتقال قائدها اللواء الركن [غازي الدغستاني] أحد كبّار الضباط المعتمدين للنظام الملكي.

هكذا إذاً حلت الفرصة التاريخية التي طال انتظارها، وجرى على عجل التخطيط

والتهيئة لمستلزمات السيطرة على بغداد وبقية المدن الأخرى، وتعبئة القوى الثورية المنضوية تحت لواء اللجنة العليا للضباط الأحرار، وجرى الاتصال برتل الهادي في الأردن في يوم 13تموز، قبل يوم واحد من قيام الثورة، حيث قام الملازم الأول [محمد حسن شلال] بإبلاغ الرتل المذكور.

كان عدد الضباط الأحرار في الرتل 22 ضابطاً بقيادة المقدم الركن [عبد الكريم فرحان] حيث بادر الضباط المذكورون إلى عقد اجتماع لوضع خطة السيطرة على الرتل والخروج من الأردن والعودة إلى بغداد دون علم آمر الرتل الزعيم الركن [هادي علي رضا]، لكي لا يُستخدم الرتل المذكور لإجهاض الثورة من جهة، وليكون قوة دعمٍ وإسناد للثورة من جهة أخرى.

وهكذا جرى توزيع المهام، وتهيأ الجميع للاستماع إلى دار الإذاعة، كما جرى الاتصال بقيادة اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، وتمّ إبلاغهم بموعد الثورة من أجل التهيؤ لإسنادها من قبل جماهير الشعب حال انطلاقها، وبالفعل أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً داخليا وزع بصورة محدودة على الكوادر العليا للحزب في 12تموز 958، يشير إلى قرب وقوع أحداث هامة، ويعطي التوجيهات التالية:

توجيه عام :

نظراً للظروف السياسية المتأزمة، الداخلية والعربية، ووجود احتمالات تطورها بين آونة وأخرى، وبغية ضمان وحدة النشاط السياسي لمنظماتنا الحزبية في الظروف الطارئة، المعقدة، نرى من الضروري في الوقت الحاضر أن تكون شعاراتنا الأساسية: الخروج من ميثاق بغداد، وإلغاء الاتفاقية مع بريطانيا والوقوف ضد مبدأ أيزنهاور، وإطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب [حرية التنظيم الحزبي والنقابي، وحرية النشر والاجتماع ...الخ]،وإعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين وإطلاق سراحهم، وإلغاء المراسيم والقوانين اللادستورية التي تستهدف الحركة الوطنية، واتخاذ التدابير الفعالة لحماية ثروتنا الوطنية واقتصادنا، والعمل على حل المشاكل المعيشية لجماهير الشعب، وقيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة تدعم نضال الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية، وتخدم السلم، وتحول {الاتحاد العربي } إلى اتحاد حقيقي بين الأردن والعراق ليضمن مصالح شعبنا، ويخدم النضال ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل الوحدة العربية، وإقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة. ونرى التأكيد على ما يلي:

1 - ضرورة تجنب إبراز شعارات مبهمة، أو متطرفة، أو تلك التي تمجد هذا الزعيم أو ذاك من قادة الحركة الوطنية، على حساب طمس شعاراتنا الأساسية والتقليل من شأن نضال الجماهير الشعبية، والجبهة الوطنية.

2 - ضرورة إبداء اليقظة السياسية العالية تجاه مختلف المناورات والمؤامرات، وتجاه نشاط عملاء الاستعمار، والعمل بحزم وبأمانة تامة لسياسة الحزب، واعتبار أن واجبنا الأساسي في كل الظروف هو تعبئة أوسع الجماهير الشعبية ولفها حول الشعارات الصائبة في اللحظة المعينة، وحول الشعارات الكبرى لحركتنا الوطنية الديمقراطية.

الحزب الشيوعي العراقي
12 تموز 1958

كان إذاعة البيان الأول عبر دار الإذاعة بمثابة ساعة الصفر لتحرك قوى الثورة وقيام الضباط الأحرار في رتل الهادي بالسيطرة على الرتل، وإعلان ارتباط الرتل بقيادة الثورة، وتلقي الأوامر منها، وبالفعل تمّ إعداد كل شيء. كما جرى تحديد

الأهداف التي ينبغي التوجه إليها والسيطرة عليها على جانبي الكرخ والرصافة وهي:

1- دار الإذاعة التي تتسم بأهمية خاصة، حيث ينبغي إذاعة البيان الأول للثورة الذي يمثل ساعة الصفر لبقية القوى المشاركة في الثورة، ولدفع جماهير الشعب للنزول إلى الشوارع لدعم الثورة وإسنادها.

2- السيطرة على قصر الرحاب الكائن قرب جسر الخر، حيث كان الملك فيصل وولي العهد عبد الاله متواجدين فيه في تلك الليلة استعداداً للسفر إلى تركيا صباح ذلك اليوم 14 تموز للمشاركة في اجتماع القمة لدول حلف بغداد.

3- السيطرة على مديرية شرطة القوة السيارة الجهاز القمعي الذي جرى إعداده لقمع أي تحرك شعبي ضد الحكومة، والذي كان يتميّز بالتدريب العالي، وقوة السلاح، وسرعة الحركة، فكان لابد من السيطرة عليه، وشل حركته.

4- السيطرة على معسكرات الوشاش، وأبو غريب، والرشيد، والقاعدة الجوية فيه لضمان شل حركة العناصر الموالية للسلطة.

5- السيطرة على شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية لضمان شل تحرك السلطة وقواتها المسلحة، وقطع اتصالاتها مع بقية القطعات العسكرية المتواجدة في أنحاء البلاد.

6- السيطرة على مطار بغداد الدولي لضمان عدم هروب كبار رجال السلطة إلى الخارج.

7- السيطرة على قصر نوري السعيد، واعتقاله،حيث يعتبر أخطر شخصية يمكن تهدد نجاح الثورة.

8- السيطرة على وزارتي الدفاع والداخلية، ومديرية الشرطة العامة، ومديرية التحقيقات الجنائية [مديرية الأمن العامة]،والبنك المركزي، ومن ثم بقية الوزارات الأخرى.

9- السيطرة على كافة النقاط الحساسة في بغداد كالطرق والجسور ومراكز الشرطة، وغيرها من الأماكن الهامة.

وقد جرى تعيين ضابط دلالة للقطعات نحو أهدافها المقررة من ضباط وحدات بغداد .

ثانياً: ساعة الصفر

كان موعد الحركة للقوات العسكرية قد حُدد الساعة الثالثة فجراً، وفي الوقت المحدد، قبيل تحرك القوات، استطاع عبد السلام عارف، وعبد اللطيف الدراجي التحفظ على آمر اللواء ء العشرين الزعيم الركن [احمد حقي] وإرساله إلى الفلوجة أمام الرتل المتقدم دون أن يفقه سبب ذلك، واعتقال آمر الفوج الثاني العقيد الركن [ياسين عبد الرؤوف]، بعد أن فاتحه عبد السلام عارف للانضمام إلى قوى الثورة ورفضه التعاون، وبذلك تمّ لعبد السلام عارف التحرك نحو بغداد بعد أن وزع العتاد الذي كان قد خزنه بصورة سرية استعداداً لهذا اليوم.

وفي الوقت نفسه تحرك عبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر نحو مقر الفرقة الثالثة في بعقوبة للسيطرة عليها، واعتقال قائدها اللواء الركن[غازي الداغستاني] الذي كان يعتمد عليه النظام الملكي. وقد قام بتنفيذ هذا الواجب الرئيس قاسم الجنابي آمر سرية هندسة اللواء. كما جرى إبلاغ رفاقهم في حركة الضباط الأحرار في الديوانية،حيث مقر قيادة الفرقة الأولى، بضرورة إعتقال قائد الفرقة الزعيم الركن [عمر علي]، وآمر لواء المشاة الأول في المسيب الزعيم الركن [وفيق عارف] شقيق رئيس أركان الجيش، ومساعديه من الضباط كل من الرئيس الأول [مهدي الدريعي] والرئيس [ناجي القيسي] ضابط استخبارات اللواء.

كان الهدف الأول لعبد السلام عارف السيطرة على دار الإذاعة لإذاعة البيان الأول للثورة، حيث توجه إليها وبصحبته قوة تتألف من دبابتين، فيما سبقه إليها النقيب [خزعل السعدي] وبإمرته ثمان دبابات أخرى، وتمّ لقوى الثورة السيطرة على دار الإذاعة بكل يسرٍ وسهولة، وأسرع عبد السلام عارف بإذاعة البيان الأول في تمام الساعة السادسة والنصف من صباح يوم 14 تموز 1958.

ثالثاً: البيان الأول للثورة

بيان من القائد العام للقوات المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم :

أيها الشعب العراقي الكريم :

بعد الاتكال على الله، ومؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات المسلحة أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصّبها الاستعمار لحكم الشعب، والتلاعب بقدراته لمصلحتهم، وفي سبيل المنافع الشخصية.

أيها الأخوان: إن الجيش هو منكم واليكم، وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب، فما عليكم إلا أن تؤازروه، وأعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرة الاستعمار وأذنابه، وعليه فأننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد، ومسيء، وخائن لاستئصاله،

ونطلب منكم أن تكونوا يداً واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم.

أيها المواطنون: إننا في الوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة، والأعمال المجيدة، ندعوكم إلى الخلود للهدوء والسكينة، والتمسك بالنظام، والاتحاد والتعاون والعمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن.

أيها الشعب: لقد أقسمنا أن نبذل كلّ عزيز علينا في سبيلكم، فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم، وأن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب، وتعمل بوحي منه، وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة، وترتبط برباط الاخوة مع الدول العربية والإسلامية، وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة، وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن، وبقرارات مؤتمر [باندونك]، وعليه فأن الحكومة الوطنية تسمى منذُ ألان {الجمهورية العراقية} ،وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة وقتية إلى مجلس سيادة، يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية، ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس، فالله نسأل أن يوفقنا قي أعمالنا لخدمة وطننا العزيز إنه سميعٌ مجيب.

بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة 1377هجرية، والموافق لليوم الرابع عشر من تموز 1958.(1)

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
القائد العام للقوات المسلحة

رابعاً: مهاجمة قصر الرحاب ومقتل العائلة المالكة

كان إذاعة البيان الأول للثورة بصوت عبد السلام عارف إيذانا بحلول ساعة الصفر، وتحرك القوات العسكرية الثورية بقيادة الضباط الأحرار للسيطرة على جميع المرافق العامة، وكافة الأهداف المحددة، حيث واصلت تقدمها وسيطرتها على وزارة الدفاع، ومديرية الشرطة السيارة، ومعسكر الوشاش، ومطار بغداد الدولي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، فيما تقدمت قوة أخرى إلى قصر الرحاب حيث يتواجد الملك فيصل الثاني، وولى العهد عبد الإله، وكان على رأس تلك القوة إحدى سرايا المشاة بقيادة آمر السرية الرئيس [منذر سليم] مكلفة باحتلال قصر النهاية، وكان معه أمراء الفصائل كل من الملازم [عبد الجواد حميد] والملازم [عبد الكريم رفعت]، وكانت ملاكات السرية غير كاملة، ولدى كل جندي عشرون طلقة بندقية.

ولما اقتربت السرية من الباب الخارجي للقصر أحس بهم حرس القصر وبعد تبادل الكلام والصياح بين الطرفين أطلق الجنود بعض الاطلاقات بأمر آمر السرية ، وعلى أثر انسحاب الحرس إلى داخل القصر تقدمت السرية ودخلت إلى حديقة القصر، وأخذ الجنود وضع الانبطاح مستفيدين من شجيرات وسواقي الحديقة، ومن ثم بدأ إطلاق النار، وحيث أن العتاد كان على وشك النفاذ لدى الجنود، فقد أصبح موقف السرية محرجاً.

وفي تلك اللحظة حضرت مدرعة عسكرية بقيادة الملازم الأول [عبد الرزاق غصيبة] ، ومعه الملازم [جبار خضر الحيدر] وهما من الحزب الشيوعي قدما للاستفسار عن الموقف بعد أن احتلا معسكر الوشاش ، وبعد أن أخبرهما آمر السرية بالموقف وحاجته الماسة إلى عتاد، فقد ذهبا إلى مدرسة الأسلحة في معسكر الوشاش مقابل القصر، وكان فيها آنذاك كل من الملازم الأول [عبد الستار العبوسي]، والملازم الأول [عبد الله الحديثي] وهما من الضباط المعلمين في المدرسة لتدريب التلاميذ على رمي

الصواريخ من القاذفة حجم 105 ملم المحملة على سيارة جيب، فقام عبد الستار بفتح مشجب المدرسة وأخذ العتاد، وركب معهما الملازم [مصطفى عبد الله] الذي كان من ضباط الدورة التدريبية، وذهبوا جميعا إلى قصر الرحاب، وقاموا بتسليم العتاد.

واستمر تبادل إطلاق النار والتحاور بين الطرفين للتسليم للثوار دون قيد أو شرط، فمن جانب الثوار كان المفاوض آمر السرية، ومن الجانب المقابل كان المفاوض مرافق الملك الملازم الأول [يونس ثابت] الذي هو بنفس الوقت ضابط الخفر لتلك الليلة، كما كان في القصر رئيس خفر هو الرئيس [محمود صالح]الذي اتصل بمقدم الخفر لتلك الليلة المقدم [طه البامرني] الذي كان في مقر لواء الحرس في ثكنة قصر الزهور، إلا أنه لم يستجب لطلب تحريك القطعات لصد الثوار، وفي هذه اللحظة تقدم الملازم الأول [عبد الستار العبوسي] بعجلته وبمدفعها المضاد للدبابات وأطلق طلقة واحدة أصابت عمود شرفة الباب (الدنكة) ، ومن ثم أطلق الطلقة الثانية فأصابت جدار القصر الايسر، وعندها ظهرت راية بيضاء علامة الاستسلام ، وعندها خرج الملك فيصل الثاني، وولي العهد عبد الإله، والملكة نفيسة، أم عبد الإله، والأميرة عابدية، شقيقة عبد الإله، والأميرة هيام زوجة عبد الإله وابنة أمير ربيعة بلاسم الياسين اكبر إقطاعيي العراق، وبمعييتهم الخادمة رازقية، والطباخ التركي، حاملين الرايات البيضاء معلنين الاستسلام، وكان يتقدمهم الملازم الأول [يونس ثابت] وهو رافع المنديل الابيض.

وعند اقترابهم من الثوار، وعلى بعد عشرون متراً أو أقل، نهض الجنود وهم بوضع التهيئ للرمي لغرض استلام الخارجين، وفي لحظة مفاجئة سحب الملازم الأول يونس ثابت مسدسه وأطلق عدة عيارات منه أصاب بها الملازم [مصطفى عبد الله] وعدد آخر من الجنود .

كما فتح بعض الجنود النار من شرفة القصر في الطابق الثاني ، وعلى الأثر بادر النقيب [عبد الستار السبع] ورفاقه الثوار إلى إطلاق النار على جميع أفراد العائلة المالكة وأرداهم قتلى في الحال، ما عدا الأميرة هيام زوجة عبد الإله، التي

أُصيبت بجروح، لكنها استطاعت أن تزحف إلى داخل القصر، ثم نُقلت فيما بعد إلى المستشفى، وهكذا كانت نهاية العائلة المالكة في العراق.

وهنا يتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية حول حقيقة الموقف:

1- هل كان مقرراً قتل الملك، وعبد الإله، وبقية الآسرة المالكة؟

2- هل تلقى المهاجمون أمراً من قيادة الثورة بقتل العائلة المالكة أم تصرفوا بذاتهم؟

3- لماذا لم يدافع لواء الحرس الملكي عن القصر؟

فيما يخص السؤالان الأول والثاني أدعى عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في لقاءات متعددة معهما بأنهما لم يأمرا بقتل الملك، وولي عهده عبد الإله، والعائلة المالكة، وكان هدف الثورة إلقاء القبض على الملك وعبد الإله، وتقديم الثاني للمحاكمة، حتى أن عبد الكريم قاسم كان يحتفظ بتقرير قدمه له النقيب عبد الستار السبع يؤكد فيه أنه هو المسؤول عن قتل العائلة المالكة، وأنه لم يتلقَ أمراً من أحد.

وهنا يتبادر للذهن السوأل التالي:

إذا كان من المقرر اعتقال الملك وعبد الإله، وعدم قتلهما فلماذا لم يلتزم المهاجمون بالأمر؟ ولماذا لم يحاسبوا على عملهم هذا؟ فقد طويت القضية، ولم يتعرض لها أحد فيما بعد.

وأغلب الظن أن التخلص من العائلة المالكة كان قد تقرر سلفاً بغية منع أي محاولة لإجهاض الثورة، سواء كان ذلك من قبل القطعات العسكرية الموالية للملك، أو من عدوان خارجي يدبره حلف بغداد، مما قد يؤدي إلى مواجهة دموية لا أحد يعرف مداها، فكان قرار قتل العائلة المالكة، دفعاً لما قد يحدث ما هو أعظم بكثير سواء كان ذلك من وقوع حرب أهلية، أو رداً لعدوان خارجي.

أما ما يخص السوأل الثالث، فأغلب الظن أن العقيد الركن طه البامرني - كردي الأصل - إما أنه كان مع الثورة، أو أنه تعاطف معها في اللحظة الحاسمة، والا لكان قد قام بعمل الكثير دفاعاً عن القصر، والعائلة المالكة، حيث كان لواء الحرس الملكي مجهزاً تجهيزاً جيداً ومدرباً تدريباً عالياً، ويملك كميات كبيرة من العتاد، في حين أن قوى الثورة كانت لا تملك سوى كمية قليلة جداً من العتاد، لكن طه

البامرني آثر الوقوف مع الشعب وثورته، ولم يحاول المقاومة، بل سارع إلى الاستسلام لقوى الثورة.

أخذت جثث أفراد العائلة المالكة في سيارة ـ بك آب ـ عسكرية إلى الطب العدلي الكائن في باب المعظم، وفي الطريق أوقفت الجموع الهائجة السيارة، وأنزلت جثة عبد الإله من السيارة، ومثلوا فيها، وعلقوها على أحد الأعمدة الكهربائية، وكان هذا العمل يمثل أساء كبيرة للثورة، وما كان ينبغي السماح لتلك العناصر القيام بهذا العمل الذي لم يجلب أي فائدة للثورة بل أساء إليها، رغم كل ما أقترفه عبد الإله من جرائم بحق الشعب والوطن، وكان ينبغي أن يقدم للمحاكمة.

أما نوري السعيد، أخطر رجالات العهد الملكي، والحاكم الفعلي للعراق، والمعتمد الأول للسفارة البريطانية في بغداد، والذي كان يشغل منصب رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي، فقد أسرع للهرب من قصره حال سماعه إطلاق النار، وقبل أن تصل إليه قوات الثورة، حيث أستخدم زورقاً صغيراً عبر به متنكراً نهر دجلة إلى جانب الرصافة في كرادة مريم، حيث قصد دار الدكتور [صالح مهدي البصام]، وانتقل بعد ذلك بسيارته إلى دار صديقه المدعو [الحاج محمود الاسترابادي]، ومنه أنتقل مرة أخرى إلى دار شقيق الوزير ضياء جعفر ، المدعو [هاشم جعفر]،وكان يرتدي ملابس نسائية وعباءة خوفاً من الجماهير المتحمسة لإلقاء القبض عليه.

لكن نوري السعيد شكّ بابن هاشم جعفر الذي خرج من الدار خوفاً من إبلاغ السلطة الجديدة عن مكان وجوده، وغادر الدار متوجها إلى قصر الإقطاعي الكبير [محمد العربي] ،في منطقة البتاويين وبرفقته زوجة الاسترابادي وخادمه.

وفي الطريق اكتشفته جماهير الشعب، فراح يطلق النار في الهواء من مسدسه، لعله يستطيع التخلص منهم، لكنه فشل في ذلك، وأضطر إلى أن يطلق آخر رصاصة على رأسه، مفضلاً الانتحار على الوقوع بأيدي الشعب، وقد مثلت الجماهير بجثته، وكان ذلك العمل خاطئاً لا يمكن تبريره، وكان من المفروض أن يمثل نوري السعيد أمام محكمة الشعب ليجب عن التهم التي التصقت به طيلة مدة حكمه.

خامساً : الثورة تواصل تثبيت أقدامها

اندفعت قوات الثورة بعد إذاعة البيان الأول لأحكام السيطرة على بقية القطعات العسكرية والمرافق العامة في شتى أنحاء القطر، فقامت قوة عسكرية بالسيطرة على قاعدة الحبانية البريطانية وأجهزة الرادار فيها دون أية مقاومة، وتمّ نزع سلاح القوات البريطانية المتواجدة في القاعدة، وتولى مسؤولياتها الزعيم الركن [محي الدين عبد الحميد]أحد أعضاء اللجنة العليا لحركة للضباط الأحرار.

كان لهذه العملية أهمية كبرى لحماية الثورة، ومنع القوات البريطانية من تقديم أي دعم للنظام الملكي، كما سيطر الزعيم الركن [ناظم الطبقجلي] آمر اللواء الخامس وآمر موقع الموصل على المدينة، وهي ثاني مدن العراق، دون إراقة قطرة دماء.

وقامت مجموعة أخرى في كركوك بالسيطرة على مقر الفرقة الثانية بسلام، وتمّ تعين الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائداً للفرقة المذكورة.

وهكذا بدا أن الثورة أخذت تثبت أقدامها ساعة بعد ساعة، وبدأت المراسيم الجمهورية تتوإلى من دار الإذاعة لأجراء التغيرات الضرورية في أجهزة السلطة. حاول اللواء الركن [عمر علي] قائد الفرقة الأولى في الديوانية التصدي للثورة، والزحف إلى بغداد، فأصدر أوامره إلى اللواء الأول في المسيب، الذي يقوده الزعيم الركن [وفيق عارف] شقيق رئيس أركان الجيش، وإلى آمر حامية البصرة [الزعيم الركن ناجي طالب] للتحرك نحو بغداد.

لكن الضباط الأحرار، بقيادة العقيد [فاضل عباس المهداوي] كانوا أسرع منه، حيث تمكنوا من اعتقال [وفيق عارف] والسيطرة على اللواء المذكور، فيما كان آمر حامية البصرة أحد أعضاء اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار [الزعيم الركن ناجي طالب] قد سيطر على البصرة، مما أُسقطَ في يد عمر علي. كما أن الجماهير الفلاحية التي هبت لمساندة الثورة، والتي أحاطت بمقر الفرقة كان لها أثرها البالغ في إفشال خطط [عمر علي] للزحف إلى بغداد وإخماد الثورة.

أما في كركوك فقد أصدر قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن [عبد الوهاب شاكر] أوامره بالزحف إلى بغداد، لكن الضباط الأحرار في الفرقة كانوا أسرع منه، استطاعوا السيطرة على مقر الفرقة واعتقاله، وبذلك زال أخطر تهديد للثورة منقيادة الفرقتين الأولى والثانية، فيما كان عبد الكريم قاسم قد سبقهم في السيطرة

على الفرقة الثالثة في بعقوبة.

وفي الأردن حاول الزعيم الركن [هادي علي رضا] قائد رتل الهادي، والملحق العسكري في الأردن [صالح مهدي السامرائي]، وبدعم من السلطات الأردنية السيطرة على الرتل والتوجه به نحو بغداد لإجهاض الثورة، لكن الضباط الأحرار أخذوا زمام المبادرة للسيطرة على الرتل رافضين تلقي الأوامر منه معلنين تأييدهم للثورة، واستلام الأوامر من قيادتها في بغداد.

ومساء يوم الثورة تلقى الضباط الأحرار في الرتل أمراً من القائد العام للقوات المسلحة [الزعيم الركن عبد الكريم قاسم] بالعودة إلى [H3] داخل الحدود العراقية، واتخاذ الحيطة والحذر خلال الانسحاب، وقد تمّ الانسحاب والوصول إلى [H3] في الساعة الخامسة من صباح يوم 15 تموز 958، فيما وصلت الدبابات التابعة للرتل ظهر السادس عشر من تموز، وبذلك استطاع الضباط الأحرار الاثنان والعشرون من إحباط مساعي آمر الرتل، والملحق العسكري، والقيادة الأردنية، وتحول ذلك الرتل من مصدر خطر على الثورة إلى داعم لها وإسنادها، وحماية حدود العراق مع الأردن من أي محاولة للتدخل من جانب القوات الأردنية أو الدول الأجنبية. (2)

استطاعت قوى الثورة تدعيم مركزها، وتحصينها ضد أي محاولة لإجهاضها من قبل القيادات الموالية للنظام الملكي، وتم لها السيطرة الكاملة على كامل القطعات العسكرية بوقت قياسي قصير جداً.

أخذت برقيات التأييد من القطعات العسكرية في كافة أنحاء العراق تتوالى على قيادة الثورة، وتمّ إبلاغها بسيطرة قوى الثورة الكاملة على كافة المدن، وكافة مرافق البلاد دون إراقة الدماء، وهكذا تمّ حسم المعركة مع النظام الملكي بأقل ما يمكن من الخسائر البشرية، حيث بلغ عدد القتلى حوالي الثلاثون فرداً من ضمنهم الأسرة المالكة، كما تم حسم الثورة في وقت قياسي قصير جداً أذهل الإمبرياليين وأعوانهم داخل البلاد.

سادساً: الثورة ورد الفعل العربي والدولي:

أصيبت القوى الإمبريالية ودول ميثاق بغداد بصدمة كبرى لم يكن يتوقعونها من قبل، وبهذه السرعة التي استطاعت قوى الثورة حسم المعركة مع النظام الملكي، تلك الصدمة التي أفقدتهم توازنهم، وجعلتهم يسارعون إلى إنزال قواتهم العسكرية في الأردن ولبنان، حيث أنزلت بريطانيا قواتها في الأردن، فيما أنزلت الولايات المتحدة قواتها في لبنان، وحيث حشدت تركيا قواتها العسكرية على الحدود العراقية في محاولة الاعتداء على العراق، وإجهاض الثورة.

وفي الوقت نفسه، أصدر حلف بغداد بياناً أستنكر فيه أحداث الثورة واصفاً إياها بأنها [تأثير هدام قادم من الخارج، وأن قادة الانقلاب يستلهمون أفكارهم من دول أجنبية].(3)

كما أصدرت الحكومة التركية بياناً حول الثورة جاء فيه:

[إن المغامرين السياسيين في العراق يرتئون من وراء الانقلاب القضاء على حلف بغداد الذي يعتبر مصدر السلام في الشرق الأوسط !!، وإن اختيار يوم اجتماع مجلس الحلف لتنفيذ الانقلاب هو خير دليل على ذلك].(4)

وفي الوقت نفسه قابل الملحق العسكري الإسرائيلي في أنقرة [ألباي ميشيل]

رئيس أركان الجيش التركي يوم 15 تموز، وأجرى معه محادثات مستفيضة حول الوضع الجديد في العراق، وابلغه أن الولايات المتحدة وبريطانيا ستتكفلان بحماية نظام الحكم في الأردن ولبنان، وإن إسرائيل ستفصم الوحدة بين سوريا ومصر، وأن على تركيا أن تتعاون مع إيران لإعادة النظام الملكي إلى العراق. (5)

وفي 18 تموز صرح وزير خارجية تركيا في مؤتمره الصحفي بأنقرة قائلاً:

[إن رئيس الاتحاد الهاشمي هو الملك حسين، وأن الحكومة الشرعية الآن هي حكومة الأردن].

أما الملك حسين فقد طلب من الولايات المتحدة وبريطانيا العمل على إعادة العراق إلى وضعه السابق معلناً أنه الملك الشرعي للبلاد.

هكذا إذاً كانت حمى التآمر للاعتداء على العراق، وإجهاض الثورة تجري على قدم وساق من قبل الإمبرياليين الذين أرعبتهم أحداث الثورة، لكن رد الفعل العربي ودول المعسكر الاشتراكي، وفي المقدمة منهم الاتحاد السوفيتي، كان سريعاً وجاداً

في تحذير الإمبرياليين وحلف بغداد من مغبة الأقدام على أي خطوة في اتجاه الاعتداء على العراق.

لقد وقف الشعب العربي في مشرقة ومغربه بجانب الشعب العراقي، وأعلن الرئيس عبد الناصر على الفور اعترافه بالجمهورية العراقية الوليدة، وحذر من أن أي اعتداء عليها سوف يعتبر اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة، وأنها ستقف إلى جانب العراق، وتدافع عنه بكل ما تملك من وسائل، واضعاً كل إمكانيات الجمهورية العربية المتحدة على أُهبة الاستعداد للدفاع عن ثورة العراق جيشاً وشعبا. (6)

كما غادر الرئيس عبد الناصر بلغراد، حيث كان يقوم بزيارة رسمية ليوغوسلافيا حال سماعه نبأ قيام الثورة إلى موسكو، واجتمع على الفور بالرئيس السوفيتي [نيكيتا خرشوف] طالباً منه الوقوف إلى جانب الثورة في العراق، ومنع الإمبرياليين الأمريكيين والبريطانيين وحلفائهم في حلف بغداد من محاولة الاعتداء على العراق وإجهاض الثورة الوليدة، وقد طمأنه الرئيس خرشوف إلى أن الاتحاد السوفيتي سيقف إلى جانب العراق، وسارع إلى الاعتراف بالحكومة التي شكلتها الثورة بعد يوم واحد من قيامها. (7)

كما أصدر بياناً في 16 تموز وأتبعه ببيان ثانٍ في 18 منه هاجم فيه إنزال الولايات المتحدة وبريطانيا قواتهما في لبنان والأردن، وحذر هاتين الدولتين من مغبة التدخل والاعتداء على الجمهورية العراقية الوليدة.

كما أرسل الرئيس السوفيتي [نكيتا خرشوف] في 19 تموز مذكرات إلي حكومات الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، أكد فيها أن التدخل الإمبريالي المسلح في لبنان والأردن، والذي يشكل تهديداً خطيراً على العراق، وعلى السلم والأمن الدوليين، قد يؤديان إلى نتائج غير متوقعة في منتهى الخطورة، ويخلق سلسلة من ردود الفعل ،قد يكون من المتعذر وقفها، وطالبت المذكرات بسحب القوات الأمريكية والبريطانية من لبنان والأردن، وعقد مؤتمر لبحث وتسوية المشاكل في الشرق الأوسط.(8)

كما أتبع الاتحاد السوفيتي مذكراته هذه بتحذير جديد شديد اللهجة، في 20 تموز حذر فيه حكومات الدول الغربية من مغبة الأقدام على أية محاولة للتدخل في العراق، كما نبه حكومات ألمانيا الغربية ـ آنذاك ـ، وإيطاليا وإسرائيل من مغبة السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها لنقل قواتها إلى المنطقة.

كما وجهت صحيفة البرافدا، لسان حال الحزب الشيوعي السوفيتي، تحذيراً آخر للولايات المتحدة من مغبة المضي في مسعاها للعدوان على العراق قائلة:

[أن المتطوعين السوفيت سيكونون على أُهبة الاستعداد للتوجه إلى الشرق الأوسط إذا لم تتوقف عن محاولاتها للتدخل والعدوان على العراق].

كما وجه الاتحاد السوفيتي تحذيرا شديداً إلى تركيا في 18 تموز 958 من مغبة العدوان على العراق، حيث راحت تركيا تحشد قواتها على الحدود العراقية، وأقرن الاتحاد السوفيتي أقواله وتحذيراته بالأفعال، وحشد قواته العسكرية على طول الحدود مع تركيا، وأجرى مناورات عسكرية واسعة، وحمّل الحكومة التركية مسؤولية أي اعتداء تقوم به ضد العراق.(9)

وهكذا أُسقط في يد الإمبرياليين، وأخذوا يحسبون للتحذيرات السوفيتية ألف حساب، واضطروا في نهاية المطاف لتبديل خططهم في العدوان المباشر على العراق بالقوة العسكرية، والعمل على قلب النظام الجديد من الداخل كما سنرى فيما بعد.

وهكذا صمدت الجمهورية العراقية الوليدة، وأخذت ترسخ أقدامها يوماً بعد يوم، وتوالت اعترافات دول المعسكر الاشتراكي، ودول عدم الانحياز، وبقية الدول العربية. كما سارع مجلس السيادة بإرسال برقية للرئيس عبد الناصر، أعرب فيها عن شكر الجمهورية العراقية لموقفها من الثورة، وأعلن اعتراف العراق بالجمهورية العربية المتحدة، حيث كان الحكام السابقون قد رفضوا الاعتراف بها. وفي نهاية المطاف اضطرت الدول الغربية إلي الاعتراف بالجمهورية العراقية كأمر واقع، وخوفا على مصالحها النفطية، لكنها بقيت تتحين الفرص للإطاحة بالثورة.

كان العراق في تلك الأيام الحرجة من عمر الثورة بأشد الحاجة للأسلحة، بسبب التهديدات الأمريكية، والبريطانية والتركية، وظهر بعد قيام الثورة أن كل ما قيل عن تسليح الجيش العراقي من قبل حلف بغداد لم يكن سوى محض خيال، وكان كل هم الإمبرياليين هو حفظ الأمن الداخلي والتصدي لانتفاضات الشعب، فلم يكن هناك رادار، ولا أسلحة متطورة يستطيع العراق بواسطتها الدفاع عن نفسه، ولذلك فقد سارع العراق إلى طلب المساعدة من الشقيقة مصر، وبالفعل أرسلت الحكومة المصرية باخرة محملة بالأسلحة البريطانية الصنع نظراً لأن السلاح العراقي بريطاني المنشأ، كما تم إرسال كتيبة مدفعية مقاومة للطائرات، وسرب من طائرات [الميك] من سوريا. (10)

كما أرست حكومة الثورة وفداً عالي المستوى ضم كل من الوزراء [عبد السلام عارف] و[محمد حديد] و[صديق شنشل] و[عبد الجبار الجومرد] لمقابلة [عبد الناصر] في دمشق، وأجراء محادثات معه حول وسائل دعم الجمهورية العراقية الوليدة، وحول تطوير العلاقات الأخوية بين البلدين، والتنسيق الكامل بينهما، والتأكيد على ميثاق الجامعة العربية، والدفاع المشترك، والتكامل الاقتصادي.

سابعاً:البيانات،والمراسيم الصادرة في اليوم الأول للثورة:(11)

بيان رقم -2- يقضي بتعيين مجلس السيادة من السادة :

محمد نجيب الربيعي - رئيساً

محمد مهدي كبه - عضواً

خالد النقشبندي - عضواً

وقد روعي في تشكيل مجلس السيادة أن يمثل الطوائف الإسلامية الشيعية والسنية ،والقوميتان العربية والكردية. هذا وقد صدرت عن قيادة الثورة المراسيم التالية:

1 - مرسوم جمهوري رقم (1) يقضي بتعين كل من:

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم قائداً عاماً للقوات المسلحة.

العقيد الركن عبد السلام عارف نائباً للقائد العام للقوات المسلحة.

2 ـ مرسوم جمهوري رقم (2)

يقضي الرسوم بتشكيل أول وزارة للجمهورية العراقية تم اختيار أعضائها من أعضاء اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني وجاءت الوزارة على الوجه التالي:

1ـ عبد الكريم قاسم ـ رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع.

2ـ عبد السلام عارف ـ نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية.

3ـ ناجي طالب ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية.

4 ـ عبد الجبار الجومرد ـ وزيراً للخارجية.

5 ـ جابر عمر ـ وزيراً للمعارف.

6 ـ محمد حديد ـ وزيرا للمالية.

7 ـ هديب الحاج جمود ـ وزيراً للزراعة.

8 ـ إبراهيم كبه ـ وزيراً للاقتصاد.

9 ـ مصطفى علي ـ وزيراً للعدلية.

10 ـ محمد صالح محمود ـ وزيراً للصحة.

11 ـ فوآد الركابي ـ وزيراً للأعمار.

12 ـ صديق شنشل ـ وزيراً للإرشاد.

13 ـ بابا علي الشيخ محمود ـ وزيراً للمواصلات.

وبنظرة متبصرة في التشكيلة الوزارية نجد أن تشكيلها قد روعي فيه إشراك كل القوى السياسية من القوميتين العربية والكردية، باستثناء الحزب الشيوعي، حيث أكتفي بإسناد وزارة الاقتصاد للشخصية الماركسية [الدكتور إبراهيم كبه]، وكان تعليل ذلك بسبب الظروف المحيطة بالثورة، وعدم رغبة قيادة الثورة باستفزاز الإمبرياليين، من وجود ممثلين عن الحزب الشيوعي في الحكومة.

غير أن الحقيقة التي لا جدال فيها أن مجرد قيام الثورة قد شكل أكبر استفزاز للإمبرياليين، ومع ذلك فقد أعلن الحزب الشيوعي عن وضع كافة إمكاناته في خدمة الثورة.

ضمت الوزارة بالإضافة للعسكريين الثلاثة من اللجنة العليا للضباط الأحرار [عبد الكريم قاسم] و[عبد السلام عارف] و[وناجي طالب]، ممثلاً لحزب البعث بشخص أمينه العام [فوآد الركابي]،وممثل الحزب الاستقلال بشخص نائب الرئيس[صديق شنشل]،بالإضافة إلى عضو مجلس السيادة، رئيس الحزب [محمد مهدي كبه] .

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد مثله كل من [محمد حديد]، نائب رئيس الحزب و[هديب الحاج حمود]، عضو قيادة الحزب.

ومن الناحية القومية فقد مثل الأكراد كل من [بابا علي الشيخ محمود] و[مصطفى علي]، فيما مثل القوميين المستقلين كل من الدكتور[عبد الجبار الجومرد] و[جابر عمر] والدكتور [محمد صالح محمود].

3 ـ مرسوم جمهوري رقم (3) يقضي بتعيين قادة القوات المسلحة، وكما يلي:

الزعيم الركن احمد صالح العبدي ـ رئيساً لأركان الجيش.

الزعيم الركن الطيار جلال الأوقاتي ـ قائداً للقوة الجوية.

الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي ـ قائداً للفرقة الأولى.

الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ـ قائداً للفرقة الثانية.

الزعيم الركن خليل سعيد ـ قائداً للفرقة الثالثة.

الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد ـ قائداً للفرقة الرابعة المدرعة.

العقيد طاهر يحي ـ مديراً عاما للشرطة.

العقيد عبد المجيد جليل ـ مديراً للأمن العام.

4 ـ مرسوم جمهوري رقم (4) بتغير أسماء ألوية الجيش التي كانت تعود لأسماءٍ ملكية.

5 ـ مرسوم جمهوري رقم (5) يقضي بتعيين عدد من كبار الضباط بوظائف مدنية، حيث يقضي القانون العسكري بعدم جواز وجود من هو أعلى رتبة من القائد العام في الجيش، والمتمثل بالزعيم عبد الكريم قاسم.

7 ـ صدور بيان رقم (3) صادر من القيادة العامة للقوات المسلحة معلناً سريان الأحكام العرفية في كافة أنحاء البلاد، وتنصيب الزعيم الركن [احمد صالح العبدي] حاكماً عسكرياً عاما، و ذكر البيان أن الأحكام العرفية لها صفة مؤقتة، من أجل حماية الثورة وتثبيت أركانها، لكن ما يؤسف له كثيراً أن الأحكام العرفية بقيت سارية المفعول حتى النهاية.

لقد استند بيان الأحكام العرفية إلى مرسوم الإدارة العرفية رقم 18 لسنة 1935، الذي صدر على عهد وزارة المدفعي، وكان رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية آنذاك، وكان بالإمكان أن يكون البديل عن هذا المرسوم اللادستوري محكمة الشعب ـ المحكمة العسكرية العليا الخاصة ـ التي صدر قرار بتشكيلها، وتوسيع صلاحياتها لضمان حماية الثورة، وانتهى اليوم الأول للثورة بتدعيمها وتعزيزها وشل قدرة النظام السابق، ومنعه من القيام بأي عمل ضدها لإجهاضها والقضاء عليها. لقد حمت الثورة نفسها، وثبت أقدامها، بمساندة ودعم جماهير الشعب التي نزلت في شوارع بغداد، وبقية المدن الأخرى بمئات الألوف، مما أرعب القوى المضادة للثورة وشل حركتها.

ثامناً: صدور الدستور المؤقت

كان طبيعياً بعد نجاح الثورة، وسقوط النظام الملكي، أن يسقط الدستور تلقائياً وهذه القاعدة لها سوابق كثيرة، ولذلك فقد ارتأت حكومة الثورة إصدار دستور مؤقت للبلاد لحين انتخاب مجلس تأسيسي يأخذ على عاتقه وضع دستور دائم للبلاد.

وهكذا فقد عهدت حكومة الثورة إلى لجنة برئاسة المحامي [حسين جميل] العضو القيادي في الحزب الوطني الديمقراطي، وعضوية السيدين [حسين محي الدين] و[عبد الأمير العكيلي] وهم جميعاً من رجالات القانون المعروفين، مهمة وضع مسودة دستور مؤقت للبلاد في 20 تموز 1958، بعد أن أعطيت لهم الخطوط العريضة في توجه حكومة الثورة، ليسيروا على هديها، وقد أتمت اللجنة عملها ورفعته إلى مجلس الوزراء الذي صادق عليه بعد أن أجرى عليه بعض التعديلات وأحاله إلى مجلس السيادة الذي صادق عليه بدوره، وصدر في بغداد في 27 تموز 1958، وتضمن مقدمة وأربعة أبواب.(12)

نص الدستور المؤقت:

المقدمة :

لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي، بمؤازرة الشعب وتأييده، في 14تموز 1958 تهدف إلى تحقيق سيادة الشعب، والعمل على منع اغتصابها، وضمان حقوق المواطنين وصيانتها، ولما كان الحكم السياسي السابق في البلاد الذي تمّ التخلص منه قائما على أساس الفساد السياسي حيث أغتصب السلطة أفراداً حكموا البلاد على خلاف إرادة الأكثرية، وضد مصالح الشعب، وإذ كان هدف الحكم تحقيق منافعهم، وحماية مصالح الاستعمار، وتنفيذ مآربه كما جاء في البيان الأول، الذي أُعلن للشعب في 14 تموز 1958، في بدء الحركة الوطنية، فأننا باسم الشعب نعلن سقوط القانون الأساسي العراقي، وتعديلاته كافة، منذُ 14تموز 1958 ورغبة في تثبيت قواعد الحكم، وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين نعلن الدستور المؤقت هذا، للعمل بأحكامه في فترة الانتقال، أن يتمّ تشريع الدستور الدائم .

الباب الأول

الجمهورية العراقية

المادة ا : الجمهورية العراقية، جمهورية مستقلة ذات سيادة.

المادة 2: العراق جزء من الأمة العربية.

المادة 3: يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة، باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقرّ هذا الدستور حقوقهم القومية، ضمن الوحدة العراقية.

المادة 4: الإسلام دين الدولة.

المادة 5: عاصمة الجمهورية العراقية بغداد.

المادة 6 : تعيين العلم العراقي ،وشعار الجمهورية، والأحكام الخاصة بها بقانون.

الباب الثاني

مصدر السلطات ،والحقوق ،والواجبات العامة

المادة 7 : الشعب مصدر السلطات.

المادة 8 : الجنسية العراقية يحددها القانون.

المادة 9 : المواطنون سواسية أمام القانون، في الحقوق والواجبات العامة.

المادة 10 : حرية الاعتقاد، والتعبير مضمونة ،وتنظم بقانون.

المادة 11: الحرية الشخصية، وحرمة المنازل مصونتان، ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسبما تقتضيه السلامة العامة، وينظم ذلك بقانون.

المادة 12: حرية الأديان مصونة ،ويجب احترام الشعائر الدينية ،على أن لا تكون مخلة بالنظام العام، ولا متنافية مع الآداب العامة.

المادة 13: الملكية الخاصة مصونة ،وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية، ولا تنتزع إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفق القوانين.

المادة 14: الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون.

المادة 15: لا يجوز فرض ضريبة، أو رسم أو تعديلهما، أو إلغائهما إلا بقانون.

المادة 16: الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين وتنظم أحكامها بقانون.

المادة 17 : القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها.

المادة 18: الدولة هي وحدها التي تنشئ القوات المسلحة ولا يجوز لأية هيئة، أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية، أو شبه عسكرية.

المادة 19: تسليم اللاجئين السياسيين محضور.

الباب الثالث

نظام الحكم

المادة 20 : يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة، ويتألف من رئيس وعضوين.

المادة 21 : يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية ،بتصديق مجلس السيادة.

المادة 22 : يتولى مجلس الوزراء، والوزراء، كلٌ فيما يخصه من أعمال السلطة التنفيذية.

المادة 23 : القضاة مستقلون، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في استقلال القضاء، أو في شؤون، العدالة، وينظم القانون الجهاز القضائي.

المادة 24 : جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية، مراعاةً للنظام والآداب العامة.

المادة 25: الأحكام تصدر، وتنفذ باسم الشعب.

المادة 26: تنشر القوانين في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ نشرها، إلا إذا نص فيها على خلاف ذلك وإذا لم يذكر تاريخ تنفيذها، تنفذ بعد عشرة أيام من اليوم التالي ليوم النشر.

الباب الرابع

[أحكام انتقالية]

المادة 27 : يكون للقرارات والأوامر والبيانات، والمراسيم الصادرة من القائد العام للقوات المسلحة، أو رئيس الوزراء، أو مجلس السيادة في الفترة من 14

تموز 1958، إلى تاريخ تنفيذ هذا الدستور المؤقت، قوة القانون، وهي تعدّل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها.

المادة 28 : كل ما قررته التشريعات النافذة قبل 14 تموز 1958، تبقى سارية المفعول، ويجوز إلغاء هذه التشريعات، أو تعديلها بالطريقة المبينة بهذا الدستور المؤقت.

المادة 29 : ينفذ هذا الدستور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 30 : على وزراء الدولة تنفيذ هذا الدستور.

المادة 31 : كتب في بغداد في اليوم التاسع من محرم الحرام، سنة 1378 هجرية الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة 1958 ميلادية.

مجلس السيادة

الرئيس محمد نجيب الربيعي

العضو خالد النقشبندي العضو محمد مهدي كبه

عبد الكريم قاسم ـ رئيس الوزراء، ووزير الدفاع.

عبد السلام عارف ـ نائب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية.

محمد حديد ـ وزير المالية.

جابر عمر ـ وزير المعارف.

مصطفى علي ـ وزير العدل.

بابا علي الشيخ محمود ـ وزير الأشغال.

فوآد الركابي ـ وزير الأعمار.

محمد صالح محمود ـ وزير الصحة.

صديق شنشل ـ وزير الإرشاد.

هديب الحاج حمود ـ وزير الزراعة.

إبراهيم كبه ـ وزير الاقتصاد.

نظرة في الدستور المؤقت:

بقراءةٍ متأنية لمواد الدستور المؤقت يستطيع المتتبع إدراك أفكار قادة الثورة وآفاقها المستقبلية، فالدستور المؤقت بشكل عام يحمل طابعاً تقدمياً، ويؤكد على تغيير البنية الاجتماعية، وتحرير الفلاح العراقي الذي يشكل 75 % من مجموع الشعب، من ربقة الإقطاع والعبودية والاستغلال هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فأن تحرير الفلاح من سيطرة الإقطاع تعني بالتأكيد هدم القاعدة التي استندت عليها الإمبريالية، وحليفها النظام السابق، حيث كان أغلب أعضاء البرلمان من الإقطاعيين الذين لعبوا دوراً رئيسياً في الحياة السياسية للبلاد، وحيثُ كانوا يفوزون بالتزكية في كل الانتخابات الصورية التي أجرتها الحكومات المتعاقبة، ولم يكن أحد يجرأ على منافستهم في تلك الانتخابات.

كما أن الدستور المؤقت أكد في مادته الثالثة على أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية. غير أن هذه المادة كان يعوزها تثبيت تلك الحقوق بإضافة [وحقهم في الحكم الذاتي].

ويشير الدستور في مادتيه الأولى والثانية إلى أن العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة ومن هاتين المادتين نستشف أن الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة لم تكن مطروحة في فكر الثورة وقيادتها، وإنما كانت قيادة الثورة تستهدف إقامة أوثق العلاقات معها مع الاحتفاظ بالاستقلال الوطني، ومن هنا يتبين أن سلوك، وتصرفات عبد السلام عارف، وبعض الأحزاب القومية، برفع شعارات الوحدة، ومحاولة فرضها بالقوة كان مخالفاً لنص الدستور.

إن ما كان يعوز الدستور المؤقت في الحقيقة هو أن يحدد الفترة الانتقالية بمدة محددة لا تتجاوز السنتين من أجل الانتقال نحو المؤسسات الديمقراطية، حيث يجري انتخاب المجلس التأسيس الذي يأخذ على عاتقه تشريع الدستور الدائم للبلاد ويرسي النظام الجديد على قاعدة ديمقراطية صلبة، ويمكّن الشعب، وقواه السياسية على اختلافها من ممارسة النشاط السياسي في جو ديمقراطي، بعيداً عن العنف

والعنف المضاد، وضمان جميع الحريات السياسية للأحزاب والصحافة، وتأسيس النقابات ،والمنظمات الديمقراطية.

إن إطالة فترة الانتقال كانت أحد الأسباب الرئيسية في لجوء بعض القوى السياسية إلى أساليب العنف، والتآمر المسلح لإسقاط السلطة، كما أن استمرارها كان له تأثير سلبي على الشعب العراقي الذي كان يتطلع للحكم الديمقراطي الحقيقي، حيث بدأ اليأس يتصاعد، ويأخذ حيزاً لدى الكثيرين من أبناء الشعب، نتيجة للأوضاع الاستثنائية التي استمرت حتى النهاية.

ومن ما يؤخذ على الدستور المؤقت إبقائه على التشريعات التي صدرت في العهد الملكي، كما نصت المادة 28، واعتماد الثورة على تلك القوانين، والمراسيم المخالفة للدستورين الملكي والجمهوري المؤقت، كمرسوم الإدارة العرفية الصادر عام 1935، وبقية المراسيم الأخرى التي أصدرها نوري السعيد، والتي سلبت من الدستور كل حقوق وحريات الشعب، وجرى استخدام تلك المراسيم، بعد انتكاسة الثورة ضد القوى السياسية، وأبناء الشعب.

لقد كانت هذه المادة مخالفة لتطلعات الشعب إلى الحياة الديمقراطية، فهي والحقيقة تقال مناقضة للمادة الثالثة والمادة العاشرة، والمادة الحادية عشر من الدستور المؤقت.

ومع ذلك فقد جرت موافقة القوى السياسية في البلاد على الدستور المؤقت بتوقيع الوزراء جميعاً والذين يمثلون الأحزاب السياسية في البلاد، وحتى الحزب الشيوعي، الذي لم يكن ممثلاً في الوزارة على أمل أن تكون فترة الانتقال مؤقتة من جهة، ولمنع أي تحرك معادٍ للثورة الوليدة في أيامها الأولى من جهة أخرى، ولكن الذي يؤسف له أن فترة الانتقال استمرت إلى النهاية، واستمرت السلطة باستخدام الأحكام العرفية، والمحاكم العسكرية، وظلت طحن حتى النهاية بخيرة الوطنيين المدافعين بإخلاص عن الجمهورية وقيادتها !!.

وكلمة أخيرة أقول أن العبرة ليست في ما يرد في الدستور من مواد تنص على حقوق الشعب وحرياته، وإنما العبرة في تطبيق الدستور، ومراقبة سير هذا

التطبيق، ومحاسبة كل من يحاول الاعتداء عليه، وهذا الأمر لا يتم إلا في ظل الأوضاع الطبيعية، وقيام المؤسسات الديمقراطية، ومن ضمنها المحكمة الدستورية العليا، التي تكون المرجع الوحيد لمراقبة تطبيق الدستور ومحاسبة من يحاول التلاعب به، وتفسيره بشكل مغاير للحقيقة.

إن استمرار فترة الانتقال، واستمرار السلطة بممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى تدخلها في أمور السلطة القضائية جعلت الدستور حبراً على ورق، تماماً كما فعل النظام السابق الذي هيمن على السلطة التنفيذية، وزوّر الانتخابات البرلمانية باستمرار، وهيمن على البرلمان، وأستخدم المراسيم التشريعية التي أفرغت الدستور من محتواه، وانتهك كافة الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، فلو طُبّق ذلك الدستور بأمانة وصدق، واحترمت إرادة الشعب، لما حدثت ثورة 14تموز 1958 ولما حلّ بالعراق وشعبه ما حلّ من الويلات، منذُ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا.

تاسعاً : حكومة الثورة تواصل تدعيم كيانها

كان لابدّ للثورة الوليدة أن تقوم ببعض الإجراءات السريعة لتثبيت أركانها، وصيانتها من أي تحرك معادي لها وإجراء تغييرات جذرية في جهاز السلطة، بشقيه الأمني والإداري، والمقصود بالجهاز الأمني جهاز الشرطة، والأمن، والمخابرات العسكرية التي أنشأها ورباها ودرّبها النظام السابق بأشراف الإمبريالية وهيمنتها، وقد قامت الثورة بإصدار عدد من المراسيم الجمهورية في هذا الاتجاه.

إلا أن تلك الإجراءات لم تتخذ طابعاً جذرياً أبداً، وفي كثير من الحالات اكتفت بتغيير فوقي محدود جداً، مما أبقى ذلك الجهاز القمعي دون أن يصيبه ضرر كبير، وكان له دور فاعل فيما بعد في شل أعمال وتوجهات الثورة، ودق إسفين بين الشعب والقيادة، والتستر على نشاط انقلابيي 8 شباط 1963 وبالتالي اغتيال الثورة وقائدها عبد الكريم قاسم، كما سنرى في فصول قادمة.

أما المراسيم التي صدرت في الأيام الأولى للثورة فكانت ما يلي :

1 ـ مرسوم جمهوري بإلغاء الاتحاد الهاشمي الصادر في 15 تموز 1958.

2 ـ مرسوم جمهوري يقضي بمصادرة جميع أموال وأملاك العائلة المالكة والصادر في19 تموز.

3 ـ مرسوم جمهوري يقضي بإحالة [112] من كبار ضباط الجيش والشرطة على التقاعد خلال شهري تموز وآب 1958، وقد أُعيد استخدام العديد منهم في وظائف مدنية.

4- مرسوم جمهوري يقضي بطرد 45 من رجال الأمن العاملين في مديرية التحقيقاتالجنائية [الأمن العامة]، تحت رئاسة [بهجت العطية] ولابدّ أن أشير هنا إلى أن هذا الأجراء لم تكن له سوى تأثيرات طفيفة على هذا الجهاز الخطير الذي رُبي على انتهاك حقوق الإنسان العراقي، وقد كان الواجب يقتضي حلّ هذا الجهاز تماماً، وإعادة تشكيل جهاز جديد يحرص على الثورة، ويصون حقوق وحريات الشعب

5 ـ صدور قانون المقاومة الشعبية، وبدء التطوع في 9 آب 958، وقد عُين العقيد شاكر علي قائداً عاماً لها، وقد أنظم إليه أكثر من (10) آلاف مواطن في اليوم الأول، ووصل العدد إلى (30) ألفاً خلال أسبوع.

6 ـ صدور قانون تطهير الجهاز الحكومي في 14 آب 958 ، ويهدف القانون كما هو واضح من أسمه إلى التخلص من العناصر الفاسدة التي أعتمد عليها النظام السابق. إلا أنه لم يجر تغيراً جوهرياً في الجهاز الإداري، واكتُفى بفصل حوالي 100شخص فقط. وبقي هذا الجهاز دون أن تُجرى عليه تغيرات هامة، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى إضعاف مسيرة الثورة، وإبعاد جماهير الشعب عن قيادته بسبب تصرف ذلك الجهاز.

7 ـ صدور مرسوم جمهوري بتكوين المحكمة العسكرية الخاصة، محكمة الشعب لمحاكمة رجال العهد الملكي السابق، ومحاكمة العناصر التي تحاول التآمر على الثورة، وأشار المرسوم إلى اختصاصات وصلاحيات المحكمة، ونص على محاكمة كل من أستخدم نفوذه، أو شارك في توجيه سياسة البلاد لغير المصلحة العامة، وتعريضها لخطر الحرب، أو زجها فيه، أو أستخدم القوات المسلحة ضد

الدول العربية الشقيقة، أو هدد باستخدامها، وكل من يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الشقيقة، أو يقبل المتآمرين كلاجئين، أو يشوه سمعة رؤساء تلك الدول في المحافل الدولية.

كما أعتُبر بموجب القانون متآمراً على سلامة الوطن كل من صادر حقوق وحريات المواطنين المقررة في القانون الأساسي السابق عن طريق المراسيم والأوامر والتعليمات والبيانات، أو تدخّل في شؤون القضاء، أو أستخدم القانون لمصلحة شخصية، أو زّور الانتخابات، أو قام بالتأثير على معنويات الشعب، أو عرقل تطبيق القوانين الهادفة للعدالة الاجتماعية، والمساواة بين المواطنين، وكل من يبدد أموال الدولة، يعتبرون مفسدين لنظام الحكم.

وقد نص القانون على معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن بالأشغال الشاقة المؤبدة، أو الإعدام. كما نص القانون على معاقبة مفسدي نظام الحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة، وخول القانون القائد العام للقوات المسلحة حق إيداع أي قضية أو سحبها من المحكمة، وتصديق القرارات الخاصة بالإعدام. ونص القانون أيضاً على أن يطبق قانون العقوبات الساري المفعول بما لا يتعارض وقانون تشكيل المحكمة.

لقد تمّ في 19 آب 1958، إحالة ثلاثين من كبار الضباط، وواحد وسبعون من كبار المسؤولين من رؤساء الوزارات، والوزراء، وكبار رجالات الدولة إلى المحكمة التي بدأت محاكماتها في 16 آب 1958، واتخذت من مقر مجلس النواب السابق مقراً لها، وجرت المحاكمات بشكل علني، حيث تم نقلها بالإذاعة، وعبر شاشة التلفزيون على الشعب مباشرة.

8 - في 24 تموز 1958، أعلن وزير العدل عن إلغاء محاكمة السياسيين المعتقلين من قبل النظام السابق، وتم تشكيل لجنة لدراسة قضايا كافة المعتقلين لغرض إطلاق سراح السياسيين، وذلك لأن النظام السابق كان قد الصق بالسياسيين تهماً غير سياسية، لغرض حرمانهم من كل حقوقهم وحرياتهم، وقد أطلقت الثورة سراح أكثر من[220] سجيناً شيوعياً كانوا قد قضوا سنين طويلة في السجون، وتعرضوا لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي على أيدي رجال التحقيقات الجنائية وعلى يد مسؤولي السجون.

9 ـ في 4 أيلول صدر قانون العفو العام عن جميع الأفعال الجرمية، ما بين سنة 1939، وحتى يوم 13 تموز 1958.

عاشراً: إصدار قانون الإصلاح الزراعي:

كان إصدار قانون الإصلاح الزراعي في العراق بتاريخ 30 أيلول 1958 يمثل ثورة اجتماعية حقيقية في أبعادها الإنسانية، إنه بحق تاج المنجزات التي حققتها الثورة لصالح ثلاثة أرباع الشعب العراقي، طبقة الفلاحين التي كانت تكدح وتشقى ولا تملك من دنياها شيئاً، تعمل طوال حياتها لصالح الإقطاعيين الذين استغلوها أبشع استغلال، وتركوا الفلاحين يعيشون في فقر مدقع، يسكنون الأكواخ الخالية من أبسط الشروط الصحية، حيث لا ماء نقي صالح للشرب، ولا كهرباء، ولا كساء، ولا أية خدمات صحية، أو ثقافية، أو تعليمية، يعملون بأكل بطونهم لا غير.

كانت ديون الإقطاعيين قد أثقلت كواهلهم، وأجبرتهم على العمل في خدمة الإقطاعي، حيث ينص قانون العهد الملكي على عدم جواز ترك الفلاح عمله في خدمة الإقطاعي، طالما هو مدين له.

وكان الفلاح مضطراً للاستدانة طول السنة من أجل تأمين الحاجات المادية له ولعائلته انتظاراً لموسم الحصاد، واستلام حصته من الريع، الذي كان يذهب معظمه إلى جيب الإقطاعي.

وهكذا فقد جاء هذا القانون ليحرر هذه الملايين الغفيرة من أبناء الشعب، والذين يكونون العمود الفقري للمجتمع العراقي، ولينتزع المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية من الإقطاعيين، ويحدد الحد الأعلى للملكية الزراعية بـ 1000 دونم من الأراضي المسقية، و2000 دونم من الأراضي الديمية، تعتمد على المطر وتوزيع الأراضي المستملكة على الفلاحين الفقراء.

كما فرض القانون على جميع الملاكين استغلال الأرض وزراعتها لحين إكمال إجراءات الاستملاك والتوزيع، وتقرر البدء باستملاك الإقطاعيات الكبيرة، وأوضح القانون أن دفع التعويضات للإقطاعيين، سوف يجري حسب القيمة الحالية للأرض، تسدد على مدى 20 سنة بفائدة سنوية مقدارها 3 % سنوياً، وتوزع قطعاً

لا تزيد عن 30 دونما من الأراضي المسقية، وما بين 60– 120 دونماً من الأراضي الديمية، على أن يدفع الفلاح ثمن أرضه المقرر بقرار اللجان المختصة مضافاً إليها 20 % من أصل القيمة، لتسديد مصاريف الاستملاك، وُيقسّط المبلغ على الفلاحين الممنوحين أراضي لهم على 20 سنة، هذا ما جاء به الفصل الأول من القانون.

أما الفصل الثاني فقد أختص بأحكام تأسيس الجمعيات الزراعية التعاونية وتنظيمها من أجل رفع كفاءة الفلاح العراقي وزيادة الإنتاج، ولتسهيل الحصول على المعدات الزراعية الضرورية، والأسمدة والمبيدات الحشرية.

أما الفصل الثالث فقد نظم العلاقة بين صاحب الأرض والفلاح المستأجر، وفرض العقود الكتابية بينهما بصورة مباشرة على أن لا تقل مدة العقد عن 3 سنوات، ومنع القانون طرد الفلاح، أو حبس وسائل السقي على أن لا يخل الفلاح بالتزاماته تماماً، وحدد حصة الفلاح من الزراعة ما بين 55 ـ 60 % من الإنتاج السنوي.

أما الفصل الرابع فقد أهتم في تحسين وضع الأجير الزراعي، حيث نص على تحديد الحد الأدنى للأجور السنوية لمختلف المناطق الزراعية،على أن تقوم بتحديد الأجور، لجنة يشكلها وزير الزراعة، ويرأسها موظف كبير في الوزارة، وممثل لأصحاب الأراضي، وممثلان عن الفلاحين المزارعين، على أن يصادق الوزير على قرارات اللجنة. كما نص القانون على إلغاء قانون [حقوق وواجبات الزراع لسنة 933]، وتقرر بموجب القانون تشكيل اللجنة العليا للإصلاح الزراعي برئاسة رئيس الوزراء، وتكون قرارات اللجنة قطعية.

حدد القانون مدة تنفيذه بخمس سنوات، وأعلن عبد الكريم قاسم ـ رئيس الوزراء ـ غداة إعلان القانون في 30 أيلول 58 ـ بأن الثورة وجدت أن القانون المذكور هذا هو الأساس في الإصلاح الاجتماعي، وأضاف بأن الملاكين الصغار لن تمس أراضيهم، أما الكبار فسوف يعوضون تعويضاً عادلاً، وبذلك سجل عبد الكريم قاسم مأثرته الكبرى بتصفية الإقطاع ركيزة الإمبريالية والنظام الملكي المنهار في العراق. (13)

نظرة في القانون:

من خلال قراءة متأنية لهذا القانون نستطيع القول أن القانون الذي نال موافقة جميع أطراف جبهة الاتحاد الوطني بمختلف اتجاهات أحزابها، وموافقة اللجنة العليا للضباط الأحرار، كان بحق ثورة اجتماعية كبرى تخص حياة أغلبية الشعب العراقي، وكانت له نتائج إيجابية كبيرة، أثرت على مستوى حياتهم المعيشية وحررتهم من نير الإقطاع، وفتحت الطريق واسعاً أمام إجراء تغييرات كبيرة واسعة في علاقات الإنتاج لصالحهم مما لا يمكن نكرانها أو التقليل من شأنها.

غير أن القانون لم يكن يخلُ من السلبيات ،والتي يمكن تلخيصها بما يأتي:

1 ـ كان تحديد الحد الأعلى [1000] دونم من الأراضي المروية،و[2000] دونم من الأراضي الديمية يمثل مساحة كبيرة، وكان بالإمكان تحديد نصف هذه المساحة

2 ـ إن جعل مدة نفاذ القانون خمس سنوات كان طويلاً جداً، وكانت ذات تأثير سلبي على القانون، نظراً لما قام به الإقطاعيون من تخريب اقتصادي، بسبب استمرار نفوذهم طيلة تلك المدة، وكان من الأفضل أن لا تتجاوز مدة نفاذه أكثر من سنتين على أغلب الأحوال.

3 ـ إن مبلغ التعويضات الذي فرضه القانون أثقل كاهل الفلاح، في وقت كان فيه لا يملك شيئاً عندما صدر القانون، وكان بالإمكان التعويض كحد أعلى عن 10000 دونم فقط، وما زاد عنها يستملك دون تعويض، مما يخفف عن كاهل الفلاح المعدم، ويوفر له مجالاً أوسع لتطوير أوضاعه الاجتماعية، والاقتصادية. كما كان يقتضي مصادرة الأراضي العائدة للخونة من كبار الإقطاعيين الذين ساموا الفلاحين سوء العذاب طوال عقودً طويلة من الزمن دون تعويض.

4 ـ كان المفروض أن يتعرض القانون لمسألة صيانة الإنتاج الزراعي، وإدامته وصيانة المشاريع الزراعية كمشاريع الري، والمكائن الزراعية، والحفاظ على إنتاجية الأرض الزراعية، ومراقبة توزيع المياه بصورة عادلة، ومنع الإقطاعيين من القيام بأي تخريب يؤدي إلى هبوط الإنتاج الزراعي، والنص على فرض العقوبات الصارمة بحق كل من يحاول التخريب، وحرمانه من أي تعويض. لقد سببت تلك الثغرات في قانون الإصلاح الزراعي هبوطاً حاداً في الإنتاج،

وعرضت البلاد إلى مشاكل كبيرة كان بالإمكان أن لا تقع لو ألتفت المشرعون للقانون لتلك الثغرات.

كما أن امتداد مدة نفاذ القانون إلى خمس سنوات كان سبباً في خلق الصراعات الحادة، والمشاكل الكثيرة بين الفلاحين التواقين إلى إنهاء سيطرة الإقطاع والتحرر من نيرهم، وبين الإقطاعيين الذين عملوا جهدهم على عرقلة تنفيذ القانون.

كما لعب الجهاز الإداري الذي خلفه النظام السابق والذي لم يمسه سوى تغير سطحي طفيف، دوراً بارزاً في خلق العقبات والصعوبات الجمة أمام تنفيذ القانون، واستغلال الإقطاعيين لعلاقاتهم السابقة بذلك الجهاز من أجل وضع العراقيل، وخلق المصاعب أمام اللجنة العليا للإصلاح الزراعي.

أحد عشر: قانون الأحوال المدنية

كان قانون الأحوال المدنية الذي أصدرته حكومة الثورة يمثل ثورة اجتماعية أخرى بعد قانون الإصلاح الزراعي، حيث عالج القانون حقوق وحرية المرأة التي تشكل نصف المجتمع العراقي، وقد أكد القانون على حقوق المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات، ومنها حق الإرث، وتنظيم شؤون العائلة، وقضايا الزواج والطلاق، ومنع القانون الزواج بأكثر من واحدة، إلا في حالات خاصة، كعدم الإنجاب، والأمراض الخطيرة، والمعدية.

أحدث هذا القانون دوياً هائلاً في الأوساط الشعبية، ولاقى دعماً وتأيداً كبيرين من قبل الأوساط التقدمية. لكن الأوساط الرجعية والدينية عارضته وحاربته بشدة بادعاء أن القانون يخالف الشريعة الإسلامية، وقد ألغى انقلابيو شباط 1963 معظم بنود هذا القانون.(14)

اثنا عشر:إجراءات حكومة الثورة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي

كان على حكومة الثورة أن تقوم بالعديد من الإجراءات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بحياة الشعب المعيشية منها:

1 - تخفيف الضرائب غير المباشرة عن أبناء الشعب.

2 - تخفيض إيجار المساكن، والمحلات التجارية.

4 - زيادة رواتب الموظفين والعمال، ووضع رقابة على الأسعار.

5- توزيع مئات الألوف من قطع الأراضي السكنية لذوي الدخل المحدود والموظفين والعمال لغرض بناء دور لهم عليها، وتقديم كل المساعدات الممكنة والقروض بشروط بسيطة لإنجاز بنائها.

6- إلغاء حزام الفقر حول بغداد من الصرائف وبيوت الطين التي أقامها مئات الألوف من الفلاحين الهاربين من جور الإقطاع والعبودية والاستغلال، وقيام الحكومة ببناء مدينتي [الثورة] و[الشعلة]، وتوسيع مدينة الحرية، وتوزيع آلاف المساكن على هؤلاء المعدمين والبؤساء.

7- فتح معاهد الأيتام والأطفال المشردين، والأحداث الجانحين، والاهتمام بتربيتهم ونشأتهم نشأة صالحة.

8- تقليص ساعات العمل وجعلها 8 ساعات، بعد أن كان العمال يعملون من شروق الشمس وحتى غروبها.

9- تشجيع استثمار رأس المال الوطني في المشاريع الصناعية بدلاً من الاستثمار العقاري والمضاربة العقارية.

10- تطبيق قانون الضمان الاجتماعي للعمال الذي صدر عام 1956، ولم ينفذ حتى قيام الثورة.

11- فتح مجال الاستيراد والتصدير لكل فئات البرجوازية الوطنية بعد أن كانت حكراً على كبار الرأسماليين المرتبطين بالنظام السابق.

12- حماية الصناعات الوطنية أمام المنافسة الأجنبية.

13- وضع حد لتهرب كبار الرأسماليين من دفع الضرائب.

14- رفع معدلات التصدير للحبوب والجلود والتمور وغيرها.

15- سن قانون ضريبي جديد، وشمول الإنتاج الزراعي بالضريبة، حيث كان الإقطاعيون لا يدفعون الضرائب عن الإنتاج.

16- إلغاء تكبيل السجناء بالحديد، وتخفيض عقوباتهم إلي خمس المدة.

17- سن قانون مكافحة البغاء، وإنشاء مراكز إصلاح إجبارية لكافة المومسات من أجل إصلاحهن، وتوجيههن نحو حياة جديدة ذات بعد إنساني، وتأمين مصدر دخل لهن.

18- توسيع وتطوير كافة الخدمات الصحية والتعليمية، وبناء الطرق والجسور والمشاريع الصناعية، قدر توفر الامكانات المادية اللازمة لذلك.

19- تأسيس جامعة بغداد، وتوسيع القبول فيها، من أجل تخريج الكوادر التي يحتاجها الوطن في عملية البناء والتطور والنمو، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

20- توسيع التعليم ومكافحة الأمية من خلال فتح أعداد كبيرة من المدارس في القرى والأرياف التي كانت محرومة منها.

كانت هذه أهم الإنجازات التي حققتها الثورة في الأشهر الأولى من عمرها في الحقل الداخلي. أما في الحقل الخارجي فقد كان أمام الثورة مهمات كبيرة وخطيرة يتعلق عليها مصير البلاد في المجالين السياسي والاقتصادي، وكان على رأس تلك المهمات ما يلي:

أجراءات حكومة الثورة في الحقلين الاقتصادي والسياسي:

1- الخروج من حلف بغداد

كان على رأس المهمات لحكومة الثورة في الحقل الخارجي الخروج من حلف بغداد، وتحرير العراق من التبعية السياسية والعسكرية للإمبريالية التي تهيمن على الحلف، والتي سخرت ثروات البلاد لكل ما يحقق أهدافها في المنطقة.

لم تستطع حكومة الثورة الإقدام على هذه الخطوة عند قيامها، بسبب الوضع الحساس الذي كانت تمر به الثورة، والتكالب الإمبريالي الهادف إلى إجهاضها، لكن عضوية العراق في واقع الأمر كانت قد انتهت منذُ اليوم الأول لقيام الثورة، ولم يشترك العراق في أي اجتماع لذلك الحلف.

وفي 24 آذار 1959 قررت حكومة الثورة الخروج من الحلف بصورة رسمية، وقام وزير الخارجية [هاشم جواد] في ذلك اليوم بإبلاغ سفراء بريطانيا، وتركيا، وإيران، والباكستان بقرار العراق الانسحاب من الحلف، وتحرير العراق من أي

قيد أو معاهدة تمس سيادته واستقلاله، وأن هذا القرار يعبر عن رغبة الشعب العراقي في التخلص من كل أشكال الهيمنة الإمبريالية.

وبذلك أصبح حلف بغداد بدون بغداد، واضطر الإمبرياليين إلى تغير أسمه ومقره واصبح يدعى بـ [منظمة المعاهدة المركزية]، وتخلص العراق لأول مرة من الهيمنة البريطانية، منذُ احتلاله إبان الحرب العالمية الأولى، وتمتع بحقوقه الكاملة كدولة مستقلة ذات سيادة.(15)

2 ـ الخروج من منطقة الإسترليني

كان ضرورياً أن تُتابع حكومة الثورة تحرير العراق السياسي بتحرير اقتصاده من الهيمنة البريطانية والقيود التي فرضتها على العراق بارتباطه بمنطقة الإسترليني، حيث كان الدينار العراقي يتأثر بصورة مباشرة بتقلبات الجنيه الإسترليني، وخاصة عند ما كانت بريطانيا تقرر تخفيض عملتها، حسبما تقتضيه ظروفها الاقتصادية، أو نتيجة عوامل اقتصادية خارجة عن إرادتها.

لقد سبب ارتباط العراق بالإسترليني تضخماً هائلا في العملة العراقية إبان الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى التردي الخطير في الأوضاع المعيشية للشعب العراقي. كما أدى هذا الارتباط بالإسترليني إلى عرقلة الإنتاج، وخفض أرباح التصدير، والتأثير على الأسعار، وأدى إلى الحد من دخول رؤوس الأموال، وإلى الانكماش النقدي، و الأضرار بحركة الإنتاج .(16)

وهكذا فقد كان ارتباط العملة العراقية بالإسترليني يصب في خدمة الاقتصاد البريطاني بشكل عام، وكان لابدَّ لحكومة الثورة أن تُقدِّم على تحرير العملة العراقية، وفك ارتباطها بالإسترليني.

وهكذا دعت حكومة الثورة الجانب البريطاني إلى إجراء مباحثات بين الطرفين في 31 أيار 1959، وامتدت المباحثات حتى 4 حزيران، حيث أعلن عبد الكريم قاسم في خطابه بمؤتمر المهندسين في 4 حزيران عن انسحاب العراق من منطقة الإسترليني، وبذلك أصبح العراق حراً في استعمال أرصدته الأجنبية بما يلائم مصلحة البلاد، وتنويع أرصدته من العملات الأجنبية القوية كالدولار مثلاً، وقد

أكتسب الدينار العراقي قوة جديدة، حيث أصبح غطاؤه مكوناً من أقوى العملات الدولية، ومن الذهب، بعد أن كان يعتمد على الإسترليني فقط. ثم أتبع العراق خطوته هذه بإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي مما عزز استقلال البلاد الاقتصادي، وبالتالي استقلاله السياسي.

3 ـ معركة النفط، وصدور قانون رقم 80 لسنة 1961

كان على حكومة الثورة تحريرالعملة العراقية من هيمنة بريطانيا أن تُتبع ذلك باستخلاص حقوق العراق بثروته النفطية من شركات النفط الاحتكارية حيث استطاعت بريطانيا بعد احتلالها للعراق خلال الحرب العالمية الأولى الحصول على امتيازات غير عادلة لاستخراج النفط بالتعاون مع شركات فرنسية وهولندية، وشملت مناطق الامتياز العراق كله من أقصاه إلى أقصاه، فقد تم مسح الأراضي العراقية من قبل الشركات، وظهر أن العراق يملك احتياطات نفطية هائلة، في مختلف المناطق، إلا أن الشركات الاحتكارية لم تسع إلى استثمار النفط وزيادة الإنتاج بل اكتفت بمناطق كركوك، وعين زاله في الموصل، هذا بالإضافة إلى الشروط المجحفة بحق العراق لذلك الامتياز الذي فرضته بريطانيا على العراق، مستخدمةً قضية ولاية الموصل ومحاولة الحكومة التركية للاستحواذ عليها كوسيلة ضغط على الحكومة العراقية، ومخيرة إياها إما امتياز النفط بالشروط التي تريدها وإما أن تذهب ولاية الموصل، والتي تشمل محافظات الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية إلى تركيا، وهكذا رضخت الحكومة العراقية لمطالب الإمبرياليين.

ولما قامت ثورة الرابع عشر من تموز 1958، كان عليها أن تضع نصب أعينها انتزاع حقوق العراق من شركات النفط الاحتكارية، والعمل على رفع معدلات الإنتاج، واستثمار مكامن الاحتياطات النفطية بغية تأمين الأموال اللازمة للنهوض باقتصاديات البلاد، وإقامة المشاريع الصناعية، والزراعية والعمرانية، والنهوض بالخدمات الأساسية للشعب كمشاريع الماء، والكهرباء، والإسكان، وبناء المدارس والمستشفيات، وشق الطرق، وبناء السدود، واستصلاح الأراضي الزراعية وكثير غيرها من المشاريع الطموحة، والتي كان العراق بأمس الحاجة إليها، لكثرة ما يعانيه من تخلف في كافة المجالات.

وعلى ذلك فقد سعت حكومة الثورة، بعد أن رسخت الثورة أقدامها، إلى دعوة الشركات النفطية لإجراء مفاوضات من أجل تعديل الاتفاقيات النفطية واستخلاص

حقوق الشعب العراقي في ثروته، والعمل على إشراك العراق برأسمال الشركات المستثمِرة وإشراكه في مجالس إدارتها.

كان عبد الكريم قاسم قد نوه في أوائل أيام الثورة عن نيته في إجراء المفاوضات مع شركات النفط لاستخلاص حقوق العراق في إحدى خطبه أمام حشدٍ كبيرٍ من جماهير الشعب حيث قال:

{إن حكومة الثورة سوف تفي بتعهداتها، ولكنها سوف تعمل من أجل المحافظة على مصلحة البلاد الوطنية العليا، وآمل بأن شركات النفط سوف تتجاوب مع رغبة الحكومة في الاستمرار باستثمار مصادر ثروتها النفطية لفائدة الاقتصاد الوطني }.

لقد أراد عبد الكريم قاسم إفهام شركات النفط أن العراق لن يرضى أن تتحكم فيه شركات النفط كما تشاء، وأن مصلحة الوطن فوق كل المصالح.

هكذا إذاً دعت حكومة الثورة، بعد تم تثبيت أركان النظام الثوري الجديد إلى إجراء المفاوضات التي تناولت المسائل التالية:

1ـ توسيع الاستثمار ليشمل كافة المناطق التي استحوذت عليها شركات النفط بموجب الامتيازات المعقودة مع العراق، وخاصة تلك المناطق التي ثبت وجود احتياطات نفطية هائلة فيها مثل حقل الرميلة.

2 ـ طلب العراق زيادة حصته من واردات النفط حيث أن معظم تلك الواردات تذهب إلى جيوب الشركات الاحتكارية، ولم يكن يصيب العراق منها إلا القليل.

3 ـ طلب العراق المساهمة في رأسمال الشركات المنتجة للنفط لكي يرفع من حصته من الإنتاج، ولكي يكون له أعضاء في مجالس إدارتها.

4 ـ طلب العراق إجراء تصحيح أسس حسابات النفقات والأسعار، ورفع الغبن الذي أصاب العراق جراء تلاعب شركات النفط بها.

5 ـ طلب العراق أن تكون مصافي النفط في العراق خاضعة للدولة، وملكاً لها ورفع يد شركات النفط العاملة في العراق عنها. هذه هي أهم المطالب التي قدمها العراق لشركات النفط عند بدء المفاوضات معها في أوائل شهر آب 1958، إضافة إلى الطلبات الثانوية الأخرى. (17)

لم تبدِ الشركات النفطية أي مرونة أو تنازل تجاه مطالب العراق، وخاصة حول الطلب الأول، وأصرت على مواقفها في جميع مراحل المفاوضات التي دامت أكثر من سنتين، وكل ما حصل عليه العراق في مفاوضاته تلك لا يعدُ أن يكون في المسائل الثانوية، مما دفع قيادة الثورة إلى توجيه إنذار للشركات النفطية بسحب المناطق غير المستثمَرة التي يشكل مجموعها حوالي 9،99% من مناطق الامتياز إذا لم تقم الشركات بالاستثمار فيها.

أما شركات النفط فقد تحدت حكومة الثورة فيما إذا كانت قادرة على الأقدام على مثل هذه الخطوة على الرغم من أن الوفد العراقي المفاوض ابلغ الشركات النفطية عن عزم الحكومة العراقية الأكيد على استرجاع حقوقه، وسحب المناطق غير المستثمرة، واستثمارها وطنياً، كان جواب رئيس الوفد المفاوض لشركات النفط ينم عن التحدي قائلا للوفد العراقي جواباً على الإنذار [سوف نرى]!!، وكان يبدو واضحاً من هذا الكلام أن شركات النفط سوف تمنع ذلك بكل الوسائل والسبل، وفي المقدمة من ذلك إسقاط النظام الثوري في العراق.

لقد كانت شركات النفط تبغي الضغط على حكومة الثورة لعرقلة كل مشاريعها الطموحة لتطوير البلاد في كافة المجالات متذرعة ببنود المعاهدة المفروضة على العراق فرضاً. وفي سبيل تنفيذ خططها المعادية لعراق الثورة بدأت تكيل التهديدات لعبد الكريم قاسم وحكومته، وعملت كل ما في وسعها لبث الشقاق والصراع بين أطراف جبهة الاتحاد الوطني، ودفعها للتناحر من أجل تهيئة الظروف لتوجيه الضربة القاضية للنظام الثوري في العراق، ولم تقدم سوى تنازلات ثانوية فقط كان من بينها التنازل عن مصفى الدورة في بغداد، ومصفى الوند في خانقين، والتنازل عن امتياز شركة خانقين، وإلغاء وكالة التوزيع لشركة نفط خانقين، واستلام العراق شؤون التوزيع، وتعريب المصافي المذكورة، والاستغناء عن خدمات الأجانب فيها، وإنشاء جهاز لتوزيع الغاز السائل على المستهلكين. (18)

لم تجد قيادة الثورة بُداً من تنفيذ تهديداتها لشركات النفط لاسترجاع حقوق العراق في ثروته بعد تلك المفاوضات العقيمة، والتي دامت مدة طويلة دون التوصل إلى نتائج حاسمة تلبي مطالب العراق، حيث أعلن عبد الكريم قاسم في 21 كانون

الأول 1961 قانون رقم 80 لسنة 1961، والذي تم بموجبه استعادة 99,9 % من مناطق الامتياز من شركات النفط، وجاء القانون الذكور ضربة قاصمة لتلك الشركات أفقدتها صوابها وجعلتها تصمم على اغتيال ثورة 14تموز وقائدها عبد الكريم قاسم. (19)

4 ـ توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي

وضعت حكومة ثورة الرابع عشر من تموز نصب أعينها استكمال تحرر العراق الاقتصادي، وإقامة العلاقات الاقتصادية مع سائر بلدان العالم، وخاصة بلدان المعسكر الاشتراكي، التي كان النظام السابق قد قطع كل صلاته بها بضغط من الإمبرياليين، مما جعل الاقتصاد العراقي وحيد الجانب تتحكم به الدول الإمبريالية حسب مشيئتها.

وهكذا أقدمت حكومة الثورة على إعادة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع تلك البلدان، وعملت جاهدة للاستفادة من إمكانيات وخبرات الاتحاد السوفيتي، وسائر البلدان الاشتراكية، من أجل إقامة المشاريع الحيوية التي يحتاجها العراق، وتحرير تجارة العراق من هيمنة الإمبرياليين وشروطهم المجحفة بحقه.

وجاءت اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي تتويجاً للعلاقات الجديدة القائمة على أساس احترام سيادة العراق واستقلاله، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والمنفعة المشتركة، واستطاع العراق بموجب هذه المعاهدة الحصول على قرض بمبلغ 55 مليون دينار عراقي، بفائدة بسيطة لا تتجاوز 2,5 % سنوياً لتغطية نفقات التصاميم والمسوح والبحوث، وكذلك المكائن والآلات والمعدات والاستفادة منها خلال 7 سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية.

وبموجب الاتفاقية تعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم كافة المساعدات الفنية والخبراء والاستشارات، ونصب المشاريع، وتنفيذها، وتدريب العراقيين للعمل عليها، وقد شملت تلك المشاريع الفولاذ والأسمدة، والكبريت، والأدوية، ومعامل إنتاج المكائن والآلات الزراعية، ومعمل اللوازم والعدد الكهربائية، ومعمل المصابيح الكهربائية، ومحطة إذاعة، مع أربع مرسلات، ومعمل للزجاج، ومعامل

للمنسوجات القطنية، والصوفية، والتريكو، ومعمل للتعليب، وبناء سايلوات كونكريتية للحبوب ومساعدات فنية لتأسيس خمس مزارع حكومية ، ومشاريع الري، وبزل الأراضي، وتأسيس أربعة محطات لتأجير التراكتورات، هذا بالإضافة إلى القيام بأعمال المسح الجيولوجي، وتصليح الأجهزة الجيولوجية، كما نصت الاتفاقية على بناء خط سكة حديد جديد بين بغداد والبصرة.(20)

لقد اعتبرت تلك الاتفاقية خطوة جريئة من جانب حكومة الثورة لبناء القاعدة الأساسية للاقتصاد العراقي، وتحريره من التبعية للدول الإمبريالية.

كما استطاعت حكومة الثورة أن تعقد مع الاتحاد السوفيتي، اتفاقية أخرى لتسليح الجيش العراقي، والحصول على الأسلحة المتطورة التي حرمه منها الإمبرياليين وبأسعار تقل كثيراً عن الأسلحة الغربية. (21)

الفصل الثالث

الانشقاق

أولاً : انشقاق القوى القومية ،والبعثية ، بقيادة عبد السلام عارف.

ثانياً : الوحدة الفورية ،والاتحاد الفدرالي ،وموقف السلطة.

ثالثاً : عبد السلام عارف يحاول اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم .

1 ـ إعفاء عبد السلام عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة.

2 ـ إعفاء عبد السلام عارف من منصب وزير الداخلية، وتعينه سفيراً في بون

3 ـ عبد السلام عارف ، يحاول اغتيال عبد الكريم قاسم.

4 ـ سفر عبد السلام عارف لتسلم منصبه الجديد سفيراً في بون.

رابعاً : عودة عبد السلام المفاجئة، واعتقاله، وإحالته للمحاكمة.

خامساً : مؤامرة رشيد عالي الكيلاني.

سادساً : انقلاب عبد الوهاب الشواف الفاشل في الموصل.

أولاً:انشقاق القوى القومية والبعثية بقيادة عبد السلام:

لم تكد تمر سوى أيام قليلة من عمر الثورة التي باركها الشعب بكل قواه السياسية الوطنية حتى ظهرت بوادر الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية، فقد كانت خطب عبد السلام عارف وهو يطوف المدن العراقية الواحدة بعد الأخرى، ويزور قطعات الجيش المتواجدة فيها تتناقض كلياً مع توجهات الثورة وأهدافها الآنية في إجراء التغييرات الضرورية في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تصفية مخلفات العهد السابق، وإجراءاته القمعية لحقوق الإنسان العراقي وحرياته.

لقد سببت تلك الخطابات اللا مسؤولة بلبلة كبرى في صفوف أبناء الشعب والقوات المسلحة من جهة، وإحراجاً لحكومة العراق أمام مختلف دول العالم، حتى وصل الأمر بوزير الخارجية [عبد الجبار الجومرد] أن أبدى انزعاجه مراراً وتكراراً مما يرد في خطابات عبد السلام عارف.

لقد تبنت القوى القومية والبعثية عبد السلام عارف، ودعمته تحت شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، دون مراعاة اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين البلدين ودون مراعاة التركيب القومي للمجتمع العراقي، رافضين إعطاء الفرصة لإحداث التغييرات اللازمة في الهياكل السياسة والاقتصادية، والاجتماعية في الوطن.

بدأت تلك القوى منذُ الأيام الأولى للثورة تسيّر التظاهرات المطالبة بالوحدة الفورية دون أن تستخلص التجربة من وحدة سوريا مع مصر، التي جرت بصورة مستعجلة، وأدت إلى ظهور تناقضات ، واسعة وعميقة ، بين البلدين والتي انتهت بالانفصال فيما بعد .

لقد اتهمت تلك القوى بقية القوى السياسية الوطنية بالشعوبية، والقطرية، وغيرها من الاتهامات المشينة، لأنها أرادت التريث في الأقدام على خطوة خطيرة كهذه بالنسبة لمصير الشعب والوطن، وإيجاد أفضل الوسائل والسبل الكفيلة بإقامة أوسع ارتباط مع الجمهورية العربية المتحدة في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية وصولاً إلى الوحدة فيما بعد، على أن تكون قائمة على أُسس ديمقراطية

حقه، ويقرر الشعب نفسه، عبر انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، كيف ومتى يعلن الوحدة.

إن الوحدة العربية أملٌ كبيرٌ وعزيزٌ على كل عربي محب لأمته ووطنه، ومن الضروري الأعداد لها بمنتهى التبصر والحكمة، وعدم التسرع، لتجنب الأخطاء التي وقعت فيها الوحدة السورية المصرية.

لكن عبد السلام عارف والسائرين وراءهُ، ومحاولات التدخل من جانب السفارة المصرية لفرض الوحدة أدت إلى تعمق الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية.

ولم يكتفِ عبد السلام عارف بخطبه تلك، بل سارع إلى إصدار صحيفة [صوت الجماهير] باسمه، وترأس تحريرها الدكتور[سعدون حمادي] أحد قياديي حزب البعث، مخالفاً بذلك قانون الصحافة، ومتجاوزاً كونه الشخص الثاني في حكومة الثورة، وقد أستخدم تلك الصحيفة لإشاعة مفاهيم غير متفق عليها فيما يخص قيام الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، ولعبت تلك الصحيفة دوراً كبيراً في شق الصف الوطني منذُ الأيام الأولى للثورة.

لقد حذر الزعيم عبد الكريم قاسم رفيقه في الثورة عبد السلام عارف من مخاطر تلك التصرفات وأثارها السلبية على مصير الثورة والشعب، وأضطر عبد السلام عارف تحت ضغط عبد الكريم قاسم إلى التنازل عن ملكية الصحيفة تلك، لكنه سلمها لحزب البعث لكي تستمر على سياستها الهادفة إلى شق وحدة الشعب وقواه السياسية المنضوية تحت راية جبهة الاتحاد الوطني، وخيمة ثورة 14 تموز المجيدة.

وبعد عشرة أيام من قيام الثورة، زار[ميشيل عفلق] مؤسس حزب البعث العراق والتقى برفاقه في حزب البعث، مشدداً عليهم ضرورة العمل الجدي من أجل قيام الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.

وفي 19 تموز سافر وفد عراقي برئاسة عبد السلام عارف، وعضوية عدد من الوزراء، والتقى الوفد بالرئيس [جمال عبد الناصر] وجرت مباحثات بين الطرفين انتهت بالتوقيع على اتفاقية للتعاون تضمنت خمس نقاط هي:

1- التأكيد على الروابط بين البلدين، وعلى المواثيق والعهود الدولية، وفي المقدمة

الجامعة العربية، وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية.

2- التأكيد على تنسيق المواقف بين البلدين فيما يخص الموقف الدولي، وتصميم الطرفين على التعاون والتنسيق ضد أي عدوان محتمل.

3- التعاون بين الطرفين في مجال العلاقات الدولية، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة ودعم السلم العالمي.

5 - التشاور، والتعاون بين البلدين في كل ما يخص الشؤون المشتركة. (1)

وخلال تواجد الوفد العراقي في دمشق أجتمع عبد السلام عارف مع الرئيس عبد الناصر بصورة منفردة، حيث دار بين الجانبين نقاش حول محاولة إقامة الوحدة الفورية بين البلدين، وعاد الوفد إلى العراق، وعاد عبد السلام عارف يصعّد من حملته الرامية إلى الوحدة الفورية، ومُحدثاً شرخاً كبيراً في صفوف الثورة، والحركة الوطنية للشعب العراقي.

واستغلت الإمبريالية وعملائها من الإقطاعيين والرجعيين الذين تضررت مصالحهم من قيام ثورة 14 تموز تلك الأوضاع، فلقد وجدت الإمبريالية ضالتها المنشودة في تمزيق وحدة الشعب وقواه السياسية، وبدأت تصب الزيت على النار مستغلة الشعارات التي رفعتها تلك القوى، لا حباً بالوحدة ولا رغبة فيها، وهي التي سعت دوماً إلى تمزيق الصف العربي، بل لتمزيق وحدة الشعب العراقي، وقواه الوطنية المنضوية تحت راية الثورة، لكي يسهل عليها تمرير مؤامراتها الهادفة إلى إسقاط الثورة، وتصفية كل منجزاتها.

كان على الطرف الآخر من المعادلة، وأعني به كل القوى الديمقراطية، والشيوعية التصدي لذلك الشعار غير المدروس، والذي رُفع في غير أوانه، حيث بادرت تلك القوى إلى رفع شعار [الاتحاد الفدرالي] مع الجمهورية العربية المتحدة، مع السعي لرفع تلك العلاقة إلى مستوى الوحدة الكاملة عندما تتوفر الشروط الموضوعية لها في المستقبل.

ثانياً:الوحدة الاندماجية والاتحاد الفدرالي وموقف السلطة

بدأ الصراع يتصاعد في الشارع العراقي، مظاهرات بعثية وقومية تهتف [وحدة وحدة] ، وأخرى شيوعية ، وديمقراطية تهتف [اتحاد فدرالي] و[ديمقراطية]،

وأخذ الصراع يتنامى في الشارع العراقي ويزداد تعمقاً يوماً بعد يوم، ويتحول شيئا فشيئاً نحو العداء السياسي، والخصومة الدموية بين البعثيين والقوميين من جهة، وبين الشيوعيين والديمقراطيين من جهة أخرى، وجرت احتكاكات بين المتظاهرين من كلا الجانبين، وتوسعت تلك الاحتكاكات لتصبح حالة من الصدام الشرس بين الطرفين حلفاء الأمس.

وللحقيقة والتاريخ أقول أن الشيوعيين والديمقراطيين بذلوا أقصى الجهود من أجل إعادة اللحمة لجبهة الاتحاد الوطني والسير معاً لتحقيق آمال وأحلام الشعب العراقي الذي قاسى عقوداً من الزمن من ذلك النظام القمعي الذي أمتهن حقوق الشعب وحرياته، والذي بدد ثروات البلاد في أمور لا تخدم مصالح الشعب، مما أبقاه في تخلف وجهل وفقر مدقع.

كان الشعب العراقي يخوض خلال تلك الحقبة نضالاً متواصلاً من أجل حريته، وامتلاك ناصية أمره، لكن كل تلك الجهود التي بذلت في هذا السبيل ذهبت أدراج الرياح، فقد كان الطرف المنشق قد عقد العزم على السير حتى النهاية في هذا الطريق.

وهكذا تنافر القطبان اللذان كانا بالأمس القريب يعملان يداً واحدة من أجل انتصار الثورة ونجاحها، وتحقيق الأهداف التي ناضل شعبنا من أجلها.

ومما زاد في الطين بلة دخول الجمهورية العربية المتحدة حلبة الصراع، واضعةً كل ثقلها السياسي إلي جانب تلك القوى، ضاربةً عرض الحائط أهم ركن من أركان حركة التحرر العربي، ولم يكن الرئيس عبد الناصر يدري آنذاك أن أولئك الذين رفعوا تلك الشعارات لم يكونو جادين في أقوالهم، بل أرادوا أن يكون التصاقهم به سلماً يصعدون بواسطته إلى قمة السلطة لا غير.

لقد أثبتت الأحداث بعد اغتيال ثورة 14 تموز على أيدي نفس تلك الرموز في انقلاب 8 شباط الأسود عام 1963 عدم صدقيتهم وإيمانهم بالوحدة، فما أن تسلم البعثيون السلطة أثر نجاح انقلابهم المشؤوم حتى تنكروا لكل شعاراتهم، واستطابوا السلطة، واضعين تلك الشعارات على الرف، وحتى عبد السلام عارف الذي أطاح بحكم البعث في انقلاب 18 تشرين الأول من نفس العام، وأستحوذ على السلطة بصورة كاملة، فقد تنكر لكل أقواله وشعاراته حول الوحدة وحبه لعبد الناصر، تلك

هي الحقيقة التي لا مراء فيها، فقد كانوا غير وحدويين إطلاقاً، وإنما استخدموا رصيد الرئيس عبد الناصر السياسي والوطني من أجل وثوبهم على السلطة.

هكذا إذاً تعمقت الخلافات بين القوى السياسية، وأشتد التنافر بين القطبين الذين قادا ثورة الرابع عشر من تموز، عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وحدث شرخ كبير بين تلك القوى التي سعت قبل الثورة لأحداث التغيير المنشود، أمل الشعب الذي ناضل وضحى من أجله عدة عقود. ولم تفد جميع المحاولات لرأب الصدع، والرجوع عن الخطأ.

لقد وقفت القوى الديمقراطية والشيوعية بكل ثقلها إلى جانب الزعيم عبد الكريم قاسم من أجل الحفاظ على الثورة ومكاسبها.

وفي خضم ذلك الصراع ظهر شعار [الزعيم الأوحد]، ذلك الشعار الذي كانت له أضرار كبيرة على مجمل الحركة الوطنية، وعلى مستقبل العراق السياسي، حيث شجع عبد الكريم قاسم، وقد استهواه ذلك الشعار، على الاتجاه نحو الحكم الفردي، بعيداً عن أمال الشعب في قيام حكم ديمقراطي، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة للمجلس التأسيسي، وسن دستور دائم للبلاد، وإطلاق الحريات العامة، حرية التنظيم الحزبي والنقابي، وتأسيس المنظمات الجماهيرية والمهنية، وتداول السلطة بشكل ديمقراطي سليم.

لكن الحزب الشيوعي إنجّر هو وجماهيره وراء ذلك الشعار من أجل تغليب كفة عبد الكريم قاسم، والحيلولة دون اغتيال الثورة، وآمال الشعب التي عقدها عليها، وكان لذلك الموقف جانبه السلبي الخطير كما سنرى على مجمل مسيرة الثورة، حيث أخذ عبد الكريم قاسم يتحول شيئًا فشيئاً نحو الحكم الفردي، والاستئثار بالسلطة.

فقد بادر إلى تحجيم بل وضرب تلك القوى التي كان لها الدور الفاعل والرئيسي في رجحان كفته في ذلك الصراع مع القوى البعثية والقومية، وإتباعه لسياسة التوازن بين القوى المدافعة عن الثورة والمتآمرة عليها، وإطلاق يد الجهاز القمعي الذي أنشأه النظام السابق ضد الشيوعيين والديمقراطيين مما أدى إلى انعزاله عن الشعب وقواه الوطنية، وسهل على الإمبرياليين إنجاح مؤامراتهم الدنيئة يوم الثامن من شباط عام1963.

ثالثاً:عبد السلام يحاول اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم

أستمر عبد السلام عارف بإثارة الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية وتعميقه، مهاجماً القوى السياسية الرافضة لشعار الوحدة الفورية، وكانت خطاباته السياسية في أنحاء البلاد قد أثارت قلق الزعيم عبد الكريم قاسم، وسائر القوى الديمقراطية، فلم تكن تلك الخطابات تنم عن نضوج سياسي، ولا إدراك للمسؤولية، معرضاً الثورة لخطر جسيم.

ورغم كل النصائح التي وجهها له عبد الكريم قاسم وزملاؤه في اللجنة العليا للضباط الأحرار ومجلس الوزراء من مغبة الاستمرار على هذا النهج، وما يسببه من أضرار على مجمل الحركة الوطنية، ومستقبل العراق وشعبه، لكن عبد السلام عارف كان قد عقد العزم على السير في طريقه الخاطئ ضارباً عرض الحائط بكل تلك النصائح، موصلاً البلاد إلى حافة الحرب الأهلية، وتعريض الثورة للضياع.

ولما لم يجد عبد الكريم قاسم سبيلاً آخر لوقفه عن نهجه، ومحاولته إثارة الجيش، من خلال خطاباته المتواصلة بين القطعات العسكرية، فقرر إبعاده عن الجيش، وإعفاءه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة.

ففي 28 آب 1958 صدر مرسوم جمهوري أُذيع من دار الإذاعة يقضي بإعفاء عبد السلام عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، مع بقائه بمنصبه الثاني كوزير للداخلية، وكان المرسوم قد أصبح ضرورياً، من أجل منع انقسام الجيش، وتهديد الثورة، ومصالح الشعب والوطن، والحد من اتصالاته بقطعات الجيش، وإلقاء الخطب النارية الداعية للوحدة الفورية!!.

لقد حاول عبد الكريم قاسم وزملاؤه بذل أقصى جهده لإعادته إلى خط الثورة، اعترافاً منه بدوره في قيادة وتنفيذ الثورة، والحفاظ على العلاقة الوطنية التي جمعته به.

غير أن عبد السلام أزداد اندفاعاً وتهوراً، وأزداد دعم القوى البعثية والقومية له في مواقفه من خلال المظاهرات التي قاموا بها، والتي قابلتها القوى الديمقراطية بمظاهرات كبرى مضادة، رافعين شعار الاتحاد الفدرالي، وداعمة موقف عبد

الكريم قاسم، الذي خرج ذلك اليوم ثلاث مرات ألقى خلالها خطابات سياسية أمام المتظاهرين المؤيدين له، والذين قُدّر عددهم بمئات الألوف، وقد بدا الوضع معقداً بصورة خطيرة، ينذر بوقوع أحداث جسيمة، فكان لابد والحالة هذه، من اتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

2 ـ إعفاء عبد السلام من وزارة الداخلية، وتعينه سفيراً

وهكذا أقدم عبد الكريم قاسم على خطوته الجريئة والحاسمة، فقد صدر مرسوم جمهوري وأذيع مساء يوم 30 أيلول 1958 يقضي بإعفاء عبد السلام عارف من منصب وزير الداخلية، وتعينه سفيراً في ألمانيا الغربية آنذاك.

كما أجرى تعديلاً وزارياً شمل إعفاء [فؤاد الكابي] ـ أمين سر حزب البعث ـ من وزارة الأعمار، وتعينه وزيراً بلا وزارة، كما أعفى الدكتور [جابر عمر]، وزير المعارف، وأُنيطت الوزارتان المعارف والاعمار بـ [محمد حديد] و[هديب الحاج حمود]، إضافة إلى منصبيهما، وهما من الحزب الوطني الديمقراطي، كما عُين الزعيم الركن [أحمد محمد يحيى] وزيراً للداخلية.

رفض عبد السلام عارف الرضوخ لقرار الإعفاء، وقبول تعينه سفيراً، وأعتكف في بيته بالإعظمية رافضاً السفر.

وفي 2 تشرين الأول زار عبد السلام في بيته كل من الزعيم الركن ناجي طالب، والزعيم فؤاد عارف، والدكتور جابر عمر، وأبدوا عدم رضاهم لما حصل، ووعدوه بالعمل على إعادته، وقد شكر لهم عارف موقفهم مؤكداً لهم أن الحاجة تدعو إلى اكثر من ثورة. (2)

وفي صباح اليوم التالي وصل إلى عبد الكريم قاسم تقريرُ عن ذلك اللقاء، فما كان منه إلا أن أمر بإعادة الفوج الثالث من اللواء العشرين، الذي كان يقوده عبد السلام عارف إلى مقره السابق في جلولاء.

كما أصدر قراراً بنقل العقيد الركن [عبد اللطيف الدراجي] الذي سبق وعين آمراً للواء العشرين بعد نجاح الثورة إلى آمرية الكلية العسكرية، كأجراء احترازي من حدوث ما لا يحمد عقباه.

3 ـ محاولة عبد السلام عارف أغتيال عبد الكريم قاسم

في 11 تشرين الأول عُقد اجتماع بمقر عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع حضره كافة قادة الفرق العسكرية، ورئيس أركان الجيش [أحمد صالح العبدي] والزعيم [عبد الكريم الجدة] آمر الانضباط العسكري، والعقيد[وصفي طاهر]المرافق الأقدم لقاسم، والزعيم الركن [ناجي طالب] وزير الشؤون الاجتماعية، والزعيم [فؤاد عارف] وكان إشراك الثلاثة الأخيرين بسبب صداقتهم مع عارف، وجئ بعارف إلى هناك، حيث جرى نقاش طويل دام أكثر من خمس ساعات دون جدوى، غادر بعدها الجميع، ما عدا عبد السلام عارف، وفوأد عارف، وصفي طاهر.

وبينما كان عبد الكريم قاسم يتناول بعض الأوراق من فوق المنضدة، فاجأه عبد السلام عارف بإخراج المسدس من جيبه محاولاً اغتياله، وبحركة خاطفة، مسك عبد الكريم قاسم ذراع عبد السلام عارف، مبعداً المسدس، وصارخاً به:

ماذا تفعل ... أتريد قتلي ؟

وبنفس اللحظة اسرع الزعيم فؤاد عارف نحو عبد السلام عارف، وأخذ منه المسدس، وأفرغ منه الرصاص. (3)

وفي تلك اللحظة دخل العقيد وصفي طاهر، المرافق الأقدم لعبد الكريم قاسم، وأمسك بعارف، الذي بدا عليه الانهيار والخور، فقد أصبح في موقف لا يحسد عليه، وادعى أنه كان ينوي الانتحار، وقد أجابه عبد الكريم قاسم على الفور:

{ إذا كنت تنوي الانتحار فلماذا لم تنتحر في بيتك؟}. (4)

ومع كل ما حدث، وبعد أن هدأ الموقف، ألتفت قاسم إلى عارف قائلاً له :

{سوف أعفو عنك، ولكن عليك بالسفر إلى بون، من أجل مصلحة البلاد، لقد شقيت الشعب إلى نصفين، وأنا أُريد إبعادك عن رجال السوء، وسوف تعود حتماً بعد أن يهدأ الوضع، ويعود الوضع لحالته الطبيعية}، لكن عارف ظل معانداً رغم كل النصائح .(5)

وفي ساعة متأخرة من الليل أنفرد قاسم بعارف، وأبلغه بأن عليه أن يرحل غداً، وهذا قرار لا رجعة فيه، وأن مستلزمات السفر قد هُيأت له، ووعده بالعودة بعد أن تهدأ الأمور.

4 ـ سفر عبد السلام عارف:

رضخ عارف أخيراً وقرر السفر يوم 12 تشرين الأول، وغادر بغداد بصحبة السفير العراقي السابق في بون السفير [علي حيدر سليمان]، وجرت له مراسيم توديع شارك فيها قاسم نفسه، وعدد من كبار الضباط، واتخُذت الإجراءات الأمنية المشددة في بغداد، وتقدمت سيارة عارف حتى الطائرة، وتعانق الاثنان قبل أن يصعد عارف إلى الطائرة.

توجه عارف برفقة السفير [علي حيد سليمان] إلى بروكسل، حيث زارا معرضها الدولي، ثم غادراها إلى روما، ومنها إلى فييّنا، وقد قدمت السفارات العراقية في تلك البلدان كل ما يلزم لاستقباله والاهتمام به.

لم تكن لعبد السلام عارف أية رغبة في تسلم مهام منصبه كسفير في ألمانيا الغربية آنذاك، ورفض الدروس التي كُلف السفير علي حيد سليمان إعطاءها له حول العمل الدبلوماسي قائلا له بالحرف الواحد :

{لا تتعب نفسك ،فأنا لست سفيراً، ولن أكون كذلك}. (6)

وفي 30 تشرين الأول أبرق عارف لعبد الكريم قاسم يطلب منه العودة إلى بغداد،

دون أن يتلقى الموافقة، وقام بشراء بطاقة السفر بنفسه، وقد أبلغه عبد الكريم قاسم برفض الطلب، ودعاه إلى عدم الإقدام على هذه الخطوة رحمة بالعراق وشعبه وثورته، إلا أنه كان قد صمم على العودة حيث غادر النمسا ليلة 3 /4 تشرين الثاني متوجهاً إلى بغداد.(7)

أبرقت السفارة العراقية في فينّا إلى وزارة الخارجية تبلغها بعودته، ووصل عبد السلام عارف بالفعل يوم 4 تشرين الثاني، وأستأجر سيارة أجرة من المطار، وتوجه إلى داره محاطاً برجال الأمن، واستدعاه عبد الكريم قاسم بمقره في وزارة الدفاع، وحدثت أثناء المقابلة مشادة كلامية بينهما، بحضور الزعيم [عبد الكريم الجدة] آمر الانضباط العسكري.

ومع ذلك عاد عبد الكريم قاسم وخيره بأي سفارة يختارها، محاولاً إقناعه، ولكن جميع المحاولات ذهبت أدراج الرياح، وعند ذلك أضطر عبد الكريم قاسم إلى الطلب من عبد الكريم الجدة اعتقاله، ونقله إلى آمرية الانضباط العسكري.

رابعاً:اعتقال عبد السلام عارف، ومحاكمة والحكم بإعدامه

في مساء ذلك اليوم 4 تشرين الثاني، وفي تمام الساعة العاشرة مساءاً، أذاعت محطتا الإذاعة والتلفزيون بياناً من القائد العام للقوات المسلحة هذا نصه:

عاد العقيد المتقاعد [عبد السلام عارف] سفير العراق في بون إلى بغداد دون أمرٍ، أو إجازة وبناءاً على مقتضيات المصلحة العامة، وبسبب من محاولاته المتكررة للإخلال بالأمن والراحة العامة، فقد تمّ اعتقاله في هذا اليوم، وسيحال إلى المحاكمة بتهمة التآمر على سلامة الوطن. (8)

وفي ذلك اليوم أُشيع أن هناك مؤامرة كان من المقرر تنفيذها يوم 5 تشرين الثاني يشترك فيها صالح مهدي عماش، وأحمد حسن البكر، وعدد من الضباط الموالين لعبد السلام عارف، تهدف إلى تصفية عبد الكريم قاسم، والعقيد وصفي طاهر، وقد جرى اعتقالهم فعلاً، ولكن تم إطلاق سراحهم فيما بعد.

أما عبد السلام عارف فقد أنكر وجود مثل تلك المؤامرة في محاكمته أمام محكمة الشعب، غير أن توقيت عودته في ذلك اليوم [4 تشرين الثاني] أثار الكثير من الشكوك حول تلك المحاولة.

وجهت إلى عبد السلام عارف خلال محاكمته تهمة تنظيم وترأس جماعة من الضباط الناقمين والذين كانوا على رأس عدد من الوحدات العسكرية، من أجل تدبير انقلاب عسكري ليلة 5/4 تشرين الثاني 1958، وهي تهمة تنطبق والمادة 80 من قانون العقوبات البغدادي، وعقوبتها الإعدام. كما وجهت له المحكمة تهمة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع، وقد نفى عارف عنه التهمتين، مدعياً أنه من أخلص الناس لعبد الكريم قاسم، وأنه لا يمكن أن يفكر بالأقدام على مثل تلك الخطوة.

لقد جرت محاكمته حسب الأصول القانونية، وأُستدعي للشهادة عدد من كبار الضباط كان من بينهم الزعيم فؤاد عارف الذي كان شاهداً على محاولة الاغتيال.

وفي 5 شباط أصدرت المحكمة قرارها بتجريم عبد السلام عارف والحكم عليه بموجب التهمة الثانية بالإعدام، بعد أن برأته من التهمة الأولى لعدم ثبوت الأدلة، كما أوصت المحكمة الزعيم عبد الكريم قاسم، بوصفه القائد العام للقوات المسلحة

بتخفيف العقوبة، بموجب الصلاحية المخولة له، كما نص عليه قانون تشكيل المحكمة.

ومع كل ذلك فأن حكم الإعدام لم ينفذ بعارف، ولكنه مكث في السجن حتى أيلول 1961، حيث أطلق عبد الكريم قاسم سراحه من السجن، بعد وقوع الانفصال بين سوريا ومصر، كما أعاد له كافة حقوقه التقاعدية وأكرمه، وأرسله إلى مكة لأداء فريضة الحج، ظناً منه ـ أي عبد الكريم قاسم ـ أن سياسة التسامح والعفو عن مَنْ حاول مراراً وتكراراً الغدر به وبالثورة قد تعيده إلى رشده وصفائه.

لكن التاريخ أثبت عكس ذلك تماماً، حيث أستمر عارف بالتآمر على الثورة وقيادتها حتى تسنى له ذلك، بالتعاون مع حزب البعث، من اغتيال الثورة وقائدها عبد الكريم قاسم يوم الثامن من شباط عام 1963، حيث وقع عبد الكريم قاسم أسيراً بيد عبد السلام عارف وشركائه البعثيين، ونالـه من حقدهم ما نالـه من الإهانات، وتم إعدامه على أيديهم، ولم يفد تذكير عبد الكريم قاسم لرفيقه عبد السلام عارف بأنه كان قد عفا عنه، وأنقذه من حكم الإعدام.

خامساً: مؤامرة رشيد عالي الكيلاني:

رشيد عالي الكيلاني، رئيس وزراء، ووزير مخضرم في العهد الملكي، حيث شغل العديد من المناصب الوزارية، ولعب دوراً كبيراً في إسقاط العديد من الوزارات والإتيان بغيرها، مستغلاً العشائرية والطائفية، قاد عام 1941انقلاباً ضد حكومة [ياسين الهاشمي] بمعاونة قادة الجيش، العقداء الأربعة [صلاح الدين الصباغ] و[كامل شبيب] و[محمود سلمان] و[فهمي سعيد]، وشكل وزارة برئاسته.

وعلى اثر ذلك هرب الوصي عبد الإله إلى القاعدة البريطانية في الشعيبة، لكن القوات البريطانية احتلت بغداد، وأعادت الوصي عبد الإله إلى العرش من جديد، وهرب الكيلاني إلى خارج العراق، حيث تمكن من الوصول إلى المانيا وبقي فيها إلى ما قبل سقوط برلين، حيث هرب إلى سويسرا، ومنها إلى السعودية، وأخيراً أستقر به المقام في مصر.

وعندما قامت ثورة 14 تموز عام 1958أصدرت حكومة الثورة قراراً بالعفو عنه، حيث كان قد حكم عليه بالإعدام، واعتبرت حركة أيار 1941 حركة وطنية، وأُعيد الاعتبار إلى قادتها. وعليه فقد عاد رشيد عالي الكيلاني إلى العراق في الأول من أيلول 1958، بعد غياب دام 17 سنة مكرماً معززاً كأحد أبطال حركة مايس 1941، وقبل عودته قابل الرئيس عبد الناصر، وصرح بعد المقابلة أنه يشعر بوجوب إقامة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.

قام عبد السلام عارف بزيارته في بيته، كما أستقبله عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع مرحباً به بوصفه قائداً لحركة أيار 941. لكن الكيلاني سرعان ما عاد إلى عادته القديمة ليشبع رغباته وشهوته للحكم، فلم يمضِ على عودته سوي أيام قلائل حتى أصبح داره ملتقى لأصدقائه، وأعوانه من الإقطاعيين، والعديد من القوميين، وكان في مقدمتهم أبن أخيه [مبدر الكيلاني]، والمحامي [عبد الرحيم الراوي] و[عبد الرضا سكر]، كما كان على علاقة وثيقة بسفارة الجمهورية العربية المتحدة.

فُوجئ الشعب العراقي في 8 كانون الثاني 1959 بإذاعة بيان من دار الإذاعة صادر من القائد العام للقوات المسلحة [عبد الكريم قاسم] جاء فيه :

[أيها الشعب العراقي العظيم، بعون الله القدير، وبيقظة الشعب تمّ اكتشاف مؤامرة خطيرة كان مقرراً لها أن تنفذ ليلة 9/8 لتعرض وحدة جمهوريتنا إلى الخطر، وتشيع الفوضى والاضطراب في البلاد، وتهدد الأمن الداخلي، هذه المؤامرة هي من تدبير بعض العناصر الفاسدة أُعدت بمساعدة الأجنبي من خارج البلاد، وإن الأدلة، والأموال، والأسلحة التي كانت ستستخدم لتنفيذ هذه المؤامرة قد تم وضع اليد عليها.

كما أن الضالعين والمدبرين لها قد أُحيلوا إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة [محكمة الشعب] لمحاكمتهم بتهمة الخيانة والتآمر على الوطن. إننا ندعو الشعب إلى مزيد من اليقظة والحذر من أجل المحافظة على النظام وإحباط الأعمال الدنيئة للعناصر المخربة في جمهوريتنا الخالدة]. (9)

كما قام تلفزيون بغداد بعرض جانب من الأسلحة والأموال التي تم ضبطها مع المتآمرين.

لم يوضح البيان بادئ الأمر طبيعة المؤامرة، ولا أسماء القائمين بها، ولا الدولة التي كانت وراءها، غير أن الراديو ذكر في اليوم التالي، أن الرجعية التي تضررت مصالحها سبب قانون الإصلاح الزراعي، والشعارات القومية المزيفة كانت وراء تلك المؤامرة.

وبعد أسابيع من صدور البيان، تبين أن رشيد عالي الكيلاني كان على رأس تلك المؤامرة التي ضمت زمرة من الإقطاعيين، وعدد من الضباط المحسوبين على الجناح القومي، وكان من بين تلك الزمرة [مبدر الكيلاني] أبن أخيه، والمحامي[عبد الرحيم الراوي] و [عبد الرضا سكر] بالإضافة إلى عدد من شيوخ العشائر، وعدد من الضباط كان من بينهم العقيد[طاهر يحيى] مدير الشرطة العام، والعقيد[عبد اللطيف الدراجي] آمر الكلية العسكرية، والعقيد [رفعت الحاج سري] رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، والزعيم الركن [عبد العزيز العقيلي] قائد الفرقة الأولى في الديوانية، والعقيد الركن [عبد الغني الراوي] أمر الفوج الثالث من اللواء الخامس عشر في البصرة وغيرهم من الضباط.

كما تبين للمحكمة أن رشيد عالي الكيلاني كان على اتصال وثيق بسفارة الجمهورية العربية المتحدة، وبشكل خاص مع رجال المخابرات، والملحقين العسكريين [عبد المجيد فريد] و[طلعت مرعي] و[محمد كبول].

كان المقرر أن تقوم الحركة الانقلابية بتدبير الفوضى والاضطراب، وذلك عن طريق قطع خطوط الهاتف، وإخراج القطارات عن سكتها، واعتراض البريد، ووضع العوارض في الطرقات، وركز الكيلاني على جهود حركته في مناطق العشائر، في جنوب العراق، والفرات الأوسط، وعندما يتم لهم إثارة القلاقل والاضطرابات والبلبلة، يتقدمون بطلب استقالة عبد الكريم قاسم مدعين أنه قد أوصل البلاد إلى الخراب والانقسام، وإذا رفض قاسم الاستقالة يتحرك الضباط المشاركون في المحاولة لإسقاطه بالقوة، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الكيلاني ويعلن نفسه حاكماً عسكرياً عاماً، وقائماً بمهام رئيس الجمهورية.

كما كان مقرراً تأليف مجلس لقيادة الثورة مؤلفاً من 15 عضواً، وتقرر أيضاً فور نجاح المؤامرة تأليف وزارة جديدة، وإعلان انضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة، كما خطط المتآمرون لإلغاء قانون الإصلاح الزراعي، والقيام بحملة

لإبادة الشيوعيين وأنصارهم.

لقد هيأ الانقلابيون الأسلحة المهربة من العربية المتحدة ـ القطر السوري ـ لكي توزع على مناصريهم حال بدء الحركة، كما أُعدت الطائرات العسكرية في سوريا لإسقاط التجهيزات العسكرية في أي منطقة من العراق يكون المتآمرون بحاجة إليها. (10)

كما تلقى الكيلاني الأموال من السفارة المصرية لتوزيعها على شيوخ العشائرعن طريق المصرف الوطني للتجارة والصناعة.

عين المتآمرون ليلة 8/ 9 كانون الأول 1958 للشروع بالمؤامرة، لكن المخابرات العراقية استطاعت كشف المؤامرة قبل وقوعها، حيث تمكنت من الوصول إلى عبد الرحيم الراوي، ومبدر الكيلاني، واستطاعت نيل ثقتهما، وتمكنت من الوصول إلى كثير من أسرارها، وتسجيل أحاديث المتآمرين بكل تفاصيل المؤامرة.

كان على رأس أعضاء الاستخبارات التي كشفت المؤامرة الرئيس [حسون الزهيري] وضمت كل من الملازم الأول [أحمد العلي] و المحامي [عبد الرسول الصراف] و[جاكوب بلاكن] والملازم احتياط [محمد محسن سميسم]، حيث أجتمع هؤلاء وكونوا جمعية سرية وهمية باسم [جمعية الإخاء العربي] لغرض تغيير الوضع في العراق بالقوة.

تمكن أعضاء المخابرات المذكورون من الاتصال بـ [فارس الحسن]، أحد المتآمرين عن طريق [جاكوب بلاكن] عارضين التعاون لقلب حكومة عبد الكريم قاسم، وقد استطاعوا كسب ثقة [فارس الحسن]، الذي أباح لهم الكثير من تفاصيل المؤامرة وأهدافها ومدبريها، كما استطاعوا عقد اجتماع مع المحامي [عبد الرحيم الراوي]، واستطاعوا تسجيل ما دار في الاجتماع، وتم فيما بعد اعتقال المتآمرين، وضبط السلاح والنقود،وفي أثناء المحاكمة أعترف [ناصر الحسن] بتفاصيل المؤامرة.

مثُل رشيد عالي الكيلاني، ومبدر الكيلاني، وعبد الرحيم الراوي أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة ـ محكمة الشعب ـ حيث جرت محاكمتهم ليلة 10/9 كانون

الأول، وصدر الحكم على مبدر الكيلاني، وعبد الرحيم الراوي، بالإعدام، ولم يثبت الاتهام ضد رشيد عالي الكيلاني، وتمت تبرئته من تهمة الاشتراك في المؤامرة، غير أن المحكمة استدعته مرة أخرى يوم 15 كانون الأول بتهمة جديدة هي تحريض دولة أجنبية على القيام بأعمال عدوانية ضد العراق، بعد أن تقدم كل من [مبدر الكيلاني] و[عبد الرحيم الراوي] برسالة إلى رئيس المحكمة طالبين الحضور إلى المحكمة لتقديم إفادة جديدة عن دور [رشيد عالي الكيلاني] في المؤامرة وقد استجابت المحكمة إلى طلبهما ،واستدعتهما للتحقيق مرة أُخرى ، حيث تحدثا أمام الهيئة التحقيقية بالتفصيل عن دور [رشيد عالي الكيلاني]، وهكذا أصبح الاثنان شاهدا إثبات في قضية جديدة، كما استقدمت المحكمة شهوداً آخرين كان من بينهم [عبد الرضا سكر]. وفي 17 كانون الأول صدر الحكم ضد رشيد عالي الكيلاني بالإعدام شنقاً حتى الموت.

لكن عبد الكريم قاسم لم يتخذ أي إجراء ضد الضباط المشاركين في المؤامرة، بل أكتفي باحتجازهم لفترة قصيرة ثم أفرج عنهم، وعين عدد منهم في مناصب مدنية وشارك هؤلاء فيما بعد في اغتيال الثورة، وعبد الكريم قاسم نفسه، فقد كان لهم دور رئيسي في انقلاب 8 شباط 1963، وكان تصرف قاسم هذا يمثل أحد أخطائه الكبرى في مهادنته وتسامحه مع المتآمرين والعفو عنهم، لكي يعودوا من جديد للتآمر على الثورة، وعليه هو بالذات.

حرص قاسم على أن تجري المحاكمة في بادئ الأمر بصورة سرية، نظراً لعلاقة الجمهورية العربية المتحدة بها، لكي لا يجعل المحاكمة سبباً في زيادة التوتر بين البلدين، ولم ينبس عبد الكريم قاسم بكلمة واحدة بحق الرئيس عبد الناصر طوال مدة حكمه. غير أن المحكمة ارتأت بعد افتضاح أمر [رشيد عالي الكيلاني]، واعترافات مبدر الكيلاني وعبد الرحيم الراوي أن تُجرى بصورة علنية، حيث أفتضح دور العربية المتحدة في تلك المؤامرة.

تعرضت المحكمة إلى حملة شعواء من العربية المتحدة\، والعناصر القومية، والقوى الرجعية، وعملاء الإمبريالية، وشركات النفط، والإقطاعيين الذين تضررت مصالحهم بقانون الإصلاح الزراعي وجردوا من سلطانهم على ملايين الفلاحين، وفقدوا مراكزهم السياسية في البلاد.

ولكن مهما قيل عن [محكمة الشعب] ورئيسها الشهيد العقيد[فاضل عباس المهداوي] فأن تلك المحكمة كانت تمثل ضمير الشعب والثورة، فقد كانت المحكمة تعقد جلساتها بصورة علنية، وتنقل للشعب وللعالم عن طريق الإذاعة والتلفزيون، وتوكل المحامين للمتهمين، وتمنحهم حرية الدفاع عن أنفسهم، واستدعاء شهود الدفاع.

إن على الذين أدانوا و يدينوا محكمة الشعب، ورئيسها الشهيد [المهداوي] أن يحدثونا عن محاكم العهد الملكي، ومجالسه العرفية، ومحاكم انقلابيي 8 شباط 1963، وعن المحاكم الصدامية الذائعة الصيت، وما اقترفته تلك الأنظمة من جرائم يندى لها جبين الإنسانية، وأزكمت روائحها أنوف ليس أبناء الشعب العراقي فحسب، بل انتشرت نتونها في جميع أرجاء العالم.

سادساً:انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل:

كان الانقسام في صفوف القوى الوطنية في أوائل عام 1959 قد بلغ مداه، ورفضت القوى القومية والبعثية أي دعوة للتعاون والتلاحم من أجل مصلحة الشعب والوطن.

لقد جرت في تلك الأيام انتخابات النقابات، والمنظمات الجماهيرية، وبذل الحزب الشيوعي جهوداً كبيرة ،من أجل لمّ الشمل، والخروج بقائمة موحدة في الانتخابات. ولكن القوى القومية والبعثية رفضتا ذلك رفضاً قاطعاً، وأصرتا على خوض الانتخابات بصورة منفردة، قاطعة الطريق على أي تقارب وتعاون.

جرت الانتخابات بروح ديمقراطية، بإشراف ممثلين عن القائمتين [الديمقراطية] والتي ضمت الشيوعيين، والديمقراطيين، والبارتيين الكرد، والقائمة [الجمهورية] التي ضمت البعثيين والقوميين، وقد لفوا حولهم كل العناصر الرجعية المناهضة للثورة أساساً، تلك القوى التي وجدت فرصتها في هذا الانقسام للظهور بمظهر القومية الزائفة والوحدوية !!، في حين أنها كانت، ولعهد قريب، من أشد أعداء الوحدة وعبد الناصر، ولا تزال تلك الأحداث في ذاكرتي، عندما فازت القائمة الديمقراطية [المهنية] للمعلمين، وكنت أحد مرشحيها، بفارق كبير، وأعترف

ممثلي القائمة [الجمهورية] بتوقيعهم على محاضر الانتخابات بعد ظهور النتائج بان الانتخابات قد جرت في جو ديمقراطي لا تشوبه شائبة، وكانت نقابة المعلمين تمثل قطاعاً كبيراً من المثقفين قد تجاوز عدد أعضائها أكثر من خمسة وخمسين ألف معلم ومدرس وأستاذ جامعي آنذاك.

كانت الانتخابات تلك خير مقياس لتناسب القوى، حيث كان لها دور فاعل في الحياة السياسية للبلاد، وجرت بعد ذلك انتخابات الطلاب، حيث جرى الاستقطاب بين القوى السياسية على غرار ما جرى في انتخابات نقابة المعلمين، وفازت القائمة الديمقراطية المسماة بـ [اتحاد الطلبة] فوزاً ساحقاً، وتبع ذلك انتخابات نقابة المهندسين، والأطباء، والعمال، والجمعيات الفلاحية، وفشلت تلك القوى الرافضة للتعاون في الحصول على أي مكسب فيها.

لقد تعمق الاستقطاب في صفوف الحركة الوطنية، وأخذ التباعد يتسع يوماً بعد يوم، وأخذ الجانب الخاسر في التنافس الحر منحى آخر يستند إلى العنف في تحقيق ما عجز عن تحقيقه عن طريق التنافس الديمقراطي الحر، وبدأت عقولهم تفكر في استخدام القوة لتغيير الأوضاع لصالحهم.

وجد العقيد الشواف ـ آمر موقع الموصل ـ فرصته الذهبية في ركوب الموجة، فقد كان يشعر بأنه قد أصابه الغبن الكبير عند ما عُيين آمراً للواء الخامس، وآمر موقع الموصل، وكان يطمح في الحصول على منصب وزاري، أو منصب الحاكم العسكري العام عند قيام الثورة، حتى لكأنما قامت الثورة لتوزيع المناصب على القائمين بها، وليس من أجل خدمة القضية الوطنية.

كنت في تلك الأيام مديراً لإحدى مدارس الموصل [مسقط رأسي]، وكنت أرى وأحس والمس ذلك الصراع يتطور ويتعمق، والانقسام يبلغ مداه ويتحول إلى عداء واعتداء، وتحول ذلك الجانب الخاسر في الانتخابات إلى عصابات تنتشر هنا وهناك تتحين الفرص للاعتداء على العناصر الديمقراطية، والشيوعية بوجه خاص، وكانت توجيهات الحزب الشيوعي آنذاك تقضي بعدم الانجرار وراء تلك الأعمال وتجنب الصدام، وكان أمله في إعادة الصواب إلى رشد تلك القوى والعودة إلى التلاحم والتعاون من جديد من أجل مصلحة الشعب والوطن، وديمومة الثورة ونضوجها وتعمقها من أجل تحقيق أحلام الشعب العراقي الذي ضحى من

أجلها سنين طويلة.

كان يدرك معنى الانقسام في صفوف الحركة الوطنية والمخاطر التي تسببها، وفعل كل ما يمكن من أجل إعادة اللحمة للقوى الوطنية، إلا أن كل محاولاته ذهبت أدراج الرياح، وراحت تلك القوى تعد العدة وتهيئ لمحاولة انقلابية في مدينة الموصل ثاني أكبر مدن العراق، وكانت تحركاتهم وإعدادهم لذلك الانقلاب بادية للعيان، وتجري على قدم وساق.

فيما كان الجانب الثاني من الاصطفاف ـ الشيوعيون والديمقراطيون والبارتيون الكرد ـ يراقبون الأوضاع بدقة، فالخطر لا يعني قاسم وحده،أو الثورة وحدها، وإنما يعني أيضاً تعرض كل القوى المساندة للثورة للتصفية إذا ما تحقق النصر لمحاولتهم الانقلابية.كان العقيد الشواف، وعدد من الضباط القوميين، والبعثيين ينشطون بهذا الاتجاه وينسقون مع القوى الرجعية للإعداد لتلك المحاولة.

وأنتهز أعضاء المؤتمر الأول لنقابة المعلمين في الموصل ـ وكنت واحداً منهم ـ وجوده في بغداد لحضور المؤتمر المنعقد في أواسط شباط 1959 الفرصة، وطلب مقابلة الزعيم عبد الكريم قاسم لأمرٍ يخص الثورة والجمهورية وأمنها.

وافق عبد الكريم قاسم على استقبال الوفد في مقره بوزارة الدفاع، وحضر الوفد في الوقت المحدد، ولم تمضِ سوى دقائق معدودة حتى حضر عبد الكريم قاسم، ودخل القاعة وسط التصفيق والهتاف باسم الثورة وقيادتها، بدأ الزعيم الحديث موجهاً كلامه للوفد مرحباً به وقائلاً:

{إنني كنت واحداً منكم، أنتم مربي الأجيال، نعم لقد كنت معلماً، في إحدى قرى الشامية بعد تخرجي من الإعدادية، وقبل أن أدخل الكلية العسكرية، وأنا فخورٌ بذلك}. وتحدث الزعيم طويلاً عن دور المعلم في المجتمع، وبعد نهاية حديثه طلب من الوفد الحديث.

بدأ أكبر أعضاء الوفد سناً، الشهيد المناضل [يحيى ق الشيخ عبد الواحد] الذي كان في العهد الملكي مشهوداً له بالوطنية، والمواقف الجريئة ضد حكم الطاغية نوري السعيد، وضد النظام الملكي، وناله بسبب مواقفه تلك صنوفٌ من الاضطهاد والاعتقال، وأستحق محبة الشعب العراقي وقواه الوطنية.

بدأ يحيى بالحديث عن أوضاع الموصل المتدهورة، والنشاط التأمري الذي يجري على قدم وساق، موضحاً للزعيم أن العراق في خطر، وإن الثورة في خطر كذلك إذا لم تسارع حكومة الثورة في معالجة الأمور بأسرع وقت ممكن، من أجل نزع الفتيل قبل حدوث الانفجار، مشيراً إلى العناصر التي تقود ذلك النشاط، وعلى رأسها العقيد الشواف، وزمرة من الضباط القوميين والبعثيين المتعاونين معه، بالإضافة إلى القوى الرجعية والإقطاعية، وعلى رأسها شيخ مشايخ شمر [أحمد عجيل الياور].

وتحدث يحيى عن السلاح الذي يجري نقله عبر الحدود مع سوريا، وخزنه في الموصل، وكذلك عملية تسليح قبائل شمر التي تدين بالولاء لرئيسها أحمد عجيل الياور أكبر إقطاعيي المنطقة الشمالية قاطبة، والنائب السعيدي المزمن في العهد الملكي، والحاقد على الثورة، وعلى قانون الإصلاح الزراعي الذي جرده من سلطانه. كما تحدث يحيى عن نشاط عملاء شركات النفط في [عين زالة] في الموصل في هذا الاتجاه.

إلا أن الزعيم عبد الكريم قاسم كان رده بارداً جداً، حيث أجاب الوفد بعباراته المشهورة، [الصبر] و [التسامح] و [والكتمان] و[المباغتة]، والتي كان يرددها دائماً. وقد رد عليه الأستاذ يحيى قائلاً:

يا سيادة الزعيم: إن هناك حكمة تقول [الوقاية خيرٌ من العلاج]، إن انتظار حدوث الكارثة ومعالجتها بعد ذلك أمرٌ خطيرٌ جداً، إذ ربما تكون لها امتدادات في مختلف أنحاء العراق، ولربما تؤيدها غيرها من القطعات العسكرية في مناطق أخرى، وربما تنجح تلك المحاولات في اغتيال الثورة، وفي أحسن الأحوال حتى لو قامت المحاولة وفشلت فلا أحد يستطيع تقدير خسائرها وأضرارها، لذلك فأن منع وقوعها أفضل بكثير من انتظار وقوعها للقضاء عليها.

كان جواب عبد الكريم قاسم غير متوقع وغير مقنع إطلاقاً، لقد غضب قاسم من حديث يحيى وأجاب بانفعال قائلاً:{ إننا ندرك الأمور إدراكاً جيداً، وإن العقيد الشواف هو أحد الضباط الأحرار وأنتم تهولون الأمور، وتضخمونها، نحن أقوياء واثقون من أنفسنا}.

وعاد الأستاذ يحيى مخاطباً الزعيم قاسم قائلا:

سيادة الزعيم: إننا لا نطلب من سيادتكم سوى طلب بسيط، فنحن لا نطلب أن تعاقب أحداً، أو تسجن أحداً، وكل ما نطلبه هو نقل زمرة الضباط المذكورة، وتفريقها في مناطق أخرى منعاً لوقوع الواقعة. لكن الزعيم قاسم رفض ذلك رفضاً قاطعاً، وأجاب بحدة:

{ إن هذه الأمور تتعلق بنا وحدنا، ونحن لا نسمح لأحد بالتدخل فيها}.

وهكذا فقد بدى جو اللقاء مكفهراً، مما حدا بالمرافق الأقدم للزعيم الشهيد [وصفي طاهر] إلى التدخل لتحسين الجو قائلاً:

[إننا لا نهاب الشواف، ونحن قادرون على جلبه إلى هنا هاتفياً في أية لحظة]، وأخيراً بدا عبد الكريم قاسم يغير اتجاه الحديث عارضاً منجزات الثورة، وطموحاتها المستقبلية، وقبل نهاية اللقاء نهض الزعيم وتناول مجموعة من صوره الموقعة من قبله، وأخذ يوزعها على أعضاء الوفد، وبذلك أنتهي اللقاء، وغادر الوفد وزارة الدفاع والكل يضرب أخماساً بأسداس كما يقول المثل، ويسأل بعضه بعضا: {هل ستقع الواقعة؟ بل متى ستقع بالتأكيد؟ وماذا ستكون النتائج؟}.

عاد الوفد إلى الموصل والقلق بادٍ على وجوه الجميع، فقد كان الجو مكفهراً وينذر بالخطر. وفي تلك الظروف البالغة الحرج، قرر الحزب الشيوعي، وحركة أنصار السلام، التي يساهم فيها الحزب بنشاط كبير تحدي المتآمرين، وتوجيه تحذير إليهم بأن مدينة الموصل سوف لن تكون مسرحاً لاغتيال الثورة ومنجزاتها، وأن الشعب العراقي سوف يقف بالمرصاد لأي تحرك، معلناً عن تنظيم مهرجان لأنصار السلام في الموصل في أوائل آذار 1959، واستعدت القوى الديمقراطية والشيوعية والبارتية لذلك اليوم الموعود، وتقاطرت الوفود من أنحاء القطر للمشاركة في ذلك المهرجان.

كانت المظاهرة من الضخامة وحسن التنظيم ما أقلق قوى الظلام وأثار غضبها، فنصبت الكمائن لتصب جام غضبها على المسيرة، وأمطرتها بوابل من الرصاص والحجارة، فجرح من جرح، وأدى ذلك إلى وقوع صدامات عنيفة بين المهاجمين والجماهير الغفيرة المشاركة في تلك المسيرة، مما أدى إلى وقوع أعداد كبيرة من الجرحى. أكفهر الجو، ونزلت قوات كبيرة من الجيش والشرطة لإيقاف الصدام، وانتهى ذلك اليوم، وعادت الوفود إلى مدنها، وخيم الوجوم على الموصل وأبنائها،

وتصاعد القلق كثيراً، فقد بدا واضحاً أن الوضع قد ينفجر في أية لحظة، وبالفعل لم يكد يمضِ سوى يومان حتى نفذ المتآمرون فعلتهم، بادئين ليلة 8/7 آذار باعتقال كل القادة والنشطاء في الأحزاب والمنظمات الديمقراطية، وبوجه خاص منتسبي الحزب الشيوعي، وقد جرى الاعتقال بأسلوب الاحتيال، حيث طلب الشواف اللقاء معهم في مقره لدراسة الأوضاع السياسية المتدهورة وسبل معالجتها، ولبى من لبى ذلك النداء ووقع في الفخ الذي نصبه الشواف لهم، واختفى من أختفي مشككاً بأهداف الاجتماع، وكان ما كان، فقد جرى نقل الجميع بالشاحنات العسكرية معتقلين، وأودعوا الثكنة الحجرية.

وفي الصباح كان المتآمرون قد هيئوا إذاعة منصوبة في شاحنة طويلة تحمل صندوقا كبيراً، كانت قد وصلتهم من الجمهورية العربية المتحدة عبر الحدود السورية، وبادروا إلى إعلان بيانهم الأول معلنين قيام الانقلاب، ومطالبين عبد الكريم قاسم بالاستقالة، وفيما يلي نص البيان الذي أذيع في تمام الساعة السادسة والنصف من صبيحة ذلك اليوم المصادف 8 آذار 1959.

نص بيان العقيد عبد الوهاب الشواف الانقلابي

أيها المواطنون: عندما أعلن جيشكم الباسل ثورته الجبارة في صبيحة 14 تموز الخالدة، عندها حطم الاستعمار وعملائه، وقضى على النظام الملكي، وأقام بمؤازرتكم وتأييدكم النظام الجمهوري الخالد، عندما فعل جيشكم ذلك كله لم يدر بخلده، ولا بخلدكم، أن يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد، وتزول طبقة استغلالية بشعة ليحل محلها فئة غوغائية تعيث بالبلاد والنظام و القانون فساداً، ويُستبدل مسؤولون وطنيون بآخرين يعتنقون مذهباً سياسياً لا يمت لهذه البلاد العربية الإسلامية العراقية بمصلحة. أجل لم يدر بخلد جيشكم الباسل، ولا بخلدكم أنتم أيها المواطنون الأباة، وقد انصرم على قيام ثورتكم الخالدة ثمانية أشهر، ولم تكن بلادكم الوفيرة الخيرات إلا مسرحاً للفوضى والبطالة، فيتحطم اقتصادها الوطني، وتتعطل مشاريعها العمرانية، وتنتزع الثقة من النفوس، ويختفي النقد من الأسواق، وتعيث بالبلاد مقابل ذلك فئة ضالة باغية لا دين لها ولا ضمير تخلق لها صنماً به لوثة في عقله وتعبده، ولا تخشى الله وتنادي به رباً للعالمين، وتسخر

موارد الدولة لتخلق منه زعيماً أوحداً، ومنقذاً أعظم.

هذا الزعيم الذي خان ثورة 14 تموز، وعاث بمبادئها وأهدافها، ونكث بالعهد، وغدر بإخوانه الضباط الأحرار ونكل بهم، وأبعد أعضاء مجلس الثورة الأشاوس ليحل محلهم زمرة انتهازية رعناء، وقادته شهواته العارمة إلى تصدر الزعامة، وأعتمد على فئة تدين بعقيدة سياسية معينة لا تملك من رصيد التأييد الشعبي غير التضليل والهتافات الغوغائية، والمظاهرات، وغير الزبد الذي يذهب جفاء، وركب رأسه وأعلنها دكتاتورية غوغائية، فنحى زعماء الثورة عن المسؤولية، وأطلق للإذاعة والصحف عنان الفوضى، تخاصم جميع الدول، وتشنها حرباً عدوانية على الجمهورية العربية المتحدة التي جازفت بكيانها من أجل نجاح الثورة، ودعم كيانها وكيان الجمهورية، وأستهتر بدستور جمهوريتنا المؤقت، وسلب مجلس السيادة المؤقت كل مسؤولياته الدستورية وأحتكرها لنفسه، وأعلنها حرباً شعواء على الجهات الوطنية، والعناصر القومية المخلصة، فزج في المعتقلات آلافاً من المواطنين الأبرياء بما لم يسبق له مثيل حتى مع الطاغية [نوري السعيد] ولا المجرم [عبد الإله]، ولم يجرأ على فعلته الإجرامية أحد، وأنحرف منفذاً أوامر الجهات الغوغائية عن أغلى وأثمن ما يعتز به العراقيون عرباً وأكراداً، ألا وهو السير بسفينة البلاد إلى التضامن مع سائر البلاد العربية المتحررة، وأعلنها حرباً شعواء على الأمة العربية لدرجة أن صار الهتاف بسقوط القومية العربية شعاراً له ولزمرته الباغية الفاجرة، وسلك في سياسته الخارجية مسلكاً وعراً، فلم يتقيد بمبادئ ثورة 14 تموزالتي ترى من سياسة الحياد الإيجابي شعاراً لا يمكن الانحراف عنه.

لهذه الأسباب كلها، أيها المواطنون الأباة في شتى أنحاء جمهوريتنا الخالدة، عزمنا باسم العلي القدير، بعد اتفاقنا مع أخينا الزعيم الركن [ناظم الطبقجلي]، قائد الفرقة الثانية، ومع كافة الضباط الأحرار في جيشكم الباسل، وبعد مشاوراتنا مع سائر العناصر السياسية المخلصة عزمنا في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ جمهوريتنا على تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد والاستبداد، وتخليصه من الفوضى، معلنين لكافة المواطنين، عرباً وأكراداً ،وسائر القوميات العراقية الأخرى التي يتألف من مجموعها شعبنا العراقي الأبي الكريم، إننا المحافظون

على العهد متمسكون بأهداف ثورة 14 تموز الخالدة، مراعون مبادئ دستور جمهوريتنا الفتية نصاً وروحاً، عاملون على حسن تنفيذ وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وتطبيق سياسة اقتصادية اشتراكية ديمقراطية تعاونية، ونطالب بحزم وإصرار تنحي الطاغية المجنون وزمرته الانتهازية الرعناء عن الحكم فوراً، والقضاء على السياسة الغوغائية التي أخذت تمارسها فئة ضالة من شعبنا لكي يسود النظام وحكم القانون في أرجاء وطننا الحبيب، ونعلن في هذه اللحظة التاريخية للعالم أجمع أن سياستنا الخارجية منبثقة من مصالح شعبنا وأمتنا، وإننا إذ نتبنى سياسة الحياد الإيجابي الدقيق إزاء الدول الأخرى، نصادق من يصادقنا، ونعادي من يعادينا، نعلن باسم الشعب العراقي أننا سنحافظ على التزاماتنا الدولية بوصفنا عضواً في الأمم المتحدة، ونعتز بصداقة البلاد التي أدت لنا ولأمتنا العربية أجل العون في محنتها الماضية، ومن تلك البلاد الاتحاد السوفيتي وسائر البلدان الاشتراكية، وإلى جانب هذا نعلن بإصرار تمسكنا باتفاقاتنا النفطية مع الشركات الأجنبية مراعين في ذلك مصالح اقتصادنا وحقوقنا الشرعية، وسنضمن بحزم سير أعمال الشركات النفطية بكل حرية.

ويسرنا أن نفتح صفحة جديدة من الصداقة القائمة على أساس الند للند، مع كل دولة ونود أن نوضح بجلاء أن أي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية من أي دولة كانت في هذه الفترة التي تسبق قيام مجلس السيادة بمسئوليته الدستورية، ليؤلف وزارة شرعية في العاصمة بغداد بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة، فأن هذا التدخل يعتبر ماساً باستقلال وسيادة جمهوريتنا، ويؤدي ذلك إلى أوخم العواقب.

أيها المواطنون:

إننا، إلى أن يستجيب عبد الكريم قاسم فينصاع للحق، ويتنحى عن الحكم فوراً، وإلى أن يمارس مجلس السيادة سلطاته، ليؤلف وزارة بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة، قد أخذنا على عاتقنا، بعد الاتكال على الله، مسؤولية إدارة البلاد، طالبين من إخواننا المواطنين الكرام شد أزرنا وعوننا، بالإخلاد إلى الهدوء والسكينة، دون أن يلزمونا إلى اتخاذ تدابير من شأنها الأضرار بالممتلكات، أو إلى سفك الدماء، وليكن كافة أبناء الشعب مطمئنين إلى إننا سنكون عند حسن ظنهم بتولي المطالبة بتحقيق أمانيهم.

ونحذر في الوقت ذاته العناصر الهدامة من أننا سنأخذهم بالشدة إن عرضوا حياة المواطنين وحياة الأجانب وممتلكاتهم للخطر، وليعلم الجميع أن حركتنا الوطنية تستوي عندها جميع الفئات والهيئات، وأنها تحفظ لهم حقوقهم في الحرية إن لم يتجاوزا حدود القانون المرسوم، والله ولي التوفيق.

العقيد الركن عبد الوهاب الشواف

قائد الثورة

8 آذار 1959

نظرة في بيان الشواف:

بنظرة فاحصة لبيان العقيد الشواف، يتبين لنا أن الشواف لم يكن سوى رجل متعطش للسلطة والتزعم، فلقد تجاوز قائده ورفيقه الزعيم [ناظم الطبقجلي]، قائد الفرقة الثانية التي كان اللواء الذي يقوده العقيد الشواف تابعاً له، متخذاً له صفة قائد الثورة، مما دفع الزعيم الركن الطبقجلي إلى عدم التحرك والمشاركة في الانقلاب، على الرغم مما ورد في البيان حول الاتفاق معه لتنفيذ الانقلاب.

كما أن الحركة كانت قد اعتمدت على الدعم الخارجي من قبل الجمهورية العربية المتحدة، فقد أرسلت للانقلابيين محطة إذاعة متنقلة، منصوبة فوق شاحنة كبيرة، مع كمية كبيرة من الأسلحة بالإضافة إلى الدعم الإعلامي الكبير عبر محطتي إذاعة دمشق وصوت العرب من القاهرة، وكان من المنتظر تقديم الدعم الميداني للحركة لو قدر لها الصمود فترة أطول. لكن سرعة قمع الحركة حال دون ذلك.

حاول العقيد الشواف مغازلة شركات النفط وكسب ودها من أجل دعم انقلابه، مطمئناً إياها بأنه سيلتزم بحزم بالاتفاقيات المعقودة مع الشركات، ويضمن مصالحها.

لم يكن العقيد الشواف صادقاً بمواصلة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وهو الذي لف حوله العناصر الرجعية والإقطاعية، والتي كان على رأسها شيخ مشايخ شمر [احمد عجيل الياور] الإقطاعي الكبير، والنائب السعيدي المزمن، حيث جرى تسليح القبائل الموالية له وزجها في الحركة. كما ركز العقيد الشواف في بيانه، حملته الشعواء على الشيوعيين متهماً إياهم بنفس التهم التي كان [نوري السعيد]

يستخدمها ضدهم في العهد الملكي في محاولة لكسب ود الغرب، ودعمهم لحركته. واستخدم العقيد الشواف شتى النعوت والكلمات البذيئة بحق عبد الكريم قاسم، والتي تعبر عن الضحالة وعدم النضوج، ونال استهجان غالبية الشعب العراقي، الذي يكن الولاء لقيادته.

لقد تبين أن حركة العقيد الشواف لم تكن سوى حركة لمجموعة من الضباط المغامرين التواقين إلى السلطة، ولا يستندون إلى أي قاعدة شعبية، ولا عسكرية، فقد وقف فوج الهندسة التابع للواء القائم بالحركة بكافة ضباطه وجنوده ضد الحركة الانقلابية منذُ اللحظة الأولى، وقاومه بقوة السلاح، أما الجنود وضباط الصف الذين كانوا بإمرة الانقلابيين، والذين انساقوا تحت وطأة الخوف من قادتهم فسرعان ما انتفضوا على ضباطهم المتآمرين وانضموا إلى جانب السلطة ومقاومة الانقلاب.

وخلال المعارك التي دارت بين الانقلابيين والقوى المساندة للسلطة، سقط من بين الانقلابيين (47) فرداً، وذلك حسبما ورد في تقرير الطب العدلي، وأكده المقدم الركن [يوسف كشمولة]، أحد المشاركين في الحركة الانقلابية خلال الاحتفال الذي أقيم في ملعب الموصل إحياءاً لذكرى انقلاب الشواف، بعد وقوع انقلاب 8 شباط الفاشي عام 1963، وإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم. كما أن المجلس العرفي العسكري الذي أقامه انقلابيوا 8 شباط، قد أكد العدد المذكور.

في ذلك الحين كانت إذاعة صوت العرب من القاهرة تذيع أخباراً مذهلة عما سمته بالمجازر التي وقعت في الموصل، وادعت أن عدد القتلى من البعثيين والقوميين، قد جاوز(20) ألفاً، في محاولة منها لإثارة القوى القومية والبعثية للانتفاض على حكومة الثورة وإسقاطها.

لقد سُخرت هذه الإذاعة في تلك الأيام للهجوم على حكومة الثورة، وعلى القوى الديمقراطية والشيوعية، مستخدمة أبذأ الكلمات والعبارات التي لا تليق بدولة كان لها من الاحترام والحب لدى الشعب العراقي إبان العهد الملكي ما يفوق الوصف، وخاصة عندما خاضت مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر معركة السويس عام 1956 ضد العدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي، ويتلهف لسماع إذاعة [صوت العرب].

لقد تكشف للأمة العربية وللعالم أجمع زيف وكذب تلك الإذاعة عما كانت تبثه من أخبار المجازر المزعومة في الموصل، وأساليب التحريض الرخيصة ضد ثورة 14 تموز وقيادتها، ليس حباً بالعراق وشعبه، ولا حرصاً على مصالحه، وإنما حباً في السيطرة على العراق، وضمه قسراً للجمهورية العربية المتحدة، دون أخذ رأي الشعب العراقي في مثل هذا الأمر الخطير والهام الذي يتعلق بمصيره.

كان من المؤسف أن ينبري الرئيس عبد الناصر في خطاباته آنذاك، يومي 11 و13 آذار لمهاجمة عبد الكريم قاسم، واصفاً إياه بالشعوبي تارة، وقاسم العراق تارة أخرى، ومركزاً حملته على الشيوعيين، متهماً إياهم بالعمالة لموسكو، وبخيانة الأمة العربية، كما صورت أجهزة إعلامه الأحداث التي جرت خلال وبعد القضاء على تمرد الشواف بأنها أحداث رهيبة.

لقد كان ذلك الموقف من الرئيس عبد الناصر من الأخطاء الكبرى في سياسته تجاه العراق وثورته، فقد كان الأحرى بالرئيس عبد الناصر أن يمد يده لعبد الكريم قاسم من أجل دعم ونهوض حركة التحرر العربي، ومكافحة النفوذ الإمبريالي في أنحاء العالم العربي، والعمل على إيجاد أحسن الوسائل والسبل للتعاون والتضامن مع العراق، واتخاذ الكثير من الخطوات التي تعزز التعاون والتكامل في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وغيرها من المجالات الأخرى، وصولاً إلى إقامة أفضل أشكال الارتباط بين البلدين حين تتوفر الشروط الموضوعية والضرورية لنجاحها وديمومتها.

إن الوحدة العربية هي فعلاً أمل كل الملايين من أبناء شعبنا العربي، لكنها ينبغي أن تقام على أسس صحيحة ومتينة، وبأسلوب ديمقراطي بعيداً عن الضم، وأساليب العنف .

لم تصمد حركة العقيد الشواف الانقلابية سوى أقل من 48 ساعة، فقد كان رد الفعل لحكومة الثورة، والحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وسائر الجماهير الشعبية المساندة للثورة سريعاً وحازماً، حيث جرى التصدي للانقلابيين، وقام فوج الهندسة التابع للواء المنفذ للانقلاب، بالإضافة إلى جانب كبير من الجنود وضباط الصف، وآلاف المسلحين العرب والأكراد، والذين نزلوا إلى الشوارع للتصدي للانقلابيين، وإفشال خططهم للإطاحة بالثورة وحكومتها،

وقامت طائرات من سلاح الجو العراقي بقصف مقر قيادة الشواف الذي أصيب بجروح خلال القصف، ونقل إلى المستشفى الميداني في معسكر الغزلاني، حيث قتل هناك على يد النائب ضابط المضمد [يونس جميل]، وبمقتله تلاشت مقاومة الانقلابيين.

وهكذا فشل تمرد الشواف، وتمت السيطرة على المدينة خلال أقل من 48 ساعة، وتم اعتقال عدد من الضباط المتآمرين، فيما هرب البعض الآخر إلى سوريا وذهب ضحية ذلك الانقلاب حوالي (135) فرداً من الجنود الذين ساهموا في قمع الانقلاب.

الأحداث التي رافقت قمع المحاولة الانقلابية:

لا أحد يستطيع أن ينكر وقوع أحداث وتصرفات وأخطاء ما كان لها أن تحدث، قامت بها عناصر معينة، أساءت إساءة كبرى للحزب الشيوعي، فقد جرى قتل وسحل عدد من المشاركين في المحاولة الانقلابية، وجرى نهب وحرق بيوتهم، وكان ذلك عمل لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال، وهو بعيد كل البعد عن الروح الإنسانية.

لقد وقف الحزب الشيوعي موقف العاجز للتصدي على ما يجري، والعمل على إيقاف تلك الأعمال والسيطرة على الغوغاء.

كما أقترف الحزب خطأً أكبر، عندما نصّبَ عدد من كوادر الحزب أنفسهم حكاماً، وقاموا بمحاكمة عدد من المشاركين في المحاولة الانقلابية، وحكموا على (17) منهم بالإعدام، وجرى تنفيذ الحكم في منطقة الدملماجة، في ضواحي الموصل، وهذا أمرٌ لا يمكن قبوله إطلاقاً.

لقد كان الأجدى بأولئك القادة اعتقال هؤلاء المتآمرين وتسليمهم للسلطة الشرعية لتحيلهم بدورها إلى المحاكم المختصة لمحاكمتهم، والحكم على من يثبت مشاركته في المحاولة الانقلابية، فليس من حق أحد أن يمارس السلطة القضائية ويصدر، وينفذ الحكم دون تخويل.

كما أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق الزعيم عبد الكريم قاسم نفسه، الذي جرى تحذيره كما ورد سابقاً من حدوث ما لا يحمد عقباه، ولكنه صمّ أُذنيه عن سماع

التحذير، ورفض اتخاذ أي إجراء لمنع وقوع الكارثة، في حين كان بإمكانه أن يفعل ذلك!.

والانكى من كل ذلك فأن قاسم نفسه، اتخذ فيما بعد من تلك الأحداث ذريعة ليصفي نفوذ الحزب الشيوعي في العراق، موجهاً الاتهامات لهم، ولاصقاً بهم الجرائم، بعد أن كان قد أستقبل وفداً من قيادة الموصل للحزب بعد قمع انقلاب الشواف، وخاطبهم بالحرف قائلا:

{ بارك الله فيكم، وكثّر الله من أمثالكم من المخلصين لهذا البلد} !!.

غير أنه لم يمضِ سوى بضعة أشهر على ذلك اللقاء حتى بادر قاسم إلى اعتقال كافة الشيوعيين النشطين وأودعهم سجن بغداد، ثم أحالهم إلى المجالس العرفية التي أصدرت بحقهم أحكاماً قاسية وصلت حتى الإعدام، وأبقاهم رهائن في السجن لكي يأتي انقلابيوا 8 شباط 1963 وينفذوا فيهم حملة إعدامات بشعة، ويعلقون جثثهم على أعمدة الكهرباء في شوارع الموصل وكركوك، بعد أن مارسوا أشنع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم.

لقد كان لموقف قاسم الجديد، خير مشجع لنشاط الزمر الرجعية، والعناصر التي شاركت في محاولة الشواف الانقلابية، والتي تكّن أشد العداء له، ولثورة الرابع عشر من تموز، ولم يدرك قاسم أن عمله هذا إنما يعني انتحاره هو، ونحر الشعب العراقي، ونحر الثورة كذلك.

لقد اتخذت تلك القوى من موقفه الجديد ذريعة لهم لشن حملة واسعة من الاغتيالات استمرت أكثر من ثلاث سنوات، وذهب ضحيتها مئات الوطنيين الأبرياء، وسوف أعود إلى هذا الموضوع في فصل قادم.

وللحقيقة والتاريخ أقول أن الحزب الشيوعي لم يكن يستحق من قاسم هذا الجزاء رغم كل ممارساته الخاطئة، فقد كان الحزب وفياً لقيادته، سانده وحماة، وحمى الثورة في أشد الأيام صعوبة وخطورة، ولم يفكر يوماً في خيانته، أو محاولة سلب السلطة منه آنذاك، في حين أن فرصاً كثيرة كانت لدى الحزب للسيطرة على الحكم بكل سهولة ويسر لو أراد ذلك. لقد كانت مواقف قاسم تلك من الحزب الشيوعي أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اغتيال الثورة، وأغتياله هو بالذات.

لقد جرد نفسه من كل سند يحميه، وأخذ منه الغرور مكانه، معتقداً أن تلك القوى المعادية لمسيرة الثورة ستعود إلى رشدها، وتغير موقفها من السلطة، لكن الواقع كان يشير إلى تنامي الخطر الرجعي، والنشاط التآمري، على المستويين المحلي والدولي، من أجل إسقاط الثورة، وهذا ما تم فعلاً على يد تلك الزمرة الانقلابية يوم 8 شباط 1963، ويذكرني هنا قول الشهيد [جلال الاوقاتي] قائد القوة الجوية، آنذاك، حيث قال في حديث له مع بعض اصدقائه في اتحاد الأدباء:

{ إن الزعيم بسياسته الراهنة، سوف يدمر نفسه، ويدمر الشعب معه}.

لقد حكم الإمبرياليون بالموت على عبد الكريم قاسم منذُ اللحظة التي قاد فيها ثورة 14 تموز ضد النظام الملكي المرتبط بهم، وقد حاولوا اغتيال الثورة في أيامها الأولى بالتدخل العسكري المباشر عندما نزلت القوات البريطانية في الأردن، و الأمريكية في لبنان، وعندما حشدت تركيا قواتها على طول الحدود العراقية، لكن موقف الاتحاد السوفيتي الداعم للثورة، وتهديدهم للإمبرياليين من مغبة العدوان على العراق حال دون ذلك، وأضطر الإمبرياليون إلى تغير خططهم في إسقاط الثورة.

وعندما أقدم قاسم على إصدار قانون رقم 80 لسنة 1961، واستطاع انتزاع 99,9 %من المناطق التي تحتوي على احتياطات نفطية هائلة، بلغ استفزاز الثورة لهم أقصى درجاته، وجعلهم يركزون جهودهم بشكل محموم لإسقاط الثورة.

لقد كان على قاسم أن يقدر طبيعة الصراع مع الإمبريالية، ويأخذ الدروس من مصير الدكتور مصدق، رئيس وزراء إيران، الذي أمم النفط الإيراني، لكنه لم يتخذ الإجراءات الاحترازية من أساليب الإمبرياليين، ومؤامراتهم فكان الانقلاب الذي دبرته الإمبريالية الأمريكية، والذي انتهي بكارثة كبرى على الشعب الإيراني.

لكن قاسم لم يتعظ بدروس التاريخ، ووقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه مصدق، وانتهى إلى الموت صبيحة الثامن من شباط 1963، وحلت الكارثة الكبرى بالشعب العراقي، حيث جرّت تلك الأحداث المآسي والويلات على شعبنا منذُ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا.

الفصل الرابع

أحداث كركوك

أولاً : التركيب السكاني في كركوك، ودوره في الأحداث.

ثانياً : احتفالات الذكرى الأولى للثورة، ووقوع الأحداث.

ثالثاً : نتائج أحداث كركوك ، وانعكاساتها.

رابعاً: قاسم يهاجم الحزب الشيوعي، ويتوعد بمعاقبة المسؤولين عن الأحداث

خامساً: رد فعل الحزب الشيوعي على إجراءات عبد الكريم قاسم ؟

أولاً: التركيب السكاني لمدينة كركوك،ودوره في الأحداث:

قبل الولوج في تلك الأحداث التي وقعت في كركوك، في الذكرى الأولى لثورة الرابع عشر من تموز 1958، لابد أن نستعرض أحوال المدينة، والظروف التي كانت سائدة فيها، والمشاكل التي كانت تعاني منها، والتي كان لها الدور الأكبر في تلك الأحداث.

إن مدينة كركوك تضم ثلاث قوميات هي التركمانية، والكردية، والعربية، وهناك بالإضافة إلى ذلك أقلية آشورية.

كانت العلاقة بين القوميتين الكردية والتركمانية يسودها جوٌ من التوتر والريبة منذُ زمن طويل يمتد إلى أيام الحكم العثماني، وكان هناك صراعٌ للسيطرة على المدينة، ولما قامت ثورة 14 تموز، وقف الأكراد إلى جانب الثورة وساندوها بشكل حاسم.

فيما وقف التركمان بعيدين عن تلك الثورة على أقل تقدير، وكان لاصطفاف الأكراد مع جبهة الاتحاد الوطني، ودفاعهم عن الثورة، أثرٌ كبير في ازدياد حنق التركمان على الأكراد، كما أن الأكراد لم يشعروا يوماً بالاطمئنان للتركمان الذين ظلوا يدينون بالولاء لتركيا، ولم ينسى الأكراد ما فعلته الدولة العثمانية بهم. لقد أستمر تنامي الكره لتركيا بسبب موقفها من الشعب الكردي في جنوب تركيا، والذي يشكل حوالي 15 مليون نسمة.

لقد وقعت أحداث عديدة في كركوك وكانت مؤشراً على عمق الهوة بين المواطنين التركمان، والمواطنين الأكراد حيث قام التركمان باغتيال عدد من الأكراد، أذكر من بينهم [سيد ولي] و[محمد الشربتجي] ومهاجمة [احمد رضا] بماء النار [حامض الكبريتيك].

كما قامت زمرة من الطورانيين التركمان بزرع قنبلة تحت سيارة الزعيم الكردي الملا [مصطفى البارزاني] في محاولة لاغتياله، ولحسن الحظ تم اكتشاف القنبلة وتعطيلها قبل انفجارها، فقد كانت تلك المحاولة ستؤدي إلى مذبحة بين الطرفين لا أحد يعرف مداها.

ثانياً:احتفالات الذكرى الأولى للثورة، ووقوع الأحداث:

أقترب موعد الذكرى الأولى لقيام ثورة الرابع عشر من تموز، وجرت الاستعدادات اللازمة للاحتفال بهذه المناسبة في مختلف أنحاء البلاد، وجرت اتصالات في كركوك مع الجانب التركماني من أجل أن يكون الاحتفال بهذه الذكرى مشتركاً بين كل القوى السياسية، وكل القوميات، فثورة 14 تموز هي ثورة الشعب العراقي كله بمختلف فئاته وانتماءاته وقومياته، غير أن الطورانيين المتعصبين رفضوا ذلك رفضاً قاطعاً، وأصروا على أن تكون احتفالاتهم منفردة، وفشلت كل المحاولات للجمع بين الأطراف.

وعلى هذا الأساس تقرر أن تأخذ مسيرة الاحتفال خط سيرٍ بعيدٍ عن منطقة تجمع التركمان المتعصبين، حرصاً على عدم وقوع أي احتكاك بين الطرفين.

نظمت المسيرة من قبل الحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، ودعيت [مسيرة الجبهة الوطنية]، وتقرر أن تكون ساحة المدرسة الثانوية مكان تجمع المسيرة، ثم تنطلق إلى الشارع الرئيسي في [قورية]، ثم تمر أمام الثكنة العسكرية قرب الجسر، بالقرب من القلعة القديمة، ثم إلى الجسر الثاني، حيث تتجه إلى شارع أطلس، ومن ثم تعود المسيرة إلى المكان الذي انطلقت منه، في ساحة الثانوية، وقد قررت قيادة المسيرة عدم العبور إلى [الصوب الصغير]، منطقة تجمع التركمان، تجنباً لأي احتكاك.

بدأت المسيرة بصورة نظامية، تعلوها الشعارات المقررة سلفاً، والتي تدعوا إلى وحدة القوى الوطنية، من أجل دعم مسيرة الثورة، وكان يتقدمها مجموعات كبيرة من الأطفال يحملون حمامات السلام، وهذا أكبر دليل على أنه لم تكن في نية القائمين بالمسيرة، ولا في تفكيرهم، الاحتكاك أو التصادم مع القوميين التركمان، وكل ما قيل عن تصميم مسبق للمسيرة لمهاجمة التركمان أمرٌ عارٍ عن الصحة، اختلقته الرجعية التركمانية، وعملاء شركات النفط، من أجل الإساءة للشيوعيين والبارتيين.

ثم تلي مجموعة الأطفال في المسيرة مجموعة النساء، من رابطة الدفاع عن حقوق المرأة، ثم بقية المنظمات، والنقابات المهنية والعمالية، والجمعيات الفلاحية والتحق بالمسيرة عدد كبير من الجنود، ومن المقاومة الشعبية.

وما أن دخلت المسيرة [شارع أطلس]، ومرت قرب [كازينو14 تموز] حتى انهال عليها القوميون التركمان المتعصبون بالحجارة وقطع الطابوق، من سطح الكازينو، ثم ما لبثوا أن انهالوا عليهم بالرصاص من كل جانب، وحلت الفوضى بالمسيرة، وأخذ المشاركون يتزاحمون ويندفعون للخروج من الشارع الضيق، وديس عدد منهم تحت الأرجل، واستطاع بعض المشاركين في المسيرة شق طريقهم نحو مصدر النيران والحجارة، فيما راحت الجموع تزحف فوق بعضها البعض في جو من الفزع والفوضى، وكان منظر الأطفال والأقدام تدوسهم مؤلم جداً، كما سقط العديد من النساء بين الأرجل.

لم يكن في تلك اللحظة من الممكن السيطرة على جموح وغضب الجماهير الشعبية، بينما الرصاص والحجارة ما زالا ينهمران عليهم من القلعة القديمة، وقد أستمر إطلاق الرصاص منها ثلاثة أيام متتالية، ولم يسكت إلا بعد أن قام الجيش والمقاومة الشعبية بتمشيط القلعة، وقد جرت مشاركة المقاومة الشعبية بطلب من قيادة الفرقة الثانية، بموجب توجيهات وصلتها من بغداد، وكان حصيلة تلك الأحداث مقتل [32] فرداً من المعتدين، وتم اعتقال عدد آخر منهم وضعوا رهن التحقيق.

ثالثاً: نتائج أحداث كركوك وانعكاساتها:

إن ما حدث في كركوك لم يكن إلا عدواناً أثيماً دبرته القوى الرجعية المعادية لثورة 14 تموز ومسيرتها، ولم يكن عملاء شركات النفط بعيدين عن تلك الأحداث، ومحرضين عليها.

لقد جرى تضخيم تلك الأحداث، وفبركة وقائع لم تقع إطلاقاً، وظهرت شائعاتهم التي كانت تقول أنه كانت هناك مجزرة أُعد لها مسبقاً، وذهب ضحيتها المئات، بل الألوف، ملصقين أشنع التهم بالحزب الشيوعي، من أجل استعداء السلطة عليه، وجرى تصوير جثث عدد من القتلى من جهات مختلفة، وكانت الوجوه مشوهة، لكي يقال أن عدد القتلى كان كبيراً.

كما تكّشف فيما بعد أن كثيرً من صور حرب التحرير الجزائرية، وجرائم المستعمرين الفرنسيين ضد الشعب الجزائري قد استخدمت في ذلك التزييف لكي يصوروا ما حدث وكأنه مجزرة كبرى قام بها الشيوعيون ضد التركمان، في حين

كان الحزب دائم الحرص على تمتين عرى الأخوة العربية التركمانية، وبيانات الحزب المنشورة في صحيفته [اتحاد الشعب] خير دليل على ذلك، فقد ورد في الصحيفة في عددها الصادر في 27 آذار 1959 ما يلي:

{ إننا ننبه أولئك الرجعيين الشوفينيين الذين يوغرون صدور التركمان، ويثيرون المخاوف بين الكردي والعربي والتركماني، ويزرعون في عين الوقت بذور الفتن ويبثون الشكوك والأكاذيب بين الجماهير الكردية ضد إخواننا التركمان، إننا ندعو المواطنين الكرام إلى التزام جانب الحذر واليقظة والتمسك بعرى الاخوة بين مختلف القوميات}.

وفي شهادة مدير شرطة كركوك أمام المجلس العرفي العسكري حول الأحداث قال: {إنه بسبب العداء المستحكم بين التركمان والأكراد، وبالنظر إلى الاستفزازات التي قام بها التركمان، والتي سبقت المسيرة، وفي أثنائها، اتخذت التدابير المقتضية من قبلنا.

وفي حوالي الساعة السابعة، عندما وصلت المسيرة إلى الجسر القديم وهي في طريقها إلى القلعة، اقتربت منها تظاهرة للتركمان، وكان أهلها يركبون سيارات تابعة للجيش، فتدخلت الشرطة وحجزت بين الطرفين، وتقدمت المسيرة حتى وصلت إلى مقهى 14 تموز، وهي مقهى يرتادها التركمان.

وعلى حين غرة انهالت الأحجار فوق رؤوس المشاركين في المسيرة، وصار هرج ومرج، ثم تطور ذلك إلى استخدام السلاح، ودوى صوت إطلاق الرصاص على المسيرة. أخذ الجنود يطلقون الرصاص لإسكات مصدر النيران والحجارة، وُقتل نتيجة ذلك 20 فرداً من التركمان، وجرى سحل بعضهم، وكان من بينهم [عطا خير الله] و [عثمان الجايجي] صاحب المقهى، واثنان من أبناء مختار محلة الخاصة [فؤاد عثمان]، وبلغ عدد الجرحى من الطرفين [130] فرداً، وقد جرى خلال تلك الأحداث مهاجمة 70 مقهى ومحل تجاري عائدة للتركمان، وجرى نهبها، أو إحراقها، وكان للأكراد دور كبير فيها.

رابعاً:قاسم يهاجم الشيوعيين ويتوعد بمعاقبة المسؤولين:

بدأت التقارير والصور والعرائض من قبل التركمان تنهال على عبد الكريم قاسم

تتهم الشيوعيين بتدبير مجزرة في كركوك ضدهم، وصدّق قاسم تلك التقارير والصور، قبل أن يجري أي تحقيق. ربما لم يدرك ألاعيب الرجعية وعملاء شركات النفط التي غذت تلك الأحداث وضخمتها، من أجل تمزيق وحدة القوى الوطنية، وبالتالي إضعاف السلطة وعزلها عن أشد المدافعين عنها.

وربما أراد قاسم نفسه بالذات تضخيم تلك الأحداث، واتخاذها مبرراً لإضعاف الحزب الشيوعي وتحجيمه بعد أن تنامي قوته، وتوسع تأثيره على مجرى الأحداث في البلاد، فلقد سارع قاسم إلى عقد مؤتمر صحفي تحدث فيه عن الأحداث قائلاً:

{ إن الفوضويين يتوجهون إلى المنازل التي أُشروا عليها سابقاً في خرائطهم، فأخرجوا أصحابها وفتكوا بهم}.

وقد تبين فيما بعد أن دائرة الكهرباء هي التي قامت بوضع إشارات على الدور، لأسباب فنية وإدارية تتعلق بعملها.

وفي 2 آب ذكر قاسم أن عدد القتلى كان (79) فرداً، ثم عاد في 2 كانون الثاني وأكد أن عدد القتلى لا يتجاوز (32) فرداً، وقد تأكد للمجلس العرفي العسكري أن عدد القتلى كان (32) فرداً منهم (29) تركمانياً و(3) أكراد، وجرح (130) فرداً بينهم (6) أكراد. أستمر قاسم في مهاجمة الحزب الشيوعي، وكانت خطاباته عنيفة جداً، وتصريحاته لا تخلو من التهديد والوعيد، وكان رد فعله عنيفاً أثناء خطابه في كنيسة مار يوسف، وفي مؤتمره الصحفي وفي حديثه مع وفد اتحاد نقابات العمال في 4 آب 1959.

ففي خطابه في كنيسة مار يوسف قال عبد الكريم قاسم:

{ إن ما حدث أخيراً في كركوك، فأني اشجبه تماماً، وباستطاعتنا أيها الاخوة أن نسحق كل من يتصدى لأبناء الشعب بأعمال فوضوية، نتيجة للحزازات، والأحقاد والتعصب الأعمى. أنني سأحاسب حساباً عسيراً أولئك الذين اعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة، ثم أضاف قاسم قائلاً: أولئك الذين يّدعون بالحرية، ويدّعون بالديمقراطية، لا يعتدون على أبناء الشعب اعتداءً وحشياً. إن أحداث كركوك لطخة سوداء في تاريخنا، ولطخة سوداء في تاريخ ثورتنا. هل فعل

ذلك جنكيز خان، أو هولاكو من قبل؟ هل هذه هي مدنية القرن العشرين؟ لقد ذهب ضحية هذه الحوادث 79 قتيلاً، يضاف إليهم 46 شخصاً دُفنوا أحياء، وقد تم إنقاذ البعض منهم}.

لكن قاسم ما لبث أن تراجع قليلاً عن كلامه قائلاً: {إننا لا نلقي اللوم والمسؤولية على مبدأ أو حزب معين، الأفراد هم المسؤولون عن هذه، وسنحاسبهم كأفراد، ولا نريد اضطهاد المنظمات}!!!.

لقد كان قاسم في تلك الأيام على غير عادته، فقد توازنه، وانساق بشكل عاطفي أنساه ما أعتاد عليه من حذر وصبر وأناة، فكانت خطاباته تلقي الحطب على الحريق، وتبين أن ما ورد حول دفن الأحياء لا أساس له من الصحة، كما ورد في محاكمات المجلس العرفي العسكري.

وتبين فيما بعد أن قاسم أراد استغلال تلك الأحداث كذريعة لتحجيم الحزب الشيوعي وإضعافه وضربه بعد أن تنامى نفوذه في صفوف الجماهير، وقد أرعبته مسيرة الأول من أيار 1959، والتي رفع خلالها الحزب الشيوعي شعار إشراكه في السلطة:

{عاش زعيمي عبد الكريمٍ، الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيم}.

هكذا إذاً وجد قاسم أن استخدام أحداث الموصل وكركوك خير ذريعة لتوجيه ضربته للحزب. ولابد لكل منصف وحيادي أن يسأل:

1 ـ مْن بدأ الاعتداء على المسيرة؟ ومن أطلق النار، وقذف الحجارة؟

2ـ منْ زور الصور، وصوّر الأحداث كأنها مجزرة كبرى قالت عنها إذاعة [صوت العرب] بأن عدد القتلى بلغ [3500 فرداً]؟

3 ـ هل خُدع قاسم بالتقارير التي نُقلت له عن تلك الأحداث؟ وهل كان من الصعب عليه الوصول للحقيقة؟

4 ـ هل كان قاسم يعرف الحقيقة لكنه أراد استخدام تلك الأحداث لتوجيه ضربته للحزب الشيوعي؟

5 ـ هل كان بمقدور الحزب الشيوعي خلال تلك الأحداث السيطرة على الجماهير

الغاضبة، ومنع القتولات التي حصلت، وما رافقها من سحل للجثث؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تلقي الضوء على تلك الأحداث التي كانت تمثل بداية الانتكاسة لثورة الرابع عشر من تموز، واستمرت في تراجعها حتى وقوع انقلاب الثامن شباط 1963.

6 ـ لماذا وجه قاسم الاتهام قبل التحقيق؟ ثم إلا يعني هذا الفات نظر المحققين إلى الرأي الرسمي للأحداث؟

لقد قام قاسم بتشكيل لجنتين تحقيقيتين أرسل الأولى إلى الموصل، والثانية إلى كركوك، وزودها مسبقا بأسماء ابرز الشيوعيين المعروفين في المدينتين المذكورتين، مع مذكرات بإلقاء القبض عليهم، حيث جرى اعتقالهم، وطافت سيارات عسكرية مجهزة بمكبرات الصوت، وداعية الناس إلى التقدم للشهادة ضد المعتقلين، المتهمين بأحداث الموصل وكركوك، وأُحيل المعتقلون إلى المجالس العرفية العسكرية لتحكم عليهم بأحكام قاسية وطويلة، وسيق المحكومون إلى سجن [نقرة السلمان] السيئ الصيت، والذي أنشأه نوري السعيد وسط الصحراء بعيداً عن أهلهم وذويهم .

وحينما وقع انقلاب 8 شباط الفاشي عام 1963 وجد الانقلابيون الصيد في القفص، حيث أسرعوا إلى إعادة محاكمتهم من جديد، خلافاً للقانون، بعد أن استخدموا معهم أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، وأصدروا بحق العديد منهم أحكام الموت، ونفذوها في شوارع الموصل وكركوك، وهذه هي أسماء الشهداء المعدومين والذين اتهموا بأحداث كركوك:

1 ـ حسين البرزنجي	2 ـ معروف البرزنجي	3 ـ حسين خورشيد
4 ـ خليل إبراهيم نجم	5 ـ خورشيد محمد	6 ـ رحيم سعيد
7 ـ عبد الجبار بيروزخان	8 ـ عادل حسين	9 ـ طالب عمر
10ـ فاتح ملا داود	11 ـ فتاح صالح	12 ـ عطا جميل
13ـ عبد الحافظ شريف	14 ـ مجيد حسن	15ـ مختار برغش
16 ـ كريم رمضان احمد	17 ـ مردان مهدي	18 ـ نعيم عنبر

19 ـ محمد حسن عزيز 20 ـ كريم خلف 21 ـ عطا جميل

22 ـ محمود علي بسته 23 ـ توفيق مصطفى 24 ـ مهدي حميد

25 ـ محمود مجيد الشكرجي 26ـ أحمد محمد أمين 27ـ ملا نوري عبد الله

28 ـ احسان حسين الصالحي 29 ـ نجم الدين نادر شوان

خامساً: رد فعل الحزب الشيوعي على إجراءات قاسم

جاء رد فعل الحزب الشيوعي على الهجوم الذي شنه قاسم عليه سريعاً، في مقال افتتاحي لصحيفة الحزب [اتحاد الشعب] وجاء فيه:

{ قيل عنا بأننا نؤمن بالعنف ضمن إطار الحركة الوطنية، وبعلاقاتنا مع القوي الوطنية الأخرى، إن هذا محض دس وافتراء يقصد به التشهير ليس إلا، وكنا قد أكدنا في مقال افتتاحي معروف نُشر منذُ زمن بعيد بأن الأسلوب هو المحك، ولكن يبدو الآن أن هناك نية متقصدة لُيقرن هذا الموقف الصحيح الثابت باندفاع بعض البسطاء، وغير الحزبيين من جماهير الشعب. نحن ندين بصورة مطلقة كل أشكال الاعتداء على الناس الأبرياء، وأي عمل من أعمال التعذيب حتى بحق الخونة، إن إدانتنا لهذه الممارسات هي إدانة مبدأية.(1)

وفي الثالث من آب 1959، نشر الحزب موجز التقرير الموسع لاجتماع اللجنة المركزية للحزب، الذي أكد على إدانة كل شكل من أشكال الاعتداء والعنف ضد الخصوم السياسيين، وكل أعمال القتل أو السحل، أو النهب والحرق التي حدثت في كركوك، مؤكداً على أهمية الحلف بين الحزب والسلطة، وكافة القوى الوطنية من أجل دفع مسيرة الثورة إلى أمام لتحقيق أماني الشعب، مؤكداً السير بخطى ثابتة مع قيادة الثورة، وحماية مكتسباتها، التي هي ثمرة تضحيات كبيرة عبر السنين.(2)

أتسم موقف الحزب الشيوعي بعد أحداث كركوك بالتراجع، والتخاذل، ولم يتخذ موقف الدفاع عن نفسه ضد الهجمة الشرسة التي شنتها القوى الرجعية ضده، وساعدها جهاز السلطة الموروث عن العهد الملكي، وكان لموقف قاسم من الحزب الأثر الحاسم في دعم تلك الهجمة من أجل تقليص دور الحزب وتحجيمه، وتوجيه الضربات المتتالية له، كما سيرد فيما بعد.

الفصل الخامس

دماء في الموصل

أولاً : الهجوم الرجعي في الموصل، ودور السلطة في إذكاءه:

ثانياً : مَنْ كان يحكم الموصل ؟

1 ـ إسماعيل عباوي ـ مدير الشرطة.

2ـ عبد اللطيف الدراجي ـ متصرف اللواء.

3ـ حسين العاني ـ مدير الأمن.

4 ـ حسن عبود ـ أمر موقع الموصل.

ثالثاً : حملة الاغتيالات في الموصل.

1 ـ منْ نظم ،ومول الاغتيالات؟

2 ـ منْ نفذ الاغتيالات في الموصل؟

3 ـ قائمة بأسماء بعض ضحايا الاغتيالات.

رابعاً : نتائج الاغتيالات، والحملة الرجعية في الموصل.

خامساً: ما هو موقف الحزب الشيوعي من الاغتيالات ؟

أولاً:الهجوم الرجعي في الموصل، ودور السلطة في إذكائه:

لم تكد تفشل محاولة الشواف الانقلابية وتسيطر قوات الجيش الوطنية وجماهير الشعب على المدينة حتى توارت القوى الرجعية خوفاً ورعباً، وخلال أيام قلائل عاد الهدوء والنظام إلى المدينة، وشعر أبناء الموصل لأول مرة بالثورة تدخل مدينتهم بصورة حقيقية.

فلم يكن قد حدث حتى وقوع محاولة الشواف الانقلابية أي تغيير جوهري على أوضاع الموصل، وبقيت العوائل الرجعية المرتبطة مصالحها بالنظام السابق تحكم الموصل من خلال الأجهزة الإدارية، وهي وإن كانت قد ركنت إلى الانكفاء بعد الثورة لكنها عاودت نشاطها ضد الثورة مستغلة الجهاز الإداري الذي لم يطرأ عليه أي تغير، والذي كانت تحتل فيه جميع المراكز الحساسة، وبشكل خاص جهاز الأمن الذي أنشأه ورعاه النظام الملكي.

وعلى أثر حدوث التصدع في جبهة الاتحاد الوطني، وإبعاد عبد السلام عارف عن مسؤولياته في قيادة الثورة، عاودت تلك القوى نشاطها التآمري، مرتدية رداء القومية العربية، وتحت راية الرئيس عبد الناصر التي كانت حتى الأمس القريب من أشد أعدائه، ووضعت نفسها تحت تصرف العقيد الشواف الطامح إلى السلطة، والمتآمر على الثورة وقيادتها.

غير أن انكفاء الرجعية بعد فشل حركة الشواف لم يدم طويلاً بسبب سياسة عبد الكريم قاسم، الذي قلب ظهر المجن لتلك القوى التي حمت الثورة ودافعت عنها، وقدمت التضحيات الجسام من أجل صيانتها، والحفاظ على مكتسباتها.

لقد بادر عبد الكريم قاسم باعتقال أولئك الذين تصدوا لانقلاب الشواف، ومضحين بدمائهم من أجل حماية الثورة، ودفاعاً عن قيادته هو بالذات، واحالهم إلى المجالس العرفية، وحرض الأهالي على التقدم بالشهادة ضدهم عبر مكبرات الصوت المنصوبة على السيارات العسكرية، والتي كانت تطوف شوارع الموصل، وتم الحكم على معظمهم بأحكام قاسية وصلت حتى الإعدام.

ومن جهة أخرى، أقدم عبد الكريم قاسم على إلغاء المقاومة الشعبية، حرس الثورة الأمين، وأجرى تغييرات واسعة في أجهزة الدولة، أبعد بموجبها كل العناصر

الوطنية الصادقة والمخلصة للثورة، وأعاد جميع الذين أُبعدوا إثر فشل حركة الشواف الانقلابية إلى مراكزهم السابقة. وهكذا عاودت الرجعية المتمثلة بعوائل كشمولة، والعاني، والمفتي، والعمري، وغيرها من العوائل الأخرى نشاطها المحموم، مستغلة مواقف عبد الكريم قاسم من الشيوعيين، الذين كان لهم الدور الأساسي في إخماد تمرد الشواف.

بادرت تلك العوائل تتلمس أفضل السبل للتخلص من العناصر الشيوعية، والديمقراطية المؤيدة للثورة، ووجدت ضالتها في عمليات الاغتيال البشعة التي ذهب ضحيتها المئات من أبناء الموصل البررة، وأجبرت تلك الحملة الإجرامية عشرات الألوف من العوائل على الهجرة الاضطرارية من المدينة إلى بغداد وبقية المدن الأخرى، مضحية بأملاكها وأعمالها ووظائفها من أجل النجاة من تلك الحملة المجرمة.

لقد جرى كل ذلك تحت سمع وبصر السلطة ورضاها، سواء كان ذلك على مستوى السلطة في الموصل، أم السلطة العليا المتمثلة بعبد الكريم قاسم نفسه، حيث لم تتخذ السلطة أي إجراء، أو تجرِ تحقيقاً ضد عصابات القتلة ومموليهم والمحرضين على تلك الاغتيالات، بل قيل آنذاك أن قاسم نفسه قد أعطى لهم الضوء الأخضر لتنفيذ الاغتيالات، وإن كل الدلائل تشير إلى موافقة السلطة العليا ومباركتها لتلك الحملة. فلا يعقل أن تكون السلطة، مهما كانت ضعيفة وعاجزة وإلى هذا الحد، عن إيقاف تلك الحملة الشريرة، وإلقاء القبض على منفذيها ومموليها المعروفين لدى كل أبناء الموصل، وسوف أورد فيما بعد قائمة بأسماء أولئك القتلة الذين بقوا مطلقي السراح، يتجولون بأسلحتهم دون خوف من عقاب، متربصين بالأبرياء ليسددوا رصاصاتهم الجبانة إليهم في وضح النهار.

إما أجهزة الأمن فقد كانت تكتفي بإلقاء القبض على جثث الضحايا، وحتى الذين لم أصيبوا بجراح فكانوا يلاقون نفس المصير في المستشفى، حيث لم ينج أي جريح منهم أُودع المستشفى الذي كان يديره آنذاك ، الدكتور[عبد الوهاب حديد]، وهو من أبناء عمومة [محمد حديد] وزير المالية. ولابد لنا أن نلقي نظرة على أوضاع السلطة في الموصل في تلك الفترة التي امتدت منذُ حركة العقيد الشواف وحتى

وقوع انقلاب 8 شباط 1963 لنتعرف على أولئك الذين كان لهم الدور البارز في تلك الأحداث؟

ثانياً: من كان يحكم الموصل ؟

1 ـ مدير الشرطة ـ اسماعيل عباوي: من مواليد الموصل، ومن عائلة رجعية معروفة، انتمى إلى الجيش العراقي كضابط، وكان مرافقا لبكر صدقي، رئيس أركان الجيش، الذي قام بانقلاب عسكري عام 193 ضد حكومة [ياسين الهاشمي] فقد قام إسماعيل عباوي باغتيال [جعفر العسكري] وزير الدفاع في حكومة الهاشمي، كما أشترك في محاولة اغتيال [ضياء يونس] سكرتير مجلس النواب، ومحاولة اغتيال السيد [مولود مخلص] الذي شغل لمرات عديدة منصب وزير الدفاع، ورئيس مجلس النواب، عندما وقع انقلاب الفريق [بكر صدقي].

أُخرج إسماعيل عباوي من الجيش بعد اغتيال بكر صدقي، وأعتقل عام 1939 بتهمة تدبير مؤامرة لقتل عدد من السياسيين، وحكم عليه المجلس العرفي العسكري بالإعدام، وجرى بعد ذلك تخفيض العقوبة إلى السجن المؤبد، وأُطلق سراحه عند قيام حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، وخرج من السجن ليجعل من نفسه بطلاً قومياً. وقبل أحداث حركة الشواف بأيام أعاده عبد الكريم قاسم إلى الجيش من جديد برتبة مقدم، وعينه مديراً لشرطة الموصل، لكنه لم يستطع استلام مهام منصبه إلا بعد إخماد الانقلاب وبقي مديراً للشرطة فيها ليشرف على تنفيذ المذبحة الكبرى فيها خلال ثلاث سنوات متوالية دون أن يلقي القبض على واحد من القتلة بل أكتفي بالقبض على جثث الضحايا، وسُجلت كل جرائم الاغتيالات التي جاوزت 1000ضحية باسم مجهول!!.

2 ـ متصرف اللواء (المحافظ) ـ عبد اللطيف الدراجي:

متصرف الموصل: العقيد الركن عبد اللطيف الدراجي من مواليد 1923، ومن الضباط الأحرار الذين شاركوا في تنفيذ الثورة في الرابع عشر من تموز 958، حيث كان آمر الفوج الأول في اللواء العشرين، وزميل عبد السلام عارف الذي كان آمر الفوج الثالث في نفس اللواء. عين الدراجي آمراً للواء العشرين بعد نجاح الثورة، وبسبب علاقته الحميمة بعبد السلام عارف جرى نقله إلى آمريه الكلية العسكرية إثر إعفاء عبد السلام عارف من مناصبه كإجراء احترازي من قبل عبد

الكريم قاسم، ثم جرى بعد ذلك اتهامه بالاشتراك في المحاولة الانقلابية التي كان من المقرر تنفيذها في 4 تشرين الأول 1958 بالاشتراك مع عبد السلام عارف، وجرى اعتقاله لفترة وجيزة، ثم أُحيل على التقاعد، وعُين متصرفاً[محافظ] للواء الكوت، ثم نقل بعد ذلك إلى متصرفية لواء الموصل فيما بعد. ولاشك أن الدراجي أخذ يكن العداء لعبد الكريم قاسم بعد إعفائه من منصبه العسكري، وعمل جهده على إضعاف وعزل عبد الكريم قاسم عن الشعب، وذلك عن طريق حملة اغتيالات الشيوعيين وأصدقائهم، وتبين فيما بعد أنه كان من المشاركين في انقلاب 8 شباط 1963 ضد عبد الكريم قاسم، وقد عينه عبد السلام عارف بعد انقلابه على البعثتين وزيراً للداخلية.

لعب الدراجي دورا كبيراً في حملة الاغتيالات المجرمة في الموصل، شأنه شان رفيقه إسماعيل عباوي، ولم يبدر منه أي إجراء لوقفها، والقبض على المجرمين، وإحالتهم إلى القضاء، على الرغم من أن أسماء أولئك المجرمين كانت تتردد على كل لسان.

3 ـ مدير الأمن ـ حسين العاني:

حسين العاني: كما هو معروف من عائلة رجعية إقطاعية عريقة كان لها باع كبير في العهد الملكي، كما كان لها دور كبير في دعم محاولة الشواف الانقلابية، وتم اعتقال العديد من أفراد تلك العائلة، مما جعل حقدها على الشيوعيين كبيراً، ورغبتها في الانتقام أكبر، وكان وجود حسين العاني على رأس جهاز الأمن الذي رباه النظام الملكي وأسياده الإمبرياليون على العداء للشيوعية خير عون لعصابات الاغتيالات في تنفيذ جرائمها، والتستر عليها وحمايتها.

كان جهاز الأمن يفتش في الطرقات كل شخص معروف بميوله اليسارية، بحثًا عن السلاح لحماية أنفسهم من غدر القتلة، في حين ترك القتلة المجرمين يحملون أسلحتهم علناً ودون خوف أو وازع، ولم يحاول هذا الجهاز القبض على أي من القتلة رغم شيوع أسمائهم، وتداولها بين الناس جميعاً.

ولابد أن أُشير هنا لحادث جرى لي شخصياً، لكي أعطي الدليل بكل أمانة وصدق، على دور ذلك الجهاز في جرائم الاغتيالات. لقد وصلتني رسالة موقعة من قبل [شباب الطليعة العربية لمحلتي الدواسة والنبي شيت] وكانت الرسالة مليئة

بالكلمات البذيئة، التي أخجل من ذكرها، وتهديد بالقتل القريب، حيث جاء في الرسالة:[لقد جاء دورك، وقد حفرنا لك قبراً، وسوف لن يمر وقت طويل إلا ونكون قد دفناك فيه].

أخذت الرسالة ، مع عريضة شكوى وتوجهت إلى متصرف اللواء، ومدير الشرطة ومديرية الأمن، وكنت أنتظر أن يجري جهاز الأمن تحقيقاً مع مرسلي الرسالة، لكن الجهاز الأمني أرسل بطلبي دون أصحاب الرسالة؟ توجهت إلى مديرية الأمن ودخلت على مديرالأمن الذي بادرني بالسوأل قائلاً: لماذا أرسل لك هؤلاء رسالة تهديد بالقتل؟ قلت: لماذا لا تسأل الذين أرسلوا الرسالة؟ قال: يبدو أنك شيوعي! أليس كذلك؟ قلت: وهل تبيحون قتل الشيوعيين في الشوارع، كما يجري الآن؟

قال: إذاً أنت شيوعي. وفي تلك اللحظة التفت إليّ ضابط آخر يدعى فاضل كان جالساً في غرفته قائلاً: لماذا تركضون وراء الروس الذين يفتقدون لقمة الخبز، وبناتهم [عاهرات!]؟ ثم بدأت الاستفزازات تنهال عليّ من قبل الضابطين. عندها أدركت أن لا فائدة من طلب الحماية من جهاز يحمي القتلة، ويدعمهم بكل الوسائل، وقررت الانسحاب من التحقيق وسحب الدعوى، والعودة إلى البيت وأنا مدرك كل الإدراك أن حياتي في خطر أكيد.

ولم تمضِ سوى أيام حتى جرى تطويق بيتي من قبل تلك العصابة بغية قتلي، واضطررت إلى المكوث في البيت بضعة أيام حتى سنحت إلى الفرصة، بمساعدة أحد الجيران، الذي تكفل بشراء بطاقة طائرة، واستطاع نقلي إلي المطار سراً بسيارته، حيث غادرت الموصل إلى بغداد. هذا مثال أنقله للقارئ عن موقف جهاز الأمن والشرطة، ومتصرف اللواء، من تلك الاغتيالات بكل أمانة وصدق.

وهذا مثال آخر جرى لأحد أقرب أصدقائي، الشهيد الأستاذ [فيصل الجبوري] مدير ثانوية الكفاح بالموصل، الذي أُطلق عليه النار من قبل أحد أفراد عصابة التنفيذ المدعو [عايد طه عنتورة]، في 10 أيار 1960، ولم يفارق الحياة، وتم نقله إلى المستشفى، وكان يصيح: [قتلني عايد طه عنتورة]. ولم يُتخذ أي إجراء ضد الجاني إطلاقاً، أما فيصل الجبوري فقد فارق الحياة في المستشفى، في اليوم التالي. وهذا مثال آخر، حيث أطلق الرصاص على الشهيد [حميد القصاب] في محله الكائن بمحلة المكاوي، وشاهد الشهيد بأم عينه الجاني، وأخذ يصيح بأعلى صوته،

وهو يصعد سيارة الإسعاف برجليه، ودون مساعدة : قتلني [محمد حسين السراج] وتم نقله إلى المستشفى، لكنه فارق الحياة في اليوم التالي، أما الجاني فلم يُستدعى للتحقيق، ولم تُتخذ أية إجراءات قانونية ضده.

وأذكر أيضاً أحد أصدقائي، الشهيد [أحمد مال الله]، الذي أُطلق عليه الرصاص أيضاً، وأُصيب بجروح، لكن أهله نقلوه على الفور إلى بغداد، حيث عُولج هناك في إحدى المستشفيات وتماثل للشفاء، لكن يد الغدر لاحقته بعد مدة، واغتالته في أحد شوارع بغداد.

أما الشهيد المدرس [زهير رشيد الدباغ] فقد دخل عليه أحد تلاميذ المدرسة المدعو [عادل ذنون الجواري] إلى داخل الصف، وهو يدرس التلاميذ، ليطلق عليه وابلاً من الرصاص من رشاشة كان يحملها أمام 45 طالباً، دون أن يمسه أذى، أو يجري معه أي تحقيق، أما زهير فقد أستشهد في الحال.

ليست هذه سوى أمثلة قليلة من مئات غيرها جرت للمواطنين الأبرياء، وذهبت دماؤهم هدراً على يد تلك العصابات المجرمة، ولم يفتح فيها جميعاً أي تحقيق إلى يومنا هذا.

4 ـ آمر موقع الموصل ـ العقيد حسن عبود:

العقيد حسن عبود: أمر اللواء الخامس، وأمر موقع الموصل، والضابط الذي قاد القوات العسكرية لقمع تمرد الشواف، وكانت له مواقف مشهودة في حبه لوطنه، ودفاعه عن ثورة 14 تموز، ولكن مع قرار عبد الكريم قاسم تقليم أظافر الشيوعيين وتحجيم حزبهم، وبالنظر للعلاقة التي تربطه بالشيوعيين، فقد أقدم قاسم على تجريده من كافة صلاحياته الإجرائية، فيما يخص حماية الأمن والنظام وأناط ذلك كله بجهاز الأمن السعيدي وشرطته التي يقودها إسماعيل عباوي، وبإشراف متصرف اللواء العقيد المتقاعد عبد اللطيف الدراجي.

كما أصدر قاسم أمراً بنقل كل الضباط الذين أظهروا تعاطفاً مع الشيوعيين، والذين كان لهم الدور الأكبر في قمع انقلاب الشواف، إلى وحدات عسكرية غير فعّالة، وفق منهجٌ تم إعداده في مديرية الاستخبارات العسكرية، ومديرية الإدارة في وزارة الدفاع، وبإشراف قاسم نفسه.

وهكذا أفرغ قاسم قوات الجيش في الموصل من كل العناصر الوطنية المخلصة، وجمد عملياً سلطات العقيد حسن عبود، ثم أنتهي حسن عبود إلى الاعتقال، وأخيراً إلى التقاعد.

ثالثاً: حملة الاغتيالات في الموصل:

1- منْ مول، ونظم الاغتيالات؟

بعد كل الذي جرى الحديث عنه حول أوضاع الموصل، وطبيعة السلطة فيها، ومواقف السلطة العليا، أستطيع القول أن تلك الاغتيالات لم تجرِ بمعزل عن إرادة السلطة العليا، وموافقتها، بل وحتى مباركتها، وتقديم كل العون والمساندة للقائمين على تنظيمها وتمويلها.

لقد كان على رأس تلك العصابة يخطط ويمول لعمليات الاغتيالات عدد من العوائل الرجعية والإقطاعية المعروفة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

1 ـ عائلة كشمولة 2ـ عائلة الأغوات. 3 ـ عائلة كرموش .

4 ـ عائلة حديد. 5 ـ عائلة العاني. 6 ـ عائلة نوري الأرمني.

7 ـ عائلة المفتي. 8 ـ عائلة الإرحيم. 9 ـ عائلة العمري.

كانت اجتماعات تلك العوائل تجري في منطقة [حاوي الكنيسة] بالقرب من ضواحي الموصل، حيث تمتلك عائلة العاني داراً هناك، بعيداً عن أعين الناس، وكانت تُعد هناك قوائم بأسماء المرشحين للقتل، وتحدد العناصر المنفذة للاغتيالات كما كانت التبرعات تجبى من العناصر الرجعية الغنية التي تضررت مصالحها بقيام ثورة 14 تموز. ولم تفد كل الاحتجاجات، وكل المقابلات لقاسم، وكل المقالات التي نشرتها الصحف مطالبة بوقفها، ومعاقبة القائمين بها، والمحرضين عليها، والمخططين لها، لكن كل تلك الأصوات ذهبت أدراج الرياح، واستمر مسلسل القتل حتى وقوع انقلاب الثامن من شباط عام 1963.

10 ـ مَنْ نفذ الاغتيالات؟

إن أسماء منفذي الاغتيالات ليست بخافية على أبناء الموصل، فأصابع الاتهام تشير وتؤكد على شخصية القتلة واحداً واحدا، فقد بلغ بهم الأمر حد التفاخر أمام

الناس، والحديث عن ضحاياهم دون خوف من عقاب، ولماذا الخوف ما دامت السلطة هي التي تساندهم، وتمدهم بالعون، لينفذوا مخططاً واسعاً أعد له سلفاً يرمي إلي ضرب الحزب الشيوعي، وتجريده من جماهيره ومؤيديه. لقد أزداد عدد المنفذين يوماً بعد يوم، وتحول الاغتيال ليشمل ليس فقط الشيوعيين وأصدقائهم فحسب، بل تعداه إلى أناس ليس لهم علاقة بالسياسة، وكان دافعهم على هذا العمل الإجرامي هو التنافس على الأعمال التجارية، أو المحلات، أو المعامل، أو الوظائف، وتصاعدت جرائم الاغتيالات حتى أصبح قتل الإنسان يساوي [50 دينار]،وهذه أسماء بعض أولئك القتلة التي يتداولها الموصليون على ألسنتهم كل يوم :

أسماء منفذي الاغتيالات :

1 ـ زغلول كشمولة
2 ـ شوكت نوري الأرمني
3 ـ يعقوب كوشان
4ـ محمد سعيد السراج
6 ـ صبار الدليمي
6 ـ طارق عبد كرموش ..
7 ـ نجم فتحي
8 ـ موفق محمود .
9 ـ فهد الشكرة
10 ـ هادي أبن الطويلة .
11 ـ عادل ذنون الجواري
12 ـ حازم بري .
13 ـ عارف السماك
14 ـ أحمد جني .
15 ـ نجم البارودي
16 ـ طارق قباني .
17 ـ طارق نانيك
18 ـ محمود ، أبن البطل .
19 ـ قاسم ، أبن العربية
20 ـ عدنان صحراوية
21 ـ طارق شهاب البني .
22 ـ فوزي شهاب البني .
23 ـ جبل العاني .
24 ـ فاضل مسير .
25 ـ موفق، أبن عم فاضل .
26 ـ مجيد ـ مجهول أسم أبيه .
27 ـ جنة ـ مجهول اسم أبيه
28 ـ نيازي ذنون .

هذه القائمة بالطبع لا تشمل كل المنفذين للاغتيالات، فهناك العديد من الأسماء التي بقيت طي الكتمان لان أصحابها أرادوا ذلك، لكن الأسماء المذكورة كانت معروفة تماماً لدى أبناء الموصل، حيث كان أصحابها يتباهون بجرائمهم بصورة علنية دون خوف من رادع، أو عقاب، ولماذا الخوف مادامت السلطة تحميهم وتدعمهم؟ لقد اغتيل المئات من أبناء الموصل البررة، ولم يلقى القبض على أي من القتلة، ولو شاءت السلطة كشف تلك الجرائم لكانت توصلت إلى جميع الخيوط التي تقودها إليهم، وكل المخططين والممولين لتلك الجرائم.

لقد ذهبت دماء الضحايا هدراً حتى يومنا هذا، ولم يُفتح فيها أي تحقيق، وطواها النسيان، لكنها ستبقى تسأل عن مَنْ سفكها، ومن ساعد وشجع وخطط ومول تلك الحملة المجرمة بحق المواطنين الأبرياء. ولابد أن يأتي اليوم الذي تُكشف فيه الحقيقة، وخاصة فيما يتعلق بموقف السلطة العليا في بغداد، وجهازها الأمني، و الإداري في الموصل، ودور كل واحد منهم في تلك الاغتيالات.

لكن الذي أستطيع قوله بكل تأكيد هو أنه لا يمكن تبرئة السلطة العليا من مسؤوليتها في تلك الأحداث، وعلى رأسها عبد الكريم قاسم بالذات، فالسلطة مهما تكن ضعيفة وعاجزة، وهي ليست كذلك بكل تأكيد، قادرة على إيقاف تلك الجرائم واعتقال المسؤولين عنها، وإنزال العقاب الصارم بهم إن هي شاءت.

وليست متوفرة عندي وأنا أعيش في الغربة بعيداً عن وطني قائمة كاملة بأسماء ضحايا الاغتيالات تلك، لكنني ما زلت أحتفظ بأسماء العديد من أولئك الضحايا.

أسماء بعض الشهداء ضحايا جرائم الاغتيالات:

1 ـ كامل قزانجي ـ محامي وسياسي بارز.

2 ـ غنية محمد لطيف ـ طالبة مدرسة.

3 ـ العقيد عبد الله الشاوي ـ أمر فوج الهندسة .

4 ـ فيصل الجبوري ـ مدير متوسطة الكفاح.

5 ـ زهير رشيد الدباغ ـ مدرس متوسطة الحدباء

6 ـ شاكر محمود ـ معلم.

7 ـ قوزي قزازي ـ تاجر .

8 ـ حازم قوزي قزازي ـ تاجر (قتل مع أبيه) .

9 ـ نافع برايا و عائلته ـ قتلت العائلة بواسطة قنبلة موقوتة، وضعت بسيارتهم

10 ـ ياسين شخيتم ـ قصاب، ونصير سلم.

11 ـ عبد الاله ياسين شخيتم ـ طالب إعدادي (قتل مع أبيه).

12 ـ متي يعقوب ـ صاحب محل تجاري.

13 ـ إبراهيم محمد سلطان ـ تاجر أغنام.

14 ـ حميد فتحي الحاج أحمد ـ قصاب.

15 ـ كمال القصاب ـ قصاب.

16 ـ موسى السلق ـ محاسب بلدية الموصل.

17 ـ سالم محمود ـ معلم.

18 ـ متي يعقوب يوسف ـ موظف.

19 ـ فيصل محمد توفيق ـ مدرس.

20 ـ عبد الله ليون ـ محامي.

21 ـ زكر عبد النور ـ صيدلي .

22 ـ أحمد ميرخان ـ (نقل إلى المستشفى جريحاً، واغتيل هناك في اليوم التالي في المستشفى) .

23 ـ عثمان جهور ـ كاسب، كردي.

24 ـ محمد زاخولي ـ كاسب، كردي.

25 ـ سركيس الأرمني ـ صاحب كراج.

26 ـ يقضان إبراهيم وصفي ـ مهندس.

27 ـ حنا داؤد ـ سائق سيارة.

28 ـ عصمت عبد الله ـ موظف.

29 ـ هاني متي يعقوب ـ سائق المطرانية.

30 ـ زكي عزيز توتونجي ـ توتونجي [بائع تبغ]

31 ـ بدري عزيز توتونجي ـ توتونجي.

32 ـ نجاح ..... ـ طالب جامعي ، قتله المجرم جبل العاني ،أحد أفراد العصابة.

33 ـ أركان مناع الحنكاوي ـ كاسب.

34 ـ طارق نجم حاوة ـ عامل.

35 ـ طارق محمد ـ طالب إعدادي.

36 ـ طارق إبراهيم الدباغ ـ تاجر مواد صحية.

37 ـ سالم محمد ـ كاسب.

38 ـ حمزة الرحو ـ قصاب.

39 ـ وعد الله ـ أبن أخت عمر محمد الياس ــ طالب

40 ـ شريف البقال ـ صاحب محل تجاري.

41 ـ طه الخضارجي ـ بائع فواكه وخضراوات.

42 ـ هاشم الحلة ـ طالب.

43 ـ حاتم الحلة ــ طالب.

44 ـ ذنون نجيب العمر ـ تاجر.

45 ـ محمد أبو ذنون ـ قصاب.

46 ـ عبيد الججو ـ تاجر.

47 ـ خليل الججو ـ تاجر.

48 ـ زكي نجم المعمار ـ معلم.

49 ـ أحمد نجم الدين ـ موظف.

50 ـ أحمد البامرني ـ تاجر.

51 ـ أحمد مال الله ـ موظف.

52 ـ سعد الله البامرني ـ موظف .

53 ـ وديع عودة ـ تاجر.

54 ـ طارق يحيى . ق ـ طالب إعدادي.

55 ـ ثامر عثمان ـ ضابط في الجيش.

56 ـ جورج ـ سائق.

57 ـ أحمد حسن ـ موظف في البلدية.

58 ـ باسل عمر الياس ـ طالب.

59 ـ شاكر محمد.

60 ـ فريد السحار.

61 ـ واصف رشيد ميرزا.

هذا بعض ما أتذكره من أسماء أولئك الشهداء ضحايا تلك المجزرة التي عاشتها مدينة الموصل خلال ثلاث سنوات، وهي بكل تأكيد لا تمثل سوى جانب قليل من الضحايا من أبناء الموصل البررة.

ولم يكتفِ انقلابيوا شباط بتلك الاغتيالات التي ذهب ضحيتها المئات من الوطنيين الشرفاء، بل صبوا جام غضبهم على السجناء الذين اعتقلهم عبد الكريم قاسم وأحالهم على المجالس العرفية التي حكمت عليهم بأحكام ثقيلة، حيث سارعوا إلى اعادة محاكمتهم بصورة صورية، والحكم عليهم بالاعدام، وتم نقلهم إلى الموصل حيث جرى تنفيذ أحكام الموت بحقهم في شوارع الموصل، وهذه أسماء الشهداء:

1 ـ شاكر محمود اللهيبي	2 ـ يحيى مراد	3 ـ ساطع اسماعيل
4 ـ هاني مجيد هبونة	5 ـ بطرس شنكو	6 ـ سالم داود
7 ـ إبراهيم محمود الأسود	8 ـ ميخائل حجو	9 ـ كوركيس داود

10- عزيز أبو بكر	11 - حنا قديشة	12 - إبراهيم داود
13 - غازي خليل محي الدين	14 - إبراهيم داود	15 - متي اسطيفان
16 - أحمد علي سلطان	17 - خضر شمو	18 - عمر بابكر
19 - ميكائيل حسن إسماعيل	20 - إ سماعيل محمد	21 - يوسف إبراهيم
22 - محمد شيت صالح	23 - رمضان أحمد	24 - عز الدين رفيق
25- سيدو يوسف الحامد	26 - عصمت بيرزوني	27 - صالح أحمد يحيى
28 - جاسم محمد أحمد	29 - أنور درويش	30 - شمعون ملك يكو
31- عبد محمود يونس	32 - خيري نشات	33- طاهر العباسي
34 - عبد الرحمن زازيتي	35 - عيسى ملا صالح	36 - طارق الجماس

رابعاً: نتائج الاغتيالات، والحملة الرجعية في الموصل:

بعد كل الذي جرى في الموصل على أيدي تلك الزمرة المجرمة نستطيع أن نوجز نتائج حملة الاغتيالات، والحملة الرجعية بالأمور التالية:

1- إلحاق الأذى والأضرار الجسيمة بالعوائل الوطنية، وإجبارها على الهجرة من المدينة، وقد هجر المدينة بالفعل عشرات ألوف العوائل إلى بغداد والمدن الأخرى طلباً للأمان، تاركين مساكنهم ومصالحهم ووظائفهم ودراسات أبنائهم، بعد أن أدركوا أنه ليس في نية السلطة إيقاف حملة الاغتيالات، واعتقال منفذيها.

2- شل و تدمير الحركة الاقتصادية في المدينة نتيجة للهجرة الجماعية، وعمليات القتل الوحشية التي كانت تجري أمام الناس، وفي وضح النهار، وانهيار الأوضاع المعيشية لأبناء الموصل، وخاصة العوائل المهاجرة.

3 - تجريد عبد الكريم قاسم من كل دعم شعبي، وعزله عن تلك الجماهير الواسعة والتي كانت تمثل سند الثورة الحقيقي. لقد كانت الرجعية، ومن ورائها الإمبريالية وشركات النفط، ترمي إلى هدف بعيد، هدف يتمثل في إسقاط الثورة، وتصفية قائدها عبد الكريم قاسم نفسه، و كل منجزاتها التي دفع الشعب العراقي من أجلها

التضحيات الجسام من دماء أبنائه.

لقد كفرت جماهير الشعب بالثورة، وتمنت عدم حدوثها، وأخذت تترحم على نوري السعيد، و العهد الملكي السابق، وانكفأت بعيداً عن السياسة، وتخلت عن تأييد قاسم وحكومته، وفقدت كل ثقة بها، وهذا ما كانت تهدف إليه الرجعية في الأساس لغرض إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم فيما بعد.

لم يدر في خلد قاسم أن رأسه كان في مقدمة المطلوبين، وأن الثورة ومنجزاتها هدفاً أساسياً لها، وما تلك الاغتيالات إلا وسيلة لإضعاف قاسم نفسه، وعزله عن الشعب، تمهيداً لإنزال الضربة القاضية به، وبالثورة ومنجزاتها، حيث تم لهم ما أرادوا وخططوا هم وأسيادهم الإمبرياليين في انقلاب 8 شباط 1963.

وتعود بي الذاكرة إلي المقال الذي كتبه الشهيد [عبد الجبار وهبي] المعروف بأبي سعيد، في صحيفة الحزب الشيوعي ـ اتحاد الشعب ـ في حقل [كلمة اليوم] بعنوان [سارق الأكفان] وكان المقال موجه بالتأكيد لعبد الكريم قاسم بالذات، وأراد فيه أن ينبهه إلى ما ألت إليه أوضاع البلاد، والاستياء الشديد لدى غالبية الشعب العراقي عامة، وأهالي الموصل بوجه خاص.

و ملخص المقال أن أحد السرّاق كان يترصد المقابر، وينبش القبور، ويأخذ الكفن ليبيعه، ويترك الجثة في العراء.

أخذ الناس يلعنون السارق على فعله، واستمرت اللعنات عليه حتى بعد وفاته، مما حزّ في نفس ولده الذي فكر في طريقة يجعل بها الناس يكفون عن لعنة أبيه.

عاد الولد إلى فعلة أبيه، لكنه لم يكتفي بنبش القبور وسرقة الأكفان، وإنما أخذ يمثل بالجثة، وينثر أشلائها.

أحدثت فعلة الولد صدمة كبيرة لدى جميع الناس، جعلتهم يترحمون على سارق الأكفان السابق، الذي كان يكتفي بسرقة الكفن دون تقطيع الجثة ونثر أشلائها، وهكذا خلّص الولد أبيه من اللعنات. أراد الشهيد أبو سعيد أن يقول لعبد الكريم قاسم أن الشعب قد صار يترحم على عهد نوري السعيد، ويكفر بالثورة، ويتمنى عدم حدوثها، نتيجة لما آلت إليه أوضاع البلاد من تدهور، ومآسي لم يسبق لها مثيل.

خامساً: موقف الحزب الشيوعي من حملة الاغتيالات ؟

لم يكن موقف الحزب الشيوعي من الاغتيالات في مستوى الأحداث، حيث اتخذ منها موقفا ضعيفاً لا يتناسب وخطورتها، مكتفياً ببعض المقالات التي كانت تنشرها صحيفة الحزب [اتحاد الشعب]، وبعض البيانات التي كانت تطالب السلطة العمل على وقفها !!، دون أن تدرك قيادة الحزب أن للسلطة يداً طويلة فيها بهدف تجريد الحزب من جماهيره وإضعافه، تمهيداً لإنزال الضربة القاضية به، بعد أن أرعبتها مسيرة الأول من أيار عام 1959، التي لم يسبق لها مثيل في ضخامتها، وجموع المتظاهرين جميعاً تهتف مطالبة بإشراك الحزب الشيوعي في الحكم:[عاش الزعيم عبد الكريمِ ، الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمِ].

وفي واقع الأمر فإن تلك المسيرة، وذلك الشعار، أعطى عكس النتائج التي توخاها الحزب منهما، وجعل عبد الكريم قاسم يرتجف رعباً وهلعاً من قوة الحزب وجماهيريته، وصارت لديه القناعة المطلقة بأن الحزب الشيوعي سوف يقفز إلي السلطة ويبعده عنها، رغم أن هذه الأفكار لم تكن تدور في مخيلة الحزب إطلاقاً وقت ذاك.

لقد لعبت البرجوازية الوطنية المتمثلة بكتلة وزير المالية [محمد حديد] نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي دوراً كبيراً في إثارة شكوك عبد الكريم قاسم بنوايا الشيوعيين، كما اشتدت الحملة الإمبريالية الهستيرية التي كانت تصوّر أن الشيوعيين قد أصبحوا قاب قوسين أو أدنى لاستلام السلطة في العراق.

ما كان للحزب الشيوعي أن يلجأ إلى الشارع ليستعرض قوته أمام عبد الكريم قاسم ويرعبه ليس إلا، من أجل المشاركة في السلطة، رغم أحقيته بذلك، في حين أنه كان بإمكانه استلام السلطة بكل سهولة ويسر لو هو شاء، ولم تكن هناك قوة في ذلك الوقت قادرة على الوقوف بوجهه.

لكن الحزب الشيوعي استفز عبد الكريم قاسم واستفز البرجوازية الوطنية، ثم عاد وانكمش، وبدأ بالتراجع يوماً بعد يوم، مما أعطى الفرصة لعبد الكريم قاسم، وللبرجوازية المتمثلة بالجناح اليميني للحزب الوطني الديمقراطي بقيادة [محمد حديد] ورفاقه للهجوم المعاكس ضد الحزب، من أجل تقليم أظافره، وتجريده من جماهيره، تمهيداً لتوجيه الضربة القاضية له.

كان على قيادة الحزب إما أن تقرر استلام السلطة، وهي القادرة على ذلك بدون أدنى شك، لكن الخطوط الحمراء التي رسمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول الخليج حالت دون إقدام الحزب الشيوعي على استلام السلطة، أو أن تسلك طريقاً آخر يتميز بالحكمة ولا يستفز عبد الكريم قاسم، عن طريق اللقاءات، والحوار، والمذكرات التي لا تثير أية حساسية، وأن يسعى للمطالبة بإجراء انتخاب المجلس التشريعي، وسن دستور دائم للبلاد، وانتقال السلطة بطريقة دستورية إلى من يضع الشعب ثقته فيه، أو تشكيل حكومة إئتلاف وطني تضم مختلف الأحزاب الوطنية، وليكن عبد الكريم قاسم رئيساً للجمهورية، إذا أختاره الشعب.

لقد أتخذ عبد الكريم قاسم موقفه من الحزب الشيوعي، القاضي بتحجيمه، وعزله عن جماهيره تمهيداً لتوجيه الضربات المتتالية له، والتخلص من نفوذه.

أما قيادة الحزب فكانت بعد كل الذي جرى ويجري ما تزال عند حسن ظنها بقاسم، آملة أن يعود عن الطريق الذي أتخذه ضد الحزب، وهكذا بدأ قاسم حملته الشرسة ضد الحزب لتجريده من جماهيريته، وإبعاده عن قيادة جميع المنظمات الجماهيرية، والجمعيات، والنقابات، واتحادي العمال والفلاحين، وانتهى إلى حجب إجازة الحزب، وصنع له بديلاً مسخاً لا جماهيرية له، لدرجة أنه فشل في إيجاد عدد كافٍ لهيأته المؤسسة لثلاث مرات متتالية، في الوقت الذي جمع الحزب 360 ألف توقيع من رفاقه ومؤيديه.

لقد أصبحت قيادة الحزب في وادٍ، وقاعدته ومناصريه في وادٍ آخر، حين وجدت قواعد الحزب أن لا أمل في موقف السلطة، واستمرار تمادي العصابات الإجرامية وتنامي عدد حوادث القتل يوما بعد يوم، وفي كافة أنحاء العراق بصورة عامة، وفي الموصل بوجه خاص، حتى وصل الرقم اليومي لعدد الضحايا أكثر من خمسة عشر شهيداً.

لقد ألحت قواعد الحزب بعد أن أدركت أن لا أمل في السلطة بالرد على تلك الاغتيالات، ليس حباً بالعمل الإرهابي، ورغبة فيه، وإنما لوقف الإرهاب، وكان بإمكان الحزب لو أراد آنذاك لأنزل الضربة القاضية بالمجرمين ومموليهم وكل من يقف وراءهم. إلا أن الحزب رفض رفضاً قاطعاً هذا الاتجاه، ومتهماً المنادين به بالفوضويين !، وبمرض الطفولة اليساري، وغيرها من التهم التيثبت بطلانها

فيما بعد، والتي كلفت الحزب، وكلفت الشعب ثمناً باهظاً.

إن من حق كل إنسان أن يحمي نفسه ويدافع عنها إذا ما وجد أن السلطة لا تقدم له الحماية، وفي أسوأ الأحوال إذا لم تكن السلطة شريكاً في الجريمة.

لكن الحزب كان يخشى أن يؤدي اللجوء للدفاع عن النفس إلى غضب عبد الكريم قاسم، وخاصة أن أحداث كركوك التي مازالت ماثلة أمامه، ومواقفه من الشيوعيين، واتهامهم بالفوضوية، واصفاً إياهم بكونهم أسوأ من هولاكو أوجنكيز خان !!؟. لكن الحقيقة أن مواقف قاسم تلك في الدفاع عن القتلى في كركوك كانت ستاراً وذريعة لضرب الحزب وتحجيمه.

لقد كان على قيادة الحزب أن تدرس بإمعان مسيرة الأحداث، وتتوقع كل شيء، وكان عليها أن لا تستفز عبد الكريم قاسم ثم تتخذ التراجع طريقاً لها، وتتلقى الضربات المتتالية بعد ذلك، في حين كان الحزب في أوج قوته، وكان بإمكانه أن يقف بحزم ضد كل ما يخطط له، ويعمل على وقف تلك المخططات، وأخذ زمام المبادرة من الأعداء.

الفصل السادس

الحزب الشيوعي والسلطة

أولاً : العلاقات بين الحزب الشيوعي والسلطة.

ثانياً: الحزب الشيوعي يطلب إشراكه في السلطة.

ثالثاً: عبد الكريم قاسم يوجه ضرباته للحزب الشيوعي.

رابعاً: حزب البعث يحاول اغتيال عبد الكريم قاسم.

خامساً: قاسم يصدر قانون الأحزاب، ويرفض إجازة الحزب الشيوعي.

سادساً: انشقاق الحزب الوطني الديمقراطي.

سابعاً : الحزب الشيوعي يحاول تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية.

ثامناً : عبد الكريم قاسم، والقضية الكردية.

أولاً: العلاقة بين الحزب الشيوعي والسلطة:

1- إسناد الحزب الشيوعي للسلطة دون قيدٍ أو شرط منذُ 14 تموز:

من المعلوم أن الحزب الشيوعي لم يشترك في حكومة الثورة التي شُكلت صبيحة الرابع عشر من تموز 1958 رغم ثقله السياسي الكبير، ورغم مساهمته الفعالة في نجاح الثورة، وإسنادها فيما بعد.

لم يطلب الحزب الشيوعي آنذاك إشراكه في السلطة بسبب الظروف الدولية الخطيرة التي كانت تحيط بالثورة، فالقوات البريطانية نزلت في الأردن، والقوات الأمريكية نزلت في لبنان، والقوات التركية تمّ حشدها على الحدود الشمالية، وكان واضحاً أن الإمبرياليين وعملائهم في تركيا وإيران والأردن قد صُدموا بقيام الثورة التي هدمت أحد أهم أركان حلف بغداد، وأضاعت أحلامهم في ضم بقية الدول العربية إلى ذلك الحلف، وخاصة سوريا.

ولم يكن الحزب الشيوعي، ولا السلطة الثورية الجديدة يريدان مزيداً من الاستفزاز للإمبرياليين آنذاك، لكي لا تصور ثورة 14 تموز على أنها ثورة شيوعية قامت في بلد كالعراق له أهمية قصوى في حساباتهم.

فالعراق بلد نفطي أولاً، ويقع على رأس الخليج ثانياً، ومعلوم أن الخليج يتسم بأهمية كبرى بكونه أكبر مورد للنفط في العالم، لذلك كله سكت الحزب الشيوعي عن المطالبة في إشراكه في السلطة أسوةً ببقية أحزاب جبهة الاتحاد الوطني، ولم يكتف بسكوته، بل بادر منذُ الساعات الأولى لانبثاق الثورة، إلى إرسال برقية إلى الزعيم عبد الكريم قاسم يبلغه أنه قد وضع كافة إمكانيات الحزب في خدمة الثورة، وحمايتها دون قيدٍ أو شرط.

لقد أدرك الحزب الشيوعي تماماً أن المهمة الأولى هي صيانة الثورة، وحمايتها من تدخل الإمبرياليين، ونشاط الرجعيين الرامي إلى إجهاضها، وأعادت العراق الجامح إلى سيطرتهم من جديد.

2 - برقية الحزب الشيوعي للزعيم عبد الكريم قاسم:

سيادة رئيس مجلس الوزراء عبد الكريم قاسم المحترم:

نهنئكم من صميم قلوبنا على خطوتكم المباركة التي وضعت نهاية حاسمة لعهد

طويل من المآسي، والمحن التي قاسى منها شعبنا المجاهد النبيل على يد الاستعمار وأعوانه. إننا نعبر عن تفاؤلنا بأن هذه الخطوة الحاسمة ستكون فاتحة عهد جديد، عهد حرية وتطور عراقنا الحبيب، وتبوء شعبنا البطل مركزه في الموكب الظافر، موكب العروبة المتحررة الناهضة والمحبة للسلام، ومواكبة الإنسانية العاملة من أجل تحررها الأبدي من الاضطهاد، والاستعمار.

إن شعبنا العراقي، بعربه وأكراده، سيسجل لكم بفخر جرأتكم وتفانيكم من أجل تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى، وهو يحمي ويصون بدمائه الغالية جمهوريته الوطنية الفتية، وإنه لعلى ثقة كبرى من أن قدرته على القيام بهذا الواجب المقدس، ومن مساندة قوى التحرر العربية في جميع ديارها، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة، ومن قوى الحرية والسلم في جميع أنحاء العالم، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي.

إن اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي تضع قوى الحزب لمؤازرتكم، وللدفاع عن جمهوريتنا البطلة.

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

14 تموز 1958

3- مذكرة الحزب الشيوعي الإيضاحية إلى عبد الكريم قاسم

لم يكتفِ الحزب الشيوعي ببرقيته المرسلة إلى عبد الكريم قاسم صبيحة الرابع عشر من تموز 1958، بل أتبعها بمذكرة إيضاحية حول السياسة التي يرى أهمية الأخذ بها لقيادة مسيرة الثورة، وهي مذكرة تعبر عن سياسة الحزب تجاه الأحداث الجارية، والمستقبلية للثورة.

ركزت المذكرة على انتهاج سياسة وطنية واضحة، وذلك عن طريق الإعلان الرسمي لانسحاب العراق الفوري من حلف بغداد، وإلغاء كافة الاتفاقات المعقودة مع بريطانيا والولايات المتحدة، التي تخل بسيادة العراق واستقلاله، وتتعارض مع سياسة الحياد الإيجابي، والتعاون مع جميع الدول على قدم المساواة من أجل مصلحة الشعب والوطن. كما دعت المذكرة إلى إعلان الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة، وإلى تبادل التمثيل الدبلوماسي مع البلدان الاشتراكية،

وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، وقيام علاقات اقتصادية وثقافية وغيرها، مما يعزز موقف العراق ويحمي مصالحه.

كما دعت المذكرة إلى فرض رقابة حازمة على مؤسسات شركات النفط، والبنوك وكافة المؤسسات الاقتصادية الكبرى ذات العلاقة الكبيرة بحياة الشعب، وحماية اقتصاد البلاد من مؤامرات الإمبريالية وعملائها في الداخل، والهادفة إلى تخريب الاقتصاد الوطني، ومنعه بشتى الوسائل والسبل من التطور والنمو، لخدمة طموحات الشعب والثورة.

كما دعت المذكرة إلى انتهاج سياسة وطنية أساسها الثقة بالشعب، وإطلاق الحريات الديمقراطية، والسماح للشعب بممارسة حقوقه السياسية، بتأليف الأحزاب والجمعيات، والمنظمات الجماهيرية، وحرية الصحافة، والعمل على إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين بأسرع وقت ممكن، وتكوين فصائل المقاومة الشعبية، وتسليحها لتكون درعاً واقياً للثورة جنباً إلى جنب مع جيشنا المقدام، وتطهير جهاز الدولة، والأمن والشرطة من العناصر الفاسدة، والمعادية للثورة.

كما دعا الحزب الشيوعي إلى الاهتمام بالأعلام، ووضعه في أيدي أمينة على مصالح الشعب والوطن، نظراً للدور الهام الذي يلعبه الإعلام في الدفاع عن مصالح الشعب، وحماية الثورة، وفضح ألاعيب ومؤامرات المستعمرين وأذنابهم في الداخل.

لقد كانت العلاقات بين الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم على ما يرام، فقد التفّ الحزب حول قيادته، وسانده منذُ اللحظات الأولى للثورة، ووقف ضد كل المحاولات التآمرية التي جرت ضد قيادته، وضد مسيرة الثورة، وخاصة عندما قاد عبد السلام عارف في أوائل أيام الثورة ذلك الانشقاق بين الفصائل الوطنية، محاولاً فرض الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، ودعم الأحزاب القومية له في تلك المحاولات التي انتهت بالتآمر المسلح.

لقد وقف الحزب الشيوعي موقفاً حازماً من أولئك الذين حاولوا قلب السلطة، وسيّر المظاهرات المؤيدة لقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، والتي ضمت الآلاف المؤلفة من جماهير الشعب التي كانت تهتف بالشعار الذي رفعه الحزب والذي يدعو إلى إقامة الاتحاد الفدرالي مع العربية المتحدة، ونبذ شعار أسلوب الإلحاق القسري

الذي رفعته القوى القومية وحزب البعث العربي الاشتراكي، وكان عبد الكريم قاسم بحاجة ماسة لدعم الحزب ومساندته آنذاك في صراعه مع القوى القومية والبعثية الطامعة بالسلطة. (1)

4 ـ بيان الحزب الشيوعي حول الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة:

في خضم الانقسام الذي قاده عبد السلام عارف، بالتعاون مع الأحزاب القومية، في محاولة لفرض الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، بادر الحزب الشيوعي إلى إصدار بيان هام للشعب بعنوان [حول الاتحاد]، وجاء في البيان:

{ إن الحزب الشيوعي، والقوى الديمقراطية الأخرى، وأوساط وطنية مختلفة، وجماهير شعبية غفيرة قد أبدت رأيها حتى الآن باعتبار الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة، واليمن، هي خير خطوة يعمل من أجلها العراق في كفاحه القومي نحو الوحدة العربية الشاملة.

إن الحزب الشيوعي العراقي، والقوى الوطنية الديمقراطية لم ترفع شعار الاتحاد الفدرالي على اعتباطاً، ولا هي مدفوعة بعواطفها فحسب، بل أن الدراسة الموضوعية والذاتية النزيهة لواقع شعبنا، وواقع أُمتنا، والشعور بالمسؤولية التاريخية إزاء القضية القومية العربية، ومستقبل تطورها الوطني الديمقراطي هما العاملان الأساسيان اللذان أوصلاهما إلى رفع هذا الشعار.

كما أكد البيان أن الجمهورية العراقية الفتية تحمل معها الآن آمال جماهير شعبنا، بعربه وأكراده، وبمختلف طبقاته الاجتماعية، وتعطشها إلى الحريات الديمقراطية التي حرمها منها الاستعمار طوال عشرات السنين، بغية تمكين سيطرته عليها، ومنعها من تنظيم نفسها، والإفصاح عن إرادتها للدفاع عن حقوقها العادلة.

وهي عندما تسمع بالانضمام للجمهورية العربية المتحدة تقلق أشد القلق على مصير حقوقها الديمقراطية، بسبب انعدام حرية التنظيم الحزبي، والاجتماعي، وحرية إبداء الرأي في الجمهورية العربية المتحدة.

ولا يهون عليها أن تستسلم لمستقبل لا يضمن لها حرية النشاط الوطني، السياسي والاجتماعي والفكري، والكفاح الاقتصادي في الدفاع عن حقوقها المعيشية. كما

أن الشعب الكردي الذي امتزجت دماء أبنائه الشجعان بدماء أبناء الشعب العربي الميامين في الكفاح ضد عهود الظلم والطغيان، هو الأخر قلق على مصير حقوقه القومية، كشعب ينشد لنفسه بحق أسباب التقدم والرفاه.

كما أكد البيان على أن اختلاف التطور الاقتصادي بين العراق والعربية المتحدة، والتأخر الناجم عن عهود التخلف، والسيطرة الإمبريالية، يتطلب استثمار ثروات البلاد لتطوير الاقتصاد، والرأسمال الوطني، ولتأمين الحاجات المادية الملحة لسائر جماهير الشعب.

وإن إلحاق العراق بالعربية المتحدة بالأسلوب الذي نادت به الأحزاب القومية سوف يلحق الضرر الكبير بمصالح الشعب العراقي، وسوف لا يوفر الفرص الكافية للازدهار والتطور، ولا شروطاً عادلة للتعاون الاقتصادي، نظراً لاختلاف درجات تطور كل منها. (2)

ثانياً: الحزب الشيوعي يطلب إشراكه في السلطة:

في الخامس من تشرين الثاني 1958، رفع الحزب الشيوعي إلى عبد الكريم قاسم مذكرة هامة دعاه فيها إلى الاعتماد على الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي، مذكراً إياه باشراك كافة أحزاب جبهة الاتحاد الوطني في السلطة باستثناء الحزب الشيوعي.

وفي حين كانت الأحزاب القومية لا تنسجم مع اتجاه ومسيرة الثورة، ومحاولاتهم المتكررة لإلحاق العراق بالجمهورية العربية المتحدة، وكان الحزب الشيوعي يقف جنبا إلى جنب مع السلطة الوطنية، مسخراً كل قواه من أجل دعم مسيرة الثورة وأهدافها.

وفي حين كانت رائحة التآمر تبدو واضحة على الثورة وقيادتها، ذاد الحزب الشيوعي عن السلطة، وحمى الجمهورية من كيد المتآمرين عليها، وقدم التضحيات الكبيرة في هذا السبيل، وعلى ذلك فإن من حق الحزب الشيوعي أن يعامل على قدم المساواة مع بقية الأحزاب السياسية على الأقل، وفيما يلي نص المذكرة:

1- مذكرة الحزب الشيوعي لعبد الكريم قاسم :

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم المحترم :

نعتقد أيها الأخ أن تجربة الحكم، خلال الأشهر القلائل التي انقضت، منذُ بدء الثورة قد أوصلتكم إلى حقائق واضحة نرجو أن تسمحوا لنا في التحدث معكم بشأنها.

إن اصطفاؤكم للحكم بعض العناصر الحزبية، ولاسيما بعض قادة الحزب الوطني الديمقراطي، هو بلا شك عمل سديد، وقد برهنت التجربة على سداده، حيث قام وزيرا الحزب الوطني الديمقراطي بواجباتهما بكفاءة، وإخلاص كما نظن. وكان اختياركم لبعض العناصر المستقلة في بدء الثورة أمراً ربما وجدتم أن الظروف كانت تستلزمه وقتئذٍ. لكن سير الثورة الحثيث بقيادتكم الواعية والنشطة، قد خلق للحكم مهمات جديدة وخطيرة، عاصرتها بعض الصعوبات الجدية المنبعثة أساساً من نشوء تناقض بين تركيب السلطة، وبين القوى الشعبية الحقيقية التي تمثلها هذه السلطة.

ومن المعلوم أيها الأخ، أن الغالبية الساحقة من أبناء الشعب هي من الفلاحين والعمال، والجماهير الكادحة، وثمة تاريخ طويل من الجهاد يشهد بأن ليس في العراق حزب من الأحزاب يستطيع أن يمثل أماني وأهداف هذه الجماهير كما يمثلها حزبنا أولاً، وسائر الأحزاب والقوى الديمقراطية ثانياً.

إن تاريخنا حافل بالحقائق، يشهد بأن هذه الجماهير قد أولت حزبنا، وسائر القوى الديمقراطية ثقتها التامة، ومنحتها حق التعبير عن مصالحها، هذا بالإضافة إلى فئات واسعة من المثقفين ترى في كفاح حزبنا تحقيقاً لأمانيها في التحرر والازدهار.

ومما لا ريب فيه أن متابعة السير في إبعاد الممثلين الحقيقيين لهذه الجماهير عن السلطة السياسية سيوجد حالة من التناقض يستعصي حلها، وسينشأ من ذلك صعوبات حقيقية في إدارة شؤون السلطة، كما أتضح من تجربة الأشهر الأخيرة.

لقد كان اعتمادكم في تكوين السلطة على بعض العناصر البعيدة في أفكارها عن مشاعر الشعب، والتي لا تملك تجربة جهادية تمكنها من التعرف على حقائق الوضع الشعبي، قد أوجد للحكم بعض الصعوبات التي لا تخفى عليكم، وأقام في

طريق الثورة بعض العراقيل.

كما أن إدخالكم في السلطة بعض العناصر المشبوهة أو الضعيفة القدرة على تفهم حقيقة الثورة، ومجاراة سيرها الحثيث، قد خلق للحكم، ولكم شخصياً، صعوبات وأعباء، نعتقد أنكم قد عانيتم منها الكثير. ونتيجة لذلك كله، اضطررتم إلى توزيع الجهد بدلاً من تركيزه، واضطررتم لأن تعملوا بيد واحدة، وتحجزوا الخطر باليد الأخرى، اضطررتم لأن تناموا بعين واحدة، وتتركوا الأخرى ساهرة مترقبة.

نحن نعرف ـ كما يعرف أبناء الشعب ـ أنكم أصبحتم مضطرين، بسبب هذا الوضع غير الطبيعي في تركيب السلطة، أن تكرسوا قسطاً كبيراً من جهودكم، ومن وقتكم لرقابة المساعي المريبة، ولشل الأيدي العابثة.

كما حمّلتم أنفسكم مهمة أخذ الأعباء عن بعض المسؤولين، الذين تعوزهم الجدارة، والنية الخالصة، وكذلك عن بعض الأجهزة التي لم تبرهن على نزاهة قصدها في تثبيت كيان الجمهورية، ومسايرة سياستها الديمقراطية.

لقد أصبح واضحاً أنكم أخذتم بأيديكم جملة من المسؤوليات والمهام التفصيلية، حرصاً منكم على تحقيق أهداف الثورة، وضمان سيرها المظفر، ومما لاشك فيه أن هذه المسؤوليات والمهام، لو كانت بأيدي أمينة وقديرة، لما اضطررتم إلى ذلك ولتيسّر لكم وقتٌ فسيح تستطيعون فيه التفكير، والمساهمة بقسط أوفر في رسم السياسة العليا للبلاد، والتركيز على المسائل الكبرى فقط.

إننا نعلم أن رئيس الوزراء يأخذ على عاتقه الآن قسطاً كبيراً من المهام الكثيرة والثقيلة، وإنه لهذا السبب، يحمل نفسه فوق طاقتها، ونحن على يقين بأن ذلك ليس في مصلحة الجمهورية أبداً، لأن شؤون الحكم ينبغي أن توزع على أيدٍ مخلصة وأمينة، لكي يستطيع قائد الدولة أن ينصرف إلى مسائل السياسة العليا.

إن تفسيرنا لهذا الوضع المرهق هو، كما بينا، وضع غير طبيعي في تركيب السلطة. إن في العراق وضع خاص وفريد، ونحن لا نضيف إلى الحقيقة جديداً، عندما نذكر أن القوى الديمقراطية في البلاد هي القوى الساحقة الكفوءة، والدرع الحقيقي لوقاية مكاسب الثورة والحكم الوطني. تلك هي الحقيقة التي برهنتها حقائق السنوات العصيبة قبل الثورة، وكشفت عنها وقائع ما بعد الثورة.

وليس اعتباطاً أن تمنح الجماهير الشعبية ثقتها المطلقة للحركة الوطنية الديمقراطية وتتبنى شعاراتها وأهدافها، وتذود عن سياستها. إن الجماهير الساحقة من الشعب تجنح بقوة لا مثيل لها صوب الحركة الديمقراطية، وهي تفعل ذلك عن وعي أصيل، وإدراك واقعي سليم.

لقد تعرفت الجماهير من تجاربها المريرة، أن القوى الديمقراطية إنما تمثل عن إخلاص وجدارة أعز أمانيها، ومطامحها، وإنها تضم في صفوفها صفوة من أبناء البلاد النجباء البواسل الذين لم يتلوثوا بأدران الخيانة، ولم يهادنوا المستعمر، أو استسلموا لطغيانه، ولم يطمحوا إلى أكثر من تحقيق الخير للبلاد.

تعلمون أيها الأخ أن القوى الديمقراطية كانت ولا تزال وستظل إلى النهاية الأساس للحكم الوطني الشعبي الأصيل، والصخرة العنيدة، التي تتحطم عليها مؤامرات المستعمرين، ومكائد أعداء الثورة.

ولقد رأى الجميع بأم أعينهم أن الذين تنكبوا عن الحقيقة وراحوا يناطحون الصخرة لم يجنوا من وراء طيشهم غير تهشيم رؤوسهم، وارتدادهم إلى أعقابهم خاسرين، ذلك هو واقع العراق أيها الأخ.

ولذلك يصبح واضحاً أن قضية الحكم لا يمكن أن تحل إلا بالاستناد إلى هذا الواقع وإن أي حل آخر لا يمكن أن ينتهي إلا إلى نتيجة واحدة، إلى أن تأخذوا على عاتقكم أعباء تفيض عن قابلية الإنسان، وفي هذه الحالة ستجدون أنفسكم في حالة من الإرهاق المستمر، تعملون بيدٍ، وتضربون باليد الأخرى، وتنامون بعينٍ، وتحرسون بالعين الأخرى.

إن الحل الوحيد، الحل الطبيعي، المنسجم مع واقع الحال في العراق، هو الحل الذي يتوجه إلى إعادة النظر في تشكيلات السلطة، على أساس الاستناد إلى مبدأ التعاون بين قيادة الحكم العليا من جهة، وبين الجبهة الشعبية المكونة من الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي، والقوى الديمقراطية الجديدة في الجيش، والأوساط الديمقراطية الأخرى، والعناصر القومية النظيفة.

تلك هي الحقيقة الكفوءة المخلصة التي تمثل عن جدارة وحق أهداف ومصالح الغالبية الساحقة من الشعب. وإن الحكم الذي يستند إلى هذه القاعدة الشعبية الواسعة

والمتينة، هو الحكم الديمقراطي الصحيح، والسلطة التي تتكون على هذا الأساس، هي السلطة القوية التي تتمتع بالنفوذ والبأس، والقادرة فعلاً على قيادة الثورة نحو أهدافها، والصمود بوجه أحداث الزمن. ثمة من له مصلحة في تجنيب سياسة البلاد عن السير في هذا الطريق القويم . إنهم يهدفون إلى تعميق التناقض في طبيعة الحكم، وإرباك مسيرة الثورة، وبالتالي إضعاف السلطة، وحفر هوة بينها وبين الجماهير الواسعة من الشعب.

إن هؤلاء الذين يضربون على وتر "الخطر الشيوعي "، إنما هم أناس يرددون شعارات الاستعمار، وينفذون خططه ومؤامراته على كيان جمهوريتنا البطلة. إنهم يسيرون على سِنة الاستعمار في التخريب، والدس، على ذات الطريق التي سار عليها نوري السعيد، وإضرابه من الطغاة في كل زمان ومكان.

إنهم مثلاً يهوشون ويفترون ويدسون على حزبنا المنشورات، والشعارات، والسياسات، ويزعمون أننا إذ نضع إمكانياتنا وطاقاتنا في خدمة أهداف الثورة وحراسة الحكم الوطني من الأخطار، إنما نسعى إلى هدف خفي، ألا وهو اغتصاب السلطة وفرض النظام الشيوعي في البلاد!!.

إن المرء لا يحتاج إلا إلى قليل من حسن النية لكي يتبين أهدافنا الحقيقية في دعم الحكم الوطني، تلك هي الأهداف التي ليس من أخلاقنا أن نكتمها على أحد.

إن الشيوعيين أُناس لا يتقنون صناعات السياسة، وهم إذ ينبرون للدفاع عن حياض الثورة، ويدعمون قيادة عبد الكريم قاسم، وسياسته، إنما هم يفعلون ذلك عن إيمان، بأن في عملهم هذا خدمة كبرى لمصالح شعبنا، ولذلك فهم رغم كل هذه الضوضاء التي تثار حولهم واثقون بأنفسهم ثقة لا تتزعزع، وسيتابعون موقفهم هذا إلى نهاية الطريق، وبمزيد من الإصرار، ونكران الذات.

وثمة آخرون يدعون إلى "الاعتدال " لكنهم، رغم نياتهم الحسنة، يلتقون مع الفريق الأول في نتيجة واحدة هي وضع السلطة في موضع صعب لا يأتلف مع واقع العراق، وهو بالتالي يساهم في عزل السلطة عن الجماهير الشعبية الواسعة، ويضعف كفاءتها القيادية. إن هؤلاء مثلاً، يصرون على إبعاد الشيوعيين، والتقدميين، والعناصر الديمقراطية الكفوءة عن الحكم، وذريعتهم في ذلك هو تحاشي استفزاز المستعمرين.

إن الإنسان السوي لا يحتاج إلى أعمال الفكر لكي يدرك بوضوح أن المستعمرين قد استفزوا، وروعوا، وانتهى الأمر منذُ صبيحة 14 تموز. لقد استفزوا منذُ أن دُكت هياكل نظامهم الاستعماري، وأبيد عملائهم صبيحة 14 تموز، وإن عدوهم اللدود الذي أستفزهم هو عبد الكريم قاسم وصحبه، وليس الشيوعيين وحدهم، ولذلك عملوا وسوف يعملون كل ما في وسعهم لتحطيم النظام الذي قام على أنقاض نظامهم البائد، ومصالحهم الزائلة، وإن كانوا لم يستطيعوا حتى الآن أن يبلغوا هدفهم فليس ذلك إلا لأن يدٍ قديرة ماحقة ستلطمهم، ولأن الشعب العراقي وجيشه يقفان حارسان قويان على مصائر الوطن.

إن تجربة سوريا، ومصر، وإندونيسيا، وإيران، والأردن، وكل بلد أنتزع حريته من بين مخالب الوحش الاستعماري، تدل دلالة قاطعة على أن المستعمرين لا يرتضون بأقل من عودة نظام عبوديتهم القديم، بقيادة صنائعهم وأذنابهم، كما تدل هذه التجارب على أن المراضاة، والمصانعة لا تجدي مع المستعمرين.

إن ثورة العراق الظافرة قد جاءت ضربة موجعة وهائلة للمستعمرين وأعوانهم، ولذلك فسيظل العراق هدفاً لمؤامراتهم وعدوانهم، سواء أتجه الحكم نحو إشراك التقدميين في الحكم، أو سار في طريق المراضاة والمصانعة.

تلك هي مسألة فوق الجدل، وفوق كل ريب. إن تهويشات عملاء الاستعمار في الداخل ضد الخطر الشيوعي المزعوم، وسعيهم المحموم لإبعاد التقدميين، والشيوعيين، والديمقراطيين، والعناصر النظيفة والكفوءة عن المساهمة في أجهزة السلطة ليس إلا تنفيذاً أميناً لخطط الاستعمار الرامية إلى إضعاف السلطة تمهيداً لضربها، وإسقاطها.

إن دعاة " الاعتدال " و" تحاشي استفزاز العدو" ، رغم نياتهم الحسنة، هم على خطأ بّين، وسيظلون ينقبون عبثاً، ودونما طائل، عن عناصر معتدلة، لا حزبية غير مشهورة بأفكارها التقدمية، كفوءة، ومخلصة، ونزيهة !!.

إن مثل هذه العناصر الفريدة موجودة فعلاً، لكنها غير موجودة إلا في أوساط الحركة الديمقراطية، وأوساط الشيوعيين، والحزب الوطني الديمقراطي، والجيش والديمقراطيين المستقلين، والقوميين الحقيقيين النظيفين. هذا هو الطريق الوحيد والصحيح، والمؤتلف مع حقيقة الواقع، إن هذا هو الحل الجدي والصائب لمسألة

الحكم. وإن الأخذ بهذا الواقع هو الذي سيرسي قواعد الحكم على أسس ديمقراطية وطيدة، ويهيئ لقيادة البلاد جهازاً كفواً، فعالاً ومخلصاً يأخذ على عاتقة نصيبه من مهام قيادة الحكم، ويوفر لزعيم البلاد معالجة مسائل السياسة العليا للبلاد.

إننا أيها الأخ الكريم، إذ نضع أمامكم هذه الحقائق، نرجو أن تكونوا على يقين أننا لا نفكر قط بأنفسنا، ولا نجني أي مكاسب حزبية، وإنما نفكر أولاً وقبل كل شيء بمصلحة البلاد، بنجاح الثورة، بترصين الحكم الوطني، والسير معكم نحو الظفر النهائي، هذا وتفضلوا بقبول خالص اعتزازنا، واحترامنا . (3)

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي

15 تشرين الثاني 1958

الشكوك تنتاب قاسم والبرجوازية الوطنية من نوايا الحزب

لقد كان لهذه المذكرة دوي كبير في الأوساط السياسية و للسلطة العليا على حد سواء، فالقوى القومية فسرته بأنه خطة الحزب الشيوعي في التمهيد للوثوب إلى السلطة، أما الحزب الوطني الديمقراطي، ممثل البرجوازية الوطنية في السلطة، فقد أبدى تخوفاً من تنامي قوة الحزب الشيوعي، وتأثير ذلك على مستقبل الحكم في البلاد، أما الزعيم عبد الكريم قاسم، فقد كانت الريبة والشكوك تخالجه من تنامي قوة الحزب الشيوعي من جهة، وحبه الشديد للاستئثار بالسلطة لوحدة من جهة أخرى، ولذلك فقد تجاهل مذكرة الحزب ولم يرد عليها، وكان على الحزب الشيوعي أن يعي ذلك منذُ ذلك الوقت.

2 ـ مسيرة 1 أيار 1959 ومطالبة الحزب إشراكه في السلطة:

جاءت مسيرة الأول من أيار [عيد العمال العالمي] في بغداد، والتي نظمها الحزب الشيوعي، وطارحاً من خلالها شعار [إشراك الحزب الشيوعي في السلطة] بيد الجماهير، وضخامة تلك المسيرة التي ضمت مئات الألوف من أعضاء ومؤيدي، وجماهير الحزب، من عمال وفلاحين ومدرسين وطلاب وأطباء ومحامين ومثقفين كصاعقة نزلت على الرؤوس جميعاً، وأدخلت الرعب فعلاً في قلب عبد الكريم

قاسم، والقيادة اليمينية في الحزب الوطني الديمقراطي المتمثلة بكتلة [محمد حديد وحسين جميل] ورفاقهم، فقد شعروا أن الأرض قد زلزلت تحت أقدامهم وهم يسمعون هتاف الجماهير الصاخبة مطالبين إشراك الحزب الشيوعي في الحكم، وبدا أن الشعب كله يقف وراء الحزب، فقد نزل الجنود والضباط المؤيدين والمناصرين للحزب إلى الميدان أيضاً، وشعر المراقبون في ذلك اليوم أن الحزب الشيوعي قد بات قاب قوسين أو أدنى من الحكم.

وفي 13 تموز، وتحت ضغط الحزب الشيوعي، أجرى عبد الكريم قاسم تعديلاً وزارياً أدخل بموجبه الدكتورة [نزيهة الدليمي]، عضوة اللجنة المركزية للحزب في الوزارة، وعينها وزيرة للبلديات، كما عين المحامي [عوني يوسف] ـ ماركسي ـ وزيراً للأشغال والإسكان، والدكتور [فيصل السامر] ـ يساري ـ وزيراً للإرشاد والدكتور[عبد اللطيف الشواف] وزيراً للتجارة.

لكن إجراء قاسم لم يكن سوى خطة تكتيكية لفترة محدودة من الزمن، ريثما يحين الوقت المناسب لتوجيه ضربته للحزب الشيوعي.

أما الإمبريالية، فقد راعها أن ترى تلك المسيرة تملأ شوارع بغداد، وسائر المدن الأخرى، تهتف للحزب الشيوعي، وتطالب بإشراكه في الحكم، و أصابها دوّار شديد، وقلق لا حدود له، حتى أن رئيس جهاز المخابرات الأمريكية[آلن دلس] صرح آنذاك قائلاً: { إن أخطر ما يواجه عالمنا اليوم هو الوضع الخطير في العراق}.

وباشرت أجهزته على الفور تحبك الدسائس عن طريق عملائها وأزلامها لتشويه سمعة الحزب الشيوعي، وإدخال الخوف والرعب في نفوس قيادة الحكم، والبرجوازية الوطنية، ودفعها إلى مرحلة العداء للحزب الشيوعي، والعمل على تصفية نفوذه، تمهيداً لعزل السلطة وإضعافها، وبالتالي إسقاطها فيما بعد.

وحقيقة القول أن للحزب الشيوعي كل الحق في الاشتراك في تسيير دفة الحكم، والمشاركة في السلطة، شأنه شأن بقية أحزاب جبهة الاتحاد الوطني، على أقل تقدير، إن لم يكن له دور مميز في جهاز السلطة، نظراً للجهود التي بذلها الحزب من أجل حماية الثورة والدفاع عنها، وصيانتها من كل محاولات التآمر، ووقوف الحزب إلى جانب قيادة الثورة وزعيم البلاد عبد الكريم قاسم مسخراً كل قواه دون

قيد أو شرط.

إذاً ليس في ذلك، من حيث المبدأ، خطأ في مطالبة الحزب الشيوعي إشراكه في السلطة، غير أن الأسلوب الذي تم فيه طلب إشراكه في السلطة، ونزول ذلك الطلب إلى جماهير الشعب من أجل الضغط على عبد الكريم قاسم، أعطى نتائج عكسية لما كان يهدف إليه الحزب من تلك المسيرة.

لقد أخطأ الحزب في أسلوب معالجة مسألة إشراكه في السلطة، ثم عاد وأخطأ مرة أخرى عندما تراجع، واستمر في تراجعه أمام ضغط عبد الكريم قاسم، وضرباته المتلاحقة، مستغلاً أحداث الموصل وكركوك، وكان بإمكانه وهو في أوج قوته أن لا يسمح لقاسم أن يوغل في مواقفه العدائية تجاه الحزب.(5)

أن لجوء قاسم إلى سياسة العداء للحزب الشيوعي لم يكن هناك ما يبررها إطلاقاً، فلم يكن في سياسة الحزب وتفكيره إطلاقاً الوثوب إلى السلطة، وهو لو أراد ذلك لكان من السهل جداً له استلام السلطة عام 1959، عند ما كان الحزب في أوج قوته، سواء بين صفوف جماهير الشعب، أو في صفوف القوات المسلحة، لكن الحزب لم يقرر هذا الاتجاه مطلقاً بل كان جُلّ همه حماية مسيرة الثورة ودفعها إلى الأمام، من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات والمكاسب للشعب، وكان وفياً لعبد الكريم قاسم، وهو الذي منحه صفة [الزعيم الأوحد]، ووقف إلى جانبه حتى النهاية.

وفي المقابل وقع عبد الكريم قاسم في خطأ جسيم عندما سلك سبيل العداء للحزب الشيوعي، وعمل على استمالة القوى القومية محاولاً إرضائها دون جدوى، فقد كانت تلك القوى قد حزمت أمرها على تصفية الثورة، وتصفيته هو بالذات.

لقد استفادت تلك القوى فائدة كبرى من مواقف قاسم العدائية تجاه الحزب الشيوعي التي أدت إلى انعزاله عن الشعب، وعن القوى التي وقفت بكل أمانة وإخلاص إلى جانبه، وكانت محاولة عبد السلام عارف الانقلابية، ومؤامرة رشيد عالي الكيلاني ومحاولة حزب البعث اغتيال قاسم نفسه، في رأس القرية، ومحاولة العقيد الشواف الانقلابية الفاشلة، أكبر برهان على صواب مواقف الحزب الشيوعي من تلك العناصر التي سلكت طريق التآمر منذُ الأيام الأولى للثورة. وفي الوقت نفسه أثبتت تلك الوقائع خطأ الطريق الذي سلكه عبد الكريم قاسم، وإجراءاته المعادية للحزب

الشيوعي، والتي مهدت السبيل لانقلابيي 8 شباط، لاغتيال الثورة، واغتياله، وإلحاق أفدح الأضرار بالشعب العراقي، والتي استمرت إلى يومنا هذا.

ثالثاً: عبد الكريم قاسم يوجه ضرباته للحزب الشيوعي:

بدأ عبد الكريم قاسم، بعد أن أرعبته مسيرة الأول من أيار، يخطط لكبح جماح الحركة الشيوعية في العراق، وجاءت أحداث الموصل وكركوك لتعطي له المبرر لبدء حملته الشعواء ضد الحزب عبر خطاباته المتلاحقة، والتي كان يهدف منها إلى تشويه سمعة الشيوعيين، متهماً إياهم بكونهم أسوأ من هولاكو وجنكيز خان ! اللذان دمرا بغداد !!، وسفكا دماء مئات الألوف من أبنائها، ليتخذ من ذلك الحجة لتقليم أظافر الحزب الشيوعي، وتجريده من أسباب قوته، وإنزال الضربات المتلاحقة به ،ومن أجل تحقيق هذا الهدف اتخذ العديد من الإجراءات التي كان أهمها ما يلي :

1 ـ حل المقاومة الشعبية:

كان أول ما فكر به عبد الكريم قاسم لتحجيم الحزب الشيوعي هو تجريده من أقوى سلاح يمتلكه والمتمثل بهيمنته على قوات المقاومة الشعبية، فقد بدا واضحاً، وبشكل خاص، بعد وقوع انقلاب العقيد الشواف الفاشل في الموصل، أن المقاومة الشعبية فرضت سيطرتها على الشارع العراقي، وفي كافة المدن العراقية، وكان واضحاً أيضاً أن الهيمنة الحقيقية على تلك القوات كانت بيد الشيوعيين، وأصدقائهم، ولذلك أقدم عبد الكريم قاسم على الخطوة الأولى المتمثلة في سحب السلاح من قوات المقاومة الشعبية.

وبعد إن تم تجريد المقاومة من سلاحها، أصبح من اليسير على قاسم أن يصدر قرار حلها، وهذا ما تم بالفعل خلال فترة وجيزة.

رضخ الحزب الشيوعي للقرار، فقد كان الحزب قد اتخذ سياسة التراجع، حرصاً منه ـ كما كان يظن ـ على العلاقة مع عبد الكريم قاسم، لكن تلك السياسة لم تجلب ِللحزب نفعاً، فبقدر ما كان الحزب يتراجع بقدر ما كان عبد الكريم قاسم يندفع في إجراءاته ضده.

لكن الخسارة الحقيقية الكبرى الناجمة عن إجراءات قاسم كانت ليس للحزب الشيوعي وحده، وإنما للثورة، ولقاسم نفسه، الذي دفع حياته ثمناً لتلك الأخطاء، فلو لم يلجأ قاسم إلى حل المقاومة الشعبية، ومحاربة الحزب الشيوعي، لما استطاع انقلابيي 8 شباط تنفيذ جريمتهم بحق الشعب والوطن عام 1963.

2 ـ تصفية قيادات المنظمات،والاتحادات،والنقابات الوطنية:

كانت خطوة عبد الكريم قاسم التالية بعد حل المقاومة الشعبية تتمثل بسحب كافة المنظمات الجماهيرية، واتحاد النقابات، واتحاد الجمعيات الفلاحية، واتحاد الطلبة وكافة النقابات المهنية، كنقابة المعلمين، والمهندسين، والأطباء، والمحامين، وسائر المنظمات الأخرى من أيدي الشيوعيين، لكي يجرد الحزب الشيوعي من جماهيريته في تلك المنظمات والاتحادات والنقابات ذات التأثير الكبير على سير الأحداث.

لم يكن عبد الكريم قاسم، ولا البرجوازية الوطنية المتمثلة بالحزب الوطني الديمقراطي، بقادرين على استقطاب تلك المنظمات والاتحادات، والنقابات، والسيطرة عليها، فكانت النتيجة أنْ وقعت جميعها تحت سيطرة أعداء الثورة، والمتربصين بعبد الكريم قاسم نفسه، وبالحزب الشيوعي، سند الثورة العنيد والقوي. لقد فسح عبد الكريم قاسم المجال واسعاً أمام تلك القوى، من بعثيين ومدعي القومية من الرجعيين وأذناب الاستعمار، لكي يسيطروا سيطرة كاملة على تلك المنظمات والاتحادات والنقابات، بأسلوب من العنف والجريمة لم تعرف له البلاد مثيلاً من قبل.

كانت العصابات البعثية والقومية، وقد لفّت حولها كل العناصر الرجعية، تترصد لكل من يبغي الوصول إلى صناديق الاقتراع لانتخاب قيادات تلك المنظمات والاتحادات والنقابات بأسلحتها النارية، وسكاكينها، وعصيها، وحجارتها، لدرجة أصبح معها من المتعذر حتى للمرشحين الديمقراطيين والشيوعيين الوصول إلى صناديق الاقتراع، والإدلاء بأصواتهم، أفليست هذه هي الديمقراطية التي أرادها عبد الكريم قاسم؟ أن قاسم، شاء أم أبى، قد وضع السلاح بأيدي أعداء الثورة والشعب، لكي يتم نحر الجميع يوم الثامن من شباط 1963.

3 ـ تصفية القيادات الوطنية في الجيش، والجهازين الإداري والأمني

كانت الخطوة الثالثة لعبد الكريم قاسم تتمثل في تصفية نفوذ الحزب الشيوعي في الجيش، وفي الجهازين الإداري والأمني، فقد قام عبد الكريم قاسم بحملة واسعة جرى خلالها إحالة أعداد كبيرة من العناصر الشيوعية، أو العناصر المؤيدة للحزب الشيوعي إلى التقاعد، وأحلّ محلهم عناصر إما أنها إنتهازية، أو معادية للثورة، في صفوف الجيش، وجهازي الشرطة والأمن، والجهاز الإداري، كما أبعد أعداد كثيرة أخرى من المناصرين للحزب الشيوعي إلى وحدات غير فعالة، كدوائر التجنيد والميرة، أو جرى تجميدهم في إمرة الإدارة، أو تم نقلهم إلى وظائف مدنية ثانوية، بالإضافة إلى اعتقال أعداد أخرى منهم.

ولم يكتفِ قاسم بكل ذلك، بل التفت إلى الكليات، والمدارس، ليزيح كل العناصر الشيوعية، ومناصريهم من مراكزهم الإدارية، وليعيد تسليمها إلى تلك العناصر الحاقدة على الثورة، والتي وقفت منذ اللحظة الأولى ضدها، وكانت أداة طيعة بيد السلطة السعيدية السابقة.

وهكذا مهد قاسم السبيل للرجعية، والقوى المعادية للثورة لاغتيالها، واغتيال آمال الشعب العراقي وأحلامه التي ناضل طويلاً من أجلها، وكان باكورة نتائج السياسة التي سار عليها عبد الكريم قاسم وقوع محاولة اغتياله هو بالذات، ومحاولة اغتصاب السلطة في 7 تشرين الأول 1959، على أيدي زمر البعثيين في شارع الرشيد.

رابعا: محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم:

في 7 تشرين الأول 1959، جاء أول الغيث من القوى المعادية للثورة وقيادتها، ففي ذلك اليوم جرت محاولة خطيرة لإغتيال عبد الكريم قاسم، في رأس القرية، بشارع الرشيد، وهو في طريقه إلى بيته في العلوية دون حماية، حيث كان يرافقه مرافقه الخاص [قاسم الجنابي] بالإضافة إلى سائقه فقط.

قام بتدبير المحاولة حزب البعث، بالتعاون مع جانب من القوميين المتعاطفين معه لكن من المؤسف أن تكون للجمهورية العربية المتحدة يدُ فيها. فقد ذكر [علي صالح السعدي] أمين سر حزب البعث، في [نضال البعث] في الصفحة 17، أن

فؤاد الركابي أمين سر الحزب آنذاك قد تلقى بواسطة [خالد علي الصالح] و[أياد سعيد ثابت] مبلغ 7000 جنيه مصري من الملحق العسكري المصري العقيد [عبد المجيد فريد] لتسهيل عملية تصفية عبد الكريم قاسم جسدياً.

أصيب عبد الكريم قاسم بعدة رصاصات في كتفه وصدره، وقتل سائقه، وجرح مرافقه [قاسم الجنابي]، وتم نقل عبد الكريم قاسم إلى مستشفى السلام على الفور، حيث أُجريت له عدة عمليات جراحية لاستخراج الرصاصات من جسمه، ومكث في المستشفى فترة من الزمن.

وفي أثناء تبادل إطلاق النار بين المهاجمين من جهة، وعبد الكريم قاسم ومرافقه من جهة أخرى، قتل أحد المهاجمين البعثيين المدعو [عبد الوهاب الغريري]، واستطاع المحققون من التوصل إلى كل المدبرين، والمساهمين، والمنفذين لتلك المحاولة، التي تبين من سير التحقيقات إنها لم تكن تستهدف حياة عبد الكريم قاسم وحده، بل كان هناك مخطط واسع للاستيلاء على السلطة، وإغراق البلاد بالدماء.

إلا أن سرعة تحرك الحزب الشيوعي، والقوى الديمقراطية الأخرى، وجماهير الشعب الغفيرة، ونجاة عبد الكريم قاسم من الموت بتلك المحاولة، حال دون تنفيذ بقية المؤامرة التي تبين اشتراك عدد من كبار الضباط فيها، ومن جملتهم رئيس مجلس السيادة [نجيب الربيعي] الذي توجه إلى وزارة الدفاع، مقر عبد الكريم قاسم وقد لبس بزته العسكرية، وهو المحال على التقاعد منذُ بداية الثورة.

لكن سيطرة العناصر الوطنية على الوزارة أسقط في يده واستطاعت السلطة إلقاء القبض على ما يقارب 75 فرداً من المتآمرين، فيما هرب عدد آخر منهم إلى سوريا، وكان من بينهم [صدام حسين] أحد المشاركين الفعليين في تنفيذ محاولة الاغتيال.

لقد كان دور الحزب الشيوعي في إفشال مخططات القوى الرجعية وأسيادهم الإمبرياليين مشهوداً، لقد وقف إلى جانب عبد الكريم قاسم يذود عن سلطته، على الرغم من كل ما أصابه منه، ولم يفكر الحزب في استغلال الفرصة، والوثوب إلى السلطة، وهو لو أراد ذلك في مثل ذلك اليوم، لفعل ونجح بكل يسرٍ وسهولة، فقد كان كل شيء تحت سيطرته في ذلك اليوم.

لكن الحزب الشيوعي بقي مخلصاً لعبد الكريم قاسم، معتبراً إياه قائداً وطنياً معادي الاستعمار أولاً، ومعتبراً ما أصابه منه لم يكن سوى مجرد أخطاء ثانياً، ومعتقداً أن الظروف المستجدة سوف تؤكد له خطأ سياسته ومواقفه ثالثاً.

إلا أن عبد الكريم قاسم الذي خرج من المستشفى بعد شفائه عاد من جديد إلى نفس سياسته السابقة تجاه الحزب الشيوعي، ساعياً إلى إضعافه وتحجيمه، دون الاتعاظ بالتجربة الخطيرة التي مرَّ بها لتوه، بل على العكس من ذلك لم يمضِ وقت طويل حتى أصدر عبد الكريم قاسم قراراً بالعفو عن المجرمين الذين أدانتهم محكمة الشعب، وقائلاً قولته المعروفة {عفا الله عما سلف}.

لكن عفوه ذاك كان مخصصاً لأولئك المجرمين، وأعداء الشعب والثورة، ومستثنياً كل الوطنيين المخلصين، الذين زج بهم في السجون، بل وأكثر من ذلك صادق في الوقت نفسه على إعدام العضو في الحزب الشيوعي [منذر أبو العيس] وحدد يوم تنفيذ الإعدام في صباح اليوم التالي. إلا أن المظاهرة الجماهيرية الكبرى التي أحاطت بوزارة الدفاع، مقر عبد الكريم قاسم، أجبرته على إيقاف التنفيذ، وبقي الشهيد أبو العيس في السجن حتى وقوع انقلاب 8 شباط 63، حيث نفذ الانقلابيون حكم الإعدام فيه.

خامساً: عبد الكريم قاسم يحاول تجميد نشاط الحزب الشيوعي:

في محاولة من عبد الكريم قاسم لاحتواء الحزب الشيوعي، توجه بطلب إلى الأحزاب السياسية لتجميد نشاطها بحجة أن العراق يمرّ بفترة انتقال، متناسياً أن الأحزاب السياسية المنضوية تحت راية جبهة الاتحاد الوطني كان لها الدور الكبير في التهيئة والإعداد لثورة 14تموز، وتقديم الدعم الكامل والسريع لها حال انبثاقها، مما أدى إلى شل قوى النظام السابق، ومنعه من القيام بأي تحرك ضد الثورة.

كان هناك في الحقيقة حزبان يعملان بصورة علنية بعد انسحاب القوى القومية والبعثية من السلطة، ولجوئها إلى العمل السري، وهذان الحزبان هما الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي، وكان قصد عبد الكريم قاسم من طلبه ذاك حرمان الحزب الشيوعي من نشاطه العلني، بعد أن جرده من سلطانه على المنظمات المهنية والنقابات والاتحادات العمالية والفلاحية والطلبة.

سارعت القيادة اليمينية في الحزب الوطني الديمقراطي، وقد سرها ذلك الطلب، منتهزة فرصة وجود زعيم الحزب الوطني البارز [كامل الجادرجي] خارج العراق، في رحلة للاستشفاء في موسكو، معلنة قرارها بإيقاف نشاط الحزب تلبية لدعوة عبد الكريم قاسم مستهدفة من ذلك إحراج الحزب الشيوعي، ودق إسفين جديد بينه وبين عبد الكريم قاسم.

لكن الحزب الشيوعي تجاهل الطلب هذه المرة، وشن حملة واسعة في جملة من المقالات التي طلعت بها صحيفة الحزب [اتحاد الشعب] على ذلك الطلب، وعلى الجناح اليميني في الحزب الوطني الديمقراطي، لقراره بتجميد نشاط الحزب، وأستمر الحزب الشيوعي على نشاطه، رافضاً أي تجميد.

أما الأستاذ [كامل الجادرجي] زعيم الحزب فقد وجه نقداً شديداً للقيادة اليمينية للحزب عند عودته إلى بغداد، على قرارها بتجميد نشاط الحزب، وأدى ذلك الموقف إلى حدوث تصدع كبير في قيادة الحزب، وخاصة بعد ما طلب الأستاذ الجادرجي من عضوي الحزب في الوزارة [محمد حديد] و[هديب الحاج حمود]، الاستقالة من الوزارة ، ورفض الوزيران طلب زعيم الحزب الجادرجي، مما دفع الأستاذ الجادرجي إلى تقديم استقالته من رئاسة الحزب وعضويته، واحتجاب صحيفة الحزب[صدى الأهالي] مما أدى إلى تعميق الأزمة السياسية في البلاد.(6)

عبد الكريم قاسم يرفض إجازة الحزب الشيوعي :

نتيجة لعدم التزام الحزب الشيوعي بالطلب الذي دعا إليه عبد الكريم قاسم بتجميد نشاط الأحزاب السياسية، محاولة منه منع الحزب الشيوعي من ممارسة نشاطه السياسي، أقدم قاسم على إصدار قانون الأحزاب والجمعيات في 1 كانون الثاني 1960، في محاولة منه لحرمان الحزب الشيوعي من إجازة ممارسة النشاط السياسي بصورة قانونية.

فعلى أثر صدور القانون تقدم الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، بطلباتهم لإجازة أحزابهم، إلا أن الحزب الشيوعي فوجئ باعتراض وزارة الداخلية على ميثاق الحزب، طالبة إجراء تغير

وحذف لعدد من العبارات الواردة في الميثاق، في حين وافقت على إجازة الحزبين الآخرين .

ومع ذلك فقد أعاد الحزب صياغة ميثاقه من جديد، وأجرى التغيرات التي طلبتها وزارة الداخلية، إلا أن الحزب فوجئ مرة أخرى بحكومة عبد الكريم قاسم تجيز حزباً مسخاً بزعامة [داؤد الصايغ] يحمل أسم الحزب الشيوعي العراقي، وضمت هيئته المؤسسة عددا من الشخصيات غير المعروفة لدى الشعب العراقي، وهم :

1 ـ داؤد الصائغ 2 ـ إبراهيم عبد الحسين 3 ـ جميل العلوي

4 ـ زكية ناصر 5 ـ كاظم الشاوي 6 ـ سالمة جاسم

7 ـ عجاج خلف 8 ـ عبد محسن 9 ـ كاظم محمد

10 ـ جاسم محمد 11 ـ سليم شاهين

غير أن ستة من هؤلاء ما لبثوا أن استقالوا من الحزب، بعد أن أدركوا أن في الأمر مؤامرة على الحزب الشيوعي لمنع نشاطه.

أوقع انسحابهم من الهيئة المؤسسة داؤد الصايغ والسلطة في حيرة، وأسرعت السلطة في اختيار بديل عنهم من العناصر النكرة التي لا يعرف أحدُ عنهم أي تاريخ نضالي!، وقيل أن عدد منهم من رجال الأمن، في حين جمع الحزب الشيوعي أكثر من 360 ألف توقيع من رفاقه ومؤيديه.

لقد كان عبد الكريم قاسم قد صمم على عدم منح الحزب الشيوعي الإجازة، لكي يصبح الحزب بموجب القانون غير شرعي، وبالتالي خارجاً على القانون، وليتخذ من ذلك ذريعة لضربه، ومطاردة رفاقه، ولم يدرك قاسم أنه بعمله هذا، إنما يوجه السهام إلى صدره، وصدر الثورة.

وهكذا فقد تم رفض طلب إجازة الحزب مجدداً، ولكن هذه المرة بحجة أن هناك حزب شيوعي مجاز بهذا الاسم.

ومع ذلك تدارست قيادة الحزب الوضع، واتخذت قراراً بتقديم طلب جديد باسم [اتحاد الشعب]، لكن طلبه رفض مرة أخرى من قبل وزارة الداخلية، عند ذلك أدركت قيادة الحزب أن قرار عبد الكريم قاسم لا رجعة فيه، ويحاول الحزب

الاعتراض لدى محكمة التمييز ـ حسب نص القانون ـ حيث وجد أن لا فائدة من ذلك، فقد عقد عبد الكريم قاسم العزم على حرمان الحزب من ممارسة نشاطه بصورة قانونية، وبالتالي ملاحقة رفاقه من قبل الأجهزة الأمنية .

3 ـ السلطة ترفض إجازة الحزب الجمهوري :

لم يكتفِ عبد الكريم قاسم وحكومته برفض إجازة الحزب الشيوعي، بل تعدى ذلك إلى رفض إجازة الحزب الجمهوري الذي كان قد تقدم بطلب تأسيسه في 12 شباط 1960 نخبة من الشخصيات السياسية المشهود لها بالوطنية، وهم السادة:

1ـ عبد الفتاح إبراهيم
2 ـ أحمد جعفر الأوقاتي
3ـ الدكتور عبود زلزلة
4 ـ الدكتور طه باقر
5 ـ صالح الشالجي
6 ـ رفيق حلمي
7 ـ جلال شريف
8 ـ حسن الأسدي
9 ـ شاكر الحريري
10 ـ نيازي فرنكول
11 ـ سعيد عباس
12 ـ سليم حلاوي
13 ـ الشاعر مهدي الجواهري
14 ـ الدكتور صديق الأتروشي
15 ـ المهندس عبد الرزاق مطر
16 ـ عبد الحميد الحكاك
17 ـ الدكتور عبد القادر الطلباني
18 ـ الدكتور عبد الصمد نعمان
19 ـ الدكتور عبد الأمير الصفار
20 ـ عبد الحليم كاشف الغطاء
21 ـ حسن جدوع
22 ـ نايف الحسن
23 ـ مهدي فريد الأحمر

غير أن عبد الكريم قاسم رفض إجازة الحزب المذكور، بحجة أنه يضم عناصر ماركسية لها علاقات طيبة بالحزب الشيوعي، وهكذا أصرّ قاسم على مواصلة السير في الطريق الخاطئ الذي أبعده عن جماهير الشعب وقواه الوطنية، وترك نفسه أعزلاً أمام قوى الردة التي أخذت تتحين الفرصة لتوجيه ضربتها له ولثورة الرابع عشر من تموز المجيدة.

4 ـ إجازة الحزب الوطني الديمقراطي:

في 9 كانون الثاني 1960، تقدم محمد حديد ورفاقه بطلب تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، وقد ضمت هيئته التأسيسية كل من:

1 ـ محمد حديد 2 ـ حسين جميل 3 ـ هديب الحاج حمود

4 ـ جعفر البدر 5 ـ عواد علي النجم 6 ـ خدوري خدوري

7 ـ مظهر العزاوي 8 ـ عبد الله عباس 9 ـ نائل سمحيري

10 ـ يوسف الحاج الياس 11 ـ سلمان العزاوي 12 ـ عراك الزكم

13 ـ محمد السعدون 14 ـ الدكتور حسن زكريا

وهكذا جاءت الهيئة المؤسسة للحزب خالية من قائد الحزب الشخصية الوطنية البارزة الأستاذ [كامل الجادرجي]، وذلك بسبب الخلاف الحاصل مع زعيم الجناح اليميني في الحزب [محمد حديد]، عندما طلب منه ومن رفيقه [هديب الحاج حمود] الاستقالة من الوزارة، ورفضا ذلك. وقد تمت إجازة الحزب دون تأخير.

5 ـ إجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني :

في 9 كانون الثاني 1960 تقدم السيد مصطفى البارزاني بطلب تأسيس الحزب [الديمقراطي الكردستاني] إلى وزارة الداخلية، وقد ضمت هيئته المؤسسة كل من السادة:

1 ـ مصطفى البارزاني 2 ـ إبراهيم أحمد 3 ـ نوري صديق شاويس

4 ـ عمر مصطفى 5 ـ علي عبد الله 6 ـ صالح اليوسفي

7 ـ ملا عبد الله إسماعيل 8 ـ حلمي علي شريف 9 ـ إسماعيل عارف

10 ـ شمس الدين المفتي

وقد تمت الموافقة من قبل وزارة الداخلية على الطلب دون تأخير أو اعتراض على ما ورد في ميثاق الحزب، حيث أشار الميثاق إلى إيمان الحزب بالماركسية اللينينية، وهي نفس العبارة التي اعترضت عليها وزارة الداخلية، عندما قدم

الحزب الشيوعي طلبه بإجازة الحزب، وهذا ما يؤكد أن اعتراضات وزارة الداخلية على ميثاق الحزب لم تكن سوى ذريعة لحرمانه من ممارسة نشاطه السياسي بصورة رسمية.

6 ـ إجازة الحزب الإسلامي العراقي:

في 2 شباط تقدمت مجموعة من العناصر الرجعية، المتخفية وراء الإسلام، بطلب تأسيس حزب جديد بأسم [الحزب الإسلامي العراقي]، وقد ضمت هيئته المؤسسة كل من:

1 ـ إبراهيم عبد الله شهاب	2 ـ نعمان عبد الله	3 ـ فاضل دولان
4ـ صبري محمود الليل	5 ـ وليد الأعظمي	6 ـ جاسم العاني
7 ـ إبراهيم منير المدرس	8 ـ فليح حسن الصالح	9 ـ محمد اللامي
10ـ حميد الحاج حمد ذهبية	11 ـ عبد الجليل ابراهيم	12 ـ يوسف طه

وقد تضمن منهاج الحزب العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية، ومحاربة الإلحاد والأفكار والمفاهيم الشيوعية!!، ومعاداة الأفكار الديمقراطية.

ورغم أن وزارة الداخلية رفضت إجازته، مستندة إلى كون الحزب لا يؤمن بالأفكار الديمقراطية، ولا يسير في خط الثورة، إلا أن هيئته المؤسسة اعترضت لدى محكمة تمييز العراق، التي أبطلت قرار وزارة الداخلية، وسمحت لها بممارسة النشاط السياسي.

أصدر الحزب صحيفته [الحياد] التي ركزت جهدها لمحاربة الشيوعية، بادئ الأمر ثم تحولت نحو مهاجمة ثورة 14 تموز، وعبد الكريم قاسم بالذات، حيث وصفت حكمه بكونه حكماً استبدادياً عسكرياً، مما أضطر عبد الكريم قاسم إلى إلغاء إجازته فيما بعد.

7 ـ رفض إجازة حزب التحرير الإسلامي:

بتاريخ 12 شباط 1960، تقدمت مجموعة من الإسلاميين بطلب تأسيس حزب سياسي جديد باسم [حزب التحرير]، وهو حزب لا يختلف في أهدافه، وتوجهاته عن الحزب الإسلامي، لكن وزارة الداخلية رفضت الطلب، وقد ضمت هيأته

المؤسسة كل من :

1 ـ عبد الجبار عبد الوهاب 2 ـ محمد عبيد البياتي

3 ـ عبد الجبار حسين الشيخلي 4 ـ غصوب يونس الجبوري

5 ـ صالح عبد الوهاب بكر 6 ـ علي السيد فتحي

7 ـ محمد سليم الكواز 8 ـ عبد الهادي علي النعيمي

9 ـ حسن سلمان النعيمي 10 ـ أحمد حامد الإبراهيمي

سادساً:انشقاق الحزب الوطني الديمقراطي

تفاقمت الخلافات بين أقطاب الجناحين اليميني واليساري داخل الحزب الوطني الديمقراطي بسبب المواقف التي وقفها جناح محمد حديد من مسألة تجميد نشاط الحزب بناء على طلب عبد الكريم قاسم أثناء غياب رئيس الحزب الأستاذ كامل الجادرجي عن العراق، مما دفع الجناح اليساري في الحزب إلى إعلان عدم اعترافه بقرار التجميد، معلناً عزمه على مواصلة نشاط الحزب، ومتحدين قرار القيادة اليمينية، وكان على رأس هذا الجناح كل من السادة:

1 ـ عبد الله البستاني 2 ـ عبد المجيد الونداوي 3 ـ علي عبد القادر

4 ـ نايف الحسن 5 ـ حسان عبد الله مظفر 6 ـ ناجي يوسف

7 ـ علي جليل الوردي 8 ـ حسين أحمد العاملي 9 ـ سليم حسني

10 ـ عادل الياسري

تصاعدت الأزمة بين الجناحين عندما عاد الجادرجي إلى بغداد، حيث وجه انتقاداً شديداً لقرار التجميد و لمحمد حديد، نائب رئيس الحزب، طالباً منه ومن زميله هديب الحاج حمود الإستقالة من الوزارة، بعد إقدام عبد الكريم قاسم على تنفيذ حكم الإعدام بالضباط المشاركين في محاولة العقيد الشواف الانقلابية في الموصل، ولعدم امتثال الوزيرين لطلبه سارع الجادرجي إلى تقديم استقالته من رئاسة الحزب، وعضويته فيه. وقد كان لقرار الجادرجي بالاستقالة أثر كبير على تفاقم الأزمة بين الجناحين داخل الحزب، وخصوصا بعد فشل المساعي التي بذلها

الجناح اليساري لعودة الجادرجي لقيادة الحزب، وتباعدت مواقف الجناحين عن بعضهما، نظراً لما يكنه قادة الجناح اليساري للحزب من احترام وتقدير لشخص الجادرجي، واعتزازاً بقيادته التاريخية للحزب.

محمد حديد وكتلته يؤلفون الحزب الوطني التقدمي:

بسبب تفاقم الأزمة داخل الحزب أقدم جناح محمد حديد على تأسيس حزب جديد باسم [الحزب الوطني التقدمي]، وتقدم بطلب إجازة الحزب في 29 حزيران 1960، وضمت هيئته المؤسسة كل من السادة:

1- محمد حديد	2 ـ خدوري خدوري	3 ـ محمد السعدون
4 ـ نائل سمحيري	5 ـ عراك الزكم	6 ـ سلمان العزاوي
7 ـ عباس حسن جمعة	8 ـ رجب علي الصفار	9 ـ د.جعفر الحسني
10 ـ د. رضا حلاوي	11 ـ عبد الأمير دروي	12 ـ عباس جودي
13 ـ حميد كاظم الياسري	14 ـ عبد الرزاق محمد	

وقد تمت إجازة الحزب دون أي تأخير، واستمرت قيادة الحزب في دعم سياسة عبد الكريم قاسم، وخاصة فيما يتعلق بمواقفه من الحزب الشيوعي.

ومن الملاحظ أن أغلبية قيادة الحزب جاءت من بين العناصر البرجوازية، ومن الملاكين، ورجال الصناعة، الذين كانوا يشعرون بالقلق الشديد من تنامي قوة الحزب الشيوعي.

سابعاً:الحزب الشيوعي يحاول تكوين جبهة وطنية ديمقراطية جديدة:

نتيجة للشرخ الكبير الذي حدث في صفوف جبهة الاتحاد الوطني خلال الأشهر الأولى من عمر الثورة، وانسحاب الأحزاب القومية منها ومن الحكومة، لم يبقَ في الجبهة سوى الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحتى العلاقة بين هذين الحزبين أخذت بالتردي يوماً بعد يوم، بعد اتساع المد الشيوعي وسيطرته على الشارع العراقي، وهيمنة الحزب الشيوعي على كافة المنظمات الجماهيرية،

والنقابات المهنية والعمالية، واتحاد الجمعيات الفلاحية، واتحاد الطلبة، وتلك كانت أحد الأخطاء الكبرى التي وقع فيها الحزب الشيوعي، والتي سببت ابتعاد الحزب الوطني الديمقراطي، وبشكل خاص جناحه اليميني عنه، وسعيه الحثيث لكبح جماح الشيوعية، وتحريض عبد الكريم قاسم على الوقوف بوجه الحركة الشيوعية حرصاً على مصالحهم الطبقية.

كان على الحزب الشيوعي، الذي حرصت قيادته على اعتبار تلك المرحلة هي مرحلة الوطنية الديمقراطية، عدم استفزاز البرجوازية الوطنية، واستبعادها عن النشاطات الديمقراطية، والاستئثار بكافة المنظمات الجماهيرية، والنقابات المهنية والاتحادات العمالية، والفلاحية.

أخذت العلاقات بين الحزبين بالتردي كما أسلفنا يوماً بعد يوم حتى وصلت إلى طريق اللا عودة، عندما حدث الانشقاق في صفوف الحزب الوطني الديمقراطي، ومن ثم استقالة رئيسه الأستاذ كامل الجادرجي، ومن ثم استقالة الجناح اليميني، بزعامة محمد حديد من الحزب، وتأليفهم [الحزب الوطني التقدمي].

لقد لعب الحزب الشيوعي دوراً في ذلك الانشقاق عندما دفع، وشجع العناصر اليسارية في الحزب الوطني الديمقراطي، إثر قرار الجناح اليميني تجميد نشاط الحزب، إلى تشكيل قيادة جديدة للحزب، ومواصلة النشاط السياسي.

وهكذا أقدم عدد من الشخصيات السياسية المحسوبة على الجناح اليساري على إصدار بيان يستنكر فيه إقدام محمد حديد وكتله على قرار تجميد نشاط الحزب، بتحريض من الحزب الشيوعي.

فقد أصدر الحزب الشيوعي بياناً في 22 مايس 1959 بعنوان [حول إيقاف نشاط الحزب الوطني الديمقراطي]، شجب فيه قرار التجميد، داعياً العناصر اليسارية في الحزب إلى مواصلة النشاط السياسي.

وعلى أثر ذلك أصدرت الكتلة اليسارية في الحزب، والتي ضمت كل من السادة :

1 ـ عبد الله البستاني　　2 ـ عبد المجيد الونداوي　　3 ـ علي عبد القادر

4 ـ نايف الحسن　　5 ـ حسان عبد الله مظفر　　6 ـ ناجي يوسف

7- علي جليل الوردي　　8 ـ حسين أحمد العاملي　　9 ـ سليم حسني

10 ـ عادل الياسري

بياناً في 22مايس 1959، حول رفض قرار التجميد، ومما ورد في البيان:

{ ونحن إذ نعلن مخالفتنا لقرار التجميد فإننا ندعو أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المؤمنين بأداء واجبهم الحزبي في هذه الظروف إلى الاستمرار في النشاط الحزبي، كما نعتبر أن الذين أصدروا قرار وقف نشاط الحزب ومن يؤيدهم من أعضاء الحزب إنما قرروا ذلك بالنسبة لأنفسهم فقط}.

لقد كانت تلك الخطوة من جانب الحزب الشيوعي، والجناح اليساري في الحزب الوطني الديمقراطي خطوة انفعالية بلا شك عمقت من الشرخ بين الحزبين من جهة، وبين الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم من جهة أخرى، فقد كان واضحا أن قاسم سوف يقف بوجه الحزب الشيوعي مهما فعل، أضافه إلى دفع العلاقة بين الحزبين إلى مرحلة اللا عودة.

لكن الحزب الشيوعي ذهب إلى أبعد من ذلك عندما دعى الجناح اليساري في الحزب الوطني الديمقراطي، والجناح اليساري في الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى إقامة [جبهة وطنية ديمقراطية جديدة]، وتوصل معهما إلى مشروع ميثاق جديد للجبهة المذكورة، في 28 حزيران 1959، وتضمن الميثاق الجديد البنود التالية:

1 ـ صيانة الجمهورية، والحفاظ على خط سيرها باتجاه الديمقراطية، وتطهير كافة مؤسسات الدولة، والقوات المسلحة من العناصر المعادية للثورة، وإحلال العناصر المخلصة والكفوءة محلها.

2ـ التضامن مع كافة البلاد العربية المتحررة في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية.

3 ـ السير على سياسة الحياد الإيجابي، ومقاومة الإمبريالية.

4 ـ تعزيز الأخوة العربية الكردية، والسعي من أجل الوحدة الوطنية.

5 ـ اعتماد مبدأ الديمقراطية الموجهة، وإشاعة الحريات الديمقراطية، وحرية التنظيم الحزبي والنقابي، وحرية الصحافة، لكل القوى التي تدافع عن الجمهورية، ومكاسب ثورة 14 تموز المجيدة.

وقد وقع على ميثاق الجبهة عن الحزب الشيوعي كل من السادة :

1 ـ عامر عبد الله 2 ـ عبد القادر إسماعيل 3 ـ زكي خيري

4 ـ عزيز الحاج 5 ـ بهاء الدين نوري 6 ـ كريم أحمد

7 ـ محمد حسين أبو العيس

فيما وقعها عن الجناح اليساري للحزب الوطني الديمقراطي كل من السادة :

1 ـ المحامي ناجي يوسف 2 ـ الدكتور صلاح خالص

3 ـ أحمد الجلبي ـ المحامي 4 ـ عبد المجيد الونداوي

5 ـ علي جليل الوردي 6 ـ نايف الحسن

6 ـ حسين أحمد العادلي

أما الجناح اليساري للحزب الديمقراطي الكردستاني فقد وقع عنه كل من السادة :

1 ـ المحامي حمزة عبد الله 2 ـ خسرو توفيق 3 ـ عزيز صالح الحيدري

4 ـ المهندس نوري شاويس 5 ـ نزار أحمد 6 ـ شمس الدين المفتي

7 ـ صبغة الله المزيوري

وقد سارع الموقعون على ميثاق الجبهة الجديدة إلى إرسال مذكرة إلى عبد الكريم قاسم تشرح فيها الأوضاع السائدة في البلاد، والمخاطر التي تجابه الثورة ومكاسبها، وأهمية الوحدة الوطنية في الكفاح ضد الاستعمار والرجعية، وتعلن فيها عن إقامة الجبهة وأهدافها، وفيما يلي نص المذكرة:

1 ـ مذكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية للزعيم عبد الكريم قاسم:

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم المحترم :

منذُ أنْ وطأ الاستعمار بلادنا، وطوال سنوات الكفاح المريرة في العهد المباد، كان العمل من أجل وحدة الصف الوطني هدف الشعب الأسمى، وسلاحه التعبوي الحاسم لتحقيق انتصاراته، وبالعكس كانت الفرقة أحد الأسباب الرئيسية للانتكاسات، وفي غمرة الكفاح الوطني، في ظروف مده وجزره، ومن خلال

تجارب النجاحات والإخفاقات، انبثقت فكرة الجبهة الوطنية الموحدة وتبلورت، وغدت ستار الشعب الحقيقي.

وكان لابدّ للقوى والأحزاب والعناصر الوطنية أن تستجيب لإرادة الشعب في الوحدة، فتظافرت جهودها، واتحدت صفوفها، وأدركت كل واحدة منها بتجربتها، وتجربة الحركة الوطنية عموماً، وبالاستناد إلى تقدير موضوعي، أن أية قوة بمفردها، وبدون مساندة الشعب، لن يكون بمستطاعها تحقيق مهمة الانتصار على الاستعمار وأعوانه.

وبفضل تضامن الجيش والقوى السياسية، وبفضل جهودهما المشتركة، بصرف النظر عن تباين الأساليب، وتفاوت الطاقات العملية، وبفضل مساندة الشعب الحازمة، كُتب الانتصار الساحق والسريع لثورة 14 تموز الظافرة عام 1958.

إن هذه الحقيقة لم تفقد أهميتها وصحتها بعد الانتصار، وبعد تحقيق أهداف الشعب في ضرب النظام الملكي الاستعماري الإقطاعي، وفي إقامة نظام حكم جمهوري وطني متحرر، فلم يكن بإمكان أي قوة بمفردها أن تصون الثورة وجمهورية الرابع عشر من تموز، فقد آزر الشعب جيشه الباسل، وحكومته الوطنية، ووقف الجيش مع الشعب، واستندت الحكومة على الشعب وقواه الوطنية المناضلة المخلصة، وظل المخلصون لإرادة الشعب، ومبادئ الثورة، وانتم على رأسهم متمسكين في كل الظروف والأوقات العصيبة التي مرت بجمهوريتنا بشعار [وحدة الصفوف] هذا الشعار الذي التزمت به، ودافعت عنه الغالبية الساحقة من القوى الوطنية، ولم تشذ عنه سوى العناصر والجماعات التي تظافرت جهودها مع جهود الطامعين، والقوى المعادية للجمهورية من الاستعماريين والإقطاعيين. ولولا وعي الشعب ويقظته ويقظة القوى الوطنية لكان بمستطاع تلكم الزمر المعادية والمفرقة شق وحدة الشعب، وتلاحم صفوفه، والتسبب في جلب الكوارث الحقيقية على البلاد.

بيد أن الشعب فوت الفرص على الأعداء والطامعين، ومفرقي الصفوف، وبقي صامداً موحداً تحت زعامتكم، وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل وحدة الجيش والشعب بقيادتكم الحكيمة الحازمة، هذه الوحدة التي كانت العامل الأساس الذي مكن البلاد من تخطي المؤامرات والهزات التي تعرضت لها، والقضاء عليها بتفوق باهر

وسرعة فائقة.

وكما أن الشعب، وقواه الوطنية، وقيادة البلاد، أدركت أهمية الوحدة الوطنية، وضرورتها التي لا غنى عنها. فقد أدرك الاستعمار وأعوانه الطامعون كذلك، عظم وخطر وحدة الصف على مشاريعهم، ومؤامراتهم، ومآربهم الهادفة إلى نسف كيان الجمهورية، وضرب زعامتكم.

لقد ركز الاستعمار خلال الأشهر الأخيرة بوجه خاص، كل جهوده من أجل بث الشكوك والريبة داخل القوى الوطنية، بغية الإخلال بوحدتها، وتأليب بعضها ضد البعض الآخر، لفتح الثغرات، والنفوذ منها، جرياً على سياسة " فرق تسد"، وتعلمون سيادتكم أن الاستعمار لا ينهج لتحقيق أغراضه سُبلاً مكشوفة يمكن تمييزها بسهولة ويسر، بل يعمد، وهو العدو المسلح بتجربة واسعة في هذا المضمار، إلى استخدام أعقد الخطط، وأكثر السبل الماكرة، وغير المباشرة، والملتوية والخبيثة.

ولئن كان الاستعمار أخفق في نسف استقلال البلاد، وقلب الحكم الجمهوري الديمقراطي، والإطاحة بزعامتكم، فإن هدفه هذا لم يتغير، ولن يتغير، حيث لا يمكن للاستعمار أن يتخلى عن مساعيه، ودسائسه، في سبيل إرجاع نيره المهشم، واستعادة نفوذه المنهار، حتى لو أدى ذلك إلى إغراق الوطن في بحر من الدماء الزكية.

إن مما يأسف له كل مخلص، حدوث بعض الأمور، والملابسات والمواقف التي صدرت من هذا وذاك من الأطراف الوطنية، والتي أدت إلى تقوية أمل المستعمرين، وانتعاش مقاصدهم اللئيمة ضد بلدنا الحبيب، وكان من نتائج ذلك، مع الأسف، هذه البلبلة الواضحة التي سرت في صفوف الشعب، وقواه الوطنية، وخلخلت الصف الوطني.

إننا حينما نشير إلى هذا الوضع المؤسف، فنحن لا نتطير منه بحال من الأحوال، ولسنا مساقين بنظرة التشاؤم، وإنما نستند إلى وقائع ملموسة، اطلع عليها الرأي العام، وتحسستها أوسع الجماهير، والعناصر الوطنية المخلصة، وفعلت فعلها السلبي في سريان القلق المشروع في الأوساط الشعبية، والجماهير محقة كل الحق في استنتاجاتها وشعورها، خاصة وأن الشعب تعلم من خلال تجربته، وتجارب

الأمـم الأخـرى، أن الاسـتهانة بالأعـداء المتربـصين، سـواء كـانوا داخليـين أم خـارجيين، هـي داء وبيـل أصـابت عـدواه حركـات وطنيـة كثيـرة، وأدت بهـا إلـى الانتكاس والخذلان.

ومما لا ريب فيه أن المخلصين كافة لا يوجد بينهم من يرغب أو يقبل مثل هذا المصير لثورتنا المباركة المظفرة، والتي هي كما أكدتم سيادتكم دائماً للشعب إنها حصيلة دماء غزيرة وعزيزة، وجهود وآلام بذلتها الملايين من أبناء الشعب خلال سنوات طويلة من الكفاح، والعذاب المتواصل، وقد آن للشعب المكافح الصابر عقوداً من السنين، بل دهوراً، أن يحصد الثمار، ويتمتع بحريته الكاملة، وحقوقه الديمقراطية العادلة، وخيرات بلاده الوفيرة، وهذا ما يناضل من أجله كل المخلصين، كما سبق لسيادتكم أن صرحتم به دائماً.

إن الواقع للوضع المؤسف هذا الذي أشرنا إليه قبل قليل قد أثار، ولم يكن بالإمكان أن لا يثير، أقصى درجات اليقظة لدى الشعب، وحفز وعيه على الاستعانة بتجاربه، وتجارب الأمم الأخرى التاريخية، فبرز على الألسن، كما تغلغل في القلوب أكثر من أي وقت مضى، شعار وحدة [الصف الوطني] وتقويته، والدفاع عنه، وعن الجمهورية، و مكاسب ثورة الشعب وجيشه المقدام.

وما كان لهذه الرغبة النبيلة الواعية لدى جماهير الشعب إلا أن تنعكس على مختلف قواه الوطنية التي يقف على رأسها ويرعاها سيادتكم.

ونحن كجزء من هذه القوى الوطنية حملنا شعورنا بالمسؤولية إزاء هذا الوضع الراهن، وإزاء مهمة الحفاظ على مكاسب الشعب، وعلى تظافر الجهود، ودفعنا إلى التقارب بين بعضنا لدراسة المعالم المميزة للظرف الذي يكتنف الجمهورية، وتحديد واجباتها فيها.

ولقد توصلنا بنتيجة دراستنا للعوامل التي أدت إلى الإخلال بوحدة الصف الوطني والإساءة إليه، وتحري الحلول الممكنة، والعملية التي تساعدنا على بعثها مجدداً، وعلى أفضل وجه، وتوصلنا إلى مواصلة نشاطنا في [جبهة الاتحاد الوطني]، واتخاذ جميع الخطوات المقتضية لإعادة حيويتها، وتحويلها إلى واقع ملموس، وجهاز وطني فعّال، قادر على تعبئة وتوحيد صفوف الشعب، وبناء عليه، فقد تم الاتفاق فيما بيننا على إقرار[ميثاق إنشائي] نبلور ونصوغ فيه وجهة نظرنا

المشتركة في المسائل الكبرى التي نصت عليها بنود الميثاق، والتي تواجه البلاد في الظرف الراهن، سواء ما يتعلق منها بصيانة الجمهورية، أو بتخطيط وبناء مستقبل البلاد، وهذا الميثاق الوطني هو عهد مقدس بين القوى المنضوية، أو التي ستنضوي في المستقبل تحت لواء جبهة الاتحاد الوطني، والتي ستمارس نشاطها المشترك تحت قيادتكم الحكيمة، وما من شك أن ما جاء في هذا الميثاق قد يحتمل الإضافة أو التعديل متى ما أرادت الأطراف المشتركة فيه، أو متى ما ارتأت القوى الوطنية ضرورتها.

وباعتقادنا أن خطوتنا هذه من أجل وحدة الصفوف ستكون ذات أهمية كبرى، وأكثر جدوى في خدمة الجمهورية، كلما ضمت جبهة الاتحاد الوطني قوى شعبية أخرى، وإمكانيات جديدة. إننا إذ نتقدم إليكم بصورة من ميثاقنا الوطني، الذي تم اتفاق كلمتنا عليه، برغم الاختلاف في اتجاهاتنا، وميولنا السياسية، نحن القوى المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني، لنا وطيد الأمل بأننا سنجد من لدن سيادتكم كل التشجيع والرعاية، وتقبلوا فائق احترامنا. (7)

بغداد 28 حزيران 1959

2ـ قاسم يتجاهل المذكرة ويواصل سياسته المعادية للحزب

إن عبد الكريم قاسم، الذي كان قد عقد العزم على ضرب الحزب الشيوعي، والحد من نشاطه، والسير في طريق الحكم الفردي والاستئثار بالسلطة، تجاهل تلك المذكرة، وتجاهل الجبهة، بل وأوغل أكثر فاكثر في سياسته الهادفة إلى معادات الحزب الشيوعي وتجريده من كل أسباب قوته، وجماهيريته، وتوجيه الضربات المتلاحقة له.

ولم تفد الحزب تلك العبارات التي أطرى بها على قاسم، وسياسته الحكيمة!! في زحزحته عن مواقفه تجاه الحزب، بل جعلته يندفع أكثر فأكثر في هذا السبيل، مصمماً على حرمان الحزب من ممارسة نشاطه السياسي، استناداً لقانون الأحزاب والجمعيات الذي أصدره في 1 كانون الثاني 1960.

أما محمد حديد ورفاقه في الحزب الوطني التقدمي، فقد رفضوا الانضواء تحت راية تلك الجبهة، معللين ذلك بأن الحزب الشيوعي قد عمل من وراء ظهر

الأحزاب، وأن تلك الجبهة هي من صنع الشيوعيين، ورفضوا أي نوع من التعاون مع الحزب الشيوعي، ومع الجبهة المعلنة.

وهكذا فإن هذه الجبهة لم تستطع أن تؤدي مهامها، وتحقق أهدافها، نظراً لتعقد الظروف السياسية، وتدهور العلاقات بين أطراف القوى الوطنية من جهة، ومواقف عبد الكريم قاسم من جهة أخرى، إضافة للشرخ الذي أصاب الحزب الوطني الديمقراطي، وانعزال القوى القومية، وتنكبها لمسيرة الثورة، ولجوئها إلى التآمر المسلح والمكشوف لإسقاطها، والإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم.

ثامناً:تدهور العلاقة بين الأكراد والسلطة ولجوء الطرفين إلى السلاح

كان لتسارع الأحداث التي أدت إلى تدهور الأوضاع السياسية في البلاد، وانقسام القوى الوطنية، حدوث الخلافات العميقة بين السلطة وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولجوء الطرفين إلى الصراع المسلح، واستخدام السلطة للجيش في ذلك الصراع. ولم تجد نفعاً كل النداءات التي وجهها الحزب الشيوعي لكلا الطرفين لإيقاف القتال، واللجوء إلى الحوار، لحل القضية الكردية حلاً عادلاً، إلا أن جهوده باءت بالفشل، واستمرت الحرب بين الطرفين حتى وقوع انقلاب 8 شباط 1963 .

بدأت العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والسلطة بالتدهور عام 1961 عندما هاجمت صحيفة الحزب [خه بات] أسلوب السلطة في إدارة شؤون البلاد، وطالبت بإلغاء الأحكام العرفية، وإنهاء فترة الانتقال، وإجراء انتخابات عامة حرة، وسن دستور دائم للبلاد، وإطلاق سراح السجناء السياسيين الأكراد، واحترام الحياة الحزبية، وحرية الصحافة.(8)

كان رد عبد الكريم قاسم أن أمر بغلق مقر الحزب في بغداد، وغلق صحيفة الحزب ومطاردة قادته، واعتقال البعض منهم في آذار 1961، واستمرت العلاقة بين الطرفين بالتدهور حتى بلغت مداها في شهر تموز من ذلك العام.

وفي 20 تموز 1961، قدم المكتب السياسي للحزب مذكرة إلى عبد الكريم قاسم طالبه فيها بتطبيق المادة الثالثة من الدستور المؤقت، والتي نصت على حقوق الشعب الكردي، كما طالبت بسحب القوات العسكرية المرسلة إلى كردستان،

وسحب المسؤولين عن شؤون الأمن والشرطة والإدارة الذين كان لهم دور في الحوادث التي وقعت في كردستان، وإعادة الموظفين الأكراد المبعدين إلى كردستان، وإطلاق الحريات الديمقراطية، وإنهاء فترة الانتقال، وانتخاب مجلس تأسيسي، وسن دستور دائم للبلاد، وإلغاء الأحكام العرفية، وتطهير جهاز الدولة من العناصر المعادية لثورة 14 تموز.(9)

لكن عبد الكريم قاسم تجاهل المذكرة، واستمر في حشد قواته العسكرية في المناطق المحاذية لإيران، حيث كانت قد اندلعت حركة تمرد قام بها عناصر من كبار الإقطاعيين بقيادة [رشيد لولان] و[عباس مامند] بدعم وإسناد من النظام الإيراني، والسفارة الأمريكية في طهران، وقد أستهدف رشيد لولان، وعباس مامند، إلغاء قانون الإصلاح الزراعي، فيما استهدفت الإمبريالية الأمريكية، وعميلها [شاه إيران] زعزعة النظام الجديد في العراق، وإسقاطه.(10)

لكن من المؤسف أن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لم تقدر دوافع تلك الحركة والقائمين بها، والمحرضين عليها، ومموليها، مغلّبين التناقض الثانوي على التناقض الرئيسي مع الإمبريالية، ولجأت إلى حمل السلاح.

كما أن عبد الكريم قاسم، الذي تملكه الغضب، رفض اللجوء إلى الحوار وحل المشاكل مع القيادة الكردية، وإيجاد الحلول للأزمة السياسية التي كانت تعصف بالبلاد، وظن أن اللجوء إلى السلاح سينهي الحركة الكردية خلال أيام، ويصفي كل معارضة لسياسته في البلاد. لكن حساباته كانت خاطئة، وبعيدة جداً عن واقع الحال، وكانت تلك الحرب في كردستان أحد أهم العوامل التي أدت إلى اغتيال ثورة 14 تموز يوم الثامن من شباط 1963.

أستهل الحزب الديمقراطي الكردستاني صراعه مع السلطة بإعلان الإضراب العام في منطقة كردستان في 6 أيلول 1961، حيث توقفت كافة الأعمال، و أصاب المنطقة شلل تام، وقام المسلحون الأكراد باحتلال مناطق واسعة من كردستان، فكان رد السلطة دفع قطعات الجيش في 9 أيلول، لضرب التجمعات الكردية مستخدمة كافة الأسلحة والطائرات، وهكذا امتدت المعارك وتوسعت لتشمل كافة أرجاء كردستان، واستمرت المعارك حتى وقوع انقلاب 8 شباط 1963. إلا أن المؤسف إن يفكر الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتعاون مع انقلابيي 8 شباط،

حيث جرت الاتصالات بينهم قبل الانقلاب، كما شارك الطلبة الأكراد في الإضراب الذي أعلنه البعثيون قُبيل وقوع الانقلاب.

لقد وقع قادة الحركة الكردية في خطأ جسيم آخر عندما وضعوا أيديهم بأيدي أولئك الانقلابيين الفاشيين ضد السلطة الوطنية بقيادة عبد الكريم قاسم، ظنناً منهم أن بالإمكان حصول الشعب الكردي على حقوقه القومية على أيدي أولئك الشوفينيين المتعصبين الذين كانوا يضمرون للشعب الكوردي كل الحقد.

لقد كان موقفهم هذا يعبر بحق عن جهل فادح بطبيعة حزب البعث، والقوى القومية الشوفينية المتعصبة، الذين لم يكّنوا يوماً المحبة للشعب الكردي، ورفضوا حتى إشراك الحزب الديمقراطي في جبهة الاتحاد الوطني عام 195 .

وهكذا فلم تمض سوى أر بعة أشهر على انقلاب 8 شباط، حتى بادر الانقلابيون في 1 أيار 1963 إلى شن حملة شعواء على الشعب الكردي لم يشهد لها مثيلاً من قبل، منزلين فيه الويلات والمآسي، و ألوف القتلى، وتهديم القرى، وتهجير الشعب الكردي. لقد تمزقت الوحدة الوطنية، وتحولت الجبهة الوطنية إلى الصراع المرير بين أطرافها من جهة، ومع السلطة من جهة أخرى، جراء الأخطاء القاتلة لكافة الأحزاب السياسية والسلطة على حد سواء، فقد كان لكل طرف حصة ونصيب في تلك الأخطاء التي أدت إلى التمزق والصراع، وضياع الثورة، وتصفية كل مكاسب الشعب، وإغراق البلاد بالدماء.

ولاشك أن عبد الكريم قاسم يتحمل القسط الأكبر من مسؤولية تلك الأخطاء، لأنه كان على قمة السلطة، وكان بإمكانه أن يفعل الكثير من أجل إعادة اللحمة للصف الوطني، ومعالجة المشاكل والتناقضات التي نشأت، والتي يمكن أن تنشأ مستقبلاً، بروح من الود والتفاهم والمصلحة العامة لشعبنا ووطننا، والتحلي بإنكار الذات، وتغليب مصلحة الوطن على كل المصالح.

كان بإمكانه أن يعمل على إنهاء فترة الانتقال، ويجري انتخاب المجلس التأسيسي، وسن الدستور الدائم للبلاد، وإرساء الحكم على أسس ديمقراطية صلبة، ولو فعل ذلك لتجنّب، وجنّب الشعب العراقي كل تلك الويلات والمصائب، والمصير المظلم الذي حلّ بالبلاد على أيدي انقلابيي 8 شباط 1963.

الفصل السابع

انقلاب 8 شباط 1963 الفاشي

أولاً : الظروف التي ساعدت، ومهدت للانقلاب.

ثانياً : مَنْ أعدّ، وساهم في الانقلاب؟

ثالثاً : تنفيذ الانقلاب.

رابعاً: نص خطاب عيد الكريم قاسم الأخير ـ غير المذاع.

خامساً: الحزب الشيوعي يدعو إلى مقاومة الانقلاب.

سادساً: استسلام عبد الكريم قاسم للانقلابيين.

سابعاً : موقف قطعات الجيش من الانقلاب.

ثامناً : مهزلة محاكمة عبد الكريم قاسم، وإعدامه.

أولاً: الظروف التي ساعدت، ومهدت للانقلاب:

في ظل الظروف التي سادت العراق منذُ عام 1959، حيث بدأت الانتكاسة في العلاقات بين الأحزاب السياسية الوطنية من جهة، وبين الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم، من جهة أخرى تلك الانتكاسة التي تتحمل كافة الأحزاب السياسية، و عبد الكريم قاسم نفسه مسؤوليتها، حيث غلّب كل حزب مصالحه الذاتية على المصلحة العليا للشعب والوطن، وحيث عمل عبد الكريم قاسم جاهداً للاستئثار بالسلطة، وسعيه الحثيث إلى تحجيم الحزب الشيوعي، بعد المد الواسع الذي شهده الحزب خلال العام الأول للثورة، ولجوئه إلى سياسة توازن القوى بين حماة الثورة والقوى التي تآمرت عليها، واتخاذه سياسة التسامح والعفو عن المتآمرين الذين تآمروا على الثورة {سياسة عفا الله عما سلف} التي اقتصرت على تلك العناصر دون سواها، حيث أطلق سراحهم من السجن، واعاد عدد كبير من الضباط الذين سبق وأن أحيلوا على التقاعد بعد محاولة العقيد الشواف الانقلابية في الموصل، إلى مراكز حساسة في الجيش.

وفي الوقت نفسه، أقدم على اعتقال وسجن خيرة المناضلين المدافعين الأشداء عن الثورة وقيادتها ومسيرتها، واحالهم إلى المجالس العرفية العسكرية التي أصدرت بحقهم أحكاماً بالسجن لمدد طويلة، وتسريحه لعدد كبير من الضباط، كان من بينهم الدورة 13 للضباط الاحتياط البالغ عددهم [1700] ضابطاً، وكذلك ضباط الصف المشهود لهم بالوطنية الصادقة، والدفاع عن الجمهورية الوليدة، حيث كان لهم دور كبير في القضاء على تمرد الشواف، وإجهاض كل المحاولات التآمرية الأخرى ضد الثورة وقيادتها.

كما لجأ عبد الكريم قاسم إلى تجريد المنظمات الجماهيرية التي لعبت دوراً بارزاً في حماية الثورة ومكتسباتها من قياداتها المخلصة والأمينة على مصالح الشعب والوطن، والتي جادت بدمائها من أجل الثورة، ومن أجل مستقبل مشرق للعراق وشعبه، وتسليمها للقوى المعادية للثورة، بهدف إضعاف الحزب الشيوعي، وهذه أهم الإجراءات التي أتخذها عبد الكريم قاسم في هذا المجال، والتي كان لها الأثر الحاسم في نجاح انقلاب الثامن من شباط الفاشي عام 1963:

1ـ سحب السلاح من المقاومة الشعبية، وإنهاء وجودها فيما بعد، واعتقال معظم

قادتها المخلصين للثورة وقيادتها.

لقد كان موقف قاسم من المقاومة الشعبية خاطئاً، رغم أن الحزب الشيوعي يتحمل مسؤولية الكثير من الأخطاء التي أعطت المبرر لقاسم للإقدام على حلها، فقد سيطر الحزب على المقاومة الشعبية حتى أنها كانت تبدو وكأنها ميليشيا خاصة بالحزب، وكانت المقاومة الشعبية، نتيجة الحرص الزائد على الثورة، قد أوقعت نفسها بأخطاء عديدة ما كان لها أن تحدث، استغلتها القوى المعادية للثورة لتشويه سمعة المقاومة، وتحريض عبد الكريم قاسم على سحب السلاح منها، وتجميد صلاحياتها، ومن ثم إلغائها.

لقد كان بالإمكان معالجة تلك الأخطاء لا في إلغاء المقاومة الشعبية، درع الثورة الحصين، بل في إصلاحها، وإعادة تنظيمها، وتمكينها من أداء مهامها في حماية الثورة، فلو كانت المقاومة الشعبية موجودة يوم الثامن من شباط، لما استطاعت تلك الزمر المعزولة عن الشعب من تنفيذ مؤامرتها الدنيئة، ونجاحها في اغتيال الثورة، واغتيال قاسم بالذات، وإغراق العراق بالدماء.

لقد وقع عبد الكريم قاسم في خطأ جسيم عندما ظن أن الخطر يأتيه من الحزب الشيوعي وليس من الرجعية وعملاء الإمبريالية. إن الحزب الشيوعي لم يفكر يوماً ما في الغدر بعبد الكريم قاسم، أو المساس بزعامته، بل بقي حتى اللحظات الأخيرة من حكمه يعتبره قائداً وطنياً معادياً للاستعمار، وذاد عن سلطته، وعن الجمهورية يوم الثامن من شباط 1963، وهو اعزل من السلاح، مستخدماً كل ما يملك، وحتى الحجارة لمقاومة الانقلاب، وحاول بكل جهده الحصول على السلاح لمقاومة الانقلابيين، وكانت جماهيره العزلاء بالألوف تحيط بوزارة الدفاع وهي تهتف: {باسم العامل والفلاح، يا كريم أعطينا سلاح، ولكن دون جدوى، حتى أحاط الانقلابيون وزارة الدفاع بدباباتهم، وجرى قصفها بالطائرات والمدافع حتى انهارت مقاومة عبد الكريم قاسم، واستسلامه فيما بعد.

إن استسلام عبد الكريم قاسم للانقلابيين كان خطأ آخر وقع فيه، فقد أعتقد أن هناك أملاً في أن يعفُ عنه الانقلابيون ،ويسفرونه إلى الخارج ،أو لربما حوكم محاكمة قانونية عادلة، أو سجن لفترة من الزمن، ولم يدر في خلده أن حقدهم عليه، وعلى ثورة 14 تموز المجيدة جعلتهم يصممون على تصفيته، وتصفية كافة أعوانه وكل

الوطنيين المخلصين لشعبهم ووطنهم، ولثورة تموز المجيدة.

كنت أتمنى أن يستشهد عبد الكريم قاسم وهو يدافع عن الثورة، وعن نفسه، كما فعل من بعده الشهيد [سلفادور اليندي] رئيس جمهورية شيلي، عام 1972، حينما أقدمت الإمبريالية الأمريكية على تدبير الانقلاب الفاشي فيها، ولا يقع بأيدي الانقلابيين الذين تطاولوا عليه بأبشع وأخس العبارات، قبل تنفيذ الإعدام به، وبرفاقه المهداوي، وطه الشيخ أحمد، وكنعان حداد.

2 ـ بغية تحجيم الحزب الشيوعي وإضعافه، أقدم عبد الكريم قاسم على إحالة عدد كبير من الضباط المخلصين للثورة، ولقيادته، فقد أحال على سبيل المثال قائد الفرقة الثانية في كركوك الشهيد الزعيم الركن [داوود الجنابي]، وعدد من مساعديه على التقاعد في 29 حزيران 1959، كما أقدم على إبعاد الزعيم الركن [هاشم عبد الجبار] آمر اللواء العشرين، المعروف بوطنيته الصادقة، والذي أفشل خطط الانقلابيين يوم جرت محاولة اغتياله في شارع الرشيد، وأحكم سيطرته على بغداد، وأحلّ محله الزعيم [صديق مصطفى] المعروف بعدائه للقوى التقدمية ولثورة تموز، والذي لعب دوراً بارزاً في انقلاب 8 شباط 1963 عندما سيطرت قواته على مدينة السليمانية يوم الانقلاب، وقام بإعدام المئات من الوطنيين الأكراد الذين جرى دفنهم بقبور جماعية.

كما أقدم عبد الكريم قاسم على اعتقال المقدم الركن [فاضل البياتي] آمر كتيبة الدبابات الرابعة في أبو غريب، وزملائه الضباط الوطنيين الآخرين، كان من بينهم الرئيس [حسون الزهيري] والرئيس [كاظم عبد الكريم]، والمقدم [خزعل السعدي]، وغيرهم من الضباط الذين عرفوا بإخلاصهم للثورة، وأقدم قاسم على تسليم تلك الكتيبة إلى المتآمر الرائد [خالد مكي الهاشمي] الذي كان له، ولكتيبته الدور الأساس في الانقلاب، حيث قاد دبابات الكتيبة نحو وزارة الدفاع مقر عبد الكريم قاسم.

3 ـ تنحية آمر القاعدة الجوية في الحبانية، وتعيين العقيد الطيار [عارف عبد الرزاق] الذي أعاده للجيش بعد أن كان قد أحاله على التقاعد، وكان لتلك القاعدة ولآمرها دورهام جداً في نجاح الانقلاب، حيث قامت منه الطائرات التي قصفت وزارة الدفاع.

4 ـ تنحية آمر القاعدة الجوية في كركوك، وتعيين المقدم الطيار حردان عبد الغفار التكريتي آمراً لها، وكان له الدور الكبير في الانقلاب، حيث قام بقصف وزارة الدفاع بطائرته.

5ـ تنحية العقيد [عبد الباقي كاظم] مدير شرطة بغداد، وتعين العقيد طه الشيخلي المعروف بعدائه للثورة، ولسائر القوى التقدمية، وثبوت مشاركته في الانقلاب.

6 - إعادة 19من الضباط القوميين والبعثيين الذين سبق وأن أحالهم على التقاعد، وجرى ذلك في أوائل آب 1959، وكان من بينهم العقيد[عبد الغني الراوي]، والذي لعب دورا رئيسياً في الانقلاب.

7 - أحال العقيد [حسن عبود] آمر اللواء الخامس، وآمر موقع الموصل على التقاعد في كانون الثاني 1961، وكان العقيد حسن عبود قد قاد القوات التي سحقت انقلاب الشواف في الموصل، وذاد عن الثورة، وقيادة عبد الكريم قاسم نفسه.

8- إعفاء قائد الفرقة الأولى في الديوانية، وتعين الزعيم الركن [سيد حميد سيد حسين] الرجعي المعروف بعدائه الشديد للقوى التقدمية، والذي لعب دوراً كبيراً في محاربة الشيوعية في سائر المنطقة الجنوبية من العراق، حيث كانت تمتد سلطته العسكرية على سائر ألوية جنوب العراق، كما أحال عدد كبير من ضباط الفرقة الوطنيين على التقاعد.

9– إخراج كافة ضباط الاحتياط الدورة 13، المتخرجين عام 1959، والبالغ عددهم 1700 ضابط من الخدمة في الجيش، بالنظر للنفوذ الكبير للشيوعيين فيها.

10- تنحية المقدم الركن [سليم الفخري] المدير العام للإذاعة، وتسليمها لعناصر لا تدين بالولاء للثورة وقيادتها.

وقد وصفت صحيفة [صوت الأحرار] في 12 حزيران 962 دار الإذاعة بأنها قد أصبحت وكراً للانتهازيين والرجعيين، بعد أن أبعد عبد الكريم قاسم جميع العناصر الوطنية منها. كما كانت القوة العسكرية المكلفة بحماية دار الإذاعة لا تدين بالولاء للثورة، وهذا مما سهل للانقلابيين السيطرة على دار الإذاعة بكل يسرٍ وسهولة صباح يوم الانقلاب، وكان لذلك تأثير كبير على معنويات الجيش والشعب عندما سارع الانقلابيون إلى الاعلان عن مقتل عبد الكريم قاسم لإثباط عزيمة

الجيش للتحرك لإخماد الانقلاب، ومعلوم أن عبد الكريم قاسم ظل يقاوم الانقلابيين حتى ظهر اليوم التالي 9 شباط، ولو لم يكن الانقلابيون قد سيطروا على دار الإذاعة، واستطاع عبد الكريم قاسم إذاعة بيانه الأخير، غير المذاع، لما نجح الانقلاب.

11 - إعفاء كافة الوزراء ذوي الاتجاه التقدمي من الوزارة، وإعفاء عدد كبير من كبار المسؤولين المدنيين من وظائفهم، وتعين آخرين لا يدينون بالولاء للثورة وقيادتها، فقد كان جلّ هم عبد الكريم قاسم إبعاد كل عنصر له ميل أو علاقة بالحزب الشيوعي من قريب أو من بعيد.

12 - تصفية كل المنظمات الشعبية ذات الصبغة الديمقراطية، كمنظمة أنصار السلام، واتحاد الشبيبة الديمقراطية، ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة، ولجان الدفاع عن الجمهورية، ومحاربة القيادات الوطنية المخلصة في الاتحاد العام لنقابات العمال، والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، ونقابات المعلمين، والمهندسين والأطباء، والمحامين، وإبعادهم عن قيادة تلك المنظمات، وتسليمها إلى أعداء الشعب.

13- إصدار العفو عن عبد السلام عارف، وعن المجموعة التي نفذت محاولة اغتياله في شارع الرشيد، وإعفاء رشيد عالي الكيلاني وزمرته، وعن جميع رجالات العهد الملكي من محكومياتهم في 11 حزيران 1962، في حين أحتفظ بكافة الشيوعيين، والديمقراطيين رهائن في السجون، لكي يقعوا في أيدي الانقلابيون فيما بعد، وينفذوا جريمة قتل أعداد كبيرة منهم.

لقد شجعت سياسة العفو والتسامح مع أعداء الثورة على إيغال أولئك المتآمرين، واستمرارهم في التآمر، على عكس ما تصور عبد الكريم قاسم من أن إصدار العفو عنهم سوف يردهم عن التآمر.

14- لم يقدر عبد الكريم قاسم مسألة الصراع مع القوى المضادة للثورة، الذي أججته قرارات الثورة، وخاصة فيما يخص قانون الإصلاح الزراعي، الذي احدث ثورة اجتماعية سلبت السلطة من الإقطاعيين دعائم الإمبريالية. ولذلك فقد بدأ الرجعيون والإقطاعيون وكل المتضررين من ثورة تموز بتجميع صفوفهم، وبعث نشاطهم من جديد، على أثر الموقف الذي أتخذه عبد الكريم قاسم من الشيوعيين.

لقد استغلت الرجعية تلك الظروف من أجل تنفيذ هجمتها الشرسة ضد القوى الديمقراطية سند الثورة وحاميها، وإضعاف السلطة، وعزلها عن الشعب.

15 - لم يقدر عبد الكريم قاسم ما سوف يسببه صراعه مع شركات النفط من أجل انتزاع حقوق العراق في ثروته النفطية، والحفاظ على استقلاله الوطني، وإصداره القانون رقم 80 لسنة 1961، والذي أنتزع بموجبه 99,9% من مناطق امتياز تلك الشركات من سيطرة الشركات، والعمل على استغلالها وطنياً.

لقد كان الصراع على أشده مع شركات النفط، وتبادل الطرفان التهديدات، وكان آخر كلمة لوفد شركات النفط هي التحدي، وكان الوفد يعني ما يقول، فكانت مؤامرتهم الدنيئة على ثورة 14 تموز وقيادتها، والأمر المؤسف حقاً هو أن عبد الكريم قاسم لم يأخذ الحيطة والحذر من أحابيل ومؤامرات شركات النفط، حرصاً على مصالحها، حتى ولو أدى ذلك إلى إغراق العراق بالدماء.

16- قيام التمرد الكردي بقيادة الإقطاعيين [رشيد لولان] و[عباس مامند]، وانجرار الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تلك الحركة، ولجوء السلطة إلى القوة العسكرية لحل التناقض مع الأكراد، مما سبب إضعافاً خطيراً للسلطة، وشق جبهة الاتحاد الوطني، ودفع الحزب الديمقراطي الكردستاني للتعاون مع انقلابيي 8 شباط، ومع التمرد الرجعي لرشيد لولان، وعباس مامند، المدعم من قبل الإمبريالية الأمريكية وحليفها [شاه إيران].

ففي الفترة بين 20 - 23 تموز أجتمع السفير الأمريكي في طهران [هولمز] بالشيوخ المتمردين، وتم إرسال [علي حسين أغا المنكوري] على رأس عصابة مسلحة بالأسلحة الأمريكية، وبإشراف خبراء أمريكان، ليفرض سيطرته على ناحية [تاودست]، كما أعترف الأسرى من المتمردين بأنهم يحصلون على العون والأسلحة من الولايات المتحدة، وبريطانيا عن طريق إيران.

وفي بداية عام 1963، عندما كانت الحرب تدور في كردستان، كنت آنذاك في مدينة السليمانية، إحدى أكبر مدن كردستان، أتابع مجريات تلك الحرب، وأتحسر على ما آلت إليه الأمور في بلادي، حيث يقتل العراقيون بعضهم بعضاً. ومن المؤسف أيضاً أن ينجر الحزب الشيوعي، بسبب من الضغوط التي مارسها قاسم ضده، إلى الحركة الكردية، بعد أن وقف منذُ البداية مطالباً بالسلم في كردستان،

والديمقراطية للعراق، تاركاً النظام منعزلاً وجهاً لوجه أمام مؤامرات الإمبريالية وعملائها. كما يتحمل قاسم جانباً كبيراً من المسؤولية في إيصال الأمور مع القيادة الكردية إلى مرحلة الصراع المسلح.

17 - اعتماد عبد الكريم قاسم على جهاز أمن النظام الملكي السابق، الذي لم يجر عليه أي تغيير، سوى إحالة 45 من ضباط الأمن على التقاعد، ومعلوم أن ذلك الجهاز الذي أنشأته ورعته الإمبريالية وعملائها الحاكمون في بغداد آنذاك، لم يكن يدين بالولاء لا للثورة، ولا لزعيمها عبد الكريم قاسم، وكان لها دور كبير في إخفاء نشاطات القوى الرجعية، والحركات التآمرية عن السلطة، وحماية المتآمرين على الثورة وقيادتها.

ومما يؤكد هذا، الحديث الذي جرى مع مدير الأمن العام [مجيد عبد الجليل] الذي جيء به إلى دار الإذاعة، التي اتخذها الانقلابيون مقراً لهم، وقام [علي صالح السعدي] أمين سر حزب البعث بالبصق في وجهه، فما كان من مدير الأمن العام إلا أن قال له: { لماذا تبصق في وجهي ؟ فلولاي لما نجح الانقلاب}، وهذا خير دليل على عدم أمانة ذلك الجهاز الذي أعتمد عليه عبد الكريم قاسم.

ولم يكن جهاز الاستخبارات العسكرية بأحسن حال من جهاز الأمن، والذي أنيط به حماية الثورة من المتآمرين، وتبين فيما بعد أن ذلك الجهاز كان ملغماً بالعناصر المعادية للثورة، وكان على رأسهم رئيس الجهاز[محسن الرفيعي]، ومن قبله [رفعت الحاج سري]الذي ثبت للمحكمة اشتراكه في الحركة الانقلابية للشواف، وحكم عليه بالإعدام، ونفذ الحكم فيه.

كما أن موقف رئيس أركان الجيش، والحاكم العسكري العام [أحمد صالح العبدي] المتخاذل دل على مساومة الانقلابيين، والسكوت عن تحركاتهم، فلم ينل منهم أذى وأطلق سراحه بعد أيام قلائل، فيما جرى إعدام كل المخلصين لثورة تموز.

18- قيام الطلاب البعثيين والقوميين بإضراب عام ساندهم فيه أعضاء ومؤيدي الحزب الديمقراطي الكردستاني.

19- قيام الطلاب البعثيين، والقوميين بإضراب عام، ساندهم فيه أعضاء ومؤيدي الحزب الديمقراطي الكردستاني، مستخدمين كل الوسائل والسبل، بما فيها العنف،

لمنع الطلاب من مواصلة الدراسة، ولم يكن موقف السلطة من الإضراب يتناسب وخطورته، فقد اتخذت السلطة جانب اللين مع المضربين، ولم تحاول كبح جماحهم وكسر الإضراب، وكان ذلك الإضراب بداية العد التنازلي لتنفيذ الانقلاب.

ولابد أن أشير هنا إلى الدور الذي لعبته سفارة العربية المتحدة في دعم الإضراب، وطبع المنشورات، وقد اضطرت الحكومة العراقية إلى طرد أحد الملحقين في السفارة في 24كانون الثاني 1963.

ثانيا: مَنْ أعدّ، وساهم في الانقلاب؟

لاشك في أن الدور الأول في الإعداد للانقلاب كان لشركات النفط، بعد أن أقدم عبد الكريم قاسم على إصدار قانون رقم 80 لسنة 1961، بعد صراع مرير مع تلك الشركات، والتهديدات التي وجهتها إلى حكومة الثورة، ذلك لأن النفط بالنسبة للدول الإمبريالية أمر لا يفوقه أهمية أي أمر آخر، ولذلك نجد أن جَلّ اهتمام هذه الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة، هو الاستحواذ على منابع النفط، وإحكام سيطرتهم عليها.

ولما جاءت ثورة الرابع عشر من تموز، واتخذت لها خطاً مستقلاً، بعيداً عن الهيمنة الإمبريالية، هالهم الأمر، وصمموا منذُ اللحظات الأولى على إجهاض الثورة، والقضاء عليها، وبالفعل نزلت القوات البريطانية في الأردن، والأمريكية في لبنان، وحشدت تركيا قواتها العسكرية على الحدود العراقية من أجل العدوان على العراق.

إلا أن موقف الاتحاد السوفيتي المساند للحكومة الثورية الجديدة، وتحذيره للإمبرياليين من مغبة العدوان على العراق، وحشد قواته على الحدود التركية وتحذيرها من أي محاولة للتدخل والعدوان، كل تلك الإجراءات أسقطت في يد الإمبريالية، وجعلتهم يفكرون ألف مرة قبل الإقدام على أي خطوة متهورة.

وهكذا جاءت الريح كما لا تشتهي السفن،كما يقول المثل،غير أن الإمبرياليين لم يتركوا مسألة إسقاط الثورة أبداً، بل بادروا إلى تغير خططهم بما يتلاءم والظروف الجديدة، محاولين إنهاء الثورة من الداخل، مجندين حزب البعث، وطائفة من القوى القومية لتنفيذ أهدافهم الشريرة.

فلقد ذكر [علي صالح السعدي] أمين سر حزب البعث في مؤتمر صحفي عقده بعد وقوع انقلاب عبد السلام عارف ضد حكم البعث قائلاً [لقد جئنا إلى الحكم بقطار أمريكي].

كما ذكر الملك حسين، ملك الأردن، في مقابلة أجراها معه [محمد حسنين هيكل] رئيس تحرير صحيفة الأهرام في فندق [كريون] في باريس عن علاقة الانقلابيين البعثيين بالأمريكيين حيث قال الملك:(1)

{تقول لي أن الاستخبارات الأمريكية كانت وراء الأحداث التي جرت في الأردن عام 1957، أسمح لي أن أقول لك أن ما جرى في العراق في 8 شباط 1963 قد حضي بدعم الاستخبارات الأمريكية، ولا يعرف بعض الذين يحكمون بغداد اليوم هذا الأمر، ولكنني أعرف الحقيقة.

لقد عقدت عدة اجتماعات بين حزب البعث والاستخبارات الأمريكية، وعقد أهم تلك الاجتماعات في الكويت.

وأزيدك علماً أن محطة إذاعة سرية كانت قد نصبتها الاستخبارات الأمريكية في الكويت، وكانت تبث إلى العراق، وتزود يوم 8 شباط رجال الانقلاب بأسماء الشيوعيين وعناوينهم للتمكن من اعتقالهم وإعدامهم}.

كما أن أحد أعضاء قيادة حزب البعث، طلب عدم ذكر أسمه، قد ذكر لمؤلف كتاب العراق، الكاتب[حنا بطاطو] أن السفارة اليوغسلافية في بيروت حذرت بعض القادة البعثيين من أن بعض البعثيين العراقيين يقيمون اتصالات خفية مع ممثلين للسلطة الأمريكية، وهذا ما فيه الكفاية عن الدور الذي لعبته الإمبريالية في الإعداد للانقلاب.(2)

لقد حكم الانقلابيون البعثيون مدة تسعة أشهر كان إنجازهم الوحيد خلالها هو شن الحرب الهوجاء على الشيوعيين والديمقراطيين، وكانت تلك الأشهر بحق أشهر الدماء، والمشانق، والسجون، والتعذيب، وكل الأعمال الدنيئة التي يندى لها جبين الإنسانية، حتى وصل الأمر بعبد السلام عارف، شريكهم في الانقلاب، ورئيس جمهوريتهم بعد انقلاب شباط، أن أصدر كتاباً ضخماً عن جرائمهم وأفعالهم المشينة سماه [المحرفون].

من هم الانقلابيون؟

ضم فريق الانقلابيين حزب البعث بقيادة كل من : علي صالح السعدي، وأحمد حسن البكر، وطالب شبيب، وحازم جواد، ومسارع الراوي، وحمدي عبد المجيد، والضباط البعثيين مل من عبد الستار عبد اللطيف، والمقدم المتقاعد عبد الكريم مصطفى نصرت، وصالح مهدي عماش، وحردان عبد الغفار التكريتي، ومنذر الونداوي، بالإضافة إلى القوى القومية التي ضمت كل من عبد السلام عارف وطاهر يحيى، وعارف عبد الرزاق، وعبد الهادي الراوي، ورشيد مصلح، وعبد الغني الراوي، وعدد آخر من صغار الضباط.

ثالثا: تنفيذ الانقلاب في 8 شباط 1963:

أختار الانقلابيون الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة الموافق للثامن من شباط 1963، وكانت لهم حساباتهم في هذا الاختيار، فيوم الجمعة يوم عطلة، ولا يتواجد في المعسكرات سوى الضباط الخفر، وكانوا قد رتبوا مسبقاً خفارة الضباط المتآمرين في ذلك اليوم، ليسهل عليهم عملية تنفيذ الانقلاب، كما أن قيام الانقلاب في الساعة التاسعة صباحاً أمر غير متوقع، حيث جرت العادة بوقوع الانقلابات العسكرية في الساعات الأولى من الفجر، ورغم وصول إشارة إلى وزارة الدفاع قبل ساعة ونصف من وقوع الانقلاب، إلا أن آمر الانضباط العسكري، الزعيم الركن عبد الكريم الجدة، لم يأخذ ذلك على مأخذ الجد، وأعتقد أن ذلك نوع من المزحة أوالخيال.

يقول أحد الضباط الوطنيين المتواجدين في وزارة الدفاع، وكان ضابط الخفر ذلك اليوم: { دق جرس الهاتف في الساعة السابعة والنصف من صباح ذلك اليوم، الثامن من شباط، وأسرعت لرفع سماعة الهاتف وإذا بشخص مجهول يحدثني قائلاً: إنني أحد الذين استيقظ ضميرهم، ووجدت لزاماً على نفسي أن أبلغكم بأن انقلاباً عسكرياً سيقع ضد عبد الكريم قاسم في الساعة التاسعة من صباح هذا اليوم، ينطلق من قاعدة الحبانية الجوية، وكتيبة الدبابات الرابعة في أبو غريب، ثم أغلق الهاتف، ثم يضيف الضابط الخفر قائلا: أسرعت بالاتصال بالزعيم عبد الكريم الجدة، آمر الانضباط العسكري، أبلغته بالأمر، فما كان منه إلا أن أجابني قائلاً:

{هل أنت سكران يا هذا ؟ كيف يقع انقلاب عسكري في يوم 14 رمضان، والزعيم صائم !!، والناس صيام !!، وفي مثل هذا الوقت الذي تتحدث عنه ضحى، فلم يسبق أن وقع انقلاب عسكري في وضح النهار، ثم أغلق الزعيم الجدة سماعة الهاتف}.

كان ذلك الموقف من عبد الكريم الجدة لا ينم إلا عن الجهل وسوء التقدير للوضع السياسي في البلاد، فقد كان الجو السياسي مكفهراً، ونشاط المتآمرين يجري على قدم وساق، وإضراب الطلاب على أشده، كما أن الحزب الشيوعي كان قد أصدر بياناً في 3 كانون الثاني 1963، وزع بصورة علنية، وعلى نطاق واسع، حذر فيه من خطورة الوضع ومما جاء فيه:

{ وهناك معلومات متوفرة تشير إلى الكتائب المدرعة في معسكرات بغداد، ولواء المشاة التاسع عشر الآلي قد أصبحت مراكز لنشاط عدد كبير من الضباط الرجعيين والمغامرين الذين يأملون تحويل هذه المراكز إلى قواعد انطلاق لانقضاض مفاجئ على استقلال البلاد، ولقد حددوا موعداً بعد آخر لتحقيق هذا الغرض، وللموعد الحالي مغزى خاص نظراً لخطورة الأزمة السياسية الراهنة وعدد الزيارات التي يقوم بها كبار الجواسيس الأمريكيين لبلدنا، ووجه الحزب نداءه لعبد الكريم قاسم لأجراء تطهير واسع وفعال في صفوف الجيش}.(3)

إلا أن عبد الكريم قاسم لم يأخذ بذلك التحذير مأخذ الجد، معتقداً أن ذلك لا يعدو أن يكون تهويلاً يستهدف أهدافاً حزبية ضيقة.

كان الأولى بعبد الكريم الجدة الاتصال بعبد الكريم قاسم فوراً، واستنفار كل الأجهزة، والقوات العسكرية، وسائر الضباط الذين لا يشك بولائهم للثورة، وخاصة قائد القوة الجوية، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث.

وُزعت الأدوار على الضباط الانقلابيين، ومنظمات حزب البعث، وأفراد الحرس القومي، الذي أُعد مسبقاً ودُرب وجُهز بالسلاح !!، وجعلوا ساعة الصفر اغتيال قائد القوة الجوية الشهيد [جلال الأوقاتي].

كان البعثيون قد رصدوا حركته، حيث أعتاد صباح كل يوم جمعة أن يخرج لشراء الفطور بنفسه، وترصدوا له ذلك اليوم وهو خارج وبصحبته ولده، حيث أطلقوا

عليه النار وأردوه قتيلاً في الحال، وجرى الاتصال بالزمرة الانقلابية وتم إبلاغهم باغتيال الأوقاتي، وعند ذلك تحرك المتآمرون، حيث قاموا بقطع البث من مرسلات الإذاعة في أبو غريب، وتركيب تحويل في مرسلات الإذاعة، وبدأ البث فيها من هناك قبل استيلائهم على دار الإذاعة.

وفي نفس الوقت قام منذر الونداوي بطائرته من قاعدة الحبانية، وحردان التكريتي من القاعدة الجوية في كركوك بقصف مدرج مطار الرشيد العسكري، وتم حرثه بالقنابل، لشل أي تحرك للطيارين الموالين للسلطة، وبعد أن تم لهم ذلك بادروا إلى قصف وزارة الدفاع.

وفي تلك الأثناء سمع عبد الكريم قاسم أصوات الانفجارات باتجاه معسكر الرشيد، فبادر على الفور بالذهاب إلى وزارة الدفاع، وتحصن فيها، وكان ذلك الإجراء في غاية الخطورة، إذ كان الأجدى به أن يتوجه بقواته المتواجدة في وزارة الدفاع إلى معسكري الرشيد، والوشاش، القريبين من مركز بغداد، والسيطرة عليهما، ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف التي تمركز فيها الانقلابيون، بالاستناد إلي جماهير الشعب الغفيرة التي هبت حال سماعها بنبأ الانقلاب تطالب بالسلاح لمقاومة الانقلابيين.

لكن عبد الكريم قاسم حصر نفسه في وزارة الدفاع، على الرغم من تحذير الزعيم الركن [طه الشيخ أحمد] مدير الحركات العسكرية، الذي أشار عليه إلى ضرورة استباق المتآمرين ومهاجمتهم قبل توسع الحركة، وسيطرتهم على معسكري الوشاش والرشيد القريبين جداً من بغداد، لكن عبد الكريم قاسم لم يأخذ بنصيحته مما سهل على الانقلابيين تطويق الوزارة، وقصفها بالطائرات والمدفعية، قصفاً مركزاً، حتى انهارت مقاومة قواته.

ربما أعتقد عبد الكريم قاسم أن وجوده في وزارة الدفاع المحصنة، يمكّنه من الاتصال بالوحدات العسكرية الموالية له!!، ولكن خاب ظنه بعد كل الذي فعله بإبعاد كل العناصر الوطنية الصادقة والمخلصة، واستبدلهم بعناصر انتهازية لا مبدأ لها، ولا تدين بالولاء الحقيقي له وللثورة، فقد سارع معظمهم إلى إرسال برقيات التأييد للانقلابيين، وانكفأ البعض الأخر في بيته، وكأن الأمر لا يعنيه، سواء بقي عبد الكريم قاسم أم نجح الانقلابيون.

لقد أنتحر عبد الكريم قاسم، ونحر معه الشعب العراقي وكل آماله وأحلامه التي ضحى من أجلها عقوداً عديدة مقدماً التضحيات الجسام.

توجه [عبد السلام عارف] إلى [معسكر أبي غريب]، حيث وصل مقر كتيبة الدبابات الرابعة، وانضم إليه [أحمد حسن البكر]،واستقلا كلاهما إحدى الدبابات، وتوجها إلى دار الإذاعة، وبصحبتهما دبابة أخرى، وساعدهم حرس دار الإذاعة، المشاركين في الانقلاب على السيطرة عليها، ثم التحق بهم كل من حازم جواد، وطالب شبيب، وهناء العمري، خطيبة علي صالح السعدي، أمين سر حزب البعث، أما خالد مكي الهاشمي فق أندفع بدباباته متوجهاً إلى بغداد، رافعاً صور عبد الكريم قاسم لخدع جماهير الشعب التي ملأت شوارع بغداد لتدافع عن الثورة وقيادتها.

وفي نفس الوقت، وصل العقيد [عبد الغني الراوي] إلى مقر لواء المشاة الآلي الثامن في الحبانية، وتمكن بمساعدة أعوانه من الانقلابيين من السيطرة على اللواء المذكور، وتحرك به نحو بغداد، كما نزل المئات من أفراد الحرس القومي على طول الطريق بين الحبانية وأبو غريب، حاملين أسلحتهم وقد وضعوا إشارات خضراء على أذرعهم، وتقدمت قوات الانقلابيين بقيادة المقدم المتقاعد [عبد الكريم مصطفى نصرت]، وأحاطت بوزارة الدفاع، كما تقدمت قوة أخرى من الطرف الثاني لنهر دجلة، مقابل وزارة الدفاع، متخذة لها مواقع مقابل وزارة الدفاع، وبدأت قصفها للوزارة بالمدفعية الثقيلة.

كانت جموع غفيرة من أبناء الشعب قد ملأت الساحة أمام وزارة الدفاع، والشوارع المؤدية لها وهي تهتف للثورة وقائدها عبد الكريم قاسم، وتطالب بالسلاح لمقاومة الانقلابيين.

لقد حدثني أحد رفاقي الذي كان متواجداً في تلك الساعة مع الجماهير المحيطة بالوزارة، والمستعدة للتضحية والفداء دفاعاً عن الثورة فقال:

تجمعنا حول وزارة الدفاع حال سماعنا بوقوع الانقلاب، وكانت أعدادنا لا تحصى، فلقد امتلأت الشوارع والطرقات بآلاف المواطنين الذين جاءوا إلى الوزارة وهم يهتفون بحياة الثورة وقائدها عبد الكريم قاسم، ويطالبونه بالسلاح للدفاع عن الثورة، منادين { باسم العامل والفلاح، يا كريم أعطينا سلاح}، كان

الجو رهيباً والجموع ثائرة تريد السلاح للانقضاض على المتآمرين، وكان عبد الكريم يرد عليهم { إنهم مجرد عصابة مأجورة لا قيمة لها، وسوف نقضي عليهم في الحال}.

وهكذا أخطأ عبد الكريم مرة أخرى في حساباته، ولم يستمع إلى صوت الشعب، وتحذيره، ولم يقدر خطورة الوضع، وكان لا يزال على ثقة بأولئك الذين أعتمد عليهم، وبوأهم أعلى المناصب السياسية والعسكرية والإدارية، سوف يؤدون واجبهم لحماية الثورة، وسحق المتآمرين، ولكن تلك الزمر الانتهازية الخائنة أسفرت عن وجهها الحقيقي، فقسم منها أشترك اشتراكاً فعلياً مع المتآمرين، والقسم الآخر آثر الجلوس على التل دون حراك، فلا تهمهم الثورة، ولا الشعب، ولا عبد الكريم قاسم.

ثم يضيف رفيقي قائلاً: في تلك الأثناء وصلت أربع دبابات تحمل في مقدمتها صور عبد الكريم قاسم، استخدمتها لتضليل جماهير الشعب لكي يتسنى للانقلابيين عبور الجسر نحو جانب الرصافة، حيث مقر وزارة الدفاع، وكانت الجماهير قد أحاطت بالجسور وقطعتها، واعتقدت أن هذه الدبابات جاءت لتعزز موقف عبد الكريم قاسم .

وعندما وصلت تلك الدبابات إلى وزارة الدفاع، استدارت ظهرها نحو الوزارة، وبلحظات بدأت رشاشات [الدوشكا] المنصوبة عليها تطلق رصاصها الكثيف على الجماهير المحتشدة، وتخترق أجسادهم بالمئات. لقد غطت الجثث والدماء تلك الشوارع والساحة المقابلة لوزارة الدفاع خلال عشرة دقائق لاغير، وكانت مجزرة رهيبة لا يمكن تصورها، ولا يمكن أن يدور في خلد أي إنسان أن يجرأ المتآمرون على اقترافها.

ولم تكتفِ دبابات المتآمرين بما فعلت، بل جاءت الطائرات لتكمل المجزرة، موجهة رشاشاتها حتى نحو الجرحى الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة.

ثم بدأ بعد ذلك القصف المركز على وزارة الدفاع بالطائرات ومدافع الدبابات التي أحاطت بالوزارة من جانبي الكرخ والرصافة، وبدأت القذائف تنهال عليها، والقوات المتواجدة داخلها ترد على القصف بما تملك من أسلحة وعتاد، إلا أن المقاومة بدأت تضعف شيئاً فشيئاً، دون أن يأتي أي إسناد من أي من القطعات

العسكرية التي كان عبد الكريم يعتمد عليها، لأنه كان في وادٍ، وأولئك الخونة في وادٍ آخر، وادي الخونة والخيانة.

وفيما كانت عملية القصف تتواصل، تقدمت قوات أخرى نحو معسكر الرشيد، ومقر الفرقة الخامسة، واللواء التاسع عشر، وحيث هناك المعتقل رقم واحد، الذي كان عبد الكريم يحتجز فيه عدد من الضباط البعثيين والقوميين، حيث تم إطلاق سراحهم ليشاركوا في الانقلاب، وتمكنت قوات الانقلابيين من السيطرة على المعسكر، ومقر الفرقة، ووقع بأيديهم مجموعة من الضباط الوطنيين المعتقلين هناك، حيث نفذ الانقلابيون مجزرة أخرى بالعديد منهم، ومُورس التعذيب الشنيع بالبعض الأخر.

رابعاً:الحزب الشيوعي يتصدى للانقلابيين ويدعو إلى مقاومتهم:

منذُ اللحظات الأولى لوقوع الانقلاب سارع الحزب الشيوعي إلى إصدار بيان وُزع على جماهير الشعب صباح ذلك اليوم دعا فيه القوات العسكرية الوطنية، وجماهير الشعب إلى التصدي للانقلابيين بكل الوسائل والسبل، ومما جاء في البيان :

{إلى السلاح! اسحقوا المؤامرة الرجعية الإمبريالية}.

أيها المواطنون: يا جماهير شعبنا العظيم المناضل، أيها العمال، والفلاحون والمثقفون، وكل الوطنيين والديمقراطيين الآخرين:

لقد دق جرس الخطر ...استقلالنا الوطني يتعرض للخطر العظيم، إنجازات الثورة تحدق بها المخاطر.

لقد قامت عصابة حقيرة من الضباط الرجعيين والمتآمرين بمحاولة يائسة للاستيلاء على السلطة، استعداداً لإعادة بلدنا إلى قبضة الإمبريالية والرجعية، بعد أن سيطروا على محطة البث الإذاعي في أبو غريب، وانكبوا على إنجاز غرضهم الخسيس، فإنهم يحاولون الآن تنفيذ مجزرة بحق أبناء جيشنا الشجاع.

يا جماهير شعبنا المناضل الفخور! إلى الشوارع، اقضوا بحزم وقسوة على المتآمرين والخونة، طهروا بلدنا منهم، إلى السلاح دفاعاً عن استقلال شعبنا ومكتسباته، شكلوا لجان دفاع في كل ثكنة عسكرية، وكل مؤسسة، وكل حي وقرية

وسيُلحق الشعب، بقيادة قواه الديمقراطية، الخزي والهزيمة بهذه المؤامرة الجبانة، كما فعل بمؤامرات الكيلاني، والشواف، وآخرين. إننا نطالب بالسلاح}.

ودعا البيان رفاق وجماهير الحزب إلى الاستيلاء على الأسلحة من مراكز الشرطة وتوزيعها على الجماهير، إلا أن ذلك لم يكن في مستوى الأحداث، فلم يكن الحزب قد كدس السلاح، كما فعل الانقلابيون خلال ثلاث سنوات.

ولاشك أن قيادة الحزب تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية في عدم أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع الانقلابيين من تنفيذ جريمتهم، ولا سيما وأن الحزب كان على علم بما يجري في الخفاء، وأنه كان قد أصدر بياناً قبل أيام يحذر فيه من وقوع مؤامرة ضد الثورة، فما هي الإجراءات التي اتخذتها قيادة الحزب لتعبئة رفاقه وجماهيره ، وخاصة في صفوف الجيش ؟ في الوقت الذي كان الحزب لا يزال يتمتع بنفوذ لا بأس به داخل صفوف الجيش على الرغم من تصفية قاسم لمعظم القيادات الشيوعية فيه.

ورغم كل ذلك، فقد أندفع رفاقه وجماهير الشعب التي كانت تقدر بالألوف للذود عن حياض الثورة بكل أمانة وإخلاص، ووقفوا بجانب عبد الكريم قاسم، بل أستطيع أن أقول أن الشيوعيين كانوا القوة السياسية الوحيدة التي وقفت بجانبه، رغم كل ما أصابهم منه من حيف خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من عمر الثورة. لقد أندفع معظم الضباط، وضباط الصف، والمسرحين من الخدمة العسكرية إلى الالتحاق بالمقاومة وحماية الثورة، بناء على دعوة الحزب، وقدموا التضحيات الجسام، وسالت دماؤهم على ساحات المعارك مع الانقلابين.

كان كل ما يعوز جماهير الشعب هو السلاح الذي كانوا يفتقدونه، ورغم كل النداءات التي وجهوها إلى عبد الكريم قاسم للحصول على السلاح لمقاومة الانقلابيين في أول ساعات الانقلاب، إلا أن نداءاتهم ذهبت أدراج الرياح\.

ربما كان قاسم يتوقع من أولئك الذين أعتمد عليهم في القوات المسلحة أن يقمعوا الانقلاب، ولكنهم كانوا في وادٍ آخر، وربما خاف قاسم من إعطاء السلاح للحزب الشيوعي على مستقبله السياسي إذا ما تم قمع الانقلاب على أيدي الشيوعيين، وفي كلتا الحالتين كان قاسم مخطئاً، ودفع حياته، ومستقبل الشعب ثمناً لتلك الأخطاء التي أرتكبها طيلة فترة حكمه.

خامسا: قاسم يحاول توجيه خطاب للشعب والقوات المسلحة:

في الوقت الذي كان فيه القصف المركز يجري على وزارة الدفاع، والقوات الانقلابية تحيط بها، حاول عبد الكريم قاسم تسجيل خطاب يوجهه إلى الشعب، والقوات المسلحة، يدعوهم لمقاومة الانقلابيين، وقد تم تسجيل ذلك الخطاب على شريط [كاسيت]، تحت أصوات القصف والانفجارات، وأرسله إلى دار الإذاعة مع الرائد[سعيد الدوري]، الذي تبين فيما بعد أنه من المشاركين في الانقلاب، حيث سلمه للانقلابيين، كما أن دار الإذاعة كانت قد احتلت من قبل الانقلابيين، ولذلك لم يتسنَ إذاعة الخطاب، وقد حصلت على نسخة منه، وفيما يلي نصه :

إلى أبناء الشعب الكرام، وإلى أبناء الجيش المظفر:{إن أذناب الاستعمار، وبعض الخونة والغادرين والمفسدين، الذين يحركهم الاستعمار لتحطيم جمهوريتنا ...كلمات غير مفهومة بسبب القصف، الذين يحاربوننا بحركات طائشة للنيل من جمهوريتنا، وتحطيم كيانها.

إن الجمهورية العراقية الخالدة وليدة ثورة 14 تموز الخالدة لا تقهر، وإنها تسحق الاستعمار، وتسحق كل عميل وخائن. إنما نحن نعمل في سبيل الشعب، وفي سبيل الفقراء بصورة خاصة، وتقوية كيان البلاد فنحن لا نقهر، وإن الله معنا، أبناء الجيش المظفر والوحدات، والقطعات، والكتائب والأفراد.

أيها الجنود الغيارى، مزقوا الخونة، اقتلوهم، اسحقوهم، إنهم متآمرون على جمهوريتنا ليحطموا مكاسب ثورتنا، هذه الثورة التي حطمت الاستعمار، وانطلقت في طريق الحرية والنصر، وإنما النصر من عند الله، والله معنا، كونوا أشداء، اسحقوا الخونة والغادرين.

أبناء الشعب في كل مكان: اسقطوا الخونة والغادرين، إنهم أذناب الاستعمار والله ينصرنا على الاستعمار وعلى أذنابه وأعوانه.

ثم يتوقف التسجيل بسبب دوي القصف، ويعاود الزعيم مرة أخرى:

السلام عليكم أبناء الشعب، أيها الضباط، أيها الجنود، أيها الضباط الصف الأشاوس، أيها العمال الغيارى، إن الاستعمار يحاول أن يسخر نفراً من أذنابه للقضاء على جمهوريتنا، لكنه بتصميمنا، وتصميم الشعب المظفر، فأننا نحن جنود

وشعب 14 تموز الخالد الذي وجه الضربات الخاطفة إلى العهد المباد، رغم الاستعمار، وحرر أمتنا، واسترد كرامتها فان هذا اليوم المجيد قادرون على سحق الخونه والغادرين.

أبناء الشعب، أبناء الجيش المظفر، إن النصر أمامنا، وإننا صممنا على سحق الاستعمار وأعوانه، فلا تدعو الخونة والغادرين، فأن الله معكم، وسوف نتصدى للظالمين والغادرين والسفاكين، أذناب الاستعمار، سوف نهزمهم عندما توجه إليهم الضربات الخاطفة، وقد باشرنا بتوجيهها إليهم.

إنني الزعيم عبد الكريم قاسم، وإننا أقوى وأمضى وأشد عزماً وكفاحاً في سبيل الفقراء، والنصر للشعب العراقي المظفر، والنصر لكم أيها الغيارى}.

عبد الكريم قاسم

8 شباط 1963

هذا هو نص الخطاب الذي لم يستطع عبد الكريم قاسم إذاعته، فقد فات الأوان، واستولى الانقلابيين على دار الإذاعة، ووقع الشريط الذي يحوي الخطاب بين أيديهم، وربما كان بالإمكان لو لم تقع دار الإذاعة بأيدي الانقلابيين، وتم إذاعة البيان، أن تتحرك بعض القطعات العسكرية الموالية له، وتتصدى للانقلابيين.

كان الانقلابيون يدركون مدى تعلق الشعب العراقي وجيشه بثورة 14 تموز وقيادتها، رغم كل الأخطاء التي أرتكبها عبد الكريم قاسم يحق القوى الوطنية المخلصة حقاً وفعلاً، فالكل يركب سفينة الثورة، التي إذا غرقت غرق الجميع ولذلك نجد الانقلابيين يعلنون في أول ساعات الانقلاب عن مقتل عبد الكريم قاسم لكي يمنعوا أي تحرك عسكري لإسناده، مثل ما فعلوا عندما تقدمت دباباتهم وهي تحمل صور عبد الكريم قاسم لخدع جماهير الشعب حتى تتمكن من الوصول إلى وزارة الدفاع.

ورغم كل ذلك فقد اندفعت جماهير الشعب تقارع الانقلابيين بكل ما أوتيت من عزم وقوة رغم أنها كانت عزلاء من السلاح، وخاضت المعارك معهم بالبنادق والعصي والحجارة فيما قابلتهم الدبابات والمصفحات منزلة بهم خسائر فادحة في الأرواح بلغت عدة آلاف من أبناء الشعب.

أما [الحرس القومي] الذي شكله الانقلابيون فقد أندفع أفراده إلى الشوارع، وهاجموا مراكز الشرطة، واستولوا على الأسلحة، وبدءوا يهاجمون جماهير الشعب بكل عنف وقوة موجهين نيران أسلحتهم الثقيلة والخفيفة نحو كل من يصادفونه في طريقهم.

واستمرت مقاومة الشعب في بعض مناطق بغداد، وخاصة في مدينة الثورة، والشاكرية، والكاظمية، وباب الشيخ، وحي الأكراد، والحرية، والشعلة، لعدة أيام، ولم يستطع الانقلابيون قمع المقاومة إلا بعد أن جلبوا الدروع لتنفث نار القنابل الحارقة فوق رؤوسهم.

واصدر الانقلابيون بيانهم المشؤوم رقم 13 الذي يدعو إلى إبادة الشيوعيين الذين تصدوا للانقلاب منذُ اللحظات الأولى، وشنوا على الحزب الشيوعي حرب إبادة لا هوادة فيها، حيث اعتقلوا ما يزيد على نصف مليون مواطن، بينهم 1350 ضابطاً عسكرياً من مختلف الرتب، وجرى تعذيب المعتقلين بأساليب بشعة لا يصدقها أحد، واستشهد جراء ذلك المئات من المناضلين تحت التعذيب الشنيع، وكان من ضحايا التعذيب كل من [سلام عادل] السكرتير العام للحزب الشيوعي، حيث قطع الانقلابيون يديه ورجليه، وفقأوا عيناه في محاولة لانتزاع الاعترافات منه عن تنظيمات الحزب، كما استشهد أيضاً من أعضاء اللجنة المركزية كل من :

جمال الحيدري، ومحمد صالح العبلي، ونافع يونس، وحمزة سلمان، وعبد الجبار وهبي، أبو سعيد، وعزيز الشيخ، ومتي الشيخ، و محمد حسين أبو العيس، وجورج تللو، وعبد الرحيم شريف، وطالب عبد الجبار، بالإضافة إلى المئات من الكوادر الحزبية، ورفاق الحزب، قضوا جميعاً تحت التعذيب رافضين تقديم الاعترافات عن تنظيمات حزبهم.

سادساً: موقف قطعات الجيش من الانقلاب:

بعد كل الإجراءات التي أتخذها عبد الكريم قاسم منذُ عام 1959 وحتى وقوع انقلاب 8 شباط، والمتمثلة في إبعاد أغلب العناصر الوطنية المخلصة والكفوءة من المراكز العسكرية، واستبدالها بعناصر انتهازية، وأخرى حاقدة وموتورة تتربص بالثورة وقيادتها، لم يكن متوقعاً أن تحدث المعجزة، ويجري التصدي للانقلابيين، وكل ما حدث أن عدداً من بقايا العناصر الشيوعية في الجيش من صغار الضباط،

وضباط الصف، والجنود، حاولت مقاومة الانقلابيين بما استطاعوا، ولكن دون جدوى، فلم يكن هناك أدنى توازن للقوى، بعد أن سيطرت قوى الرجعية على الجيش. ففي بعقوبة تصدى عدد من الضباط وضباط الصف والجنود للانقلاب، إلا انهم فشلوا في ذلك، وجرى إعدام فوري لما يزيد على 30 ضابطاً وجندياً.

وفي معسكر التاجي القريب من بغداد، حيث توجد هناك محطات الرادار، حاولت مجموعة أخرى السيطرة على المعسكر، غير أن الانقلابيين تمكنوا من التغلب على المقاومة بعد قتال عنيف، وغير متكافئ، وجرى الإعدام الفوري لعدد من الضباط الصغار، وضباط الصف والجنود.

كما حدثت مقاومة من جانب عدد من الضباط وضباط الصف والجنود في منطقة فايدة شمال الموصل، لكنها لم تستطع الصمود، حيث تم للانقلابيين قمعها، وجرى إعدام فوري لعشرات من الضباط والجنود.

أما قادة الفرق، وكبار القادة العسكريين فلم يحركوا ساكناً، بل أن قسماً منهم كان له ضلعاً في الانقلاب، وبشكل خاص محسن الرفيعي، مدير الاستخبارات العسكرية، الذي كان يغطي ويخفي كل تحركات الانقلابيين دون أن يتخذ أي إجراء ضدهم، ولم ينقل لعبد الكريم قاسم حقيقة ما يجري.

ففي 4 شباط، قبل وقوع الانقلاب بأربعة أيام، أصدر عبد الكريم قاسم قرارا بإحالة مجموعة من الضباط المعروفين بعدائهم للثورة على التقاعد، ولكن أولئك الضباط استمروا بلبس ملابسهم العسكرية، ولم يغادروا بغداد، ولم تحرك أجهزة الاستخبارات العسكرية ولا الأمنية ساكناً، وهذا خير دليل على تواطؤ مدير الأمن العام، ومدير الاستخبارات العسكرية مع الانقلابيين.

أما احمد صالح العبدي، رئيس أركان الجيش، والحاكم العسكري العام، فإن خيانته قد توضحت تماماً عندما أصدر أمراً يوم 5 شباط، أي قبل وقوع الانقلاب بثلاثة أيام، يقضي بسحب العتاد من كتيبة الدبابات التي كان يقودها العقيد الركن [خالد كاظم] وهو الوحيد الذي بقي في مركزه القيادي من الضباط الوطنيين، وأودع العتاد في مستودع العينة، وبقيت دباباته دون عتاد لكي لا يتصدى للانقلابيين، ولم يمس الانقلابيين العبدي بسوء. كما أن عبد الكريم قاسم قام قبل الانقلاب بتعيين عبد الغني الراوي، المعروف بعدائه للثورة وتوجهاتها، آمراً للواء المشاة الثاني

الآلي، وكانت تلك الخطوة ذات أبعاد خطيرة، فقد كان الراوي أحد أعمدة الانقلاب وقام اللواء المذكور بدور حاسم فيه.

سابعاً: استسلام عبد الكريم قاسم للانقلابيين:

أخذت المقاومة داخل وزارة الدفاع تضعف شيئاً فشيئاً، وتوالت القذائف التي تطلقها الطائرات، والدبابات المحيطة بالوزارة التي تحولت إلى كتلة من نار، واستشهد عدد كبير جداً من الضباط والجنود دفاعاً عن ثورة 14تموز وقيادة عبد الكريم قاسم، وكان من بينهم الشهيد الزعيم [وصفي طاهر]، المرافق الأقدم لقاسم والزعيم [عبد الكريم الجدة]، أمر الانضباط العسكري، واضطر عبد الكريم قاسم إلى مغادرة مبنى الوزارة إلى قاعة الشعب القريبة من مبنى الوزارة، تحت جنح الظلام، وكان بصحبته كل من الزعيم [فاضل عباس المهداوي] رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة، والزعيم الركن [طه الشيخ أحمد] مدير الحركات العسكرية، [وقاسم الجنابي] السكرتير الصحفي لعبد الكريم، والملازم [كنعان حداد] مرافق قاسم .

ومن هناك قام عبد الكريم قاسم بالاتصال هاتفياً بدار الإذاعة، وتحدث مع عبد السلام عارف طالباً منه بأسم الأخوة والعلاقة التي ربطتهم معاً قبل الثورة، مذكراً إياه بالعفو الذي أصدره بحقه ورعايته له، بالسماح له بمغادرة العراق.

غير أن عبد السلام عارف أجابه بكل صلافة بكلمات نابية لا تدل على خلق، مما أثار غضب الزعيم طه الشيخ أحمد الذي أمسك بالهاتف من يد عبد الكريم قاسم ورد على عبد السلام عارف باللهجة العامية قائلا:

{شوف ولك، أنا طه الشيخ أحمد أكلمك، أنت نذل، وحقير، وجبان وخائن، وزقاقي من الأول إلى الأخير، وراح تبقى كذلك سواء كنت رئيس جمهورية أو صعلوك من الصعاليك}.

ورد عليه عبد السلام عارف قائلاً :

{ أنجب (أي اسكت)، اترك الهاتف، شيوعي قذر}.

واتصل عبد الكريم قاسم مرة أخرى بعبد السلام عارف طالباً منه السماح له بمغادرة العراق، أو إجراء محاكمة عادلة له، لكن عبد السلام عارف طلب منه

الاستسلام.

وفي صباح اليوم التالي 9 شباط خرج [يونس الطائي] صاحب صحيفة الثورة، المعروف بعدائه للشيوعية، والذي كان قد سخره عبد الكريم قاسم لمهاجمة الحزب الشيوعي على صفحات جريدته [الثورة]، خرج للقاء الانقلابيين، وكان في انتظاره أحد ضباط الانقلاب، واصطحبه إلى دار الإذاعة، حيث قام بدور الوسيط بين عبد الكريم قاسم والانقلابيين!!، لقاء وعدٍ بالحفاظ على حياته، وتسفيره إلى تركيا، وهكذا انتهت الوساطة بخروج عبد الكريم قاسم، ومعه المهداوي، وطه الشيخ أحمد، وكنعان حداد، وكان بانتظارهم ناقلتين مصفحتين عند باب قاعة الشعب، وكان الوقت يشير إلى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، حيث نقل عبد الكريم قاسم وطه الشيخ أحمد على متن إحدى المصفحات، ونقل المهداوي، وكنعان حداد على متن المصفحة الثانية، وعند وصول المصفحتين إلى دار الإذاعة أنهال عدد من الانقلابيين على المهداوي ضرباً مبرحاً حتى غطت الدماء جسمه، وأدخل الجميع إلى دار الإذاعة، وكان عبد الكريم بكامل بزته العسكرية، ولم يمسه أحد بسوء عند دخوله مبنى الإذاعة.

ثامناً: مهزلة محاكمة عبد الكريم قاسم، وإعدامه مع رفاقه:

إن كل ما قيل عن إجراء محاكمة لعبد الكريم قاسم كانت محض هراء، فلقد كان الانقلابيون قد قرروا مسبقاً حكم الموت بحقه، وبحق رفاقه، وما كان لعبد الكريم قاسم أن يسلم نفسه لأولئك المجرمين، ولكنه خُدِعَ، أو ربما خَدَعَ نفسه بوساطة ذلك الخائن والدجال [يونس الطائي] الذي كان يتملقه طيلة أيام حكمه، وتبين فيما بعد أنه كان على علاقة حميمة بالانقلابيين، وتصور عبد الكريم قاسم أن يدعه الانقلابيون يخرج بسلام، أو أن يوفروا له محاكمة عادلة، وعلنية كما فعل هو عندما حاكم عبد السلام عارف، والمتآمرين الآخرين على الثورة.

وحال دخول عبد الكريم قاسم دار الإذاعة أنبري له عبد السلام عارف، وعلي صالح السعدي بالشتائم المخجلة، التي لا تصدر إلا من أولاد الشوارع فقد توجه السعدي إليه قائلاً : {لقد كانت عندنا حركة قبل أسبوعين، وأريد أن اعرف مَنْ أفشى لك بهذه الحركة، وهل هو موجود بيننا؟}.

وكانت تلك الحادثة قد أدت إلى اعتقال علي السعدي.

وقد أجابه عبد الكريم قاسم {غير موجود هنا بشرفي}.

لكن السعدي رد عليه بانفعال قائلاً {ومن أين لك بالشرف ؟}، وهنا رد عليه عبد الكريم قاسم قائلاً : {إن لي شرفاً أعتز به}.

وهنا دخل معه في النقاش عبد السلام عارف حول مَنْ وضع البيان الأول للثورة، وكان كل همه أن ينتزع من عبد الكريم قاسم اعترافاً بأنه ـ أي عبد السلام ـ هو الذي وضع البيان الأول للثورة، إلا أن عبد الكريم قاسم أصر على أنه هو الذي وضع البيان بنفسه، وكانت تلك الأحاديث هي كل ما جرى في دار الإذاعة، وقد طلب عبد الكريم قاسم أن يوفروا له محاكمة عادلة ونزيهة وعلنية، تنقل عبر الإذاعة والتلفزيون، ليطلع عليها الشعب، إلا أن طلبه أهمل، فقد كان الانقلابيون على عجلة من أمرهم للتخلص منه لكي يضعوا حداً للمقاومة، ويمنعوا أي قطعات من الجيش من التحرك ضدهم .

قام العقيد عبد الغني الراوي بإبلاغه ورفاقه بقرار الإعدام للجميع، وحسبما ذكر إسماعيل العارف في مذكراته أن عبد الكريم لم يفقد رباطة جأشه وشجاعته، ولم ينهار أمام الانقلابيين، وعند الساعة الواحدة والنصف من ظهر ذلك اليوم التاسع من شباط 1963، اقتيد عبد الكريم قاسم ورفاقه إلى ستديو التلفزيون، وتقدم عبد الغني الراوي، والرئيس منعم حميد، والرئيس عبد الحق، فوجهوا نيران أسلحتهم الأوتوماتيكية إلى صدورهم فماتوا لساعتهم، رافضين وضع عصابة على أعينهم وكان آخر كلام لعبد الكريم قاسم هو هتافه بحياة ثورة 14 تموز، وحياة الشعب العراقي.

سارع الانقلابيون إلى عرض جثته، وجثث رفاقه على شاشة التلفزيون لكي يتأكد الشعب العراقي أن عبد الكريم قاسم قد مات. لقد أراد الانقلابيون التخلص من عبد الكريم قاسم وإعلان مقتله لمنع أي تحرك من جانب القطعات العسكرية ضد الانقلاب، ولإحباط عزيمة الشعب على المقاومة.

كما أسرع الانقلابيون إلى دفنه تحت جنح الظلام دون أي معالم تذكر، في منطقة معامل الطابوق، خارج مدينة بغداد، إلا أن عدد من عمال معامل الطابوق الذين

يعملون شعالة طوال الليل شعروا بوجود ثلة عسكرية في تلك المنطقة، فما كان منهم إلا أن ذهبوا بعد مغادرة الثلة العسكرية إلى المكان، حيث وجدوا ما يشبه حفرة القبر. دخلت الريبة في نفوسهم من يكون ذلك الإنسان؟ ولماذا جاءوا به إلى تلك المكان؟ وصمم العمال على فتح الحفرة فكانت المفاجئة جثة عبد الكريم قاسم. اخرج العمال الجثة على عجل وحملوها إلى مكان آخر، حيث حفروا له قبراً جديداً حباً واحتراماً لذلك الرجل الذي قاد ثورة 14 تموز.

غير أن الزمرة الانقلابية أحست بما جرى، فقامت بالتفتيش عن الجثة، وتوصلت إلى القبر الجديد وأخرجت الجثة منه، ونقلتها تحت جنح الظلام لترميها في نهر ديإلى، بعد أن تم وضعها بصندوق صُب فيه الكونكريت لكي لا تطفو الجثة في النهر، ويعثر عليها أحداً من جديد. إن ذلك العمل البائس لا يعبر إلا عن جبن الانقلابيين، وخوفهم من شبح عبد الكريم قاسم، حتى وهو ميت.

ولم يكتفِ الانقلابيون بكل ذلك، بل انبرت أقلامهم القذرة، وقد أعمى الحقد قلوب أصحابها، بنهش عبد الكريم قاسم، وإلصاق شتى التهم المزورة به، والإساءة إلى سلوكه وأخلاقه، مستخدمين ابذأ الكلمات التي لا تعبر إلا عن الإناء الذي تنضح منه.

فعبد الكريم قاسم، رغم كل أخطائه، يبقى شامخاً كقائد وطني معادى للاستعمار، حارب الفقر بكل ما وسعه ذلك، وحرر ملايين الفلاحين من نير وعبودية الإقطاع، وحرر المرأة، وساواها بالرجل، وحطم حلف بغداد، وحرر اقتصاد البلاد من هيمنة الإمبريالية، وبقي طوال مدة حكمه عفيف النفس، أميناً على ثروات الشعب، ولم يسع أبداً إلى أي مكاسب مادية له أو لأخوته، ورضي بحياته الاعتيادية البسيطة دون تغيير.

وها هم بعض الذين أساءوا إلى شخصه، بعد أن هدأت الزوبعة الهوجاء، قد بدأت تستيقظ ضمائرهم، ويعيدوا النظر في أفكارهم وتصوراتهم عن مرحلة عبد الكريم قاسم وثورة 14 تموز، بنوع من التجرد، لتعيد له اعتباره، وتقيّم تلك المرحلة من جدي

الفصل الثامن

جمهورية البعث الأولى
8 شباط 1963

أولاً : السلطة الانقلابية الجديدة:

1 ـ تعيين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية.

2 ـ إصدار قانون مجلس قيادة الثورة، وتشكيله.

3 ـ تشكيل مجلس الوزراء.

4 ـ تعيين قيادات الجيش، والأجهزة الأمنية.

ثانياً : ما هو برنامج حزب البعث؟

ثالثاً : البعثيون والحزب الشيوعي.

رابعاً: وقوع انقلاب بعثي في سوريا، ومشروع الوحدة الثلاثية.

خامساً: البعثيون يشنون الحرب على الأكراد.

سادساً: انتفاضة الشيوعيين في معسكر الرشيد.

أولاً : السلطة الانقلابية الجديدة:

1 ـ عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية وأحمد حسن البكر رئيساً للوزراء:

بعد أن أستتب الأمر للانقلابيين في السيطرة على الوضع في البلاد، باشروا باقتسام السلطة، حيث جرى تنصيب عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية لكونه أعلى رتبة من البكر، إضافة إلى وجود عدد كبير من المؤيدين له في صفوف الضباط المشاركين في الانقلاب، ولدوره السابق في ثورة 14تموز 1958، والذي أكسبه الشهرة والتأييد في صفوف القوى القومية.

كان البعثيون مضطرين إلى هذا التعيين، على الرغم من عدم اطمئنانهم له، ورغبتهم في مسك السلطة كلياً بأيديهم. ولذلك فقد تم معادلة منصب رئيس الجمهورية بمنصب رئيس الوزراء الذي أسند إلى احمد حسن البكر، بالإضافة إلى سيطرة البعثيين على معظم الوزارات المهمة، ومجلس قيادة الثورة الذي شكلوه بعد الانقلاب.

وفي الوقت نفسه كان عبد السلام عارف غير مرتاح لازدواجية السلطة، وهو معروف بحبه للاستئثار بها، ومحاولته قلب سلطة عبد الكريم قاسم في أوائل أيام ثورة 14 تموز 1958، لكنه تقبل الواقع على مضض، وبدأ يخطط لانتزاع السلطة من البعثيين في اقرب فرصة سانحة وتصفية نفوذهم، وركز اهتمامه على الجيش نظرا لوجود عددا كبيرا من الضباط المؤيدين له، فيما كان موقف البعثيين داخل الجيش ضعيفاً، ولذلك وجدناهم يركزون اهتمامهم على الحرس القومي الذي شكلوه من الحزبيين، ومن العناصر المؤيدة لهم، والذي كان تعداده [21 ألفاً]، وعهدوا بقيادته إلي [منذر الونداوي] أحد ضباطهم العسكريين، والطيار الذي هاجم وزارة الدفاع بطائرته يوم الانقلاب، وعمل الونداوي على توسيع قاعدة الحرس القومي حتى بلغ تعداده [34 ألفاً].

2 ـ مجلس قيادة الثورة:

كانت الخطوة التالية للبعثيين تشكيل ما يسمى [مجلس قيادة الثورة] في 8 شباط 63 بموجب البيان رقم 15، وأعطى القرار صلاحيات واسعة للمجلس، تشريعية، وتنفيذية، ومن تلك الصلاحيات:

1 ـ إصدار القوانين، وتعديلها.

2 ـ تعين الوزراء، وإقالتهم.

3 ـ منحه صلاحيات القيادة العامة للقوات المسلحة.

4 ـ الإشراف على شؤون الجمهورية.

5 ـ الإشراف على جهازي الأمن، والاستخبارات العسكرية.

وجاء المجلس المشكل مكوناً من [18 عضواً]، منهم 15 عضواً من حزب البعث، وعضوين فقط من القوميين، كان أحدهم عبد السلام عارف الذي رقي من رتبة عقيد ركن إلى رتبة مشير ركن، وهي أعلى رتبة عسكرية في الجيش، وجاء تشكيل المجلس على الوجه التالي:

1ـ عبد السلام عارف ـ رئيس الجمهورية.

2 ـ أحمد حسن البكر ـ عضو القيادة القطرية لحزب البعث.

3 ـ علي صالح السعدي ـ أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث.

4 ـ حازم جواد ـ عضو القيادة القطرية للحزب

5 ـ طالب شبيب ـ " " " "

6 ـ حمدي عبد المجيد ـ " " " "

7 ـ كريم شنتاف ـ " " " "

8 ـ محسن الشيخ راضي ـ " " " "

9 ـ صالح مهدي عماش ـ " " " "

10 ـ هاني الفكيكي ـ " " " "

11 ـ حميد خلخال ـ " " " "

12 ـ عبد الستار عبد اللطيف ـ عضو المكتب العسكري للحزب.

13 ـ خالد مكي الهاشمي ـ " " " "

14 ـ حردان التكريتي ـ " " " "

15 ـ عبد الكريم مصطفى نصرت ـ " " " "

16 ـ أنور عبد القادر الحديثي ـ كادر بعثي، عين سكرتيراً للمجلس.

17 ـ طاهر يحيى ـ بعثي أسمياً، رقي إلى رتبة لواء.

18ـ عبد الغني الراوي ـ زعيم ركن، إسلامي النزعة، وصديق لحزب البعث.

ومن هذه التشكيلة يتبين أن حزب البعث قد احكم سيطرته على هذا المجلس دون منازع، أصبحت له اليد الطولى في إدارة شؤون البلاد.

2 ـ مجلس وزراء الانقلابيين:

تشكل مجلس الوزراء من (20) عضواً، كانت حصة حزب البعث منها (13) عضواً، أي ثلثي أعضاء المجلس، واحتفظ البعثيون بأغلب الوزارات المهمة، وجاء تشكيله على النحو التالي:

1 ـ أحمد حسن البكر ـ رئيساً للوزراء

2 ـ علي صالح السعدي ـ نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية.

3 ـ صالح مهدي عماش ـ وزيراً للدفاع.

4 ـ حازم جواد ـ وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.

5 ـ طالب شبيب ـ وزيراً للخارجية.

6 ـ عزت مصطفى ـ وزيراً للصحة.

7 ـ سعدون حمادي ـ وزيراً للإصلاح الزراعي.

8 ـ مهدي الدولعي ـ وزيراً للعدل .

9 ـ مسارع الراوي ـ وزيراً للإرشاد.

10 ـ صالح كبه ـ وزيراً للمالية.

11ـ أحمد عبد الستار الجواري ـ وزيراً للتربية.

12 ـ عبد الكريم العلي ـ وزيراً للتخطيط.

13 ـ حميد خلخال ـ وزيراً للعمل

14 ـ عبد الستار عبد اللطيف ـ وزيراً للمواصلات.

15 ـ ناجي طالب ـ وزيراً للصناعة.

16 ـ شكري صالح زكي ـ وزيراً للتجارة.

17 ـ عبد العزيز الوتاري ـ وزيراً للنفط.

18 ـ محمود شيت خطاب ـ وزيراً للبلديات.

19 ـ بابا علي الشيخ محمود ـ وزيراً للزراعة.

20 ـ فؤاد عارف ـ وزير اً للدولة

وهكذا ضمت الوزارة ثلاثة من القوميين هم كل من : ناجي طالب، وشكري صالح زكي، وعبد العزيز الوتاري، وضمت واحداً من الإسلاميين هو محمود شيت خطاب، فيما ضمت اثنان من الأكراد هما بابا علي الشيخ محمود، وفؤاد عارف.

3 ـ الانقلابيون يرتبون أوضاع الجيش، والأجهزة الأمنية:

كما أسلفنا سابقاً كان موقف حزب البعث داخل الجيش ضعيفاً، ومعظم الضباط البعثيون من ذوي الرتب الصغيرة، ولذلك فقد جاءت تشكيله قيادات الجيش من عناصر قومية في غالبيتها، وكان لتلك العناصر الدور الحاسم في إسقاط سلطة حزب البعث بعد 9 اشهر من وقوع انقلاب 8 شباط 1963، وفيما يلي التعينات التي أجريت في الجهاز العسكري إثر وقوع الانقلاب:

1 ـ تعيين العقيد طاهر يحيى رئيساً لأركان الجيش، مع ترقيته إلى رتبة لواء.

2 ـ تعيين المقدم خالد مكي الهاشمي نائباً لرئيس الأركان وترقيته إلى رتبة عقيد.

3 ـ تعيين المقدم حردان التكريتي قائداً للقوة الجوية، وترقيته إلى رتبة عقيد.

4 ـ تعيين المقدم صبحي عبد الحميد مديراً للعمليات العسكرية، ورقي إلى رتبة عقيد

5 ـ تعيين المقدم سعيد صليبي أمراً للانضباط العسكري، ورقي إلى رتبة عقيد.

7 ـ تعيين المقدم محمد مجيد، مديراً للتخطيط العسكري، ورقي إلى رتبة عقيد.

8 ـ تعين الرئيس محي الدين محمود مديراً للاستخبارات العسكرية.

9ـ تعين العقيد رشيد مصلح التكريتي حاكماً عسكرياً عاماً، ورقي إلى رتبة زعيم.

وفي الوقت نفسه أصدر الانقلابيون قرارات أخرى بتعين قادة الفرق العسكرية، وجاءت على الوجه التالي:

1 ـ تعين العقيد عبد الكريم فرحان ـ قائداً للفرقة الأولى، ورقي إلى رتبة زعيم.

2 ـ العقيد إبراهيم فيصل الأنصاري ـ قائداً للفرقة الثانية، ورقي إلى رتبة زعيم.

3 ـ تعيين العقيد عيد الغني الراوي ـ قائداً للفرقة الثالثة، ورقي إلى رتبة زعيم.

4 ـ تعيين الرائد عبد الكريم نصرت قائداً للفرقة الرابعة المدرعة، ورقي إلى رتبة عقيد.

5 ـ تعيين العقيد عبد الرحمن عارف ـ قائداً للفرقة الخامسة، ورقي إلى رتبة زعيم.

أما كتائب الدبابات، فقد أسندت إلى الضباط التالية أسماؤهم:

1ـ المقدم صبري خلف الجبوري ـ قائداً لكتيبة خالد.

2 ـ المقدم الركن حسن مصطفى النقيب ـ قائداً لكتيبة الدبابات الأولى.

3ـ المقدم محمد المهداوي ـ قائداً لكتيبة الدبابات الثالثة.

4 ـ المقدم خالد مكي الهاشمي ـ قائداً لكتيبة الدبابات الرابعة، إضافة إلى منصبه كنائب لرئيس أركان الجيش. وكان واضحاً أن البعثيين أرادوا إبقاء هذه الكتيبة، التي كان لها الدور الحاسم في الانقلاب بين أيديهم.

ثانياً: ما هو برنامج حزب البعث؟

لم يكن حزب البعث قد وضع له أي برنامج سواء قبل استلامه السلطةأم بعدها، وكل من كان لديه هي شعاراته الجوفاء حول الوحدة والحرية والاشتراكية !!، تلك الشعارات التي أستخدمها عند قيام ثورة 14 تموز مباشرة لشق جبهة الاتحاد

الوطني، واللجنة العليا للضباط الأحرار، وتبين فيما بعد أن تلك الشعارات لم تكن إلا وسيلة للوثوب إلى السلطة، فلا وحدة ولا حرية ولا اشتراكية، بل كان جُلّ همهم يتركز حول وسائل تثبيت حكمهم، والسيطرة على المرافق العامة للدولة العسكرية منها والمدنية، وقد جرّت سياستهم تلك إلى فرض حكم الحزب الواحد، وتقليص دور شركائهم القوميين، مما أدى إلى حدوث وتنامي الصراع بين الجانبين.

لقد اعتمد البعثيون في تحقيق آمالهم وأهدافهم هذه على قوات الحرس القومي الفاشية التي أعدوها قبل الانقلاب، وجرى توسيعها وإعطائها صفة رسمية بعد نجاح الانقلاب وضمت أعضاء ومؤيدي الحزب إليها، كما ضمت أعداد كبيرة من دعاة القومية من العناصر المعادية لثورة 14 تموز، واتجاهاتها الديمقراطية والتقدمية، واخذوا يوسعون قاعدة حرسهم حتى وصل عدده إلى (34) ألفاً، هادفين إلى أن يكون لهذه القوات اليد الطولى، متجاوزين على الجيش وضباطه، حتى وصل بهم الأمر إلى إهانة الجيش، وتوقيف ضباطه، وتفتيشهم، وإهانتهم، وبلغ بهم الاستهتار حدوداً بعيدة.

لكن حسابات البعثيين كانت خاطئة، فالحرس القومي مهما بلغ تعداده فهو لا يصل إلى تعداد قوات الجيش، كما أن السلاح الذي يمتلكه الحرس القومي لا يمكن أن يقاس بما لدى الجيش من أسلحة ثقيلة، ومعدات، وطائرات، وخبرات قتالية، وإمكانات مختلفة، هذا بالإضافة إلى افتقار الحرس القومي، وقيادته إلى الحكمة، والتبصر، فقد اتسمت كل تصرفاتهم بالاستهتار والتسرع والهمجية، مما أفقدها أي تعاطف سواء كان من الشعب، أو من الجيش، وزاد في الطين بلة سعيهم إلى تقليص نفوذ الضباط القوميين داخل الجيش، مما دفع بالصراع بين الطرفين إلى مرحلة أعلى، وبعد اقل من تسعة أشهر حُسم الصراع لصالح القوميين، وتم إسقاط سلطة البعث.

ولابد أن أشير هنا إلى أن قيادة حزب البعث كلها كانت من العناصر الشابة التي ينقصها الخبرة السياسية، وأتسمت قراراتها بالتسرع والتهور.

لقد أدرك مؤسس الحزب ـ ميشيل عفلق ـ تلك الحقيقة، وعبر بوضوح عن حال تلك القيادة في أحد الاجتماعات الحزبية المغلقة، حيث قال:

{ بعد الثورة، يقصد انقلاب 8 شباط، بدأت أشعر بالقلق من فرديتهم، وطريقتهم الطائشة في تصريف الأمور، واكتشفت أنهم ليسوا من عيار قيادة بلد وشعب، بل إنهم يصلحون فقط لظروف النضال السلبي، ولا يعني ذلك إلا الأعمال الإرهابية، كالاغتيالات، والاعتداءات، وغيرها من الأعمال الإجرامية التي كانوا يمارسونها قبل انقلابهم}.(4)

أما أحمد حسن البكر ـ رئيس جمهوريتهم ـ فقد ذكر لعفلق قائلاً:

{ كنت في السابق الاحظ المحبة في عيون الناس، أما الآن فإني اهرب إلى الشوارع الخلفية غير المطروقة للابتعاد عن عيون الناس، وتجنب نظرات الكراهية}.(5)

أما ثالثهم على صالح السعدي ـ أمين سر الحزب، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، فقد صرح قائلاً:

{ لقد ضعنا في الحكم، وكان انقلاب شباط يمثل قفزة نحو المجهول}.(6)

ثالثاً: البعثيون والحزب الشيوعي:

عندما جاء البعثيون إلى الحكم في 8 شباط 1963، كان في مقدمه أهدافهم شن حرب لا هوادة فيها ضد الحزب الشيوعي، وسائر القوى الديمقراطية، وكان هذا هو هدف الإمبريالية التي جاءت بهم إلى الحكم. فقد راعها المد الشيوعي الذي أعقب ثورة 14 تموز 1958، وتعاظم قوة الحزب، ولاسيما بعد مسيرة الأول من أيار 1959، والتي رفع من خلالها الحزب الشعار المطالب بإشراكه في السلطة، واعتبرت ذلك تجاوزاً خطيراً على مصالحها في هذه المنطقة الهامة من العالم، حيث تمتلك نصف الخزين العالمي من النفط، ولذلك فقد سعت الإمبريالية بكل جهودها من أجل إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، وإنهاء دور الشيوعيين في العراق، واستعان الإمبرياليون بحزب البعث كما جاء على لسان أمين سر الحزب [على صالح السعدي] عندما صرح بأن الحزب جاء إلى الحكم بقطار أمريكي.

جاء البعثيون إلى الحكم لينفذوا الأهداف التي خططها لهم الإمبرياليون، فشنّوا حملة إبادة شواء ضد أعضاء ومناصري الحزب الشيوعي وجماهيره لم يشهد لها

العراق مثيلاً من قبل، بادئين حملتهم ببيانهم السيئ الصيت [رقم 13] والذي دعوا فيه إلى إبادة الشيوعيين، وهذا نصه:

بيان رقم 13 صادر من الحاكم العسكري العام:

نظراً للمحاولات اليائسة للعملاء الشيوعيين ـ شركاء عدو الكريم في الجريمة!!، لزرع الفوضى في صفوف الشعب، وتجاهلهم للأوامر والتعليمات الرسمية، فقد كُلف قادة الوحدات العسكرية، والشرطة، والحرس القومي بالقضاء على كل من يعكر صفو السلام، وإننا ندعو أبناء الشعب المخلصين إلى التعاون مع السلطات بالإعلام عن هؤلاء المجرمين، وإبادتهم !!.

لم يشبع نهم البعثيين آلاف الشيوعيين وسائر الوطنيين الذين سقطوا دفاعاً عن ثورة الرابع عشر من تموز يوم انقلابهم المشؤوم، فقد بادروا بعد أن أستتب لهم الأمر إلى شن حملة إعتقالات واسعة شملت العراق من أقصاه إلى أقصاه، مستخدمين حرسهم القومي، وجهاز الأمن الذي أنشأه ورعاه الإمبرياليون وعملائهم، وعلى رأسهم [نوري السعيد]،والذي لم يناله من حكومة ثورة 14 تموز سوى الضرر اليسير.

وهكذا جاء اليوم الذي ينفذون فيه الهجوم الكاسح على الحزب الشيوعي والشيوعيين، وكل من يحمل فكراً ديمقراطياً تقدمياً، وشملت الإعتقالات مئات الألوف من الوطنيين، وكانت عصابات الحرس القومي تداهم البيوت في الليل والنهار بحثاً عن كل من يمت بصلة مع الشيوعيين.

ونظراً لكثرة المعتقلين استخدم الإنقلابيون الملاعب الرياضية، ودور السينما، والنوادي، والدور السكنية كمعتقلات، ومارسوا فيها أبشع أنواع التعذيب والقتل، وتقطيع الأطراف، وقلع العيون والأظافر، وكل ذلك جرى بموجب قوائم أعدت سلفاً بأسماء الشيوعيين ومؤيديهم من قبل المخابرات المركزية الأمريكية، وكانت إذاعة تابعة للمخابرات المركزية، تبث من الكويت، تذيع أسماء وعناوين سكن الشيوعيين المعروفين لغرض اعتقالهم، وتصفيتهم من قبل عصابات البعث. وقد جاء ذلك على لسان الملك حسين في حديث معه أجراه الصحفي المعروف محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير صحيفة الأهرام القاهرية، كما سبق أن مر ذكره من قبل.

لقد بدأت عصابات الحرس القومي التحقيق مع المعتقلين من العسكريين والمدنيين ومن ضمنهم معظم قادة الحزب الشيوعي وكوادره، باستخدام أبشع أساليب التعذيب الجسدي والنفسي، لمحاولة انتزاع الاعترافات منهم عن تنظيمات الحزب، وقضى تحت التعذيب عدد كبير منهم، بعد أن قطعت أطراف البعض، وقلعت عيونهم، وأحرقت ألسنتهم، ونزعت أظافرهم، وأعتدي على شرف النساء أمام أزواجهن وأقاربهن، وبنيت أعمدة من الطابوق والسمنت حول أجساد عدد منهم، وكان من بين الذين استشهدوا تحت التعذيب من قادة الحزب:

1 ـ سلام عادل ـ السكرتير الأول للحزب .

2 ـ جمال الحيدري ـ عضو المكتب السياسي للحزب .

3 ـ حسن عوينه ـ " " " "

4 ـ محمد حسين أبو العيس ـ " " " "

5 ـ نافع يونس ـ عضو اللجنة المركزية للحزب.

6ـ جورج تللو ـ " " " "

7ـ طالب عبد الجبار ـ " " " "

8 ـ محمد صالح العبلي ـ " " " "

9 ـ لطيف الحاج ـ عضو قيادة فرع بغداد .

10 ـ شريف الشيخ ـ " " " "

11 ـ حمزة سلمان ـ " " " "

12 ـ عبد الرحيم شريف ـ " " " "

13 ـ عبد الجبار وهبي ـ " " " "

14 ـ مهدي كريم ـ " " " "

هذا على مستوى القيادة، أما كوادر وأعضاء ومناصري الحزب فلا يمكن عدهم، فقد بلغ إجرام الحرس القومي، وعلى رأسه [عمار علوش] و[ناظم كزار] و[خالد

طبره] واعضاء اللجنة التحقيقية العسكرية في معسكر الرشيد ـ حيث يوجد السجن رقم واحد ـ وهم كل من:

[حازم الصباغ] و[حازم الشكرجي] و[طه حمو]، أقصى درجاته، فقد كان شغلهم الشاغل في الليل والنهار هو تعذيب المعتقلين، المدنيين والعسكريين لنزع الاعترافات منهم، وقد قضى المعتقلون أشهراً عديدة في المواقف، ومراكز الحرس القومي، وقصر النهاية السيئ الصيت، ومقر محكمة الشعب سابقاً، والتي أتخذها عمار علوش وزمرته مقراً لهم.

كان القتلة يمارسون التعذيب فيها بحق المعتقلين، وكل يوم يمر يموت فيه عدد من المعتقلين بسبب التعذيب، حتى أزكمت جرائمهم الأنوف، واضطر الحاكم العسكري العام رشيد مصلح التكريتي إلى إصدار أمرٍ بعدم جواز بقاء الموقوفين لدى الحرس القومي، ووجوب إرسالهم إلى السجن بالنسبة للمدنيين، وإلى سجن رقم واحد بالنسبة للعسكريين.

وبعد أن أتمت لجانهم التحقيقية عملها، أحيل المعتقلون إلى المجالس العرفية التي شكلوها، والتي بدأت بمحاكمتهم وإصدار الأحكام القاسية بحقهم، فأرسلت أعداداً كبيرة منهم إلى المشانق، أو الإعدام رمياً بالرصاص، وبالآلاف منهم إلى السجن، محملين بأحكام الطويلة تراوحت بين السجن لمدة ثلاث سنوات، والسجن المؤبد. ولم يكتفِ الانقلابيون بذلك، بل أعادوا محاكمة السجناء السابقين، الذين حكمتهم المجالس العرفية في عهد عبد الكريم قاسم خلافاً للقانون، وحكموا عليهم بالإعدام، ونفذوا الحكم فيهم في ساحات وشوارع الموصل وكركوك.

وحتى الذين لم يثبت انتماؤهم للحزب الشيوعي أمام المجالس العرفية فكان رئيس المجلس يطلب منهم سبّ الحزب الشيوعي وقادته، وعند رفضهم ذلك يحكم عليهم بموجب المادة 31 بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وعشر سنوات، متخذاً من رفضهم دليلاً على الاتهام.

لقد أدى سلوك حزب البعث هذا، وحربه الشعواء ضد الحزب الشيوعي، إلى فقدان علاقاتهم بالاتحاد السوفيتي، والمعسكر الاشتراكي آنذاك، وأخذت إذاعتهم تتهجم على تلك البلدان، وغدت الإذاعة وكأنها إحدى إذاعات أمريكا الموجهة إلى البلدان الاشتراكية، وانجروا نحو الحرب الباردة إلى جانب الإمبريالية.

رابعاً: وقوع انقلاب بعثي في سوريا،ومشروع الوحدة الثلاثية:

لم يكد يمضي سوى شهر واحد على وقوع انقلاب 8 شباط 1963 في العراق، حتى قام البعثيون السوريون بانقلاب عسكري في سوريا، في 8 آذار 1963، بقيادة [لؤي الأتاسي]، بالتعاون مع عدد من الضباط الآخرين.

أثار الانقلاب السوري موجة عارمة من الفرح لدى انقلابيي 8 شباط في بغداد، وتملكهم الغرور، وشعروا أن العالم العربي قد اصبح رهن أيديهم، وجرى لقاء بين قادة الانقلابيين في العراق وسوريا، وبدأوا يخططون لمشروع وحدة ثلاثية، تضمهم إلى جانب العربية المتحدة ، بشروطهم الخاصة.

وبالفعل سافر وفد من بعثي العراق وسوريا إلى القاهرة، حيث جري اللقاء مع الرئيس عبد الناصر، وجرت مفاوضات بين الأطراف الثلاثة لإقامة وحدة ثلاثية، خلال سنتين، يجري خلالها التنسيق بين الأطراف، في المجالات المختلفة، وكان المشروع لا يعدو عن كونه أدنى من [الاتحاد الفدرالي] الذي وقف البعثيون ضده بقوة عند قيام ثورة 14 تموز 1958، مطالبين بالوحدة الفورية.

وبعد مفاوضات طويلة تم عقد [اتفاقية 17 نيسان 1963]، لقيام علاقات وحدوية مع العربية المتحدة لم تصل إلى حتى مستوى الاتحاد الفدرالي، وعاد الوفدان العراقي والسوري إلى بلديهما، وأدرك الرئيس عبد الناصر أن البعثيين لم يكونوا صادقين في شعاراتهم ونواياهم، وخاب أمله بهم وبحزبهم.

ومما زاد في الطين بلة، اشتداد التناقض بين البعثيين والقوميين، ومحاولة البعثيين تحجيم العناصر القومية والناصرية والحركية، الذين حُرموا من المشاركة في المنظمات المختلفة، ومما زاد في تأزم العلاقة بين الطرفين وقوع مصادمات بين أتباع تلك الحركات وقوات الحرس القومي في الموصل وبغداد، وغيرها من المدن الأخرى، ووقوع عدد من القتلى بين الطرفين، مما حدا بمجلس قيادة الثورة، الذي يسيطر عليه البعثيون، أن يصدر بياناً في 25 أيار وَصفَ فيه الحركيين بالرجعيين والأذناب والانتهازيين، و بأنهم عناصر حاقدة تدبر مؤامرة سوداء ضد الدولة.(7)

ورد الحركيين على البيان واصفين تلك التهم بأنها زائفة، ولا تعدوا عن كونها محاولة خسيسة لتصفية العناصر الوحدوية داخل الجيش وخارجه. (8)

لقد كان الشقاق الذي حصل بين حزب البعث وبين القوميين والناصريين والحركيين، لا يعني إلا الشقاق بين حزب البعث وعبد الناصر، وبالفعل لم يمضِ سوى شهر واحد على اتفاقية 17 نيسان حتى طواها النسيان.

أما في سوريا فقد سارت الأمور هناك نحو أسوأ، فقد حدث انشقاق في صفوف حزب البعث، وظهر حزب جديد يقوده [صلاح جديد، وحافظ الأسد، ومحمد عمران]، وأعلن معارضته إقامة أية وحدة مع العربية المتحدة، متأثرين بالظروف التي آلت إليها سوريا خلال تجربة الوحدة عام 1958.

وكان هؤلاء الضباط ذوي تأثير ونفوذ كبيرين في صفوف الجيش، وثبتوا أقدامهم بعد انفصام الوحدة، وعملوا على تطهير الجيش من العناصر القومية المؤيدة للوحدة.

وهكذا كان الفتور في التوجه الحقيقي نحو الوحدة بادياً للعيان، وانتهى الاتفاق بعد أسبوع من ولادته، وبدأ عبد الناصر يوجه سهامه نحو عفلق، وصلاح الدين البيطار، متهماً إياهم بالخيانة لقضية الوحدة.

حاول عبد السلام عارف مصالحة عبد الناصر مع البعثيين، إلا أنه فشل في مسعاه وتوسعت الخلافات بين البعثيين وعبد السلام عارف، والضباط القوميين في صفوف الجيش، وباتت تنذر بالخطر على سلطة حزب البعث. وهكذا تخلى البعثيون عن شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، ذلك الشعار الذي رفعوه منذُ اليوم الأول لثورة 14تموز، وكان سبباً في شق وحدة جبهة الاتحاد الوطني، وحركة الضباط الأحرار، وفي الصراع السياسي الذي تبع ذلك بين القوى ذات التوجه الديمقراطي، والقوى ذات التوجه القومي، والذي أدى بدوره إلى انتكاسة ثورة 14تموز.

خامساً: البعثيون يشنون الحرب على الأكراد:

اتسمت العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي بالفتور والتنافر منذ بداية تشكيل جبهة الاتحاد الوطني عام 1957 بسبب المواقف الشوفينية لهذا الحزب من القضية الكوردية، ورفضه انضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني للجبهة، رغم كل المحاولات التي بذلها الحزب

الشيوعي في إقناع حزب البعث بقبول الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعضوية الجبهة، مما اضطر الحزب الشيوعي إلى عقد تحالف ثنائي معه.

وعندما مزق حزب البعث جبهة الاتحاد الوطني، وتآمر على ثورة 14 تموز وقيادتها المتمثلة بالزعيم عبد الكريم قاسم، وقف الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جانب الحزب الشيوعي في الدفاع عن الثورة وقيادتها، وساهم الحزبان مساهمة فعالة في قمع انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف، وحدثت القطيعة بين الحزبين منذ ذلك الحين وحتى عام 1961، عندما ساءت العلاقات بين حكومة عبد الكريم قاسم والقيادة الكردية بزعامة السيد مصطفى البارزاني.

وتعمق الخلافات بين الطرفين حول الحقوق القومية للشعب الكردي،وأدى في نهاية الأمر إلى تصادم قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بحكومة عبد الكريم قاسم، واندلاع القتال بين الطرفين رغم كل المساعي التي بذلها الحزب الشيوعي لتجنب الحرب.

و دخلت كردستان في حرب طرافها يمثلان قوى وطنية، و أستمر لهيبها حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم، وفي تلك الفترة كان أعداء ثورة 14 تموز يعدون العدة لإنقلابهم الفاشي، مستغلين وقوع الحرب في كردستان، وانشغال الحكومة وقوت الجيش في تلك الحرب.

وفي تلك الأثناء حصلت القناعة لدى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني أن تحالفاً مع تلك القوى البعثية والقومية لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم يمكن أن يحقق لهم آمالهم في نيل حقوقهم القومية المشروعة!!.

وهكذا بدأت القيادة الكردية بمغازلة الانقلابيين من أجل إقامة التعاون بينهم، وكان ذلك التفكير ينم عن عدم إدراك لطبيعة هذه القوى وتوجهاتها القومية الشوفينية وكراهيتها للشعب الكوردي.

ورغم التحذيرات المتكررة التي وجهها الحزب الشيوعي للقيادة الكردية من مخاطر انجرارهم إلى التآمر على ثورة تموز، والتي سوف تصيب الشعب الكردي بأفدح الأضرار، إلا أنهم لم يأخذوا بتلك النصيحة، واخذوا يتبادلون المذكرات واللقاءات مع الانقلابيين، وشاءت الظروف أن تقع بين يديّ تلك المذكرات

المتبادلة بين السيد إبراهيم احمد ـ سكرتير حزب البارت، وطاهر يحيى، ممثل الانقلابيين، بعد يوم من وقوع انقلاب 8 شباط مباشرة. وهكذا، ومع مزيد الأسف، وضعت القيادة الكردية أيديها بأيدي الانقلابيين أعداء القومية الكردية، الذين لا يعترفون بالأكراد كقومية، وهللوا وتظاهروا فرحين يوم الانقلاب، في الثامن من شباط، وأسرع ممثليهم [صالح اليوسفي] و[فؤاد عارف] إلى دار الإذاعة صباح يوم الانقلاب لتقديم التهاني والتبريكات للانقلابيين.

كانوا فرحين مستبشرين بالعهد الجديد، يحدوهم الأمل بأن يمنح هؤلاء الشوفينيين القتلة الحقوق القومية للشعب الكردي !!.غير أن الانقلابيين كانوا يضمرون كل الشر للأكراد، وتظاهروا في لقاءاتهم، ومذكراتهم بحرصهم على تلك الحقوق، وكانوا يهدفون من وراء ذلك تجميد الأكراد يوم الانقلاب، وضمان عدم التصدي لهم كما فعل الشيوعيون، ولاشك أنه كانت لهم كل الإمكانية للقيام بدور فاعل في كركوك، والسليمانية، والموصل، وأربيل وسائر المناطق الكردية بالتصدي للانقلابيين، وإفشال مؤامرتهم ضد ثورة تموز المجيدة.

لكن القادة الأكراد وقعوا في الفخ الذي نُصب لهم، وتنكّروا لثورة 14 تموز شاءوا أم أبوا، وضيعوا ليس حقوق الشعب الكردي فحسب، بل الشعب العراقي كافة، فلم يكد يمضي سوى أقل من أربعة أشهر على الانقلاب حتى بادر الانقلابيون، بدون سابق إنذار، إلى شن حملة عسكرية واسعة النطاق على كردستان، مستخدمين أبشع السبل للتنكيل بالشعب الكردي، وهدم قراهم، وتقتيل الآلاف من أبنائهم.

لقد شهدت بأم عيني ماذا فعل الانقلابيون في مدينة السليمانية، ففي فجر اليوم الأول من أيار 1963 طافت سيارات عسكرية تحمل مكبرات الصوت وهي تدعوا الناس إلى عدم مغادرة منازلهم، وتعلن منع التجول، وبنفس الوقت تحركت قطعانهم العسكرية لتداهم المنازل، منزلاً بعد منزل، وحسب الأرقام، وتفتشها تفتيشاً دقيقاً، وتعتقل كل شخص تجاوز السادسة عشرة من عمره. كنت في ذلك الوقت متخفياً في السليمانية منذُ وقوع انقلاب 8 شباط، وتمكنت بأعجوبة من الإفلات من قبضة الانقلابيين.

لقد أعتقل الانقلابيون الآلاف من أبناء الشعب الكردي، ولم يسلم من الاعتقال الحكام، والأطباء، والمحامون، والمهندسون، وسائر الموظفين، وبدأ الانقلابيون

يجرون عملية فرز للمعتقلين، فمن كان شيوعياً، أو بارتياً أطلقوا عليه الرصاص في الحال، دون محاكمة، حيث استشهد منهم المئات، وكان من بينهم العديد من زملائي، وقام الانقلابيون بحفر خنادق كبيرة بالبلدوزرات العسكرية، وتم دفنهم بصورة جماعية، بصورة سرية، في مكان قريب من معسكرهم.

أما الذين بقوا رهن الاعتقال في معسكرات الجيش، فقد أبقاهم الانقلابيون ثلاثة أيام متوالية دون طعام، ومنعوهم من أخذ أي شيء معهم إلى المعتقل، ومكثوا في الاعتقال عدة اشهر، ويوم خروجهم من المعتقلات كانت لحاهم، وأظافرهم قد أصبحت طويلة جداً، فلم يسمح لهم الانقلابيون حتى بأخذ ماكنة الحلاقة.

لقد قام الانقلابيون أثناء حملة التفتيش للمنازل بقتل العديد من الأكراد أمام عوائلهم ومنعوا ذويهم من الخروج لدفنهم، مما اضطرهم إلى دفنهم في فناء منازلهم، كما جرى نهب العديد من المحلات التجارية وحرقها، وكل هذا ليس إلا غيض من فيض من الجرائم التي أرتكبها البعثيون الفاشست في كردستان، وسائر المدن العراقية.

أستمر لهيب الحرب في كردستان حتى سقوط حكم البعث، وتولي عبد السلام عارف الحكم، إثر انقلابه على البعثيين في 17 تشرين الثاني من نفس العام، حيث توصل البارتيون وعبد السلام عارف، عبر وساطة الرئيس عبد الناصر، في 10 شباط 1964 إلى إيقاف القتال.

غير أن تباين التطلعات القومية لدى القوميين العرب، والأكراد، جعل من المستحيل استمرار تلك الهدنة الهشة، واندلع القتال من جديد في 5 نيسان 1965، وعلى عهد عبد السلام نفسه أيضاً.

سادساً: انتفاضة الشيوعيين في معسكر الرشيد ببغداد

بعد وقوع انقلاب 8 شباط 1963، وحملة التنكيل بالحزب الشيوعي، واستشهاد الكثير من قياداته وكوادره، وبعد امتصاص تلك الضربة الموجعة التي وجهها الانقلابيون له، بدأ الشيوعيون الناجون من الاعتقال تجميع صفوفهم وتنظيمها من جديد، وكان هناك عدد من قياديي وكوادر الحزب مازالوا طليقين، قسم منهم لم

يكن مكشوفاً، وقسم آخر كان في الاختفاء، وأخذ يعمل في الخفاء، وكان من بين الناجين من قيادة الحزب[محمد صالح العبلي] و[جمال الحيدري] و[عبد الجبار وهبي] و [كريم أحمد الداؤد].

بدأ أولئك القادة حملة نشيطة لإعادة بناء الحزب من جديد، والنضال ضد الانقلابيين، وكانت هناك مجموعة كبيرة من العناصر الثورية الجريئة في صفوف الحزب، مستعدة لكل التضحيات في سبيل القضية التي ناضلوا من أجلها.

كما كان من بين الكوادر المتقدمة في الحزب التي استطاعت النجاة من الاعتقال الشهيد[إبراهيم محمد علي الديزئي] من مدينة مخمور، عضو اللجنة العمالية المركزية للحزب المتصلة مباشرة باللجنة المركزية للحزب الشيوعي، والتي تمثل العمود الفقري لتنظيمات الحزب، حيث كانت تدير أكثر من 50 نقابة عمالية في كافة المشاريع الكبيرة والصغيرة في مختلف أنحاء العراق. (9)

كان إبراهيم كادراً حزبيا بارزا عمل في المنظمات العمالية والفلاحية في كردستان العراق، ثم انتقل إلى بغداد واحترف العمل الحزبي، وعمل في الوقت نفسه ملاحظا في مطبعة الرابطة بالعيواضية العائدة للشخصية السياسية البارزة [عبد الفتاح إبراهيم]، وهي من كبريات المطابع في بغداد، وقد استطاع إبراهيم بخلقه وإخلاصه في عمله من كسب محبة وثقة الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم الذي صار يأتمنه في كل صغيرة وكبيرة.

وفي الوقت نفسه حل محل الرفيق [مهدي أحمد الرضي] بمسؤولية هيئة المشاريع الصغرى لتنظيم الحزب الشيوعي ، حيث كلف الحزب مهدي الرضي، مسؤول اللجنة، بتولي مسؤولية مطابع الحزب السرية بناء على توصية أخيه سلام عادل ، وكان مهدي الرضي هو الذي رشح شخصيا إبراهيم لهذه المهمة.

بعد وقوع انقلاب 8 شباط تلقى الحزب الشيوعي ضربة قاسية جدا لم يعرف لها مثيلاً من قبل، فقد كانت مهمة الانقلابيين الأساسية سحق تنظيمات الحزب الشيوعي، وقد اعتقلت معظم قيادات وكوادر الحزب وجرى قتلهم بأساليب وحشية يندى لها جبين الإنسانية، حيث لم يدخروا وسيلة تعذيب إلا واستخدموها ضد المعتقلين. عمل الشهيد إبراهيم جاهدا في ظل تلك الظروف القاسية والخطير من أجل ربط خلايا الحزب وإعادة التنظيم في الخط العمالي من جهة، وإعادة ربطها

بقيادة الحزب المذكورة آنفاً من جهة أخرى، والتي كانت السبب في وقوعه في الفخ الذي نصبته له عصابات الحرس القومي بعد القبض على محمد حبيب، واعترافه بكون إبراهيم محمد علي هو مسؤوله الحزبي الذي يقود التنظيم.

وبحكم كون إبراهيم محمد علي مسؤولاً عن اللجنة العمالية الثالثة فقد كان المسؤول الحزبي لمحمد حبيب، المسمى بأبي سلام، وعلى صلة مباشرة به، وكان محمد حبيب مسؤولاً حزبياً عن المجموعة الصِدامية الشجاعة التي قادت ونفذت انتفاضة معسكر الرشيد في الثالث من تموز عام 1963، بقيادة المناضل الجسور[حسن سريع]، وكان إبراهيم يلتقي به في دار الكادر الحزبي [خضير] بالقرب من ساحة الوثبة.

لقد شاءت الظروف أن تجمعني بالشهيد إبراهيم علاقة عائلية وثيقة، حيث كان قد تزوج شقيقة زوجتي قبيل انقلاب 8 شباط بوقت قصير، ولكني لم تتح لي الفرصة للالتقاء به إلا بعد الانقلاب، حيث كنت أمارس التعليم في مدينة السليمانية، وصدر بحقي إلقاء القبض في اليوم الأول لانقلاب شباط 1963، وفصلت من الوظيفة، لكني استطعت النجاة من الاعتقال، ومكثت في السليمانية متخفيا حتى العشرين من حزيران، واضطررت إلى مغادرة السليمانية إلى بغداد بعد اندلاع الحرب في كردستان بمساعدة الرفاق الأكراد .

لم يكن لدي ملجأ آمن في بغداد، وقد استطاعت زوجتي الوصول إلى شقيقتها رهبية وزوجها الشهيد إبراهيم حيث كانا مختفيان في دار شقيقه إسماعيل محمد علي، وعلى الفور دعانا للقدوم بشكل مؤقت ريثما يستطيع تأمين استئجار دار لنعيش فيه مختفين معا . كانت معي زوجتي وطفلاتي الثلاث، واستطاع إسماعيل محمد علي ـ شقيق إبراهيم ـ أن يستأجر لنا داراً في الصليخ الجديدة بالقرب من دار أهل زوجتي، حيث انتقلنا إليه وكانت فرحتنا به كبيرة جداً، حيث استطعنا تحقيق الاستقلال دون أن نثقل على أحد أو نجلب المخاطر لأحد.

ورغم صعوبة تلك الظروف والمخاطر المحدقة بنا في كل لحظة، فقد عشنا أياماً كنت خلالها اكتشف كل يوم صفات وخلق وشجاعة ذلك الإنسان النبيل الذي اتصف بالبساطة، وسمو الخلق، والروح الجهادية العالية، والإيمان بالمبادئ، والاستعداد للتضحية اللامتناهي.

لقد حدثني الشهيد إبراهيم عن تفاصيل الإعداد لحركة ثورية واسعة تطيح بحكم حزب البعث الفاشي كان من المقرر تنفيذها في 5 تموز، وتقتضي الخطة بالسيطرة على معسكر الرشيد والقاعدة الجوية فيه، وإطلاق سراح الضباط المعتقلين في سجن رقم واحد في المعسكر المذكور، وهذا الدور كان قد أنيط سياسيا بمحمد حبيب، وتنفيذيا بقيادة المناضل الشجاع حسن سريع .

وكانت هناك مجموعة داعمة كان من المفترض إن تعمل خارج معسكر الرشيد، وكانت صلاتها مع الحزب، وكان صلة الوصل بينها وبين الحزب احد الرفاق من أهالي تلعفر يدعى عباس التركماني، وهو عامل في معمل الدرزي وبرايا للكاشي والموزائيك، في منطقة النعيرية والقيار، قرب معسكر الرشيد، وقاعدة الرشيد الجوية، وفي منطقة كمب سارة الملاصقة لمعسكر الرشيد التي كان يسكن فيها قائد الحزب الشهيد [جمال الحيدري] الذي كان يتابع بنفسه نشاط جماهير الحزب في منطقة الصرائف قرب نهر دجلة، ومعمل الزيوت النباتية شمال معسكر الرشيد، والتي كان يسكنها آلاف العوائل الفقيرة، وهم في غالبيتهم يشكلون جماهير الحزب، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من أبناء عشيرة البو عامر قرب المحمودية.

كانت ساعة الصفر هي إذاعة البيان الأول للانتفاضة من إذاعة بغداد حيث كان لدى الحزب مجموعة من الجنود المكلفين بحراسة دار الإذاعة مستعدين للقيام بالسيطرة عليها فجر يوم 1963/7/5.

كما تم وضع خطة بديلة إذا تعذر السيطرة على دار الإذاعة، وكانت الخطة تقتضي بالاستيلاء على محطة الكهرباء المحاذية لمعمل الأسلحة والمعادن حيث يمكن إذاعة البيان من مرسلة إذاعية موجودة داخل محطة الكهرباء الوطنية. كانت لدى الحزب خطة محكمة، وعلى نطاق واسع، ويشارك فيها رفاق ومناصرون من قطعات أخرى، وكان الجميع بانتظار أن يطلق سراح الضباط في سجن رقم واحد في معسكر الرشيد ليتولوا قيادة القطعات التي أبدت كامل استعدادها للمشاركة في الانتفاضة.

لكن محمد حبيب بدأ يتهرب من اللقاء مع إبراهيم في الأيام الأخيرة التي سبقت تنفيذ الانتفاضة، وبات واضحا أنه أراد الانشقاق عن الحزب، والاستئثار بالحركة لنفسه، ومن وراء ظهر المجموعة المنفذة بقيادة الشهيد حسن سريع، فأقدم على تغيير موعد تنفيذ الانتفاضة المقرر في 5 تموز إلى يوم 3 تموز، مدعيا أن ذلك قد

تم بأمر الحزب، وقد تسبب محمد حبيب بعمله هذا إلى تصفيه خيرة قيادات وكوادر وقواعد الحزب.

حسن سريع قائد الانتفاضة:

كان حسن سريع على رأس تلك المجموعة المناضلة والمفعمة بالأيمان بقدرتها على خلق المعجزات، والتصدي لطغيان العصابة التي اغتصبت السلطة في انقلاب 8 شباط الفاشي في ذلك العام 1963 ودحرها، وعلى الرغم من كونها مجموعة من بقايا خلايا الحزب الشيوعي التي سلمت من الانكشاف والاعتقال والسجون والقتل، وآلت على نفسها أن تناضل لإسقاط سلطة البعث، ذلكم هو الرجل الشجاع أبن الخامسة والعشرين الشهيد البطل [حسن سريع]. شاب نحيف متوسط البنية ذو سحنة سمراء وعينان صغيرتان سوداوان، من مواليد قضاء شثاثة [عين التمر] في أوائل الأربعينات، و ينتمي إلى عائلة من بني حجام القادمة من مدينة السماوة، ويرى البعض من رفاقه أنه من آل الأزيرج المعروفة بمواقفها الوطنية الشجاعة.(10)

ويصفونه رفاقه الذين ساهموا في انتفاضة معسكر الرشيد أنه كان ذو شخصية فذة، ومحترم جداً في وحدته العسكرية من قبل الجميع بما فيهم الأعلى منه رتبة حيث تمييز بالقدرة الفائقة على الحوار والإقناع، والتمسك بالصدق في القول والعمل، حافظاً لوعوده، حريصاً على أسرار حزبه ورفاقه الذين شاركوه في تلك الانتفاضة الشجاعة.(11)

درس الشهيد حسن سريع الابتدائية في شثاثة، وبسبب الوضع الاقتصادي الصعب لعائلته الكادحة تطوع للجيش بمدرسة قطع المعادن المهنية بمعسكر الرشيد في بغداد، ولذكائه الوقاد، وخلقه العالي جرى اختياره معلماً في نفس المدرسة، ورُفع على رتبة نائب عريف، وفي الوقت نفسه التحق بالثانوية المسائية لإكمال دراسته وتطوير مستواه العلمي.(12)

انطلاق الانتفاضة

كان القائد الثوري الميداني الشهيد حسن سريع قد استطاع بجهاديته ونشاطه الدؤوب تجميع وتهيئة العناصر التي أبدت استعدادها للمشاركة في الانتفاضة مع

علمها الأكيد بالمخاطر التي تنتظرهم سواء خلال تنفيذ الانتفاضة التي لا بد أن يسقط فيها الضحايا، أو في حالة فشلها، لكن الروح الثورية التي كانت عامرة بها نفوسهم الجريئة هي التي قادت اندفاعهم لتنفيذ الانتفاضة بكل جرأة ورباطة جأش.

لقد كانت الانتفاضة تحرك ثوري جرئ ينطوي على مهاجمة معسكر الرشيد القريب من بغداد والسيطرة عليه، وإطلاق سراح الضباط الشيوعيين والقاسميين والديمقراطيين المعتقلين في سجن رقم واحد داخل المعسكر، وكان عددهم يقدر بأكثر من 1300 ضابط من مختلف الرتب والأصناف، بينهم مجموعة كبيرة من الطيارين.

كان إطلاق سراحهم وسيطرتهم على المعسكر وقاعدته الجوية يمكن أن يقلب موازين القوى ويقتلع حكم البعث، ذلك أن الجنود وضباط الصف، كانوا لا يدينون بالولاء لتلك السلطة الغاشمة، التي أغرقت العراق بالدماء، بل كانوا على العكس من ذلك يدينون بالولاء لثورة الرابع عشر من تموز التي أغتالها الانقلابيون، وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم.

كان تحرير الضباط من السجن، وقيادتهم للجنود وضباط الصف، والعديد من الضباط ذوي الرتب الصغيرة الذين لم يكشفهم الانقلابيون، والاستيلاء على قاعدة الرشيد الجوية يشكل تهديداً خطيراً لسلطة الانقلابيين.

وبالفعل تهيأت تلك المجموعة للعمل في فجر 3 تموز 1963، وتحت جنح الظلام تحرك قائد المجموعة ورفاقه من جنود وضباط صف المدرسة المهنية العسكرية، ومجموعة من المدنيين الذين كانوا قد لبسوا الملابس العسكرية، وحمل بعضهم رتب الضباط، والتحق بهم مجموعة أخرى من الجنود وضباط الصف من وحدات أخرى منطلقين نحو كتيبة الهندسة، وعندما أصبحت المجموعة قريبة جداً من باب الحرس صرخ حسن سريع بأعلى صوته داعياً الحرس إلى إلقاء أسلحتم، وفوجئ الحرس بمشاهدة مجاميع من الجنود المسلحين تتقدم نحوهم فأسرعوا إلى إلقاء السلاح وأعلنوا استسلامهم.

واندفعت القوة التي يقودها حسن سريع لتسيطر بسرعة خاطفة على كتيبة الهندسة، ومن ثم السيطرة على أغلب أقسام معسكر الرشيد حيث يضم أكبر قوة عسكرية في بغداد، وحيث تضم القاعدة الجوية بطائراتها أعداداً كبيرة من الدبابات

والمدرعات، وتمكنت المجموعة من اعتقال وزير الخارجية [طالب شبيب] ووزير شؤون رئاسة الجمهورية [حازم جواد] والقائد العام للجيش الشعبي [منذر الونداوي ،حيث كانوا متواجدين داخل المعسكر آنذاك، واعتقال عدد من الضباط الموالين لسلطة البعث، وقاموا بتجهيز عدد من الطائرات بالعتاد انتظاراً لتحرير الضباط الشيوعيين والقاسميين من سجن رقم واحد، وكان من بينهم العديد من الطيارين، و ضباط من مختلف الصنوف العسكرية.

كانت المجموعة الشجاعة تلك تعوّل على تحرير الضباط السجناء ليتولوا قيادة القطعات العسكرية في معسكر الرشيد والمعسكرات الأخرى في التاجي وأبو غريب والمحاويل، وكان في تلك المعسكرات مجموعات كبيرة من الجنود وضباط الصف المستعدين للقيام بمهماتهم في اللحظة الحاسمة، وكان قد جرى تبليغهم بساعة الصفر التي تبدأ حال وصول الضباط المطلق سراحهم من السجن لتلك الوحدات.

كما أجرت الحركة اتصالات مع العديد من التنظيمات الشيوعية في بغداد والفرات الأوسط ، وبعض المحافظات الأخرى، وكانت المجموعة يحدوها الأمل الكبير في انضمام الجنود وضباط الصف الذين كانوا يدينون بالولاء لثورة 14 تموز، وللزعيم عبد الكريم قاسم، وكانت الحركة من التنظيم والتصميم والاندفاع والشجاعة ما يؤهلها لتحقيق النصر لو تمكنت من تحرير الضباط من السجن داخل المعسكر.

لكن تخاذل قائد الدبابة الوحيدة المتقدمة نحو باب السجن، والتي كان يقودها الجندي [خلف شلتاغ]، ودفاع قوة حراسة السجن المستميتة هي التي أخرت كسر أبواب السجن وإطلاق سراح الضباط، وأعطت الفرصة للسلطة لجلب قوات كبيرة مجهزة بأسلحة ثقيلة من خارج المعسكر، حيث اشتبكت تلك القوات مع المجموعة الثورية المهاجمة، ودارت معركة شرسة بين الطرفين قبل تمكن المجموعة من كسر باب السجن لتحرير الضباط.

و بسبب عدم وجود أي تكافئ بين الطرفين من جهة، واعتماد المجموعة على الأسلحة الخفيفة من جهة أخرى استطاع انقلابيو شباط إجهاض الانتفاضة، بعد استشهاد عدد كبير منهم، وتم اعتقال ما تبقى من المجموعة، حيث نقلوا إلى مقر

هيئة الحقيق لزمرة وناظم كزار، وعمار علوش، وخالد طبرة وغيرهم من القتلة حيث تعرضوا لصنوف من التعذيب الوحشي على أيديهم، واستشهد قسم منهم، وأحيل القسم الآخر إلى المجلس العرفي العسكري الذي حكم عليهم بالإعدام، وتم تنفيذ الحكم بهم، وكان على رأس المعدومين القائد الشجاع حسن سريع.

على أثر فشل انتفاضة معسكر الرشيد جرت المداولات بشأن الضباط المعتقلين، وقد أصر عبد الغني الراوي، وصالح مهدي عماش والعديد من الضباط معهم على تنفيذ حكم الإعدام بهم والتخلص منهم مرة وإلى الأبد.إلا أن الرأي استقر في النهاية على قتلهم بطريقة إجرامية أخرى، حيث بادرت السلطة الفاشية بنقل كافة الضباط المعتقلين إلى سجن [نقرة السلمان] الواقع في البادية الجنوبية حيث تم حشرهم في عربات الحمل الحديدية التي ليس فيها أي تهوية، وفي ذلك الشهر الشديد الحرارة من أشهر الصيف، وكان الفاشيون يرمون بذلك إلى القضاء عليهم بسبب شدة الحرارة، وفقدانهم للسوائل، ولولا شهامة سائق القطار الذي علم بأن ما تحمله عربات النقل هم الضباط المعتقلين من شيوعيين وقاسميين، وقاد القطار بأسرع ما يمكن حتى مدينة السماوة لكان هلك الجميع .

كما كان للموقف الوطني البطولي لأبناء السماوة، رغم أنف جلاوزة السلطة، الذين استقبلوا المعتقلين، وقدموا لهم المياه واللبن والملح للتعويض عن السوائل المفقودة لكان الكثير منهم قد هلك، فقد كان المعتقلون في وضع خطير جداً، وقد تم بعد ذلك نقل المعتقلين بواسطة السيارات إلى سجن نقرة السلمان، في وسط الصحراء بعيداً عن أهلهم وذويهم .

اندفعت قطعان الفاشست من عصابات الحرس القومي بعد إجهاض انتفاضة الرشيد ضد انقلابيي 8 شباط في حملة محمومة ضد العناصر الشيوعية التي ساهمت في الإعداد وتنفيذ الانتفاضة في الثالث من تموز من ذلك العام، وضد من تبقى من العناصر القيادية والكوادر الحزبية، فقد تمكنت تلك العصابات من الوصول إلى الشهداء [جمال الحيدري] و[محمد صالح العبلي]و[عبد الجبار وهبي]ـ أبو سعيد وتمت تصفيتهم تحت التعذيب الشنيع.

كنا في تلك الليلة أنا وزوجتي وأطفالي الثلاثة والشهيد إبراهيم وزوجته جالسين أمام التلفاز نستمع إلى الأخبار، وقد اشتد بنا الحزن لفقد الرفاق، وقد تصاعدت بنا

المخاطر من كل جانب. كانت ليلة الثامن عشر من تموز عام 1963 أشبه بكابوس رهيب، فقد اشتدت الحملة الفاشية ضد الشيوعيين، ولاسيما أن كلانا بالإضافة إلى زوجة إبراهيم ملاحقين منذ اليوم الأول لوقوع الانقلاب المشؤوم.

ورغم صعوبة تلك الظروف والمخاطر المحدقة بنا في كل لحظة، أبلغني الشهيد إبراهيم في تلك الليلة بأنه سوف يخرج في الصباح لمدة ساعتين في مهمة عاجلة، ثم سكت برهة، وعاد ليقول لي أن خروجي كما تعلم فيه الكثير من المخاطر، أنا معروف في بغداد، ولاسيما من بعض العناصر التي انهارت وتعاونت مع البعثيين، أما أنت فلست معروفاً هنا ولم يسبق لك العمل الحزبي في بغداد، ولذلك ومن أجل الصيانة فيما إذا حدث أمر ما لي فإني سأقول أنكم جئتم إلى بغداد كضيوف عندنا لتباركوا لنا زواجنا، أرجو أن تؤكد كلامي هذا وتصر عليه. في تلك اللحظة شعرت لأول مرة أن الخطر سيداهمنا، وشعرت بثقل تلك الليلة، ويبدو أن الشهيد كان لديه نفس الشعور.

التفت إلى إبراهيم قائلاً: أرجوك يا إبراهيم إن لم تكن هناك ضرورة ملحة للخروج أن لا تخرج، فالظرف عصيب، والحملة البعثية على أشدها لملاحقة الشيوعيين الذين لا زالوا طليقين.

لكنه أجابني على الفور أنه لا بد من الخروج لأمر ضروري، وأرجو أن لا تقلق أبداً، وكل ما قلته لك هو من باب الاحتياط ليس إلا.

وفي صباح اليوم التالي خرج إبراهيم مبكراً، وقد استبد بنا القلق، وحاولت أن أكتم قلقي عن زوجتي، لكني لم استطع إخفاء ذلك، ومرت الساعتين ولم يعد إبراهيم، وهو المعروف بدقة مواعيده، وبدأنا أنا وزوجتي، حيث كانت زوجته قد خرجت لمراجعة الطبيب، نعد الدقائق والثواني ونحن على أحر من الجمر، ومرت ساعة أخرى ولم يعد إبراهيم، كانت تلك الساعة كأنها سنوات طويلة، وتصاعد شعورنا بالقلق عليه، إن مواعيده مضبوطة، لا بد أن أمراً ما قد حصل له، وبينما نحن على تلك الحال وإذا بطرقات شديدة ومتتالية على الباب، واشتد القلق بنا من يا ترى هو الطارق؟

تقدمت نحو الباب قائلاً من الطارق؟ وإذا بصوت إبراهيم يخرج من فمه بصعوبة بالغة دلت على أنه في وضع سيئ جداً، وفتحت الباب ويالهول ما رأيت، إبراهيم مكبل بالحديد، وقد غطت جسمه الدماء من قمة رأسه حتى أخمص قدميه، وهو لا يقوى على الوقوف والكلام، وحوله ما يزيد على عشرة من قطعان الفاشست أفراد

الحرس القومي، وقد شهروا رشاشاتهم بوجوهنا.

سارعت زوجتي للتخلص من هويتي المزورة حيث استطاعت تمزيقها ورميها في المرافق، وأخذ الفاشست يفتشون الدار حيث قلبوا أثاثه رأساً على عقب بحثاً عن أية أدلة أو مستمسكات حزبية، وطلبوا مني أن أرافقهم مع إبراهيم، وهكذا أصبحت حياتنا معلقة على شعرة دقيقة. وفي تلك الأثناء صادفت عودة زوجة إبراهيم من المستشفى، وما أن اقتربت من الدار، ووجدت أن الوضع غير طبيعي حوله حتى استدارت عائدة لكي لا يراها أحد، فقد كانت هي الأخرى كادراً حزبياً معروفاً مطلوبة للقبض عليها.

لكن عصابة الفاشست لمحتها وهي ترجع هاربة من براثنهم فلحقوا بها واستطاعت الإفلات منهم في بادئ الأمر حيث تمكنت من ركوب حافلة الركاب. لكنهم لحقوا بالحافلة، وأمروا السائق بالتوقف، وصعدوا إلى الحافلة والقوا القبض عليها، وقد تعرضت للتعذيب الشنيع على أيديهم القذرة لفترة طويلة في ملعب الإدارة المحلية بالمنصور الذي اتخذه البعثيون سجنا للنساء، وفقدت على أثرها الجنين الذي كان سيحمل اسم الشهيد إبراهيم.

فقد أجهضت بسبب التعذيب الذي تعرضت له، وأحيلت إلى المجلس العرفي العسكري الذي حكم عليها بالسجن لمدة 7 سنوات ومراقبة الشرطة لمدة سنتين، ولم يطلق سراحها إلا في عهد عبد الرحمن عارف حيث استدعاها رئيس الوزراء آنذاك طاهر يحيى، وبعد نقاش حامٍ معها أوعز طاهر يحيى بإطلاق سراها على أن تخضع لمراقبة الشرطة المحكومة بها وأمدها سنتين.

وقبل أن يأخذنا الحرس القومي معهم، طلبوا من زوجتي إخلاء الدار وتسليم مفاتيحه لهم، حيث أمروا اثنان من المجموعة البقاء والمبيت في الدار ظننا منهم أن الدار وكر حزبي، على أمل إلقاء القبض على من يتردد على الدار، تم جرى نقلنا إلى مقر هيئة التحقيق البعثية التي كان يشرف عليه[ناظم كزار] و[عمار علوش] و[خالد طبرة] و[عباس الخفاجي] وهو شيوعي مرتد تعاون مع البعثيين، ومارس أشد أنواع التعذيب مع رفاق حزبه، وكان البعثيون قد اتخذوا مقر محكمة الشعب لتكون مقراً للهيئة التحقيقية، ومركزاً للتعذيب والقتل الذي مارسوه ضد العناصر الشيوعية.

وعند وصولنا إلى المقر استقبلنا الجلاد [ناظم كزار] الذي عرفت اسمه من المعتقلين، حيث تم إدخالنا غرفة التعذيب. كان في وسط الغرفة رجل فاقد الوعي ممداً على الأرض، وفي الحال التفت نحوي ناظم كزار قائلاً: هل تعرف هذا؟ مشيراً للشخص الممد على الأرض، وقد أجبته على الفور: ومن أين لي بمعرفته؟ لكنه فأجابني بأن هذا هو [أبو سلام].

وقد أجبته على الفور: ومن هو أبو سلام؟ وجاء جوابه ضربة شديدة على رأسي وهو يصرخ كالثور الهائج: ألا تعرف من هو أبو سلام ؟ ألم تسمع بحركة الرشيد؟ وقد أجبته نعم لقد سمعت بما جرى في معسكر الرشيد، لكني لا أعرف من هو أبو سلام، ولا اسكن أنا في بغداد، وليس عندي أي علاقة بالسياسة لا من قريب ولا من بعيد، وكل ما في الأمر أن شقيقة زوجتي قد تزوجت، وقد جئت بصحبة زوجتي مع أطفالنا لمباركة زواجها والعودة من حيث أتينا.

كان علي أن أعمل جهدي على إقناعهم بأني لا صلة لي بالسياسة والأحزاب لكي أنفذ بجلدي من مجزرة هؤلاء المجرمين، وفي حقيقة الأمر فقد كان علي أمراً بإلقاء القبض، ولوا أنهم سألوا عني من أي جهة أمنية لكان مصيري كمصير إبراهيم. في تلك اللحظة التفت ناظم كزار إلى عباس الخفاجي قائلاً له: خذه إلى الموقف فإن قضيته متعلقة بقضية إبراهيم محمد علي،وتم نقلي إلى أحدى غرف التوقيف.

كان هناك ثلاثة غرف وكل غرفة تضم ما يزيد على الأربعين موقوفاً، وهم جميعاً من المشاركين في انتفاضة الرشيد، وأنا الشخص الغريب بينهم، وكل ما يعرفونه عني أنني قد اعتقلت مع إبراهيم محمد علي. كانت الغرفة مكتظة بالموقوفين في ذلك الصيف الحار حيث يتعذر على الإنسان أن يجد له مكاناً كافياً لكي يتمدد أو ينام، وكانوا يخرجونا مرة واحدة يومياً للمرافق على أن لا تتجاوز حصة كل واحد في المرافق عن الخمس دقائق، حيث يهجم الحرس على من يتأخر بأعقاب البنادق، ويمعنون بنا ضرباً.

أما الشهيد إبراهيم فقد أبقوه في غرفة التعذيب الرهيبة وهو في حالة يرثى لها، وبدءوا بممارسة أشد أنواع التعذيب بغية الحصول منه على أي اعترافات، ولاسيما وأن محمد حبيب [أبو سلام] كان قد اعترف لهم أنه مسئوله الحزبي، واستمروا في ضربه حتى فقد الوعي كان هناك أحد أفراد الحرس، وعلى ما اتذكر كان اسمه صبار، يتردد علينا في الموقف، وأثناء خروجنا إلى المرافق، كان يبدو عليه الطيب، لكنه كان حذراً جداً من الحديث مع الموقوفين، حيث استطاع أن يحدثني بضع كلمات فقط عن إبراهيم قائلا لي:

[إنه صلب وشجاع، لم يحصلوا منه على كلمة واحدة، لكن حياته في خطر، لقد كسروا أضلاعه وأطرافه. وفي اليوم الثالث استطاع الهمس في أذني: إبراهيم قضى بطلاً وقطعت أوصاله، والقيت في نهر دجلة.

لم استطع تحمل الصدمة، وبدأت الأرض تدور من حولي، وانهالت الدموع من عيناي وأنا لا أستطيع أن افعل شيئاً، يا لهول الصدمة، ويا لعظم الخسارة، لقد تمنيت أن أموت بدلاً عنه، أي نوع من الوحوش هذه الزمرة التي لا تعرف معنى

لحقوق الإنسان!!.

لقد انقطع الخيط الذي كان القتلة يريدون من خلاله التوصل إلى حقيقة علاقتي بإبراهيم فكان صموده وبطولته الخارقة هي العامل الحاسم في إنقاذي من أيدي الجلادين البعثيين الفاشست، وبقائي على قيد الحياة. أما الشهيد إبراهيم فستبقى ذكراه خالدة في ذاكرتي ما حييت كإنسان نبيل، ومناضل شجاع صمد تحت أيدي جلاديه حتى الموت دون أن ينطق بكلمة واحدة عن أسرار الحزب، وبذلك أنقذ الكثير من رفاق الحزب من الوقوع في أيدي الجلادين.

الفصل التاسع

حزب البعث في مأزق،وانقلاب عبد السلام عارف

أولاً : الخلافات الداخلية، والتمزق في قيادة البعث.

ثانياً : الصراع بين الجناحين ،العسكري والمدني.

ثالثاً : الصراع بين البعث، والضباط القوميين، والناصريين.

رابعاً : الانقلاب العارفي ضد سلطة البعث.

خامساً: اتفاق الوحدة مع العربية المتحدة.

سادساً: الشيوعيون، والسلطة العارفية.

سابعاً: البعثيون يحاولون الإطاحة بالسلطة العارفية.

ثامناً: إزاحة الناصريين عن الحكم.

تاسعاً: محاولة الناصريين الانقلابية.

أولاً: الخلافات الداخلية والتمزق في قيادة البعث

لم يكن حزب البعث يحوي عنصر التجانس بين أعضائه، فقد كان أعضاءه وقياديه ينتمون لطبقات مختلفة، قسم منهم من الطبقة البرجوازية، أو البرجوازية الصغيرة، ونسبة قليلة من العمال والفلاحين، والحرفيين ذوي الدخل المحدود.

وكانت قيادة الحزب، على وجه الخصوص، تضم حوالي 5 % من الفلاحين، أكثرهم من الديوانية، و20 % من العمال من منطقتي الكرخ والأعظمية، و50 % من الطلاب ذوي الأصول الاجتماعية المختلفة، والباقي من الضباط والموظفين والمهنيين. (1)

كما كان معظم ضباطهم من الطائفة السنية، في حين كانت قيادتهم القطرية تتألف من خمسة من الشيعة، وثلاثة من الطائفة السنية، ويرجع معظم أعضاء البعث من المناطق الريفية المختلفة نوعا ما، والواقعة على نهري دجلة والفرات الأعليين ومن مجموع 52 من قادة وكوادر الحزب كان 38,5% منهم من السنة، و53,8 % من الشيعة، و7,7 % من الأكراد الفيلين. (2)

وبسبب هذا التباين في التركيبة القومية، والطائفية، والطبقية، فقد كان من الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في التطلعات، والتوجهات، والأفكار، والعواطف، كما أن ما ورد حول ارتباط عدد من أعضاء قيادة الحزب بالاستخبارات الأمريكية، وتلقيهم الأوامر والتوجيهات منها من جهة، ووجود نسبة عالية من الطلاب 50% الذين لا تتجاوز أعمارهم على الأغلب 20 عاماً بين صفوفهم، وعدم نضوج هؤلاء فكرياً وسياسياً، حيث كان كل همهم منصباً على حربهم الشعواء ضد الشيوعية، وحتى قياديي الحزب كانوا من هذا الطراز، كما وصفهم مؤسس الحزب، عندما قال:

{بعد الثورة ـ أي انقلاب 8 شباط ـ بدأت اشعر بالقلق من فرديتهم ، وطريقتهم الطائشة في تصريف الأمور ، واكتشفت أنهم ليسوا من عيار قيادة بلد، وشعب} .

لقد كان الحزب عبارة عن تجمع لعناصر معادية للشيوعية، لا يجمعها أي رابط أيديولوجي، وظهرت بينهم تكتلات أساسها المنطقة،أو العشيرة، أو الطائفية.

وهكذا كانت التناقضات، والخلافات تبرز شيئاً فشيئاً على سطح الأحداث وكان من

أهمها المسائل التالية:

1 ـ الموقف من عبد السلام عارف:

في 11 شباط 1963، حدث بين قيادة البعث وعبد السلام عارف الذي نصبوه رئيساً للجمهورية صِدامٌ مكشوف، مما دفع علي صالح السعدي، أمين سر القيادة القطرية للحزب، إلى أن يطرح موضوع بقاء عبد السلام عارف أو إزاحته من منصبه، قائلاً:

{ إن عبد السلام عارف سوف يثير لنا الكثير من المتاعب، وربما يكون خطر علينا، إلا أن أغلبية القيادة لم تأخذ برأي السعدي، خلال اجتماع القيادة في دار حازم جواد، وقد هدد السعدي بالاستقالة إذا لم تأخذ القيادة برأيه، لكنه عدل عن ذلك بعد قليل، وبعد نهاية الاجتماع ذهب حازم جواد إلى عبد السلام عارف، وأخبره بما دار في الاجتماع، وحذره من أن السعدي ينوي قتله والتخلص منه}.(3)

2 ـ الموقف من قانون الأحوال المدنية:

حدث خلاف آخر بين أعضاء القيادة القطرية حينما طُرح موضوع قانون الأحوال المدنية، رقم 188 لسنة 1959 والذي كان قد شرعه عبد الكريم قاسم، والذي اعتُبر ثورة اجتماعية أنجزتها ثورة 14 تموز فيما يخص حقوق المرأة وحريتها، وإطلاق سراح نصف المجتمع العراقي الذي تمثله المرأة من عبودية الرجل، وكان القانون قد ساوى المرأة بالرجل في الإرث، ومنع تعدد الزوجات إلا في حالات خاصة وضرورية، ومنع ما يعرف بالقتل غسلاً للعار، وشهادة المرأة، وغيرها من الأمور الأخرى، وقام عبد السلام عارف بإلغاء القانون في 18 آذار 1963، أثناء وجود علي صالح السعدي في القاهرة، وانقسم مجلس قيادة الثورة ذو الأغلبية البعثية، وأعضاء القيادة القطرية حول مسألة الإلغاء، حيث أيده بعض الأعضاء، وعارضه البعض الآخر.

3 ـ الموقف من الحركات السياسية القومية:

كان الخلاف الثالث بين أعضاء قيادة البعث ينصب حول الموقف من الحركات السياسية القومية [القوميون، والناصريون، والحركيون]، وقد أجرت قيادة الحزب

نقاشات حادة حول الموقف منهم، و برز خلال النقاش فكرتان متعارضتان، الأولى تدعو إلى تحجيم القوى القومية، والأخرى تدعو للتعاون معها، لكن القيادة البعثية لم تستطع حسم الأمر، بل على العكس من ذلك أدى الأمر إلى تعيمق الخلافات والصراعات فيما بين أعضاء القيادة.

4 ـ الموقف من الحرس القومي:

في شهر حزيران 963 ظهرت أسباب أخرى للخلافات بين أعضاء قيادة الحزب حول الحرس القومي، فقد وجهت القيادة العليا للقوات المسلحة في 4 تموز 1963 برقية إلى قيادة الحرس القومي تحذرها، وتهددها بحل الحرس القومي، إذا لم تتوقف هذه القوات عن الإجراءات المضرة بالأمن العام، وراحة المواطنين.

فقد كانت روائح الجرائم التي يقترفها الحرس القومي ضد أبناء الشعب بشكل عام، والشيوعيين منهم بوجه خاص، قد أزكمت الأنوف، وضجت الجماهير الواسعة من الشعب من تصرفاتهم، وإجرامهم.

إلا أن القائد العام لقوات الحرس القومي [منذر الونداوي] لم يكد يتسلم البرقية حتى أسرع إلى الطلب من القيادة العليا للقوات المسلحة سحب وإلغاء البرقية المذكورة في موقف يبدو منه التحدي، مدعياً أن الحرس القومي قوة شعبية ذات قيادة مستقلة، وأن الحق في إصدار أوامر من هذا النوع لا يعود إلى أي شخص كان، بل إلى السلطة المعتمدة شعبياً، والتي هي في ظل ظروف الثورة الراهنة، هي المجلس الوطني لقيادة الثورة، ولا أحد غيره.(4)

وهكذا وصل التناقض والخلاف بين البعثيين وضباط الجيش، وعلى رأسهم عبد السلام عارف، إلى مرحلة عالية من التوتر، وبدأ عبد السلام عارف يخطط لقلب سلطة البعثيين بأسرع وقت ممكن.

5 ـ الحرب في كردستان:

وجاءت الحرب في كردستان التي بدأها البعثيون في الأول من حزيران 963 لتزيد وضعهم حراجة، وتعمق من الخلافات فيما بينهم، حتى اصبح حزب البعث في وضع لا يحسد عليه، فقد تألبت كل القوى السياسية والعسكرية ضدهم، وسئمت

أعمالهم وتصرفاتهم. حاول عبد السلام عارف، وأحمد حسن البكر، بالتعاون مع حازم جواد، وطالب شبيب، التخلص من علي صالح السعدي وإخراجه من الحكومة ومجلس قيادة الثورة، إلا أن الظروف لم تكن مؤاتية لمثل هذا العمل، في ذلك الوقت.

ففي 13 أيلول عُقد المؤتمر القطري للحزب، وجرى فيه انتخاب ثلاث أعضاء جدد من مؤيدي علي صالح السعدي، وهم كل من:

هاني الفكيكي، وحمدي عبد المجيد، ومحسن الشيخ راضي، فيما أُسقط طالب شبيب في الانتخابات، وبقي حازم جواد، كما فاز أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وكريم شنتاف بتلك الانتخابات.

وهكذا بدا الانقسام ظاهراً أكثر فاكثر من قبل، فجماعة السعدي تتهم جماعة حازم جواد باليمينية، بينما تتهم جماعة حازم جواد السعدي وجماعته باليسارية، ووصل الأمر بعلي صالح السعدي إلى الإدعاء بالماركسية، وحاول أن يبرئ نفسه من دماء آلاف الشيوعيين.

وفي الفترة ما بين 5 ـ 23 تشرين الأول، عُقد المؤتمر القومي لحزب البعث، في دمشق، وجرى تعاون بين السعدي، وحمود الشوفي، حيث ضمنا لهما أكثرية من أصوات المؤتمرين العراقيين والسوريين، وسيطرا على المؤتمر وقراراته، وبلغ بهم الحال أن شنوا هجوماً عنيفاً على جناح مؤسس الحزب ميشيل عفلق، وطرحوا أفكاراً راديكالية فيما يخص التخطيط الاشتراكي، وحول المزارع التعاونية للفلاحين. ضاقت الدنيا بميشيل عفلق، حيث لم يتحمل الانقلاب الذي أحدثته كتلة السعدي و الشوفي داخل المؤتمر، وجعلته يصرح قائلاً **[هذا لم يعد حزبي].** (5)

ثانياً:الخلافات بين الجناحين المدني والعسكري في الحزب:

بعد أن قوي مركز علي صالح مركزه داخل القيادتين القطرية والقومية، و بدأ هو وكتلته يطرحون أفكاراً راديكالية، وتحولا نحو اليسار، بدأ الضباط البعثيون يشعرون بعدم الرضا من اتجاهات السعدي وكتلته، و أخذت مواقفهم تتباعد شيئاً فشيئاً عن مواقف السعدي، وانقسم تبعاً لذلك الجناح المدني للحزب، فقد وقف

الونداوي، وحمدي عبد المجيد، ومحسن الشيخ راضي، بالإضافة إلى الحرس القومي، واتحاد العمال، واتحاد الطلاب إلى جانب السعدي، فيما وقف حازم جواد وطالب شبيب، وطاهر يحيى ـ رئيس أركان الجيش ـ وحردان عبد الغفار التكريتي قائد القوة الجوية، وعبد الستار عبد اللطيف ـ وزير المواصلات، ومحمد المهداوي ـ قائد كتيبة الدبابات الثالثة، إلى الجانب المعارض لجناح السعدي، بينما وقف أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش على الحياد، لكن السعدي أتهمهما بأنهما يدفعان الحزب نحو اليمين، وانهما يؤيدان معارضيه في الخفاء.

ثالثاً:الصراع بين البعث والضباط والناصريين والحركيين:

كان أحد العوامل الرئيسية للصراع داخل قيادة حزب البعث هو الموقف من القوى القومية، والناصرية، والحركية، فقد انقسمت القيادة القطرية في مواقفها إلى كتلتين، فكتلة حازم جواد ـ طالب شبيب كانت تطالب بقيام جبهة واسعة تضم حزب البعث، وكل الفئات القومية والناصرية، والحركية، فيما كانت كتلة السعدي تعارض هذا التوجه، وقد أدى ذلك إلى تأزم الموقف، واشتداد الصراع بين الجناحين، وتصاعده حتى وصل الأمر إلى الموقف السعدي نفسه، عندما حاول جناح [جواد و شبيب] إزاحة السعدي متهمين إياه بالتهور والتطرف.

وتعاون احمد حسن البكر مع عبد السلام عارف على إزاحته، فكانت البداية قد تمثلت بإجراء تعديل وزاري في 11 أيار 1963، جرى بموجبه إعفاء السعدي من منصب وزير الداخلية، وتعيينه وزيراً للإرشاد، فيما جرى تعيين غريمه حازم جواد بدلاً عنه وزيراً للداخلية. وكان ذلك الإجراء أول ضربة توجه إلى قيادة السعدي. ثم تطور الأمر إلى محاولة إخراجه من الوزارة، ومجلس قيادة الثورة، والسيطرة على الحرس القومي الذي يقوده منذر الونداوي، والذي يعتمد عليه السعدي اعتماداً كلياً.

عارف يعفي الونداوي من قيادة الحرس والونداوي يرفض الأمر:

وفي 1 تشرين الثاني صدر مرسوم جمهوري يقضي بإعفاء منذر الونداوي من قيادة الحرس القومي، وتعيين عبد الستار عبد اللطيف بدلاً عنه، غير أن الونداوي

تحدى المرسوم، وأصرّ على البقاء في منصبه في قيادة الحرس القومي، وقد أدى ذلك إلى تعقد الموقف، وتصاعد حمى الصراع الذي تفجر بعد عشرة أيام.

ففي11 تشرين الثاني عُقد مؤتمر قطري استثنائي لانتخاب ثمانية أعضاء جدد للقيادة القطرية، لكي يصبح العدد 16 عضواً، بموجب النظام الداخلي الذي تبناه المؤتمر القومي السادس [المادة 38 المعدلة من النظام الداخلي]، غير أنه ما أن بُوشر بإجراء الانتخاب حتى داهم 15 ضابطاً مسلحاً قاعة الاجتماع بقيادة العقيد محمد المهداوي، الذي بدأ يتحدث أمام المؤتمرين بعصبية قائلاً:

{لقد اخبرني فيلسوف الحزب الرفيق ميشيل عفلق أن عصابة استبدت بالحزب في العراق، ومثلها في سوريا، وأن العصابتين وضعتا رأسيهما معاً، وسيطرتا على المؤتمر القومي السادس، ولذلك يجب القضاء عليهما}، كما هاجم المهداوي قرارات المؤتمر القومي السادس واصفاً إياه بمؤامرة ضد الحزب، وطالب بانتخاب قيادة قطرية جديدة، تحت تهديد أسلحة الضباط المرافقين له.

تظاهر المؤتمر باختيار قيادة جديدة، واشترك الضباط بالتصويت،علماً بان بعضهم لم يكن بعثياً على الإطلاق، وجاء على رأس القيادة الجديدة [حازم جواد] بالإضافة إلى فوز أنصاره.

غير أن المهزلة لم تنتهِ إلى هذا الحد، فقد أسرع الضباط إلى اعتقال علي صالح السعدي، ومحسن الشيخ راضي، وحمدي عبد المجيد، وهاني الفكيكي، وأبو طالب الهاشمي، الذي كان يشغل منصب نائب القائد العام للحرس القومي، وسُفر الجميع على متن طائرة عسكرية إلى مدريد.

3 ـ امتداد الصراع إلى الشارع:

هكذا أنفجر الوضع المتأزم في ذلك اليوم، وامتد الصراع إلى الشارع، ففي صباح يوم 13 تشرين الثاني اندفعت أعداد غفيرة من مؤيدي علي صالح السعدي، ومن الحرس القومي إلى شوارع بغداد، وأقاموا الحواجز في الطرق، واحتلوا مكاتب البريد والبرق والهاتف، ودار الإذاعة، وهاجموا مراكز الشرطة، واستولوا على الأسلحة فيها، وأسرع الونداوي إلى قاعدة الرشيد الجوية ومعه طيار آخر، وامتطيا طائرتين حربيتين، وقاما بقصف القاعدة المذكورة، ودمرا 5 طائرات كانت جاثمة

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم أذاع صالح مهدي عماش، وزير الدفاع، بياناً من دار الإذاعة حذر فيه أحمد حسن البكر من أن هناك محاولة لجعل البعثيين يقتلون بعضهم بعضاً، وهذا ما لا يفيد إلا أعداء الحزب، كما وجه نداءً للعودة إلى العلاقات الرفاقية وإلى التفاهم والأخوة.

وفي تلك الأثناء فرضت قوات الحرس القومي سيطرتها على أغلب مناطق بغداد، ورفض البكر وعماش إعطاء الأمر إلى الجيش بالتدخل، وأصبحت قيادة فرع بغداد للحزب هي التي تقود الحزب في تلك اللحظات الحرجة من تاريخ حكم البعث، وطالبت تلك القيادة بإعادة السعدي ورفاقه إلى العراق، وممارسة مهامهم الحزبية والرسمية،غير أنها لم تفلح في ذلك، واضطرت إلى الموافقة على إحالة القضية إلى القيادة القومية لتبت فيها.

4 ـ عفلق وأمين الحافظ في بغداد لمحاولة حسم الصراع:

وفي مساء ذلك اليوم المصادف 13 تشرين الثاني، وصل إلى بغداد مؤسس الحزب [ميشيل عفلق] والرئيس السوري [أمين الحافظ] بالإضافة إلى عدد آخر من أعضاء القيادة القومية للحزب.

غير أن عبد السلام عارف لم يجر لهما استقبالاً رسمياً، كما يقتضي البروتوكول والعرف الدبلوماسي، كما لم يحاول الالتقاء بالوفد، مما جعل الوفد يحس أن هناك جو غير طبيعي في بغداد، وأن لابد من أن يكون هناك أمراً يدبر ضد حكم البعث.

حاول ميشيل عفلق ورفاقه في الوفد التصرف بشؤون العراق، واصدروا قراراً بنفي حازم جواد، وزير الداخلية، وطالب شبيب، وزير الخارجية، متهمين إياهما بأنهما أساس الفتنة، كما أصدر الوفد قراراً آخر بحل القيادة القطرية التي جرى انتخابها تحت تهديد الضباط الخمسة عشرة، وكذلك القيادة القطرية التي كان يقودها علي صالح السعدي، وأعلن عن تسلم القيادة القومية للمسؤولية لحين انتخاب قيادة قطرية جديدة.

هكذا إذاً كان تصرف عفلق والوفد الموافق له، حيث تجاهلا عبد السلام عارف، بصفته رئيساً للجمهورية، كما أن الرابطة التي كانت تجمع الضباط البعثيين بالقيادة

المدنية قد تفككت، ودبت الخلافات العميقة بينهم، وسارع الجناح المدني في الحزب يتحدى من اسماهم بأعداء الحزب، ودعا اتحاد العمال الذي يسيطر عليه الحزب إلى سحق رؤوس البرجوازيين الذين خانوا الحزب، وإعدام أصحاب رؤوس الأموال الذين هربوا أموالهم إلى الخارج.

كما دعوا إلى تأميم كافة المشاريع الصناعية في البلاد، وكانت تلك الاندفاعات لجناح الحزب المدني كلها تصب في خانة عبد السلام عارف الذي صمم على إزاحة حزب البعث عن السلطة، وأحكام قبضته على شؤون البلاد دون منازع أو شريك.

رابعاً:عبد السلام عارف يقود انقلاباً عسكريا ضد حكم البعث

في 17 تشرين الثاني،1963 وصلت حالة الحزب إلى أقصى درجات التمزق والتناحر، وعمت الفوضى أرجاء البلاد، وبلغ استياء ضباط الجيش الممسكين بالمراكز القيادية في الجهاز العسكري من تصرف القيادة البعثية مداه، عند ذلك قرر عبد السلام عارف بالتعاون مع تلك العناصر العسكرية توجيه ضربته القاضية لحكم البعث، وإنهاء سيطرتهم على مقدرات البلاد، فقد استغل عبد السلام تلك الظروف البالغة الصعوبة التي مرّ بها حزب البعث، وبالتنسيق مع عدد من أولئك الضباط الذين كان من بينهم كل من:

1-عبد الرحمن عارف، شقيق عبد السلام، قائد الفرقة الخامسة.

2 – الزعيم الركن عبد الكريم فرحان، قائد الفرقة الأولى.

3 – العقيد سعيد صليبي، آمر الانضباط العسكري.

4 – الزعيم الركن الطيار حردان التكريتي، قائد القوة الجوية [بعثي] .

5 – اللواء الركن طاهر يحيى، رئيس أركان الجيش.

هذا بالإضافة إلى العديد من الضباط الآخرين ذوي الميول القومية.

وفي فجر يوم 18 تشرين الثاني 963 ، قامت طائرات عسكرية بقصف مقر القيادة العامة للحرس القومي في الأعظمية، ثم تقدمت الدبابات، والمصفحات لتستولي على كافة المرافق العامة في بغداد، ومقرات الحرس القومي.

حاول البعثيون مقاومة الانقلاب في بادئ الأمر، إلا أن الأمر كان قد حسم في نهاية النهار، فلم يكن باستطاعة الحرس القومي، وهو يحمل الأسلحة الخفيفة، أن يقاوم الدبابات والمصفحات والصواريخ والطائرات.

سارع أفراد الحرس إلى إلقاء سلاحهم، والتخلص منه، برميه في الحقول والمزارع والمزابل، بعد أن هددهم عبد السلام عارف بإنزال العقاب الصارم بهم إن هم استمروا على حمل السلاح أو إخفائه، وأجرى الجيش مداهمات لمساكن أفراد الحرس القومي بحثاً عن السلاح.

كما جرى إلقاء القبض على أعداد كبيرة من البعثيين لفترة محدودة من الزمن، حيث تمكن الجيش من إحكام سيطرته على البلاد، وأخذ النظام فيما بعد يطلق سراح البعثيين المعتقلين، في حين بقي السجناء والموقوفين الشيوعيين والديمقراطيين في السجون، وجرى تنفيذ أحكام بالإعدام كانت قد أصدرتها المحاكم العرفية على عهد البعثيين، بعد تسلم عبد السلام عارف زمام الأمور في البلاد، فقد كان العداء للشيوعية هو الجامع الذي جمع البعثيين والقوميين، دون استثناء، ربما شيء واحد قد تغير، هو تخفيف حملات التعذيب أثناء التحقيقات مع المعتقلين، واستمرت المحاكم العرفية تطحن بالوطنيين طيلة عهد عارف.

1 ـ عبد السلام عارف يحكم سيطرته على البلاد:

في مساء يوم الثامن عشر من تشرين الثاني 1963، تلاشت مقاومة حزب البعث، وحرسه القومي في أنحاء البلاد، وتم لعبد السلام عارف وقادته العسكريين السيطرة التامة على البلاد، وبدأ على الفور بترتيب البيت، مانحاً نفسه صلاحيات استثنائية واسعة لمدة سنة، وتتجدد تلقائياً إذا اقتضى الأمر ذلك، وعمد عبد السلام إلى الاعتماد على الروابط العشائرية، وخاصة عشيرة [الجميلات]، فقد عين شقيقه [عبد الرحمن عارف] وكيلاً لرئيس أركان الجيش، رغم كونه ليس ضابط أركان. كما عين صديقه وأبن عشيرته [سعيد صليبي] قائداً لحامية بغداد، فيما أعلن عارف نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة، ورئيساً لمجلس قيادة الثورة.(6)

كما جاء عارف باللواء العشرين الذي كان يقود أحد أفواجه عند قيام ثورة 14 تموز، واتخذه حرسه الجمهوري الخاص به، وكل العناصر المؤيدة له فيه من عشيرة الجميلات، وغيرها من عشائر محافظة الأنبار.

بدأ عبد السلام عارف حكمه معتمداً على ائتلاف عسكري ضم الضباط القوميين والناصريين، والضباط البعثيين الذين انقلبوا على سلطة البعث، فقد أصبح [طاهر يحيى] رئيساً للوزراء، و[حردان التكريتي]، نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع، فيما عيين [أحمد حسن البكر] نائباً لرئيس الجمهورية، والزعيم [رشيد مصلح] وزيراً للداخلية، وحاكماً عسكرياً عاماً، ويلاحظ أن هؤلاء جميعاً من تكريت، ومن العناصر البعثية، أما العناصر القومية التي شاركت في الحكم فكان على رأسها الزعيم الركن [محمد مجيد]، مدير التخطيط العسكري، والزعيم الركن[عبد الكريم فرحان]، الذي عيين وزيراً للإرشاد، و[عارف عبد الرزاق]، الذي عين قائداً للقوة الجوية، والعقيد الركن [هادي خماس] مدير جهاز الاستخبارات العسكرية، والمقدم [صبحي عبد الحميد] الذي عين وزيراً للخارجية.

عبد السلام عارف يبعد العناصر البعثية عن الحكم:

رغم تعاون الضباط البعثيين مع عبد السلام عارف في انقلاب 18 تشرين الثاني 1963، ضد قيادتهم المدنية، واشتراكهم في حكومته الانقلابية، إلا أن عارف لم يكن يطمأن لوجودهم في السلطة، ولم يكن إشراكهم في الحكم من قبله سوى كونه عمل تكتيكي من أجل نجاح انقلابه ضد سلطة البعث، وتثبيت حكمه، لكنه كان في نفس الوقت يتحين الفرصة للتخلص منهم واحداً بعد الآخر، وقد ساعده في ذلك الكره الشعبي الواسع النطاق للحكام البعثيين بسبب ما اقترفوه من جرائم بحق الوطنيين طيلة فترة حكمهم،

وهكذا،وبعد أن تسنى لعارف تثبيت أركان حكمه، بدأ بتوجيه الضربات للعناصر البعثية تلك. ففي 4 كانون الأول 1964، أعفى عارف المقدم [عبد الستار عبد اللطيف] من وزارة المواصلات، وفي 16 منه، أزاح عارف [حردان التكريتي] من منصبه كقائد للقوة الجوية. وفي 4 كانون الثاني 1964 ألغي عارف منصب نائب رئيس الجمهورية، وتخلص من [احمد حسن البكر] الذي كان يشغل المنصب وعينه سفيراً بديوان وزارة الخارجية.(7)

وفي 2 آذار 1964، أعفى عارف [حردان التكريتي] من منصب وزير الدفاع، وعين محله طاهر يحيى، بالإضافة إلى منصبه كرئيس للوزراء، ولم يبقَ إلا رشيد

مصلح التكريتي، وزير الداخلية والحاكم العسكري العام، الذي ربط مصيره بمصير عارف، مهاجماً أعمال البعثيين وجرائمهم، وبذلك أصبح الحكم بقيادة عبد السلام عارف، وبرز الناصريون في مقدمة النظام، وبدأ النظام يقلد الجمهورية العربية المتحدة في أساليبها وخططها التنموية، حيث أقدمت الحكومة على تأميم المصارف، وشركات التأمين، مع 32 مؤسسة صناعية وتجارية كبيرة، وخصصت الدولة 25% من الأرباح للعمال، والموظفين العاملين فيها، وقررت تمثيلهم في مجالس الإدارة.

كما أقدم النظام الجديد على تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي في 14 تموز 1964 على غرار الاتحاد الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة، ودُعيت القوى السياسية في البلاد إلى الانضواء تحت راية هذا الاتحاد، وقد أستهوى هذا الإجراء وتلك التحولات الاقتصادية جانباً من قيادة الحزب الشيوعي، التي دُعيت بكتلة آب، حيث برزت دعوة لحل الحزب والانضمام إلى الاتحاد المذكور، لكن هذا الاتجاه لم ينجح في جر الحزب إليه، بعد أن وقفت العناصر الحريصة على مصلحة الحزب ضد دعوة الحل، والانضمام للاتحاد الاشتراكي.

خامساً:اتفاق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة:

تظاهر النظام الجديد لعبد السلام عارف بالسير باتجاه إقامة أقرب اتفاق ممكن مع العربية المتحدة في كل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

ففي 26 أيار 964 أتفق عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر على إقامة مجلس رئاسي مشترك للتخطيط والتنسيق في المجالات المذكورة كافة، باتجاه إقامة اتحاد دستوري بين البلدين فيما بعد.

وفي 16 تشرين الأول 1964 جرى توقيع اتفاقية الوحدة، وتكوين المجلس الرئاسي المشترك للقيادة السياسية الموحدة للعراق ومصر، وتعهد الطرفان بإقامة الوحدة بينهما خلال سنتين، إلا أن تلك القيادة لم تجتمع سوى مرتين خلال هذه المدة، وجرى نسيانها فيما بعد وانتهت إلى الزوال. فلم يكن عبد السلام عارف جاداً في إقامة الوحدة، كسابقيه حكام البعث، وقد اثبت التجارب والوقائع أن عبد السلام

الذي كان أول من شق الوحدة الوطنية، وتأمر على ثورة الرابع عشر من تموز، وقائدها عبد الكريم قاسم بدعوى الوحدة الفورية مع العربية المتحدة لم يكن يهدف حقاً إقامة الوحدة، وإنما أراد استخدام مسألة الوحدة، ورصيد عبد الناصر، للوثوب إلى قمة السلطة، والاستئثار بها لوحده.

وقد أدرك عبد الناصر أن عبد السلام عارف لا يتمتع بقاعدة واسعة في حكمه، وأن حكمه عبارة عن أقلية قليلة من الضباط،لا سند شعبي لهم على الإطلاق، وأن عارف لا يختلف عن سابقيه حكام البعث بأي حال من الأحوال.

لقد كانت مواقف عبد السلام عارف الحقيقية من الوحدة مع العربية المتحدة سبباً في حدوث شرخ كبير بينه وبين القوى الناصرية والحركية، وتطور ذلك الشرخ إلى صراع متصاعد، أدى في النهاية إلى تقديم الوزراء الناصريين والحركيين استقالتهم من الحكومة، وإلى محاولة هذه القوى قلب السلطة العارفية كما سنرى تفاصيل ذلك فيما بعد.(8)

سادساً: الشيوعيون والسلطة العارفية:

1 ـ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تناقش الموقف من السلطة

بعد سقوط حكم حزب البعث في 18 تشرين الثاني 1963، حدث بعض الانفراج للوضع السياسي في البلاد، وخفت حملات الاعتقالات والملاحقات، وتوقفت أساليب التعذيب التي كان يمارسها حزب البعث ضد المعتقلين السياسيين، كما حدثت تطورات في العلاقات بين القوى السياسية في البلاد، والعلاقات بين العربية المتحدة والعراق من جهة، والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، وكانت أهم تلك التطورات ما يأتي:

1 ـ عودة العلاقات الطبيعية بين العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي، وحدوث انفراج سياسي داخل مصر، تمثل في إطلاق سراح السجناء الشيوعيين، وتوّجت العلاقة الجديدة بزيارة زعيم الاتحاد السوفيتي [نكيتا خرشوف] للقاهرة، ولقاءه مع الرئيس عبد الناصر.

2 ـ توقف القتال بين الأكراد وقوات الحكومة، بعد تدخل الرئيس عبد الناصر، وتوسطه بين الحكومة والقيادة الكردية.

3 ـ عودة نشاط فرع الحزب الشيوعي في كردستان بعد توقف القتال، وكان تنظيم الحزب في كردستان قد نجا أغلبه من ملاحقة البعثيين إبان حكمهم الأسود.

4 ـ استئناف العلاقات العراقية السوفيتية، واستئناف السوفيت تجهيز العراق بالسلاح.

5 ـ الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة بدفع من العناصر الناصرية في الحكومة.

كل هذه العوامل دفعت قيادة الحزب الشيوعي إلى إعادة تقييم موقفه من حكومة عارف بعد نقاش للوضع السياسي في اجتماع موسع عقدته اللجنة المركزية للحزب في أواخر آب 1964.

لقد ظهر خلال النقاش داخل اللجنة المركزية تياران متناقضان، التيار الأول دعا إلى التعاون مع الحكومة العارفية، مثمناً توجه العراق والعربية المتحدة نحو ما سمي بطريق [التطور اللارأسمالي] وباتجاه الاشتراكية، وذهبت العناصر اليمينية في قيادة الحزب إلى أبعد من ذلك، فدعت إلى حل الحزب، والانخراط في الاتحاد الاشتراكي، معتبرين قيام عبد السلام عارف بانقلابه ضد البعثيين، وإنهاء سلطتهم الدموية، قد أوجد شروطاً أكثر ملائمة لنضال القوى المعادية للامبريالية، من أجل الحفاظ على استقلالنا الوطني، والعودة إلى قافلة حركة التحرر الوطني للشعوب.

غير أن التيار الثاني في قيادة الحزب كان له تقيماً آخر، وموقفاً آخر من السلطة العارفية، ذلك أن أعداداً كبيرة من الشيوعيين كانوا لا يزالون يقبعون في سجون النظام، كما أن السلطة العارفية كانت قد فسحت المجال واسعاً أمام العناصر الرجعية والشوفيتية لخلق الطائفية وترويجها، وتواجد أعداد كبيرة من تلك العناصر في مختلف أجهزة الدولة، هذا بالإضافة إلى تدهور الأحوال الاقتصادية للشعب، وحالة عدم الاستقرار السياسي بسبب وجود التيارات المتناقضة داخل السلطة.

فهناك عناصر رجعية ترتبط بشكل أو بأخر بالإمبريالية، وهناك عناصر ناصرية تسعى نحو التطور اللارأسمالي، كما كان يجري في العربية المتحدة، ولكن نتائج الاجتماع صبت في خانة الإقدام على التعاون مع حكومة عبد السلام عارف.(9)

2 ـ استياء لدى كوادر الحزب الشيوعي:

أدى اتجاه قيادة الحزب الشيوعي نحو التعاون مع السلطة العارفية إلى موجة من الاستياء في قواعد وكوادر الحزب الذين رفضوا هذا التوجه، والتعاون مع شركاء البعثيين بالأمس في كل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب والوطن والشيوعيين بوجه خاص، و تلطخت أيديهم بدمائهم الطاهرة، وتحدت تلك الكوادر، وجانب كبير من قواعد الحزب قرارات اللجنة المركزية رافضة إياها، في الوقت الذي أصرت فيه اللجنة المركزية على السير في الطريق الذي رسمه الاجتماع الموسع مهما كان الثمن.

غير أن الرياح جرت بما لا تشته السفن كما يقول المثل، فقد حدثت تطورات داخلية وعربية ودولية أفشلت مسعى القيادة اليمينية للحزب. فقد استُؤنفت الحرب في كردستان من جديد في 5 نيسان 1965، وشنت حكومة عارف الشوفينية حرباً شعواء ضد الشعب الكردي.

كما أن عبد الناصر أصيب بخيبة أمل مريرة بعبد السلام عارف، واصبح على يقين أن عارف لا يؤمن إيماناً صادقاً بالوحدة، وإنما أتخذها وسيلة للوثوب إلى السلطة، وتدهورت العلاقات بين عارف والقوى الناصرية والحركية، والتي انتهت بتقديم الوزراء الناصريين استقالاتهم من حكومة عارف كما اسلفنا سابقاً.

وهكذا اضطرت قيادة الحزب اليمينية إلى تغير سياستها تجاه السلطة العارفية، ودعت إلى إسقاطها، وقيام حكومة ائتلاف وطني تضم كل القوى والأحزاب السياسية الوطنية المعادية الإمبريالية. وأشارت قيادة الحزب إلى فشل الاتحاد الاشتراكي ونظرية الحزب الواحد، وهاجمت السياسة الاقتصادية للحكومة التي شكلها [عبد الرحمن البراز]، وأعلن الحزب أن حكومة البزاز ترعى المصالح الإمبريالية البريطانية، وشركات النفط.(10)

3 ـ الحزب الشيوعي يطرح مسألة استلام السلطة:

وفي 9 تشرين الأول 1965، طرح الحزب الشيوعي مسألة إسقاط حكومة عارف واستلام السلطة في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب، وقُدم خلال الاجتماع مشروعان حول الموضوع:

المشروع الأول: قُدم من قبل [عامر عبد الله]، الذي رأى أن السلطة العارفية قد أصبحت معزولة بعد أن خرج منها الناصريون . كما أن عودة الحرب في كردستان، وزج ثلثي الجيش العراقي فيها من جهة، واشتداد الخلافات بين عبد الناصر وعارف من جهة أخرى، جعلت الظروف في صالح الحزب لتوجيه الضربة القاضية للنظام العارفي وإسقاطه، واستلام السلطة، معلناً أن مصير الحزب يتقرر هذه الأيام!.

المشروع الثاني: الذي طرحه [بهاء الدين نوري] فقد شكك في استطاعة الحزب لوحده القيام بالتغيير، وتخوف من تشكيل جبهة واسعة ضد الحزب، وادعا أن جماهير الحزب غير مستعدة لمثل هذا العمل، كما أن الأوضاع الدولية والعربية لا تساعد على ذلك، رغم اعترافه بإمكانية نجاح التغيير!!، ولكنه رأى أن يسبق ذلك تعاون القوى السياسية المعارضة لحكم عارف، وقد أيده في موقفه [عبد السلام الناصري]، فيما أيد موقف عامر عبد الله كل من [اراخاجادور] و[صالح دكلة]، وفي نهاية المناقشات خرج الحزب بستة قرارات كان أهمها القرار المتعلق بمسألة قلب السلطة العارفية، والذي جاء فيه:(11)

{ من الضروري التشديد على طريقة النضال التي تبناها الحزب، والتي تعتمد على الدور الحاسم إلى [هاء]، ويقصد بذلك التنظيم العسكري للحزب، في الإطاحة بالسلطة الحاكمة، وسيجد [هاء] له دعماً في إجراءات ثورية أخرى سيتخذها الحزب، وفي العمل الشعبي الحيوي في ميادين مختلفة}.

لقد جرى الاتفاق في ذلك الاجتماع على الإعداد للعمل الحاسم، على أن يبذل كل جهد ممكن لقيام تعاون مع القوى الوطنية الأخرى كالحزب الديمقراطي الكردستاني، والضباط القاسمون، والعناصر القومية ذات التوجه الاشتراكي، والناصريين، وأن لا يقوم الحزب بمفرده إلا في حالة عدم حصول التعاون المنشود على أن يكون المكتب السياسي مقتنعاً بان الظروف ملائمة، والنصر بمتناول اليد.(12)

وفي ختام الاجتماع تقرر إرسال رسالة من قيادة الخارج إلى اللجنة المركزية للحزب في العراق جواباً على رسالة الحزب، وكانت وجهة نظر القيادة في الخارج تمثل تياراً وسطاً بين جناحي اللجنة المركزية، ولكنها حذرت اللجنة

المركزية من مغبة الإقدام على أي خطوة متسرعة مغامرة، دون نضوج الشروط الموضوعية اللازمة للتغيير الثوري.

رفضت لجنة تنظيم الخارج الرأي القائل بإلغاء فكرة [العمل المستقل للحزب]، ولكن على الحزب أن يحاول تحقيق التعاون الوطني كهدف ثابت له في جميع الأحوال والظروف، حتى ولو بدت تلك المحاولات صعبة التحقيق في ظل الظروف الراهنة، وما يعتريها من صعوبات.

ورأت أن آفاق التعاون ستكون أوسع نطاقاً كلما زاد نفوذ الحزب بين صفوف الجماهير، ورأت أيضاً أن على الحزب أن يلجأ إلى خطة مستقلة، إذا كانت جماهير الشعب على استعداد كامل للإطاحة بالسلطة، وتلكأت القوى الوطنية في استيعابها لهذه الإمكانية، أو رفضتها، وعلى الحزب في هذه الحالة أن يسعى لتعبئة قوى واسعة من جماهير الشعب.

وفي حالة إقدام الحزب على خطة مستقلة، فإن هذه الخطة يجب أن تؤكد على أن التعاون المشترك، والدعوة إليه من خلال الشعارات التي يتبناها الحزب أثناء تحركه، وبعده. كما أيدت لجنة تنظيم الخارج مسألة الإعداد لانتفاضة جماهيرية شعبية من خلال نضال الجماهير نفسها، مع عدم الاستهانة بالعدو وأساليبه القمعية تجاه الحركات الشعبية.

كما أيدت فكرة الاعتماد على الجهد الفعال لتنظيم الحزب داخل صفوف القوات المسلحة، في لحظة تطور الحركة الجماهيرية ووصولها إلى حالة متقدمة [أي حالة الانتفاض الثوري]، أي استخدام عناصر الجيش الحزبية في الوقت المناسب تماماً لدعم الانتفاضة الجماهيرية، وإسنادها نحو تحقيق أهدافها.

كما أن على الحزب أن يأخذ في الحسبان احتمال تطور الأوضاع إلى قيام حرب أهلية، بسبب تواجد القوى الرجعية على الساحة من جهة، وكون الحزب الشيوعي يمثل الاتجاهات اليسارية التقدمية، وعليه فالواجب يقتضي الإعداد الجيد للحرب الأهلية، ووضع الثورة الكردية بعين الاعتبار كعنصر مساعد.

كما حذرت لجنة تنظيم الخارج من التسرع بشكل مصطنع، أو محاولة القفز فوق المراحل الضرورية للتطور والنضج الطبيعي للحزب، والانتباه الدقيق لمحاولات

الأعداء نصب فخ للحزب للإقدام على خطوة متسرعة لكي يوجهوا له الضربة. وفي الختام حددت الرسالة الأهداف الآنية للحزب ذات الأهمية الأكثر إلحاحاً وهي:

1 ـ السعي لتقوية مواقع الحزب داخل الجيش، دون محاولة إحداث أي ضجة، والعمل على حماية التنظيم العسكري، وتطوير إمكانياته جنباً إلى جنب مع تطوير إمكانيات الجماهير الشعبية.

2 ـ بذل الجهود المتواصلة من أجل التعاون الوطني، والسعي لتشكيل التحالفات مع القوى الوطنية التي لها الاستعداد للتعاون من أجل الإطاحة بالنظام.

3 ـ تثقيف جماهير الحزب ورفاقه بشكل هادئ وتدريجي، دون إحداث ضجة حول طرق نضال الحزب في المرحلة الراهنة، وتنشيط الحركة الجماهيرية ومنظماتها كافة، وتوحيد جهودها، وحثها على التحرك الجماهيري المتضمن الإضرابات والاحتجاجات على الحرب في كردستان، ودفع الفلاحين إلى مقاومة النظام، والعصيان.

4 ـ التغلب على حالة القصور البارزة في الحزب، وأهمية إصدار صحيفة الحزب على فترات غير بعيدة ومنتظمة، والاهتمام بالكادر، وأهمية إجراءات الحماية لقيادة الحزب وكوادره، من أجل حماية أسرار الحزب الهامة.(13)

وفي الختام وجهت قيادة الخارج انتقاداً إلى الإجراءات التي اتخذتها لجنة الحزب المركزية في الداخل حول الانتخابات، وإخراج [ناصر عبود]من عضوية اللجنة المركزية، وإدخال خمسة أعضاء جدد في اللجنة، بالإضافة إلى بقاء كافة الأعضاء السابقين، سواء الموجود منهم في الداخل أو الخارج.

سابعاً:البعثيون يحاولون الإطاحة بحكم عبد السلام عارف:

لم يهدأ البعثيون بعد أن غدر بهم عبد السلام عارف الذي جاءوا به إلى الحكم، ونصبوه رئيساً للجمهورية، ولجاءوا إلى العمل السري، لتجميع قواهم، والتمهيد للقيام بانقلاب مضاد، ولاسيما بعد أن غدر عبد السلام عارف، للمرة الثانية بالضباط الذين تمردوا على قيادتهم المدنية، وتعاونوا معه في انقلابه في 18

تشرين الثاني 1963، وبالفعل استطاع البعثيون تجميع قواهم وتنظيمها، وتقرر القيام بالحركة يوم 4 أيلول 964 معتمدين في تحركهم على كتيبة الدبابات الرابعة التي استخدموها في انقلاب 8 شباط 1963، بالإضافة إلى 6 طائرات [ميك عسكرية] يأخذ طياريها على عاتقهم قصف طائرة عبد السلام عارف يوم توجهه إلى مؤتمر القمة العربية بالإسكندرية.

غير أن جهاز استخبارات عارف كشف خيوط المؤامرة قبل تنفيذها، وجرت على الفور حملة إعتقالات واسعة في كافة أنحاء العراق، وزُج بالبعثيين في السجون والمواقف، وسارع عبد الناصر إلى إرسال 600 عسكري إلى العراق لدعم نظام عارف، وعسكرت هذه القوات في مقر كتيبة الدبابات الرابعة في ابو غريب لشل حركتها، وهكذا تم لعبد السلام عارف إجهاض الحركة الانقلابية للبعثيين، واستطاع كنس كل بقايا العناصر البعثية في جهاز السلطة المدنية والعسكرية على حد سواء.

كما أجرى عبد السلام عارف تعديلاً وزارياً في 14 تشرين الأول 1964، أدخل بموجبه ثلاثة وزراء ناصريين في حكومته، وبذلك اصبح للناصريين ستة مقاعد وزارية في الحكومة، و اصبحوا في موقف أقوى تجاه العناصر القومية اليمينية داخل السلطة.

حاول الناصريون دفع سياسة السلطة نحو إجراء تغييرات في المجالات الاقتصادية والسياسية أكثر عمقاً، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الوحدة مع العربية المتحدة، مما أثار صراعاً داخل السلطة من جديد، بين العناصر القومية ذات الاتجاهات المختلفة، والمتناقضة. فقد حاولت كل مجموعة إزاحة المجموعة الأخرى من أمامها، وانتهى ذلك الصراع بانتصار الجناح اليميني في الحركة القومية، وإزاحة الناصريين من الحكم.

ثامناً: إزاحة الناصريين من الحكم:

بدأ الناصريون يخسرون مواقعهم داخل السلطة منذُ ربيع عام 1965، تحت تأثير أسباب عديدة، منها ما يتعلق بالموقف من عبد الناصر، ومشروع الوحدة، ومنها ما يتعلق بالأوضاع الداخلية، وخاصة الاقتصادية منها، وما سببته مراسيم التأميم من تأثيرات سلبية بسبب عدم وجود الخبرة لدى أجهزة السلطة تمكنها من إدارة

الشؤون الاقتصادية بعد التأميم.

وزاد في الطين بلة قيام أصحاب رؤوس الأموال بتهريب أموالهم إلى خارج البلاد، وتراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، حيث بلغ عدد المسجلين رسمياً (20 287)عاطلاً، ولذلك فقد بدأت العناصر اليمينية في الحكومة تدعوا إلى إعادة النظر في التأميمات التي جرى تنفيذها، والعدول عن الاتجاه الاشتراكي، وبالفعل نجحوا في إبطاء حركة التغيير التي بدأها الناصريون.

حاول الناصريون إحكام سيطرتهم على التجارة الخارجية، في نيسان 1965، للحد من تهريب رؤوس الأموال، وتلاعب كبار الرأسماليين في الاقتصاد الوطني، إلا أنهم فشلوا في إقناع عبد السلام عارف بالسير في هذا الاتجاه، مما سبب تباعد المواقف بينه وبين الناصريين شيئاً فشيئاً، وتطور هذا التباعد، وتعمقت الخلافات وأصاب الناصريين اليأس من القدرة على التأثير على سياسة عارف، وأخيراً أضطر الوزراء الناصريون إلى تقديم استقالاتهم من الوزارة في 4 تموز 1965، وعلى الأثر توترت العلاقات بين عبد الناصر وعبد السلام عارف.

حاول عبد السلام عارف تجنب القطيعة مع عبد الناصر، فأقدم على تشكيل وزارة جديدة برئاسة [عارف عبد الرزاق]، في 6 أيلول 1965، واحتفظ عارف عبد الرزاق بوزارة الدفاع، إضافة إلى رئاسة الوزارة. كما عُيّن عبد الرحمن البراز نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية والنفط، و عبد اللطيف الدراجي وزيراً للداخلية، ليوازن بين الاتجاهين المتناقضين.

تاسعاً: محاولة الناصريين الانقلابية

لم تُجدِ محاولات عبد السلام عارف نفعاً في رأب الصدع بينه وبين الناصريين، وذهبت تلك المحاولات أدراج الرياح، ولم تنجح في زحزحة مواقفهم، بل زادتهم اندفاعاً للقيام بانقلاب عسكري تزعمه عارف عبد الرزاق، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووكيل رئيس الجمهورية ضده في 15 أيلول 1965، أثناء وجوده في الدار البيضاء لحضور مؤتمر القمة العربي. إلا أن سعيد صليبي، أمر الانضباط العسكري، وآمر حامية بغداد، والساعد الأيمن لعبد السلام عارف عرف بأمر تحركهم، فوجه لهم الضربة مسبقاً، وهرب الانقلابيون إلى خارج العراق.

وصلت العلاقة بين الحكم العارفي والناصريين إلى القطيعة التامة، ودخل الحكم العارفي في مرحلة جديدة من الحكم القبلي، فقد أصبح معظم رجالات الدولة، وقادتها من قبيلة الجميلات، وأخذ سعيد صليبي يلعب الدور الرئيسي في إدارة دفة الحكم، واصبح عبد الرزاق النايف ـ جميلي ـ مديراً للاستخبارات العسكرية، ولعب دورا كبيراً في الحفاظ على حكم عارف.

وفي الوقت نفسه أصبح عبد الرحمن البراز رئيساً للوزراء، ومُنح صلاحية إصدار القرارات، وتسيير شؤون البلاد.

كما أقدم عبد السلام على حل مجلس قيادة الثورة الذي تألف من العسكريين، وانتقلت السلطة التشريعية إلى مجلس الوزراء، وأنيطت مسؤولية جهاز الأمن والاستخبارات بمجلس شُكل حديثاً دعي[مجلس الدفاع الوطني] بإشراف عبد السلام عارف نفسه.

حاول البراز إضفاء صفة المدنية على جهاز الحكم، وإشاعة سيادة القانون، والتسريع لإقامة البرلمان، وإجراء انتخابات نيابية، وتنشيط الاقتصاد، وزيادة الإنتاج في القطاعين العام والخاص، وغيرها من الإصلاحات السطحية الأخرى، غير أن جهود البراز لم ترَ النور، فقد كان الموت بانتظار عبد السلام عارف في 13 نيسان 1966،وإخراجه من الحكم بعد أربعة أشهر من تولي عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف، بضغط من العناصر العسكرية التي تتمتع بنفوذ كبير في السلطة.

عاشراً: مصرع عبد السلام عارف:

في الثالث عشر من نيسان 1966 قطعت محطتا الإذاعة والتلفزيون العراقية بثهما الاعتيادي، واستعيض بتلاوة آيات من القرآن، وأعلنت فيما بعد أن الرئيس عبد السلام عارف قد لقي مصرعه بحادث سقوط طائرة مروحية كان يستقلها مع بعض الوزراء، وكبار مساعديه، في جنوب العراق قرب القرنة. ولم يُكشف النقاب عن حقيقة مقتل عبد السلام عارف، إذ أعلنت الحكومة أن الطائرة التي كان يستقلها عبد السلام عارف قد سقطت بسبب هبوب عاصفة رملية، ولكن هناك الكثير من الشكوك حول حقيقة مصرعه، فهناك الصراعات الداخلية بين عارف والعناصر الناصرية من جهة، وبينه وبين البعثيين من جهة أخرى.

كما كان هناك صراع بين الإمبريالية والعناصر الناصرية التي أقلقها محاولاتهم المتكررة إلحاق العراق بالجمهورية العربية المتحدة، وليس ببعيد أن تكون وراء مصرعه، وربما كان هناك ما هو أبعد من ذلك، حيث حاول عبد الرحمن البزاز، المعروف بولائه للبريطانيين، الوصول إلى كرسي الرئاسة، ودخوله في منافسة مع عبد الرحمن عارف المدعوم من قبل القوى العسكرية المهيمنة على الحكم فعلياً كما سيرد في الفصل القادم.

الفصل العاشر

الجمهورية العارفية الثانية

أولاً :الصراع على السلطة، وتولي عبد الرحمن عارف الحكم.

ثانياً: ضعف حكم عبد الرحمن عارف.

ثالثاً : صراع أجنحة السلطة، وعارف يشكل الوزارة برئاسته.

رابعاً: حرب 5 حزيران العربية الإسرائيلية عام 1967.

خامساً: دور نظام عبد الرحمن عارف في حرب 5 حزيران.

سادساً: طاهر يحيى يشكل وزارة جديدة.

سابعاً : الحزب الشيوعي وموقفه من السلطة.

ثامناً : إنشقاق الحزب الشيوعي ،وتكوين القيادة المركزية.

تاسعاً: رد فعل الحزب الشيوعي على الانشقاق.

أولا: الصراع على السلطة وتولي عبد الحمن عارف الحكم:

لم يكد يذاع خبر مصرع عبد السلام عارف في حادث الطائرة المروحية حتى بدأ الصراع على قمة السلطة، وكانت أطراف الصراع تتمثل أساساً في جبهتين رئيسيتين، على الرغم من محاولة الزعيم الركن [عبد العزيز العقيلي] ترشيح نفسه للرئاسة كجبهة ثالثة، وهاتان الجبهتان هما:

1 - **الجبهة الأولى:** وتتمثل بالعسكريين الممسكين بزمام القوة، حيث يمسكون بأيديهم كل المراكز الأساسية في الجيش، وقد وقفت هذه الجبهة إلى جانب اللواء عبد الرحمن عار، شقيق عبد السلام عارف، وكيل رئيس أركان الجيش آنذاك بالإضافة إلى قيادة الفرقة العسكرية الخامسة المدرعة.

2 - **الجبهة الثانية:** وتتمثل برئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز، ومن حوله كل العناصر الرجعية المرتبطة مصالحها بمصالح الإمبريالية، بشكل أو بآخر.

وبموجب الدستور فأن انتخاب رئيس الجمهورية في حالة شغور المنصب يتمّ من قبل مجلس الوزراء، ومجلس الدفاع الأعلى بصورة مشتركة.

وهكذا فقد بادر مجلس الوزراء، ومجلس الدفاع الأعلى بعقد اجتماع عاجل في 16 نيسان 1966 لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وقد طُرح في الاجتماع ثلاثة **أسماء:**

1- الأول: عبد الرحمن عارف، وكيل رئيس أركان الجيش، وقائد الفرقة الخامسة المدرعة.

2 - الثاني: عبد الرحمن البزاز، رئيس الوزراء.

3 - الثالث: الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي، قائد الفرقة العسكرية الأولى.

وفي دورة الاقتراع الأولى حصل البزاز على 14صوتاً من مجموع 28صوتاً، فيما حصل عبد الرحمن عارف على 13 صوتاً، ونال عبد العزيز العقيلي على صوت واحد فقط هو صوته، وكان الضباط المصوتين لعبد الرحمن عارف 11ضابطاً من مجموع 12، باستثناء العقيلي، فيما صوت 14 من الوزراء للبزاز وعضوان لعارف. ولكون أن أحداً لم يفز بأغلبية الثلثين، كما نص الدستور فقد جرت دورة ثانية، كان فيها تأثير الضباط حاسماً، فقد أصروا على انتخاب عبد

الرحمن عارف مهما كان الثمن، رافضين قبول تولي البزاز رئاسة الجمهورية، مما أضطر البزاز إلى سحب ترشيحه تحت ضغط العسكريين لصالح عبد الرحمن عارف، فقد كانت القوى المسيطرة على الجيش، وخاصة عدد من أقرباء عارف، وفي المقدمة منهم [سعيد صليبي] رجل النظام العارفي القوي، لها القول الفصل في عملية الانتخاب، كما أن عبد الناصر، والناصريين، وقفوا إلى جانب عبد الرحمن عارف ضد البزاز المعروف بولائه للغرب، هذا بالإضافة إلى أن عبد الرحمن عارف الذي يتسم بالضعف، وعدم القدرة على إدارة شؤون البلاد، وقلة طموحه، جعل البزاز ورفاقه يرضخون لانتخاب عارف، ويفضلونه على أي مرشح آخر، حيث اعتبروه أقل خطراً من غيره على مراكزهم في السلطة.

وهكذا تولى عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية، فيما بقي البزاز رئيساً للوزارة وكان نظام عبد الرحمن عارف امتداداً لنظام أخيه عبد السلام، وإن كان أقل عدوانية منه، وبقي محور النظام يستند على الحرس الجمهوري، وتعاون الجمليين الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للحرس الجمهوري.

ثانياً: ضعف حكم عبد الرحمن عارف:

كان عبد الرحمن يفتقر إلى الدهاء والطاقة، ولا يتمتع بسلطة قوية لاتخاذ القرارات ويفتقد للحدس السياسي، والمعرفة بالشؤون العامة، وعدم القدرة على إدارة دفة الدولة، كما كان يفتقر إلى روح المبادرة والمناورة، حتى شعر كل من كان حوله إلى انه لم يخلق ليكون رئيس دولة، فاقداً لأي طموح، ولذلك فقد كان العوبة بيد عدد من الضباط المتخلفين والأنانيين الذين لا يهمهم سوى مصالحهم الشخصية، معتمدين على الولاءات العشائرية والإقليمية.

وكان [سعيد صليبي] يلعب الدور الأكبر من بين جميع الضباط في إدارة شؤون البلاد العسكرية، فيما أعتمد عارف على [خيرالدين حسيب]، ناصري من مدينة الموصل، في جميع الأمور المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والنفطية. أما الشؤون السياسية فكانت من حصة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز. لم يسد في العراق على عهد عبد الرحمن عارف أي استقرار سياسي بسبب تصارع الأجنحة، المدنية منها والعسكرية، فلم يكن العسكريون راضين على وجود البزاز رئيساً للوزارة،

واضطر البزاز في آخر الأمر إلى تقديم استقالة حكومته، تحت ضغط العسكريين، في 16 آب 1966.

لقد حاول البزاز خلال فترة حكمه الممتدة من 18 نيسان 965 إلى 16 آب 1966 إعادة الاعتبار للإقطاعيين، وكبار ملاكي الأرض القدامى، كما قدم لهم خدمات، وامتيازات حرمهم منها قانون الإصلاح الزراعي الذي شرعته حكومة عبد الكريم قاسم، فقد رفع معدل الفائدة المدفوعة للإقطاعيين عن ثمن الأرض المستملكة منهم بموجب القانون من 0,5% إلى 3 % سنوياً، وبذلك حمل الفلاحين المعدمين حملاً ثقيلاً ليست لهم القدرة على حمله، مما أدى إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية أكثر فاكثر،كما انه قام بتحديد قيمة مياه فروع الأنهر التي تتدفق لسقي تلك الأراضي، وبذلك حقق للإقطاعيين دخلاً كبيراً أقتطعه من دخول الفلاحين الكادحين، والضعيفة أصلاً .

لقد سعى البزاز إلى تقليص دور العسكريين وامتيازاتهم، وحاول تقليص ميزانية وزارة الدفاع، مما أثار غضب العسكريين عليه، ودفعهم إلى السعي للتخلص منه، مستغلين محاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية في 15 آب 1967 ليطلبوا منه الإستقالة، ورضخ البزاز للأمر وقدم استقالة حكومته، وطلب عبد الرحمن عارف من الزعيم الركن المتقاعد [ناجي طالب] تأليف وزارة جديدة. (1)

ومعلوم أن ناجي طالب هو أحد أعضاء اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار الذين ساهموا في ثورة 14 تموز 1958، وهو من مواليد1917، من مدينة الناصرية شيعي، ويمثل الاتجاه القومي في تلك اللجنة، وقد تولى عدة مناصب وزارية في عهد عبد الكريم قاسم، لكنه انشق عنه، وتحول نحو التعاون مع القوميين، وحزب البعث للإطاحة بحكومته، وشغل منصباً وزارياً في الحكومة الانقلابيون في8 شباط 1963.وقد عرف ناجي طالب بتذبذبه السياسي ما بين القومي المستقل والناصري. وحاول الجمع بين الأجنحة العسكرية المتصارعة داخل السلطة باتخاذه المواقف المعتدلة.(2)

تألفت وزارته من 7 ضباط، و12 مدنياً، من كبار موظفي الدولة الاختصاصين، لكن تناحر الأجنحة استمر في عهد وزارته، رغم محاولته الجمع بين القوميين والناصريين والبعثيين، الذين بدأوا بالظهور من جديد على المسرح السياسي،

واستمرار الصراع من جهة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد إثر نشوب الخلافات مع شركات النفط، وبسبب خلافات تلك الشركات مع سوريا حول حصتها السابقة والمتراكمة عن عائدات مرور النفط عبر أراضيها إلى مينائي بانياس، وطرابلس، وتوقف تدفق النفط، مما سبب انخفاضاً كبيراً في عائدات النفط التي كان العراق بحاجة ماسة إليها، ونتيجة لهذه الأوضاع قدم ناجي طالب استقالة حكومته.

ثالثاً: صراع الاجنحة وعارف يشكل الوزارة برئاسته:

نتيجة لتلك الظروف الصعبة، وتناحر الأجنحة العسكرية، وتكالبها على السلطة، أضطر عبد الرحمن عارف إلى تشكيل الوزارة برئاسته، وبذلك اصبح ممسكاً بالمنصبين، رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزارة، واتخذ له أربعة نواب لرئاسة الوزارة، يمثلون مختلف الأجنحة.

فقد عين طاهر يحيى، بعثي سابق، وعبد الغني الراوي، قومي و ذو اتجاه إسلامي، وإسماعيل مصطفى، شيعي، من جماعة عبد العزيز العقيلي، وفؤاد عارف، عن القوميين الأكراد، وقد ضمت الوزارة كل من عبد الستار عبد اللطيف للداخلية، وشاكر محمود شكري للدفاع، وفاضل محسن الحكيم للمواصلات، وعبد الكريم فرحان للإصلاح الزراعي، بالإضافة إلى 16 شخصية مدنية، من اتجاهات مختلفة ولذلك فقد بدا منذُ الوهلة الأولى أن من الصعب جداً الجمع بين هذا التكوين ذي الاتجاهات والميول المختلفة، وأصبح بقاء هذه الوزارة مسألة وقت ليس إلا، وقد تسارعت الأحداث، حينما وقعت حرب 5 حزيران العربية الإسرائيلية عام 1967، والتي استمرت لمدة خمسة أيام فقط، وانتهت بهزيمة منكرة للعرب، واحتلال إسرائيل لكامل الضفة الغربية، وهضبة الجولان السورية، وصحراء سيناء المصرية.

رابعاً: حرب 5 حزيران،العربية الإسرائيلية

في شهر مايس من عام 1967 بلغت أوضاع المنطقة العربية غاية التعقيد، بعد أن تصاعدت لهجة التهديد والتهديد المضاد، وخاصة بين إسرائيل وسوريا، بعد إقدام الأولى على تحويل مجرى نهر الأردن، مما دفع الرئيس عبد الناصر إلى اتخاذ إجراءات مضادة تمثلت في غلق خليج العقبة بوجه الملاحة الإسرائيلية.

إثر ذلك تصاعد الصراع بين الدول العربية وإسرائيل، وبوجه خاص بين الرئيس عبد الناصر وقادة إسرائيل، ووصل الأمر بعبد الناصر إلى الطلب من قوات الطوارئ الدولية المرابطة بين القوات المصرية والإسرائيلية أن تنسحب من المنطقة. لقد كان واضحاً في ذلك الوقت أن الصراع يوشك أن ينفجر في أي لحظة وأن الحرب بين العرب وإسرائيل قد أصبحت أمراً لا مفر منه، وأجرى عبد الناصر تنسيقاً مع سوريا والأردن لمواجهة التحديات العسكرية الإسرائيلية.

سارع مجلس الأمن إلى عقد جلسة خاصة لبحث الأوضاع المتفجرة بين العرب وإسرائيل، واصدر في ختام اجتماعه بياناً دعا فيه الأطراف المعنية بالصراع إلى التزام جانب الهدوء، وعدم تأزم الموقف، فقد كان الوضع يوشك على الانفجار في أية لحظة، ولاسيما وأن إسرائيل كانت قد أعلنت التعبئة العامة لقواتها المسلحة، وكانت استعداداتها الحربية تجري على قدم وساق.

وفي الوقت نفسه بعث الرئيس الامريكي [جونسون] برسالة إلى عبد الناصر يطلب منه ضبط النفس، محذراً إياه من مغبة شن الحرب، ومهدداً بعواقب وخيمة، وفي ظل تلك الظروف البالغة الخطورة طلب الاتحاد السوفيتي من الرئيس عبد الناصر بان لا تبدأ مصر الحرب، ولكن ينبغي اتخاذ أقصى ما يمكن من إجراءات الحذر واليقضة للرد على أي هجوم إسرائيلي مفاجئ.

لكن قيادة الجيش المصري التي كان على رأسها المشير [عبد الحكيم عامر] لم تكن تعي خطورة الوضع، وضرورة الاستعداد التام، وجعل القوات المسلحة المصرية في أقصى درجات التأهب في كل لحظة، وخاصة القوة الجوية التي تشكل الغطاء الحيوي للقوات المصرية في صحراء سيناء المكشوفة، وكان من المفروض أن تكون نصف الطائرات المصرية في الجو، ومتهيأة لكل طارئ يوم 4 حزيران، بعد التحذير الذي وجهه الاتحاد السوفيتي إلى مصر من أن جيش إسرائيل قد بلغ أقصى درجات التأهب.

لكن شيئاً من هذا لم يحدث، وفاجأت الطائرات الإسرائيلية صباح يوم 5 حزيران المطارات العسكرية المصرية ودمرت معظم مدرجاتها، والطائرات الحربية الجاثمة عليها، في الساعات الأولى من ذلك اليوم، مما افقد القوات المصرية غطائها الجوي في صحراء سيناء، وجعلها تحت رحمة القصف الجوي الإسرائيلي

المتواصل، وبكل ما أوتيت من قوة، منزلة الخسائر الفادحة بها، وممهدة الطريق أمام قواتها المدرعة للاندفاع نحو قناة السويس، حيث تم لها السيطرة على كامل صحراء سيناء خلال خمسة أيام.

ولما ضمنت إسرائيل في اليوم الأول سيطرتها الجوية على صحراء سيناء، وتدميرها للقوات المصرية، وجهت جهدها الجوي إلى الجبهة السورية والأردنية، واستطاعت، بسبب عدم تكافؤ القوى، أن تنزل خسائر جسيمة بالقوات السورية والأردنية، وتمكنت من الاستيلاء على كامل الضفة الغربية، وأجزاء من الأردن، وهضبة الجولان السورية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى لسوريا، خلال تلك الحرب الخاطفة التي كان يحلو لإسرائيل أن تسميها{حرب الأيام الستة}.

وبكل وقاحة أعلنت إسرائيل أن صحراء سيناء، وهضبة الجولان، والضفة الغربية من فلسطين، هي ارض إسرائيلية، وأخذت تحكم دفاعاتها على هضبة الجولان السورية، وعلى امتداد قناة السويس، وقامت بتشييد خط دفاعي سمته[خط بارليف].

خامساً:ما هو دور نظام عبد الرحمن عارف في الحرب؟

لم يكن العراق مستعدا لتلك الحرب، فقد كانت ثلثي قواته العسكرية مشغولة في الحرب ضد الشعب الكردي، وبعيدة جداً عن ساحة المعارك التي تزيد على [1000كم]، ولم يكن لدى العراق سوى اللواء الثامن الآلي قريباً من الساحة،عند الحدود السورية الأردنية، حيث أوعز لها عبد الرحمن عارف بالتحرك إلى ساحة الحرب بأسلوب استعراضي لم يراعِ فيه جانب الأمان لقواته المتقدمة، وهو العسكري الذي كان بالأمس رئيساً لأركان الجيش، ثم اصبح قائداً عاماً للقوات المسلحة، بعد توليه مقاليد الحكم في البلاد.

لقد وقف عبد الرحمن عارف يخطب من دار الإذاعة والتلفزيون معلناً تحرك القوات العراقية إلى ساحة المعركة، وكان ذلك التصرف منه خير منبه لإسرائيل لتهاجم طائراتها القوات العراقية وهي في طريقها إلى سوريا عبر الصحراء منزلة بها الخسائر الكبيرة . ومن المحزن في تصرفات عارف وجهله، أنه وقف يخطب بعد نهاية الحرب قائلاً: {إن إسرائيل تعرف عنا أكثر مما نعرف نحن عن أنفسنا}، فيا للكارثة أن يقود العرب حكام بهذا المستوى.

لقد أثبتت تلك الحرب أن البونَ كان شاسعاً بين العرب وإسرائيل، فالحكومات العربية كانت على درجة خطيرة من التخلف يسودها الصراعات بين مختلف الأجنحة المتصارعة، والعسكرية منها بوجه خاص، حيث هيمن الضباط على معظم الأنظمة العربية، وعمت الفوضى في البلاد، وساد التخلف كل جوانب الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في حين كان الإسرائيليون قد هيأوا أنفسهم للحرب، وحولوا كل جهودهم وقواهم لتعزيز جيشهم، وأصبحت إسرائيل مسلحة حتى الأسنان بأحدث أنواع الأسلحة والتكنولوجيا الحربية، ويقودها أناس يعرفون ما يفعلون، أفلس عاراً على الدول العربية التي تعد إمكانياتها المادية والبشرية عشرات أضعاف إسرائيل أن تستطيع إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية خلال ستة أيام؟

سادساً: طاهر يحيى يؤلف وزارة جديدة

في 10 تموز 1967، وبعد مرور شهر واحد على هزيمة 5 حزيران، كلف عبد الرحمن عارف اللواء طاهر يحيى بتأليف وزارة جديدة، في جو الصراع والتناحر بين مختلف الفئات القومية، وجاءت وزارته التي ضمت عناصر ناصرية وقومية مستقلة، وكانت تعتبر أكثر تجانساً، وتوافقاً من سابقاتها من الوزارات، غير أنها كانت تفتقر إلى الدعم الشعبي، فقد كان الشعب في وادٍ، والنظام الحاكم في وادٍ آخر، ولذلك فقد كان من العسير على تلك الوزارة أن تقدم أي شيء ملموس للبلاد الغارقة بالمشاكل الاقتصادية، والسياسية، بالإضافة إلى مرارة الهزيمة وتأثيرها النفسي على أبناء الشعب.

لقد حاول طاهر يحيى التخفيف من ضغط تلك الأوضاع البالغة السوء فقام ببعض الإجراءات التي تتعلق بالأوضاع الاقتصادية، ففي 6 آب 1967 أصدرت الحكومة قراراً بتحويل كامل حقوق الاستثمار في حقل الرميلة الشمالية الغنية بالنفط إلى شركة النفط الوطنية التي تملكها الدولة.

وفي 23 تشرين الثاني 1967 منحت الحكومة شركة النفط الفرنسية ـ أيراب ـ عقداً للتنقيب عن النفط، واستخراجه، في مساحة تبلغ حوالي [11000] كم مربع، وتقع في وسط، وجنوب العراق. وفي 24 كانون الثاني توصلت الحكومة مع الاتحاد السوفيتي إلى عقد اتفاقية يقدم بموجبها الاتحاد السوفيتي الخبرة، والأجهزة،

والمعدات، والمساعدة التقنية لحفر حقل الرميلة الشمالي، والمساعدة على استخراج النفط وتسويقه.(3)

غير أن حكومة طاهر يحيى لم تسطع إصلاح الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلاد، واستمرت الشكاوى الشعبية العارمة من سوء تلك الحالة، ومن تصرفات الضباط الذين كانوا يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة من شؤون البلاد، واشتكى التجار من قيام العديد من أولئك الضباط بالمتاجرة بإجازات الاستيراد، حتى وصل الأمر إلى أن أخذ الشعب يتندر بتلك الحكومة، وأطلق الناس عليها لقب [حكومة الفرهود]،أي حكومة النهب.

سادبعاً:الحزب الشيوعي، وموقفه من السلطة:

منذُ أن أنتخب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية بعد مقتل أخيه عبد السلام عارف، وقف الحزب الشيوعي موقف المعارض للسلطة العارفية، بل وزاد من معارضته تلك بأن شكل على عهد حكومة البزاز فصائل ثورية مسلحة سماها [قسائم الحسين].

كان تفكير الحزب هو التهيئة للانتفاضة الشعبية التي يمكن أن تقدم الإسناد لأي تحرك من قبل الجناح العسكري للحزب داخل الجيش، متخطياً المواقف الرسمية للاتحاد السوفيتي من نظام الحكم في العراق، وتحسن تلك العلاقة بين الطرفين، إثر قيام البزاز بزيارة الاتحاد السوفيتي، حيث أعرب السوفيت عن تثمينها لسياسة عدم الانحياز التي يتبعها العراق، وجهود البزاز لوقف القتال في كردستان.

إلا أن الحزب الشيوعي لم يغير موقفه من السلطة، واستمر على معارضته لها بكل الوسائل والسبل داعياً إلى إسقاطها، وتحرير الشعب العراقي من نير الدكتاتورية البغيض، واستمرت قيادة الحزب في تشكيل الفصائل الثورية في الريف العراقي وفي المدن لشن حرب أنصار ضد الرموز التي كانت تصرفاتها تتسم بالوحشية والقسوة.

إلا أن تلك المبادرات لم تثمر في إجراء أي تغيير ملموس، أو أي عمل ذو شأن ضد السلطة، والمعتقد أن قيادة الحزب فعلت ذلك من أجل إرضاء الكوادر وقواعد

الحزب التي كانت تضغط على القيادة باستمرار للقيام بعمل من أجل إسقاط السلطة واستلام الحكم. فيما كانت اللجنة المركزية في صراع بين جناحيها [اليميني واليساري] حول السبل الواجب إتباعها لتحقيق أهداف الحزب الآنية والإستراتيجية، وساعد في إذكاء الصراع الانقسام الذي حصل في المعسكر الشيوعي بين اكبر دولتين فيه هما الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية. (4)

لقد أدى ذلك إلى ظهور نواة للمعارضة داخل الحزب دعيت آنذاك [الكادر الثوري] طالبت بحرية نشر الآراء، والإفصاح عنها، ودعت إلى رفض الرأي القائل أن وحدة الحزب فوق المبادئ، وجاءت هزيمة 5 حزيران 1967، وهزيمة العرب أمام إسرائيل لتزيد من نار الخلافات داخل قيادة الحزب من جهة، وبين القيادة والقاعدة والكادر من جهة آخر. (5)

ثامناً:إنشقاق الحزب الشيوعي وتكوين القيادة المركزية:

في 17 أيلول 1967، انفجر الصراع داخل الحزب الشيوعي، عندما أنشق قسم كبير من قيادة وكوادر وأعضاء الحزب بقيادة [عزيز الحاج] و[حميد خضر العاني] و[كاظم رضا الصفار] [أحمد محمود العلاق] و[متي هندو] و[بيتر يوسف] وغيرهم من الكوادر المتقدمة في الحزب، وتمكن المنشقون من سحب الجانب الأكبر من قواعد الحزب وكوادره، متخذين لهم أسم [الحزب الشيوعي العراقي، القيادة المركزية].

ارتبطت القيادة الجديدة باسم [عزيز الحاج] الذي قاد الانشقاق، وأعلنت القيادة المركزية عن استقلالها في اتخاذ القرارات التي تهم العراق، عن الحركة الشيوعية، ولكنها أكدت على تضامن الحركة العمالية العالمية، وأعلنت وقوفها مع التيارات الثورية في العالم اجمع.أما موقف القيادة المركزية من النظام العارفي فقد كان موقفاً معادياً كلياً، حيث دعت القيادة إلى تسليح جماهير الشعب، وإلى العنف الثوري، والنضال المسلح في كل مدن العراق وريفه، وقيام حكم ثوري ديمقراطي بقيادة الطبقة العاملة. أما ما يخص موقف القيادة المركزية بالنسبة لعلاقات العراق العربية، فقد أعلنت وقوفها إلى جانب الوحدة العربية الثورية ذات المحتوى الاشتراكي.

كما سارعت القيادة المركزية إلى إدانة قرار مجلس الأمن الذي أيده الاتحاد السوفيتي في 29 تشرين الثاني 1947، والمتعلق بتقسيم فلسطين بين العرب وإسرائيل، والقرار الصادر في 22 تشرين الثاني،1967 الخاص بتسوية أزمة الشرق الأوسط، ودعت إلى القضاء على دولة إسرائيل، وقيام دولة ديمقراطية عربية يهودية، كحل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي، معتبرين قيام حركة المقاومة الفلسطينية، المتمثلة بحركة التحرير الوطني الفلسطيني، الوسيلة الوحيدة لفرض الحل النهائي المنشود.(6)

تاسعاً: رد فعل الحزب الشيوعي على الانشقاق

ذكرنا فيما سبق أن القيادة المركزية استطاعت سحب أعداد كبيرة من كادر الحزب والجانب الأكبر من قواعده، نتيجة اليأس الذي أصابها من السياسة اليمينية للحزب منذُ عام 1959، وما سببته من كوارث على الحزب والبلاد، وأدت إلى وقوع ونجاح انقلاب الثامن من شباط 1963، والذي تتحمل قيادة الحزب جانباً كبيراً من المسؤولية عنه.

وهكذا فقد أصبحت اللجنة المركزية في وضع صعب للغاية، وسارعت إلى الدعوة إلى عقد المؤتمر الثالث للحزب في كانون الأول 1967، وقد حضر المؤتمر 57 عضواً من الكادر الحزبي، منتخبين من اللجان المحلية، وفرع كردستان، حيث لم يكن من السهل تأمين اجتماع لكل أعضاء الحزب في ظل العمل السري. وقد مثل أعضاء المؤتمر بنسبة 62 % من العرب، و31 % من الأكراد، و7 % من بقية الأقليات، وكان العمال في المؤتمر يمثلون ثلث مجموع الحاضرين.

اتخذ الحزب قراراً بإدانة الانشقاق، متهماً هذا العمل بالنشاط الهدام للحزب، وناشد العناصر الطيبة التي دعوها بالمخدوعة بالعودة إلى أحضان الحزب، وهذا يمثل دليلاً على مدى عمق وسعة الانشقاق.

كما ألتزم الحزب فيما يخص مشكلة الشرق الأوسط بالخط السوفيتي المصري، معتبرين أن حصر الحل بالحرب الشعبية كطريق وحيد عملاً ضاراً بالجهود الدولية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي في 5حزيران 1967. كما أنتقد المؤتمر

الحكومة لعدم مشاركتها الفعالة في حرب حزيران وتوجيه سلاح الجيش العراقي إلى صدور أبناء الشعب الكردي، واعتقال وطرد أعداد كبيرة من الجنود والضباط الوطنيين من صفوف الجيش.

كما أنتقد المؤتمر الاتفاقية النفطية مع شركة [أيراب] الفرنسية معتبراً إياها تفريطاً بالمصالح الوطنية، وتشديد الهيمنة الإمبريالية على نفط العراق واقتصاده.(7)

أما الاتحاد السوفيتي فلم يكن راضياً عن الانتقادات التي وجهها المؤتمر للحكومة العراقية، وأقدم على غلق الإذاعة التي كانت تبث من ألمانيا الديمقراطية آنذاك، باسم [صوت الشعب العراقي]، وقد استغلت القيادة المركزية ذلك القرار لفضح تبعية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي للحزب الشيوعي السوفيتي، متهمة الحزب بتلقي الأوامر من موسكو.

الفصل الحادي عشر

جمهورية البعث الثانية

أولاً : الإمبريالية تعد للانقلاب على حكومة عبد الرحمن عارف.

ثانياً : كيف أعد الانقلاب؟ ومن قاده؟

ثالثاً : كيف نفذ الانقلاب في 17 تموز 1968؟

رابعاً : الإنقلابيون يتقاسمون المناصب.

خامساً: الصراع بين جناحي البعث والنا يف ، والبعث يحسم الصراع لصالحه.

سادساً: ظهور صدام حسين، الشخصية الثانية في السلطة.

سابعاً : البعث والعلاقات مع إيران.

ثامناً : الصراع داخل قيادة البعث.

تاسعًاً : محاولة ناظم كزار الانقلابية.

عاشراً: صدام حسين ينشئ الجيش الشعبي.

أحد عشر: البعثيون يحاولون التقرب من الشعب، وقواه السياسية.

أولاً:الإمبريالية تُعد للانقلاب على حكم عبد الرحمن عارف

لماذا أعد الانقلاب؟

لاشك أن الوضع السياسي الهش في العراق على عهد الرئيس عبد الرحمن عارف كانت أقلقت الإمبرياليين الأمريكيين والبريطانيين، وجعلتهم يستبقون الأحداث، ويدبرون انقلابهم ضد حكومة عبد الرحمن عارف، وكان قرارهم بالعمل العاجل لتدبير الانقلاب، حسب رأيهم بالطبع، للأسباب التالية:

1 - ضعف سلطة عبد الرحمن عارف، وتنامي النشاط الشيوعي من جديد، وظهور اتجاهات لدى الحزب، و القيادة المركزية، للسعي لقلب الحكم بالقوة، واستلام السلطة، مما أثار قلق الإمبرياليين الذين وضعوا في الحسبان إمكانية إسقاط ذلك النظام الهش والذي يفتقر لأي سند شعبي، وتتآكله الصراعات بين الضباط المهيمنين على السلطة، وانشغالهم في السعي للحصول على المكاسب، والمغانم، مما جعل الحكم في فوضى عارمة يمكن أن تُسّهل عملية الانقضاض عليه، وتوجيه الضربة القاضية له.

كما أن محاولات القوى الناصرية تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، كانت تسبب للإمبرياليين المزيد من القلق، لأن الوحدة تشكل أكبر خطر على الوجود الإمبريالي في المنطقة، وعلى إسرائيل، القاعدة المتقدمة للإمبرياليين وسيفهم المسلط على رقاب العرب.

2 - قرار حكومة طاهر يحيى، في 6 آب 967، باستعادة حقل الرميلة الشمالي من شركة نفط العراق، وإلحاقه بشركة النفط الوطنية، ومعروف أن هذا الحقل غني جداً بالنفط ، مما أثار حنق شركات النفط الاحتكارية التي اعتبرته تحدياً جدياً لمصالحها الإمبريالية.

3 - عقد اتفاقية نفطية مع الاتحاد السوفيتي، بتاريخ 24 كانون الأول 967، تعهد الاتحاد السوفيتي بموجبها بتقديم كل المساعدات التقنية وتجهيزات الحفر لحقل الرميلة الشمالي، واستخراج النفط وتسويقه لحساب شركة النفط الوطنية، وقد اعتبرت الإمبريالية هذا الأمر تغلغلاً سوفيتياً في هذه المنطقة الهامة التي تحتوي على نصف الخزين من الاحتياطات النفطية في العالم، واتخذت قرارها بالتصدي

لهذا التغلغل المزعوم.

4 - إقدام حكومة عارف على عقد اتفاقية نفطية مع شركة إراب الفرنسية للتنقيب والحفر واستخراج النفط في منطقة تزيد مساحتها على [11000] كم مربع تقع في وسط وجنوب العراق، وذلك بمعزل عن الاحتكارات النفطية البريطانية والأمريكية، حيث اعتبر ذلك تجاوزاً على مصالحهما النفطية في المنطقة.

5 - رفض حكومة عارف منح شركة [بان اميركان] الأمريكية امتيازاً لاستخراج الكبريت في العراق، حيث اكتشفت كميات كبيرة منه على نطاق تجاري، مما أثار نقمة الحكومة الأمريكية. (1)

كل هذه العوامل جعلت الإمبريالية تقرر قلب النظام العارفي الهش، والإتيان بحكومة جربتها يوم دبرت انقلاب 8 شباط 1963، تلك التي أعلنت الحرب الشعواء على الشيوعيين، وكل الوطنيين، واغتالت ثورة الرابع عشر من تموز، وقائدها عبد الكريم قاسم، وصفت كل منجزات الثورة التي دفع الشعب العراقي من أجلها دماء غزيرة.

ثانياً: كيف أُعدّ الانقلاب؟ وَمنْ قاده؟

جرت عملية الإعداد للانقلاب من قبل الدوائر الإمبريالية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث سعت تلك الدوائر لتعاون العناصر الموالية لكلا الجانبين. فهناك البعثيون على الجانب الأمريكي، وعبد الرزاق النايفن وإبراهيم عبد الرحمن الداؤد وزمرتهما على الجانب البريطاني .

كان النايف يشغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، فيما كان الداؤد يشغل منصب آمر الحرس الجمهوري.

سارع الإمبرياليون، عن طريق عميليهما الدكتور [ناصر الحاني]، سفير العراق في بيروت، وبشير الطالب، الملحق العسكري في السفارة المذكورة، والذي سبق أن شغل قيادة الحرس الجمهوري في عهد عبد السلام عارف، حيث تمت الاتصالات بالانقلابيين وتجنيدهم من خلال السعودية، وقد قام النايف والداؤد بالاتصال بسعدون غيدان، آمر كتيبة الدبابات المكلفة بحماية القصر الجمهوري

والملحقة بالحرس الجمهوري، واستطاعا جره إلى جانبهما، وبعد أن تم للإمبرياليين تأمين اشتراك القادة الثلاثة في الانقلاب طلبوا من النايف الاتصال بالبعثيين، ودعوتهم للمشاركة في الانقلاب.

وجد البعثيون فرصتهم الذهبية للعودة إلى الحكم من جديد، وأعلنوا على الفور استعدادهم للمشاركة في الانقلاب، فقد ورد ذلك على لسان عبد الرحمن عارف، في حديث له في اسطنبول، في 18 شباط 1970، حيث قال:

{إن النايف لم يكن إلا أداة حركها إغراء المال، وإن شركات النفط العاملة في العراق، والقوى التي تقف وراءها كانت قد سعت منذُ منحت حكومته عقداً لشركة [يراب] الفرنسية، وعقد اتفاقية التفاهم والمساعدة الفنية مع الاتحاد السوفيتي لاستثمار حقل الرميلة الشمالي الذي تم سحبه من شركة نفط العراق، وإلحاقه بشركة النفط الوطنية، وكذلك حجب الحكومة امتياز الكبريت عن شركة [بان أميركان] الأمريكية، سعت إلى البحث عن عملاء يعملون على تدمير حكمه، ووجدوا في النهاية أن عبد الرزاق النايف، هو الرجل الذي يحتاجون إليه، واشتروه من خلال السعودية بواسطة الوسيطين الدكتور ناصر الحاني، و بشير الطالب، وأكد عبد الرحمن عارف أنه يقول هذا عن معرفة أكيدة، وليس مجرد شكوك}.(2)

أما عبد الرزاق النايف فقد أكد دوره في ذلك المخطط بعد أن قام البعثيون بانقلابهم ضده، بعد مرور 13 يوماً من تنفيذ انقلاب 17تموز 1968، ونفيه إلى خارج العراق، حيث عقد مؤتمراً صحفياً فضح فيه دوره، ودور شركائه البعثيين في الانقلاب، وعلاقاتهم بالإمبريالية، حيث قال:

{أنا لا أنكر علاقتي بالأمريكيين، لكنهم هم الذين فرضوا عليَّ التعاون مع البعثيين، وكان عرّاب الانقلاب الدكتور ناصر الحاني، الذي جرى تعيينه وزيراً للخارجية بعد نجاح الانقلاب، وقد سارع البعثيون إلى اغتياله في أحد شوارع بغداد، ثم اتبعوه باغتيال النايف بعده في لندن، محاولين بعملهم هذا حجب نور الشمس بواسطة الغربال !!.

ثالثاً : كيف نفذ انقلاب 17 تموز 1968

سارع عبد الرزاق النايف إلى إعداد خطة تنفيذ الانقلاب بالاشتراك مع إبراهيم عبد الرحمن الداؤد، وسعدون غيدان، واحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وحردان عبد الغفار التكريتي، وأنور عبد القادر الحديثي، حيث جرى الاتفاق فيما بينهم على تفاصيل خطة الانقلاب، معتمدين على كتيبة الدبابات التي كانت في القصر تحت إمرة سعدون غيدان، وجرى الاتفاق على أن يأخذ سعدون غيدان كل من أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وحردان التكريتي، بسيارته الخاصة إلى داخل القصر الجمهوري ليقوموا جميعاً بالسيطرة على كتيبه الدبابات فجر يوم 17 تموز 968، فيما يقوم عبد الرزاق النايف بالسيطرة على وزارة الدفاع، وأنيطت مهمة السيطرة على دار الإذاعة إلى إبراهيم الداؤد.

وفي فجر ذلك اليوم قام سعدون غيدان بإدخال الضباط المذكورين، وهم يمثلون حزب البعث ـ بسيارته الخاصة، وتم لهم على الفور السيطرة على كتيبة الدبابات المذكورة، وأحاطوا بها القصر، وقاموا بإطلاق 5 إطلاقات من مدافع الدبابات كخطوة تحذيرية لعبد الرحمن عارف الذي استيقظ من نومه مذعوراً، وحالما وجد القصر مطوقاً بالدبابات، أعلن استسلامه على الفور، وطلب تسفيره إلى خارج العراق.

وفي الوقت نفسه تحرك عبد الرزاق النايف نحو وزارة الدفاع، بمساعدة عدد من الضباط الموالين له، وسيطر على الوزارة دون عناء، فيما توجه الداؤد إلى دار الإذاعة بعدد من الدبابات، وسرية من الحرس الجمهوري، وسيطر عليها دون قتال وقام بإذاعة البيان الأول للانقلاب في الساعة السابعة والنصف من صباح ذلك اليوم 17 تموز 1968.

حاول الإنقلابيون في بيانهم هذا التغطية على الأهداف الحقيقية للانقلاب، وجرى ذلك تحت شعار حل القضية الكردية، وإحلال السلام في كردستان، وإقامة الديمقراطية في البلاد، وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين، وانتصار حكم القانون والتأييد الحازم للقضية الفلسطينية، داعين إلى تحديد مسؤولية الهزيمة في حرب حزيران، ولم ينسَ البيان التهجم على الحكم السابق، واتهامه بشتى التهم، من رجعية وعمالة وغيرها.

وخلال الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم تم للانقلابيين السيطرة على البلاد، وانتهى كل شيء، وجرى اعتقال رجالات النظام العارفي،وعلى رأسهم رئيس الوزراء [طاهر يحيى]، وجرى على الفور تسفير رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف بطائرة عسكرية إلى لندن، حيث كانت زوجته تعالج هناك، ثم انتقل بعد ذلك إلى تركيا، واتخذها مقراً لإقامته لسنين عديدة.

ولكونه لا يشكل خطراً على النظام، فقد وافق البعثيون على طلبه بالعودة إلى العراق، بعد سنين عديدة ليعيش حياته كمواطن عادي.

أما الشعب العراقي فقد أستقبل الانقلاب ببالغ القلق والاكتئاب، فالوجوه هي نفسها التي أغرقت البلاد بالدماء، إثر انقلاب 8 شباط عام 1963.

رابعاً:الإنقلابيون يتقاسمون المناصب:

بعد أن أستتب الأمر للانقلابيين، سارعوا إلى توزيع المناصب الهامة في البلاد، فأعلنوا عن تعيين [أحمد حسن البكر] رئيساً للجمهورية، فيما أصبح [عبد الرزاق النايف] رئيساً للوزراء ،كما عُيين [إبراهيم الداؤد] وزيراً للدفاع، وجاءت وزارة النايف على الوجه التالي:

1 –عبد الرزاق النايف - رئيساً للوزراء

2 –إبراهيم عبد الرحمن الداؤد - وزيراً للدفاع

3 –ناصر الحاني - وزيراً للخارجية

4 – صالح مهدي عماش - وزيراً للداخلية

5 – عزت مصطفى - وزيراً للصحة

6- مهدي حنتوش - وزيراً للنفط

7 –جاسم العزاوي - وزيراً للوحدة

8 – إحسان شيرزاد - وزيراً للأشغال

9 – صائب مولود مخلص - وزيراً للمواصلات

10 –ذياب العلكاوي ـ وزيراً للشباب

11- صالح كبه ـ وزيراً للمالية

12-محمد يعقوب السعيدي ـ وزيراً للتخطيط

13 – طه الحاج الياس ـ وزيراً للإرشاد

14- عبد المجيد الدجيلي ـ وزير الإصلاح الزراعي

15 ـ خالد مكي الهاشمي ـ وزيراً للصناعة

16 ـ محمود شيت خطاب ـ وزيراً للبلديات

17 ـ عبد الله النقشبندي ـ وزيراً للاقتصاد

18- عبد الكريم زيدان ـ وزيراً للأوقاف

19 ـ أحمد عبد الستار الجواري ـ وزيراً للتربية

20 ـ أنور الحديثي ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية

21 ـ محسن القزويني ـ وزيراً للزراعة

22 ـ رشيد الرفاعي ـ وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية

23 ـ محسن ديزئي ـ وزيراً بلا وزارة

24 ـ كاظم معله ـ وزيراً بلا وزارة

25 ـ ناجي خلف ـ وزيراً بلا وزارة

وبموجب هذه التشكيلة اصبح للبعثيين ثمانية مقاعد وزارية، فيما شغل الأكراد ثلاثة مقاعد، والإخوان المسلمون مقعدين، وشغل بقية المقاعد وعددها اثنا عشر مقعداً عناصر من مختلف الاتجاهات القومية والرجعية.

أما المراكز العسكرية الحساسة فقد جرى توزيعها على الوجه التالي:

1 ـ سعدون غيدان ـ قائداً للحرس الجمهوري، وقد كسبه البعثيون إلى جانبهم.

2 ـ حردان التكريتي ـ رئيساً للأركان، وقائداً للقوة الجوية.(بعثي)

3 ـ حماد شهاب ـ قائداً للواء المدرع العاشر، وهو أقرب واخطر وحدة عسكرية

على بغداد، وهو من العناصر البعثية أيضاً.

بدأ البعثيون منذُ الساعات الأولى للانقلاب يعملون بأقصى جهدهم لتثبيت مواقعهم في صفوف الجيش، واستغل حردان التكريتي فرصة سفر الداؤد إلى الأردن لتفقد القوات العراقية هناك، بكونه رئيساً للأركان، بإجراء مناقلات لعدد كبير من الضباط الموالين لحزب البعث، تمهيداً لمخططهم الهادف إلى إزاحة كتلة النايف، واحتكار الحكم لحزب البعث وحدة.

خامساً:الصراع بين جناحي البعث والنايف

منذُ اليوم الأول للانقلاب، بدت بوادر الخلافات بين كتلتي البعث والنايف، فلم يكن أحدهما مرتاحاً لوجود الآخر في السلطة، إلا أن الظروف التي تحدثنا عنها سابقاً، وإرادة الإمبرياليين، هي التي جمعتهم في هذه التركيبة غير المتجانسة، ولوكان إلى حين.

كانت صحيفة البعث [الجمهورية]، وصحيفة النايف [الثورة] على طرفي نقيض، وبلغ ذلك التناقض حداً أضطر فيه وزير الإرشاد إلى إصدار قرار في 24 تموز بدمج الصحيفتين، بناء على أمر النايف، وطرد المحررين البعثيين من الصحيفة، كما قرر النايف إبعاد البعثيين من دار الإذاعة، ومنعهم من الدخول إليها، واستغل البعثيون قرارات النايف الاقتصادية، والتي صبت كلها بشكل سافر في خانة الإمبريالية الأمريكية، واتخذوها سلاحاً ضده.

لقد كانت باكورة توجهات النايف تلك قد تضمنت ما يلي:

1 ـ إلغاء عقد شركة [أيراب] الفرنسية للنفط، والتي كانت قد عقدته حكومة عبد الرحمن عارف قبل وقوع الانقلاب.

2 ـ إلغاء قرار إعادة حقل الرميلة الشمالي إلى شركة النفط الوطنية.

3 ـ إلغاء شركة النفط الوطنية العراقية.

4 ـ محاولة منح شركة [بان اميركان] امتياز استغلال الكبريت.

حزب البعث يحسم الصراع، ويستولي على كامل السلطة

منذُ اليوم الأول لانقلاب 17 تموز 1968، كان حزب البعث قد أتخذ قراره بإزاحة كتلة النايف، واستلام السلطة كاملة، وقد أشرنا إلى أن الحزب كان قد أستقطب كل من [حماد شهاب] قائد اللواء المدرع العاشر، المكلف بحماية بغداد، و[سعدون غيدان] الذي أصبح قائداً للحرس الجمهوري بعد نجاح الانقلاب، هذا بالإضافة إلى تولي حردان التكريتي منصب رئاسة الأركان، وقيادة القوة الجوية، وتولي صالح مهدي عماش وزارة الداخلية، وفي المقدمة من كل ذلك تولي [احمد حسن البكر] رئاسة الجمهورية، ولذلك فقد كان الجو مهيئاً لحزب البعث لكي يضرب ضربته ويزيح كتلة النايف من طريقه.

وجاء سفر [إبراهيم الداؤد] وزير الدفاع إلى الأردن، لتفقد القوات العراقية المتواجدة في الأردن فرصة لا تضيع للانفراد بالنايف، حيث قرر حزب البعث توجيه ضربته الخاطفة له في 30 تموز، ولما يمضي على الانقلاب سوى 13 يوماً، فقد تحرك اللواء العاشر المدرع، بقيادة اللواء حماد شهاب نحو بغداد واحتل المرافق والنقاط الرئيسة فيها، وتمكن [صدام حسين] وبمعيته مجموعة من الضباط من اعتقال النايف، وتسفيره على متن طائرة عسكرية إلى خارج العراق، وجرى حل مجلس الوزراء، وتأليف وزارة بعثية جديدة، كما تم تأليف مجلس دعوه [مجلس قيادة الثورة]، ومنحوه صلاحيات واسعة، تشريعية وتنفيذية. وجاء تأليفه على الوجه التالي:

1 ـ أحمد حسن البكر ـ رئيساً للمجلس .

2ـ صدام حسين التكريتي ـ نائباً للرئيس.

3 ـ سعدون غيدان ـ عضواً

4 ـ عزت الدوري ـ عضواً

5 ـ طه ياسين رمضان ـ عضواً

6 ـ عزت مصطفى ـ عضواً

ثم أضاف البعثيون إليه أعضاء جدد في 9 تشرين الأول من نفس العام ليصبح عدد هم 14 عضواً، أما الأعضاء المضافون فهم كل من :

1- حردان التكريتي - عضواً

2- صالح مهدي عماش - عضواً

3- حماد شهاب - عضواً

4- عبد الكريم الشيخلي - عضواً

5- عبد الله سلوم السامرائي - عضواً

6 - شفيق الكمالي - عضواً

7 - عبد الخالق السامرائي - عضواً

8 - مرتضى الحديثي - عضواً

ويتضح من تشكيلة المجلس، ومجلس الوزراء، والقيادة القطرية للحزب، أن العنصر السني كانت له الأغلبية المطلقة حوالي 84,9%، فيما تراجع العنصر الشيعي إلى 5.7 %، وكانت أغلبية القيادات من محافظتي تكريت والرمادي السنيتين.

موقف الشعب من انقلاب 17 - 30 تموز 1968

قابل الشعب العراقي انقلاب 17- 30 تموز بالقلق وعدم الارتياح بسبب التاريخ الدموي للبعثيين عندما جاءوا إلى الحكم إثر انقلاب 8 شباط الفاشي عام 1963، واغرقوا البلاد بالدماء، واستباحوا حرمات المنازل، وزجوا بمئات الألوف من الوطنيين في غياهب السجون، ومارسوا ابشع أساليب التعذيب الجسدي والنفسي ضدهم، وفصلوا عشرات الألوف من أعمالهم ووظائفهم ومدارسهم وكلياتهم، وصفوا كل مكاسب ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة.

وفي الوقت نفسه شعر البعثيون بالضعف بسبب ابتعاد جماهير الشعب عنهم، ودفعهم خوفهم من فقدان السلطة إلى اللجوء إلى الأساليب الوحشية والعنيفة لإخافة القوى العسكرية والسياسية، ومنعها من القيام بأي تحرك ضد سلطتهم، وقد توجوا عملهم ذلك بحملة إعدامات وحشية لعدد من المواطنين بتهمة التجسس للأجنبي!!،

وتعليقهم في ساحة التحرير، فقد أعدم البعثيون 29 ضابطاً، وضابط صف رمياً بالرصاص، بالإضافة إلى 12 مدنياً أُعدموا شنقاً.

كما أقدم البعثيون على إعدام 77 ضابطاً في 7 شباط 1969 بتهمة الاشتراك في محاولة انقلابية بقيادة الزعيم الركن عبد الغني الراوي، شريكهم في انقلاب 8 شباط 1963، والذي تمكن من الهرب إلى إيران.

لقد جرت حملة الاعدامات بعد محاكمات صورية سريعة من قبل طه ياسين رمضان، الملقب بالجزراوي، ولقبه الشعب العراقي بالجزار، وبمعيته عدد من أعضاء القيادة القطرية للحزب. وخلال دقائق كانت المحاكمات تجري وتصدر قراراتها، وتنفذ أحكام الاعدامات بالضباط المتهمين بالمحاولة الانقلابية المزعومة على الفور، وقد ظهر بعد ذلك أن العديد من أولئك المعدومين ثبت عدم تورطهم بالمحاولة المزعومة، وتم إرسال رسائل اعتذار إلى ذويهم !!.

وبصرف النظر عن صحة أو كذب وقوع تلك المحاولة، فقد كان هدف البعثيين إفهام القوى السياسية والعسكرية أن حزب البعث سوف يضرب بيدٍ من حديد كل من يفكر بالتصدي لحكمهم.

سادساً:صدام حسين الشخصية الثانية في السلطة البعثية

عُرف صدام لدي الشعب العراقي لأول مرة عند اشتراكه في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم عام 1959، وكان لا يتجاوز الثانية والعشرين من عمره حيث فشلت المحاولة، وهرب صدام حسين وعدد من زمرة الاغتيال إلى سوريا، ثم أنتقل منها إلى القاهرة بضيافة الحكومة المصرية، وبقي هناك حتى وقوع انقلاب 8 شباط 1963، حيث عاد إلى العراق ليساهم مع زمر القتلة في عمليات التعذيب والقتل ضد الشيوعيين، وسائر الوطنيين.

وخلال فترة بقائه في القاهرة تلقفته السفارة الأمريكية لتجنيده لمصلحة المخابرات الأمريكية، فقد ذكر وزير الدفاع السوري [مصطفى طلاس] في مقابلة صحفية مع صحيفة الشرق الأوسط، بأن الرئيس عبد الناصر قد أخبره عند مقابلته له في القاهرة لتعزيته باستشهاد الفريق رئيس أركان الجيش المصري [عبد المنعم

رياض] عام 1969، أن صدام حسين هو رجل أمريكا الأول في المنطقة، وإنه كان دائم التردد على السفارة الأمريكية بالقاهرة، وأن المخابرات المصرية قد صورت ورصدت كل تحركاته واتصالاته بالسفارة الأمريكية.

ولد صدام حسين في 28 نيسان 1937، من أب غير معروف عنه شيئاً، وقيل أنه كان يعمل فلاحاً في قرية [العوجة]،غير أن صدام كان قد عاش في كنف خاله الضابط المتقاعد خير الله طلفاح مسلط.

أما أمه فهي [صبحه طلفاح مسلط] شقيقة خير الله طلفاح، ومعروف عنها أنها تزوجت بأربعة رجال، وولدت من أزواجها الأربعة عدد من الأخوة،غير الأشقاء لصدام منهم برزان، ووطبان، وسبعاوي، أبناء إبراهيم الحسن.

كان صدام حسين يظهر ميولاً عدوانية منذُ بداية نشأته، وعندما صار صبياً أقترف أول جرائمه بقتله أحد أقربائه الحاج سعدون، مسؤول الحزب الشيوعي في تكريت، كما حاول قتل أحد مدرسيه، حيث أطلق عليه الرصاص، وطُرد على أثر ذلك من المدرسة.

أنخرط صدام حسين في صفوف حزب البعث بعد ثورة 14 تموز1958، ولعب دوراً بارزاً في أعمال الاعتداء والإجرام الذي مارسه الحزب ضد العناصر الوطنية، وقد حكمت عليه محكمة الشعب بالإعدام لاشتراكه في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.

وعندما عاد حزب البعث إلى الحكم بعد انقلاب 17 - 30 تموز، زُورت شهادته الدراسية ليصبح خريج الدراسة الإعدادية، ثم أصبح خريج كلية الحقوق، وأخيراً دكتوراً في القانون!!، وهو لا يفهم من القانون سوى القتل، وتعذيب الأبرياء.

وبعد انقلابه على سيده أحمد حسن البكر عام 1979، أعلن نفسه رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة، ومنح نفسه رتبة [مهيب ركن]، وهي أعلى رتبة عسكرية في الجيش، رغم كونه لم يسبق أن أدى الخدمة العسكرية في حياته، وأصبح هو القائد والمخطط لحروبه العدوانية ضد إيران، والكويت، وحرب الخليج الثانية، دافعاً بمئات الألوف من الشباب العراقي إلى محارق الموت، وجالباً للشعب العراقي من الويلات والماسي ما يعجز القلم عن وصفها.

لعب صدام حسين دوراً بارزاً في انقلاب حزب البعث على شريكه في انقلاب 17 تموز، عبد الرزاق النايف، حيث قام هو وزمرة من البعثيين باعتقال النايف وتسفيره إلى خارج العراق في 30 تموز، وجرة تعيينه بعد نجاح الانقلاب ضد النايف نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وبدأ نجم صدام يتصاعد يوماً بعد يوم حتى اصبح الحاكم الفعلي للبلاد.

سابعاً: حزب البعث والعلاقات مع إيران

في عام 1969 أقدم البعثيون على إلغاء معاهدة 1937 مع إيران المتعلقة باقتسام مياه شط العرب، حيث كان قد أعتُبر خط التالوك الوهمي الذي يقسم شط العرب إلى نصفين متساويين بموجب المعاهدة المذكورة، والتي بموجبها تستخدم إيران النصف المحاذي لها لأغراض الملاحة، فيما يستخدم العراق القسم المحاذي له للغرض نفسه.

سبب إقدام الحكومة العراقية على إلغاء المعاهدة المذكورة توتراً شديداً في العلاقات العراقية الإيرانية، وتطور ذلك التوتر إلى ما يشبه حرب استنزاف بين البلدين، واستغل شاه إيران تلك الظروف في إذكاء الحرب في كردستان بين الجيش العراقي والأكراد، وقدم للثوار الأكراد المساعدات المختلفة من الأسلحة والمعدات والأغذية والأموال، بالإضافة إلى فتح الحدود الإيرانية لهم، وفتح مستشفيات إيران لجرحاهم.

وبسبب تلك الحرب أصبح موقف حكومة البعث عسكرياً واقتصادياً في غاية السوء، مما دفع بحكام البعث إلي توسيط الرئيس الجزائري [هواري بو مدين] لإجراء حوار مع شاه إيران من أجل التخلص من المأزق الذي أوقع حزب البعث نفسه فيه. وبالفعل قام [هواري بو مدين] بدور الوسيط، وتمكن من جمع شاه إيران وصدام حسين في العاصمة الجزائرية في آذار 1973، حيث أتفق الطرفان من جديد على العودة إلى معاهدة 1935، وبذلك سحب شاه إيران تأييده ومساعداته للثوار الأكراد، واستطاعت حكومة البعث تشتيت الثورة الكردية والقضاء عليهاخلال أيام معدودة.

ثامناً:الصراع داخل قيادة حزب البعث:

لم تكد تمضِ غير مدة قصيرة على حكم حزب البعث حتى طغى الصراع داخل قيادة الحزب على سطح الأحداث، فقد سعى صدام حسين منذُ الأيام الأولى لانقلاب 30 تموز 968 إلى تعزيز سلطته على سائر قيادي الحزب بمختلف الأساليب، سواء منها تدبير حوادث السيارات، أو الاغتيال، أو السجن، أو الإعفاء من المناصب.

ففي 15 تشرين الأول 1970 صدر مرسوم جمهوري بإعفاء حردان التكريتي من منصبه كقائد عام للقوات المسلحة، وانتهى فيما بعد بالقتل غيلة في الكويت. وفي 28 أيلول 1971 صدر مرسوم جمهوري بإعفاء صالح مهدي عماش من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وانتهى فيما بعد إلى القتل بالسم.

وفي نفس العام طرد عبد الكريم الشيخلي، وزير الخارجية، وعضو القيادة القطرية، وعضو مجلس قيادة الثورة، وانتهى به المطاف إلى القتل غيلة في أحد شوارع بغداد.

ولم ينته مسلسل التنكيل والقتل الذي مارسه صدام حسين مع رفاق حزبه أبداً، وما هذه سوى أمثلة قليلة من تلك الجرائم التي توّجها صدام حين قام بالانقلاب على سيده وولي نعمته البكر، بقتله اثنان وعشرين من قادة الحزب بأبشع أساليب التعذيب، ومن ثم تصفية البكر نفسه.

كان واضحاً أن حردان التكريتي، وصالح مهدي عماش، يمثلان عقبة كأداء أمام صدام حسين من أجل بسط سيطرته على الحزب والدولة، وبإزاحتهما تم له ما أراد واصبح الحاكم الفعلي للعراق في الوقت الذي كان فيه أحمد حسن البكر على قمة الحكم، حيث كان المشرف على كافة الأجهزة الأمنية، والمخابراتية، والتي استخدمها في إزاحة وتصفية كل من أعتقد أنه عقبة أمام طموحه بالوصول إلى قمة السلطة.

تاسعاً: محاولة ناظم كزار الانقلابية:

ناظم كزار، الجلاد الذي عينه الانقلابيون يوم 30 تموز1968 مديراً للأمن العام، كان معروف جيداً لدى أبناء الشعب العراقي جميعاً يكونه

جزار البعث أيام حكم الحزب بعد انقلاب 8 شباط 1963، حيث كان يترأس الهيئة التحقيقية التي ضمت عمار علوش وخالد طبرة وعباس الخفاجي وآخرون، والتي اتخذت من بناية محكمة الشعب مقراً لها، ومارست أبشع أساليب التعذيب والقتل بحق الشيوعيين وسائر الوطنيين، وصارت جرائمهم تتردد على كل لسان، حتى أن عبد السلام عارف كان قد أصدر كتاباً ضخماً تضمن بعضاً تلك الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية وسماه { المنحرفون }، وضم الكتاب نماذج رهيبة من أعمال التعذيب والقتل والاغتصاب، وكان ناظم كزار في مقدمة أولئك المنحرفين المجرمين.

كان لناظم كزار طموح لا حدود له، وكان هدفه الوصول إلى قمة السلطة، ووجد الفرصة سانحة له بعد توليه لرئاسة جهاز الأمن لكي ينتزع السلطة من الثنائي البكر وصدام، ولعب صدام دوراً في دفع ناظم كزار إلى المغامرة من خلال خطة خبيثة لضرب عصفورين بحجر واحدة، فإذا نجحت الخطة تولى هو الرئاسة، وإن فشلت تخلص من ناظم كزار الرجل القوي في الجهاز الأمني.

وهكذا جرى تدبير الخطة لاغتيال البكر مع مجموعة من الوزراء 30 حزيران،1973 إثناء استقبال البكر في المطار بعد عودته من بلغاريا، واستطاع كزار استدراج وزير الدفاع [حماد شهاب] ووزير الداخلية [سعدون غيدان] واعتقالهما.

لكن الحركة الانقلابية لم تكن معدة بالشكل الذي يمكنها من النجاح، وسرعان ما تهاوت وفشلت، وحاول ناظم كزار الهرب إلى إيران بعد أن اخذ الوزيرين كرهائن، إلا أن قوات الحكومة لحقته، مما دفعه الموقف الصعب الذي وجد نفسه فيه، إلى قتل حماد شهاب، وإصابة سعدون غيدان بجروح، قبل أن يلقى القبض عليه، وعلى العديد من أعوانه وإعادتهم إلى بغداد، حيث جري تعذيبهم بصورة بشعة، تماماً كما كان كزار يفعل مع الشيوعيين، وتم قتلهم جميعا تحت التعذيب في 8 تموز 1973. كما جرى أعدم أحد أعوانه المدعو [محمد فاضل] الذي كان

يشغل منصب رئيس المكتب العسكري للحزب، في اليوم التالي المصادف 9 تموز 1973.

أستغل صدام حسين تلك المحاولة للتخلص من أقوى القيادات الحزبية، منظّر الحزب، وانضج القيادات فيه [عبد الخالق السامرائي]، بدعوى كاذبة بعلاقته بمحاولة ناظم كزار، حيث حكم عليه بالسجن لمدة عشرين عاماً، وأودع سجن أبو غريب، ثم أعدمه صدام حسين بعد قيامه بانقلابه ضد البكر، واستلامه السلطة بتهمة اشتراكه في مؤامرة لقلب حكمه رغم كونه يقبع في السجن منذُ عدة أعوام، فقد كان صدام يخشاه وهو في السجن بالنظر لمنزلته بين رفاق حزبه، وهكذا تسنى لصدام أن يخلوا له الجو للسيطرة على مقدرات الحزب، رغم وجود البكر على قمة السلطة، وكان ينتظر الفرصة المناسبة لانتزاعها منه.

عاشراً: صدام حسين ينشئ الجيش الشعبي!

كان شعور حزب البعث بالضعف، وعدم تجاوب الشعب مع سياسته، لا بل كرهه لهذا الحزب الذي أذاق الشعب المرارة يوم انقلاب 8 شباط الأسود، وبعد انقلاب 30 تموز 1968. كان خوف البعثيين من أن يقوم الجيش بمحاولة الإطاحة بحكمهم ولذلك فقد تفتق ذهن صدام حسين في إنشاء جيش حزبي أطلق عليه اسم [الجيش الشعبي] بدلاً من الحرس القومي السيئ الصيت. وقد مارس البعثيون مختلف وسائل الضغط والإكراه لإجبار المواطنين على الانخراط في صفوف الحزب أولاً ومن ثم في صفوف جيشهم الشعبي !!، حتى أصبح واجباً على كل حزبي الانخراط فيه، وسعوا إلى تسليحه وإعطائه الصلاحيات الواسعة لملاحقة الوطنيين وتقديم التقارير الحزبية عن أي نشاط مشكوك فيه ضد السلطة. كما قام البعثيون بإدخال أعداد كبيرة من عناصرهم في دورات قصيرة لتخريجهم ضباطاً خلال ستة أشهر، في محاولة للسيطرة علي الجيش.

لقد دفع البعثيون المواطنين قسراً للانضمام لحزبهم، وتعرض الذين رفضوا الانتماء إلى ضغوط هائلة وتهديدات، واتهامات باطلة، فقد كان البعثيون يوجهون تهمة الانتماء إلى الحزب الشيوعي، أو حزب الدعوة الإسلامية، لكل من يرفض

الانتماء لحزبهم، ومعلوم أن السلطة البعثية قد أصدرت قانوناً يحكم بالإعدام على من ينتمي إلى حزب غير مجاز.

وهكذا فقد انضوى تحت جناح حزب البعث أعداد كبيرة من المواطنين خوفاً ورعباً من أساليب البعث القمعية والوحشية، كما أنضوي أعداد كثيرة من الناس حباً في نيل المكاسب والوظائف، وجني الأرباح والمغانم .

كما سيطر حزب البعث على كافة المنظمات الجماهيرية، والنقابات المهنية، وأجبروا أعضاءها على الانتماء لحزبهم، وأصدروا قانوناً يحكم بالإعدام على كل عضو في الحزب انتمى إلى حزب آخر وكان قد أنسحب من حزب البعث.

كما بدءوا بتغير المناهج والكتب المدرسية، مستهدفين غسل أدمغة الطلاب بشعارات البعث الكاذبة والبعيدة كل البعد عن الحقيقة، ووجهوا وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وصحافة، والكتب التي تمجد حزب البعث وشعاراته في الوحدة والحرية والاشتراكية، والتي عمل الحزب على الضد منها تماماً طيلة سنوات حكمه.

أحد عشر:البعثيون يحاولون التقرب من الشعب وقواه السياسية

شعر البعثيون أن سياستهم الإرهابية تجاه جماهير الشعب، وإجبارها بمختلف أساليب الضغط والإكراه للانتماء إلى حزبهم جعلها تزداد نفوراً منهم، وتتمنى أن تشهد ساعة الخلاص من حكمهم الفاشي، ولذلك فقد حاول حزبهم التخفيف من هذا الشعور، وتبييض صفحتهم السوداء في عيون الشعب، عن طريق القيام بعدد من الإجراءات التي يمكن أن تُكسبهم شيئاً من السمعة، والتعاطف معهم، وكانت أهم تلك الإجراءات:

1- محاولة حل المشكلة الكردية التي كانت تقلقهم كثيراً، وتستنزف الكثير من موارد البلاد، إضافة إلى الخسائر البشرية الجسيمة، ولذلك فقد سارعوا إلى إصدار بيان 21 آذار المعروف، وأعلنوا اعترافهم بحقوق الشعب الكردي، ولو نظرياً، فقد أثبت الأحداث فيما بعد عدم إيمانهم الجدي بهذه الحقوق إطلاقاً، ولجوئهم إلى أبشع الأساليب الإجرامية لكسر شوكة الأكراد في حملات عسكرية متتالية ذهب ضحيتها مئات الألوف من أبناء الشعب الكردي.

2– حـاول البعثيـون كـسب الفـلاح العراقـي إلـى جـانبهم، حيـث قـاموا بـبعض الإجراءات التـي تـؤثر علـى وضـعه الاقتصادي والاجتمـاعي، فقد أصـدروا قـرارا منـع بموجبـه طـرد الفلاحـين مـن أرضـهم لأي سـبب كـان، كمـا ألغـوا حـق اختيـار الإقطـاعي لـلأرض، والغـوا مبـدأ التعـويض للإقطـاعي عـن الأراضـي المـصادرة بموجب قانون الإصـلاح الزراعـي، وخفضـوا الحـد الأقصـى لمساحة الأرض التـي يحق للإقطاعي الاحتفاظ بها إلى 2000 دونم كحد أعلى، وادخلوا التأمين الصحي فـي الريـف، وربطـوا عـدداً كبيـراً مـن القـرى بـشبكة القـوة الكهربائيـة، كمـا جـرى استصلاح حوالي 4 ملايين دونم من الأراضي الزراعيـة، وخفضـوا أسـعار الآلات الزراعية والأسمدة، وأنشئوا الأسواق الشعبية للفواكـه والخضـروات دون وسـاطة، وكان هدفهم من كل هذه الإجراءات جر الفلاح العراقي إلى صفوف حزبهم، حيث كان الفلاحون يدينون بالولاء لثورة 14 تموز وقائدها عبد الكريم قاسم الذي أصـدر قانون الإصلاح الزراعي بعد قيام الثورة عام 1958، وحررهم من نير الإقطاع.

3 - وفـي المجـال القومي أخـذ البعثيـون يزايـدون علـى القضية الفلسطينية، معلنين رفضهم للقرار رقم 242 الصادر من مجلس الأمن الدولي عام 1967، كما أعلنوا رفضهم لمشروع [روجرز] لوقف حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل عام 1970، واخـذوا يتهجمـون علـى الـرئيس عبـد الناصـر عبـر الإذاعـة والتلفزيـون، والصحافة لقبوله بالمشروع، وإعطائه فرصة للحل السلمي، فـي الوقت الـذي كـان الـرئيس عبـد الناصـر يعمـل بأقصـى جهـده علـى تقويـة الجـيش المـصري، وتهيئتـه للمعركـة الفاصـلة مـع العـدو إسـرائيل إذا لـم تنـسحب مـن جميـع الأراضـي العربيـة المحتلة في حرب حزيران 1967.

4 - حاول البعثيون كسب جماهير الشعب من خلال مسألة النفط، والعلاقات مع الشركات النفطية، ومسألة استغلال حقل الرميلة الشمالي وطنياً. ففي نيسان 1972 بدأ العراق بالإنتاج في الحقل المذكور بمساعدة الاتحاد السوفيتي، مما أثار حنق الشركات النفطيـة الاحتكاريـة العاملـة فـي العـراق، والتـي قـررت معاقبـة العـراق، ولجأت إلى تخفيض الإنتاج في حقول كركوك من 57 مليون طن سنوياً إلـى 30 مليون، وقد أدى ذلك الإجراء إلـى انخفـاض كبيـر فـي مداخيل العـراق مـن واردات النفط، وكان له بالغ التأثير على الوضع الاقتصادي للبلاد.

حاول البعثيون إقناع شركات النفط بالرجوع عن قرار خفض الإنتاج دون جدوى، مما دفع حكومة البعث، بعد مفاوضات طويلة مع شركات النفط الاحتكارية، إلى الإقدام على تأميم شركة نفط العراق في 1 حزيران 1972، وأدى هذا القرار إلى تصاعد حمى الصراع، وإعلان مقاطعة النفط العراقي، مسببين للعراق أزمة اقتصادية خانقة عكست آثارها على حياة جماهير الشعب، حيث أقدمت حكومة البعث على اقتطاع 10 % من دخول الموظفين، وسائر العاملين في قطاعات الدولة تحتسب كدين لهم على الحكومة، كما قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات التقشفية، واستمر الحال على هذا الوضع حتى آذار 1973، حيث توصلت الحكومة وشركات النفط إلى نوع من التسوية، وبقى النفط تحت سيطرة العراق.

أثار اتفاق التسوية مع شركات النفط، مع بقاء النفط تحت سيطرة العراق، موجة عارمة من الفرح لدى القيادة البعثية، حيث أظهرتها الأحداث وكأنها قد نازلت شركات النفط الاحتكارية، والدول التي تدعمها وانتصرت عليها، وحققت حلم الشعب العراقي في استغلال نفطه وطنياً، وادعا البعثيون لنفسهم صفات الوطنية، واستطاعوا بالفعل جر أوساط عريضة من الشعب إلى جانبهم، لا بل استطاعوا خدع الحزب الشيوعي وجره للتعاون معهم في إطار ما سمي آنذاك {الجبهة الوطنية، والقومية التقدمية}.

لكن البعثيين لم يكونوا مؤمنين حقاً لا بالجبهة ولا بالتعاون، وأثبتت الأحداث أن خطوتهم تلك كانت تكتيكية، كي يتمكن الحزب من تثبيت أركان حكمه من جهة ولكشف تنظيمات الحزب الشيوعي وقياداته وكوادره تمهيداً لتوجيه الضربة القاضية له، على غرار الضربة التي وجهوها له بعد انقلاب 8 شباط 1963، وهذا ما جرى فعلاً ما بين عامي 978 - 979، وسوف أتحدث عن تلك الحملة في فصل قادم.

الفصل الثاني عشر

حرب تشرين العربية الإسرائيلية 1973
وموقف حكام العراق

أولاً: حكام العراق البعثيين وعبد الناصر.

1 ـ مبادرة وزير الخارجية الأمريكية روجرز.

2 ـ البعثيون يهاجمون عبد الناصر.

3 ـ وفات عبد الناصر، وتولي أنور السادات الحكم.

ثانياً: حرب 6 تشرين الأول 1973.

ثالثاً: حكام العراق والحرب.

أولاً : حكام العراق البعثيون وجمال عبد الناصر:

1 ـ مبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكية:

نظراً لتطور الأحداث واشتداد حرب الاستنزاف بين مصر واسرائيل، بادرت الولايات المتحدة إلى تقديم مبادرة جديدة في 6 أيلول 1970 تتضمن وقف حرب الاستنزاف لمدة ثلاثة أشهر، والبدء بإجراء مفاوضات بين مصر وإسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 242، وقام وزير الخارجية الأمريكية بتقديم المشروع إلى الرئيس عبد الناصر، والذي عُرف آنذاك بـ [مشروع روجرز].

وفي مصر جرى تدارس المشروع من قبل القيادة المصرية التي قررت أخذ فرصة للتشاور مع القادة السوفييت في الأمر، وعليه غادر عبد الناصر إلى موسكو في زيارة عمل سرية، والتقى بالقادة السوفييت، وتدارس الأمر معهم حيث تم الاتفاق على قبول المشروع، وإعطاء فرصة للسلام من جهة، ولإكمال استعدادات الجيش المصري، وتدريب كوادره على بطاريات صواريخ سام 3 الضرورية لحماية العمق المصري، وهكذا أعلن عبد الناصر بعد عودته إلى مصر عن قبوله بمبادرة روجرز مبرراً قبوله بثلاثة أسباب:

1 ـ التطور في موازين القوى لصالح مصر.

2 ـ الحرص على عدم وقوع مواجهة بين الجبارين.

3 ـ تحديد وقف حرب الاستنزاف بثلاثة اشهر تتيح له الفرصة للحشد.

وقد دعا الولايات المتحدة إلى القيام بدور فاعل لدفع إسرائيل للالتزام بالقرار 242، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

وقد أعطت فترة وقف حرب الاستنزاف المجال للجيش المصري لإكمال تنظيم وتدعيم دفاعاته في العمق المصري وعلى الجبهة، وتأمين الغطاء الجوي للأجواء المصرية والقوات العسكرية على طول القناة، فقد كان عبد الناصر يعلم أن القوة وحدها هي التي تزحزح إسرائيل من قناة السويس، وصحراء سيناء، وبقية الأراضي العربية المحتلة.

2- البعثيون يهاجمون عبد الناصر:

لم يكد عبد الناصر يعلن قبوله مبادرة [روجرز] ووقف حرب الاستنزاف لمدة ثلاثة أشهر حتى بادر الحكام البعثيون في العراق بمهاجمته، وموجهين إليه أبشع النعوت من التخاذل، والانهزامية، والخنوع الإمبرياليين والصهاينة، ومزايدين على القضية الفلسطينية، وهم الجالسون على بعد 1000كم من ساحات الحرب وحدود إسرائيل، معلنين الحرب الكلامية عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة، ومدعين الحرص على قضايا العرب المصيرية، واستمروا على سلوكهم هذا حتى يوم 28 أيلول 1970، ساعة إعلان خبر وفاة الرئيس عبد الناصر بصورة مفاجئة.

3 ـ وفاة عبد الناصر، وتولي السادات الحكم:

في الثامن والعشرين من أيلول 1970 أعلن راديو القاهرة نبأ وفاة عبد الناصر وقيل أن الوفاة كانت بسبب نوبة قلبية حادة داهمته ولا تزال الشكوك تدور حول حقيقة تلك الأزمة القلبية حتى اليوم.

وابتهجت الإمبريالية لمغادرة عبد الناصر الساحة، بعد سنوات من الصراع خاضتها ضد الأمة العربية منذُ تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر، والنهوض الثوري في العالم العربي الذي أحدثته حركة التحرر العربي التي قادها عبد الناصر، رغم كل الأخطاء التي وقع فيها، والتي لو لم تقع لكان الحال قد تغير كثيراً بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العربي مع الإمبريالية، وبشكل خاص موقف عبد الناصر من قائد ثورة 14 تموز، وعبد الكريم قاسم، فقد كانت الظروف تقتضي بل تحتم تعاون مصر والعراق بقيادة ناصر وقاسم، من أجل دفع حركة التحرر العربي إلى الأمام بدلاً من الصراع والأحقاد التي وصلت حد التآمر على الكيان العراقي، وتأييد انقلاب 8 شباط الفاشي، وما جره على العراق وشعبه من ويلات ومآسي لا توصف، والضرر البليغ الذي لحق بكفاح الأمة العربي للتحرر من هيمنة الإمبريالية، وتبين فيما بعد أن عبد الناصر كان ضحية خداع البعثيين وشريكهم عبد السلام عارف.

أحدثت وفاة عبد الناصر فراغاً كبير في مصر والعالم العربي على حد سواء، في ظل ظروف بالغة الخطورة من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية الإعداد للحرب التي كان عبد الناصر يدرك أن لا مفر منها، بسبب التعنت

والاستفزاز الإسرائيلي الوقح. ولذلك فقد كان من الأهمية بمكان ملئ الفراغ الذي أحدثه وفاة عبد الناصر المفاجئة بأسرع ما يمكن، والسير قدماً في عملية التهيئة لحرب التحرير.

كان أنور السادات وقتذاك يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، وبموجب الدستور يتولى نائب الرئيس الحكم في حالة شغور منصب الرئاسة لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد من قبل مجلس الأمة، وبترشيح من الاتحاد الاشتراكي.

وقبل إجراء الانتخاب كان هناك بالإضافة إلى السادات منافساً آخر هو [حسين الشافعي]،أحد قادة ثورة 23 يوليو 1952 ذو الاتجاه الإسلامي، هذا بالإضافة إلى كتلة[علي صبري] الناصرية، والممسكة بجميع المراكز العليا في الدولة، من مجلس الوزراء، ومجلس الأمة، والاتحاد الاشتراكي، وكان بمقدور هذه الكتلة أن تتحكم في منْ يخلف عبد الناصر.

لكن سوء تقديرهم لأنور السادات، واعتقادهم أنه شخص ضعيف يسهل السيطرة عليه، دفعهم إلى تأييد ترشيحه للرئاسة، وهكذا كان، وتم انتخاب أنور السادات رئيساً للجمهورية، وهو لم يكد يصدق نفسه، فقد كان يعرف مركزه تماماً، ويعرف مركز مجموعة [علي صبري]، وكانت تلك غلطة الناصريين الكبرى التي دفعوا ثمنها غالياً، ودفعت الأمة العربية تبعاً لذلك مستقبلها الذي وضعه السادات رهينة بأيدي الإمبرياليين الأمريكيين لسنين طويلة.

أما السادات فقد وضع نصب عينيه مسألة التخلص من الكتلة الناصرية بزعامة علي صبري، وبقية رفاق عبد الناصر، والاستحواذ على السلطة كاملة لوحده بعيداً عن أي تأثير أو نفوذ لما كان يسميه بـ [مراكز القوة].

ولم تمضِ مدة طويلة حتى تمكن السادات، بدعم من قائد الحرس الجمهوري، وعدد من كبار الضباط الموالين له، من توجيه ضربته لمجموعة علي صبري وإزاحتها عن السلطة، بل وزجها في السجون ليصبح بعد ذلك الحاكم المطلق للبلاد، ويصفي كل آثار الناصرية.

بعد أن تسنى للسادات تصفية القوى الناصرية، وكتلة علي صبري، أقدم على أخطر عملية تخص أمن مصر وشعبها، وتخص قضية الحرب التي أوقف عبد الناصر حياته لأجلها، فقد قرر السادات في تموز 1972، ودون سابق إنذار إخراج الخبراء السوفيت من مصر الذين كان ومازال لهم الدور الكبير في حماية مصر

من قصف الطائرات الإسرائيلية، ولهم الدور الأكبر في تدريب وإعداد الجيش المصري ليوم المعركة التي كان الشعب ينتظرها بفارغ الصبر، ليثأر لكرامته التي امتهنت يوم 5 حزيران 1967.

شكل القرار صدمة كبرى للشعب المصري وللحكومة السوفيتية على حد سواء، بعد كل الذي فعلوه من أجل مصر والأمة العربية،وتساءل الناس كيف يستطيع السادات محاربة إسرائيل المدعومة كل الدعم أمريكياً، وقد جرد نفسه وبلده من سنده القوي الاتحاد السوفيتي؟

ثانياً: حرب 6 تشرين الأول 1973:

لم يكن بمقدور السادات أن يتخلى عن الهدف الذي كان يصبو إليه الشعب المصري وقواته المسلحة، إلا وهو تحرير الأراضي العربية المحتلة، ورد الكرامة العربية التي أهانتها إسرائيل في حرب حزيران 1967، كما أن الجيش المصري كان قد وصل إلى أهبة الاستعداد لتنفيذ الإرادة الوطنية، إذ لابدّ من قيام الحرب، أو تقويض عرش السادات.

وهكذا اتخذ السادات قرار الحرب، ولكنه لم يكن يرمي إلى نفس الهدف الذي كان يهدف إليه عبد الناصر، بل كان يرمي إلى غايتين هما:

1 - التخلص من ضغط الجيش الذي كان ينتظر المعركة بفارغ الصبر، والضغط الشعبي العارم، والتواق للنصر على إسرائيل، ورد كرامته المهانة.

2 - تحريك حالة اللا سلم واللا حرب، وإيجاد الذريعة للتفاوض مع إسرائيل، وعقد معاهدة سلام معها. هكذا إذاً قرر السادات أن يخوض الحرب، وجري الاتصال مع الرئيس السوري حافظ الأسد، واتفق معه على التنسيق بين الجيشين لكي يجعلا الجيش الإسرائيلي يحارب على جبهتين في آن واحد، مما يجعل مهمة الجيش الإسرائيلي عسيرة. كما جرى الاتفاق على ساعة الصفر، وهي الساعة الثانية بعد الظهر يوم الجمعة المصادف 6 تشرين الأول 1973.

اندلاع الحرب: في تمام الساعة الثانية بعد ظهر يوم الجمعة المصادف 6 تشرين الأول 1973 انطلقت 200 طائرة حربية مصرية نحو أهدافها شرق قناة

السويس، وبدأت بقصف الأهداف الإسرائيلية على طول القناة، وعلى كافة مطارات العدو في سيناء وتجمع دباباته ومدرعاته.

وبعد عشرة دقائق انطلقت فوهات 2000 مدفع تصلي بحممها القوات الإسرائيلية شرق القناة، في حين كانت قوات مظلية قد قامت بالإنزال وراء خطوط العدو وقرب المضايق، كما بدأ 600 مدفع ذات المدى القصير بضرب خط بارليف والقوات المتواجدة عليه.

وفي الساعة الثانية والثلث أنزلت القوات المصرية 800 قارب مطاطي يحمل كل واحد منها 8 أفراد، تحت وابل من غطاء ناري، وبعد أن تمكن الكوماندوس من الضفادع البشرية من تعطيل أنابيب قاذفات اللهب التي كانت قد أعدتها إسرائيل من قبل لتغطية القناة باللهب، ومنع أي محاولة للجيش المصري للعبور إلى الضفة الشرقية.

وهكذا تمكنت القوات المصرية من العبور، حيث استطاع 800 ضابط و13500 جندي من الوصول إلى الضفة الشرقية، واحتلال عدد من رؤوس الجسور، وقامت على الأثر قوات من الهندسة بفتح 60 ثغرة في خط بارليف، عن طريق ضخ شديد للماء من أنابيب أُعدت سلفاً، وجرى نصب مضخات قوية لضخ الماء، حيث تمكنت من إزاحة [90000] متر مكعب من التراب من خط بارليف.

وفي الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم العظيم كان (1500) ضابط و [22000]جندي قد عبروا القناة.

وفي الساعة الخامسة والنصف، طلب السادات السفير السوفيتي للتحدث معه، وأبلغه بنشوب الحرب، وفي تلك اللحظة بلغ عدد القوات المصرية شرق القناة [2000] ضابط، و[30000]جندي. (3)

وعند الساعة العاشرة والنصف ليلاً كانت القوات المصرية قد نصبت 8 جسور ضخمة، و4 جسور خفيفة، و31 معدية، لنقل القوات المدرعة والجنود إلى الضفة الشرقية للقناة، وعند حلول منتصف الليل كانت 5 فرق عسكرية كاملة من المدرعات والمشاة قد عبرت القناة، وحاصرت مواقع العدو، حيث جرى استسلام أكثر من نصفها. (4)

أما على الجبهة السورية، فقد انطلقت الطائرات، والمدفعية، والدبابات السورية نحو أهدافها في هضبة الجولان، وتخطت التحصينات الإسرائيلية، متقدمة نحو مدينة القنيطرة عاصمة الجولان. لقد تحققت معجزة العبور نحو الضفة الشرقية للقناة بوقت قياسي، وبخسائر لا تصدق، فقد كان عدد الشهداء 64 جنديا، والجرحى 420 جنديا، وإعطاب 17 دبابة، و26 مدرعة، وهذا العدد أقل بكثير جداً مما كان قد وضع في حسابات القيادة العسكرية.

وفي اليوم التالي 7 أكتوبر، كان الجيش المصري قد وسع مناطق سيطرته شرق القناة حتى بلغت بعمق من بين 7- 9 كم. وفي هذا اليوم أتصل الرئيس السوفيتي برجنيف بالسادات مهنئاً إياه على العبور، وأبلغه استعداد السوفيت لتقديم كل دعم ومساعدة يطلبها الجيش المصري.

غير أن السادات بادر إلى الاتصال بوزير الخارجية الأمريكية [هنري كيسنجر] ولما يمضي يوم واحد على الهجوم، وكان الجيش المصري في كامل قوته ومعنوياته واندفاعه الشديد، يعلمه فيها بما يلي:

1 ـ إن هدف مصر هو تحقيق السلام مع إسرائيل.

2- إن مصر لا تنوي تعميق الهجوم، وتوسيع المواجهة.

3 ـ إن مصر تطالب إسرائيل إعلان قبولها مبدأ الانسحاب من الأرض المحتلة.

4 ـ إن مصر توافق على حرية الملاحة في مضايق تيران.

وهكذا فاحت رائحة الخيانة منذُ بداية الحرب، حيث وجه السادات خنجره إلى ظهر الجيش المصري، وسلاح إسرائيل فوق رؤوس الجيش السوري، فقد تلقف [هنري كيسنجر] رسالة السادات بفرح غامر، وحولها إلى إسرائيل لكي تركز جهدها العسكري نحو الجبهة السورية، بسبب خطورتها، وقربها من العمق الإسرائيلي، وبدأت القوات السورية تتلقى الضربات الإسرائيلية المركزة، حيث دارت المعارك الشرسة بين الجيشين السوري والإسرائيلي، وخسرت سوريا في معركة واحدة دامت بضع ساعات ما بين 400 ـ 600 دبابة، في حين أوقف السادات هجومه بحجة الوقفة التعبوية، على الرغم من اتصال السوفيت به وإعلامه أن أقمارهم التجسسية قد اكتشفت أن إسرائيل قد سحبت معظم مدرعاتها من منطقة الممرات،

ولم يبقَ لها سوى لواءين مدرعين فقط، وأن بإمكان الجيش المصري القضاء عليها بكل سهولة، وبوقت قصير، طالبين منه بإلحاح تطوير الهجوم والاستيلاء على الممرات، ذات المواقع الإستراتيجي الهامة جداً بالنسبة للدفاعات المصرية التي يصعب على العدو اجتيازها، وفي نفس الوقت تضطر إسرائيل إلى سحب قسم من مدرعاتها في مواجهة الجيش السوري.

لقد قدم اللواء [حسن البدري] - رئيس مركز القيادة رقم 10- في اليوم الثاني لنشوب الحرب [7 تشرين الأول] تقريراً للسادات طالباً فيه تطوير الهجوم والاندفاع نحو المضايق بأسرع وقت واحتلالها لإبعاد أي خطر محتمل عن الجيش المصري، وأشار في تقريره أن الوقت الذي يضيع هو بكل تأكيد في صالح الجيش الإسرائيلي، إلا أن السادات أغمض عينيه وصم أذنيه مرة أخرى، ولم يأمر بتطوير الهجوم إلا يوم 14 تشرين الأول، مانحاً إسرائيل الفرصة لتدمير الجيش السوري، وأعادة تحشيد قواتها المدرعة بمواجهة الجيش المصري، وإضاعة فرصة تاريخية في إمكانية دحر الجيش الإسرائيلي.

وبضغط من ضباط أركان جيشه، أقدم السادات على الهجوم في 14 تشرين الأول وكانت إسرائيل قد أكملت تحشيد قواتها المدرعة، بعد تحييد الجبهة السورية، واستعدت كامل الاستعداد للهجوم المصري، حيث وقعت معركة كبرى خسر فيها الجانب المصري ما يزيد على 240 دبابة حتى الظهر، وفشل الهجوم، واستغل الإسرائيليون ذلك الفشل بالتقدم وتطوير هجومهم المضاد، حتى تمكنوا من خرق الجبهة المصرية ما بين الجيشين الثاني والثالث، والتقدم نحو قناة السويس في منطقة [الدفرسوار]، وتمكنت قواتهم من السيطرة على رأس جسر لها على القناة، ونصب الجسور فوقها، والعبور بدباباتهم يوم 15 تشرين الأول نحو الضفة الغربية للقناة، حيث عبرت ما يزيد على 800 دبابة إسرائيلية، وطوقت الجيش الثالث المصري، ومنعت وصول الإمدادات الغذائية والمياه عنه، وعرضته لمخاطر جسيمة، وأعلنت رئيسة وزراء إسرائيل [كولدا مائير] أن قواتها تحارب الآن غرب قناة السويس، وأنها وصلت إلى الكيلو 101 عن القاهرة.

كما أعلن وزير الحرب الإسرائيلي أن قواته الآن في طريقها إلى دمشق. وفي 16 تشرين الأول خطب السادات في مجلس الأمة مقدماً مشروعاً للسلام مع إسرائيل،

وكان يبدو متهالكاً على كسب ود الولايات المتحدة التي وضعت كل ثقلها لدعم القوات الإسرائيلية بالسلاح، ومشجعة إياها على مواصلة الهجوم المضاد.

وفي 17 تشرين الأول قررت الدول العربية المنتجة للنفط تخفيض إنتاجها بنسبة 5% فوراً، وإضافة 5% كل شهر حتى تنسحب إسرائيل، وقرر الملك فيصل، ملك السعودية، تخفيض إنتاج النفط بنسبة 10 % فوراً، كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة لتضغط بدورها على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وأدى ذلك الإجراء إلى حدوث ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية، مما أثار غيض الولايات المتحدة معتبرة هذا القرار يشكل تهديداً خطيراً للمصالح الأمريكية مما لا يمكن السكوت عليه، وقد دفع الملك فيصل حياته فيما بعد بسبب ذلك القرارحيث جرى اغتياله من قبل أحد افراد العائلة المالكة.

وفي ظل تلك الظروف البالغة الصعوبة بالنسبة للجيش السوري، حيث بدأ موقفه يضعف شيئاً فشيئاً أمام القوات الإسرائيلية،على الرغم من إسراع الاتحاد السوفيتي إلى تعويض خسائره من الأسلحة الثقيلة، والمعدات، فقد أبدى استعداده إلى إرسال 3 فرق مدرعة، محمولة جواً إلى سوريا، إذا ما أقدمت إسرائيل على مهاجمة دمشق.

ثالثاً: حكام العراق والحرب:

لم يُبلّغ حكام العراق بقرار الحرب، فقد كانت العلاقات العراقية المصرية والعراقية السورية على أسوأ حال، فعلى الجانب العراقي السوري كان الصراع بين جناحي البعث في البلدين قائماً ومستمراً، والعلاقات مقطوعة، كما أن العلاقات على الجانب المصري كانت قد وصلت إلى أسوأ حال بسبب تهجم حكام العراق على مصر وعبد الناصر بسبب موقفه من مشروع روجرز، عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة.

ولذلك فقد فوجئ العراق بوقوع الحرب،عند ما أعلنت وكالات الأنباء قيامها، وكان العراق آنذاك في شبه حرب استنزاف مع إيران بعد إقدام حكامه على إلغاء معاهدة عام 1937 مع إيران حول اقتسام مياه شط العرب، كما أن أوضاع الحرب في كردستان قد أخذت جانباً كبيراً من الجيش العراقي، ومع ذلك أرسل العراق عدداً من أسراب طائراته الحربية إلى مصر، حيث شاركت منذُ اليوم الأول من

الحرب فوق قناة السويس، واستشهد عدد من من الطيارين العراقيين في تلك المعركة.

كما سارع العراق إلى الاتصال بالاتحاد السوفيتي طالباً منه الضغط على إيران لكي لا تستغل سحب قطعات من القوات العراقية وإرسالها إلى سوريا، وبالفعل وجه الاتحاد السوفيتي تحذيراً إلى إيران من مغبة استغلال الظروف، والاعتداء على العراق، وحرك السوفيت بعض قطعاتهم الحربية نحو الحدود الإيرانية. وهكذا تسنى لحكام العراق إرسال المزيد من القوات العراقية إلى سوريا، ولعبت تلك القوات دوراً مشهوداً في إيقاف زحف المدرعات الإسرائيلية نحو دمشق، وأمنت لها الحماية، بعد أن تعرضت لخطر كبير.

غير أن الذي حدث بعد ذلك هو أن السادات أعلن قبوله وقف إطلاق النار من جانب واحد دون استشارة سوريا، وحتى دون إعلام الرئيس حافظ الأسد بقراره المفاجئ، متخطياً قرار التنسيق بين الجبهتين الذي قامت على أساسه الحرب، مما جعل سوريا بموقف صعب للغاية،إذ لم يعد بإمكانها الاستمرار بالحرب لوحدها، لعدم وجود توازن للقوى بينها وبين إسرائيل، مما أضطر الرئيس الأسد إلى القبول بوقف إطلاق النار مرغماً، فقد كان الاستمرار في الحرب بعد خروج مصر منها لا يعني سوى الانتحار لا غير.

بادر حكام العراق حال موافقة سوريا على وقف إطلاق النار إلى شن الهجوم على القرار، متهمين القيادة السورية بالتخاذل، وقرروا على الفور سحب قواتهم العسكرية وأعادتها إلى العراق، معرضين سوريا لخطر جدي، حيث كان وقف إطلاق النار هشاً وغير مأمون، ويشكل خطراً كبيراً على سوريا، ولاسيما وأن إسرائيل لم تلتزم بقرار وقف إطلاق النار مع مصر، واستمرت قواتها بالتقدم، واحتلال المزيد من الأراضي غرب القناة بهدف تطويق الجيش الثالث المصري في صحراء سيناء.

الفصل الثالث عشر

البعثيون والشيوعيون والجبهة الوطنية

أولاً : البعثيون ومحاولات تشكيل الجبهة الوطنية.

ثانياً : البعثيون يضعون شروطهم للتحالف مع الشيوعيين.

ثالثاً : توقيع ميثاق الجبهة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث.

رابعاً: نهاية الجبهة الوطنية.

أولاً: البعثيون،ومحاولات تشكيل الجهة الوطنية

منذُ أن عاد البعثيون إلى الحكم عن طريق انقلاب 17 ـ 30 تموز 1968، وقف الشعب العراقي من الانقلاب موقفاً سلبياً مدركاً أن الوجوه التي جاءت إلى الحكم هي نفسها التي قادت انقلاب 8 شباط الفاشي عام 1963، ويتذكر الشعب تلك الجرائم التي ارتكبوها بحقه، وبحق القوى السياسية، ولذلك كان همّ البعثيين هو تثبيت حكمهم، وتبييض صفحتهم السوداء، فلجأوا إلى اتخاذ بعض الخطوات لاسترضاء الشعب وقواه السياسية، وبالأخص الحزب الشيوعي العراقي، الذي يتمتع بتأييد ودعم جانب كبير من أبناء الشعب، حيث ركزوا كل جهودهم لجره إلى التعاون معهم، وصولاً إلى التحالف وإقامة الجبهة الوطنية بين الحزبين، وكان من جملة تلك الإجراءات:

1 ـ إصدار قرار بالعفو عن السجناء السياسيين في 5 أيلول 968 وإطلاق سراحهم.

2 ـ إصدار قرار بإعادة المفصولين السياسيين المدنيين إلى وظائفهم وكلياتهم ومدارسهم في 12 أيلول 968 .

3 ـاحتساب مدة الفصل لأسباب سياسية قدماً لغرض الترفيع والعلاوة والتقاعد.(1)

غير أن تلك الإجراءات لم تكن كافية لجرّ الحزب الشيوعي، والقيادة المركزية المنشقة عن الحزب لتشكيل جبهة وطنية عريضة. فقد كان المطلوب من حزب البعث تشريع دستور دائم للبلاد، عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة لمجلس تأسيسي، وإطلاق الحريات الديمقراطية، وحرية الصحافة وحرية النشاط الحزبي والنقابي، وهذا ما لم يوافق عليه قادة حزب البعث.

ولذلك لجأت القيادة المركزية [الجناح المنشق عن الحزب الشيوعي] إلى الكفاح المسلح ضد سلطة البعث، وجرى مهاجمة دار صدام حسين، وصلاح عمر العلي، وإطلاق الرصاص على الدارين، ولذلك قرر البعثيون العمل على اعتقال قيادة الحزب [القيادة المركزية] وكوادرها، وتصفية تنظيماتها.

وفي شباط عام 1969، استطاع البعثيون إلقاء القبض على زعيم التنظيم [عزيز الحاج] وأعضاء قيادته، وسيقوا إلى قصر النهاية، أحد أهم مراكز التعذيب لدى البعثيين، لإجراء التحقيق معهم، وهناك أنهار عزيز الحاج، وقّدم اعترافات شاملة

عن تنظيم حزبه، ومكّن البعثيين من إلقاء القبض على أعداد كبيرة من كوادر وأعضاء الحزب، وجرى تعذيبهم بأبشع الوسائل من أجل الحصول على المعلومات عن تنظيمهم، واستشهد العديد منهم تحت التعذيب كان من بينهم القائدين الشيوعيين [متي هندو] و[أحمد محمود العلاق]، فيما أنهار القيادي الثالث [بيتر يوسف] ملتحقاً برفيقه عزيز الحاج، ومقدماً كل ما يعرف عن تنظيم حزبه، وكافأ البعثيون كلاهما بأن عينوهما سفيران في السلك الدبلوماسي في فرنسا والأرجنتين، وذهب ضحية اعترافاتهم عدد كبير من الشيوعيين المخلصين، وزُج في السجون بأعداد كبيرة أخرى.

وبذلك تسنى للبعثيين توجيه ضربة خطيرة للقيادة المركزية، ولم يتعافى الحزب منها إلا بعد مرور سنة على تلك الأحداث، حيث تسلمت قيادة جديدة بزعامة المهندس [ابراهيم علاوي] وبادرت تلك القيادة إلى تجميع قوى الحزب، وتشكيل تنظيمات جديدة.

إلا أن تلك الضربة كان تأثيرها ما يزال يفعل فعله، حيث فقد الحزب العديد من أعضائه إما قتلاً أو سجناً أو اعتكافاً عن مزاولة أي نشاط سياسي بسبب فقدان الثقة التي سببتها اعترافات عزيز الحاج، و بيتر يوسف، وحميد خضر الصافي، وكاظم رضا الصفار، أعضاء القيادة.

أما الحزب الشيوعي [اللجنة المركزية] فقد ألتزم جانب السكوت عما جرى، وتمسك بالهدنة المعلنة مع حكومة البعث، ثم بادر الطرفان، البعث والشيوعي، بالتقارب شيئاً فشيئاً بعد أن أقدمت حكومة البعث على جملة من القرارات والإجراءات التي أعتبرها الحزب الشيوعي مشجعة على هذا التقارب، وبالتالي التعاون والسعي لإقامة جبهة وطنية فيما بعد.

فقد أقدمت حكومة البعث على الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ووقعت في 1 أيار 1969عقدا مع بولونيا لاستثمار الكبريت وطنياً، كما تم عقد اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي وبولونيا في 5 تموز 1969.(2)

ومن ناحية أخرى قام الحزبان البعث والشيوعي بنشاطات مشتركة في اجتماعات مجلس السلم العالمي، وانتخابات نقابة المحامين عام 1970، وسمح البعثيون

للحزب الشيوعي بإصدار مجلة [الثقافة الجديدة]، كما تم تعيين الشخصية الوطنية المعروفة السيد[عزيز شريف] وزيراً للعدل في 31 كانون الأول 1969.

لكن تلك الإجراءات لم تكن لترضي الحزب الشيوعي الذي كانت له مطالب أساسية هامة تتعلق بالحريات الديمقراطية، وأعلن الحزب أن دخول السيد عزيز شريف الوزارة بصفته مستقلاً، وأن دخول أي شخصية وطنية في الوزارة ليس بديلاً عن حكومة جبهة وطنية، وأن تمثيل كل الأحزاب الوطنية في السلطة على أساس برامج ديمقراطية متفق عليها هو الطريق الصائب.

أتفاقية 11 آذار بين السلطة والقيادة الكردية

كان استمرار الحرب في كوردستان يشكل أحد المخاطر الجسيمة على السلطة البعثية في أيامها الأولى، ولذلك فقد سعت هذه السلطة للتفاوض مع القيادة الكوردية للوصول إلى وقف القتال، وقد أثمرت اللقاءات التي جرت بين قيادة حزب البعث وزعيم الحركة الكوردية السيد [مصطفى البارزاني] إلى ما سمي باتفاقية [11 آذار للحكم الذاتي] عام 1970.

وتنفس البعثيون الصعداء في تلك الأيام، ووجدوا تعويضاً لهم عن العلاقة مع الحزب الشيوعي، وقد بدا في تلك الأيام وكأنه لا يوجد في الساحة السياسية غير حزب البعث، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وتعرضت العلاقة بين البعثيين والشيوعيين إلى الانتكاسة عند إقدام حكومة البعث على تفريق تجمع للشيوعيين يوم 21 آذار 1970 احتفالاً بعيد النوروز بالقوة.

كما تم في تلك الليلة اغتيال الشهيد [محمد الخضري] عضو قيادة فرع بغداد للحزب في أحد شوارع بغداد. ورغم إنكار البعثيين صلتهم بالجريمة إلا أن كل الدلائل كانت تشير إلى أنهم هم مدبريها، وقد أتهمهم الحزب الشيوعي بالقيام بحملة اعتقالات ضد العديد من الشيوعيين في أنحاء البلاد المختلفة.

وفي 1 تموز عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره العام، وألقى السيد [كريم أحمد] عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي كلمة في المؤتمر دعا فيها إلى إيقاف الإجراءات القمعية للسلطة ضد العناصر الوطنية، وركز على شعار

الحزب الداعي للديمقراطية للشعب العراقي، والحكم الذاتي لكردستان، مما أثار رد فعل قوي من جانب السلطة البعثية الحاكمة، وخاصة بعد أن قامت صحيفة الحزب الديمقراطي الكردستاني [التآخي] بنشر نص الخطاب، لكن الغزل استمر بين حزب البعث والحزب الشيوعي لإقامة جبهة الاتحاد الوطني. (3)

ثانياً:حزب البعث يضع شروطه للتحالف مع الحزب الشيوعي

وفي العاشر من تموز تقدم حزب البعث بشروطه للحزب الشيوعي لقيام جبهة بينهما، طالباً من الحزب قبولها والإقرار بها كشرط لقيام الجبهة، وكان أهم ما ورد في تلك الشروط مايلي :

1 - اعتراف الحزب الشيوعي بالبعث كحزب ثوري وحدوي اشتراكي ديمقراطي.
2 - وجوب تقييم انقلاب 17 - 30 تموز 1968 كثورة وطنية تقدمية.

3 - وجوب إقرار الحزب الشيوعي بالدور القيادي لحزب البعث سواء في الحكم أو قيادة المنظمات المهنية والجماهيرية.

4 - وجوب عدم قيام الحزب الشيوعي بأي نشاط داخل الجيش والقوات المسلحة.
5- العمل على قيام تعاون بين الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية وحزب البعث.

6- القبول بالوحدة العربية كهدف أسمى، ورفض الكيان الإسرائيلي، وتبني الكفاح المسلح لتحرير كامل الأراضي الفلسطينية.

ورغم أن شروط البعث كانت غير مقبولة من جانب قواعد الحزب الشيوعي، إلا أن الحزب أستأنف حواره مع حزب البعث من جديد، وما لبث الرئيس أحمد حسن البكر أن أعلن في 15 تشرين الثاني 1971 عن برنامج للعمل الوطني،عارضاً على الحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الكردستاني القبول به لإقامة جبهة وطنية بين الأطراف الثلاث.

وفي 27 تشرين الثاني، أبدى الحزب الشيوعي رد فعل إيجابي على البرنامج في بيان له صادر عن المكتب السياسي، داعياً حكومة البعث إلى تحويل البرنامج إلى نص مقبول لدى جميع الأطراف التي دُعيت للعمل المشترك، ووضع نهاية حاسمة لعمليات الاضطهاد والملاحقة والاعتقال ضد سائر القوى الوطنية.(4)

جرت بعد ذلك لقاءات ومناقشات بين الأطراف دامت أشهراً حول سبل تحويل البرنامج إلى وثيقة للعمل المشترك دون أن تسفر عن توقيع أي اتفاق، لكن البعثيين أصدروا قراراً في 4 أيار 1972، يقضي بتعيين أثنين من قادة الحزب الشيوعي في الوزارة وهما [مكرم الطالباني] الذي عيّن وزيراً للري، و[عامر عبد الله]، الذي عيّن وزيراً بلا وزارة.

أحدث ذلك القرار انقساماً في صفوف الحزب الشيوعي، وتباعداً بين القاعدة والقيادة، فلم تكن تلك الخطوة مبررة من جانب كوادر وقواعد الحزب من دون أن يكون هناك برنامج متفق عليه، ويحقق طموحات الحزب في إيجاد نظام ديمقراطي حقيقي، وفرص متكافئة لكل حزب للقيام بنشاطاته السياسية في جو من الحرية الحقيقية.إلا أن قيادة الحزب اتخذت قرارها بالموافقة على المشاركة في الحكومة بعد نصيحة قدمها لهم رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي [كوسجين]!!.

كان أمل الحزب الشيوعي أن تتحول هذه المشاركة إلى اتفاق حقيقي بين الأحزاب الثلاثة على برنامج يحقق طموحات الجميع، واقترحت قيادة الحزب على حزب البعث منح مجلس الوزراء صلاحيات أوسع لإدارة شؤون البلاد التي أحتكرها مجلس قيادة الثورة البعثي، كما اقترحت تعديل الدستور المؤقت بما يحقق السير بهذا الاتجاه، وطالبوا بإطلاق حرية الصحافة، وإصدار صحيفة الحزب بشكل علني، ووعد البعثيون بدراسة هذه المقترحات.

غير أن الأمور استمرت على حالها السابق أكثر من سنة، ولاسيما وأن ظروف البلاد كانت تستدعي التعجيل بهذا الاتجاه، بعد اشتداد الصراع مع شركات النفط وقرار حكومة البعث بتأميم شركة نفط العراق العائدة للشركات الاحتكارية في الأول من حزيران 1972، واستمرت العلاقات بين الحزبين على وضعها ذاك حتى وقوع محاولة ناظم كزار الانقلابية، حيث دفعت تلك الأحداث إلى تكثيف الجهود من أجل الاتفاق على برنامج للعمل الوطني.

ثالثاً: توقيع ميثاق العمل الوطني وقيام الجبهة الوطنية

في السابع عشر من تموز1970، وقع الرئيس أحمد حسن البكر نيابة عن حزب البعث، وعزيز محمد،السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي ميثاقاً للعمل الوطني وبذل الطرفان جهوداً واسعة لإدخال الحزب الديمقراطي الكردستاني معهم

في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي انبثقت بعد توقيع الميثاق،إلا أن جهودهما لم تسفر عن نتيجة. ومن دراسة مواد الميثاق الوطني نجد أن البعثيين لم يقدموا تنازلات جوهرية للحزب الشيوعي، وكان أهم ما قدموه له ما يلي:

1- حصول الحزب الشيوعي على الشرعية القانونية لمزاولة نشاطه العلني بإصدار صحيفته المعبرة عن سياسته طريق الشعب حيث تم صدورها بالفعل وكانت توزع على نطاق واسع.

2- إطلاق سراح السجناء السياسيين والمعتقلين، وهدم [قصر النهاية] السيئ الصيت الذي كان مقراً لتعذيب الشيوعيين، وسائر الوطنيين المعارضين لحكم البعث.

3- مشاركة الحزب الشيوعي في الحكومة بوزيرين، لكن تلك المشاركة في الوزارة لم تكن جوهرية وذات تأثير على سياسة الدولة، هذا بالإضافة إلى أن مجلس قيادة الثورة الذي ينفرد به البعثيون هو الذي يقرر سياسة الدولة، ويتمتع بكافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية، وفي المقابل قدم الحزب الشيوعي للبعثيين تنازلات واسعة وجوهرية كان منها:

1 - إقراره بأن انقلاب 17 - 30 تموز ثورة وطنية ديمقراطية اشتراكية

2 - الإقرار بمبدأ قيادة حزب البعث للجبهة.

3 - إعلان موافقة الحزب الشيوعي على بقائه بعيداً عن الجيش والقوات المسلحة الذي بقي مقفلاً لحزب البعث.

4 - موافقة الحزب الشيوعي على الدور القيادي لحزب البعث للمنظمات النقابية، والجماهيرية والاتحادات العمالية والفلاحية والطلابية.

5- إعلان موافقة الحزب الشيوعي على مواقف حزب البعث من قضية فلسطين، وقضية الوحدة العربية.

وهكذا يتبين لنا أن الحزب الشيوعي قد خسر الكثير من المواقع، وقدم للبعث الكثير من التنازلات، في حين لم يحصل على دور هام وأساسي في تسيير سياسة البلاد وإنما أصبح في الواقع تابعاً لحزب البعث.

أحدثت موافقة قيادة الحزب الشيوعي على شروط البعثيين، وتوقيعه على ميثاق الجبهة شرخاً كبيراً بين القيادة من جهة، والكادر وقواعد الحزب من جهة أخرى، حيث لم تستطع قواعد وكوادر الحزب هضم تلك الشروط، وكان الشعور بخيبة الأمل والقلق على المستقبل، وعدم الثقة بالبعثيين سائداً صفوف الحزب، وجانباً كبيراً من كوادره، ولاسيما وأن تلك الجرائم التي أرتكبها البعثيون بحق الشيوعيين بعد انقلاب 8 شباط 1963، ما تزال ماثلة أمام عيون الجميع، فتلك المآسي لا يمكن أن يطويها الزمن بهذه السرعة، وعِبَر هذه الجبهة التي قامت على أسس غير متكافئة على الإطلاق.

كان الشعور العام لدى كل متتبع لسياسة البعثيين هو أن هذه الجبهة لن يكتب لها النجاح، وأن البعثيين لا يمكن أن يضمروا للشيوعيين الخير، لكنهم لجاءوا إلى إقامة الجبهة معهم لمرحلة معينة يستطيعون خلالها تثبيت أركان حكمهم، وإحكام سيطرتهم على الجيش، والقوات المسلحة الأخرى، والأجهزة الأمنية. فالجبهة في الحقيقة لم تكن هدفاً إستراتيجياً لحزب البعث، وإنما كان تكتيكياً يمكنهم من العبور إلى شاطئ الأمان، وتثبيت حكمهم، ولم يكفّ البعثيون عن مضايقة الشيوعيين وتقليص نشاطهم وتحجيمه، واستمرت أجهزتهم الأمنية في ملاحقة واعتقال العديد منهم بحجج وتبريرات مختلفة، حتى وصل الأمر إلى أن تصبح اللقاءات مع قيادة البعث تدور حول الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها الأجهزة الأمنية، وقد سبب ذلك في تنامي خيبة الأمل لدى قواعد الحزب من مستقبل الجبهة، لا بل بدأت الأصوات تظهر وتعلوا شيئاً فشيئاً متهمة قيادة الحزب باليمينية، والتفريط بمصالح الحزب وجماهير الشعب، وبدت الجبهة مجرد اتفاق بين قيادة حزبين تفتقد تماماً إلى أي قبول جماهيري، وكلما مرت الأيام كلما كان التباعد بين قواعد الطرفين يزداد اتساعاً، وبدأت الأصوات تحذر مما يخبئه البعثيون للحزب الشيوعي في مستقبل الأيام!.

ولم تمضي فترة طويلة من الزمن حتى بدأ التناقض ظاهراً بين قيادة الحزب وقواعده، كما بدا واضحاً أن قيادة الحزب غير بعيدة عن توجيهات قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي، بل وفرض إرادته على مجمل سياسته، ولاسيما بعد أن وقع البعثيون معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في نفس العام، وقام الاتحاد

السوفيتي على أثرها بتزويد حكومة البعث بالأسلحة الحديثة والمتطورة، ومدت الجيش العراقي بالخبراء العسكريين، حيث استخدم البعثيون تلك الأسلحة بعد ذلك في قمع الشعب العراقي عرباً وأكراداً، ومصفين ما كان يسمى بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي أقاموها مع الحزب الشيوعي، مصحوبة بأعنف حملة إعتقالات وتعذيب وقتل للعناصر الشيوعية، وكل مناصري الحزب، ومتنكرين لاتفاقية 11 آذار حول إقامة الحكم الذاتي لكردستان، وشن الحرب الإجرامية الشعواء على الشعب الكردي، وفي العدوان على إيران، والكويت، وزج العراق في حروب مدمرة.

رابعاً: موقف القيادة الكردية من الجبهة

أحدث إعلان قيام الجبهة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث تصدعاً في العلاقات بين قيادة الحركة الكردية والحزب الشيوعي، فقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البارزاني كانت قد أصيبت هي الأخرى بخيبة الأمل من سياسة البعثيين فيما يخص تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي التي حُدد لتنفيذها مدة 4 سنوات.

وبالرغم من قيام حكومة البعث بتعين عدد من الوزراء الأكراد في الحكومة، وإجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتوسيع الدراسة الكردية، وزيادة البرامج الكردية في إذاعة بغداد وتلفزيون كركوك، وتشكيل وحدات حرس الحدود من قوات البيشمركة الكردية، إلا أن البعثيين قاموا، وعلى النقيض من ذلك، بأعمال لا تدل على الإخلاص لمبادئ اتفاق 11 آذار للحكم الذاتي، فلقد لجأ البعثيون إلى محاولة تعريب محافظة كركوك بإسكان قبائل عربية فيها، بغية تغيير طبيعتها الديمغرافية، كما شجعوا المواطنين العرب من مختلف أنحاء العراق على السكن في كركوك، وتعهدوا بمنح كل عائلة توافق على السكن فيها قطعة أرض مجاناً مع منحة مقدارها عشرة آلاف دينار لبناء دار عليها، كما فعلوا نفس الشيء في خانقين وسنجار والشيخان حيث قاموا بتشييد مجمعات سكنية أطلقوا عليها أسماء عربية لإسكان عشائر عربية فيها. وفي الوقت نفسه منع البعثيون المواطنين الأكراد من بناء دور جديدة، وحتى ترميم دورهم القديمة، ووصل الأمر بهم إلى تزوير سجلات النفوس إحصاء عام 1957 التي تم الاتفاق على اعتمادها أساسا لإحصاء

السكان.

وأخيراً لجأ البعثيون إلى طرد الألاف من الأكراد الفيليين من العراق، ومصادرة أموالهم وأملاكهم، بحجة كونهم من أصل إيراني، وهكذا أخذت العلاقات بين الأكراد وحكومة البعث تتباعد شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى أقصى درجات التقاطع وعدم الثقة في تطبيق البعثيين الحقيقي لاتفاقية آذار، وبدا للقيادة الكردية أن البعثيين غير جادين في اتفاقهم، وأنهم يكسبون الوقت لتثبيت حكمهم، وتوجيه ضربة جديدة للحركة الكردية، وجاءت محاولة اغتيال الزعيم الكردي [الملا مصطفى البارزاني]عام 1971، لتهدم كل الجسور التي بناها الطرفان في 11 آذار عام 1970.

ولهذه الأسباب اعتبرت القيادة الكردية أن دخول الحزب الشيوعي في جبهة مع حزب البعث في ذلك الوقت يشكل ضربة موجهة لهم، وأخذوا يوجهون اللوم والانتقاد للحزب، وتطور النقد على صفحات جريدة الحزب الرسمية [خه بات] في حين راح الحزب الشيوعي يحث القيادة الكردية على الانضمام للجبهة، والنضال من خلالها، إلا أن جهوده لم تثمر في هذا الاتجاه، بل على العكس توترت العلاقات بينهما إلى درجة خطيرة، وتصاعدت بسرعة إلى حد التصادم المسلح بين الحزبين في كردستان، وشنت صحافة الحزبين حملات إعلامية ساخنة على بعضها البعض، ولعب حزب البعث دوراً كبيراً في إذكاء الصراع، وتسعير نيران الاشتباكات بين الطرفين في كردستان. وفي آذار 1974 قام عملاء السلطة بتفجير سلسلة من القنابل في مدينة أربيل، مما جعل إمكانية تلاقي القيادة الكردية مع حكومة البعث بعيد المنال.

وعند انتهاء فترة السنوات الأربع المحددة لتطبيق الحكم الذاتي كان التباعد في وجهات نظر الطرفين حول تطبيق اتفاقية 11 آذار قد تباعدت كثيراً، وأصرّ البعثيون على تطبيقها بالشكل الذي يريدونه هم، ورفضت القيادة الكردية فرض الحلول البعثية، ولجأت إلى حمل السلاح مرة أخرى وبدأ القتال من جديد، وشن الجيش حرب إبادة ضد الشعب الكردي مستخدماً الطائرات والدبابات والصواريخ وكل الوسائل العسكرية المتاحة لديه، فدمروا مئات القرى، وشردوا مئات الألوف من أبناء الشعب الكردي، إضافة إلى عشرات الألوف من الضحايا.

ففي إحدى الغارات الجوية على مدينة [قلعه دز] في 24 نيسان 1974، قتل 134 مواطنا كردياً، وأصيب 170 آخرين بجراح، وبسبب الغارات الجوية المتواصلة على كردستان اضطر مئات الألوف من السكان إلى اللجوء إلى إيران، فيما ألقت قوات الحكومة القبض على المئات من الأكراد، وجرى تعذيبهم، وإعدام الكثير منهم، وألجأت تلك الأحداث القيادة الكردية إلى طلب الدعم من الولايات المتحدة وإيران، فانهالت عليهم الأسلحة والمعدات والتموين، وجرى علاج جرحى البيشمركة في المستشفيات الإيرانية.

أدى ذلك إلى اشتداد ضراوة القتال في كردستان، ووقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب حكومة البعث في صراعها مع الأكراد. ولم تستطع حكومة البعث القضاء على الحركة الكردية إلا بعد توقيع صدام حسين وشاه إيران على اتفاق الجزائر في 16 آذار 1975، والذي قدم صدام حسين بموجبه الكثير من التنازلات لشاه إيران لكي يرفع يده عن الحركة الكردية التي انهارت بسرعة مذهلة بعد توقيع الاتفاق بأيام.

واستسلمت معظم قوات البيشمركة لقوات الجيش ملقية سلاحها، وهربت القيادة الكردية إلى إيران، وقامت حكومة البعث بنفي الألوف من أبناء الشعب الكردي إلى المناطق الجنوبية من العراق، وفي الصحراء!!، وأفرغت مناطق الحدود من الوجود الكردي، وجمعت الأكراد في مجمعات سكنية إجبارية، وهدمت جميع القرى القريبة من الحدود الإيرانية والتركية، وكذلك جميع القرى المحيطة بمدينة كركوك.

لقد شاهدت بأم عيني تلك القرى المحيطة بكركوك، وقد بدت وكأن هزة أرضية شديدة ضربت المنطقة، وتركت القرى الكردية أكواما من الأحجار.

كما زج البعثيون بعشرات الآلاف من الأكراد في السجون، وجرى إعدام المئات منهم، ومات في أقبية التعذيب في مديرية الأمن العامة، وزنزانات هيئة التحقيق الخاصة في كركوك والموصل ودهوك والسليمانية وأربيل المئات منهم، وتحول الألوف من الشعب الكردي من عناصر منتجة إلى عناصر مستهلكة بعد أن تركت مزارعها ومواشيها، وانهار اقتصاد كردستان. لم يهدأ الشعب الكردي على الضيم الذي ألحقه البعثيون بهم، فلم يكد يمضِ عام واحد على انهيار الحركة الكردية

عام 1975 حتى بادروا إلى حمل السلاح من جديد ضد سلطة البعث.

وشن البعثيون حرباً جديدة في كردستان بشراسة منقطعة النظير. لقد كان من نتائج التصادم بين الحزب الشيوعي والقيادة الكردية أن خسر الحزب الشيوعي أغلب مواقعه في كردستان، حيث قامت القيادة الكردية بتصفية نفوذ الحزب هناك بقوة السلاح.

خامساً: نهاية الجبهة الوطنية:

لم يكد البعثيون يصفون الحركة الكردية، بعد تفاهمهم مع شاه إيران، وعقد اتفاقية الجزائر، حتى بدءوا يشعرون أن مراكزهم في السلطة قد أصبحت قوية، وراحوا يتصرفون وكأن الجبهة غير موجودة، وتوضح هدفهم الحقيقي من قيام الجبهة، ولم يتحملوا وجود شريك لهم في السلطة حتى ولو كان ضعيفاً، بل لم يتحملوا حتى صدور صحيفة علنية للحزب الشيوعي، أو القيام بنشاط جماهيري للحزب، وهم الذين جاءوا بالأساس يوم 8 شباط 1963،وعند عودتهم إلى الحكم في عام 1968 لتصفية الحركة الشيوعية في العراق.

لقد بدأت المضايقات والاعتقالات تتصاعد ضد أعضاء الحزب، وجرى اغتيال العديد من قادته وكوادره عن طريق الصدم أو الدهس بالسيارات، أو إطلاق الرصاص، مدعين بأنها حوادث مؤسفة، وقيّدت ضد مجهول !!، وكان من بين القياديين الذين استشهدوا بهذه الطريقة كل من [ستار خضير] و[محمد الخضري] و[شاكر محمود مفيد]، كما بدأت صحف البعث تتعرض للحزب الشيوعي وتوجه حملاتها ضده، وأصبح الحزب أمام وضع صعب للغاية، وكانت اللقاءات بين الحزبين تدور كلها تقريباً حول التجاوزات التي يعاني منها رفاق الحزب، ولم تعد الجبهة سوى حبراً على ورق.

أدرك الحزب الشيوعي أن هناك مخططاً بعثياً لتوجيه ضربة جديدة موجعة له، وبدأ يرتب أوضاعه للعودة إلى العمل السري، وتشديد الصيانة، وخاصة بالنسبة للقيادة والكادر، وغادر العديد من قادة الحزب العراق هرباً من بطش البعثيين بعد أن تأكد لهم أن الحملة البعثية ضد الحزب قد باتت وشيكة!!. وحدث الذي كان بالحسبان، وشنّ البعثيون عام 1978 حملة واسعة النطاق لاعتقال ما أمكن من قيادات وكوادر الحزب وأعضائه في كافة أنحاء البلاد، لكن معظم أعضاء القيادة

كان قد أفلت من الاعتقال، وفرت إلى خارج العراق، واختفى البعض الأخر ليقود الحزب في ظل ظروف العمل السري البالغة الصعوبة، بينما وقع في أيدي البعثيين أعداد كبيرة من أعضاء الحزب، حيث جرى تعذيبهم بأبشع الأساليب والوسائل لأخذ الاعترافات منهم حول تنظيمات الحزب، وكان من بين القياديين المعتقلين الدكتور[صفاء الحافظ] و الدكتور [صباح الدرة]، اللذان أختفى أي اثر لهما منذُ ذلك العام وتبيّن فيما بعد أنهما قد قضيا تحت التعذيب.

كما قامت السلطات البعثية بكبس مقرات الحزب وصحيفته طريق الشعب، وصادرت كل الوثائق الموجودة هناك، كما صادرت مطبعة الحزب، وجرى جمع كافة الكتب الماركسية والتقدمية من الأسواق، ومن الدور التي داهمتها قوى الأمن وتم إحراقها، وجرى إعدام العديد من رفاق الحزب، ومات تحت التعذيب أعداد أخرى، وزج البعثيون بالسجون بالآلاف من أعضاء وأصدقاء الحزب.

وبعد أن اكمل الفاشيون البعثيون حملتهم ضد الحزب الشيوعي التفتوا إلى حزب الدعوة الإسلامية، حيث شنوا حملة شعواء ضد أعضاء الحزب ومناصريهم، وأصدروا قانوناً يحكم بالإعدام على كل من أنتمي لحزب غير مجاز، وقاموا بتصفية معظم المعتقلين تحت التعذيب بتهمة الانتماء للحزب، وكان من بين من جرت تصفيتهم، الشهيد [باقر الصدر] والشهيدة شقيقته، وامتلأت السجون والمعتقلات بالشيوعيين وأعضاء ومناصري حزب الدعوة، وهكذا لم يبقَ حزب سياسي يمارس نشاطه على الساحة سوى حزب البعث، وبدا الوضع قد استتب لهم وحدهم للانفراد بالساحة.

الفصل الرابع عشر

صدام حسين يستولي على السلطة

أول : الانقلاب الصدامي ضد البكر:

1 ـ ما هي أهداف الانقلاب؟

2 ـ كيف دُبر الانقلاب ؟وَمنْ كان وراءه؟

ثانياً : العلاقات العراقية السورية.

ثالثاً:العلاقات العراقية الإيرانية ودور الولايات المتحدة في تأجيج الصراع

أولاً: الانقلاب الصدامي ضد البكر

منذُ أن قام صدام حسين بدوره المعروف في الانقلاب الذي دبره ضد شريك البعثيين في انقلاب 17 تموز 968 [عبد الرزاق النايف] بدأ نجمه يتصاعد، حيث اصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وبدأ يمارس السلطة كما لو أنه الرئيس الفعلي للبلاد، رغم وجود الرئيس أحمد حسن البكر على قمة السلطة، وأخذ دوره في حكم البلاد يكبر ويتوسع يوماً بعد يوم، وخاصة سيطرته على الحزب والأجهزة الأمنية، والمكتب العسكري، وبدا وكأن صدام يخطط لاستلام القيادة من البكر بحجة كبر سنه، ومرضه.

وعندما حلت الذكرى الحادية عشر للانقلاب البعثي في 17 تموز 1979فوجئ الشعب العراقي بإعلان استقالة الرئيس البكر في 16 تموز 1979، وتولي صدام حسين قيادة الحزب والدولة، حيث أعلن نفسه رئيساً للجمهورية، ورئيساً لمجلس قيادة الثورة، وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

أما كيف ولماذا تم هذا الانتقال للسلطة من البكر إلى صدام حسين فلم يكتب عن ذلك الحدث لحد الآن، إلا أن المتتبع لتطورات الأوضاع السياسية في البلاد، وما أعقبتها من أحداث خطيرة يستطيع أن يتوصل إلى بعض الخيوط التي حيك بها الانقلاب، ومن كان وراءه!!.

أن هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى أن ذلك الانقلاب كان قد جرى الإعداد له في دوائر المخابرات المركزية الأمريكية، وأن الانقلاب كان يهدف بالأساس إلى جملة أهداف تصب كلها في خدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية.

أهداف الانقلاب الصدامي ضد البكر

1 - إفشال أي تقارب بين سوريا والعراق، ومنع قيام أي شكل من أشكال الوحدة بينهما، وتخريب الجهود التي بُذلت في أواخر أيام حكم البكر لتحقيق وتطبيق ميثاق العمل القومي الذي تم عقده بين سوريا والعراق، حيث أثار ذلك الحدث قلقاً كبيراً لدى الولايات المتحدة وإسرائيل تحسبا لما يشكله من خطورة على أمن إسرائيل.

2- احتواء الثورة الإسلامية في إيران، ولاسيما وأن قادة النظام الإيراني الجديد

بدأوا يتطلعون إلى تصدير ونشر مفاهيم الثورة الإسلامية في الدول المجاورة، مما اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها في منطقة الخليج، ووجدت أن خير سبيل إلى ذلك هو إشعال الحرب بين العراق وإيران، وأشغال البلدين في حرب سعت الولايات المتحدة إلى جعلها تمتد أطول فترة ممكنة، كما سنرى فيما بعد.

3- مكافحة النشاطات الشيوعية، والإسلامية في البلاد على حد سواء، والتصدي للتطلعات الإيرانية الهادفة إلى نشر أفكار الثورة الإسلامية في المنطقة.

4- كانت تطلعات صدام حسين لأن يصبح شرطي الخليج، وتزعم العالم العربي قد طغت على تفكيره، ووجد في الدور الذي أوكل له خير سبيلٍ إلى تحقيق طموحاته.

كيف ُدبر الانقلاب الصدامي ضد البكر:

لم يكن الانقلاب الصدامي ضد البكر بمعزل عن المخططات الأمريكية، فلقد تحدث أحد أقرباء وزير الدفاع العراقي السابق حماد شهاب، والذي قتل خلال محاولة ناظم كزار الانقلابية، وكان هذا الشخص يعمل في القصر الجمهوري، عن زيارة قام بها مساعد وزير الخارجية الأمريكي لبغداد، حيث أجرى محادثات مطولة مع الرئيس احمد حسن البكر، وشوهد الموفد الأمريكي يخرج بعد الاجتماع متجهم الوجه، وقد بدى عليه عدم الارتياح، ثم أنتقل إلى مكتب صدام حسين، وأجرى معه محادثات أخرى، خرج بعدها وعلائم السرور بادية على وجهه، وقد علته ابتسامة عريضة.

لقد بقي ما دار في الاجتماعين سراً من الأسرار، إلا أن التكهنات والأحاديث التي كانت تدور حول الاجتماعين تشير إلى أن النقاش دار حول نقطتين أساسيتين، **النقطة الأولى:** دارت حول تطور العلاقات بين العراق وسوريا، وتأثير هذه العلاقات على مجمل الأوضاع في المنطقة، وبشكل خاص على إسرائيل.

النقطه الثانية: دارت حول الأوضاع في إيران بعد سقوط نظام الشاه، واستلام التيار الديني بزعامة [الخميني] السلطة، والأخطار التي يمثلها النظام الجديد على الأوضاع في منطقة الخليج، وضرورة التصدي لتلك الأخطار، وقيل أن الموفد الأمريكي سعى لتحريض حكام العراق على القيام بعمل ما ضد النظام الجديد في

إيران، بما في ذلك التدخل العسكري، وقيل أيضاً بأن الرئيس البكر لم يقتنع بفكرة الموفد الأمريكي، وخاصة وأن البكر رجل عسكري، ويدرك تمام الإدراك ما تعنيه الحرب من ويلات ومآسي، وتدمير لاقتصاد البلاد، ولذلك فقد خرج الموفد الأمريكي من مكتب البكر وقد بدا على وجهه عدم الارتياح، على عكس اللقاء مع صدام حسين، والذي خرج بعد لقائه مسروراً.

والمعتقد أن صدام حسين قد أبدى كل الاستعداد للقيام بهذا الدور المتمثل بتخريب العلاقات مع سوريا من جهة، وشن الحرب ضد إيران من جهة أخرى.

فلم تمضِ غير فترة زمنية قصيرة حتى جرى إجبار الرئيس البكر بقوة السلاح ،من قبل صدام حسين وأعوانه، على تقديم استقالته من كافة مناصبه، وإعلان تولي صدام حسين كامل السلطات في البلاد، متخطياً الحزب وقيادته، ومجلس قيادة الثورة المفروض قيامهما بانتخاب رئيس للبلاد في حالة خلو منصب الرئاسة.

أحكم صدام حسين سلطته المطلقة على مقدرات العراق، بعد تصفية كل المعارضين لحكمه ابتداءً من أعضاء قيادة حزبه الذين صفاهم جسدياً بأسلوب بشع وانتهاءً بكل القوى السياسية الأخرى المتواجدة على الساحة.

لقد أخذت أجهزته القمعية تمارس أبشع الأعمال الإرهابية بحق العناصر الوطنية من شيوعيين، وإسلاميين، وقوميين، وديمقراطيين، بالإضافة للشعب الكردي، وملأ السجون بأعداد كبيرة منهم، ومارس أقسى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم، وقضى العديد منهم تحت التعذيب.

لقد كانت ماكنة الموت الصدامية تطحن كل يوم بالمئات من أبناء الشعب لكي يقمع أي معارضة لحكمه، وحتى يصبح مطلق اليدين في اتخاذ أخطر القرارات التي تتحكم بمصير الشعب والوطن، ولكي يعدّ العدة، ويهيئ الظروف المناسبة لتنفيذ الدور الذي أوكلته له الإمبريالية الأمريكية في العدوان على إيران.

لقد وصل الأمر بصدام حسين أن جمع وزراءه، وشكل منهم فريق إعدام في سجن بغداد، لكي يرهب كل من تسول له نفسه بمعارضته، كما قام بإعدام عدد كبير من ضباط الجيش، لكي يصبح وحده الأقوى في المؤسسة العسكرية، رغم أنه لم يكن في يوم من الأيام عسكرياً.

ثانياً:العلاقات العراقية السورية:

رغم أن العراق وسوريا يحكمهما حزب البعث، إلا أن العلاقات بين الحزبين، والبلدين، إتسمت دائماً بالخلافات، والتوتر الذي وصل إلى درجة العداء والقطيعة لسنين طويلة، وتطور العداء بين الحزبين إلى حد القيام بأعمال تخريبية، وتدبير التفجيرات، وغيرها من الأعمال التي أدت إلى القطيعة التامة بين البلدين.

ولاشك أن لأمريكا وإسرائيل دور أساسي في إذكاء العداء والصراع بين البلدين الشقيقين، ذلك لأن أي تقارب بينهما ربما يؤدي إلى قيام وحدة سياسية تقلب موازين القوة بين سوريا وإسرائيل نظراً لما يمتلكه العراق من موارد نفطية هائلة، وقوة عسكرية كبيرة، بالإضافة إلى ما يشكله العراق من امتداد إستراتيجي لسوريا في صراعها مع إسرائيل، وهذا ما تعارضه الولايات المتحدة وإسرائيل أشد المعارضة.

وفي أواخر عام 1978، وأوائل عام 1979، جرت محاولة للتقارب بين البلدين، تحت ضغط جانب من أعضاء القيادة في كلا الحزبين السوري والعراقي،وقد أدى ذلك التقارب إلى تشكيل لجان سياسية واقتصادية وعسكرية مشتركة،على أثر توقيع ميثاق للعمل القومي المشترك الذي وقعه الطرفان في تشرين الأول عام 1978، وقد أستهدف الميثاق بالأساس إنهاء القطيعة بين الحزبين والبلدين الشقيقين، وإقامة وحدة عسكرية تكون الخطوة الأولى نحو إقامة الوحدة السياسية بين البلدين، وتوحيد الحزبين.

كان وضع سوريا في تلك الأيام قد أصبح صعباً بعد أن خرجت مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، وعقد السادات اتفاقية [كامب ديفيد] مع إسرائيل، مما جعل القادة السوريين يقرون بأهمية إقامة تلك الوحدة للوقوف أمام الخطر الإسرائيلي.

وبالفعل تم عقد عدد من الاتفاقات بين البلدين، وأعيد فتح الحدود بينهما، وجرى السماح بحرية السفر للمواطنين، كما أعيد فتح خط أنابيب النفط [التابلاين] لنقل النفط إلى بانياس في سوريا، والذي كان قد توقف منذُ نيسان 1976.

وفي 16 حزيران عقد اجتماع بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس العراقي

أحمد حسن البكر في بغداد، ودامت المحادثات بين الرئيسين ثلاثة أيام أعلنا في نهايتها أن البلدين سيؤلفان دولة واحدة، ورئيس واحد، وحكومة واحدة، وحزب واحد، وأعلنا تشكيل قيادة سياسية مشتركة تحل محل اللجنة السياسية العليا التي جرى تشكيلها بموجب اتفاق تشرين الأول 1978، والتي ضمت 7 أعضاء من كل بلد، يترأسها رئيسا البلدين، وتجتمع كل ثلاثة أشهر لتنسيق السياسات الخارجية، والاقتصادية، والعسكرية.

تدهور العلاقات العراقية السورية:

لم تمضِ سوى بضعة أشهر على الاتفاق الذي عقده البكر والأسد، حتى أُزيح البكر عن السلطة، وتولى صدام حسين قيادة الحزب والدولة في العراق، وبدا بعد إقصاء البكر أن هزة عنيفة قد ألمت بالعلاقة بين قيادة البلدين والحزبين، وبدأت الغيوم السوداء تغطي سماء تلك العلاقة.

وفي 28 كانون الأول 1979، جرى لقاء قمة بين الأسد وصدام في دمشق دام يومين، وقد ظهر بعد اللقاء أن الخلافات بين القيادتين كانت من العمق بحيث لم تستطع دفع عملية الوحدة إلى الأمام، بل على العكس تلاشت الآمال بقيامها.

وهكذا بدأت العلاقة بالفتور بين البلدين من جديد، واتهمت سوريا القيادة العراقية بوضع العراقيل أمام تنفيذ ما أُتفق عليه في لقاء القمة بين الأسد والبكر.

أدى هذا التدهور الجديد في العلاقة بين الحزبين إلى وقوع انقسام داخل القيادة القطرية في العراق، قسم وقف إلى جانب الاتفاق المبرم بين الأسد والبكر، وقسم وقف إلى جانب صدام حسين، فما كان من صدام إلا أن أتهم الذين أيدوا الاتفاق بالاشتراك بمؤامرة مع سوريا على العراق، وجرى اعتقالهم، وتعذيبهم حتى الموت، ثم أعلن صدام حسين، عبر الإذاعة والتلفزيون، أن هذه المجموعة قد تآمرت على العراق، وأحيلت إلى محكمة حزبية قررت الحكم عليهم بالإعدام، وجرى تنفيذ الأحكام بحقهم.

لكن الحقيقة أن هذه المجموعة أرادت تحقيق الوحدة أولاً، والتخلص من دكتاتورية صدام حسين ثانياً، بعد أن أغتصب السلطة من البكر بقوة السلاح.

وهكذا ذهبت الآمال بتحقيق الوحدة أدراج الرياح، وتدهورت العلاقة بين البلدين من جديد، وفرض صدام حسين سلطته المطلقة على قيادة الحزب والدولة دون منازع، وأصبح العراق ملجأ لكل المناوئين للحكم في سوريا ابتداءً من [أمين الحافظ] و[ميشيل عفلق] وانتهاءً بالإخوان المسلمين الذين لجأوا إلى العراق بأعداد كبيرة، بعد فشل حركتهم في مدينة حماه عام 1982.

ولم يقتصر تدهور العلاقات بين البلدين على القطيعة، والحملات الإعلامية، بل تعداها إلى الصراع العنيف بين الطرفين على الساحة اللبنانية، حيث أدخلت سوريا عدد من قطعاتها العسكرية في لبنان ضمن قوات الردع العربية، لمحاولة وقف الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1975،غير أن القوات المشتركة العربية انسحبت من لبنان فيما بعد، تاركة القوات السورية لوحدها هناك.

وانتهز صدام حسين الفرصة ليرسل إلى القوى الطائفية الرجعية المعادية لسوريا السلاح والعتاد والعسكريين لمقاتلة الشعب اللبناني والقوات السورية والفلسطينية، وأصبح لبنان مسرحاً للصراع بين البلدين، واستمر الحال في لبنان حتى سقوط حكومة [ميشيل عون] حليف صدام ضد سوريا، وانتهاء الحرب الأهلية، وانعقاد مؤتمر الطائف للأطراف اللبنانية المتصارعة لحل الخلافات بينها، وإعادة الأمن والسلام إلى ربوع لبنان الذي مزقته تلك الحرب، والتي دامت خمسة عشر عاما، وخلفت وراءها عشرات الالوف من الضحايا، ومئات الألوف من الشباب اللباني الذي غادروا الوطن إلى بلدان اللجوء في اوربا وأمريكا، والخراب والدمار الهائل للبنية التحتية اللبنانية.

وهكذا حقق صدام حسين للإمبريالية الأمريكية ما كانت تصبو إليه، حيث عادت العلاقات بين سوريا والعراق إلى نقطة الصفر من جديد، وتحقق الهدف الأول الذي رسمته له، وبدأت تتفرغ للهدف الثاني الهام، هدف التصدي للنظام الإيراني الجديد، وخلق المبررات لصدام لشن الحرب على إيران، في الثاني والعشرين من أيلول عام 1980، تلك الحرب التي كانت لها نتائج وخيمة على مستقبل العراق وشعبه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، وكانت سبباً مباشراً لأقدام صدام حسين على غزو الكويت، وبالتالي قيام حرب الخليج الثانية، التي جلبت على العراق وشعبه من والويلات والمآسي التي لم يسبق لها مثيل.

ثالثاً:العلاقات العراقية الإيرانية،ودور أمريكا في تأجيج الصراع بينهما

اتسمت العلاقات العراقية الإيرانية منذُ سنين طويلة بالتوتر والصدامات العسكرية على الحدود في عهد الشاه [محمد رضا بهلوي]، حيث قام الحكام البعثيون في العراق بإلغاء معاهدة 1937 العراقية الإيرانية المتعلقة باقتسام مياه شط العرب بموجب خط التالوك الوهمي الذي وضعه المحتلون البريطانيون في الحرب العالمية الأولى، والذي يقسم شط العرب إلى نصفين أحدهما للعراق والآخر لإيران، وسبب الإجراء العراقي إلى قيام حرب استنزاف بين البلدين على طول الحدود، واستمرت زمناً طويلاً، ووصل الأمر إلى قرب نفاذ العتاد العراقي، مما اضطر حكام بغداد إلى التراجع، ووسطوا الرئيس الجزائري [هواري بو مدين] لترتيب لقاء بين صدام حسين وشاه إيران لحل الخلافات بين البلدين.

وبالفعل تمكن الرئيس الجزائري من جمع صدام حسين وشاه إيران في العاصمة الجزائرية، وإجراء مباحثات بينهما انتهت بإبرام اتفاقية 16 آذار 1975، وعاد حاكم بغداد إلى اتفاقية عام 1937 من جديد، ووقفت حرب الاستنزاف بينهما، ووقف الدعم الكبير الذي كان الشاه يقدمه للحركة الكردية، حيث استطاع البعثيون إنهاءها، وإعادة بسط سيطرتهم على منطقة كردستان من جديد.

وفي عام 1979 في أواخر عهد البكر وقعت أحداث خطيرة في إيران، فقد اندلعت المقاومة المسلحة ضد نظام الشاه الدكتاتوري المرتبط بعجلة الإمبريالية الأمريكية،

وأتسع النشاط الثوري، وبات نظام الشاه في مهب الريح، وسبّبَ ذلك الوضع الخطير في إيران أشد القلق لأمريكا، فقد كانت مقاومة الشعب الإيراني لنظام الشاه قد وصلت ذروتها، وبات من المستحيل بقاء ذلك النظام، وبدت أيامه معدودة.

كان هناك على الساحة الإيرانية تياران يحاولان السيطرة على الحكم، التيار الأول ديني يقوده [آيه الله الخميني] من منفاه في باريس، والتيار الثاني يساري يقوده [حزب تودا الشيوعي] و[مجاهدي خلق الماركسية]، ووجدت الولايات المتحدة نفسها أمام خيارين أحلاهما مُرْ، فقد كان التيار الشيوعي كان يقلقها بالغ القلق، نظراً لموقع إيران الجغرافي على الخليج أولاً، ولكون إيران ثاني بلد منتج للنفط في المنطقة ثانياً، ولأن إيران تجاور الاتحاد السوفيتي ثالثاً.

وبناء على ذلك فإن مجيء الشيوعيين إلى الحكم في إيران سوف يعني وصول الاتحاد السوفيتي إلى الخليج، وهذا يهدد المصالح الأمريكية النفطية بالخطر الكبير، ولذلك فقد اختارت الولايات المتحدة [أهون الشرين] بالنسبة لها طبعاً، وهو القبول بالتيار الديني، خوفاً من وصول التيار اليساري إلى الحكم، وسهلت للخميني العودة إلى إيران من باريس، لتسلم زمام الأمور بعد هروب الشاه من البلاد. وهكذا تمكن التيار الديني من تسلم زمام السلطة، وتأسست الجمهورية الإسلامية في إيران في آذار 1979.

إلا أن الرياح جرت بما لا تشتهِ السفن، كما يقول المثل، فلم تكد تمضي سوى فترة قصيرة من الزمن حتى تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، بعد أن أقدم النظام الجديد على تصفية أعداد كبيرة من الضباط الكبار الذين كانوا على رأس الجيش الإيراني، كما جرى تصفية جهاز[السافاك] الأمني الذي أنشأه الشاه بمساعدة المخابرات المركزية الأمريكية، وجرى أيضاً تصفية كافة الرموز في الإدارة المدنية التي كان يرتكز عليها حكم الشاه.

وجاء احتلال السفارة الأمريكية في طهران، من قبل الحرس الثوري الإيراني، واحتجاز أعضاء السفارة كرهائن، وإقدام الحكومة الإيرانية على طرد السفير الإسرائيلي من البلاد، وتسليم مقر السفارة الإسرائيلية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، كل تلك الأحداث المتتالية أثارت قلق الولايات المتحدة، ودفعتها لكي تخطط لإسقاط النظام الجديد في إيران قبل أن يقوى ويشتد عوده، أوعلى الأقل إضعافه وإنهاكه.

وتفتق ذهن المخابرات المركزية إلى أن خير من يمكن أن يقوم بهذه المهمة هو صدام حسين، وبهذه الوسيلة تضرب الولايات المتحدة عصفورين بحجر واحدة فالعراق وإيران دولتان قويتان في منطقة الخليج، ويملكان إمكانيات اقتصادية هائلة ولحكامهما تطلعات خارج حدودهما، إذاً يكون إشعال الحرب بين البلدين، وجعل الحرب تمتد لأطول مدة ممكنة، بحيث لا يخرج أحد منهما منتصراً، ويصل البلدان في نهاية الأمر إلى حد الإنهاك، وقد استنزفت الحرب كل مواردهما، وتحطم اقتصادهما، وهذا هو السبيل الأمثل للولايات المتحدة لبقاء الخليج في مأمن من أي تهديد محتمل.

وهكذا خططت الولايات المتحدة لتلك الحرب المجنونة، وأوعزت لصدام حسين بمهاجمة إيران، والاستيلاء على منطقة [خوزستان] الغنية بالنفط، واندفع صدام حسين لتنفيذ هذا المخطط يحدوه الأمل بالتوسع صوب الخليج، وفي رأسه فكرة تقول أن منطقة [خوزستان] هي منطقة عربية تدعى [عربستان]، ولم يدرِبخلد صدام حسين ما تخبئه له الأيام؟ ولا كم ستدوم تلك الحرب؟ وكم ستكلف الشعب العراقي من الدماء والدموع؟ ناهيك عن هدر ثروات البلاد، واحتياطات عملته، وتراكم الديون الكبيرة التي تثقل كاهل الشعب العراقي واقتصاده المدمر. لقد سعت الإمبريالية بأقصى جهودها لكي تديم تلك الحرب أطول فترة زمنية ممكنة، وهذا ما أكده عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين أنفسهم، وعلى رأسهم [ريكان] و[كيسنجر]، وغيرهم من كبار المسؤولين الأمريكيين.

فلقد صرح الرئيس الأمريكي [ريكان] حول الحرب قائلاً: { إن تزويد العراق بالأسلحة حيناً، وتزويد إيران حيناً آخر، هو أمر يتعلق بالسياسة العليا للدولة}.(1)

وهكذا بدى واضحاً أن الرئيس ريكان كان يهدف إلى إطالة أمد الحرب، وإدامة نيرانها التي تحرق الشعبين والبلدين معاً، طالما أعتبر البلدان، بما يملكانه من قوة اقتصادية وبشرية، خطر على المصالح الإمبريالية في الخليج، وضمان وصول النفط إلى الغرب، وبالسعر الذي يقررونه هم، لا أصحاب السلعة الحقيقيين.

أما هنري كيسنجر، الصهيوني المعروف، ومنظّر السياسة الأمريكية، فقد ذكر في مذكراته حول الحرب قائلاً:{ إن هذه هي أول حرب في التاريخ اردناها أن تستمر اطول مدة ممكنة ولا يخرج منها أحدٌ منتصراً، وإنما كلا الطرفين مهزومين.(2)

وطبيعي أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إذا لم تستمر الحرب إلى أمد طويل، وإضافة إلى كل ذلك كان سوق السلاح الذي تنتجه الشركات الغربية مزدهراً، ومحققاً أرباحاً خيالية لتجار الحروب والموت، في حين استنزفت تلك الحرب ثروات البلدين المادية والبشرية، وسببت من الويلات والماسي والدموع ما لا يمكن وصفه، فلم تترك تلك الحرب عائلة في العراق وإيران دون ضحية!.

لكن الإمبريالية لا تفهم معنى الإنسانية، فقد كان الفرح يغمر قلوبهم وهم يشاهدون كل يوم على شاشات التلفزيون، وصور الأقمار الصناعية، تلك المجازر التي بلغ أرقام ضحاياها حداً مرعباً، فقد قتل في يوم واحد من أيام المعارك أكثر من عشرة

آلاف ضحية، وكانت مصالحهم الاقتصادية تبرّر كل الجرائم بحق الشعوب، ولو أن تلك الحرب وقعت في أوربا، أو أمريكا، أو بين العرب وإسرائيل، لسارع الإمبرياليون إلى وقفها فوراً، وبذلوا الجهود الكبيرة من أجل ذلك.

أن الحقيقة التي لا يمكن نكرانها هي إن تلك الحرب كانت من تدبير الإمبريالية الأمريكية وشركائها، وأن صدام حسين قد حارب نيابة عنهم، ولمصلحتهم بكل تأكيد، وأن لا مصلحة للشعب العراقي إطلاقاً في تلك الحرب، ولا يوجد أي مبرر لها، وإن الشعب الإيراني شعب جار، وتربطه بنا علاقات تاريخية عميقة، تمتد جذورها لقرون عديدة. كما أن إيران لم تكن مستعدة لتلك الحرب، ولم يعتقد حكام إيران أن النظام العراقي يمكن أن يقدم على مثل هذه الخطوة، وهذا ما يؤكده اندفاع القوات العراقية في العمق الإيراني خلال أسابيع قليلة، دون أن يلقى مقاومة كبيرة من قبل الجيش الإيراني.

لكن ذلك التقدم لم يدم طويلاً، وتمكن الجيش الإيراني من طرد القوات العراقية الغازية من إقليم خوزستان شّر طردة عام 1982، مكبداً القوات العراقية خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات، ولنا عودة إلى تلك الحرب وتفاصيل مجرياتها في الفصل القادم.

الفصل الخامس عشر

الحرب العراقية الإيرانية
(حرب الخليج الأولى)

أولاً : بداية الحرب ،وتوغل القوات العراقية في العمق الإيراني .

ثانياً : إيران تبحث عن السلاح .

ثالثاً : إسرائيل تضرب المفاعل النووي العراقي .

رابعاً : إيران تستعيد قدراتها ،وتشن الهجوم المعاكس .

خامساً : استمرار الحرب ،وإيران تستكمل تحرير أراضيها .

سادساً : تحول ميزان القوى لصالح إيران ،واحتلال الفاو ،وجزر مجنون .

سابعاً : النظام العراقي يسعى للتسلح بأسلحة الدمار الشامل .

ثامناً : حرب الناقلات ،وتأثيرها على إمدادات النفط .

تاسعاً : معارك العام الأخير للحرب .

عاشراً: النظام الصدامي يهاجم مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية .

أحد عشر: النظام العراقي يكثف حرب الصواريخ ،لتركيع إيران ،ونهاية الحرب.

اثنا عشر: النظام الصدامي يهاجم الشعب الكردي [حملة الأنفال] .

أولاً:بداية الحرب وتوغل القوات العراقية في العمق الإيراني:

في صباح الثاني والعشرين من أيلول 1980، قامت على حين غرة 154 طائرة حربية عراقية بهجوم جوي كاسح على مطارات إيران، والمراكز الحيوية فيها، ثم أعقبتها 100 طائرة أخرى في ضربة ثانية لإكمال ضرب المطارات والطائرات الحربية الإيرانية، وكانت الطائرات تغير موجة إثر موجة، وفي الوقت نفسه زحفت الدبابات والمدرعات العراقية نحو الحدود الإيرانية على جبهتين:

1 - الجبهة الأولى: في المنطقة الوسطى من الحدود بين البلدين، باتجاه [قصر شيرين]، نظراً لقرب هذه المنطقة من قلب العراق، لإبعاد أي خطر محتمل لتقدم القوات الإيرانية نحو ديإلى، ثم نحو بغداد، وقد استطاعت القوات العراقية الغازية احتلال[قصر شيرين].

2- الجبهة الثانية: في الجنوب، نحو منطقة [خوزستان] الغنية بالنفط، وذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى، حيث تطل على أعلى الخليج.

وفي خلال بضعة أسابيع من الهجوم المتواصل استطاعت القوات العراقية التي كانت قد استعدت للحرب من السيطرة على منطقة [خوزستان] بكاملها، واحتلت مدينة [خرم شهر]، وقامت بالتفاف حول مدينة [عبدان] النفطية وطوقتها.

وعلى الجانب الإيراني، قامت الطائرات الإيرانية بالرد على الهجمات العراقية، وقصفت العاصمة بغداد، وعدد من المدن الأخرى، الا أن تأثير القوة الجوية الإيرانية لم يكن على درجة من الفعالية، وخصوصاً وأن النظام العراقي كان قد تهيأ للحرب قبل نشوبها، حيث تم نصب المضادات الأرضية فوق أسطح العمارات في كل أنحاء العاصمة، والمدن الأخرى، وتم كذلك نصب العديد من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات حول بغداد.

ولذلك فقد فقدت إيران أعداد كبيرة من طائراتها خلال هجومها المعاكس على العراق، كما أن القوة الجوية الإيرانية كانت قد فقدت الكثير من كوادرها العسكرية المدربة بعد قيام الثورة، مما اضعف قدرات سلاحها الجوي، ولم يمضِ وقت طويل حتى أصبح للسلاح الجوي العراقي السيطرة المطلقة في سماء البلدين. وفي الوقت الذي كانت إيران محاصرة من قبل الغرب، فيما يخص تجهيزها بالأسلحة، كانت

الأسلحة تنهال على العراق من كل جانب، كما أوعزت الولايات المتحدة إلى الرئيس المصري أنور السادات ببيع جميع الأسلحة المصرية من صنع سوفيتي إلى العراق، وتم فتح قناة الاتصال بين البلدين عن طريق سلطنة عمان، حيث كانت العلاقات بين البلدين مقطوعة منذُ أن ذهب السادات إلى إسرائيل.

وقام السادات بالدور الموكول له، وأخذت الأسلحة المصرية تُنقل إلى العراق عن طريق الأردن والسعودية خلال عام 1981. كما بدأت خطوط الإنتاج في المصانع الحربية المصرية تنتج وتصدر للعراق المعدات والذخيرة، والمدافع عيار 122ملم طيلة سنوات الحرب.

لقد كانت تلك العملية فرصة كبيرة للولايات المتحدة لإنعاش سوق السلاح الأمريكي، حيث سعت لأن تتخلص مصر من السلاح السوفيتي، وتستعيض عنه بالسلاح الأمريكي، فقد بلغ قيمة ما باعه السادات من سلاح للعراق يتجاوز ألف مليون دولار خلال عام واحد، وكانت أسعار الأسلحة المباعة تتجاوز أحياناً أسعارها الحقيقية، وكان صدام حسين مرغماً على قبولها.(1)

وفي الوقت نفسه أشترى السادات من الأسلحة الأمريكية ما معدله [ألف مليون دولار] سنوياً، ولمدة خمس سنوات التي تلت توقيعه على اتفاقية [كامب ديفيد] وبلغ قيمة ما اشترته مصر من الأسلحة الأمريكية أكثر مما اشترته من الاتحاد السوفيتي خلال السنين السابقة بعشرة أضعاف.

وفي حين لم تدفع مصر أكثر من ثلث ثمن الأسلحة السوفيتية، فإنها دفعت، ومع الفوائد ثمن كل السلاح الأمريكي، ولم تعفى إلا بمقدار 7 مليارات دولار، وكانت كرشوة من قبل الولايات المتحدة لمصر لقاء مشاركتها في الحرب ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، وتقديراً لخدماتها في تحقيق الغطاء العربي لتلك الحرب الإمبريالية ضد العراق وشعبه، بحجة تحرير الكويت، ولقاء السكوت على حرب التجويع المستمرة منذُ 2 آب 1990، وحتى سقوط نظام صدام على يد المحتلين الأمريكيين، ضد الشعب العراقي المنكوب.

أما الاتحاد السوفيتي، فقد بدأ بتوريد الأسلحة إلى العراق بعد توقف لفترة من الزمن، وبدأت الأسلحة تنهال عليه عام 1981، حيث وصل إلى العراق 400 دبابة

طراز T55 و250 دبابة طراز (T 72) كما تم عقد صفقة أخرى تناولت طائرات [ميك] [وسوخوي] و[توبوليف]، بالإضافة إلى مختلف الصواريخ.

كما عقد حكام العراق صفقة أخرى مع البرازيل بمليارات الدولارات، لشراء الدبابات، والمدرعات، وأسلحة أخرى، وجرى ذلك العقد بضمانة سعودية، واستمرت العلاقات التسليحية مع البرازيل حتى نهاية الحرب عام 1988.

وهكذا أستمر تفوق الجيش العراقي خلال العام 1981، حيث تمكن من احتلال مناطق واسعة من القاطع الأوسط منها [سربيل زهاب] و[الشوش] و[قصر شيرين] وغيرها من المناطق الأخرى.

كما تقدمت القوات العراقية في القاطع الجنوبي في العمق الإيراني، عابرة نهر الطاهري، وكان ذلك الاندفاع أكبر خطأ أرتكبه الجيش العراقي بأمر من صدام حسين!!، حيث أصبح في وضع مكّنَ القوات الإيرانية من الالتفاف حوله، وتطويقه، رغم معارضة القادة العسكريين لتلك الخطوة الانتحارية التي دفع الجيش العراقي لها ثمناً باهظاً من أرواح جنوده، ومن الأسلحة والمعدات التي تركها الجيش، بعد عملية التطويق الإيرانية، والهجوم المعاكس الذي شنه الجيش الإيراني في تموز من عام 1982، والذي استطاع من خلاله إلحاق هزيمة منكرة بالجيش العراقي، واستطاع تحرير أراضيه ومدنه في منطقة خوزستان، وطرد القوات العراقية خارج الحدود.

ثانياً: إيران تبحث عن السلاح

أحدث تقدم الجيش العراقي في العمق الإيراني قلقاً كبيراً لدى القيادة الإيرانية التي بدأت تعد العدة لتعبئة جيشها بكل ما تستطيع من الأسلحة والمعدات وقامت عناصر من الحكومة الإيرانية بالبحث عن مصادر للسلاح، حيث كان السلاح الإيراني كله أمريكياً، وكانت الولايات المتحدة قد أوقفت توريد الأسلحة إلى إيران منذُ الإطاحة بالشاه، وقيام عناصرمن الحرس الثوري الإيراني باحتلال السفارة الأمريكية واحتجاز أعضائها كرهائن، وتمكنت تلك العناصر، عن طريق بعض الوسطاء من تجار الأسلحة من الاتصال بإسرائيل،عن طريق أثنين من مساعدي رئيس الوزراء

الإسرائيلي آنذاك، وهما [أودولف سكويمر] و[يلكوف نامرودي]، بالاشتراك مع تاجر الأسلحة السعودي [عدنان خاشقجي] الذي قام بدور الوسيط؟ (2)

وجدت إسرائيل ضالتها في تقديم الأسلحة إلى إيران، حيث إنها تعتبرالعراق عدواً لها، وإن إضعافه وإنهاك جيشه في حربه مع إيران، يحقق أهدافها الاستراتيجية.

ولم يكن تصرف إسرائيل هذا بمعزل عن الولايات المتحدة ومباركتها، إن لم تكن هي المرتبة لتلك الصفقات، بعد أن وجدت الولايات المتحدة أن الوضع العسكري في جبهات القتال قد أصبح لصالح العراق، ورغبة منها في إطالة أمد الحرب أطول مدة ممكنة، فقد أصبح من الضروري إمداد إيران بالسلاح لمقاومة التوغل العراقي في عمق الأراضي الإيرانية، فكان لا بد من خلق نوع من توازن القوى بين الطرفين.

ففي آذار من عام 1981 أسقطت قوات الدفاع الجوي السوفيتية طائرة نقل دخلت المجال الجوي السوفيتي قرب الحدود التركية، وتبين بعد سقوطها أنها كانت تحمل أسلحة ومعدات إسرائيلية إلى إيران. وعلى الأثر تم عزل وزير الدفاع الإيراني [عمر فاخوري]، بعد أن شاع خبر الأسلحة الإسرائيلية في أرجاء العالم.

إلا أن ذلك الإجراء لم يكن سوى تغطية للفضيحة، وظهر أن وراء تلك الحرب مصالح دولية كبرى تريد إدامة الحرب، وإذكاء لهيبها. وبالفعل تكشفت بعد ذلك في عام 1986 فضيحة ما سمي [إيران ـ كونترا]على عهد الرئيس الأمريكي [رونالد ريكان] الذي أضطر إلى تشكيل لجنة تحقيقية برئاسة السناتور [جون تاور] وعضوية السناتور [ادموند موسكي] ومستشار للأمن القومي [برنت سكوكروفت]، وذلك في 26 شباط 19987، وقد تبين من ذلك التحقيق أن مجلس الأمن القومي الأمريكي كان قد عقد اجتماعاً عام 1983 برئاسة ريكان نفسه، لبحث السياسة الأمريكية تجاه إيران، وموضوع الحرب العراقية الإيرانية، وقد وجد مجلس الأمن القومي الأمريكي أن استمرار لهيب الحرب يتطلب تزويد إيران بالسلاح، وقطع الغيار والمعدات، من قبل الولايات المتحدة وشركائها، وبشكل خاص إسرائيل التي كانت لها مصالح واسعة مع حكومة الشاه لسنوات طويلة، وأن تقديم السلاح لإيران يحقق هدفين للسياسة الإسرائيلية الإستراتيجية:

الهدف الأول: يتمثل في استنزاف القدرات العسكرية العراقية حيث تعتبرها

إسرائيل خطر عليها.

الهدف الثاني: هو تنشيط سوق السلاح الإسرائيلي.

لقد قام الكولونيل [اولفر نورث] مساعد مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي بترتيب التعاون العسكري الإسرائيلي الإيراني من وراء ظهر الكونجرس الذي كان قد اصدر قراراً يمنع بيع الأسلحة إلى إيران، وجرى ترتيب ذلك عن طريق شراء الأسلحة إلى ثوار الكونترا في نكاراغوا، حيث كان هناك قرارا بتزويد ثورة الردة في تلك البلاد، وجرى شراء الأسلحة من إسرائيل، وسجلت أثمانها بأعلى من الثمن الحقيقي، لكي يذهب فرق السعر ثمناً للأسلحة المرسلة إلى إيران، بالإضافة إلى ما تدفعه إيران من أموال لهذا الغرض.(3)

وقد أشار تقرير اللجنة الرئاسية كذلك إلى أن اجتماعاً كان قد جرى عقده بين الرئيس [ريكان] ومستشاره للأمن القومي [مكفرن]، عندما كان ريكان راقداً في المستشفى لإجراء عملية جراحية لإزالة ورم سرطاني في أمعائه، وقد طلب مستشاره الموافقة على فتح خط اتصال مع إيران، وقد أجابه الرئيس ريكان على الفور: [أذهب وافتحه].

وبدأ الاتصال المباشر مع إيران، وسافر[أولفر نورث] بنفسه إلى إيران في زيارة سرية لم يعلن عنها، وبدأت الأسلحة الأمريكية تنهال على إيران، لا حباً بإيران ونظامها الإسلامي، وإنما لجعل تلك الحرب المجرمة تستمر أطول مدة ممكنة (4)

ولم يقتصر تدفق الأسلحة لإيران،على إسرائيل والولايات المتحدة فقط، وإنما تعدتها إلى جهات أخرى عديدة، ولعب تجار الأسلحة الدوليون دوراً كبيراً في هذا الاتجاه.

ثالثاً: إسرائيل تضرب المفاعل النووي العراقي

انتهزت إسرائيل فرصة قيام الحرب العراقية الإيرانية لتقوم بضرب المفاعل الذري العراقي عام 1981، فقد كانت إسرائيل تراقب عن كثب سعي النظام الصدامي لبناء برنامجه النووي، حيث قامت فرنسا بتزويد العراق بمفاعل ذري تم إنشاءه في الزعفرانية، إحدى ضواحي بغداد، وكانت إسرائيل، عبر جواسيسها، تتتبّع التقدم العراقي في هذا المجال باستمرار.

وعندما قامت الحرب العراقية الإيرانية، وجدت إسرائيل الفرصة الذهبية لمهاجمة المفاعل، مستغلة قيام الطائرات الإيرانية شن غاراتها الجوية على بغداد، وانغمار العراق في تلك الحرب، مما يجعل من العسير عليه فتح جبهة ثانية ضد إسرائيل آنذاك. وهكذا هاجم سرب من الطائرات الإسرائيلية يتألف من 18 طائرة المفاعل النووي العراقي في كانون الثاني 1981، وضربه بالقنابل الضخمة، وقيل حينذاك أن عدد من الخبراء الفرنسيين العاملين في المفاعل قد قدموا معلومات واسعة ودقيقة عن المفاعل، مما سهل للإسرائيليين إحكام ضربتهم له. وهكذا تم تدمير المفاعل. إلا أن العراق استطاع إنقاذ ما مقداره [12,3 كغم] من اليورانيوم المخصب بنسبة 93% ، وهي كمية كافية لصنع قنبلة نووية. (5)

لم يستطع حكام العراق القيام بأي رد فعل تجاه الضربة الإسرائيلية، واكتفوا بالتوعد بالانتقام من إسرائيل، فلم يدر في خلدهم أن الحرب سوف تطول لمدة ثمان سنوات، ويُغرق صدام حسين شعبه وبلاده في تلك الحرب المدمرة، حيث دفع الشعب العراقي ثمناً باهضاً من أرواح أبنائه، وثروات بلاده، وأثقلت العراق بالديون.

رابعاً:إيران تستعيد قدراتها، وتشن الهجوم المعاكس

في أواسط عام 1982، استطاع النظام الإيراني احتواء هجوم الجيش العراقي، وتوغله في عمق الأراضي الإيرانية، وإعداد العدة للقيام بالهجوم المعاكس لطرد القوات العراقية من أراضيه، بعد أن تدفقت الأسلحة على إيران، وقامت الحكومة الإيرانية بتعبئة الشعب الإيراني، ودفعه للمساهمة في الحرب.

لقد بدأت أعداد كبيرة من الإيرانيين بالتطوع في قوات الحرس الثوري، مدفوعين بدعاوى دينية استشهادية، وتدفق الآلاف المؤلفة منهم إلى جبهات القتال، وقد عصبوا رؤوسهم بالعصابة الخضراء، ولبس قسم منهم الأكفان، وهم يتقدمون الصفوف.

وفي تلك الأيام من أواسط عام 1982، شنت القوات الإيرانية هجوماً واسعاً على القوات العراقية التي عبرت نهر الطاهري متوغلة في العمق الإيراني، واستطاع الجيش الإيراني، والحرس الثوري، من تطويق القوات العراقية، وخاض ضدها معارك شرسة ذهب ضحيتها الآلاف من خيرة أبناء الشعب العراقي الذين ساقهم

الجلاد صدام حسين إلى ساحات الحرب، وانتهت تلك المعارك باستسلام بقية القوات العراقية بكامل أسلحتها للقوات الإيرانية.

واستمر اندفاع القوات الإيرانية عبر نهر الطاهري، وأخذت تطارد بقايا القوات العراقية التي كانت قد احتلت مدينة [خرم شهر] وطوقت مدينة عبدان النفطية المشهورة، واشتدت المعارك بين الطرفين، واستطاعت القوات الإيرانية في النهاية من طرد القوات العراقية من منطقة [خوزستان] في تموز من عام 1982، بعد أن فقد الجيش العراقي أعداداً كبيرة من جنوده، وتم أسر أكثر من عشرين ألف ضابط وجندي من القوات العراقية، وغرق أعداد كبيرة أخرى في مياه شط العرب عند محاولتهم الهرب من جحيم المعارك سباحة لعبور شط العرب، وكانت جثثهم تطفوا فوق مياه الشط.

أحدث الهجوم الإيراني هزة كبرى للنظام العراقي وآماله وأحلامه في السيطرة على منطقة خوزستان الغنية بالبترول، وكان حكام العراق قد ساوموا حكام إيران عليها بموجب شروط المنتصر في الحرب، إلا أن حكام إيران رفضوا شروط العراق، وأصروا على مواصلة الحرب، وطرد القوات العراقية بالقوة من أراضيهم.

وبعد ذلك الهجوم الذي أنتهي بهزيمة العراق في منطقة خوزستان، حاول النظام العراقي التوصل مع حكام إيران إلى وقف الحرب، وإجراء مفاوضات بين الطرفين، بعد أن وجد نفسه في ورطة لا يدري كيف يخرج منها، مستغلاً قيام القوات الإسرائيلية في صيف ذلك العام 1982 باجتياح لبنان، واحتلالها للعاصمة بيروت، وفرضها زعيم القوات الكتائبية [بشير الجميل] رئيساً للبلاد، تحت تهديد الدبابات التي أحاطت بالبرلمان اللبناني، لكي يتسنى للعراق تقديم الدعم للشعب اللبناني حسب ادعائه، مبدياً استعداده للانسحاب من جميع الأراضي الإيرانية المحتلة.

إلا أن حكام إيران، وعلى رأسهم [الإمام الخميني] رفضوا العرض العراقي، وأصروا على مواصلة الحرب، وطلبوا من حكام العراق السماح للقوات الإيرانية المرور عبر الأراضي العراقية للتوجه إلى لبنان، لتقديم الدعم للشعب اللبناني، وقد رفض حكام العراق الطلب الإيراني كذلك.

وحاول حكام العراق بكل الوسائل والسبل وقف الحرب، ووسطوا العديد من الدول والمنظمات، كمنظمة الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لكن كل محاولاتهم ذهبت أدراج الرياح، فقد كان الإمبرياليون يسعون بكل الوسائل والسبل إلى استمرار الحرب، وإفشال أي محاولة للتوسط في النزاع، فقد قتل وزير خارجية الجزائر عندما كان في طريقه إلى إيران، في محاولة للتوسط بين الطرفين المتحاربين،حيث أُسقطت طائرته، ولف الحادث الصمت المطبق، وبقي سراً من الأسرار.

كما اغتيل رئيس وزراء السويد [أولف بالمه] الذي بذل جهوداً كبيرة من أجل وقف الحرب، في أحد شوارع العاصمة السويدية، وبقي مقتله سراً من الأسرار كذلك، وقيل أن توسطه بين الأطراف المتحاربة لوقف القتال كان أحد أهم أسباب اغتياله، هذا بالإضافة إلى موقفه النبيل من قضايا التسلح النووي، والحرب الفيتنامية التي عارضها بشدة.

لقد كان إصرار حكام إيران على استمرار الحرب، من اعظم الأخطاء التي وقعوا فيها، ولا يمكن تبرير موقفهم ذاك بأي حال من الأحوال، فقد أدى استمرار الحرب حتى الأشهر الأخيرة من عام 1988 إلى إزهاق أرواح مئات الألوف من أبناء الشعبين العراقي والإيراني، وبُددت ثروات البلدين، وانهار اقتصادهما، وتراكمت عليهما الديون، وأُجبر حكام إيران على شراء الأسلحة من عدويهما إسرائيل وأمريكا، كما كانت شعاراتهم تقول. ولا أحد يعتقد أن الإمام الخميني وحكام إيران لم يكونو عارفين أن تلك الحرب كانت حرب أمريكية، وتصب في خانة الولايات المتحدة وإسرائيل الإستراتيجية في المنطقة، وكان خير دليل على ذلك قيام الولايات المتحدة وحلفائها بتزويد الطرفين بالأسلحة والمعدات، وقطع الغيار، والمعلومات التي كانت تنقلها الأقمار الصناعية التجسسية الأمريكية لكلا الطرفين من أجل إطالة أمد الحرب، وعليه كان الإصرار على استمرار الحرب جريمة كبرى بحق الشعبين والبلدين الجارين، بصرف النظر عن طبيعة النظام العراقي وقيادته الفاشية المجرمة، والمتمثلة بصدام حسين وزمرته، والتي كانت تدفع أبناء الشعب العراقي إلى ساحات الموت دفعاً، وحيث كانت فرق الإعدام تلاحق الهاربين من الحرب، أو الجنود المتراجعين أمام ضغط القوات الإيرانية بساحات

القتال.

لقد كان أحرى بالنظام الإيراني وبالإمام الخميني إيقاف القتال، وحقن الدماء، والعمل بقوله تعالى: { وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله}، وقوله تعالى في آية أخرى: { يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة، ولا تتبعوا خطوات الشيطان أنه لكم عدو مبين} ،كما جاء في آية ثالثة قوله تعالى:{ وإن طائفتين من المؤمنين اقتتلوا، فاصلحوا بينهما}(صدق الله العظيم) تلك هي آيات من القرآن الكريم، وهي تحث على السلام، وحل المشاكل بالعدل والحسنى، وربما يحاجج النظام الإيراني بأن صدام حسين لا يمكن أن يعتبر مؤمناً، وبالتالي لا يمكن أن تنطبق عليه هذه الآيات، وهنا أعود فأقول أن الذين كانوا يقاتلون في تلك الحرب ليسو صدام حسين وزمرته، وإنما الناس الأبرياء من أبناء الشعب والذين ساقهم صدام للحرب عنوة، فهل يُعتبر الشعب العراقي كله في نظر حكام إيران غير مؤمنين؟

ومن جهة أخرى كان النظام الإيراني قد أدرك أن الإمبرياليين يساعدون الطرفين، ويمدونهم بالسلاح والمعلومات العسكرية، أفلا يكون هذا خير دليل على أن تلك الحرب هي حرب أمريكية، استهدفت البلدين والشعبين والجيشين، من أجل حماية مصالح الإمبرياليين في الخليج، وضمان تدفق النفط إليهم دون تهديد أو مخاطر، وبالسعر الذي يحددونه هم؟ ثم ألا يعني استمرار تلك الحرب خدمة كبرى للإمبرياليين، وكارثة مفجعة لشعبي البلدين، وللعلاقات التاريخية، وحسن الجوار بينهما؟

لقد أعترف صدام حسين عام 1990، بعد إقدامه على غزو الكويت، في رسالة إلى الرئيس الإيراني [هاشمي رفسنجاني] أن تلك الحرب كان وراءها قوى أجنبية حيث ورد في نص الرسالة ما يلي: {إن هناك قوى كانت لها يد في الفتنة}.

ولكن صدام حسين لم يقل الحقيقة كاملة، وبشكل دقيق، لأن الحقيقة تقول أن صدام حسين أشعل الحرب بأمر أو تحريض أمريكي، وظن صدام أن بإمكانه تحقيق طموحاته في التوسع والسيطرة، ولعب دور شرطي الخليج، بعد أن كانت إيران على عهد الشاه تقوم بهذا الدور، ويصبح للعراق منفذاً واسعاًعلى الخليج . لقد أراد صدام حسين أن يزاوج مصالح الإمبريالية بأطماعه التوسعية، ولكن حسابات

البيدر كانت غير حسابات الحقل، كما يقول المثل، ودفع العراق ثمناً غالياً من دماء أبنائه، وبدد صدام حسين ثروات البلاد، واغرق العراق بالديون، ودمر اقتصاده، ولم يستفد من تلك الحرب سوى الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهم، وليذهب إلى الجحيم شعبا البلدين المظلومين من قبل حكامهما، ومن قبل الإمبرياليين أساس البلاء.

ربما فكر الإمام الخميني بأن استمرار الحرب يمكن أن يحقق له أهدافاً في العراق كقيام ثورة [شيعية] تسقط النظام الصدامي، لكن هذا الحلم كان غير ممكن التحقيق لسبب بسيط وهو أن الإمبريالية لا يمكن أن تسمح بقيام نظام ثانٍ في العراق على غرار النظام الإيراني، ولا حتى تسمح بأن يسيطر صدام حسين على إيران ليشكل ذلك أكبر خطر على مصالحهم في المنطقة، ولا تسمح لأحد المنتصرين الجلوس على نصف نفط الخليج، وليس أدل على ذلك من إعلان الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في 23 كانون الثاني من عام 1980 والذي عرف فيما بعد بـ [مبدأ كارتر]، والذي جاء فيه ما يلي:

{ إن أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز سيطرة في منطقة الخليج سوف يعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل، بما فيها القوة العسكرية}.(6)

هذه هي حقائق الوضع في منطقة الخليج، والتي جهلها أو تجاهلها حكام البلدين، ليغرقوا بلديهما وشعبيهما في ويلات أطول حرب في القرن العشرين.

خامساً:استمرار الحرب، وإيران تستكمل تحرير أراضيها:

اشتدت الحرب ضراوة ما بين الأعوام 1983- 1986، حيث أخذت إيران زمام المبادرة من العراقيين، واستطاعت بعد إكمال تحرير إقليم خوزستان، أن تركز جهدها الحربي نحو القاطع الأوسط من ساحة الحرب، وشنت هجوماً واسع النطاق على القوات العراقية مسددة له ضربات متواصلة، استطاعت من خلالها تحرير مدن [قصر شيرين] و[سربيل زهاب] و[الشوش]،وتمكنت من طرد القوات العراقية من كافة الأراضي الإيرانية، ومنزلة بها خسائر جسيمة بالأرواح

والمعدات، وتم أسر الآلاف من جنوده وضباطه، والاستيلاء على معدات وأسلحة ودبابات بأعداد كبيرة، هذا بالإضافة إلى آلاف القتلى الذين تركوا في ساحات المعارك، ولم يكن بالإمكان نقلهم جميعاً إلى داخل الحدود العراقية، ومع ذلك فقد كانت سيارات النقل كل يوم تنقل أعداد كبيرة من ضحايا تلك الحرب المجرمة، وكان الشعب العراقي يتحرق ألماً وغضباً على النظام الصدامي الذي ورط العراق بتلك الحرب، وقمع أي معارضة لها بأقسى وسائل العنف، فقد كان مصير كل من ينتقد الحرب الموت الزؤام، ومن الأمثلة على جرائم صدام حسين أنه عقد في تلك الأيام اجتماعاً مشتركاً لمجلس الوزراء والقيادة القطرية لبحث مسألة الحرب، ووسائل وقفها، وكان حكام إيران آنذاك يصرون على عدم التفاوض مع صدام حسين ووقف الحرب، وأراد صدام أن يقف على أراء الحاضرين في الاجتماع حيث سألهم قائلاً: {ما هو رأيكم في أن أتخلى عن السلطة لكي نوقف الحرب؟}.

وكان جواب وزير الصحة [رياض إبراهيم] والذي جاء بشكل عفوي قائلاً:

{سيادة الرئيس: إذا كان باستقالتكم يمكن أن يتوقف نزيف الحرب فلا بأس في ذلك}. فما كان من صدام حسين إلا أن سحب مسدسه وأطلق على رأسه الرصاص وأرداه قتيلاً في الحال. هذا هو مصير كل من يعارض، أو حتى يقترح ما لا يوافق عليه صدام.

لقد حاول صدام امتصاص غضب الشعب واستياءه من الحرب وكثرة الضحايا برشوة ذويهم، وذلك بتقديم سيارة ومبلغ من المال، أو قطعة أرض او شقة أو دار وكانت الحكومة السعودية، وحكام دول الخليج الأخرى تدفع الأموال الطائلة لتمكن صدام حسين من دفع تلك الرشاوى، ولشراء الأسلحة والمعدات للجيش العراقي بعد أن أستنفذ دكتاتور العراق كامل احتياطات البلاد من العملات النادرة البالغة 36 ملياراً من الدولارات، والذهب، واستنفذ كل موارد العراق النفطية البالغة 25 مليار دولار سنوياً، هذا بالإضافة إلى إغراق العراق بالديون، والتي جاوزت حدود أل 60 مليار دولار.لقد كان من الممكن أن يكون العراق اليوم في مصاف الدول المتقدمة في تطوره، ومستوى معيشة شعبه، نظراً لما يتمتع به العراق من ثروات نفطية ومعدنية، وأراضي زراعية خصبة، ومياه وفيرة، ولكن الدكتاتور آثر أن يسوق الشعب العراقي نحو الجوع والفقر، والوطن نحو الدمار والخراب.

سادساً:الجيش الإيراني يحتل الفاو،وجزر مجنون الغنية بالنفط

اشتدت المعارك بين الجيشين العراقي والإيراني، وبدت إيران في وضع يمكنها من شن الهجمات البشرية المتتالية، تارة على القاطع الجنوبي نحو البصرة، وتارة أخرى نحو القاطع الأوسط، حول مدن مندلي وبدرة وجصان، وتارة ثالثة نحو القاطع الشمالي المحاذي لكردستان، وكان الوضع في كردستان في غير صالح النظام، بالنظر إلى الجرائم التي أقترفها بحق الشعب الكردي، مما دفع الأكراد إلى الوقوف إلى جانب إيران رغبة في إسقاط النظام، واستطاعت القوات الإيرانية من احتلال أجزاء من المناطق في كردستان.

أما هجماته في القاطعين الأوسط والجنوبي، فقد كان حكام العراق قد حشدوا قوات كبيرة مجهزة بشتى أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيماوية الفتاكة التي أستخدمها صدام حسين لدحر الهجمات الإيرانية، موقعاً خسائر جسيمة في صفوف القوات الإيرانية والعراقية، حيث سقط عشرات الألوف من جنود وضباط الطرفين في تلك المعارك الشرسة التي تقشعر من هولها الأبدان. ولم يفلح الإيرانيون في الاحتفاظ بأي تقدم داخل الأراضي العراقية حتى نهاية عام 1985.

لكن الوضع أصبح خطيراً بالنسبة للعراق عام 1986،عندما استطاعت القوات الإيرانية الاندفاع نحو شبه جزيرة الفاو واحتلالها بأكملها بعد معارك دموية شرسة، ودفع فيها الشعب العراقي ما يزيد على 50 ألف من أرواح أبنائه في محاولة من صدام حسين لاستعادتها من أيدي الإيرانيين، وكان الإيرانيون يستهدفون من احتلالها قطع الاتصال بين العراق ودول الخليج العربي التي كان العراق يحصل على الأسلحة والمعدات عن طريقها، إضافة إلى محاولة إيران منع العراق من تصدير نفطه عن طريق الخليج، وحرمانه من موارده النفطية اللازمة لإدامة ماكينته الحربية، وقد أضطر العراق إلى مد أنبوبين لنقل النفط إلى الأسواق الخارجية، الأول عبر الراضي التركية، والثاني عبر الأراضي السعودية، بعد أن اصبح نفطه مطوقاً، وسيطرت البحرية الإيرانية على مداخل الخليج.

أستمر الإيرانيون في تكثيف هجماتهم على القوات العراقية بعد احتلالهم شبه جزيرة الفاو، وركزوا على منطقة [جزر مجنون] الغنية جداً بالنفط، واستطاعوا احتلالها بعد معارك عنيفة.

سابعاً:النظام العراقي يسعى للتسلح بأسلحة الدمار الشامل:

كاد النظام الصدامي يفقد صوابه بعد أن تطورت الأوضاع على جبهات القتال لغير صالح العراق، وبدأ يعبئ كل موارد البلاد لخدمة المجهود الحربي، كما أخذ يطلب المساعدة من دول الخليج، ومن السعودية بشكل خاص، وشعر حكام الخليج أن الخطر قد بدأ يتقدم نحو المنطقة، فسارعوا إلى تقديم كل أنواع الدعم والمساعدة المالية، وحصل العراق في تلك الفترة على 12 مليار دولار، وكان عدد من الدول العربية كمصر والسعودية والكويت تقوم بشراء الأسلحة لحساب العراق.

غير أن حكام العراق وجدوا أخيراً أن السعي لإنشاء مصانع الأسلحة ذات الدمار الشامل يمكن أن تكون أداة فعالة لدفع الخطر عن البلاد، وتم إنشاء هيئة التصنيع العسكري، وبدأ العراق بإنتاج الأسلحة الكيماوية، مستفيدين من خبرة العلماء المصريين، وبعض العلماء الأجانب الذين سبق وعملوا في برامج الأسلحة الكيماوية في عهد عبد الناصر، وأوقفها السادات من بعده، ثم بدأ العراق في إنتاج وتطوير الصواريخ من طراز [سكود] وطوروا مداها لكي تصل إلى أبعد المدن الإيرانية، وكان الإيرانيون قد حصلوا على عدد من تلك الصواريخ، وضربوا بها العاصمة بغداد، وبعض المدن الأخرى، حيث كانت تلك الصواريخ تطلق نحو العراق كل بضعة أيام أو أسابيع لتصيب الأهداف المدنية، وتفتك بالأبرياء، فقد أصاب أحد تلك الصواريخ مدرسة ابتدائية في بغداد، وقتل العديد من الأطفال وجرح أعداد أخرى، وكان الشعب العراقي ينتابه القلق الشديد كل يوم من هذا السلاح الخطير، حيث لا أحد يعلم متى وأين سيقع الصاروخ، وكم سيقتل من الآمنين.

وتمكن العراق من الحصول على أعداد كبيرة من تلك الصواريخ، وبدأ في تطويرها، وزيادة مداها، وبدأ حكام العراق يطلقونها على العاصمة الإيرانية والمدن الأخرى بكثافة، حتى جاوز عدد الصواريخ التي أطلقوها على المدن الإيرانية أكثر من [1000 صاروخ]،منزلين الخراب والدمار بها، والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، وأخذت الحرب تزداد خطورة وأذى للسكان المدنيين على كلا الجانبين. كما تمكن العراق من إنتاج كميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية، واستخدمها في صد هجمات القوات الإيرانية منزلاً بها الخسائر الجسيمة في

الأرواح، كما راح حكام العراق يعبئون صواريخ سكود بالغازات السامة كغاز[الخردل] و[السارين] السامين، ثم بدءوا يتطلعون إلى تطوير ترسانتهم الحربية في مجال الأسلحة البيولوجية والجرثومية، وتمكنوا من إنتاجها وتعبئة القنابل بها.

أحدث برامج التسلح العراقي هذا قلقاً كبيراً لدى إسرائيل التي كانت تتابع باهتمام بالغ تطوير برامج التسلح العراقي، وقام جهاز المخابرات الإسرائيلية [الموساد] بحملة ضد العلماء الذين ساهموا في تطوير البرامج، وضد الشركات الغربية التي جهزت العراق بالأجهزة والمعدات اللازمة لتطويرها، وخاصة الشركات الألمانية والفرنسية، والأمريكية، والبلجيكية، والسويسرية، والتي بلغ عددها أكثر من 300 شركة.

كما قام الموساد باغتيال العالم المصري الأمريكي الجنسية [يحيى المشد]، الذي عمل في تطوير الأسلحة العراقية ذات الدمار الشامل، كما أغتال العالم البلجيكي الدكتور [جيرالد بول] في بروكسل، حيث كان هذا العالم يعمل لإنتاج المدفع العملاق للعراق، وقام جهاز المخابرات الإسرائيلي أيضاً بنسف توربينات المفاعل النووي [أوزيراك] في ميناء [مرسيليا] الفرنسي حيث كان معداً لنقله إلى العراق. غير أن العراق واصل نشاطه في بناء مفاعل جديد بإشراف العالم النووي العراقي [جعفر ضياء جعفر] الذي استطاع أن يحقق نجاحاً بارزاً في هذا المجال، وكان ذلك يجري تحت سمع وبصر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين ومساعدتهم من أجل إبقاء نار الحرب مشتعلة بين العراق وإيران.

ثامناً: حرب الناقلات، وتأثيرها على إمدادات النفط

عمل الطرفان المتحاربان على منع كل طرف للطرف الآخر من تصدير نفطه بالنظر إلى اعتماد كلا البلدين على واردات النفط لتمويل الحرب، ولكون اقتصاد البلدين يعتمد إعتماداً كلياً على تلك الواردات، ولذلك وجدنا قوات البلدين تقوم بقصف المنشآت النفطية لكل منهما، واستمر القصف طيلة الحرب. كما قامت القوات الإيرانية بلغم رأس الخليج لمنع الناقلات من الوصول إلى ميناء البكر النفطي، مما اضطر العراق كما أسلفنا، إلى مد أنابيب لنقل النفط عبر الأراضي

التركية والسعودية، فيما كانت سوريا قد أوقفت مرور النفط العراقي في الخط المار عبر أراضيها إلى ميناء بانياس، وميناء طرابلس اللبناني، منذُ نشوب الحرب.

كما قامت دولة الكويت ببيع النفط لحساب العراق، ونقله على ناقلاتها، مما دفع إيران إلى مهاجمة الناقلات الخليجية، حيث أصيب أكثر من 160 ناقلة منها 48 ناقلة كويتية، واضطرت الكويت إلى شراء الحماية لناقلاتها من الولايات المتحدة وقامت برفع العلم الأمريكي عليها لمنع إيران من مهاجمتها، كما قامت حكومة الكويت بتأجير 11 ناقلة سوفيتية لضمان عدم الاعتداء عليها، وحاولت شراء الحماية من الصين كذلك، لكن الولايات المتحدة عارضت ذلك خوفاً على مصالحها في الخليج.(7)

أما حكام العراق فقد سعوا أيضاً إلى منع إيران من تصدير نفطها، وقامت طائرات من طراز [سوخوي 23]، وطائرات من طراز [ميراج] الفرنسية التي استأجرها العراق، والمحملة بصواريخ [أكزوزسيت] والتي استطاع بواسطتها من الوصول إلى ابعد نقطة في الخليج لملاحقة الناقلات التي تنقل النفط الإيراني، وتدمير المرافئ التي تستخدمها إيران لتصدير النفط.

وهكذا اشتعلت حرب الناقلات بين البلدين المتحاربين، وأصبحت عملية نقل النفط خطيرة، وصعبة، ورفعت شركات التأمين رسومها على الناقلات إلى مستوى عالٍ جداً، مما سبب في رفع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وفي تلك الأيام قامت طائرة عراقية بضرب طراد امريكي في 18 أيار 1987، حيث اعتقد الطيار أنه طراد إيراني، وأدى قصفه إلى مقتل 28 فرداً من القوات الأمريكية، واعترفت الحكومة العراقية بقصف الطراد، وقدمت اعتذاراً للحكومة الأمريكية، وتم دفع تعويضات لأسر العسكريين القتلى بمقدار 800 ألف دولار لكل قتيل، ولم يصدر أي رد فعل أمريكي ضد العراق، فقد كان العراق يحارب بالنيابة عن أمريكا، كانت العلاقات بينهما على خير ما يرام.(8)

استمرت حرب الناقلات، بل وتصاعدت في السنوات الأخيرة من الحرب، وأصبحت تمثل خطراً حقيقياً على تدفق النفط الذي من أجله أُشعلت نيران الحرب، وأصبح الخليج مملوء بالألغام، وأصبح استمرار الحرب يعطي نتائج عكسية، مما

دفع الولايات المتحدة وحلفائها إلى التحرك لإنهائها بعد تلك السنين الطويلة من الدماء والدموع والخراب والدمار الذي عم البلدين، وكان إنهاءها يتطلب دعماً كبيراً للعراق لأخذ المبادرة، وقلب موازين القوى لصالح العراق، وطرد القوات الإيرانية من الأراضي العراقية، وتوجيه الضربات الموجعة لإيران لتركيعها، وإجبارها على القبول بوقف الحرب.

وقد جرى ذلك الدعم بمختلف السبل من تقديم المعلومات العسكرية، إلى تقديم شتى أنواع الأسلحة، وتقديم الخبرات، ومشاركة ضباط مصريين كبار، بالإضافة إلى القوات المصرية، والأردنية، واليمانية، وغيرها من السبل والوسائل، وبدأ العراق يعد العدة لشن الهجوم تلو الهجوم لطرد القوات الإيرانية من أراضيه.

تاسعاً:المعارك التي خاضها العراق في العام الأخير للحرب

1 ـ معركة تحرير الفاو

في عام 1988، العام الأخير للحرب، تحول ميزان القوى مرة أخرى لصالح العراق، وبدأ النظام العراقي يعد العدة لتحرير أراضيه من الاحتلال الإيراني، وكان في مقدمة أهدافه تحرير الفاو، التي مضى على احتلالها 21 شهراً.

حشد النظام العراقي قوات كبيرة من الحرس الجمهوري، ومعدات لا حصر لها كان من بينها 2000 مدفع، ومئات الدبابات والمدرعات، وبدأ الهجوم يوم 17 نيسان 1988،واستطاعت القوات العراقية تحقيق انتصار ساحق على القوات الإيرانية بعد أن حولت المنطقة إلى كتلة من لهيب، ودفع العراق حياة خمسين الفاً من أبنائه ثمناً لتحرير الفاو باعتراف صدام نفسه.

2 ـ تحرير المناطق المحيطة بمدينة البصرة

كان الهدف الثاني للنظام العراقي هو تحرير المناطق المحيطة بمدينة البصرة، وإبعاد القوات الإيرانية عن المدينة التي كانت طيلة الحرب هدفاً لقصف المدفعية الإيرانية، والهجمات المتتالية عليها بغية احتلالها، ولذلك فقد ركز النظام العراقي جهد قواته إلى تلك المنطقة، وخاض مع القوات الإيرانية معارك شرسة دامت ثلاثة أسابيع، وتمكنت القوات العراقية من تحرير كافة المناطق المحيطة بالبصرة

بعد أن قدمت التضحيات الجسام.

3 ـ تحرير جزر مجنون:

بعد أن فرغت القوات العراقية من تحرير الفاو كان أمامها الهدف الثالث الذي لا يقل أهمية عن الهدفين الأولين وهو تحرير جزر مجنون التي تعتبر من أغنى المناطق التي تحتوي على احتياطات نفطية هائلة، وقد تمكنت القوات العراقية بعد معارك عنيفة من تحريرها من أيدي الإيرانيين، وإلحاق الهزيمة بالجيش الإيراني.

4 ـ تحرير المناطق الحدودية الممتدة من البصرة إلى مندلي

انتقلت القوات العراقية بعد تحرير جزر مجنون إلى ملاحقة القوات الإيرانية التي كانت قد احتلت فيما مضى مناطق على طول الحدود الممتدة بين البصرة في الجنوب ومندلي في القاطع الأوسط، واستمرت في توجيه الضربات للقوات الإيرانية التي أخذت معنوياتها تتراجع يوماً بعد يوم، واستطاعت القوات العراقية طردها من تلك المناطق، ودفعها إلى داخل الحدود الإيرانية.

5 ـ اختراق الحدود الإيرانية من جديد

لم تكتفِ القوات العراقية من إزاحة القوات الإيرانية من الأراضي العراقية، وإنما طورت هجماتها، وأخذت تلاحق القوات الإيرانية إلى داخل الحدود، واستمر تقدم القوات العراقية في العمق الإيراني إلى مسافة 60 كم، مما جعل القوات الإيرانية في موقف صعب للغاية، وتنفس النظام العراقي الصعداء، واستمر في ضغطه على القوات الإيرانية لإجبارها على القبول بوقف الحرب التي عجزت كل الوساطات عن إقناع حكام إيران بوقفها.

عاشراً:النظام العراقي يهاجم مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية

في ليلة 13 آذار 1988 بادرت القوات الإيرانية بالهجوم على مدينة حلبجة الواقعة في القسم الشمالي الشرقي من كردستان في سهل شهر زور، بمساعدة قوات البيشمركة العائدة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وكان النظام الإيراني يرمي من هجومه على المدينة التعويض عن هزائمه أمام القوات العراقية في القاطعين الجنوبي والأوسط، ولرفع معنويات

جنوده المنهارة بعد تلك الهزائم.

بدأت القوات المهاجمة بقصف المدينة بالمدفعية لمدة ثلاثة أيام، ثم أعقبتها بالهجوم البري الذي دام يومين، حيث استطاع الإيرانيون من احتلال المدينة في 15 آذار، وتقهقرت القوات العراقية التي كانت متواجدة هناك تاركة أسلحتها ومعداتها في ارض المعركة، وبدأ الإيرانيون يتحدثون عِبر وسائل إعلامهم عن انتصارات حققوها في منطقة حلبجة، وبدأ المصورون يصورون القوات الإيرانية وهي تحتل المدينة.

أدرك الأهالي أن الأخطار تحدق بهم، وأن نظام صدام سوف لن يدع القوات الإيرانية تحتل المدينة، وكان أكثر ما يقلقهم هو إمكانية تعرضهم للضرب بالأسلحة الكيماوية، ولذلك فقد حاولوا مغادرة المدينة وإخلائها، لكن الإيرانيين منعوهم من ذلك. غير أن القوات الإيرانية لم تمكث في المدينة،وبدأت تنسحب منها تاركة الأهالي، وقوات البيشمركة فيها، فقد توقعوا أن يشن النظام الصدامي الهجوم عليها بالأسلحة الكيماوية.

وفي صباح يوم 16 آذار حلقت 8 طائرات حربية عراقية فوق المدينة، وبدأت بالقصف العشوائي، مركزة على منطقتي [السراي] و[كاني قولكه].

وبعد الظهر جاءت موجة أخرى من الطائرات لتقصف المدينة بكل أحيائها، وكانت تستهدف كسر زجاج النوافذ للدور تمهيداً لقصفها بالسلاح الكيماوي، لكي تنفذ الغازات السامة في كل مكان، ولكي تقتل أكبر عدد من المواطنين.

وفي الساعة الثالثة والربع من عصر ذلك اليوم جاءت موجة أخرى من الطائرات لتقصف المدينة بالسلاح الكيماوي، مركزة القصف على أحياء [بير محمد] و[جوله كان] و[كاني قولكه] و[السراي]، ثم تلتها موجة أخرى من الطائرات بعد ساعة لتقصف المدينة من جديد، مركزة القصف على كل أنحاء المدينة.

وتحدث أحد الناجين من تلك المجزرة البشرية التي ذهب ضحيتها اكثر من 5000 مواطن كردي أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ ،فقال:

{في البداية سمعنا صوت انفجارات مدوية، تلاها بعد خمس دقائق انتشار ما يشبه الضباب الذي راح يقترب من الأرض شيئاً فشيئاً، وبدأت العيون تدمع وشعرنا

بحرقة شديدة، وكانت الرائحة أشبه برائحة البارود، وتسرب الدخان الأبيض إلى كل المنازل، والمخابئ، وبدأ الناس يشعرون بالاختناق، وتدافعت جموعهم للخروج نحو الخارج لتشم الهواء.

كان الناس يصرخون كالمجانين، ويضعون أيديهم على عيونهم، وأنوفهم، ثم يسقطون على الأرض، ويأتون بحركات متشنجة ،ويتقيئون، ويبصقون دماً، وأصيبت عيونهم بالعمى، وكانت أنوفهم وأفواههم تنزف دماً، وقد ازرقت بشرتهم، ثم بدأوا يفارقون الحياة، وكنت أرى الجثث في الشوارع والطرقات، وفي كل مكان، وكان البعض منهم لا يزال ينازع الحياة، وقد شوهتهم الحروق، وبدت المدينة أشبه بمقبرة انتزعت الجثث فيها من قبورها وتناثرت على الأرض، وقد استطاع البعض تصوير تلك المشاهد المرعبة التي تصف جرائم النظام الصدامي خير وصف}.

أحد عشر:العراق يكثف حرب الصواريخ،ونهاية الحرب

أخذ حكام العراق، بعد أن تسنى لهم دفع القوات الإيرانية إلى عمق أراضيهم، يضغطون على حكام إيران من أجل القبول بوقف الحرب، وذلك عن طريق تكثيف حرب الصواريخ لإحداث حالة من الانهيار النفسي لدى الشعب الإيراني، فقد كانت الصواريخ تنهال على طهران، والمدن الإيرانية الأخرى بشكل متواصل محدثة خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، وخلقت حالة من الهلع لدى الشعب الإيراني.

وفي ظل تلك الظروف صدر قرار مجلس الأمن رقم 579، والذي دعا إلى وقف القتال بين الطرفين، وانسحاب القوات العسكرية إلى داخل حدودها الوطنية، ووجد حكام إيران أنفسهم أنهم قد أصبحوا عاجزين عن مواصلة الحرب، واضطر الزعيم الديني [آية الله الخميني] إلى إصدار أوامره بوقف الحرب في 18 تموز 1988 والقبول بقرار مجلس الأمن على مضض، حيث أعلن الخميني أنه يشعر وهو يصدر أمره بوقف الحرب بأنه يشرب السم.

وهكذا توقفت الحرب بين العراق وإيران بعد مجازر رهيبة استمرت طيلة ثمان سنوات، وذهب ضحيتها أكثر من مليون إنسان، من كلا البلدين، إضافة إلى آلاف المعوقين والأرامل واليتامى، وتدمير اقتصاد البلدين، وتخريب مرافقهما

الاقتصادية. والأعظم من كل ذلك هو التأثير النفسي الذي تركته تلك الحرب المجرمة على أبناء الشعبين المغلوبين على أمرهما، والتي لم يجنيا منها سوى الدماء والدموع.

إثنا عشر:نظام صدام يشن حملة الأنفال على الأكراد

لم يكد نظام صدام ينتهي من معاركه الخمسة مع إيران، وتضع الحرب أوزارها، حتى التفت إلى منطقة كردستان، وقد امتلأ قلب صدام حسين حقداً على الأكراد فأصدر أوامره إلى قوات الحرس الجمهوري بقيادة المجرم العريق [علي حسن المجيد] الملقب [علي كيماوي] حيث ارتبط أسمه باستخدام السلاح الكيماوي ضد أبناء الشعب الكردي.

ففي 20 آب 1988، اليوم الذي جرى فيه إيقاف الحرب بين العراق وإيران اندفعت قطعان الفاشيين نحو كردستان مستخدمة في بداية هجومها السلاح الكيماوي في منطقة واسعة جاوزت 6000 كم مربع، حيث أصابت معظم القرى الكردية في المنطقة الممتدة من كركوك وحتى أقصى حدود كردستان، كما قامت الطائرات صباح يوم 26 آب بـ 24 غارة بالأسلحة الكيماوية على مدن وقرى عديدة في كردستان، منها بابير، وكه ركو، وبليت، وباروك، وزيوه، وزيريج، وبازيان ودهوك، والشيخان، والعمادية، وكانت الطائرات تتعقب الهاربين من جحيم الحرب، كما شاركت الطائرات المروحية في مطاردتهم، وبلغ عدد الفارين نحو الحدود التركية أكثر من 90 ألفاً، وكان قسم منهم مصاباً بحروق جراء تعرضهم للأسلحة الكيماوية.

أعقب الهجوم البربري بالأسلحة الكيماوية اجتياح الحرس الجمهوري لكردستان، حيث أكتسحت القوات الفاشية المنطقة مبتدئة بالقرى المحيطة بكركوك لتمسحها من الوجود، وتتركها أكواما من الحجارة، ولتفتك بأبناء الشعب الكردي بأسلوب رهيب، لم تشهد له كردستان من قبل،حيث لم يسلم من بطش القوات الغازية حتى الأطفال، ولم تنجوا الجوامع والكنائس من همجية الفاشيين البعثيين.

لقد التُقِطتْ مكالمة هاتفية من علي حسن المجيد إلى قائد الفيلق الذي قاد الهجوم يقول له بالحرف الواحد: {لا تدع حتى الأطفال، لأنهم سيكبرون غداً ويحملون السلاح ضدنا}.

وهكذا أباد الفاشيون ما يقدر بـ 180 ألف مواطن كردي دفنتهم الجرافات العسكرية في قبور جماعية مجهولة، وبأسلوب وحشي يندى له جبين الإنسانية.

كما تم نقل أعداد كبيرة من الأكراد إلي المناطق الصحراوية في جنوب العراق بسيارات الحمل، إمعاناً بإذلالهم، ونُهبت ممتلكاتهم ومواشيهم. ورغم كل الجرائم التي أقترفها النظام الصدامي باستخدامه السلاح الكيماوي، ليس ضد القوات الإيرانية فحسب، بل وضد الشعب الكردي كذلك، فإن تلك الجرائم لم تحرك مجلس الأمن، ولا حكومات الدول الغربية التي تتشدق بحقوق الإنسان، وشجع موقفهم حاكم بغداد على الإيغال بجرائمه ضد الإنسانية.

وبإلحاح من حكومة إيران وشكواها بأن العراق قد استخدم السلاح الكيماوي المحرم دولياً، اضطرت الأمم المتحدة إلى إرسال بعثة خبراء إلى طهران في 26 شباط 1986 للتحقيق في الشكوى، وقد مكثت البعثة مدة أسبوع في طهران، ثم رفعت تقريرها الذي أكد على أن العراق قد استخدم الغاز السام في الحرب، واضطر مجلس الأمن إلى أن يصدر قراراً يدين العراق لأول مرة!!، لكن ذلك القرار كان قد صيغ بشكل مائع، ولم يؤدِ إلى إيقاف تلك الجرائم، بل استمر النظام العراقي في استخدامها حتى نهاية الحرب.

غير أن الغرب صحا فجأة بعد عام 1989، بعد أن انتهت الحرب مع إيران، وبدأ يتحدث عن تسلح النظام العراقي بأسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والجرثومية والنووية، فلقد تغيرت الحال بعد الحرب، وخرج العراق منها ولديه ترسانة ضخمة من الأسلحة تجعله خطراً داهماً على مصالحهم في الخليج، ووجد الغرب أن من الضروري نزع العراق لأسلحته ذات الدمار الشامل من أجل ضمان امن واستقرار الخليج، ووجد إن الوقت قد حان لنزع هذه الترسانة الخطيرة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والجرثومية، والصواريخ البعيدة المدى القادرة على حمل تلك الأسلحة إلى مسافات شاسعة، وكان لابد أن يجد الغرب الوسيلة والمبرر لذلك، كما سنرى فيما بعد.

الفصل السادس عشر
العراق بعد حرب الخليج الأولى

أولاً : القوة العسكرية للعراق.

ثانياً : الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب.

ثالثاً : العراق ، والولايات المتحدة ، وإسرائيل.

رابعاً : مؤتمر القمة العربي في بغداد.

خامساً: العراق يحول سهامه نحو الكويت.

سادساً: العراق يوقع معاهدة عدم اعتداء مع السعودية.

سابعاً : تصاعد التوتر بين العراق والكويت.

ثامناً :المخابرات الأمريكية تكشف تحركات عسكرية عراقية تجاه الكويت.

تاسعاً : خطاب صدام حسين ، ورسالة العراق للجامعة العربية.

عاشراً: التحرك العربي لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية.

أحد عشر: السفيرة الأمريكية تقابل صدام حسين.

أولاً: القوة العسكرية للعراق:

خرج العراق من حربه مع إيران، بعد ثمان سنوات من الدماء والخراب، وهو يملك جيشاً جراراً هو في واقع الحال أكبر جيش في الشرق الأوسط، ويمتلك ترسانة حربية ضخمة من شتى أنواع الأسلحة، التقليدية منها، وأسلحة الدمار الشامل الصاروخية، والكيميائية، والبيولوجية، والجرثومية، إضافة إلى الأعداد الهائلة من الدبابات، والمدفعية، والطائرات، وكميات كبيرة من العتاد، والقنابل التي جرى حشوها بالغازات السامة، كغاز السارين، والخردل، هذا بالإضافة إلى أن العراق كان قد قطع شوطاً طويلاً في بناء مفاعله النووي لغرض الحصول على السلاح الذري.

لقد كانت الأسلحة تنهال على العراق خلال سنوات الحرب من دول الشرق والغرب دون قيود، وكان النظام العراقي قد سخّر كل إمكانيات البلاد الاقتصادية، وموارده النفطية، من أجل التسلح، كما ساهمت السعودية، وبقية دول الخليج، مساهمة كبرى في دعم العراق اقتصادياً، لضمان تدفق السلاح إليه، بسبب خوفهم من المد الإسلامي الإيراني من جهة، وبضغط من الولايات المتحدة من جهة أخرى.

لقد قُدّرَ ما كان يملكه العراق من الطائرات عند نهاية الحرب بما لا يقل عن 500 طائرة من مختلف الأنواع، ومن الدبابات 5000 دبابة، بالإضافة إلى 3500 مدفع من مختلف العيارات، وأعداد كبيرة من الصواريخ المختلفة المدايات والتي تتراوح ما بين 150– 1250 كم وكميات كبيرة من القنابل الكيميائية، والبيولوجية، والجرثومية، هذا بالإضافة إلى القوة البحرية.

كانت هيئة التصنيع العسكري التي كان يشرف عليها [حسين كامل] صهر صدام حسين، تعمل ليلاً ونهاراً من أجل توسيع المصانع الحربية، وتخزين كميات هائلة من إنتاجها، وكان تحت تصرف حسين كامل 70% من موارد العراق النفطية، المسخرة للتسلح.

لقد وسع النظام العراقي الجيش خلال سنوات الحرب حتى تجاوز الرقم المليوني جندي وضابط، وإذا ما أضفنا إليه الجيش الشعبي، الذي أجبر نظام صدام جميع البالغين، وحتى سن الستين، على المشاركة بهذا الجيش خلال الحرب، فإن عدد

قواته المسلحة لا يمكن حصرها.

لقد خلقت تلك الحرب من صدام حسين اعتا دكتاتور عرفته البشرية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث جعل من نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة، ومنح نفسه أعلى رتبه عسكرية في الجيش، وهي[رتبه مهيب ركن]، علماً أنه لم يسبق له أن خدم في الجيش [الخدمة الإلزامية]، فقد كان شريراً فاراً من وجه العدالة لقيامه بأعمال إجرامية، كان منها اشتراكه في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم، رئيس الوزراء، وقائد ثورة الرابع عشر من تموز 1958.

ركز الدكتاتور جهوده لإخضاع الجيش وضباطه، بإقدامه على إعدام أعداد كبيرة من الضباط، حتى بمجرد الشك في ولائهم له، وخلق أجهزة أمنية واسعة ومتعددة داخل صفوف الجيش وخارجه، لتقدم له التقارير عن كل حركات الناس وسكناتهم، وحماية نظامه الدكتاتوري الفاشي بشتى وسائل البطش والإرهاب والتعذيب والقتل والسجون.

ولم يكتفِ الدكتاتور بكل ذلك، بل أقدم على تصفية معظم قيادات حزبه، وخلق قيادات هزيلة بدلاً منهم، تأتمر بأوامره، ولا تتجرأ على معارضته.

وهكذا أصبح الحزب أداة طيعة في يده، وغدا ما يسمى بمجلس قيادة الثورة، والقيادة القطرية لحزب البعث، والمجلس الوطني، ومجلس الوزراء، مجرد موظفين عنده، ينفذون أوامره لاغير، والويل كل الويل لمن يشك في ولائه له. وصار صدام حسين يتخذ وحده كل القرارات مهما كانت خطيرة، دون أن يجرأ أحد من أعضاء وزارته، أو قيادة حزبه، أو مجلس ثورته، على مجرد مناقشته، حتى ولو كان القرار يهدد مستقبل العراق وشعبه.

ثانياً:الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب

خرج العراق من حربه مع إيران بوضع اقتصادي لا يحسد عليه، فقد أستنفذ النظام الصدامي كل احتياطيات البلاد من العملة النادرة والذهب، البالغة [36 مليار دولار]، وكل موارده النفطية خلال سنوات الحرب، والتي تقدر بـ [20 مليار دولار سنوياً]، وفوق كل ذلك خرج العراق بديون كبيرة جداً للكويت، والسعودية

وفرنسا، والاتحاد السوفيتي السابق، والبرازيل، وغيرها من الدول الأخرى، وقد جاوزت الديون [90 ملياراً من الدولارات]، وصار العراق ملزماً بدفع فوائد باهضة لقسم من ديونه بلغت حدود 30 % ، مما جعل تلك الفوائد تتجاوز 7مليارات دولار سنوياً. هذا بالإضافة إلى ما تطالب به إيران من تعويضات الحرب، بعد أن أقرت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة بأن العراق هو المعتدي في تلك الحرب، وتطالب إيران مبلغ [160 مليار دولار]كتعويضات حرب.

لقد أثقلت الديون كاهل الاقتصاد العراقي، وتوقفت معظم مشاريع التنمية، هذا بالإضافة إلى ما يتطلبه تعمير ما خربته الحرب من أموال وجهود، فقد جاء في تقرير أمريكي عن وضع العراق الاقتصادي ما يلي:

{إن الوضع الاقتصادي في العراق لا يبشر بخير، دخله وصل إلى 25 مليار دولار، في عام 1988، ولكن صورة الاقتصاد العراقي خلال السبعينيات قد تلاشت، وحل محلها وضع اقتصادي مظلم، وخراب واسع في أنحاء البلاد، وفي ظل الحكومة الحاضرة، وسياستها الاقتصادية، فإن الاقتصاد يتحول من سيئ إلى أسوأ، وإن ذلك يمهد لسياسة عراقية متهورة، في محاولة للخروج من المأزق الاقتصادي الذي يمر به}.

لقد أصبح العراق بعد حربه مع إيران يملك القوة، ولكنه في الوقت نفسه يعاني من اقتصاد متدهور، وديون تثقل كاهله، وجواره بلدان عربية ضعيفة عسكرياً ولكنها غنية جداً، تغري ثرواتها أصحاب القوة، وخاصة بالنسبة إلى بلد مثل العراق، الذي يحكمه نظام دكتاتوري يقوده رجل كصدام حسين، هذا الرجل الذي أصابه غرور لا حدّ له، بعد أن شعر أنه أنتصر في حربه ضد إيران!، وأصبح لديه جيش جرار وترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، ومصانع حربية متطورة، ولكنه يفتقد إلى المال لسداد ديونه، وتعمير ما خربته الحرب، هذا بالإضافة إلى ما يتطلبه لإدامة جيشه، ومواصلة تسلحه، ناهيك عن مشاريع التنمية التي تحتاجها البلاد، والتي توقفت خلال سنوات الحرب.

ولاشك أن هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي خلقها النظام العراقي نتيجة تهوره واندفاعه لتنفيذ المخططات الإمبريالية، بشنه الحرب ضد إيران والتي ظنها نزهة قد تدوم بضعة أسابيع، أو بضعة اشهر على أبعد الاحتمالات، وأراد لها

مخططوهـا أن تـدوم سـنوات طـوال وبقـوا يغـذونها باسـتمرار، تـارة يقـدمون المساعدات للعراق، وتارة أخرى لإيران.

ولابد أن أشير هنا إلى أن العراق الذي خاض ثمان سنوات من الحرب لم يجابه خلالها نقصاً في السلع الغذائية، وغيرها من السلع الأخرى، فقد كانت الأسواق تُملأ كل يوم بكل ما يحتاجه البلد، حيث أغرقت الولايات المتحدة وحلفائها الأسواق بالمواد الغذائية، والألبسة، والأجهزة المنزلية كافة، فقد كان على مشعلي الحرب أن يخففوا ما استطاعوا من التذمر الشعبي من تلك الحرب المجرمة، التي حصدت أرواح نصف مليون من خيرة شباب العراق، ورملت عشرات الألوف من النساء، ويتّمت مئات الألوف من الأطفال، ومزقت قلوب الآباء والأمهات، وكل ذلك من أجل أن تستمر الحرب، لكي يعبئ كبار الرأسماليين جيوبهم ببلايين الدولارات، على حساب بؤس الشعبين، العراقي والإيراني وعذاباتهم، ودماء أبنائهم.

ثالثاً: العراق والولايات المتحدة وإسرائيل

أصبح العراق، بعد نهاية الحرب مع إيران، بما يمتلكه من قوة وسلاح، مصدر خطر على الخليج، وخاصة وأن أزمته الاقتصادية قد أصبحت من العمق ما يهدد بوقوع انفجار جديد في المنطقة، ولا سيما وأن العراق يحكمه نظام دكتاتوري متهور يقوده صدام حسين.

كانت الولايات المتحدة وإسرائيل يراقبان عن كثب تسلح العراق، وخاصة في مجال الصواريخ البعيدة المدى، والأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، والجرثومية، ومحاولات نظامه المتسارعة لتطوير قدراته النووية، بغية الوصول إلى إنتاج السلاح النووي، كل هذا أثار حفيظة الولايات المتحدة وإسرائيل، وبدأت الشكوك تتصاعد حول مستقبل القوة العراقية، ثم سرعان ما تحولت الشكوك إلى حقيقة واقعة، على الرغم من محاولات صدام حسين المحمومة لتحسين صورته إمام الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي أواخر عام 1989، توجه [طارق عزيز] نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، إلى الولايات المتحدة، حيث قابل الرئيس [جورج بوش]، ووزير

خارجيته [جيمس بيكر]، وأجرى الطرفان حواراً مطولاً وصريحاً حول العلاقات العراقية الأمريكية، أصدر بعدها الرئيس بوش توجيهاً داخلياً إلى إدارته يطلب منها أن تحرص على تنمية علاقات طبيعية مع العراق قائلاً:

{إن ذلك قد يساعد في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط}.

ثم عاد الرئيس بوش في 16 كانون الثاني 1990، فأصدر أمراً رئاسياً جاء فيه:

{إن زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن أن يكون مفيداً للمصالح الأمريكية}.(1)

وبالفعل حصلت [شركة بكتيل] على عقود في العراق تصل قيمتها إلى [1200 مليون]، وفي نفس الوقت أقدم العراق على وقف دعمه لميشيل عون في لبنان، واتخذ موقفاً مرناً من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أعلن حكام العراق أن دول المواجهة مع إسرائيل حرة في الحركة للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي.

إلا أن تلك العلاقة لم تدم طويلا، إذ ما لبثت وسائل الإعلام الأمريكية التي تهيمن عليها الصهيونية العالمية أن بدأت في الشهور الأولى من عام 1990 بشن هجومها على صدام حسين متهمة إياه بالعمل على تهديد الأمن والسلام في الشرق الأوسط، والسعي لامتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

ورغم محاولات الملك حسين، ملك الأردن، والرئيس المصري حسني مبارك لتلطيف جو العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، فإن تلك المحاولات لم تستطع تبديد شكوك الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالنظر لما تمتلكه إسرائيل من تأثير كبير على السياسة الأمريكية، وعلى وسائل الإعلام الأمريكي والعالمي، فقد لعبت إسرائيل دوراً كبيراً في تخريب العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، وبدأت الصحافة الأمريكية خاصة، والغربية عموماً، تشن حرباً كلامية على النظام العراقي، وتصاعدت حرب الكلمات إلى حرب أعصاب، ثم إلي الكراهية، لتسير بعد ذلك إلى الحرب الحقيقية، والدماء.

ففي 11 شباط 1990 قام [جون كيللي]، مساعد وزير الخارجية الأمريكية بزيارة إلى بغداد، وأجرى مباحثات مع حاكم بغداد صدام حسين حول العلاقات العراقية الأمريكية، وقد أثار صدام حسين قضية الحملة الإعلامية التي تشنها الصحافة

الأمريكية ضد نظامه، وحاول جون كيللي التخفيف من آثار تلك الحملة، مدعياً أن الصحافة تمثل وجهة نظرها، وهي حرة في الكتابة والتعبير، وهي ليست بالضرورة تعبر عن السياسة الرسمية للولايات المتحدة.(2)

وفي 15 شباط، صدر تقرير عن لجنه حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، يتهم النظام العراقي بالقيام بممارسات منافية لحقوق الإنسان، من تعذيب، وقتل، واعدامات، وقامت إذاعة صوت أمريكا بإذاعة التقرير، ثم أعقبته بتعليق يمثل وجهة النظر الرسمية للحكومة الأمريكية، وقد أحتوى التعليق على هجوم شديد على سلوك وتصرفات الحكومة العراقية.

وفي 19 شباط، ألقت السلطات الأمريكية القبض على أحد عملاء النظام العراقي بتهمة تدبير محاولة اغتيال معارض عراقي لاجئ في الولايات المتحدة، وقامت الحكومة الأمريكية على الأثر بطرد أحد أعضاء السفارة العراقية في واشنطن، وردت الحكومة العراقية على الإجراء الأمريكي بطرد أحد أعضاء السفارة الأمريكية في بغداد.

وفي 20 شباط 1990، أعلنت إسرائيل أنها اكتشفت وجود وحدات عسكرية عراقية في الأردن، وعلى الأثر قامت الطائرات الأمريكية بطلعات استكشافية فوق الأردن، أعلنت بعدها الولايات المتحدة عن اكتشاف 6 قواعد إطلاق صواريخ عراقية قرب قاعدة **(H2)** الجوية الأردنية، وقامت إسرائيل إثر ذلك بتكثيف حملاتها على العراق ، واتخذ الكونجرس الأمريكي قراراً بوقف بيع القمح الأمريكي للعراق.(3)

وفي 21 شباط 1990 نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً عن حقوق الإنسان في العراق يتألف من 12 صفحة، وصفت فيه حكام العراق بكونهم أسوأ مُنتهك لحقوق الإنسان، وممارسة التعذيب، والقتل دون محاكمة، أو إجراء محاكمات سريعة لا تتيح للإنسان الدفاع عن نفسه، وبدا وكأن الولايات المتحدة قد اكتشفت لتوها جرائم نظام صدام التي مارسها بحق الشعب العراقي منذُ تسلطه على الحكم في البلاد عام 1968، والتي راح ضحيتها مئات الألوف من المواطنين الأبرياء، وسكتت عن حملة الأنفال الفاشية ضد الشعب الكردي، وقتل سكان مدينة حلبجة عن بكرة أبيهم بالسلاح الكيماوي، فلم تكن كل تلك الجرائم تحرك ضمير

حكام الولايات المتحدة طالما لا تؤثر على المصالح الأمريكية، والإسرائيلية.

وفي 9 آذار تصاعدت الحملات ضد نظام صدام أثر إقدامه على اعتقال الصحفي البريطاني [فازاد بازوفت] مراسل صحيفة الابزورفر البريطانية بتهمة التجسس، حيث اتهمته بالقيام بزيارات لمنطقة عسكرية تضم مجمعاً لإنتاج الصواريخ، وأحالته إلى [محكمة الثورة] التي أصدرت عليه حكماً بالإعدام.

ورغم جميع المحاولات التي قامت بها بريطانيا وحلفائها الغربيين لإنقاذ حياته، فقد أقدم حكام بغداد على تنفيذ حكم الإعدام به في 15 آذار، وأدى ذلك الإجراء إلى تصاعد الحملات على النظام العراقي في الصحف الغربية، ووصفت صحيفة [الابزورفر] صدام حسين بأنه جزار بغداد، وكأن صدام حسين لم يصبح جزاراً إلا بعد أن أقدم على إعدام الصحفي بازوفت !!.

وفي 18 آذار، أعلنت الحكومة البريطانية أنها عثرت على شحنات من أجهزة [المتسعات] التي تستخدم في التفجيرات النووية كانت في طريقها إلى العراق، وتمت مصادرتها.

وفي نفس اليوم، وقف صدام حسين في اجتماع عام، أمام عدسات التلفزيون، وبيده مجموعة من المتسعات، وهو يتحدث باستهزاء قائلاً:

{هذه هي المتسعات التي يتحدث عنها الإنكليز؟ لقد صنعها أبنائنا النشامى في هيئة التصنيع العسكري}.

وفي 27 آذار 1990 التقي صدام حسين بملك السعودية [فهد] في حفر الباطن بالسعودية، وشكى له من الولايات المتحدة، وأبلغه بأن الولايات المتحدة تضمر الشرّ للعراق، وقد أجابه الملك فهد بأنه لا يعتقد ذلك، وأن الرئيس بوش رجل طيب!!، ثم انتقل صدام في شكواه للملك فهد إلى حكام الكويت قائلاً:

{إن حكام الكويت قد رفعوا إنتاجهم النفطي عن الحصة المقررة في مؤتمر الأوبك وأن هذا الإجراء قد أضر كثيراً، ليس بالعراق فحسب، بل وبالسعودية أيضاً، فقد أدى إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما أدى إلى انخفاض مداخيل العراق بشكل كبير، ذلك أن انخفاض بمقدار دولار واحد لبرميل النفط، يعني خسارة العراق لمبلغ بليون دولار سنويا}. وقد وعد الملك فهد بالاتصال

بأمير الكويت والتباحث معه حول الموضوع. وكانت هذه الشكوى مؤشراً واضحاً على نوايا الحاكم بأمره في بغداد.

وفي الوقت نفسه وجه صدام حسين تحذيراً شديداً إلى الدول التي تتجاوز حصص الإنتاج، وطالب برفع سعر البرميل الواحد من النفط إلى مستوى 25 دولار، وعدم السماح بهبوطه إلى ما تحت 18 دولار، وكان موقف الحكومة السعودية مع الحفاظ على حصص الإنتاج، وأقدمت الحكومة على إعفاء وزير النفط [أحمد زكي يماني] من منصبه بالنظر لمساعيه الكبيرة والمكشوفة في خدمة المصالح الأمريكية والغربية.

وفي 29 آذار من نفس العام، أعلنت بريطانيا أنها عثرت على قطعة من مواسير المدفع العملاق، الذي كان العراق يسعى لتصنيعه في طريقها إلى العراق، وجرت مصادرتها. وكانت المخابرات الإسرائيلية قد قامت قبل أسبوع من هذا التاريخ، في 22 آذار باغتيال العالم الدكتور [جيرالد بول] الخبير في صنع المدفع العملاق، في أحد فنادق العاصمة البلجيكية [بر وكسل].

وفي 30 آذار 1990 أعلن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أن إسرائيل لابد أن توجه ضربة وقائية للعراق، في أي وقت تشعر فيه بأنه قد أصبح خطر عليها.

ثم أعقبه رئيس الوزراء [شامير] بالقول بأن إسرائيل ستوجه ضربة للعراق إذا أحست انه في طريقه لإنتاج قنبلة نووية.

في 1 نيسان رد صدام حسين على التهديدات الإسرائيلية قائلاً : { إن العراق سوف يرد على إسرائيل، إذا ما تجرأت على استخدام السلاح النووي ضد العراق، ويحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج}. (4)

وفي 3 نيسان 1990، أطلقت إسرائيل قمراً تجسسياً أطلقت عليه أسم [الأفق]، وكان الهدف من إطلاقه مراقبة ما يدور في الجانب العراقي.

وفي 14 نيسان وقف رئيس وزراء إسرائيل شامير يهدد ويعلن بأن إسرائيل تحتفظ لنفسها بحرية العمل لتدمير قواعد الصواريخ العراقية. وفي 18 نيسان، رد صدام حسين في مقابلة له مع وفد عربي من اتحاد نقابات العمال قائلاً : {إن أي هجوم من قبل إسرائيل على العراق سيواجه بحرب شاملة، لن تتوقف إلا بتحرير كامل

الأرض العربية}.

وفي 19 نيسان، أعلن الرئيس الفرنسي [متران]، أن فرنسا تؤيد جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي وأن الأعضاء الدائميين في مجلس الأمن الدولي سوف يجتمعون في تموز القادم لبحث الموضوع المذكور.

وفي 21 نيسان أعلن العراق أن طائرة استطلاع أمريكية، وطائرات الأواكس، قد حلقت في سماء العراق. وهكذا بدأت الحرب الكلامية، وتصاعدت بين النظام العراقي من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، حتى بدا وكأن الحرب على وشك الوقوع في الشرق الأوسط بين العراق وإسرائيل، وكان صدام حسين ينتهز كل فرصة للتحدث عن قوته وسطوته، وأسلحته، واستعداداته الحربية ويهدد بضرب اسرائيل بالكيماوي المزدوج، ويتفاخر باستطاعة هيئة التصنيع العسكر انتاج المتسعات في الوقت الذي كان نظامه يعاني من أزمة اقتصادية حادة لا يعرف كيف يخرج منها.

رابعاً: عقد مؤتمر القمة العربية في بغداد

في خضم تصاعد الأزمة بين العراق والولايات المتحدة وإسرائيل، وتصاعد لهجة التهديدات من كلا الطرفين، جرت الدعوة من قبل العراق وبعض الدول العربية، لعقد مؤتمر للقمة العربية في بغداد لدراسة الأوضاع العربية، والتهديدات الإسرائيلية بضرب العراق، وتدهور العلاقات العراقية الأمريكية، وقد تمت الموافقة على عقد المؤتمر، وحُدد له يوم 28 أيار 1990.

سبق عقد المؤتمر اجتماع وزراء الخارجية العرب لإعداد جدول مباحثات القمة، وفي أثناء الاجتماع حدثت خلافات حادة بين وزير الخارجية العراقية من جهة، ووزيرا خارجية مصر، والسعودية من جهة أخرى، حينما قدم العراق مشروع قرار يدين الولايات المتحدة، ويتهمها بتهديد العراق، ودعمها لإسرائيل.

فقد أعترض الوزيران على ذكر الولايات المتحدة، ولم يتوصل المجتمعون إلى صيغة قرار بشأن الموضوع، وتقرر عرض الموضوع على الملوك والرؤساء للبت فيه.

وأنعقد المؤتمر في موعده المقرر في بغداد، وكان جو المؤتمر كئيباً جداً، حيث بدأ صدام حسين خطابه الافتتاحي بمهاجمة الولايات المتحدة، مما سبب إحراجاً وقلقاً كبيراً لدى العديد من الملوك والرؤساء العرب، كمصر والسعودية وحكام الخليج، الذين يحرصون على عدم إغضاب الولايات المتحدة، ومما جاء في خطاب صدام حسين قوله:

{إن الأمة العربية كلها مستهدفة، والعراق أول المستهدفين، فهو الآن في مواجهة مؤامرة أمريكية عسكرية واقتصادية، وحصار تكنولوجي وإعلامي، ويتحتم على الأمة العربية أن تتصرف على اعتبار أنها كلها حالة واحدة، لأن الأعداء يعاملونه كحالة واحدة، حتى وإن استعملوا البعض منا أحياناً ضد البعض الآخر. نحن جميعاً على فوهة بركان، ولا يتصور أحد أن بمقدوره أن يجري بسرعة ليبتعد عن مركز الانفجار، أو مجرى الحمم}.

شعر الملوك والرؤساء العرب بضيق شديد، وتمنى معظمهم لو انهم لم يحضروا المؤتمر، وأخذوا يعدون الدقائق لانتهائه والعودة إلى بلادهم، فقد كان صدام حسين يتحدث إليهم والشرر تتطاير من عينيه.

وعندما طُرح مشروع قرار بدعم منظمة التحرير الفلسطينية بمبلغ 150مليون دولار، سادت القاعة فترة من الصمت، وكان عدم الرضا بادياً على المجتمعين، ولما طرح الأردن طلبه بتجديد الدعم الذي كان قد أقره مؤتمر القمة السابق، عام 1979، أبدا ملوك وأمراء الخليج رأيهم في أن يكون قرار المساعدات للأردن عن طريق الاتصالات الثنائية، وكان ذلك الرأي يشير بوضوح إلى رغبة حكام الخليج للتهرب من أي التزام، وكان أن ثار صدام مرة أخرى، موجهاً عتاباً مراً لهم على تقصيرهم في تقديم العون للدول الشقيقة، ولمنظمة التحرير الفلسطينية.

أشتعل جو المؤتمر، أحس الحاضرون أن كابوساً قد سقط فوق رؤوسهم، وأرادوا إنهاء المؤتمر ومغادرة بغداد، وفي النهاية، وقع المجتمعون على مقررات المؤتمر في 30 أيار دون اعتراض، فقد كانت تصرفات صدام حسين قد أثارت المخاوف في نفوسهم، وكان أكثر من أغاظ صدام هو أمير الكويت، فقد شكى صدام للملك فهد من تصرفات حكومة الكويت تجاه العراق قائلاً: {إن الكويتيين يضاربون على الدينار العراقي لخفض سعره، ويخربون أسعار النفط بتجاوزهم حصص الإنتاج،

مما يضر كثيراً جداً بمصالح العراق الاقتصادية}، وقد أقترح الملك فهد عقد قمة مصغرة تضم العراق والكويت والسعودية والإمارات، والعمل على التوصل لحل حاسم وعادل لقضية الحصص، والأسعار.

وعند مغادرة أمير الكويت الشيخ جابر الصباح، صدام حسين كان برفقته إلى المطار، وقد جرى بين الاثنين حديث عن العلاقات الكويتية العراقية، ومسألة الديون البالغة [30 مليار دولار]، حيث طالبه صدام حسين بالتنازل عنها.

وقد رد عليه الأمير قائلاً:

{أن الكويت لم تطالبكم بالديون}. إلا أن صدام حسين رد عليه طالباً منه التنازل عن الديون بصورة رسمية، وحاول الأمير التخلص من إلحاح صدام قائلاً له:{ إن تنازل الكويت بصورة رسمية سوف يجعل الآخرين يطالبوننا بنفس الشيء، هذا بالإضافة إلى أن التنازل الرسمي عن ديوننا سيجعل ديونكم أقل لدى صندوق النقد الدولي، ويجعل الدائنين يطالبونكم بديونهم، وكان واضحاً أن الكويت لا تريد التنازل عن ديونها للعراق}.

خامساً: النظام العراقي يحول سهامه نحو الكويت

في خضم تلك الأحداث، والتهديدات المتقابلة بين العراق من جهة، وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، وتوجه أنظار العالم أجمع إلى ما يمكن أن تتمخض عنه تلك التهديدات، غيّر العراق على حين غرة اتجاه هجومه نحو الكويت، فقد أعلن في 3 أيار 1990 أن الكويت تقوم بدور كبير في تخريب أسعار النفط حتى وصل سعر البرميل إلى أدنى مستوى له منذُ عام 1972، وبلغ 11 دولار، وإن هذا العمل يضر بمصالح العراق، الذي خرج من حرب دامت 8 سنوات، دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي!!، وحماية أمن الخليج !!، وقد سببت الحرب للعراق أزمة اقتصاد حادة، وذكّر حكام الكويت بأن هبوط دولار واحد من أسعار النفط يسبب للعراق خسارة تتجاوز المليار دولار، وإن العراق لا يمكنه السكوت على هذه الحال.

وفي شهر تموز من عام1990 عاد صدام حسين مرة أخرى إلى علاقته مع الكويت، ومسألة التزام حكومتها بحصص الإنتاج المقررة من قبل منظمة الأوبك،

والمحافظة على مستوى الأسعار، التي أخذت تنحدر شهراً بعد شهر، ولم تخفي الحكومة الكويتية وحكومة الإمارات العربية المتحدة أنهما قد زادا من إنتاجهما تجاوزاً على الحصص المقررة، مما أثار غضب العراق.

لقد بدا من تصرفات الكويت والإمارات أن هناك أمراً يدبر في الخفاء، لا من قبل هاتين الدولتين، وإنما من جهة كبرى، وهي بالتأكيد الولايات المتحدة، التي رأت في التضييق على العراق إقتصادياً خير سبيل لكسر شوكته، فليس من المعقول أن تتحدى دويلتان صغيرتان كالكويت والإمارات العراق المزهو بنصره على إيران، والذي يملك أقوى وأكبر جيش في الشرق الأوسط إذا لم يكن وراءهما الولايات المتحدة.

لقد وصل الأمر بوزير النفط الكويتي [علي خليفة الصباح] أن تحدى العراق علناً، في مؤتمر الأوبك قائلاً: {إن الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة من الإنتاج، وهي مليون وسبعة وثلاثين ألف برميل يومياً، وتصر على إنتاج مليون وثلاثمائة وخمسون ألف برميل}، وكان وزير النفط الكويتي يتحدث في المؤتمر وكأنه رئيس دولة عظمى تملي شروطها على الآخرين، ولاشك أن الكويت ما كانت لتجرأ على هذا التصرف لولا التحريض المباشر من قبل الولايات المتحدة.

وحاول الوزير الكويتي أن يجعل الخلاف ليس مع العراق وحده، وإنما مع السعودية كذلك للتمويه، لأنها طالبت بالالتزام بحصص الإنتاج قائلاً:

{إن الكويت والسعودية على طريق التصادم المحقق بسبب حصص الإنتاج، فنحن لا ننوي التراجع عن موقفنا}!!.

لكن كلام علي الخليفة الصباح في حقيقة الأمر لم يكن موجهاً للسعودية، وإنما بكل تأكيد موجهاً للعراق، وأنه بهذا الخلط أراد أن يُشعر العراق وكأن خلافات الكويت ليست مع العراق فحسب، وإنما مع السعودية أيضاً!!.

كاد صدام حسين أن يفقد صبره في تلك الأيام من تصرفات حكام الكويت، فقد سبب انهيار أسعار النفط خسارة كبيرة قُدرت بـ [7 بليون دولار]، في وقت هو أحوج ما يكون لهذا المبلغ الكبير، بعد حربه مع إيران. وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الكويت تزيد من إنتاجها النفطي، فأنها كانت تجني الأرباح الطائلة من

استثماراتها في الخارج وتعوض فرق أسعار النفط، حيث أن نصف دخل الكويت يأتي من تلك الاستثمارات.

وهكذا أخذت الأزمة بين العراق والكويت تتصاعد حدتها يوماً بعد يوم، وكانت الولايات المتحدة تدفع حكام الكويت على عدم الاستجابة لأي من مطالب العراق، لكي تعمق الأزمة وتوصلها إلى مرحلة الانفجار، وتدفع صدام حسين إلى عمل متهور ضد الكويت، لكي تتخذه ذريعة لتوجيه ضربة قاضية للعراق، وتدمر ترسانته الحربية، وبنيته الاقتصادية، وتعود به إلى الوراء عشرات السنين.

سادساً:النظام العراقي يوقع معاهدة عدم اعتداء مع السعودية

نتيجة للتوتر الشديد الذي أصاب العلاقات العراقية الكويتية، بسبب عدم التزام الكويت بحصص الإنتاج، وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، ورفض حكومة الكويت التنازل رسمياً عن ديونها على العراق، فقد اختمرت في عقل صدام حسين فكرة غزو الكويت، وضمها للعراق.

كان على صدام حسين أن يهيئ الظروف لعملية الغزو، وليطمئن السعودية وبقية دول الخليج بأنه لا يضمر لهم أي عدوان، وعلى ذلك قرر صدام أن يقوم بزيارة رسمية إلى السعودية بدعوى التباحث مع الملك فهد حول موضوع الالتزام بحصص الإنتاج، والعمل على رفع أسعار النفط إلى ما كانت عليه سابقاً، ثم لينتقل إلى الهدف الحقيقي من زيارته، ويعرض على الملك فهد عقد معاهدة عدم اعتداء بين العراق والسعودية، لكي يفهمه أنه لا يضمر شراً للسعودية.

فوجئ الملك فهد باقتراح صدام حسين، وسأله إن كانت المعاهدة ضرورية، فكان جواب صدام أن أطراف عديدة تحاول تخريب العلاقة بين البلدين، وخاصة بعد أن خرج العراق من حربه مع إيران منتصراً!.

كان جواب الملك فهد بأنه وأن كان يرى أن علاقة الدم هي أقوى من أي معاهدة، فإنه على استعداد لعقد المعاهدة المقترحة. كان صدام حسين في تلك الأيام يخطط لمهاجمة الكويت، أراد أن يستغل المعاهدة المقترحة مع السعودية، لكي يضمن حيادها، ذلك أن الكويت عضو في مجلس التعاون الخليجي، وبينها وبين دول

المجلس معاهدة للدفاع المشترك، والسعودية أكبر دول المجلس، ولذلك أراد أن يطمئنها بأنه ليس له أي أطماع في أراضيها، كما أراد صدام حسين أن يطمئن الولايات المتحدة بصورة خاصة والغرب بوجه عام، بأنه لا ينوي الاعتداء على السعودية التي تتسم بأهمية خاصة جداً بالنسبة لهم باعتبارها أكبر مصدر للنفط في منطقة الخليج .

سابعاً: تصاعد التوتر بين العراق والكويت

بدأت العلاقات بين العراق والكويت تأخذ مجراً خطيراً، فالكويت تصّر على سياستها النفطية، وزيادة إنتاجها، متخطية حصتها المقررة بموجب قرارات الأوبك والعراق يطالبها بالالتزام، والعمل على رفع الأسعار، وكانت الولايات المتحدة تعمل في الخفاء على إذكاء الصراع بين البلدين وإيصاله نحو الذروة لدفع صدام حسين إلى المخاطرة باجتياح الكويت.

وفي تلك الأيام انعقد مؤتمر الاوبك مرة أخرى لبحث الوضع المتأزم بين العراق والكويت، ومسألة الأسعار، والالتزام بحصص الإنتاج لكل دولة.

ومرة أخرى أصر الوفد الكويتي على تجاوز حصته من الإنتاج، بدفع من الولايات المتحدة، مما دفع صدام حسين إلى إرسال رسالة إلى أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح يطالبه فيها باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على مستوى معقول لأسعار النفط، والتقيد بحصص الإنتاج. لكن الرسالة لم تغّير مواقف الحكومة الكويتية، والتي هي إرادة الولايات المتحدة بالطبع، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين الطرفين.

حاولت كل من السعودية والأردن التوسط بين الطرفين، لكن المحاولة لم تثمر، بل على العكس ظهرت أشياء جديدة أخرى على سطح الأحداث، فقد أخذ صدام حسين يتحدث عن حمايته لأمن الخليج بحربه مع إيران طيلة 8 سنوات !!، ودفع العراق ثمناً غالياً من دماء مئات الألوف من أبنائه. وردت الكويت على دعاوى العراق بأنها قد ساعدت العراق، حيث قدمت له بعد أسابيع من بداية الحرب قرضاً بمبلغ 5 بلايين دولار، وأنها كانت تصدر لحساب العراق 125 ألف برميل من النفط يومياً للإيفاء بالتزامات العراق المالية المتعاقد عليها مع الدول الأخرى لغرض التسلح.

أما صدام حسين فقد رد على حكام الكويت قائلاً: { إن الأموال هي أرخص تكاليف الحرب، وإن القرض هو دين علينا أن نرده، وأن العراق خسر مئات البلابين، ومئات الألوف من أرواح أبنائه دفاعاً عن الخليج]!!.

وردت حكومة الكويت بأنها هي أيضاً تعرضت لنيران الحرب، حيث جرى قصف منشآتها النفطية وناقلاتها، واضطرت لشراء الحماية من الدول الكبرى لناقلاتها. وجاء الرد العراقي متهماً الكويت بأنها لم توافق على إعطائه تسهيلات في جزيرتي[بوربا، وبوبيان] وأن الكويت لو فعلت ذلك لاستطاع العراق تحرير الفاو منذ زمن طويل. وردت حكومة الكويت بأنها لو أعطت تلك التسهيلات للعراق، لتمسك بها ورفض الخروج منها، ولم يكد صدام حسين يسمع الجواب حتى بادر إلى القول بأن الجزيرتين عراقيتان، وسارع حكام الكويت إلى الرد بأن النظام العراقي بدأ يكشف عن أطماعه في الكويت.

وهكذا تصاعدت لهجة حكام البلدين إلى درجة تنذر بعواقب وخيمة، فقد اتهم العراق حكام الكويت باستغلال انشغال العراق في الحرب للزحف داخل الأراضي العراقية، وتغير الحدود، وسرقة نفط حقل الرميلة الجنوبي، وأن الكويت باعت نفطاً من هذا الحقل ما مقداره[2000 مليون دولار] .

وردت حكومة الكويت بأن العراق يرفض تثبيت الحدود بين البلدين، وأن له أطماع في الكويت، وأن ادعاء حكام العراق عن زحف مزعوم للحدود الكويتية تجاه العراق وسرقة نفط حقل الرميلة الجنوبي لا أساس له من الصحة. وفي واقع الحال كان العراق يتهرب دائماً من مسألة تثبيت الحدود بين البلدين بشتى الوسائل والأعذار، مدعياً بأن العراق منشغل في حربه مع إيران، وأن الوقت غير مناسب للبحث في هذا الموضوع.

وعندما انتهت الحرب، وعاد السلام إلى المنطقة، أرادت حكومة الكويت فتح باب الحدود من جديد، وتوجه ولي العهد الكويتي [سعد العبد الله الصباح] إلى بغداد، في 6 شباط 1989 لتقديم التهنئة للحكومة العراقية على انتهاء الحرب، ولفتح ملف الحدود. وفي يوم وصوله، نشرت صحيفة القادسية ـ لسان حال وزارة الدفاع ـ مقالاً حول مسألة الحدود، قبل أن يطرحها الشيخ سعد، وكانت المقالة أشبه بعاصفة إعلامية، فقد أتهم المقال حكومة الكويت بقضم أراضٍ عراقية، وأعاد

إلى الأذهان أن جزيرتي بوربا وبوبيان عراقيتان.

أثار الشيخ سعد في أول لقاء له مع نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع عدنان خير الله موضوع الحملة الصحفية التي قيل آنذاك أن صدام حسين نفسه هو الذي أملى المقال على الصحيفة، وأشار الشيخ سعد بأنه فكر في قطع الزيارة والعودة إلى الكويت، وكان رد الوزير العراقي بأن قطع الزيارة ليس في صالح العلاقات العراقية الكويتية.

رضخ الشيخ سعد للواقع، وعقد لقاءات مع طارق عزيز، وزير الخارجية، وعزت الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وجرى خلال اللقاءات نقاش حول الحدود، ثم حان وقت لقاء الشيخ سعد بصدام حسين، وتحدث صدام مع الشيخ سعد وكأنه لا يعرف شيئاً عن الموضوع، وطلب من الشيخ سعد أن يلتقي مرة أخرى بطارق عزيز، ويبحث معه الأمر، وأبلغه بأنه مخول بكل شيء، ثم التفت صدام إلى طارق عزيز قائلاً له: {لابد وأن تحلوا هذا الموضوع، شكلوا لجنة على أعلى مستوى، ودعونا ننتهي منه}.

أقترح طارق عزيز أن تكون اللجنة بمستوى الجانب الكويتي، أي أحد نواب رئيس مجلس قيادة الثورة، بالإضافة إلى وزيرا خارجية البلدين.

وفي نهاية أيلول 1989 قام أمير الكويت بزيارة رسمية إلى بغداد، غير أنه لم يجر التطرق خلال الزيارة إلى مسألة الحدود، إلا أن أحد الوزراء المرافقين للأمير سأل رئيس الوزراء سعدون حمادي عن إمكانية عقد معاهدة عدم اعتداء بين البلدين، على غرار المعاهدة العراقية السعودية، وقد أجابه سعدون حمادي بأن الوقت غير مناسب قبل الانتهاء من مسألة تثبيت الحدود.

وهكذا عاد أمير الكويت إلى بلاده دون أن يحقق شيئاً، وبعد شهرين من تلك الزيارة اشتدت الخلافات بين البلدين حول موضوع الالتزام بحصص الإنتاج وسقفه، وحول مسألة الأسعار، واتهم صدام حسين كل من الكويت والإمارات العربية بتخريب اقتصاد العراق.

وفي كانون الثاني 1990 توجه سعدون حمادي إلى الكويت، وأجرى مباحثات مع وزير الخارجية آنذاك[صباح الأحمد الصباح]، وطلب من الحكومة الكويتية قرضاً

بمقدار 10 بلايين دولار، وقد أجابه الشيخ صباح بأن الحكومة سوف تدرس الموضوع، وترد على العراق فيما بعد.

وبعد شهر تقريباً من تلك الزيارة قام الشيخ صباح الأحمد بزيارة إلى بغداد، وأجرى لقاءات مع المسؤولين العراقيين، ولمح خلال الاجتماع إلى الديون الكويتية على العراق، وأبلغهم أن الكويت لا تستطيع أن تقرض العراق أكثر من 500 مليون دولار، تضاف إلى الديون السابقة، مما أثار غضب صدام حسين، وجعله يصمم على غزو الكويت.

ثامناً: المخابرات الأمريكية تكشف تحركات عسكرية باتجاه الكويت

في السادس عشر من شهر تموز 1990 كشفت المخابرات العسكرية الأمريكية عن تحرك عراقي يضم 3 فرق عسكرية كاملة الاستعداد نحو الجنوب، باتجاه البصرة والكويت، وهذه الفرق هي [فرقة حمورابي] و[فرقة المدينة المنورة] و[فرقة توكلنا على الله] .

وعلى الفور أستدعى رئيس أركان الجيش الأمريكي [كولن باول] قائد القيادة المركزية المخصصة للتدخل السريع في الشرق الأوسط الجنرال [شوار تزكوف]، حيث أكد له حقيقة تلك التحشدات.

وفي 30 تموز، كشف [والتر لانج] مسؤول المخابرات العسكرية في الشرق الأوسط أن الحشد العسكري العراقي يبدو معداً للهجوم، وعلى أثر ذلك التقرير عن التحركات العراقية أقترح رئيس أركان الجيش الأمريكي على وزير الدفاع أن توجه الحكومة الأمريكية تحذيراً للعراق، وقد طلب وزير الدفاع منه مهلة لأخذ رأي الرئيس بوش، ولما تم لقاء وزير الدفاع بالرئيس عرض عليه اقتراح كولن باول، إلا أن الرئيس سارع للقول بأنه لا يرى ضرورة لتوجيه تحذير.(5)

لقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة كانت تريد بالفعل أن يقدم صدام حسين على غزو الكويت لكي تجد المبرر الذي تريده لتوجيه ضربة قاضية للعراق، وتجرده من كل أسلحة الدمار الشامل، وتحطم بنية العراق الاقتصادية، وتعيده خمسون عاماً إلى الوراء، كما ورد ذلك في رسالة بوش إلى صدام.

تاسعاً:خطاب صدام حسين ورسالة العراق للجامعة العربية:

في 17 تموز 1990، وبمناسبة ذكرى انقلاب 17تموز 1968، ألقى صدام حسين خطاباً نُقل عبر الإذاعة والتلفزيون، تعرض فيه للوضع المتأزم في منطقة الخليج، وتدهور العلاقات العراقية الكويتية، والعراقية الأمريكية. وكان أهم ما ورد في الخطاب قول صدام :

{ أن الولايات المتحدة تستخدم دولاً عربية في تنفيذ مخططاتها تجاه العراق عن طريق إغراق الأسواق العالمية بفائض الإنتاج من النفط، لكي يؤدي ذلك إلى خفض وتدهور الأسعار، وقد سعت إلى حث دول الخليج على عدم الالتزام بسقف الإنتاج، ونظام الحصص، وذلك بغية خنق العراق إقتصادياً}.

لم يحدد صدام حسين أسم الدول المعنية، إلا أن طارق عزيز، وزير الخارجية، قدم فيما بعد رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس لبحث مسألة هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل، وتظمنت الرسالة شكوى العراق من السياسة التي تتبعها حكومة الكويت، والإمارات وما تسببه من أضرار للعراق، وذكرت الرسالة أن الكويت كانت قد استغلت انشغال العراق في حربه مع إيران، وقامت بزحف تدريجي مبرمج نحو الأراضي العراقية، وأقامت المنشأت العسكرية والمخافر فيها، واستغلت حقل الرميلة الجنوبي باستخراج النفط منه وبيعه في الأسواق العالمية بما يتجاوز 2400 مليون دولار.

وبسبب ظروف الحرب فقد سكتت حكومة العراق آنذاك مكتفية بالتلميح، فيما استمرت الكويت على إجراءاتها المذكورة. كما أشارت الرسالة إلى أن الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، قد خرقتا نظام الحصص الذي أقره مؤتمر الأوبك وقامتا بزيادة إنتاجهما من النفط، وإغراق السواق العالمية بالنفط، مما سبب في انخفاض أسعاره إلى أدنى مستوى يصله منذُ عام، فبعد أن كان قد وصل سعر البرميل الواحد إلى 29 دولاراً، عاد وهبط إلى مستوى 11 دولار ، وقد أضّر هذا العمل بمصالح العراق الاقتصادية بشكل خطير. وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة يمر بها العراق بعد حربه الطويلة مع إيران، فقد خسر العراق خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1981- 1990 ما قيمته 89 مليار دولار، وإن العراق يعتبر

عمل الكويت والإمارات بمثابة عدوان عليه.

وقد ردت الحكومة الكويتية، بمذكرة رسمية وجهتها إلى الجامعة العربية، رفضت فيها الاتهامات العراقية، واتهمت العراق بأنه هو الذي أعتدى على أراضيها، وحفر آباراً فيها، واستولى على نفط كويتي. واختتمت المذكرة الكويتية بالطلب من الأمين العام للجامعة تشكيل لجنة تابعه تتولى تسوية النزاع مع العراق على الحدود. أما حكومة الإمارات العربية المتحدة، فقد أنكرت ما ورد في مذكرة العراق، وأعربت عن استغرابها لهذا الاتهام.

وفي تلك الأيام، كانت تقارير الأنباء تشير إلى قيام العراق بحشد قواته في الجنوب، واستطاع أحد الملحقين العسكريين الغربيين أن يشاهد طابوراً من المركبات العسكرية، جاوزت[2000 مركبة]، وكانت الملحقات الغربية، ودول الخليج تتابع بقلق أنباء التحشد العسكري العراقي، ووصل الأمر بالسفير الكويتي [إبراهيم الدعيج] أن يرسل برقية إلى حكومته قال فيها:

{ إنني لا أريد التسبب في إثارة ذعرٍ لا مبرر له،ولكني تلقيت معلومات كثيرة عن تحرك قوات عراقية كبيرة إلى الجنوب، وإنني لم أشأ أن أسأل الحكومة العراقية عن أسباب ذلك التحشد، فأنا واثق بأن جواب الحكومة العراقية سيقول بأن المقصود بذلك إيران، لا الكويت، ولكن هذه التحركات تثير الشكوك}. (6)

أراد السفير الكويتي التأكد من تحركات القوات العراقية عن طريق السفيرة الأمريكية [إريل كلاسبي]، حيث أقترح عليها زيارة الرئيس صدام حسين، للتأكد من نواياه تجاه الكويت:

ولم يدرك حكام الكويت ما تخططه الولايات المتحدة، ولا عن الفخ الذي نصبته لنظام صدام، وتشجيعها له، بصورة غير مباشرة للإقدام على مغامرته في اجتياح الكويت، لكي تجد المبرر الضروري لتوجيه ضرباته القاضية للعراق.

عاشراً:التحرك العربي لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية

بعد تصاعد الأزمة بين العراق والكويت، ووصولها إلى مرحلة الانفجار، بادر عدد من القادة العرب بالتحرك لاحتواء الأزمة، فقد تحركت المملكة العربية

السعودية، بشخص الملك فهد، حيث أوفد وزير خارجيته [سعود الفيصل] إلى بغداد، في 31 تموز 1990، حاملاً رسالة إلى صدام حسين، عارضاً فيها إجراء محادثات على مستوى عالٍ بين الطرفين في جدة تحت رعايته المباشرة، من أجل التوصل إلى حل للأزمة، كما طلب الملك فهد من صدام حسين أن يعمل جهده لتهدئة الأوضاع، وتهيئه الجو المناسب والهادئ لحل الخلافات بين البلدين الشقيقين، وبالفعل تم الاتفاق بين الأمير سعود الفيصل وصدام حسين على لقاء جدة، وجرى الاتفاق على أن يرأس الوفد العراقي نائب رئيس مجلس قيادة الثورة [عزت الدوري] فيما يرأس الوفد الكويتي ولي العهد ورئيس الوزراء الشيخ [سعد العبد الله الصباح].

وفي نفس الوقت، وصل وزير الدولة الكويتي [عبد الرحمن العوضي] موفداً من الحكومة الكويتية، وأجرى مع المسؤولين العراقيين محادثات مطولة حول الأزمة وسبل حلها.

كما تحرك الملك الأردني، حسين، باتجاه العمل لمعالجة الأزمة، فغادر عمان إلى الإسكندرية للقاء الرئيس مبارك، والتباحث معه حول الوضع الخطر على الحدود العراقية الكويتية، والذي يمكن أن ينفجر في أية لحظة، وجرى البحث في وسائل وسبل حل الخلافات العراقية الكويتية، وتم الاتفاق بينهما على أن يقوم الرئيس مبارك بزيارة بغداد، ولقاء صدام حسين.

وفي 24 تموز وصل الرئيس مبارك إلى بغداد، والتقى على الفور بصدام حسين، وأجرى معه نقاشاً مطولاً حول الأوضاع الملتهبة على الحدود العراقية الكويتية، وضرورة تهدئتها، والعمل على حل المشاكل بين البلدين بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين الأشقاء.

كان اللقاء الذي جرى بين الرئيسين مغلقاً، ولذلك فقد فسّر كل طرف ما دار في ذلك اللقاء، بعد وقوع الغزو، كما يشاء. فقد ذكر الرئيس مبارك أن صدام حسين كان قد وعده بعدم استخدام القوة، فيما قال صدام حسين بأنه كان قد قال لمبارك بأنه سوف لن يستخدم القوة انتظاراً لما قد تسفر عنه مباحثات جدة.

كان صدام حسين، خلال لقائه مع مبارك، حانقاً جداً على أمير الكويت وحكومته، وفي الوقت نفسه حاول صدام أن يكسب مبارك إلى جانبه قائلاً له:

{ إن الشيخ جابر يملك ثروة مقدارها 17 بليون دولار، تصور يا أبا علاء ـ يقصد مبارك ـ لو كان هذا المبلغ تحت تصرف الشعب المصري ..؟ كم من الأزمات الخانقة يمكن حلها؟}.

وعندما أنتهي اللقاء بينهما قال مبارك لصدام: {لابد أن أذهب إلى الكويت ، لكي أطمئن الحكومة الكويتية}، لكن صدام حسين رد عليه قائلاً:

{ بالله عليك يا أبا علاء لا تفعل ذلك، فهؤلاء الناس لا يعرفون الحياء}. غادر مبارك بغداد متوجهاً إلى الكويت، والتقى أميرها الشيخ جابر، وولي عهده الشيخ سعد، وأبلغهما بأن العراق لا ينوي استخدام القوة ضد الكويت، ورجاهما إتمام اللقاء في جدة، والعمل على حل النزاع بروح من الأخوة والتفاهم.

ثم غادر مبارك إلى جدة، والتقى بالملك فهد، وتحدث معه حول لقائه بصدام حسين، وأكد على ضرورة العمل على إنجاح مؤتمر جدة، وقد رد عليه الملك فهد بأن الأمير سعود الفيصل قد طمأنه بأن صدام حسين لا ينوي استخدام القوة، غير أن استمرار تحركات القوات العراقية يثير الشكوك والقلق حول نوايا العراق.

وعندما بلغ الولايات المتحدة أمر المؤتمر المزمع عقده في جدة بين العراق والكويت، وتحت رعاية الملك فهد لتهدئة الأوضاع وحل النزاع، سارعت بالطلب من أمير الكويت بأن يكون موقف حكومته صلباً تجاه المطالب العراقية، وأن يرفض تقديم أي تنازلات لصدام حسين، ولا يخضع لتهديداته، مؤكدة بأن باستطاعة الحكومة الكويتية الاعتماد على حماية الولايات المتحدة.(7)

كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة لإفشال لقاء جدة قبل انعقاده، وإيصال الأزمة إلى مرحلة الانفجار، فبدون إقدام صدام حسين على مغامرته بغزو الكويت لا تجد المبرر لضرب العراق.

وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تحث الكويتيين على عدم تقديم أي تنازلات لصدام حسين، وتدعوها للوقوف بصلابة أمام تهديداته، فإنها أوعزت إلى سفيرتها في بغداد [غريل كلاسبي]، في 24 تموز أن تطلب مقابلة صدام حسين، بحجة إبلاغه بقلق الولايات المتحدة من تطور الأحداث بين العراق والكويت.

إلا أن الحقيقة كانت غير ذلك، فقد كانت الولايات المتحدة تنتظر بفارغ الصبر أن

يقدم صدام حسين على مغامرته. وكان الهدف من مقابلة السفيرة لصدام هو إبلاغه بأن الولايات المتحدة لا تنوي التدخل في الخلافات العربية، وأن على الحكام العرب أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم، وأرادت الولايات المتحدة بذلك أن توصل الإشارة لصدام بأنه حر اليدين في التعامل مع الكويت.

حادي عشر:السفيرة الأمريكية تقابل صدام حسين:

طلبت السفيرة الأمريكية [كلاسبي] المقابلة، وتمت الموافقة عليها في اليوم التالي 25 تموز1990، وكان لدى صدام حسين شيئاً يريد أن يقوله للرئيس الأمريكي جورج بوش قبل إقدامه على غزو الكويت. لقد أراد أن يبلغ الرئيس بوش أن العراق لا ينوي التعرض للمصالح الأمريكية في الخليج، وبصورة خاصة مصالحها النفطية، لكي يضمن حيادها!!.

وتمت المقابلة في 25 تموز، وبدأ صدام حسين الحديث مع السفيرة مستعرضاً تطور العلاقات بين العراق والولايات المتحدة منذُ أن قطعها العراق إثر حرب 5 حزيران عام 1967 وحتى إعادتها عام 1980، قبل قيامه بالعدوان على إيران بحوالي الشهرين، وكان صدام حسين خلال حديثه الذي أستغرق 45 دقيقة يعمل جاهداً لتوضيح موقف العراق من الولايات المتحدة، وضرورة تفهم بعضهم للبعض الأخر، وداعياً إلى إقامة علاقات جديدة من التعاون، والثقة المتبادلة والمصالح المشتركة.

كما تحدث صدام حسين عن حربه ضد إيران، مذكراً الولايات المتحدة أن النظام العراقي هو الذي وقف بوجه المطامع الإيرانية، ولولا العراق لما استطاعت الولايات المتحدة إيقاف اندفاع حكام إيران نحو الخليج !!، فالولايات المتحدة لا تستطيع تقديم عشرة آلاف قتيل في معركة واحدة !!، لكن العراق قدم أضعاف مضاعفة لهذا الرقم لحماية المصالح الأمريكية في الخليج.

كان لسان حال صدام حسين يقول للسفيرة: ألم نحارب 8 سنوات نيابة عنكم، وخدمة لمصالحكم ومضحين بأرواح نصف مليون مواطن عراقي؟ ذلك أن قيمة الإنسان لدى هذا الدكتاتور المتوحش لا تساوي شيئا. وبعد استعراض العلاقة

الأمريكية العراقية أنتقل صدام حسين في حديثه مع السفيرة إلى الوضع الاقتصادي في العراق بعد حربه مع إيران قائلاً:

{إن العراق يواجه اليوم حرباً اقتصادية، وأن الكويت والإمارات هما أدوات هذه الحرب، فالدولتان تجاوزتا حصص الإنتاج، وأغرقتا الأسواق العالمية بالنفط، بحيث سبب ذلك إنهياراً في أسعاره، وبالتالي خسر العراق ما يزيد على [7 بليون دولار سنوياً]، في وقت هو أحوج ما يكون لها لإعادة اعمار ما خربته الحرب، والنهوض بمشاريع التنمية التي توقفت خلال الحرب، وأخيراً الديون التي تراكمت على العراق، وأوجبت أن عليه أن يدفع فوائد لتلك الديون بما يتجاوز 7 مليارات دولار سنوياً، وإن العراق لا يمكن أن يرضى بهذا الوضع، إنهم يهدفون إلى إذلال شعب العراق. لقد تناسى صدام أنه قد أذل شعب العراق منذ جاء إلى الحكم بانقلاب عسكري، وجعل من نفسه دكتاتوراً ليس له مثيل في عالم اليوم، وأشعل الحروب، وسبب المآسي والويلات لشعبه.

وانتقل صدام إلى مسألة الحدود، موضحاً للسفيرة أن الكويت استغلت انشغال العراق في حربه مع إيران وزحّفت حدودها نحو العراق، وقامت باستغلال حقل الرميلة الجنوبي، وسرقت من النفط ما قيمته[2400 مليون دولار]، وأردف صدام قائلاً: { إن حقوقنا سوف نأخذها حتماً، سواء غداً، أو بعد شهر، أو بعد عدة أشهر فنحن لن نتنازل عن أي من حقوقنا}.

وأنتقل صدام بعد ذلك إلى محاولة تطمين الولايات المتحدة على مصالحها النفطية في الخليج قائلاً :{ نحن نفهم تماماً حرص الولايات المتحدة على استمرار تدفق النفط، وحرصها على علاقات الصداقة في المنطقة، وأن تتسع مساحة المصالح المشتركة في المجالات المختلفة، ولكننا لا نفهم محاولات تشجيع البعض لكي يلحق الضرر بنا}.

ثم تحدث صدام، وبغرور كبير، عن احتمالات المواجهة العسكرية في المنطقة قائلاً :

{ نحن نعرف أنكم دولة عظمى، ونحن دولة صغيرة، وأنتم قادرون على إيذائنا، غير أننا قادرون أيضاً على إيذائكم، على الرغم من كوننا دولة صغيرة، ونحن ندرك أنكم قادرون على جلب الطائرات والصواريخ لضربنا، ولكننا سوف

نستخف بكل هذا إذا شعرنا أنكم تريدون إلحاق الأذى بنا، فالموت أفضل لنا من الذل} !!.

وأخيراً أختتم صدام حديثه بتوجيه التحية إلى الرئيس بوش، راجياً السفيرة أن تُطّلع الرئيس على نص حديثه معها شخصياً.

وبعد أن انتهي صدام من حديثه، جاء دور السفيرة كلاسبي التي شكرت بادئ الأمر صدام على حديثه معها، وأعربت عن حرص الولايات المتحدة على صداقتها مع العراق، وتطوير العلاقات معه في مختلف المجالات، ثم أضافت قائلة: (8)

{ سيدي الرئيس أود أن أعلق على نقطتين أساسيتين وردت في حديثكم، النقطة الأولى حول موضوع الحرب الاقتصادية التي ذكرتموها، وأود هنا أن أقول باسم حكومتي، أن الرئيس بوش لا يرمي إلى الحرب الاقتصادية ضد العراق، وإنما يود أن تكون هناك علاقات أفضل بين البلدين، ولكن الولايات المتحدة لا تريد أسعاراً عالية للنفط، وتود أن يكون هناك استقراراً لسوق النفط، فإن أي اضطراب لسوق النفط، وللأسعار، يؤثران تأثيراً بالغاً ليس على اقتصادنا فحسب، بل اقتصاد جميع الدول الأخرى}.

وقد رد صدام حسين قائلاً: { أن سعر 25 دولار للبرميل ليس غالياً}.

ثم انتقلت السفيرة إلى النقطة الثانية، والتي هي بيت القصيد في تلك المقابلة، فقد تحدثت عن الخلافات العربية العربية قائلة:

{إن التوجيهات الموجهة إلينا هي إننا لا ينبغي أن نبدي رأياً حول القضية ، فلا علاقة للولايات المتحدة بها، ونحن نتمنى حل المشاكل بينكم بأي طريقة ترونها مناسبة، فنحن لا ننوي التدخل في هذه المشاكل}.(9)

لقد أرادت السفيرة أن تقول لصدام حسين أنه حر في تصرفاته إزاء الأزمة مع الكويت، وفهم صدام أن الضوء الأخضر قد فتح أمامه ليقوم بمغامرته، التي كانت الولايات المتحدة تنتظرها بفارغ الصبر.

وفي الوقت نفسه ضغطت الولايات المتحدة على حكومة الكويت لكي لا تقدم أي تنازلات للعراق مهما كانت، خلال محادثات مؤتمر جدة المنوي عقده في 31 تموز ومما يؤكد ذلك الخطاب الذي تم العُثور عليه في مكتب أمير الكويت بعد الغزو،

والموجه من الأمير إلى الشيخ سعد، رئيس الوفد الكويتي، وجاء فيه:

{ نحن نحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها، والمهم بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية، ومهما ستسمعون من السعوديين والعراقيين عن قيم الأخوة، والتضامن العربي، لا تصغوا إليها، فكل واحد منهم له مصالحه، السعوديين يريدون إضعافنا، واستغلال تنازلنا للعراقيين لكي نتنازل لهم مستقبلاً عن المنطقة المقصودة، والعراقيون يريدون تعويض خسائر حربهم على حسابنا، وهذا لا يحصل، ولا ذاك وهذا رأي أصدقائنا في واشنطن ولندن. أصروا على موقفنا في مباحثاتكم، فنحن أقوى مما يتصورون}. (10)

ومعلوم أن الشيخ جابر ما كان ليجرأ على تحدي العراق بهذا الشكل لولا الضغط والدعم الأمريكي، فالكويت أضعف من أن تقف أمام جيش العراق حتى ولو ليوم واحد، لكن التوجيهات الأمريكية هي التي فرضت ذلك، وقد وضعت المخابرات الأمريكية خطة الحماية لحكام الكويت لتخرجهم سالمين، عند أول تحرك للقوات العراقية، لكي لا يقعوا بأيديهم، ولتكن ذريعة بيد الولايات المتحدة لإعادة الشرعية للبلاد.

الفصل السابع عشر

غزو الكويت

أولاً : مؤتمر جدة - 31 تموز 1990.

ثانياً : ساعة الصفر لغزو الكويت.

ثالثاً : رد الفعل الأمريكي على الغزو.

رابعاً : سوريا تدعو لعقد مؤتمر قمة عربي.

خامساً : ماذا دار في القصر الأبيض الأمريكي؟

سادساً : اجتماع مجلس الأمن، وصدور القرار رقم 660.

سابعاً : الملك حسين في بغداد.

ثامناً : مؤتمر القمة العربي في القاهرة .

تاسعاً : موقف النظام العراقي.

عاشراً: الملك حسين يقابل الرئيس الأمريكي بوش.

أولاً: مؤتمر جدة - 31 تموز 1990

في خضم تصاعد الأزمة بين الطرفين، وفي ظل الحشود العسكرية العراقية، وتهديدات صدام حسين، وصل إلى جدة كل من الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي العهد الكويتي، وعزت إبراهيم الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، في 31 تموز 1990، وكانت كل الدلائل تشير إلى أن اللقاء الذي سيتم بين الطرفين هو لقاء الساعات الأخيرة قبل وقوع الانفجار، فقد وصل المسؤولان العراقي والكويتي ولدى كل منهما تعليمات قيادته بعدم إظهار أية مرونة أو تنازل أو تراجع عن المواقف المعلنة، فالكويت مدفوعة، ومدعومة بقرار وجهد أمريكي بتحدي حاكم العراق، ورفض جميع مطالبه، لكي تدفعه الولايات المتحدة نحو الإقدام على مغامرته ضد الكويت، ولأجل إكمال بقية السيناريو الذي خططت له، لتوجيه الضربة القاضية للعراق.

والتقى الشيخ سعد وعزت الدوري في نفس اليوم الذي وصلا فيه، بعد استراحة قصيرة، وكان من المقرر أن يكون اجتماعهما برعاية الملك فهد، غير أن الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة عليه حال دون ذلك، فقد عملت الولايات المتحدة بكل جهدها على إفشال ذلك اللقاء قبل أن يبدأ.

وهكذا بدأ الاجتماع بمفردهما، حيث جرى نقاش حول مختلف جوانب الأزمة بين البلدين حتى ظهر ذلك اليوم، وقرر الطرفان تأجيل الاجتماع إلى ما بعد العشاء، حيث كانا مدعوين على مائدة الملك فهد.

وعلى مائدة العشاء، سأل الملك فهد عن سير المحادثات، وتمنى لهما الوصول إلى نتائج طيبة تنهي الأزمة، دون أن يتدخل في تفاصيل ما دار في الاجتماع.

عاد الطرفان بعد العشاء إلى الاجتماع مرة أخرى لمواصلة البحث حول القضايا المختلف عليها دون أن تظهر أي علامة على اقتراب الطرفين من أي اتفاق. فالطرف الكويتي، عملاً بتوجيهات الأمير، رفض تقديم أي تنازل للعراق، والوفد العراقي أصر على جميع مطالبه، عملاً بتوجيهات صدام حسين الذي كان قد هيأ كل شيء لغزو الكويت حال فشل مؤتمر جدة. أنهى الطرفان محادثاتهما ليلاً، من دون أن يتوصلا إلى أي اتفاق حول أي من القضايا التي تم بحثها، وتقرر عقد لقاء آخر في بغداد، كما هو متفق عليه من قبل. وعاد عزت الدوري في اليوم التالي،

الأول من آب إلى بغداد، حيث أجتمع بصدام حسين حال وصوله، وقدم له تقريراً عن كل ما دار في مؤتمر جدة.

وفي تلك الساعات الحرجة كانت القوات العراقية قد صدرت لها الأوامر أن تكون على أهبة الاستعداد للتحرك عند وصول الإشارة إليها.

ولم يكن معروفاً إن كان صدام حسين ينوي احتلال الكويت كلها، أم أنه ينوي احتلال جزيرتي بوربا، وروبيان، وحقل الرميلة الجنوبي المتنازع عليه، لكن صدام حسين كان قد أتخذ قراره بغزو الكويت واحتلالها بصورة كاملة، فقد كان في تصوره أنه باحتلاله الكامل للكويت يحقق جملة أهداف في أن واحد، والتي تتلخص بالأتي:

1 - أن احتلال الكويت سيجعل للعراق إطلالة واسعة على رأس الخليج، مما يمكنه من تصدير نفطه بمرونه واسعة.

2 - أن العراق سيضيف إنتاج الكويت البالغ مليون وثلاثمائة ألف برميل يومياً إلى حصته البالغة ثلاثة ملايين ونصف برميل يومياً، وبذلك يصبح العراق ثاني دولة منتجة للنفط في الخليج، ويستحوذ على ثلث الإنتاج.

3 - الاستيلاء على احتياطات الكويت المالية التي تقدر ما بين 150 - 200 بليون دولار.

4 - التخلص من الديون الكويتية البالغة 30 بليون دولار.

5 - إن احتلال كامل الأراضي الكويتية، واعتقال أو تصفية العائلة الحاكمة يمكن أن يمنع إنزال قوات أمريكية فيها، وإمكانية طلب مساعدة الولايات المتحدة، من قبل العائلة الحاكمة.

هذه هي الأهداف، والأفكار التي كانت تدور في مخيلة صدام حسين وهو يعد العدة لغزو الكويت، دون أن يحسب حساباً دقيقاً للنتائج المترتبة على مغامرته في ظل التطورات الحاصلة في العالم بعد تفكك المعسكر الاشتراكي، وبداية انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة كأقوى دولة في العالم، وتسلمها قيادة العالم دون منازع، وأنها لا يمكن أن تسمح لصدام حسين أن يستحوذ على ثلث نفط الخليج.

لقد أكد الرئيس الأمريكي السابق كارتر ذلك أمام الكونجرس في 23 كانون الثاني 1980، من خلال ما سمي [بمبدأ كارتر]، والذي ورد فيه ما نصه: (1)

{ إن أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز سيطرة في منطقة الخليج سوف يعتبر في نظر الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل، بما فيها القوة العسكرية}.

أما الرئيس[رونالد ريكان] الذي تولى الرئاسة بعد كارتر، فقد وقف أمام الكونجرس في 29 أيار 1989 يخطب، وموجهاً كلامه للشعب الأمريكي قائلاً:

{ إنني أود أن أتحدث إليكم اليوم عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة وشعبها، وهي مصالح تتعرض للخطر في منطقة الخليج. إن الولايات المتحدة، وهي القوة الأساسية في العالم، وكذلك الدول المتحالفة معها، قد أدركت مدى ضعفهم عندما يصبح اقتصادهم، وشعوبهم، رهينة للأنظمة المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط. إن الأزمة التي عانينا منها إبان حرب تشرين 1973 قد تتكرر مرة أخرى لو تمكنت أي دولة من فرض هيمنتها على الدول العربية الصديقة في الخليج، إنني مصمم على أن الاقتصاد الأمريكي لن يصبح مرة أخرى رهينة لتلك الأوضاع، ولن نعود لأيام الصفوف الطويلة المنتظرة للوقود، ولا للتضخم، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والإهانة الدولية، وسجلوا جيداً هذه النقطة}.(2)

أما الرئيس [جورج بوش] فقد سارع إلى إنشاء قوة للتدخل السريع، تتمركز في الولايات المتحدة، ولكنها تبقى على أهبة الاستعداد للانتقال جواً وبحراً إلى أي منطقة في العالم في حالة حدوث أي طارئ، وزاد بوش في اندفاعه للتخطيط لدفع العراق وتوريطه في مغامرة الكويت، لتوجيه الضربة إليه، وتحطيم قدراته العسكرية، والاقتصادية، وتصفية أسلحة الدمار الشامل التي امتلكها خلال حربه مع إيران.

وفي تلك الساعات الحرجة من اليوم الأخير من شهر تموز، واليوم الأول من شهر آب، كانت الولايات المتحدة، وأجهزة مخابراتها العسكرية، وأقمارها التجسسية، تراقب عن كثب أدق تفاصيل التحركات العراقية، ودرجة استعداداتها، وكانت تقارير المخابرات المركزية تشير بوضوح إلى أن الخطط والتحركات العراقية تستهدف احتلال الكويت كاملاً.

كما أشارت أخر صور الأقمار التجسسية الأمريكية إلى أن الدبابات العراقية قد تقدمت إلى أقرب منطقة من الحدود بأعداد كبيرة، حيث كانت قد رصدت المسافات بين دبابة وأخرى ما بين 50 ـ 75 متراً، على طول الحدود، وكانت تقف وراءها المدفعية، والمدرعات، وكانت وضعية القوات العراقية تشير إلى أن قرار الهجوم قد أتخذ، وكذلك ساعة الصفر.

ورغم كل ذلك لم تحرك الولايات المتحدة ساكناً، ولم ترسل أي تحذير لحاكم العراق، بل على العكس من ذلك كانت تنتظر بفارغ الصبر إقدامه على تنفيذ مغامرته ضد الكويت، وكل ما فعلته هو ترتيب الأوضاع داخل الكويت، لحماية العائلة الحاكمة. فقد أبلغ مسؤول المخابرات الأمريكية مدير الأمن العام الكويتي في 31 تموز بما يلي:

{ نحن لا نريد أن نثير القلق في نفس أحد بدون داعٍ، ولكننا نعتقد أن خطة الطوارئ الموضوعة سابقاً بشأن سلامة الأمير، والعائلة الحاكمة، يجب أن توضع موضع التنفيذ من باب الاحتياط}.

وعاد مسؤول المخابرات الأمريكي بعد ساعتين فأبلغ مدير الأمن العام الكويتي بأن على الأمير أن لا يتواجد في المدينة هذه الليلة، وعليه أن يخرج بأسرع ما يمكن، إلى أحد بيوته القريبة من الحدود السعودية.

وفي مساء يوم الأول من آب، طلب المسؤول المخابراتي الأمريكي من جميع أفراد العائلة الحاكمة مغادرة مدينه الكويت، وبدء سريان خطة الطوارئ المعدة سلفاً. وعليه جرى تحرك أفراد العائلة الحاكمة نحو منطقة الخرجي السعودية، بطريقة لا تلفت النظر، وكان يبدو على ملامحهم الذهول الشديد.

ثانياً: ساعة الصفر لغزو الكويت:

في الساعات الأولى من فجر الثاني من آب 1990، بدأت جحافل القوات العراقية بالتحرك نحو مدينة الكويت، فيما حلقت الطائرات العراقية فوق المدينة، وأنزلت القوات المظلية في مطارها واحتلته، و بدأت الانفجارات يُسمع دويها في مختلف أنحاء المدينة، وركزت الطائرات العراقية هجماتها على المراكز الحساسة فيها، ولم تمضِ سوى ساعات قليلة حتى استطاعت القوات العراقية من الوصول إلى

العاصمة، وإحكام سيطرتها عليها دون مقاومة تذكر من الجيش الكويتي. إلا أن العائلة الحاكمة كانت قد غادرت الكويت إلى منطقة الخرجي السعودية قبل وصول القوات العراقية إليها، تطبيقاً لخطة الطوارئ التي وضعتها المخابرات المركزية الأمريكية.

سارع أمير الكويت إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية لطرد القوات العراقية من الكويت، وإعادة الشرعية للبلاد.

أما النظام العراقي فقد سارع في صباح ذلك اليوم إلى الإعلان عن وقوع انقلاب عسكري في الكويت من قبل عدد من الضباط الشبان على عائلة الصباح الحاكمة، وأعلن العراق، عن طريق الإذاعة والتلفزيون، أن قادة الانقلاب قد طلبوا المساعدة من العراق لمنع أي تدخل أجنبي، وقد تم تلبية الطلب، وإرسال قوات عراقية إلى الكويت، وأن هذه القوات سوف تبقى أسبوعاً أو بضعة أسابيع ريثما يستقر الوضع ثم تنسحب من الكويت. كما أعلنت حكومة العراق عن غلق الأجواء العراقية أمام الطيران المدني، وإغلاق الحدود، ومنع السفر إلى خارج العراق، تحسباً لكل طارئ. (3)

وفي حقيقة الأمر كان ادعاء حكام العراق على درجة كبيرة من السخف والغباء، فالقوات العراقية كانت قد جرى حشدها على الحدود منذُ مدة، وكانت تهديدات النظام العراقي تتوإلى كل يوم، وإن كل ما قيل عن وقوع انقلاب هو محض هراء، ولا وجود لمثل أولئك الضباط الانقلابيين، ولم تنطلِ تلك الأكاذيب على أحد، لا في العراق، ولا الكويت، ولا في أي مكان من العالم.

لم يصدر أي رد فعل من جانب السعودية ودول الخليج في الأيام الأولى من الغزو، فقد أصابهم الذهول، وتملكهم الخوف من أن يقدم صدام حسين على مواصلة غزوه لمنطقة الخليج بأسرها، وكانت أنظارهم في تلك الساعات العصيبة متجهة صوب الولايات المتحدة، منتظرين بتلهف وقلق رد الفعل الأمريكي على الغزو.

حاول الملك فهد الاتصال بصدام حسين عن طريق الهاتف، إلا انه أُبلغ من قبل مستشاره [احمد حسين] بان صدام غير موجود، وانه سوف يبلغه بأن الملك فهد قد طلبه على الهاتف. وعاد الملك فهد واتصل بالملك الأردني حسين الذي أرتبط بعلاقات وثيقة بصدام حسين، وأيقضه من نومه، وبدأ يحكي له بما سمع عن

اجتياح القوات العراقية للكويت، وطلب منه الاتصال بصدام، والاستفسار منه عما حدث.

وبالفعل اتصل الملك حسين ببغداد، ولكن صدام لم يكن على الخط، بل كان طارق عزيز، وزير الخارجية، وسأله الملك عن الذي جرى فكان جواب طارق عزيز بأنه مع الأسف لم يكن هناك طريقاً آخر!!، ووعد طارق عزيز الملك حسين بان الرئيس صدام حسين سوف يتصل به، ويشرح له تفاصيل ما جرى.(4)

أما الرئيس المصري حسني مبارك فقد أوقظ من نومه في الساعة الرابعة والنصف صباحاً، بناء على إلحاح السفير الكويتي، وأُبلغ بأن القوات العراقية قد دخلت قصر الأمير، واستولت على جميع المراكز الحساسة في العاصمة الكويتية، وجميع الوزارات، وقد تملكت الدهشة والقلق الرئيس المصري مبارك، وحاول الاتصال بصدام حسين لكنه لم يكن في مقره، بل في مقر قيادة العمليات العسكرية.

ثالثاً: رد الفعل الأمريكي على الغزو

أما على الطرف الأمريكي، فلم يكن الغزو مفاجئاً لهم، بل كان الأمريكيون ينتظرون وقوعه بفارغ الصبر. كانت الساعة تشير إلى الرابعة عصراً حسب توقيت واشنطن عندما بدأ الجيش العراقي اجتياحه للكويت، وكان الرئيس بوش يتابع عن طريق الصور التي تنقلها الأقمار الصناعية كل تحركات القوات العراقية ساعة بساعة، كما سارع إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومي الأمريكي، وكبار مستشاريه السياسيين والعسكريين، وضم الاجتماع كل من:

1- الجنرال سكوكورفت، مستشاره للأمن القومي.

2 ـ ديك تشيني ـ وزير الدفاع.

3 ـ جون سنونو ـ رئيس هيئة مستشاري البت الأبيض.

4 ـ الجنرال دافيد كيرما ـ نائب سنونو.

5- ـ الجنرال بول وولفتز ـ مدير التقديرات الإستراتيجية في وزارة الدفاع.

6 ـ رويرت كميت ـ مساعد وزير الخارجية، بالنظر لغياب الوزير في زيارة رسمية لموسكو.

7ـ وليم وبستر ـ مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

8 ـ رتشارد كير ـ نائب رئيس وكالة المخابرات المركزية.

9 ـ بويدن جراي ـ المستشار القانوني للرئيس بوش.

أجرى المجتمعون برئاسة بوش في القصر الأبيض تقيماً للوضع في منطقة الخليج والخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة ضد العراق، وصدر في ختام الاجتماع بياناً يتضمن القرارات التالية:

1 ـ إن الرئيس بوش يدين بشدة الغزو العراقي للكويت، ويطالب بسحب القوات العراقية بأسرع وقت، ودون قيد أو شرط، ولا يقبل بديلاً عن ذلك بشيء.

2 ـ تقرر إرسال قوة من الطيران الحربي إلى السعودية فوراً، وتضم 25 طائرة من طراز F15.

3 ـ تقرر تجميد كل الأموال العراقية ، والكويتية في كافة البنوك.

4ـ تقرر إنشاء لجنة طوارئ دائمة لمتابعة الأزمة تضم كل من كميت، وكيرما وولفوتتز، وكير، وكولن باول، رئيس أركان الجيش الأمريكي.

5ـ إنشاء لجنة طوارئ تعمل تحت رئاسة مستشار الرئيس للأمن القومي ـ برنت سكوكرفت.

وفي ختام الاجتماع طلب الرئيس بوش استدعاء الجنرال ـ شوارتزكوف ـ قائد قوات التدخل السريع إلى واشنطن لينضم إلى الاجتماع في صباح اليوم التالي، في مكتب الرئيس بوش، مع جلب خطط العملية المعدة للتدخل السريع {1002ـ 90 } في منطقة الخليج.

رابعاً: سوريا تدعو لعقد قمة عربية لبحث الغزو العراقي

فور اجتياح القوات العراقية للكويت في 2 آب 1990، دعت الحكومة السورية إلى عقد مؤتمر قمة عربية عاجلة لبحث الغزو العراقي، ودعت وزراء الخارجية العرب الذين كانوا في القاهرة، لحضور مؤتمر القمة الإسلامي، إلى عقد اجتماع

عاجل للإعداد لمؤتمر القمة، لمعالجة الأزمة.

وبالفعل وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلى القليبي، لوزراء الخارجية العرب، لعقد اجتماع في فندق [سمير اميس]، حيث يتواجد فيه معظم وزراء الخارجية العرب، وتم عقد الاجتماع في تمام الساعة العاشرة صباحاً، بغياب وزير الخارجية العراقي الذي ناب عنه سفير العراق في القاهرة، وجرى بحث الأزمة والسبيل للخروج منها، وقد وجه وزراء الخارجية العرب استفساراتهم إلى ممثل العراق، لكن المندوب العراقي أجابهم بأنه غير مخول أساساً لحضور الاجتماع، وأن وفداً على مستوى عالٍ سوف يحضر إلى القاهرة، برئاسة سعدون حمادي، نائب رئيس الوزراء، ولذلك فقد تأجل الاجتماع حتى الساعة السابعة مساءاً، حيث وصل سعدون حمادي والوفد المرافق له، وتم عقد الاجتماع مباشرة، ووقف سعدون حمادي يتحدث أمام المجتمعين عن حقوق العراق في الكويت، وعن تصرفات حكامه بخصوص عدم الالتزام بحصص الإنتاج، وسرقة نفط العراق من حقل الرميلة الجنوبي، وزحف الحدود الكويتية إبان الحرب مع إيران.

وفي الوقت الذي كان سعدون حمادي يتحدث أمام وزراء الخارجية العرب، وصل عزت الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى جدة، بناء على اتفاق جرى بين الملك فهد وصدام حسين، إثر مكالمة هاتفية جرت صباح 2 آب، ليشرح للملك فهد الدوافع التي أدت إلى إقدام العراق على غزو الكويت من جهة، وليطمئن الملك بأن العراق لا يضمر أي شراً للسعودية، وقد أوضح عزت الدوري للملك أن الكويت هي جزء لا يتجزأ من العراق، وقد تمت إعادة الفرع إلى الأصل، مما أثار استياء الملك فهد الذي أجابه قائلاً : {إذا كان الأمر كذلك فما الفائدة من الحديث إذا ؟}.

وفي نفس اليوم اتصل الملك فهد بالسفير السعودي في واشنطن، الأمير بندر بن سلطان، طالباً منه الاتصال بالحكومة الأمريكية، وحثها على الوقوف بحزم تجاه العراق، وعاد الأمير إلى الاتصال بالملك فهد مبلغا إياه بأنه سمع من مصدر في البيت الأبيض بان قوة مدرعة عراقية تتجه نحو الحدود السعودية، وأن الحكومة الكويتية قد تقدمت بطلب للحكومة الأمريكية للعمل على إخراج القوات العراقية من الكويت.

وسأل الملك فهد إن كان ينوي تقديم طلب مماثل للولايات المتحدة، ومن المعتقد أن الحكومة الأمريكية قد سربت خبر تقدم مدرعات عراقية نحو الحدود السعودية عن طريق السفير بندر لكي ترعب الملك، وتجعله يوافق على نزول القوات الأمريكية والحليفة في الأراضي السعودية.

وقد أبلغ الأمير بندر الملك فهد أن اجتماعاً هاماً سوف يعقد هذا اليوم برئاسة الرئيس بوش في مكتبه بالقصر الأبيض، لدراسة الخيارات المتاحة للولايات المتحدة للتصرف إزاء الغزو العراقي للكويت. كان الملك فهد في تلك الساعات الرهيبة في أقصى حالات القلق، وكان تفكيره يدور حول الظروف المحيطة بالغزو وفي ذهنه أربعة أمور يريد الإجابة عليها وهي:

1- هل كان أعضاء مجلس التعاون العربي على علم بالغزو، وهل أجرى صدام حسين مشاورات معهم قبل الغزو؟

2 - هل سيكتفي صدام حسين باحتلال الكويت؟ أم سيحاول الامتداد نحو السعودية؟

3 - كيف سيكون رد الفعل الأمريكي تجاه الغزو؟

4– ما هي مواقف الدول العربية تجاه الغزو؟ وهل بإمكانها إقناع العراق بالانسحاب من الكويت؟

خامساً: ماذا دار في القصر الأبيض الأمريكي

كان الرئيس الأمريكي بوش على موعد مع مجلس الأمن القومي الأمريكي في غرفة العمليات الخاصة، والمحصنه ضد التصنت، وكان هناك في انتظاره كل من [ديك تشيني]، وزير الدفاع، و[جيمس واكنز]، وزير الطاقة [روبرت كميت]، مساعد وزير الخارجية، و[كولن باول]، رئيس أركان الجيش،و[نورمان شوارتزكوف]، قائد قوات التدخل السريع، و[ريتشارد دارمان] وزير الخزانة، [ووليم وبستر]، مدير وكالة المخابرات المركزية، والجنرال [برنت سكوكروفت] مستشاره للأمن القومي. كانت الأفكار التي تدور في ذهن الرئيس بوش، والتي طرحها على الحاضرين تتلخص بما يلي:

1 - أن الولايات المتحدة يجب أن تلعب الدور الرئيسي في الأزمة.

2 - أن لا تفاوض، ولا أنصاف الحلول مع النظام العراقي.

3 - أن تسعى الولايات المتحدة لتعبئة الرأي العام الدولي ضد العراق.

وبعد أن فرغ الرئيس بوش من حديثه مع الحاضرين، تحدث وزير الطاقة عن آثار عملية الغزو على سوق النفط، والمخاطر الناجمة عنه، ثم تلاه وزير الخزانة الذي أقترح فرض حصار اقتصادي شامل على العراق.

ثم جاء دور العسكريين، وهو بيت القصيد في ذلك الاجتماع، حيث أقترح كولن باول توجيه ضربة جوية فعالة وحاسمة للعراق، وتطبيق خطة التدخل السريع والمسمات[1002 - 90]، وضرورة تحشيد الولايات المتحدة وحلفائها قوة كبيرة تستطيع دحر القوات العراقية، وتدمير آلته الحربية، والبنى التحتية للاقتصاد العراقي. كما جرى النقاش حول الحصول على موافقة السعودية على الحشد الأمريكي على أراضيها، وانتهى النقاش بالمقررات التالية:

1 - الاتصال بالملك فهد، والحصول على موافقته على حشد القوات في السعودية.

2 - العمل على إغلاق أنابيب النفط العراقي المارة عبر السعودية، وتركيا.

3- الطلب من السعودية ودول الخليج تقديم الأموال اللازمة لهذا الحشد، وتكاليف الحرب.

ثم تحدث وزير الدفاع [ديك تشيني] عن الخطة المعدة للتدخل السريع، [1002-90] موضحاً مراحل تنفيذ هذه الخطة، والتي تتلخص بما يلي:

1 - المرحلة الأولى: وتقضي بالعمل بأسرع وقت على ردع القوات العراقية من محاولة غزو السعودية، وذلك بإرسال فرقة مدرعة، وعدد من حاملات الطائرات المزودة بصواريخ كروز، وتوماهوك، مع عشرة أسراب من الطائرات الحربية، وبالإمكان تأمين ذلك خلال شهر.

2 -المرحلة الثانية: وتقضي بإكمال التحشيد في السعودية، لكي يكون للولايات المتحدة وحلفائها قوة ضاربة لا تقل عن 250 ألف عسكري، مجهزين بأحدث الأسلحة والمعدات، قبل المباشرة في تحرير الكويت.

3 - المرحلة الثالثة: توجيه ضربات جوية لكافة المرافق الحيوية للعراق، بدء من المطارات العسكرية، والاتصالات، والرادارات، ومراكز تجمع القوات العراقية، وآلياته العسكرية، وانتهاءً بكل المرافق الحيوية، ومنشاته الاقتصادية، وطرق

مواصلاته، وجسوره.

4 ـ **المرحلة الرابعة:** الهجوم العسكري البري لتمزيق القوات العسكرية العراقية، وإخراجها من الكويت، عن طريق القيام بالتفاف خلف القوات العراقية، من الأراضي السعودية، والدخول نحو الأراضي العراقية لقطع الاتصال مع القوات العراقية في الكويت.(5)

أسرع الرئيس بوش بعد الانتهاء من الاجتماع، إلى طلب الملك فهد على الهاتف، لأخذ موافقته على نزول القوات الأمريكية والحليفة في السعودية.

كان الملك فهد متردداً في جوابه، وقد تملكه الخوف من ردة فعل صدام حسين، وما يمكن أن يسبب نزول قوات أجنبية في الأراضي السعودية من مشاكل خطيرة مع العالم الإسلامي، وقد عرض عليه الرئيس بوش أن تكون القوات الأمريكية والحليفة بغطاء عربي، وذلك بدعوة الدول العربية للمساهمة بقواتها في الحشد، بحجة تحرير الكويت.

وفي تلك الأثناء كانت المحاولات تجري على قدم وساق من قبل الملك حسين، والرئيس المصري حسني مبارك، المجتمعان في الإسكندرية، لعقد مؤتمر القمة العربية، والعمل على إقناع العراق بالانسحاب من الكويت، وحل المشاكل العالقة بين البلدين بالطرق السلمية.

لكن الرئيس الأمريكي بوش سارع للاتصال بالرئيس المصري حسني مبارك، وأبلغه أن الخيار الوحيد لإخراج العراق من الكويت هو الخيار العسكري، وأن وقت القمم قد فات، وأضاف بوش أن غزو الكويت عمل عدواني لا يمكن قبوله من قبل الولايات المتحدة، ونعتبره تهديد مباشراً لأمن الولايات المتحدة، وأن الكونجرس، والرأي العام الأمريكي، ووسائل الإعلام، يطالبوننا بالتصرف عسكرياً، وليس بقرارات الإدانة، وقد أعلنا موقفنا من العدوان رسمياً، ونحن ثابتون على موقفنا من صدام حسين الذي تحدى الولايات المتحدة، ونحن بدورنا قبلنا التحدي، وأن الولايات المتحدة سوف تتصرف وحدها، بصرف النظر عن قبول غيرها التنسيق معها أم لا. كما اتصل الرئيس بوش بالملك حسين وأبلغه بقرار الولايات المتحدة بالتدخل العسكري، وكان بوش يفتعل أقصى حالات الغضب، وقد حاول الملك حسين تهدئته، وطلب منه إعطاء فرصة للجهد العربي،

ولو لمدة 48 ساعة، لكن بوش كان مصراً على دفع الأمور نحو المواجهة بكل تأكيد، فقد وقع صدام في الفخ الذي نصبه له في الكويت، وحلت الفرصة الذهبية لتدمير القوة العسكرية للعراق، وتهديم بنيته الاقتصادية، تدميراً شاملاً.

وفي لقاء الملك حسين والرئيس مبارك في الإسكندرية، سأل الملك حسين الرئيس مبارك إن كان قد استطاع التحدث مع صدام حسين، فكان جواب مبارك أنه لا يود التحدث معه لأنه خدعه، وقال له إنه لن يهاجم الكويت، مما سبب له إحراجاً كبيراً وصل إلى حد الاتهام بخدع حكام الكويت. وفي النهاية أقترح الملك حسين على الرئيس مبارك أن يتوجه بنفسه إلى بغداد، ويتحادث مع صدام حسين، بينما كان رأي مبارك عقد قمة مصغرة في جدة، شرط موافقة صدام حسين على الانسحاب، وعودة الشرعية. وفي المساء اتصل مبارك بصدام حسين، وأبلغه أنه اتفق والملك حسين على عقد قمة مصغرة في جدة، وأن الملك حسين سيتوجه إلى بغداد ليشرح لكم أهداف، وشروط هذه القمة.

لكن مبارك عاد وأبلغ الملك حسين بعد المكالمة، بان الحكومة المصرية سوف تصدر بياناً تطالب فيه العراق بالانسحاب من الكويت، وعودة الشرعية، وقد رجاه الملك حسين تأجيل ذلك إلى ما بعد القمة المنوي عقدها في جدة، لئلا تؤدي إلى مضاعفات تفشل المساعي المبذولة لحل الأزمة، وكان من الواضح أن الرئيس مبارك لا يستطيع مخالفة رأي الولايات المتحدة التي كانت تملي على حلفائها الحكام العرب ما تريد.

سادساً:مجلس الأمن الدولي يصدر قراره الأول رقم 660 ضد العراق:

في ظل الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة على مجلس الأمن الدولي، وبروزها كأقوى قوة في العالم، فقد سارعت إلى دعوة مجلس الأمن إلى اجتماع عاجل، في 2 آب 1990، ليقرر إعطاءها الغطاء الذي تحتاجه لتوجيه الضربة القاضية للعراق، وتصفية قدراته العسكرية، وتدمير بنيته الاقتصادية، و استطاعت إصدار القرار رقم 660، الذي صادق عليه ممثلي 14 دولة، وغابت اليمن عن حضور الجلسة، وهذا هو نص القرار: (1)

قرار رقم 660

إن مجلس الأمن :

إذ يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في 2 آب (أغسطس) 1990، وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت، وإذ يتصرف بموجب المادتين 39 ، و40 من ميثاق الأمم المتحدة يقرر:

1 - يدين الغزو العراقي للكويت.

2 - يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً، ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1 آب 1990.

3 - يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما، ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية.

4- يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات الأخرى لضمان الامتثال لهذا القرار.

وفي حقيقة الأمر فأن هذا القرار لم يكن سوى تغطية للقرار الذي اتخذته الو لايات

المتحدة لضرب العراق، فقد سبق للرئيس بوش أن أبلغ الرئيس المصري حسني مبارك، عندما دعا إلى عقد مؤتمر للقمة العربية لبحث الغزو العراقي للكويت، وسبل معالجة الأزمة الناشئة عنه، إلى أن وقت القمم قد فات، وأنه قد أتخذ قراره بالتدخل العسكري.

وفي نفس ذلك اليوم كان بوش مجتمعاً مع رئيسة وزراء بريطانيا [ماركريت تاتشر] التي كانت في زيارة رسمية للولايات المتحدة، وقد أبدت تاتشر حماساً منقطع النظير في استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وشدت من عزم بوش، وأعلنت أن بريطانيا تضع يدها بيد الولايات المتحدة في هذا السبيل.(6)

سابعاً:الملك حسين في بغداد

وفي الثالث من آب وصل الملك حسين، ملك الأردن، إلى بغداد في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، والتقى على الفور بصدام حسين، وبدأ الملك

حسين يتحدث عن تطورات الأزمة، وخطورة الموقف، موضحاً لصدام حسين بأنه يعرف الغرب جيداً، إنهم عازمون على التدخل العسكري. لكن صدام ردّ على الملك قائلاً: {إن الغرب لا يستطيع إدخال الرعب في قلبه}.

وحاول الملك حسين أن يثني صدام عن مواقفه، مؤكداً له حتمية التدخل الغربي، وما سوف يجر من ويلات ومآسي ومخاطر جسيمة ، ليس على العراق فحسب ، وإنما على مصير الأمة العربية جمعاء، ورجاه أن يقدم على الانسحاب من الكويت قبل فوات الأوان.

كان صدام حسين في حالة من الارتباك والتردد، وحسب قول الملك حسين أن صدام وعده بالانسحاب خلال أسابيع، وأنه ردّ عليه قائلاً: {أن أمامه ساعات، وليس أسابيع}.

وأخيراً أبلغ صدام الملك حسين بأنه سيعرض اقتراحاته على مجلس قيادة الثورة، أبدا موافقته على عقد القمة المقترحة، لكنه أعتذر عن حضورها شخصياً، وابلغ الملك حسين بأنه سيوفد عنه النائب الأول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان مشترطاً عدم حضور أمير الكويت.(7)

غادر الملك حسين بغداد، وبينما كان في طريق العودة، اتصل به صدام وهو في الطائرة، وابلغه موافقة مجلس قيادة الثورة على حضور القمة، شرط أن لا يصدر وزراء الخارجية العرب قراراً ضد العراق.

سارع الملك حسين إلى الاتصال بوزير خارجيته الموجود في القاهرة، وطلب إليه إبلاغ وزراء الخارجية العرب بما تم الاتفاق عليه مع صدام.

غير أن مصر سارعت، قبل أن يجتمع وزراء الخارجية العرب، إلى إصدار بيان يدين الغزو العراقي للكويت، بضغط أمريكي، ويطلب من العراق سحب قواته منها وقد أدى ذلك إلى انقسام كبير في صفوف وزراء الخارجية العرب.

أسرع الملك حسين إلى الاتصال بالملك فهد ليبلغه أن صدام حسين وافق على عقد القمة المقترحة في جدة يوم 4 آب، كما وافق من حيث المبدأ على الانسحاب من الكويت. كان الملك فهد في حالة نفسية متوترة، وابلغ الملك حسين أن لا فائدة من أي مؤتمر وإنه يخشى من أن يكون هناك خدعة جديدة من صدام. وبدا واضحاً أن

الضغط الأمريكي على مصر، والسعودية، وحكام الخليج، قد أفلح في إفشال أي محاولة لنزع فتيل الحرب التي أعدت لها الولايات المتحدة عن سابق تصميم.

وفي اليوم التالي، بادر الملك فهد إلى الاتصال بالملك حسين، وابلغه أن الصور التي ترسلها الأقمار الصناعية الأمريكية تظهر تقدم الدبابات والمدرعات العراقية باتجاه الحدود السعودية.

أوقعت تلك الأخبار الملك حسين في حيرة، وابلغ الملك فهد بأنه سيتصل بصدام فوراً، ويستفسر منه عن الأمر. وبالفعل اتصل الملك حسين بصدام، وسأله عما سمعه من الملك فهد، إلا أن صدام أنكر ذلك، واخبر الملك حسين أن القوات العراقية على بعد 30 كم من الحدود السعودية. ثم عاد الملك حسين وسأل صدام عن موعد سحب القوات العراقية، فأجابه صدام بأن القوات العراقية قد باشرت فعلاً بالانسحاب، وقد عاد لواء عراقي إلى داخل الحدود العراقية، وأن سحب القوات يتطلب وقتاً. لكن صدام حسين لم يكن صادقاً في كلامه عن الانسحاب إطلاقاً، وكان يرمي إلى إنشاء حكومة وهمية في الكويت، ليس لها في الواقع أي وجود، بغية كسب الوقت، وإعلان ضم الكويت للعراق.

عاد الملك حسين إلى الاتصال بالملك فهد، وابلغه عما دار بينه وبين صدام في المكالمة الهاتفية، وقد بدا الملك فهد غير مرتاح لكل ذلك، وغير مصدق لأي كلام يصدر من صدام، وطلب من الملك حسين أن يحضر بنفسه إلى جدة للتحدث مع الملك بالتفصيل عن واقع الأمور، إلا أن الملك فهد أعتذر عن استقباله، لانشغاله في أمور هامة وكثيرة، وأبلغ الملك فهد بأنه سيرسل الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية إلى عمان لبحث الموضوع.

وعاد الديوان الملكي السعودي وأتصل بالديوان الملكي الأردني، وأبلغه بأن الأمير سعود سوف لن يتمكن من السفر إلى الأردن، بسبب حضوره اجتماعات وزراء الخارجية العرب في القاهرة، وأن الملك فهد سيوفد إلى عمان وزير التعليم عبد العزيز الخويطر، كمبعوث خاص له.

واستقبل الملك حسين الوزير السعودي في عمان، وشرح له ما دار بينه وبين صدام حسين، وتحدث عن خطورة الموقف، وضرورة معالجة الأزمة عربياً، قبل أن تستفحل الأمور، وتؤدي إلى كارثة لا أحد يعرف مداها. كما أبدي الملك حسين

تخوفه من أن تقدم السعودية على غلق أنبوب النفط العراقي المار عبر السعودية، ويؤدي إلى تعقد الأمور، ويدفعها نحو الصدام، وقد رد عليه الوزير السعودي أن ذلك مجرد إشاعات لا أساس لها من الصحة!!.

وعلى الجانب الأمريكي، كان الرئيس بوش في الرابع من آب، قد جمع كبار جنرالاته المكلفين بتنفيذ خطة التدخل السريع [1002 - 90]، بالإضافة إلى مستشاره للأمن القومي [برنت سكوكرفت] ليضع اللمسات الأخيرة على خطط الولايات المتحدة بأسرع ما يمكن، ذلك أنه كان يشعر بالقلق لتحركات الملك حسين التي خشي أن تؤثر على الملك فهد، وتجعله يرضى بالحلول الوسط مع بغداد، مما يفشل المخطط الأمريكي لضرب العراق، وخاصة وأن الملك فهد لم يقرر بعد حتى تلك الساعة الموافقة على نزول القوات الأمريكية والحليفة في السعودية، خوفاً من رد فعل صدام حسين.

وخلال المناقشات اقترح جون سنونو على الرئيس بوش أن تشارك قوات عربية وإسلامية في التحشد، لتكّون غطاء للقوات الأمريكية والحليفة، واستهوت الفكرة الرئيس بوش، وقال على الفور إنه سوف يوفر الغطاء المطلوب بأسرع وقت، وطلب من وزير دفاعه [ديك تشيني] السفر إلى السعودية ويصطحب معه الجنرال [شوارتزكوف] قائد قوات التدخل السريع، للالتقاء بالملك فهد، وترتيب الأمور معه.

وتم الاتصال بالملك الذي أبدى استعداده لاستقبال تشيني والوفد المرافق له. وفي الوقت نفسه أتصل بوش بالملك الحسن الثاني، ملك المغرب، والرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس السوري حافظ الأسد، وتباحث معهم حول موضوع المشاركة في الحشد العسكري ضد العراق.

أما ديك تشيني، والجنرال شوارتزكوف، فقد غادرا إلى السعودية على عجل للقاء الملك فهد، حيث وصلا جدة يوم 6 آب، يصحبهما نائب مدير وكالة المخابرات المركزية [روبرت جبتس].

وفي تلك الأثناء تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن الدولي، يقضي بفرض عقوبات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية شاملة على العراق لم يسبق لها مثيل من قبل، في كل تاريخ الأمم المتحدة، وفيما يلي نص القرار:

قرار رقم 661 - 6 آب 1990 (8)

أن مجلس الأمن:

إذ يعيد تأكيد قراره رقم 660، المؤرخ في 2 آب 1990، وإذ يساوره القلق إزاء عدم تنفيذ ذلك القرار، لأن غزو العراق للكويت لا يزال مستمراً ويسبب المزيد من الخسائر في الأرواح، ومن الدمار المادي وتصميماً منه على إنهاء غزو العراق للكويت، واحتلاله لها، وعلى إعادة سيادة واستقلال الكويت، وسلامتها الإقليمية .وإذ يلاحظ أن حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للامتثال للقرار 660، وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وإذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس، فردياً وجماعياً، رداً على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، وفقاً للمادة 51 من الميثاق.

وإذ يتصرف وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1 ـ يقرر أن العراق لم يمتثل للفقرة 2 من القرار 660 ، في 1990، واغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت.

2ـ يقرر نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة 2 من القرار 660، وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت.

3 ـ يقرر أن تمنع جميع الدول مما يلي:

(أ) ـ استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت، وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار إلى أقاليمها.

(ب) ـ أية أنشطة يقوم بها رعاياها ، أو تتم في أقاليمها ، ويكون من شأنها تعزيز

أو يقصد بها تعزيز التصدير، أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق، أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها، أو السفن التي ترفع علمها، أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت، وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات.

(ج) ـ أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها، أو تتم من أقاليمها، أو باستخدام السفن التي ترفع علمها، لأية سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشأها في أقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل الإمدادات المخصصة بالتحديد الأغراض الطبية، والمواد الغذائية، في ظروف إنسانية، إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت، أو إلى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يضطلع بها العراق أو الكويت، أو منهما، وأية أنشطة يقوم بها رعاياها، أو تتم في أقاليمها، ويكون من شأنها تعزيز عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

4 ـ يقرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير أية أموال، أو مواد مالية أو اقتصادية أخرى للحكومة العراقية، أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة للعراق أو الكويت، وأن تمنع رعاياها، أو أي أشخاص داخل أقاليمها، من إخراج أي أموال، أو موارد من أقاليمها، أو القيام بأي طريقة أخرى بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة، أو لأي من مشاريعها، ومن تحويل أي أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت، فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية، أوالإنسانية،والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية.

5 ـ يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تعمل بدقة، وفقاً لأحكام هذا القرار، بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه، أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار.

5ـ يقرر وفقاً للمادة 28 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، تشكيل لجنة تابعة لمجلس الأمن، تضم جميع أعضائه، كي تضطلع بالمهام التالية، وتقدم إلى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها، وتوصياتها:

(ا) ـ أن تنظر في التقارير التي سيقدمها الأمين العام، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

(ب)ـ أن يطلب من جميع الدول، المزيد من المعلومات المتصلة بالإجراءات التي أتخذها، فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للأحكام المنصوص عليها في هذا القرار.

7 ـ يطلب إلى جميع الدول أن تتعاون تعاوناً تاماً مع اللجنة، فيما يتعلق بقيامها بمهمتها ، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة، تنفيذاً لهذا القرار.

8ـ يطلب من الأمين العام تزويد اللجنة بكافة المساعدات اللازمة، واتخاذ الترتيبات اللازمة في الأمانة لهذا الغرض.

9 ـ يقرر، أنه بغض النظر عن الفقرات من 4 إلى 8 أعلاه، لا يوجد في هذا القرار ما يمنع من تقديم المساعدات للحكومة الشرعية للكويت، ويطلب إلى جميع الدول ما يلي:

(أ) ـ اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأصول التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالتها.

(ب) ـ عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال.

10 ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار على أن يقدم التقرير الأول خلال 30 يوماً.

11 ـ يقرر أن يبقى هذا البند في جدول أعماله، وأن يواصل بذل الجهود كي يتم إنهاء الغزو الذي قام به العراق في وقت مبكر.

وهكذا أتمت الولايات المتحدة فرض أشد حصار عرفته الأمم المتحدة في تاريخها ضد العراق، وأصبح العراق عاجزاً عن بيع نفطه، جمدت أمواله في الخارج، واصبح عاجزاً عن تأمين الحاجات المادية والمعيشية للشعب، ولم يدرْ في خلد أحد أن الحصار المفروض سوف يدوم سنوات طوال، وبحجج مختلفة، ليس ضد صدام ونظامه الدكتاتوري الفاشي، ولكن ضد الشعب العراقي المغلوب على أمره.

وفي الوقت الذي صدر فيه هذا القرار، أستقبل الملك فهد، وكبار رجالات الدولة السعوديين الوفد الأمريكي برئاسة وزير الدفاع [ديك تشيني]، وتحدث الملك فهد عن علاقاته القديمة بالرئيس بوش، أكد أنه معجب بمواهبه، وصدقه ؟ ثم تلاه في الحديث ديك شيني، مستعرضاً موقف الولايات المتحدة المؤيدة والمساندة للسعودية في كل الأحوال والظروف، وأبلغ الملك فهد أن الرئيس بوش يضمن تماماً الوفاء بكل مستلزمات الأمن في المنطقة، وأنه يعتبر صدام حسين يمثل أكبر خطر على

المنطقة ولابدّ من التصدي له، وهذا ما تريده الولايات المتحدة، ولقد أجرى الرئيس بوش اتصالات واسعة مع الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين، من أجل حشد التأييد للإجراءات الأمريكية، وقال إن الرئيس بوش مصمم على الدفاع عن السعودية ضد أي هجوم محتمل من العراق، وأنه سيسعى إلى خنق العراق اقتصادياً، عن طريق الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن بموجب قراره رقم 661. (9)

وبعد نقاشات مطولة، أعلن الملك فهد عن موافقته على استقبال القوات الأمريكية، والحليفة على الأراضي السعودية، وفي ختام اللقاء أعلن وزير الدفاع تشيني أنه سيغادر إلى بلاده تاركاً فريق عمل في السعودية ليرتب الأمور لاستقبال القوات الأمريكية والحليفة، وقد طلب منه الملك أن يتم حشد القوات بكل هدوء، ودون ضجيج لئلا يقدم صدام حسين على العدوان على السعودية قبل اكتمال الحشد.

وقبل أن يغادر تشيني جدة، أجرى اتصالاً هاتفياً مع بوش، ورئيس أركان الجيش الأمريكي كولن باول، وابلغهما بموافقة الملك فهد بنزول القوات الأمريكية والحليفة في السعودية، طالباً المباشرة في الحشد.

وبالفعل صدرت الأوامر بالتحرك، وبدأت طلائع القوات الأمريكية تصل إلى السعودية، حيث وصلت الفرقة 82 المحمولة جواً يوم 8 آب، كما هبطت 48 طائرة حربية طراز (F15) في قاعدة الظهران الجوية الضخمة (10)

وفي طريق عودته، التقي وزير الدفاع الأمريكي تشيني بالرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، وتباحث معه حول مساهمة مصر في الحشد العسكري، وحول تقديم التسهيلات العسكرية لعبور حاملات الطائرات الأمريكية، المسيرة نووياً، لقناة السويس. ثم غادر تشيني إلى المغرب، والتقى بالملك الحسن الثاني، وتباحث معه حول مساهمة المغرب بالحشد العسكري ضد العراق.

وفي صباح 8 آب، وقف الرئيس بوش يوجه خطابه عبر شاشات التلفزة الأمريكية والعالمية، ويتحدث عن العدوان العراقي على الكويت، وعن تصميمه على دحره، ومما جاء في خطابه قوله: {إننا نطلب انسحاباً كاملاً وفورياً غير مشروط، لكل القوات العراقية الموجودة في الكويت، وإن قواتنا ذهبت إلى السعودية في مهمة دفاعية ، ونأمل أن لا تبقي القوات في منطقة الخليج طويلاً، إن هذه القوات مكلفة

بالدفاع عن نفسها، وعن المملكة العربية السعودية، وكل أصدقائنا في الخليج}.

وعلى الجانب العربي من الأزمة، راح الرئيس المصري مبارك يبذل محاولاته لإقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت، وأتصل بسفير العراق في القاهرة [نبيل نجم التكريتي]، وحمله رسالة إلى صدام، ووضع تحت تصرفه طائرة خاصة تنقله إلى بغداد، ليعود بجواب من صدام في اليوم التالي إلى الإسكندرية، وعاد السفير ومعه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزت الدوري.

وخلال اللقاء الذي تم بين مبارك وعزت الدوري في الإسكندرية أصر الأخير على أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأنه لا مجال للمفاوضات حول الانسحاب، وفي تلك الأثناء صدر بيان عراقي يعلن ضم الكويت إلى العراق رسمياً.

وعلى اثر صدور قرار النظام العراقي بضم الكويت للعراق رسمياً، سارع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 662 في 9 آب 1990 وكان نصه:

قرار رقم 662: مجلس الأمن: (12)

إذ يشير إلى قراريه 660 في 1990، و661 في 1990

وإذ يثير بالغ جزعه إعلان العراق اندماجه التام والأبدي مع الكويت.

وإذ يطالب، مرة أخرى بان يسحب العراق فوراً، وبدون قيد أو شرط، جميع قواته إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1 آب 1990.

وقد صمم على إنهاء احتلال العراق للكويت، واستعادة سيادة الكويت واستقلالها،

وسلامتها الإقليمية، وقد صمم أيضاً على استعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت يقرر:

1 ـ إن ضم العراق للكويت، بأي شكل من الأشكال، وبأية ذريعة كانت، ليست له أي صلاحية قانونية، ويعتبر لاغياً وباطلاً.

2 ـ يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية، والوكالات المتخصصة، عدم الاعتراف بذلك الضم، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء، أو الإقدام على أية معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم.

3ـ يطالب كذلك بأن يلغي العراق إجراءاته التي أدعا بها ضم الكويت.

4 ـ يقرر أن يبقى هذا البند في جدول أعماله، وأن يواصل جهوده لوضع حد مبكر للاحتلال وفي نفس اليوم التقى حسني مبارك خطاباً موجهاً للأمة العربية، تحدث فيه عن المخاطر الجسيمة لغزو الكويت قائلاً:

{ أن الصورة تبدو سوداء قاتمة ومخيفة، وما لم نتدارك الموقف فوراً فإن الحرب

الحرب حتمية، أضاف بأن هذه الحرب إن وقعت فسوف تكون مفزعة، ومدمرة، أردف قائلاً: أن لا أحد يعرف مخاطر الحرب كما يعرفها هو، وانه يستطيع أن يقول أن الحرب ستكون شيئاً رهيباً فضيعاً، واختتم حديثه بالآية الكريمة، ألا قد بلغت، اللهم فاشهد}. وكان ديك تشيني قد أطلع مبارك على خطة التدخل [1002ـ 90]، وهاله مما سمع منه.

وفي خلال حديثه، وجه مبارك عبر موجات الأثير، دعوة للقادة العرب لعقد قمة عربية عاجلة في القاهرة لتدارس سبل حل الأزمة، وبدأ الملوك والرؤساء العرب يتوافدون إلى القاهرة، بعد ساعات من خطاب مبارك، وكان أول الواصلين العقيد القذافي، لكن صدام حسين لم يحضر، بل أرسل عنه طه ياسين رمضان، نائب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى طارق عزيز، كما أن الملك الحسن الثاني أناب عنه رئيس وزرائه.

ثامناً: مؤتمر القمة العربي في القاهرة

بعد تكامل الوفود العربية، تقرر عقد القمة في صباح يوم الجمعة المصادف 10 آب، ومن دون أن يسبق ذلك مؤتمر لوزراء الخارجية لإعداد جدول أعمال للمؤتمر، وقد أعترض الوفد العراقي على هذا الإجراء، وطالب أن يسبق ذلك اجتماع لوزراء الخارجية لوضع جدول الأعمال، ومناقشة وتقديم التوصيات للملوك والرؤساء لمناقشة الأزمة بصورة مباشرة. إلا أن الاعتراض كان قدُرد بحجة عدم وجود الوقت الكافي لعقد اجتماع لوزراء الخارجية، وأن الأمر سيترك للملوك والرؤساء لمناقشة الأزمة بصورة مباشرة.

وفي تلك الأثناء، قدّم وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، مسودة قرار إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، طالباً منه طبع نسخ منه وتوزيعه على الملوك والرؤساء قبل دخولهم القاعة.

أحدث المشروع هرجاً كبيراً في قاعة الاجتماع، واحتج العقيد القذافي عليه، وكان يشير إلى أن مشروع القرار قدتم وضعه من قبل الولايات المتحدة، بأسم السعودية وكان أهم ما ورد في مشروع القرار هو أن القمة تستجيب لطلب السعودية ودول الخليج الأخرى بنقل قوات عربية إلى السعودية، لتنضم إلى القوات الأمريكية والحليفة، وفيما يلي نص القرار:

{ إن مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة يومي 19 و20 محرم 1411 هجرية الموافق ليومي 9 و10 آب1990 ميلادية:

بعد الإطلاع على قرار مجلس الجامعة العربية، الذي أنعقد في دورة غير اعتيادية في القاهرة، يومي 2 و 3 ، آب 1990، وبعد الإطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي صدر في القاهرة في الرابع من آب 1990.

وانطلاقاً من أحكام ميثاق الجامعة العربية، وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية، والمادتين 25 ، 51 ، وإدراكاً للمسؤولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي، والأمن القومي العربي، ومصالح الأمة العربية العليا ، يقرر:

1 ـ تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 3 آب 990، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي في 4 آب 990.

2 ـ تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي، رقم 660، بتاريخ 2 آب 990 و 661 بتاريخ 6 آب 990، ورقم 662 بتاريخ 9 آب 1990، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية.

3 ـ إدانة العدوان العراقي على الكويت الشقيقة، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه، ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ 1 آب 1990.

4 ـ تأكيد سيادة واستقلال الكويت، وسلامته الإقليمية، باعتباره دولة عضو في الجامعة العربية، وفي الأمم المتحدة، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي

كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي، وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه، وتحقيق سيادته.

5 ـ شجب التهديدات العراقية، واستنكار حشد القوات العراقية على حدود المملكة العربية السعودية، وتأكيد التضامن العربي معها، ومع دول الخليج العربي الأخرى عملاً بحق الدفاع الشرعي، وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ولقرار مجلس الأمن رقم 661 في 6 آب 1990 على أن يتم وقف هذه الاجراءات

فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت ، وعودة الشرعية إليها.

6 ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ، ودول الخليج العربية الأخرى لنقل قوات عربية لمساعدة قواتها المسلحة، دفاعاً عن أراضيها، وسلامتها الإقليمية، ضد أي عدوان خارجي.

7ـ تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار، ورفع تقرير عنه خلال 15 يوماً إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن.

أحدث مشروع القرار هذا هيجاناً للوفد العراقي الذي صار يسأل أمين عام الجامعة العربية عن مصدر هذا المشروع، وكيف تم وضعه، وكيف تسنى وضعه دون مشاركة الوفود المشاركة في المؤتمر، وكان ردّ الأمين العام أنه لم يكن المسؤول عن وضع ترتيبات المؤتمر وقد ردّ طارق عزيز مطالباً بإجراء تحقيق رسمي حول الموضوع، لكن الأمين العام أجابه بأن الأمر ليس في يده، وأن من الأفضل أن تتفاهم الوفود مع بعضها، دون توريط الأمانة العامة للجامعة في ما لا تملك سلطة عليه. وقد علق أحد مستشاري الملك حسين على المشروع قائلاً:

{إنني اشعر أنه مشروع مترجم عن الإنكليزية وليس كتابة أصلية باللغة العربية}. وكان يعني في قوله هذا أن المشروع قد وُضع من قبل الولايات المتحدة.

أما العقيد القذافي فقد امسك في يده بنسخة من المشروع، وصار يصيح بأعلى صوته: {إذاً فهذا هو ما يريدونه منا إن نختم بأصابعنا عليه ؟}

ثم التفت إلى الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قائلاً له:

{لماذا تلجئون للأمريكان لحمايتكم؟ لماذا لا تختصرون الطريق وتطلبون حماية من حكومة إسرائيل مباشرة؟}.

لكـن الـرئيس مبـارك أسـرع للإعـلان عـن بدايـة جلـسة المـؤتمر، رغـم كـل الاعتراضـات، وبـدأ بإلقـاء كلمـة الافتتـاح، وتحـدث عـن انعكاسـات الغـزو العراقـي للكويت، واصفاً إياه بالخطب الجلل، الذي لم تشهد له الأمة العربيـة مثيلاً من قبل، وقال محذراً: {إن الواجب أن نتحرك في إطار عالم اليوم، ونتحدث بلغتـه }. وكـان بذلك يشير إشارة واضحة إلى أن الولايات المتحدة قد أصبحت تحكم العالم، تحت مضلة نظام عالمي جديد !!.

وبعد انتهاء مبارك من إلقاء خطابه أنفض الاجتمـاع علـى أن يعقد مـرة أخـرى بعد صلاة الجمعة، وتناول الغداء، وأخذ قسط من الراحة، وعاد المجتمعون فـي السـاعة الرابعة والنصف عصراً كـان الجـو عاصـفاً خـلال الاجتمـاع، ووقعت مشادة حـادة بين الوفدين العراقي والكويتي أصيب على أثرها وزير الخارجيـة الكويتيـة، صـباح الأحمد الصباح، ونقل إلى المستشفى.

وادعى طه ياسين رمضان أن حكومة الكويت قد تآمرت مع الولايات المتحدة علـى العراق، وان الولايات المتحدة كانت تنوي إنزال قواتهـا فـي الكويـت للاعتـداء علـى العراق . ورد عليه الشيخ سعد، ولي عهد الكويت ورئيس الـوزراء، نافيـاً الإدعـاء العراقـي، وذكـر بـان الكويـت كانـت قـد أبـدت اسـتعدادها للتنـازل عـن ديونهـا علـى العراق، والبالغة 30 بليون دولار، ولكن دون إعلان رسمي، وأن الكويت اعتذرت عن تأجير جزيرتي بوربا، وبوبيـان، زمـن الحـرب العراقيـة الإيرانيـة لكـي لا تُتهم الكويت بالتعاون مع العراق ضد إيران. ثم تحدث الرئيس الجزائري الشاذلي بـن جديد قائلاً:

{ إننا مطالبين بان نجد وسيلة عربية بحتة لحل الأزمة، وإلا فإننـا نكـون قـد ضـيعنا كفاح أجيال، إن أجيال من شعوبنا قضت عمرها فـي محاربـة الاسـتعمار، ولا يعقل أن نجـد الآن مـن يمهـد الطريـق للاسـتعمار لكـي يعـود إلـى بلادنـا مـن جديـد بقوتـه العسكرية}.

أما ياسر عرفات فقد أقترح إرسال وفد يمثل ثلاثة من ملوك ورؤساء الدول العربية إلـى بغداد للقـاء صـدام حسين، وإقناعـه بـسحب قواتـه مـن الكويـت، إلا أن اقتراحـه رفض. لقد كان واضـحاً أن المؤتمر لـم ينعقد إلا ليوقـع علـى مشروع القرار الذي وضعته الولايات المتحـدة لإعطـاء المبرر للحشد الأمريكـي فـي السعودية، وتحـت

غطاء عربي، وقرار رسمي يصدر عن القمة، وإن أية محاولة لحل الأزمة لم تكن في الحسبان، فلقد قُضي الأمر، وبُوشر بالحشد والإعداد للهجوم المرتقب على العراق، وتوجيه الضربة القاضية له، ونزع أسلحته، وتحطيم بنيته الاقتصادية والاجتماعية لكي لا يستطيع النهوض من جديد لسنوات طويلة.

ونهض حسني مبارك لينهي النقاش بطلب إقرار مشروع القرار الذي وضعته أمريكا قائلاً: {إن لدينا قرار وزعناه في الصباح، وسوف أطرحه الآن للتصويت}.

ورغم اعتراض العديد من الوفود أصرّ مبارك على التصويت على القرار، وطلب من الوفود الموافقين على مشروع القرار رفع الأيدي، وأخذ يعدّ الموافقين، وقد بلغ عددهم 11 عضواً، ورفضه كل من العراق وليبيا، فيما تحفظت عليه كل من السودان، وفلسطين، وموريتانيا، وامتنعت عن التصويت كل من الجزائر، واليمن والأردن.

وسارع مبارك إلى إعلان موافقة الأغلبية على القرار، ورفع الجلسة وسط هياج واحتجاج العديد من الوفود. وكان طبيعياً أن الولايات المتحدة أرادت أن يصدر القرار بأي شكل من الأشكال، حتى ولو أدى ذلك إلى انهيار الجامعة العربية، فقد كان القرار غير دستوري، بموجب ميثاق الجامعة الذي ينص على الإجماع، وأدى ذلك إلى وقوع انقسام خطير في صفوف الأمة العربية.

و هكذا أفتتح قرار القمة العربية الطريق أمام الولايات المتحدة لتنفيذ الخطة المسماة [2000–90] تحت غطاء الشرعية العربية، وأخذت الولايات المتحدة تجمع إلى صفها بقية الدول الأوروبية وغيرها من الدول الأخرى، وأقنعت الاتحاد السوفييتي بتأييد إجراءاتها، ولم يبقَ أمامها سوى إنجاز التحشد المطلوب أصبحت الحرب مسألة وقت لا اكثر.

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسكرتيرها العام، فلم يكن لهما أي دور فاعل في الأزمة، وغدا مجلس الأمن أداة طيعة بيد الولايات المتحدة، وبدأت تتوإلى القرارات ضد العراق، كما أرادها بوش، وأخذت القوات بالتجمع في الأراضي السعودية استعداداً لليوم الموعود.

تاسعاً: موقف النظام العراقي

لم يقدر النظام العراقي الأمور تقديراً صائباً، أوقع نفسه بأخطاء جسيمة، وجره تعنته إلى نقطة اللا عودة. لقد استهان صدام حسين بالتطورات التي حدثت على المستوى العالمي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبداية تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم دون منازع.

لقد أخذ صدام الغرور من تعداد جيشه، وأسلحته التقليدية منها، وأسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والجرثومية، وصواريخه بعيدة المدى، إضافة إلى سعيه الحثيث لامتلاك القنبلة النووية.

لقد ظن صدام نفسه قادر على منازلة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين الذين لهم مصالح كبرى في الخليج تجعلهم على استعداد لعمل كل شيء من أجل الحفاظ عليها، حتى لو أدت إلى حرب ذرية، ووصل الأمر بصدام أن يقف أمام عدسات التلفزيون مستخفاً بقوة الولايات المتحدة، وتكنلوجيتها العسكرية قائلاً:

{إن طائرة الشبح التي يهددوننا بها لا تخيفنا، وإن بإمكان راعي الغنم أن يسقطها ببندقية البرنو!} أضاف صدام قائلاً:

{ إنني واثق كل الثقة بأننا سننتصر إذا ما قامت الحرب، وإننا سوف نهزم الجيوش الأمريكية وجيوش حلفائها، ونعيد جنودهم إلى بلادهم بالأكفان!}.(13)

بهذه العقلية كان يفكر صدام حسين، وقد جعل من نفسه القائد الضرورة الذي لم تنجب الأمة العربية قائداً مثله من قبل.

لقد بلغ به الغرور حداً جعله يفاجئ حتى اقرب أصدقاء العراق، في غزوه الكويت فقد كان من المفروض أن يجري مشاورات مع الاتحاد السوفيتي، الذي تربطه به معاهدة صداقة وتعاون إستراتيجي، حول خططه لغزو الكويت، ويقف على حقيقة موقفه من مغامرته تلك، فلا ُيعقل أن ُيقدم بلد صغير كالعراق على تحدي الغرب، دون أن يكون له سند كالاتحاد السوفيتي.

وهكذا فوجئ صدام بأن الاتحاد السوفيتي يقف ضد مغامرته، ولا يؤيده فيها، بل يطالبه بالانسحاب الفوري من الكويت، ويؤيد كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ضد العراق.وبدلاً من أن يعيد صدام حساباته، ويتدارك الأمور قبل فوات

الأوان، فإننا نجده يصعّد الأزمة أكثر فأكثر، فقد أعلن عن مطالب جديدة، بربط مسألة احتلال الكويت بمشاكل الشرق الأوسط، طالباً انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وانسحاب الجيش السوري من لبنان، وذهب إلى أبعد من ذلك فطالب بتوزيع الثروة النفطية على الدول العربية الفقيرة.

وكانت تلك كلمة حق أراد بها باطل، فلو كان صدام يهتم بمصالح الشعوب العربية إلى هذا الحد، فقد كان الأولى به أن يهتم بمصالح شعبه أولاً وقبل كل شيء، لكنه بدلاً من أن ينهض بمستوى معيشة شعبه، زجه في حرب دموية لا مبرر لها، ولا مصلحة له فيها، مع الجارة إيران، دامت 8 سنوات، وأغرق العراق وشعبه بالدماء، وجاءت الحرب على الأخضر واليابس، كما يقول المثل، وخرج العراق منها وهو مثقل بالديون، وقد فقد كل مدخراته، وأصيب اقتصاده بالانهيار التام.

وبدلاً من أن يحاول صدام إصلاح أوضاع العراق الاقتصادية، عن طريق نبذ الحروب، وسياسة التسلح، وتبديد ثروات البلاد، فإنه لجأ إلى غزو الكويت، وأوقع العراق بمأزق جديد، يفوق بمئات المرات المأزق الإيراني، ولم يحسب أي حساب لما يمكن أن تؤدي مغامرته هذه بالعراق من مآسي وويلات.

لقد كان التساؤل على أفواه الجميع:

كيف جرأ صدام حسين على تحدي الولايات المتحدة؟ وهل كان هناك أدنى شك بان صدام يقود العراق إلى معركة خاسرة؟

لقد كان الناس في تلك الأيام يتساءلون عن سر موقف صدام، وكان في تقديرهم أمران، فأما أن يكون قد أصاب صدام مَسّ من الجنون، جعله يقنع نفسه بقدرته على دحر الجيوش الغربية، أو كانت لديه القناعة بأن الولايات المتحدة التي سهلت له الأمر للإقدام على مغامرته حين التقى بسفيرتها [أيريل كلاسبي] أعطته الضوء الأخضر لاحتلال الكويت، تعويضاً لخسائره في حربه مع إيران، نيابة عنها، وأن ما تفعله من استعدادات حربية ما هو إلا زوبعة في فنجان لا تلبث أن تخفو وتزول، وليست فخاً نصبته له الولايات المتحدة لتوقع العراق فيه، من أجل توجيه الضربة القاضية له، وتحطيم قدراته العسكرية والاقتصادية، وتعيد العراق إلى الوراء عشرات السنين.

وعندما أدرك صدام في نهاية الأمر أن التحشيدات الأمريكية والحليفة في السعودية لا يمكن أن تكون لمجرد التهديد، أو لذر الرماد في العيون، والسكوت عن احتلال الكويت، حاول أن يقدم التطمينات للولايات المتحدة لعله يثنيها عن القيام بالهجوم على العراق، وتعهد للقائم بالأعمال الأمريكي في بغداد بأن العراق لا ينوي مطلقاً التعرض للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، وبشكل خاص مصالحها النفطية، وأنه ليس له أطماع في السعودية ولا أي بلد خليجي، وأن احتلال الكويت يتعلق بمسألة تاريخية تؤكد أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأبدا صدام حسين للقائم بالأعمال الأمريكي عن استعداده لإقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، ورجاه أن ينقل كل ما دار في اللقاء إلى الرئيس بوش بصورة مباشرة، ووعده القائم بالأعمال بأن يفعل ذلك.

وقد طالبه القائم بالأعمال بأن يسمح للرعايا الغربيين بمغادرة العراق، حيث سبق لصدام أن أحتجزهم في العراق كرهائن، ليمنع كما أعتقد، الولايات المتحدة وحلفائها من ضرب العراق، وقد أبلغه صدام انه يعتبرهم ضيوف على العراق !! ولا خطر عليهم، إلا إذا كانت النية مبيته لضرب العراق، وانتهى الاجتماع بعد ذلك.

وانتظر صدام حسين أي إشارة من الجانب الأمريكي، لكنه كان يحاول عبثاً، فقد كانت التحركات الأمريكية تجري بأسرع ما يكون لإكمال التحشد استعداداً للهجوم على العراق، ولم يكن الرئيس بوش على استعداد لفتح أي قناة اتصال مع صدام حسين، وإجراء أي نقاش معه، حتى ولو قرر العراق الانسحاب حقاً، فقد كانت الخطة قد تقرر تنفيذها مهما كانت الظروف لكي تنهي الولايات المتحدة التهديد العراقي لمصالحها في الخليج لسنين طويلة.

لقد حاول صدام في آخر المطاف، وبعد أن أدرك أن الحرب باتت وشيكة، أن يوصل إشارات للولايات المتحدة عن نيته للتراجع، ونقل إلى ياسر عرفات أفكاراً جديدة لكي يوصلها بدوره، عن طريق وسيط آخر مقرب من مراكز السلطة في الولايات المتحدة، وكانت تلك الأفكار تتضمن ما يلي:

1 ـ موافقة العراق على الانسحاب من الكويت.

2 ـ موافقة العراق على عودة أسرة الصباح إلى الحكم من جديد.

3ـ تواجد عراقي في جزيرة بوبيان، وعودة منطقة الرميلة الجنوبية للسيادة العراقية.

4 ـ تنازل الكويت عن الديون المستحقة على العراق.

5 ـ دخول قوات عربية بصورة مؤقتة إلى الكويت، لحين عودة أسرة الصباح إلى الحكم، وترتيب الأوضاع الأمنية في البلاد.

لكن محاولات النظام العراقي ذهبت أدراج الرياح، فقد كان الأمر بالنسبة للولايات المتحدة أن صدام قد دخل المصيدة، كما تدخل الفأر، ولا يمكن أن تطلقه من جديد.

لقد كان هَمْ الولايات المتحدة تأمين الحشد الكافي بأسرع وقت ممكن، لضمان عدم تعرض السعودية لخطر هجوم عراقي، ولذلك فلم تتحدث في بادئ الأمر عن التصدي للعراق، بل ادعت بأنها جاءت بقواتها لحماية السعودية ودول الخليج الأخرى.

وعندما أصبح لديها من القوة ما تستطيع حماية السعودية، أعلنت عن توجهاتها الحقيقية بأنها لن ترضَ فقط بسحب العراق لقواته من الكويت، أو طردها بالقوة، بل زادت على ذلك بأنها تريد نزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل، وفي حقيقة الأمر، وكما أثبتته الأحداث فيما بعد، أنها كانت ترمي إلى أبعد من ذلك بكثير، إنها كانت قد صممت على تحطيم البنية الاقتصادية للعراق، تحطيماً شاملاً وإعادة العراق إلى ما قبل الثورة الصناعية، كما قال جيمس بيكر، وزير خارجيتها لطارق عزيز في لقاء [جنيف] قبيل نشوب الحرب بأيام .

,استمرت الولايات المتحدة وحلفائها بتحشيد القوات العسكرية، وكان النظام العراقي يرد على ذلك التحشيد بتحشيد المزيد من قواته حتى جاوزت النصف مليون عسكري، معززين بآلاف الدبابات والمدفعية والصواريخ، وكان الشعب العراقي يضع يده على قلبه، وهو في أقصى حالات القلق لما يمكن أن يحل به، وبالوطن، نتيجة تهور وغرور دكتاتور أهوج.

لقد تم إحكام طوق الحصار على العراق، وقُطعت السبل أمام نفطه، وتوقفت أنابيب النفط عن الجريان، أخذت السفن الحربية الأمريكية والحليفة تجوب مياه الخليج، وتوقف السفن المتوجهة إلى العراق، والقادمة من موانئه، وتفتشها وتصادر

حمولتها، وكان النظام العراقي يعتقد بأن ليس بإمكان الولايات المتحدة منع العراق من بيع نفطه ونفط الكويت، لما يمكن أن يسببه المنع من نقص في الأسواق العالمية، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وبالفعل فقد ارتفعت الأسعار من 13 دولار إلى ما يقرب 40 دولاراً.

لكن الولايات المتحدة سارعت للتدخل، وطرحت من خزينها الإستراتيجي كميات كبيرة من النفط، كما أوعزت إلى أصدقائها من الدول المنتجة للنفط، وعلى رأسها السعودية ودول الخليج، إلى رفع معدلات الإنتاج، وعدم التقيد بحصص الإنتاج، وبدأ الإنتاج يتصاعد لدى معظم دول الأوبك التي كانت تواقة لزيادة إنتاجها، متجاوزة حصص الإنتاج التي كانت قد أقرتها منظمة الأوبك، وهكذا عادت الأسعار إلى الهبوط من جديد.

وفي الوقت الذي حُوصر النفط العراقي والكويتي، وتوقفت موارد العراق النفطية، كانت الأرصدة العراقية في المصارف الأجنبية قد جُمدت، مما أوقع النظام العراقي في حيرة كبرى لا يعرف كيف يخرج منها، وكل ما فعله هو لجوئه إلى التصعيد مرة أخرى، حيث أعلن النظام أن الرعايا الأجانب سوف يحجزون في كافة المرافق الاقتصادية والعسكرية كرهائن لمنع أي هجوم تشنه الطائرات الأمريكية والحليفة، مما أثار غضب واستنكار عالمي واسع على زج المدنيين في مخاطر الحرب.

وعلى الفور بادرت الولايات المتحدة إلى تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن تحت رقم 664، في 18 آب 1990، والذي اقره المجلس، وقد عبر القرار عن قلق المجتمع الدولي من حجز الرعايا الأجانب، وطالب العراق بأن يؤمن مغادرتهم العراق على الفور، وحمل العراق مسؤولية أي ضرر يمس سلامتهم وصحتهم، وكان نظام صدام قد أخلى كافة فنادق الدرجة الأولى في بغداد، وحجز الرعايا الأجانب فيها .وفيما يلي نص القرار 664:

قرار رقم 664 (14)

إن مجلس الأمن: إذ يشير إلى غزو العراق للكويت وإعلان ضمه إليه، وإلى القرارات 660، 661 662 وإذ يشعر بالقلق البالغ بالنسبة لسلامة ورفاه رعايا

بلدان ثالثة في العراق والكويت، وإذ يشير إلى التزامات العراق في هذا الشأن، طبقاً للقانون الدولي. وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إجراء مشاورات عاجلة مع حكومة العراق بعد أن أعرب أعضاء المجلس في 17 آب 1990، عن انشغالهم وقلقهم. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقرر:

1 ـ يطلب أن يسمح العراق بخروج رعايا البلدان الثالثة من الكويت والعراق على الفور، وأن يسهل هذا الخروج، ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا.

2ـ يطلب أيضاً أن لا يتخذ العراق أي إجراء يكون من شانه تعريض سلامة، أو أمن، أو صحة أولئك الرعايا.

3 ـ يؤكد من جديد ما قرره في القرار 662 في 1990، من أن قيام العراق بضم الكويت باطل ولاغٍ، ويطلب لذلك أن تلغى حكومة العراق أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية، والقنصلية في الكويت، وبسحب الحصانة من تلك البعثات، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من هذه الأعمال في المستقبل.

4 ـ يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى مجلس الأمن في اقرب وقت ممكن، تقريراً عن مدى الالتزام بهذا القرار.

عاشراً:الملك حسين يقابل الرئيس الأمريكي جورج بوش

حاول الملك حسين أن يبذل جهداً من جديد لعله يستطيع منع الكارثة، وقرر أن يزور بغداد ويلتقي بصدام حسين، وبالفعل توجه إلى بغداد في 12 آب، والتقى بصدام، وأجرى معه تقيماً دقيقاً للموقف الخطير، وحتمية الصِدام، وما يمكن أن يجره على العراق بصورة خاصة والعالم العربي بصورة عامة، ولم يُذع أي شيء عن نتائج اللقاء، وعاد الملك حسين إلى عمان في اليوم التالي، واتصل بالرئيس بوش هاتفياً طالباً مقابلته، وجرت الموافقة على اللقاء خلال ثلاثة أيام، وغادر الملك حسين إلى واشنطن، وبصحبته السفير الأمريكي في عمان، وبعد ساعات من وصوله التقى الرئيس بوش في مقره الصيفي، وحاول الملك حسين على ما يبدو

التوسط بين صدام والرئيس بوش، وربما كان يحمل معه تنازلات من صدام، إلا أن الرد من بوش جاء سريعاً وحازماً بأن لا وساطة، ولا مفاوضات مع صدام حسين بأية حال من الأحوال، وكان ما قاله بوش للملك حسين الأتي:

{ أرجو أن تسمعني جيداً، البترول بالنسبة لنا أكثر من ضرورة، وهو أسلوب حياة وأنا لن اسمح لهذا الرجل [يقصد صدام] أن يسيطر على ثلث إنتاج نفط الخليج اليوم، وعلى ثلثي احتياطيات البترول غداً. لن اسمح لنفسي أن اترك دكتاتوراً يضع يده على شريان حياتنا}. ثم سكت بوش برهة ليعود مرة أخرى ويقول للملك:

{ إنني ترددت كثيراً قبل أن أوافق على مقابلتك، فأنت كنت في بغداد قبل 24 ساعة من اتصالك التلفوني بي، وكان ترددي في تحديد الموعد لك هو خشيتي من أن تظهر زيارتك وكأن بيني وبين ذاك الرجل [يقصد صدام حسين] وساطة، وأنا لا أريد ذلك، ولا الكونجرس، ولا الرأي العام الأمريكي يسمحان به}. (15)

ورد الملك حسين على الرئيس بوش قائلاً:

{أن الرئيس صدام حسين مستعد للانسحاب من الكويت}.

ورد عليه بوش قائلاً:

{إن صدام يريد الانسحاب بموجب شروط، ونحن لا نقبل بأي شروط، يجب عليه أن ينسحب دون قيد أو شرط، وتعود أسرة الصباح إلى الحكم، ثم نرى بعد ذلك ما يلزم عمله!!. (16)

كان واضحاً أن عبارة [ما يلزم عمله] تعني في القاموس الأمريكي نزع أسلحة العراق وتقليص جيشه، وتدمير أسلحة، ومنشأته الكيماوية والبيولوجية والذرية والصاروخية.

ولم يكتفِ الرئيس بوش بكل ذلك، بل زاد عليه محذراً الأردن من عدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة فيما يخص إحكام الحصار المفروض على العراق، وهدد بان السفن الحربية الأمريكية والحليفة سوف تقوم بهذه المهمة. وهكذا فشلت مساعي الملك حسين، وعاد إلى بلاده صفر اليدين.

وفي طريق عودته إلى بلاده، مّر الملك حسين بلندن، والتقى رئيسة وزراء بريطانيا [ماركريت تاتشر] وكان بوده أن يناقش معها الأزمة، إلا انه فوجئ

بتاتشر تلقي عليه محاضرة صارمة عن وقوفه الخاطئ بجانب صدام حسين، وتحذره من مغبة الاستمرار على هذا النهج، وغادر الملك حسين إلى باريس، والتقى الرئيس الفرنسي [ميتران] وتحادث معه حول الأزمة، إلا أن حديثه لم يحقق أي شيء.

ولم يكد الملك حسين يصل عمان حتى بادرت الولايات المتحدة إلى تقديم مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن برقم 665 في 25 آب، يقضي بفرض حصار بحري على العراق، والطلب من جميع الدول التعاون في هذا المجال، وهذا نص القرار:

مجلس الأمن : قرار رقم 665 (17)

إذ يشير إلى قراراته 660 ، 661 ، 662 ن 654، لعام 1990، وإذ يطالب بتنفيذها الفوري والتام، وقد قرر أن يفرض الجزاءات الاقتصادية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في قراره 661 في 1990، وتصميماً منه على إنهاء احتلال العراق للكويت، وهو ما يعرض للخطر وجود دولة من الدول الأعضاء، وعلى استعادة السلطة الشرعية للكويت، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، مما يتطلبه التنفيذ العاجل للقرارات السالفة الذكر.

وإذ يشجب ما تعرض له الأبرياء من خسائر في الأرواح، بسبب الغزو العراقي للكويت، وتصميمه على منع المزيد من هذه الخسائر، وإذ يثير جزعه الشديد استمرار العراق في رفضه الامتثال للقرارات 660 ، 661 ، 662 ، 664 ، لعام 1990، وخصوصاً تصرفات الحكومة العراقية التي تستخدم السفن الرافعة للعلم العراقي لتصدير النفط، يقرر:

1 ـ يطلب من الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت، والتي تنشر قوات بحرية في المنطقة، أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة، وحسب الضرورة في إطار مجلس الأمن، لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة، بغية تفتيش حمولتها ووجهتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشحن، والتي ينص عليها القرار 661 في 1990.

2 ـ يدعو الدول الأعضاء، بناء على ذلك إلى التعاون حسب اللزوم لضمان الامتثال لأحكام القرار 661، مع استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية لأقصى

حد ممكن، وفقاً للفقرة 1 أعلاه.

3 ـ يرجو جميع الدول أن تقدم من المساعدة ما يلزم الدول المشار إليها في الفقرة1 من هذا القرار، وفقاً للميثاق.

4 ـ يرجو أيضاً الدول المعنية أن تنسق أعمالها الرامية لتنفيذ فقرات هذا القرار الواردة أعلاه، على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية، تقدم بعد التشاور مع الأمين العام، التقارير إلى مجلس الأمن، ولجنته المنشأة بموجب القرار 661، بهدف تيسير رصد تنفيذ ذلك القرار.

5 ـ يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره النشط.

الفصل الثامن عشر

تطورات أزمة احتلال الكويت

أولاً: ماذا فعل النظام العراقي في الكويت؟

ثانياً : ما هو دور إسرائيل في الأزمة؟

ثالثاً: ما هو موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة ؟

رابعاً: الانقلاب العسكري في الاتحاد السوفيتي، وتأثيره على الأزمة.

خامساً: مجلس الأمن يوالى إصدار القرارات بحق العراق.

سادساً: الموقف الرسمي العربي من العراق هل خدم الأمة العربية؟

سابعاً: النظام العراقي في حيرة.

ثامنا : بريماكوف في بغداد.

تاسعاً: النظام العراقي ومسألة الرهائن.

عاشراً: الغرب يكمل استعداداته الحربية.

أولاً: هذا ما فعله النظام العراقي في الكويت؟

في الوقت الذي كانت الأزمة بين النظام العراقي والغرب تتصاعد، وحمى الاستعدادات الحربية تشتد كان النظام العراقي يسابق الزمن لتشديد قبضته على الكويت، وكبح جماح أي مقاومة لاحتلاله بأقسى الإجراءات، وأكثرها وحشية.

لقد عّين صدام حسين ابن عمه [علي حسن المجيد] حاكماً عاماً للكويت، وهو المعروف بوحشيته اللا متناهية، والذي لقبه الشعب العراقي بـ [علي كيماوي] حيث ارتبطت باسمه جريمة استخدام القنابل الكيماوية ضد المواطنين الأكراد عند ما عينه الدكتاتور صدام حسين قائداً لـ [حملة الأنفال] السيئة الصيت ضد الشعب الكردي عام 1988 والتي ذهب ضحيتها ما يقارب 180 ألف مواطن كردي، وأباد أكثر من 5000 مواطن كردي بالسلاح الكيماوي في حلبجة خلال بضعة دقائق.

لقد مارس هذا الجلاد أبشع الأساليب عدوانية ضد الشعب الكويتي، كما مارس بشكل منظم عملية سرقة كل ما وقعت عليه يده، سواء ما كان يعود منها للدولة، أو للمواطنين الكويتيين، حيث كان نقل المسروقات يجري على قدم وساق بسيارات النقل الضخمة، العسكرية منها والمدنية، إلى العراق كغنائم، مثل ما كانت تفعل القبائل في القرون الغابرة عندما يغزو بعضها بعضاً.

وهكذا لم يترك نظام صدام شيئاً في الكويت إلا وسطا عليه، بدءاً من الخزينة المركزية في البنك المركزي الكويتي، من ذهب وعملات نادرة، ومروراً بكل المعدات والأجهزة المستخدمة في الدوائر والمؤسسات الكويتية، والمستشفيات والبنوك، وانتهاءً بالمحلات التجارية الخاصة، والسيارات، ومساكن المواطنين.

فلم يكن صحيحاً ما ادعاه صدام عن عودة الفرع إلى الأصل، بل كان عملية سطو مسلح مع سبق الإصرار، وجاء على كل شيء، كما تأتي موجات الجراد على المزارع فتتركها جرداء قاحلة خلال ساعات، وقد خلقت أفعال النظام وزبانيته شعوراً من العداء الشديد لدى الشعب الكويتي تجاه العراق يصعب محوه لسنوات طوال.

وفي الخامس عشر من آب، أعلن النظام الصدامي ضم الكويت إلى العراق رسمياً واتخذ العديد من الإجراءات لمحو كل ما يشير إلى الكويت ككيان ودولة، فقد أقدم

على إلغاء هوية الأحوال المدنية الكويتية، وإبدالها بهوية الأحوال المدنية العراقية، وأبدل أرقام السيارات الكويتية بالعراقية، وأعلن النظام العراقي أن الدينار الكويتي مساوياً للدينار العراقي، وجرى استخدامه في التعامل في الكويت، وأصر على تحدي العالم كله، الذي لم يعترف بإجراءاته ووقف ضدها، دون أن يبالي بما سوف تسببه مواقفه تلك من مآسي وويلات للشعب العراقي فيما بعد.

لقد ظن صدام أن بإمكانه أن يربح الحرب إذا ما نشبت، كما نجح في حربه مع إيران، وبلغ معه الغرور مداه بحيث جعله يتبجح بقوته أمام عدسات التلفزيون قائلاً: { ليس لدي أدنى شك ولو واحد في المليون بأننا سنربح الحرب إذا نشبت}.

وفاته أن نجاحه في حربه ضد إيران ما كان ليتحقق لو لم تكن حرب أمريكية، خاضها صدام حسين نيابة عنها.

ثانياً: دور إسرائيل في الأزمة؟

كانت أجهزة المخابرات الإسرائيلية [الموساد] تراقب عن كثب خلال سني حرب الخليج الأولى جهود النظام العراقي في تطوير آلته الحربية، وحصوله على مختلف أنواع الأسلحة التي كانت تنهال عليه من الشرق والغرب على حد سواء. وسرعان ما تحولت حالة الترقب لدى إسرائيل إلى حالة من القلق، بعد أن استطاع العراق أن ينشئ المصانع الحربية، ويطور الصواريخ التي حصل عليها من مصادر متعددة، ويزيد من مداها، لتصل إلى عمق إسرائيل، هذا بالإضافة إلى تصنيع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والجرثومية، وسعيه الحثيث لتصنيع القنبلة النووية.

ورغم أن إسرائيل استغلت انشغال النظام العراقي بحربه ضد إيران، وأقدمت على ضرب مفاعله النووي عام 1981، إلا أن العراق استطاع أن يحتفظ بما يزيد على 13 كغم من اليورانيوم المنقى، والذي يكفي لصنع قنبلة نووية، وبذل النظام العراقي جهوداً كبيرة لإعادة بناء مفاعله النووي، وكان بعد حرب الخليج الأولى على وشك أن يستطيع إكمال برنامجه لإنتاج القنبلة النووية. وهكذا فقد بدأت إسرائيل بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية تشن حملة واسعة النطاق على العراق،

على لسان المسؤولين فيها، وعِبر وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الصهيونية العالمية في مختلف أرجاء العالم، وعلى امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وهدد قادة إسرائيل بشن حرب وقائية ضده، لتدمير قواعد صواريخه، ومصانع أسلحته، ومفاعله النووي.

ورد صدام حسين على التهديدات الإسرائيلية، عِبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة قائلاً:{ بأنه إذا ما تعرض العراق للهجوم من جانب إسرائيل فسوف يرد عليها بالكيماوي المزدوج، ويحرق نصفها}.

وهكذا تصاعدت لهجة التهديد والتهديد المضاد بين الطرفين، ووصل الأمر إلى درجة التوقع بحدوث أمر ما بين العراق وإسرائيل. لكن صدام حسين استدار على حين غرة، من توجهه نحو إسرائيل إلى الكويت ليغزوها في 2 آب 1990، ويثير الرأي العام العالمي ضد العراق.

وتنفست إسرائيل الصعداء، فقد وقع صدام حسين في الفخ الذي نصبته له الولايات المتحدة، ولن يستطيع الخروج منه، وبدأ الغرب، بزعامة الولايات المتحدة، بتحشيد القوات العسكرية في السعودية استعداداً لتوجيه الضربة القاضية للعراق.

كان صدام في تلك الأيام يحاول كسب الرأي العام العربي، ويعوّل عليه في دعمه للضغط على الحكومات العربية لكي تقف إلى جانبه، عن طريق التهديد بضرب إسرائيل بصواريخه.

وأرادت إسرائيل أن تسبق العراق، وتوجه ضربة واسعة لقواعد الصواريخ والمنشآت النووية، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت أن تضغط على حكومة شامير اليمينية المتطرفة لتمسك أعصابها، ولكي لا تسبب أية تحركات إسرائيلية، رد فعل عربي، والشعبي منه بوجه خاص، مما يضيّع الفرصة على الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين للسير بالمخطط المرسوم لضرب العراق.

وسارعت الولايات المتحدة إلى نقل مجموعات كبيرة من صواريخ [باتريوت] المضادة للصواريخ إلى إسرائيل، وتم الاتفاق بين الطرفين، الأمريكي والإسرائيلي على أن تشارك إسرائيل في المجهود الحربي الغربي من وراء الستار، لكي لا تتحول الحرب المقرر شنها على العراق إلى حرب عربية إسرائيلية بإنجرار

إسرائيل إلى حرب مكشوفة مع العراق، ولاسيما وأن الولايات المتحدة استطاعت أن تجر مصر وسوريا والمغرب، بالإضافة إلى السعودية ودول الخليج، إلى المشاركة في تأمين الغطاء العربي للحرب ضد العراق، بحجة تحرير الكويت، ولتدمير كافة المقومات الاقتصادية والعسكرية للعراق، كما خططت له الولايات المتحدة.

وانصاعت إسرائيل لرغبة الولايات المتحدة، ولم تبدِ رد فعل ضد العراق، حتى عندما أطلق صدام حسين عليها عدد من الصواريخ بعيدة المدى، وهي المعروفة بالرد السريع والعنيف على أي هجوم عليها مهما صغر شأنه، وسارعت الولايات المتحدة بتعويضها بمليار دولار عن كل صاروخ سقط فوق إسرائيل، مدفوعاً من خزائن السعودية وبلدان الخليج، وخزائن العراق فيما بعد.

ثالثاً: موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة:

في تلك الظروف التي وقع فيها الغزو العراقي للكويت، كان المعسكر الاشتراكي قد تهاوى، وبدأت عوامل التفكك والانهيار بادية للعيان في الاتحاد السوفيتي، وأصبح انهياره أمراً محتماً، وانكفأ من المسرح الدولي كقوة عظمى، وأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وتلعب الدور الرئيسي في تقرير مصائر الشعوب دون معارضة تذكر من جانب الاتحاد السوفيتي، بل على العكس بدا الاتحاد السوفيتي منساقاً إلى تأييد الخطوات الأمريكية حيال الأزمة العراقية.

وقبل يوم من قيام العراق بغزو الكويت، كان وزير الخارجية الأمريكية [جيمس بيكر] في زيارة رسمية للاتحاد السوفيتي، حيث أجرى مباحثات مع وزير الخارجية السوفيتية [إدوارد شيفرنادزا] في فيلادوفسك، حول مختلف القضايا الدولية، ثم غادر بيكر في اليوم التالي أي إلى منغوليا في زيارة رسمية، ولم يكد بيكر يمضي سوى ساعات في منغوليا حتى أُبلغ بوقوع الغزو العراقي على الكويت.

سارع بيكر إلى الاتصال مجدداً بوزير الخارجية السوفيتي شفرناتزا، طالباً منه اللقاء من جديد لبحث موضوع الغزو العراقي،وانعكاساته على الوضع الدولي.

واستجاب شفرناتزا لطلب بيكر الذي قطع زيارته على الفور، وتوجه إلى موسكو، حيث عقد مع الوزيرالسوفيتي اجتماعاً مطولاً معه حال وصوله، وناقشا معاً مسألة الغزو العراقي للكويت، وموقف الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة منه، وقد أتسم جو اللقاء بين الوزيرين بالتفاهم، حيث أكد الطرفان في بيان مشترك استنكارهما للغزو، ودعيا العراق إلى سحب قواته من الكويت فوراً ومن دون شروط.

وظهر بيكر وشيفرناتزا بعد نهاية الاجتماع بأنهما قد اتفقا على كل شيء، وبدا الاتحاد السوفيتي في مواقفه وكأنه قد فقد إرادته، وأصبح تابعاً للولايات المتحدة، وقد تجلى ذلك بجلاء عندما أجتمع مجلس الأمن في نفس اليوم 2 آب1990 وأصدر قراره الأول، رقم 660 ضد العراق، والذي طالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت دون قيد أو شرط، فقد وقّع المندوب السوفيتي على مشروع القرار دون تردد.

ولابد أن أشير هنا إلى أن العراق، الذي يرتبط مع الاتحاد السوفيتي بمعاهدة صداقة وتعاون وعلاقات إستراتيجية، لم يحاول إبلاغ الاتحاد السوفيتي بعزمه على غزو الكويت واحتلاله، في حين أن بنود المعاهدة كانت تقتضي التشاور بين البلدين، مما اغضب الاتحاد السوفيتي.

لقد أخطأ صدام حسين عندما ظن أن الاتحاد السوفيتي يمكن أن يقف إلى جانبه ويدعمه بموجب المعاهدة المعقودة بين البلدين، ولم يضع في حسبانه أن الظروف قد تغيرت، وتغير معها الاتحاد السوفيتي، وفقد قوة تأثيره في السياسة الدولية، وقد تجلى ذلك في تصريح للرئيس السوفيتي [غورباتشوف] لأحد القادة العرب حيث قال: {إن غزو العراق للكويت مخالف لكل المواثيق والأعراف الدولية، وهو لا يلام على ذلك، لكن غورباتشوف أردف قائلا:

{ إن الأمريكيين قالوا لنا بان لهم مصالح حيوية في بترول الشرق الأوسط، وانهم سيحاربون من أجل حمايتها مهما حدث، ونحن نتفهم وجهة نظرهم}.

هكذا بدا موقف الرئيس السوفيتي من عزم الولايات المتحدة على الحرب دفاعاً عن مصالحها النفطية، وقد عّبر الرئيس الأمريكي بوش عن عظيم امتنانه وسعادته لموقف الاتحاد السوفيتي الجديد. وفي 9 أيلول 1990، التقى الرئيسان [بوش]

و[غورباتشوف]، في هلسنكي بفلندا، في مؤتمر للقمة ضمهما، وكان بوش قد عقد العزم قبل هذا اللقاء على استخدام القوات المسلحة لضرب العراق، وإجباره على سحب قواته العسكرية من الكويت، وخلال اللقاء تحدث بوش عن تصميم الولايات المتحدة على استخدام القوة ضد العراق، وزاد على ذلك بأن طلب من غورباتشوف المساهمة بقوات عسكرية معه في الجهد العسكري الغربي.

إلا أن غورباتشوف أعتذر عن المشاركة مدعياً بأنه قد وعد الشعب السوفيتي بأن لا يرسل جيشه للقتال خارج الاتحاد السوفيتي بعد تورطه في أفغانستان، وكان واضحاً من رده بأنه لا يعارض الخطط الأمريكية فيما يخص أزمة الخليج. وقد ظهر الرئيسان بعد اللقاء في مؤتمرهما الصحفي وعلامات الرضا والارتياح عما دار في الاجتماع بادية على وجهيهما.

لقد تجلى التجاذب السوفيتي الأمريكي في أجلى مظاهره عندما كان بيكر وشيفرناتزا مجتمعان لبحث مشروع القرار رقم 678، الذي قدمته الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن، حول تفويض المجلس للولايات المتحدة وحلفائها باستخدام القوات العسكرية لطرد القوات العراقية من الكويت.

فلم يكن هناك أي خلاف جوهري بين الطرفين حول مشروع القرار، وكل ما حدث هم خلاف بسيط حول صيغة القرار، فقد أرتأ[شيفرناتزا]عدم ضرورة استخدام عبارة [استخدام القوات العسكرية] والاستعاضة عنها بعبارة [باستخدام كل الوسائل الضرورية] بدلاً منها، مؤكداً للجانب الأمريكي أن العبارة الجديدة تشمل كل شيء، ومن ضمنها استخدام القوة العسكرية، وأضاف شفرناتزا قائلاً:

{أنا وأنت ندرك ذلك تماماً}.

لقد أراد شفرناتزا التلاعب بالألفاظ والعبارات، ولم يشأ أن يلزم نفسه بصراحة باستخدام القوة، فقد كان قلقاً من تطورات الأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفيتي، حيث كانت الدلائل تشير إلى قرب وقوع انقلاب عسكري في البلاد يطيح بزمرة غورباتشوف ـ شفرناتزا، مما قد يعرضه لمحاسبة قاسية على موقفه من استخدام القوة العسكرية، استعاض عنها بعبارة مطاطية يمكن تفسيرها كما يشاء الجانب الأمريكي.

رابعاً: الانقلاب العسكري الفاشل،وتأثيره على الأزمة:

وفي يوم 25 آب 1990، وقع بالفعل انقلاب عسكري في الاتحاد السوفيتي عندما كان غورباتشوف في منتجعه على البحر الأسود، حيث تم وضعه تحت الإقامة الجبرية محاطاً بالحرس، إلا أن الانقلاب سرعان ما تهاوى وفشل، بعد يومين من وقوعه، وبرز[بوريس يلتسين] المطرود من عضوية المكتب السياسي، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي، في عهد الرئيس [برجنيف]، وبدا يلعب دوراً كبيراً في تصفية أجهزة الجيش، والأمن، والدولة، والتخلص من كل العناصر التي كانت تدين بالولاء للحزب الشيوعي.

وهكذا غدا الاتحاد السوفيتي وكأنه قد أصبح تابعاً يدور في فلك الولايات المتحدة، وباشرت السلطة الجديدة في الاتحاد السوفيتي عملية هدم كبرى لكل المنجزات التي حققها الشعب السوفيتي خلال 70 عاماً، وقدم من أجلها التضحيات الجسام، وحولته إلى شعب فقير معدم يرثى لحاله، إثر تحويل اقتصاده الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الرأسمالي على يد حكومة يلتسين، ولم يعد الاتحاد السوفيتي ذلك الند الذي كان يقف بالمرصاد لكل المخططات الإمبريالية الرامية إلى استعباد الشعوب، ونهب ثرواتها، بل لقد سكتت حكومة الاتحاد السوفيتي الجديدة حتى عن الكلام والاعتراض على تصرفات الولايات المتحدة، وتحكمها برقاب الشعوب .

لقد تجلت مواقف الاتحاد السوفيتي بكل وضوح عند ما التقى طارق عزيز، وزير الخارجية العراقية بالرئيس غورباتشوف، في 5 أيلول 1990، فقد تحدث غورباتشوف مع طارق عزيز حول الأزمة قائلاً:

{ إن غزو العراق للكويت يتناقض مع تفكيرنا الجديد، وعلى النظام العراقي أن يُقرَّ بأن للأمريكان مصالح حيوية في الشرق الأوسط، وإننا من جانبنا نعترف بهذه المصالح، ونعرف أن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام القوة العسكرية إذا تعرضت هذه المصالح للتهديد، ونحن في الاتحاد السوفيتي لا نستطيع أن نفعل شيئاً في هذا وأنتم في العراق لابدّ أن تجروا حساباتكم لمواقفكم على هذا الأساس}.(1)

ورد عليه طارق عزيز قائلاً:{ لقد كنا نتصور أنكم سوف تقفون معنا معنوياً على الأقل، للحيلولة دون وقوع الحرب}.

وكان جواب غورباتشوف: { إن ما قمتم به عمل من أعمال العدوان، ونحن لا نستطيع أن نساعدكم لا مادياً ولا معنوياً}.(2)

وهكذا اسقط في يد النظام العراقي، وبدا كورقة من أوراق الخريف تذروها الرياح، حيث يقف أمام أعتى الدول الإمبريالية، وأقواها عسكرياً، من دون أن يجد له أي عضيد يقف إلى جانبه، بل لقد استطاعت الولايات المتحدة جر معظم الدول العربية إلى جانبها، والمساهمة في الجهد العسكري ضده، وكان الشعب العراقي في حيرة من أمره فيما يمكن أن تجره مغامرة صدام حسين الطائشة من خراب ودمار، وهو لا ستطيع أن يفعل شيئاً أمام فاشية النظام وقهره، مسلماً مصيره للأقدار.

خامساً:مجلس الأمن يوالي إصدار القرارات بحق العراق

في الفترة ما بين 13 أيلول، و29 تشرين الثاني أصدر مجلس الأمن 7 قرارات بحق العراق استهدفت تشديد الضغط، وإحكام الحصار على العراق، حيث صدرت القرارات 666 في 13 أيلول، و667 في 16 أيلول، و669 في 24 أيلول، و 670 في 25 أيلول، و674 في 29 تشرين الأول، و677 في 28 تشرين الأول و 678 في 29 تشرين الأول من عام 1990، وفيما يلي أهم ما جاء بهذه القرارات:

قرار رقم 666- 13 أيلول 1990: (3)

إن مجلس الأمن :

إذ يشير إلى قراره 661 (1990 الذي تنطبق الفقرتان 3ج، و4 منه على المواد الغذائية المستثناة، وبإدراك للظروف التي قد تستجد لتجعل من الضروري إرسال المواد الغذائية اللازمة للمدنيين في العراق والكويت، متوخياً التخفيف عن البؤس البشري، وبما أن اللجنة المشكلة بموجب الفقرة السادسة من ذلك القرار قد تلقت عدة رسائل من عدة دول أعضاء، وإذ يؤكد أن مجلس الأمن هو الذي يحدد وحده، أو من خلال اللجنة ما إذا كان قد نشأت ظروف إنسانية، وإذ يساوره القلق البالغ لعدم وفاء العراق بالتزاماته المحددة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 664 (1990) فيما يتعلق بسلامة رعايا الدول الثالثة ورفاتهم،وإذ يؤكد من جديد أن العراق يتحمل المسؤولية الكاملة في هذا الشأن، بموجب القانون الدولي، بما في

ذلك اتفاقية جنيف الرابعة حيثما أنطبق ذلك. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقرر :

1ـ تُبقي اللجنة الحالة فيما يتعلق بالمواد الغذائية في العراق والكويت قيد الاستعراض مستمرة حتى يتسنى أن يحدد على النحو اللازم لأغراض الفقرة ج3، والفقرة 4 من القرار 661، ما إذا كانت ظروف إنسانية قد نشأت.

2ـ يتوقع من العراق أن يفي بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن رقم 664 (1990) فيما يتعلق برعايا الدول الثالثة، ويؤكد من جديد أن العراق يبقى مسؤولاً مسؤولية كاملة عن سلامتهم ورفاههم، وفقاً للقانون الدولي بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة، حيثما تنطبق ذلك.

3ـ يطلب من الأمين العام، لأغراض الفقرتين 1، 2 أن يلتمس بصفة عاجلة ومستمرة، معلومات من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وغيرها من الوكالات الإنسانية المناسبة، وجميع المصادر الأخرى، عن مدى توفر الأغذية في العراق والكويت، وأن ينقل هذه المعلومات بصفة منتظمة إلى اللجنة.

4 ـ ويطلب كذلك أن يولي اهتمام خاص عند التماس مثل هذه المعلومات، وتقديمها للفئات التي يمكن أن تتعرض للمعانات بوجه خاص، مثل الأطفال دون سن الخامسة عشر، والحوامل، والوالدات، والمرضى والمسنين.

5 ـ يقرر أن تقوم اللجنة إذا رأت، بعد تلقي التقارير من الأمين العام، أنه قد نشأت ظروف توجد فيها حاجة ماسة لإمداد العراق والكويت بالمواد الغذائية لتخفيف المعانات البشرية، بإبلاغ المجلس فوراً بقرارها المتعلق بكيفية تلبية هذه الحاجة.

6 ـ يشير على اللجنة أن تضع في اعتبارها، عند صياغة قراراتها، أنه ينبغي أن يتم توفير المواد الغذائية من خلال الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو غيرها من الوكالات الإنسانية، وأن يتم توزيع المواد الغذائية بمعرفتها، أوتحت إشرافها، لضمان وصولها إلى المستفيدين المستهدفين.

7 ـ يطلب من الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة من أجل إيصال المواد الغذائية إلى العراق والكويت وتوزيعها وفقاً لأحكام هذا القرار، وغيره من القرارات الأخرى ذات الصلة.

8 - يشير إلى أن القرار 661 (1990)، لا ينطبق على الإمدادات المرسلة على وجه التحديد للأغراض الطبية، ولكنه يوصي في هذا الصدد بتصدير الإمدادات الطبية أو تحت الإشراف الدقيق لحكومة الدولة المصدرة، أو بواسطة الوكالات الإنسانية المناسبة.

والجدير بالذكر أن هذا القرار بقي حبراً على ورق، واستمرت معانات الشعب العراقي بسبب فقدان الغذاء والدواء، فلم يكن ما يهم الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين تأمين الحاجيات المادية الضرورية لشعب العراق، بل على العكس، كان في مقدمة أهدافهم تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للعراق وإذلال شعبه.

قرار رقم 667 - 16 أيلول 1990

وقد أدان هذا القرار انتهاك النظام العراقي للمقار الدبلوماسية في الكويت، واختطاف الموظفين الدبلوماسيين والرعايا الأجانب المتواجدين في تلك المقار، وحمل النظام العراقي مسؤولية ذلك العمل، وطالب بالإفراج عنهم، وتأمين سلامتهم . كما طالب القرار بأن يمتثل العراق بصورة فورية وتامة لالتزاماته الدولية، بموجب قرارات مجلس الأمن 660 ، 662 ، 664 ، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، والقانون الدولي.

قرار رقم 669 - 24 أيلول 1990

وقد تضمن القرار الطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار 661 (1990) بشأن الحالة بين العراق والكويت بمهمة دراسة طلبات المساعدة المقدمة في إطار أحكام المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة، والتقدم بتوصيات إلى رئيس مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء الملائم بشأنها.

قرار رقم 670 - 25 أيلول 1990

وتضمن هذا القرار فرض حصار جوي محكم على العراق، ومنع كافة الطائرات من الإقلاع من المطارات العراقية، أو الهبوط فيها، وفرض على جميع الدول عدم السماح لأي طائرة عراقية بالطيران في أجوائها، أو الهبوط في مطاراتها، ما لم تأذن اللجنة المكلفة من قبل مجلس الأمن بقيام الرحلة. كما طلب القرار تشديد الحصار البحري على العراق والكويت، ألزمت جميع الدول باحتجاز أي سفينة

عراقية تدخل موانئ تلك الدول.

كما أدان هذا القرار العراق لاستمراره باحتلال الكويت، وسوء معاملة القوات العراقية للشعب الكويتي، وطالب النظام العراقي بالالتزام باتفاقية جنيف الرابعة ، والكف عن الانتهاكات التي يرتكبها ضد الشعب الكويتي .

قرار رقم 670 . 25 أيلول 1990

وقد طالب هذا القرار جميع الدول بالالتزام الكامل بالقرار 661 ، ولاسيما الفقرات 3 ،4 ،5 منه أكد القرار على تشديد الحصار الجوي والبحري على العراق والكويت ، واحتجاز أي طائرة أو سفينة مسجلة في العراق ، وعدم السماح بإقلاع أي طائرة إلى العراق أو الكويت ما لم يكن مرخص لها من قبل اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الأمن .

قرار رقم 674 - 29 تشرين الأول 1990

وتضمن هذا القرار إدانة النظام العراقي لاستمراره باحتجاز الرهائن، وطالب بالسماح لهم بمغادرة العراق فوراً، وأتهم النظام بخرق ميثاق الأمم المتحدة.

وطالب جميع الدول أن تجمع كل ما في حوزتها من معلومات بشأن حالات الخرق الخطير من جانب حكومة العراق، وتقديمها إلى مجلس الأمن.

كما طالب القرار حكومة العراق بأن تكفل فوراً توفر الأغذية والمياه والخدمات اللازمة لحماية ورفاه الرعايا الكويتيين، ورعايا الدول الأخرى.

و أدان القرار إقدام النظام العراقي على إعدام السجلات المدنية لسكان الكويت، والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة في الكويت أو الاستيلاء عليها، وحمل النظام العراقي المسؤولية عن كافة الخسائر والأضرار التي تصيب الممتلكات العامة والخاصة في الكويت، بموجب القانون الدولي.

وطلب القرار إلى جميع الدول بتقديم المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالبتها، ومطالبات رعاياها وشركاتها في العراق بجبر الضرر، أو التعويض المالي، بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات، وفقاً للقانون الدولي.

قرار رقم 677 - 28 تشرين الثاني 1990

وقد تضمن هذا القرار إدانة النظام العراقي لمحاولاته تغيير التكوين الديموغرافي لسكان الكويت، وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الكويتية، وكلف مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة بأن يودع نسخة من سجل سكان الكويت التي كانت قد صادقت عليها الحكومة الكويتية لغاية1 آب 1990 لدى مجلس الأمن

سادساً:الموقف العربي الرسمي هل خدم الأمة العربية؟

بدءاً أقول، رغم أن أحداً ممن يحمل عقلاً سليماً، وفكراً ناضجاً، لا يمكنه أن يقرّ النظام العراقي على فعلته بغزو الكويت، ولا يقبل أن تحكم العلاقات العربية قعقعة السلاح، ويشجب العدوان على أي بلد كان، فكيف إذا كان البلد شقيقا؟

إلا انه رغم كل ما جرى، ورغم كل الجرائم التي أقترفها النظام الصدامي، يتبادر لنا السوآل التالي:

هل خدم الموقف العربي الرسمي الأمة العربية ؟

وللإجابة على هذا السؤال، بروح من الدقة والعقلانية، أستطيع القول أن ذلك الموقف، وبشكل خاص، موقف مصر وسوريا والمغرب، وحتى السعودية ودول الخليج، ليس فقط لم يخدم قضية العرب المصيرية، بل على العكس من ذلك قد أدى إلى انهيار لم يشهد له العالم العربي من قبل، أدى إلى تهديم كل ما بنته الأمة العربية عبر نضالها الطويل، من أجل التحرر من ربقة الإمبريالية، وهيمنتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وأضاع جهود عشرات السنين، التي بذلتها الشعوب العربية، وغدت حركة التحرر العربي التي قادها جمال عبد الناصر، ورفدها الزعيم عبد الكريم قاسم، قائد ثورة الرابع عشر من تموز في العراق عام 1958، وانتصار ثورة الشعب الجزائري على المستعمرين الفرنسيين.

لقد كان الأجدى بتلك الدول السعي لحل الأزمة ببذل الجهود العربية المكثفة والجماعية، وعدم فسح المجال أمام الولايات المتحدة لتوجيه ضربتها لا للعراق فحسب، بل لمجمل حركة التحرر العربي، ولكن الحكومات العربية المذكورة آثرت السير في ركاب الولايات المتحدة، ودعمت مخططاتها، والتقت بذلك مع صدام

حسين في إحداث ذلك الانهيار الذي لم يرَ العرب له مثيل.

إن ما نراه اليوم من نتائج تلك المواقف الخاطئة من تفكك التضامن العربي، والصراع والعداء بين الدول العربية، وتهالك الحكومات العربية على الارتماء في الحضن الأمريكي والصهيوني، وعقد معاهدات الصلح مع إسرائيل، من دون أن تحقق هدفاً جوهريا للأمة العربية، وقيام العديد من الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، في وقت لا تزال تحتل مساحات واسعة من الأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية، وتماطل حتى في تطبيق الاتفاقات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية.

إن كل هذا الذي جرى هو نتاج مباشر لجريمة نظام صدام في غزوه للكويت، ونتاج المواقف الخاطئة والمتخاذلة للأنظمة العربية.

لقد وصل الأمر لدى بعض حكام الخليج أن يمدوا أيديهم لتصافح قادة إسرائيل، والتعاون معهم بدلاً من أشقائهم العرب، وأصبح معظمهم ينظر لشعب العراق نظرة عداء وكره شديدين، حتى لكأنما صدام هو الشعب العراقي، والشعب العراقي هو صدام!!، ودون أن يعيروا أي اهتمام لما يعانيه الشعب العراقي على أيدي صدام وعصابته المتحكمة برقابه.

إن هذا الموقف، موقف اللا مبالاة لما يعانيه شعب العراق على يد جلاده، وعلى يد الإمبريالية الأمريكية على حد سواء، قد خلق فجوة كبيرة في علاقات الأخوة التي كانت تربط العرب ببعضهم، وسوف يأتي اليوم الذي تدرك فيه الأنظمة العربية مدى عمق الجريمة التي ارتكبت بحق العراق وشعبه، وبحق المصلحة العربية العليا.

إن نظام صدام حسين زائل لا محالة، مهما طال به الزمن، ولكن شعب العراق باقٍ لن يزول، وهو بلا شك سيتذكر دائماً وأبداً، المآسي، والجوع، والحرمان، وفتك الأمراض بأبنائه، وستبقى تلك الصورة المرعبة في ذاكرته، وسوف تتناقل الأجيال القصص والحكايات حول تلك المآسي، والجوع، كما يتحدث شيوخنا عن جرائم الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى، والمجاعة التي سببوها للعراقيين، وسوف يبقى شعب العراق يتذكر مواقف الحكام العرب الذين وقفوا بجانب العدوان على العراق وشعبه، وضغطوا على شعوبهم بكل الوسائل والسبل لمنعها من التعبير عن

رأيها في تلك الحرب المجرمة، ولا شك أن هناك بوناً شاسعاً بين الشعوب العربية وحاكميها.

سابعاً:النظام العراقي في حيرة:

أصبح النظام العراقي واقعاً في حيرة لا يعرف كيف يخرج منها، فهو في الوقت الذي كان يراقب عملية الحشد العسكري الغربي، بقيادة الولايات المتحدة، تتسارع يوماً بعد يوم، ولهجة التحدي الصارمة للرئيس الأمريكي بوش، وهو يعلن تصميمه ليس على طرد القوات العراقية من الكويت فحسب، بل ونزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتقليص قواته العسكرية.

وهذا ما أعلنه بوش، ولكن ما كان قد أخفاه أعظم، فلقد صمم وخطط لتدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي، وإعادته إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية، كما صرح وزير خارجيته بيكر، وهكذا جعل الموقف الصارم للولايات المتحدة، النظام العراقي يصعّد من تحديه، وإصراره على موقفه، وكان خوف صدام حسين من أن يقدم العراق على تقديم تنازلات يمكن أن تؤثر على الموقف العام له، ويثبط همة القوات المسلحة، دون أن يحصل في المقابل على أي شيئ.

كما كان خوف صدام من نوايا الولايات المتحدة تجاه العراق حتى لو أقدم على سحب قواته من الكويت، فقد كانت كل الدلائل تشير إلى أن بوش قد ذهب بعيداً في خططه لضرب العراق مهما كانت الظروف، ومهما فعل النظام العراقي، لأنه قد وجد فرصته التي ربما لا يستطيع الحصول عليها مرة أخرى، لإزاحة خطر النظام العراقي عن الخليج.

لقد حاول صدام حسين، عن طريق الاتحاد السوفيتي، ووسطاء آخرون في الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة فيما إذا أقدم على الانسحاب من الكويت، بأن لا يتعرض العراق وجيشه إلى الهجوم، وحرص صدام على أن لا يتحدث عن الانسحاب بصورة علنية، بل ويعلن إصراره على ضم الكويت، وهذا ما أراده بوش بالضبط. لقد أراد بوش أن يفهم العالم أن لا مفر من استخدام القوات العسكرية ضد العراق. لقد أعتبر صدام حسين أي حديث عن ضرورة الانسحاب عمل خياني يرمي إلى إضعاف معنويات الجيش، وأصدر حزبه تعميماً إلى كافة أعضائه ومؤيديه بالامتناع عن الحديث عن الانسحاب. (4)

وهكذا كمَّ النظام الصدامي أفواه الشعب العراقي، ومنعه من إبداء رأيه في أهم مسألة تتعلق بوجوده ومستقبله، فقد كان الشعب العراقي مدركاً تمام الإدراك عمق الكارثة التي ستحل به، بسبب إصرار صدام على سياسته المتهورة، لكنه لم يكن يملك حولاً ولا قوة، وسيف النظام الصدامي مسلط على رقابه، وهو ينتظر اللحظة التي يسوقه فيها الجلاد إلى المجزرة.

ورغم وجود عدد من الأحزاب والقوى السياسية المعارضة لحكمه، إلا أن أساليب القمع الوحشية، وحملات الإعتقالات والتعذيب، والإعدامات بالجملة، جعلت معظم قيادات الأحزاب المعارضة تختار المنفى مجالاً لعملها السياسي، تاركة جماهير الشعب العراقي دون قيادة فعالة، قادرة على تعبئتها والسير بها نحو إسقاط النظام الصدامي، هذا بالإضافة إلى عمق التناقضات في توجهات الأحزاب المعارضة، وكل ما استطاعت عمله هو عقد ميثاق دمشق، وإصدار عدد من القرارات التي لم تستطع أن تفعل شيئاً.

ثامناً: بريماكوف في بغداد:

في الوقت الذي كانت حرارة الأزمة تتصاعد، والحشود العسكرية تتوإلى على السعودية، ظهرت في صفوف القادة العسكريين السوفيت اعتراضات شديدة على سياسة وزير الخارجية [شيفرناتزا] تلك السياسة التي أصبحت متطابقة مع السياسة الأمريكية، وسببت قلقاً لهم، مما دفع الرئيس [غورباتشوف]، بعد أن شعر أن العراق قد أعطى السوفيت إشارة حول إمكانية الانسحاب من الكويت إذا ما حصل على ضمانات بعدم تعرضه للعدوان الأمريكي، ليرسل مبعوثاً خاصاً له إلى بغداد هو السيد [بريماكوف] العضو المرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، وكان اختياره لهذه الشخصية بسبب العلاقة الوثيقة التي تربطه به من جهة، وعلاقات بريماكوف وصلاته القديمة بصدام حسين، وطارق عزيز، حيث كان بريماكوف يقوم بزيارات متكررة للعراق عندما كان مندوباً لصحيفة البرافدا في الشرق الأوسط.

وصل بريماكوف إلى بغداد يوم 5 تشرين الأول، حيث عقد مساء ذلك اليوم اجتماعاً مع صدام حسين، وتباحث معه حول سبل الخروج من الأزمة، وأبلغ بريماكوف صدام حسين بوجهة نظر غورباتشوف، والتي تتلخص بكون الموقف

قد بات خطيراً، وإن إصراره على مواقفه سوف يزيد من خطورة الوضع، وإن عليه أن يبادر بأسرع وقت ممكن إلى الانسحاب من الكويت.

كان صدام حسين يبدو عليه التردد والحيرة لكي يعلن عن رغبته بالانسحاب قائلاً لبريماكوف: { إنك تطلب مني أن أعلن الانسحاب، وكأن هذه الكلمة السحرية التي يمكن أن تحل كل المشاكل دفعة واحدة، وأنا لن أقول هذه الكلمة ببساطة، وأضاف صدام قائلاً، وحتى لو انسحبنا من الكويت فإن ذلك لن يكون كافياً لجعل الولايات المتحدة تشعر بالرضا، وانتم ليست لديكم الضمانات التي يمكن أن تقدموها لنا ضد أي هجوم أمريكي}. (5)

واخيراً أعرب صدام حسين عن قبوله بالانسحاب إذا ما حصل على الضمانات اللازمة بعدم الاعتداء على العراق، وعدم المساس بالنظام القائم. إلا أن بريماكوف أجابه بأن طلب الضمانات سينظر فيها الرئيس الأمريكي بوش كشرط للانسحاب، وهو الذي أصر على أن يسحب العراق قواته من الكويت دون قيد أو شرط، ويشاركه في إصراره الكونجرس الأمريكي، وكذلك الحلفاء الغربيين.

لم يستطع بريماكوف أن يحقق في لقائه مع صدام أي تقدم باتجاه حل الأزمة، فقد كان الغرب بزعامة الولايات المتحدة مصراً على ضرب العراق، و كان صدام حسين يخالجه نفس الشعور بأن الولايات المتحدة عازمة على تحطيم القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق، وربما استغلت انسحاب الجيش من الكويت لتوجه له الطعنات في ظهره.

ثم انتقل بريماكوف إلى الحديث مع صدام حسين حول مسالة الخبراء السوفيت في العراق والبالغ عددهم [7830 خبيراً]، وضرورة السماح لهم بمغادرة العراق، وقد وافق صدام على مغادرة 1500 خبير كل شهر.

وبعد انتهاء الزيارة غادر بريماكوف العراق ليقوم بزيارة الولايات المتحدة، ويقابل الرئيس بوش، ويطلعه على ما دار في المباحثات التي أجراها مع صدام حسين، إلا أن الرئيس بوش لم يعر أي أهمية لتلك المباحثات، وكان جلّ اهتمامه ينصب حول معرفة شخصية صدام حسين وتصرفاته، ولم يزد على ذلك شيئاً، وكان في حقيقة الأمر لا يريد أن ينسحب صدام حسين من الكويت، فلا يستطيع عندئذٍ تنفيذ السيناريو الذي أعده لتدمير العراق.

وعندما ألح عليه بريماكوف ليسمع رأيه في سبل حل الأزمة أجابه بوش بأنه سوف يلتقي بمستشاريه ويتباحث معهم، وكان يريد بذلك التهرب من إعطاء أي جواب لبريماكوف، وعاد بريماكوف بخفى حنين، كما يقول المثل، ولم يحصل على أي نتيجة من زيارته لواشنطن. (6)

وفي طريق عودته إلى موسكو، توقف بريماكوف في لندن والتقى رئيسة الوزراء [ماركريت تاتشر] لإجراء مباحثات معها حول الأزمة، لكنه وجد تاتشر أكثر بأساً وصرامة وإصراراً على تدمير العراق من بوش، وردت بعنف على بريماكوف قائلة:{ نحن لا نريد لأي طرف أن يتدخل الآن لعرقلة هدفنا، وليس هناك خيار آخر غير الحرب}. وعندما حاول بريماكوف أن يشرح لها رأيه في حل الأزمة أجابته مقاطعة إياه:{ لا، لا أريد أن اسمع شيئاً}.(7)

غادر بريماكوف عائداً إلى بلاده، حيث قدم تقريراً للرئيس غورباتشوف عن نتائج مباحثاته في كل من بغداد وواشنطن ولندن، واستمرت دقات طبول الحرب بالتصاعد في الغرب، وأخذت الحرب تقترب شيئاً فشيئاً.

ورأى غورباتشوف أن يبعث بريماكوف إلى بغداد مرة أخرى للالتقاء بصدام، وحثه على الانسحاب بأسرع ما يمكن، وبالفعل وصل بريماكوف إلى بغداد في أواخر تشرين الأول، والتقى بصدام حسين، ونقل له وجهة نظر غورباتشوف بضرورة أن يعلن العراق انسحابه من الكويت، قائلاً له:{ إن الأيام تمر في غير صالح العراق، وكل يوم يمر تتغلب كفة المتشددين في في الغرب، والذين يلحون على توجيه الضربة للعراق}.

ولكن صدام حسين أصّر على موقفه بالحصول على ضمانات بعدم الاعتداء، وبتزامن الانسحاب مع انسحاب القوات الأمريكية والحليفة، ورفع الحصار عن العراق، والحصول على منفذ على الخليج.

غادر بريماكوف بغداد متوجهاً إلى باريس لمقابلة الرئيس غورباتشوف، الذي كان في زيارة رسمية لفرنسا، وليطلعه على نتائج رحلته إلى بغداد، وقام غورباتشوف بدوره بإطلاع الرئيس الفرنسي [فرانسوا ميتران] على تطورات الأزمة، ومحاولات بريماكوف نزع فتيل الحرب، وقد أكد ميتران أن انسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط هو السبيل لتفادي الحرب.

تاسعاً: نظام صدام، ومسألة الرهائن

ركزت الدول الغربية الكثير من اهتمامها لمسألة الرهائن الذين أحتجزهم نظام صدام، وهدد بتوزيعهم على كافة المراكز العسكرية والاقتصادية كدروع بشرية ضد أي هجوم محتمل من قبل القوات الأمريكية والحليفة.

وقد سارع مجلس الأمن بإصدار القرار 664 (1990)، والذي دعا النظام العراقي إلى السماح للرهائن بمغادرة العراق، وحمله مسؤولية الحفاظ على حياتهم، لكن صدام أصر على احتجازهم مدعياً بأنهم ضيوف على حكومة العراق !!.

وإزاء هذا الموقف المتعنت من صدام حسين، باشرت الدول الغربية بإرسال العديد من الشخصيات السياسية غير الرسمية إلى العراق لمقابلة صدام حسين، والتباحث معه حول مصير الرهائن\، وكان من أبرز الشخصيات التي زارت العراق والتقت بصدام كل من[كورت فالدهايم] رئيس جمهورية النمسا، والأمين العام السابق للأمم المتحدة، و[ولي برانت] المستشار السابق لألمانيا الغربية، وزعيم الحرب الاشتراكي فيها، و[إدوارد هيث] رئيس وزراء بريطانيا السابق و[ناكاسوني] رئيس وزراء اليابان السابق، وغيرهم من الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً يوماً ما في السياسة الدولية.

وفي حقيقة الأمر، كان مجيء هؤلاء الزعماء إلى بغداد يرمي إلى تحقيق هدفين في آن واحد. الهدف الأول يتعلق بالسعي لإطلاق سراح الرهائن الغربيين، والسماح لهم بمغادرة العراق قبل أن تقع الواقعة، وتنشب الحرب، وهم يدركون أن الحرب واقعة لا محالة. وبالفعل استطاع هؤلاء أخذ أعداد كبيرة من الرهائن معهم عند مغادرتهم العراق بعد الزيارة.

أما الهدف الثاني لتلك الزيارة فكان يرمي إلى التعرف عن كثب عما يدور في ذهن صدام حسين، ولتكوين فكرة دقيقة عن شخصيته، وقد بذلت تلك الشخصيات جهوداً كبيرة في محاولة لإقناع صدام بالسماح للرهائن بمغادرة العراق، محذرين إياه من أن وجود هؤلاء لن يمنع الحرب، فأمام المصالح الاقتصادية الغربية في منطقة الخليج يهون كل شيء. كانت تلك الشخصيات تستغل وجودها في العراق، ولقائها بصدام حسين، لتثير معه مسألة الغزو العراقي للكويت، وخطورة الوضع بالنسبة للعراق، مؤكدين على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت فوراً لنزع

فتيل الحرب.

لكن صدام لم يكن مطمئناً إلى كل النصائح التي قُدمت له، وكان إحساسه أن الحرب ستقع سواء انسحب من الكويت أم لم ينسحب، وأراد صدام أن يخفف من غلواء الغرب حول مشكلة الرهائن، فأخذ يطلق سراح أعداد منهم عند كل زيارة للشخصيات السياسية العالمية، ويسمح لهم بمغادرة العراق بمعيتهم. وفي نهاية المطاف قرر صدام حسين في 17 تشرين الثاني أن ينهي مسألة الرهائن، لعلها تساهم في تهدئة الموقف، فأصدر قراراً بالسماح بمغادرة الرهائن جميعاً قبل حلول عيد الميلاد، وبذلك أسدل الستار على هذه المشكلة. لكن بوش وحلفائه الغربيين قابلوا خطوة صدام بكل برود، ولم تؤثر الخطوة على تصميمهم على توجيه الضربة القاصمة للعراق.

عاشراً: الغرب يكمل استعداداته الحربية

في الشهرين الأخيرين من عام 1990، أخذت الاستعدادات الغربية للحرب تتكامل، فقد بلغ مجموع القوات التي تم حشدها في السعودية حوالي 350 ألفاً من الجنود والضباط، وما يزيد على 1000 طائرة حربية بالإضافة إلى ألوف الدبابات والمدفعية والصواريخ، وأعداد كبيرة من القطع البحرية، وحاملات الطائرات التي أخذت مواقعها في الخليج العربي، وخليج العقبة، وسواحل إسرائيل، وهي تحمل الصواريخ البعيدة المدى، والموجهة إلكترونياً، والقادرة على ضرب أي منطقة من العراق، بانتظار ساعة الصفر لبدء الحرب.

أما صدام حسين فقد أستمر في حشد قواته في الكويت حتى بلغت 450 ألف ضابط وجندي، تساندها ما يزيد على 4000 دبابة و3000 قطعة مدفعية، و800 طائرة حربية، إضافة إلى قواعد إطلاق الصواريخ البعيدة المدى، غير أن التكافؤ بين القوتين كان بعيد المنال نظراً لما يمتلكه الغرب من التكنولوجيا الحربية المتطورة، هذا بالإضافة إلى عدم قناعة الجندي العراقي بتلك الحرب التي ساقه إليها صدام حسين دون مبرر، ولم يمض سوى سنتين على انتهاء حربه المجرمة ضد إيران والتي دامت 8 سنوات، ودفع ما يزيد على النصف مليون من الجنود والضباط حياتهم في تلك الحرب التي خاضها صدام نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

كان تحشيد هذه الأعداد الضخمة من الجيوش من قبل الولايات المتحدة وحلفائها يتطلب أموالاً كثيرة جداً ليس في وسع الولايات المتحدة تحملها لوحدها، ولذلك فقد ضغطت على دول الخليج بان تدفع نصيبها من التمويل.

وسارعت السعودية والكويت، وبقية دول الخليج بسحب مدخراتها، وتقديمها إلى الولايات المتحدة. كما ضغطت الولايات المتحدة على اليابان، وألمانيا الغربية، لتقدم نصيبها من تكاليف الحرب، واستطاعت أن تجمع ما يقارب 90 بليون دولار دفعت منها ألمانيا 10 بلايين، واليابان 10 بلايين دولار أخرى، ودفعت السعودية والكويت وبقية دول الخليج الباقي، وبلغت حصة الولايات المتحدة من هذا المبلغ 54 بليون دولار، في حين بلغت تكاليف حربها 31 بليون دولار، أي أنها حققت ربحاً قدرة 23 بليون دولار.

أما بريطانيا فقد حصلت على 6 بلايين دولار، في حين بلغت تكاليفها الحربية 3 بلايين دولار، أي إنها حققت ربحاً قدرة 3 بلايين دولار. كما حصلت تركيا على 3 بلايين دولار، وحصلت إسرائيل على6,5 بليون دولار، مع تسهيلات بقيمة 10 بلايين دولار لغرض إنشاء المساكن للمهاجرين اليهود إليها.(8)

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الحصول ليس على تكاليف الحرب فحسب، بل حققت ربحاً صافياً مقدار 23 بليون دولار، لقاء حماية المصالح الغربية واليابانية في منطقة الخليج. وفي أواخر شهر تشرين الثاني من عام 1990، كانت الاستعدادات الحربية الأمريكية قد اكتملت، وتم إعداد الخطة التي سينفذها الجنرال [شوارتزكوف] التي أطلقت عليها الولايات المتحدة [عاصفة الصحراء]، والتي ارتكزت على المراحل التالية. (9)

1- المرحلة الأولى:

قيام السلاح الجوي بهجوم شامل على مراكز قيادات الجيش، وقواعد الصواريخ، والدفاعات الجوية، ومحطات الرادارات، والاتصالات، والمطارات الحربية، وطرق المواصلات، والجسور، ومصانع الأسلحة بأنواعها، ومحطات الكهرباء، وبدالات الهاتف، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومصافي النفط، وكافة المنشآت النفطية، وجميع المصانع المدنية.

2- المرحلة الثانية:

هجوم جوي شامل على القوات البرية العراقية المتواجدة في الكويت وجنوب العراق لإنهاكها، وتحطيم معنوياتها، ذلك عن طريق القصف المركز والمستمر بأحدث ما توصلت له تكنولوجيا المصانع الحربية الأمريكية، وقطع الإمدادات الغذائية والمياه عنها، وقطع صلاتها بمقر القيادة العامة.

3 - المرحلة الثالثة:

الهجوم البري الشامل لسحق الفرق العسكرية العراقية وتدميرها، مع استمرار القصف الجوي لكافة المرافق الاقتصادية في كافة أنحاء العراق، والتأثير على معنويات الشعب العراقي وإرهابه.

لقد كانت الخطة تعتمد على قوة السلاح الجوي في مرحلتي الحرب الأولى والثانية وتجنب الالتحام بالقوات العراقية في البداية، لكي لا تقع خسائر كبيرة في صفوف قواتهم، وجعلت الهجوم البري مرحلة متأخرة لحين استكمال القصف الجوي لكافة الأهداف المحددة في المرحلتين الأولى والثانية.

كانت القوات الأمريكية والقوات الحليفة وأسلحتها من الضخامة والقوة أن بدت وكأن الغرب يعد لحرب عالمية ثالثة، وليس حرباً ضد بلد صغير من بلدان العالم الثالث. (10)

لقد وقف الرئيس الأمريكي جورج بوش يخطب في الكونجرس الأمريكي قبيل بدء القوات لأمريكية والقوات الحليفة للحرب ضد العراق قائلاً:{ إنني احتفظ بالحق في الانتقال إلى مرحلة الهجوم العسكري لتحقيق الأهداف الأمريكية في الخليج}. هذا هو واقع الحال، فلو لم يوجد النفط في منطقة الخليج، لما جاءت الولايات المتحدة وحلفائها بجنودهم إلى المنطقة، ولما أصدرت هذا العدد الكبير من القرارات الجائرة ضد العراق.

لقد اعتدت إسرائيل عام 1967 على البلدان العربية، واحتلت الضفة الغربية من فلسطين، وصحراء سيناء في مصر، وهضبة الجولان السورية، وأجزاء من غور الأردن، كما اعتدت على لبنان عام 1980، واحتلت العاصمة بيروت، وهي اليوم لا تزال تحتل أجزاء كبيرة من جنوب لبنان، والجولان السورية، لكننا نجد

الولايات المتحدة لم تكتفِ بالسكوت عن العدوان، بل دعمت وساندت إسرائيل في عدوانها، ولم تحرك ساكناً على انتهاك كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن منذُ قيامها عام 1948 وحتى اليوم، دون أن تلقى العقاب من مجلس الأمن، والمجتمع الدولي. فقرارات مجلس الأمن لا تنطبق على إسرائيل، بل على العرب وحدهم.

الفصل التاسع عشر

قرار الحرب

أولاً : قرار مجلس الأمن رقم 678 { قرار الحرب }.

ثانياً : بوش يقترح لقاء بيكر لصدام، ولقاء طارق عزيز به.

ثالثاً : لقاء في جنيف، بين بيكر وطارق عزيز.

رابعاً: السكرتير العام للأمم المتحدة(ديكويلار) في بغداد.

أولاً: مجلس الأمن يصدر قرار الحرب رقم 678

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1990، انتقلت الأزمة مرة أخرى إلى مجلس الأمن بعد تحرك مكثف لوزير الخارجية الأمريكية [جيمس بيكر]لإقناع أعضاء مجلس الأمن بإصدار قرار يخول الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين استخدام كل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية، لتنفيذ قرار المجلس رقم 660 القاضي بإخراج القوات العراقية من الكويت.

لقد استطاع بيكر أن يقنع الأعضاء الدائميين في مجلس الأمن، ومن بينهم الاتحاد السوفيتي، بالموافقة على مشروع القرار رقم 678 في 29 تشرين الثاني 1990 وضمنت الولايات المتحدة امتناع الصين عن التصويت، ولم يعترض على مشروع القرار سوى اليمن وكوبا، وهذا نص القرار:

قرار رقم 678 - 29 تشرين الأول1990

إن مجلس الأمن :

إذ يشير إلى، ويعيد تأكيد قراراته 660، 661، 662،664، 665، 666، 667 669، 670، 674، 6777، لعام 1990.

وإذ يلاحظ، رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود، أن العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار 660، والقرارات اللاحقة، ذات الصلة المشار إليها أعلاه، مستخفاً بمجلس الأمن، استخفافاً صارخاً. وإذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما. وتصميماً منه على تامين الامتثال التام لقراراته. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

1 - يطالب أن يمتثل العراق امتثالاً تاماً للقرار 660 (1990)، وجميع القرارات اللاحقة، ذات الصلة، ويقرر في الوقت الذي يتمسك بقراراته، أن يمنح العراق فرصة أخيرة، كلفتة تنم عن حسن النية للقيام بذلك.

2 - يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في 15 كانون الثاني 1991، أو قبله، القرارات السالفة الذكر تنفيذاً كاملاً كما هو منصوص عليه في الفقرة أعلاه، وتنفيذ القرار 660 (1990)، جميع القرارات

اللاحقة، ذات الصلة، وإعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

3 - يطلب من جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ، عملاً بالفقرة 2 من هذا القرار.

4 - يطلب من الدول المعنية أن توالي إبلاغ مجلس الأمن تباعاً بالتقدم المحرز فيما يتخذ من إجراءات عملاً بالفقرتين 2، 3، من هذا القرار.

5 - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر. (1)

انتشى الرئيس الأمريكي بوش فرحاً لصدور هذا القرار الذي يخوله باستخدام القوة العسكرية، فقد أصبحت يده طليقة للمضي بالمخطط المرسوم لضرب العراق، وجدير بالذكر أن جميع القرارات التي صدرت كانت بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن قرار مجلس الأمن هذا في حقيقة الأمر لا يمثل الشرعية الدولية، ويخالف مخالفة صريحة ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على مسؤولية قوات الأمم المتحدة في صيانة السلام والأمن الدوليين، وتحت راية الأمم المتحدة.

غير أن الولايات المتحدة جعلت من نفسها فوق الميثاق، وخولت نفسها، بالتعاون مع حلفائها الغربيين، صلاحية استخدام قواتهم المسلحة، ليس فقط لتحرير الكويت، بل لتدمير العراق، مدفوعين بحماية مصالحهم الإمبريالية في الخليج.

ولابد أن أشير هنا، إلى تصريح الأمين العام للأمم المتحدة [خافير بيرز ديكويلار] بعد انتهاء الحرب ضد العراق، عّبر فيه عن رأيه بكل صراحة حيث قال: {هناك جانب آخر من الأزمة أود أن أشير إليه، هو أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالقوة لم يجرِ تنفيذه بالضبط كما أوردته المادة 42، وما تلاها في الفصل السابع من الميثاق، وبدلاً من ذلك فإن المجلس خول استعمال القوة لبعض الدول، والتحالف الذي نشأ بينها، وفي الظروف التي كانت قائمة، وبحساب التكاليف التي كانت مطلوبة، فإن مثل هذا الوضع لم يكن ممكناً تجنبه، وعلى أي حال فإن عمليات الخليج تدعونا إلى التفكير في إجراءات جماعية يتحتم إتباعها في المسائل المتعلقة باستعمال القوة لحفظ الأمن في المستقبل، بطريقة تتفق مع الحقيقة. أن استعمال القوة محصور بمجلس الأمن بمقتضى أحكام الفصل السابع من الميثاق}.(2)

أن هذا التصريح يبين لنا أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أعتبر تخويل مجلس الأمن للولايات المتحدة وحلفائها باستخدام القوة ضد العراق أمر غير قانوني، ويشكل تحدياً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة، وأنه كان ينبغي أن يكون أي استخدام للقوة، من قبل قوات الأمم المتحدة، وتحت رايتها.

جاء قرار مجلس الأمن رقم 678 بمثابة صدمة كبرى للنظام العراقي، فقد صدر القرار بموافقة حليفه الاتحاد السوفيتي، وامتناع الصين عن التصويت، فلو أعترض هذان البلدان، أو أحدهما، لكان قد سقط مشروع القرار، ولم يكن النظام العراقي يتصور أن يذهب الاتحاد السوفيتي إلى هذا الحد، وكان هذا التصور من قبل النظام يدل على جهله بتطور الأوضاع الدولية، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وبشكل خاص الأوضاع في الاتحاد السوفيتي، وبداية تفككه، وانحسار سلطانه كأحد القوتين العظميين، بل وتحوله إلى تابع لسياسة الولايات المتحدة التي أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي تتحكم في مصائر الشعوب.

حاول صدام حسين الاعتراض لدى محكمة العدل الدولية على قرار مجلس الأمن، والطعن في شرعيته، إلا أن محاولته ذهبت أدراج الرياح، وتأكد النظام العراقي أن الولايات المتحدة ماضية في تنفيذ مخططاتها تجاه العراق مهما كانت المعوقات، فالقوة قد أصبحت فوق القانون، بعد أن هيمنت الولايات المتحدة على مجلس الأمن، وأصبح المخرج الوحيد للنظام العراقي هو تنفيذ القرار 660، القاضي بالانسحاب من الكويت قبل الخامس عشر من كانون الثاني 1991، وهي المدة التي منحها القرار للعراق لكي ينسحب من الكويت، وقدرها 45 يوماً، وإلا واجه حرباً لا يمكنه الخروج منها سالماً.

ثانيا: بوش يقترح لقاء بيكر لصدام،ولقاء طارق عزيز به:

في الثلاثين من تشرين الثاني، وبعد يوم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 678، أقترح الرئيس الأمريكي بوش بأن يقوم طارق عزيز بزيارة للولايات المتحدة والالتقاء به، على أن يقوم وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بزيارة بغداد ولقاء صدام حسين، مدعياً أن الهدف من هذا اللقاء هو [المشي ميلا إضافياً من

أجل السلام]!!، لكن بوش لم يكن صادقاً في دعواه إطلاقاً، وهو الذي رفض أي محاولة من أي جانب للتوسط بين العراق والولايات المتحدة، من أجل إيجاد حل للأزمة، قائلاً :{ إن خيار الحرب قد اصبح أمراً لابد منه}.

فلماذا عرض بوش اقتراحه هذا ؟

إن كل ما أراده بوش هو محاولة خدع الرأي العام العالمي بصورة عامة، والأمريكي والعربي بصورة خاصة، والظهور بمظهر الحريص على السلام، واستنفاذ كل الوسائل لتجنب الحرب!!. غير أن بوش فشل في ذلك، وأخذت نواياه تظهر شيئاً فشيئاً، وتبين أنه عازم ليس على طرد القوات العراقية من الكويت، وإنما يسعى لهدف أبعد يقضي بتدمير العراق عسكرياً واقتصادياً، وتصفية أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، وإنهاء أي دور مؤثر له في منطقة الخليج بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام.

كما أراد بوش احتكار التصرف إزاء الأزمة وعدم فسح المجال أمام الدول الأخرى، وبشكل خاص بعض الدول العربية، لمحاولة السعي من جديد خلال فترة ال 45 يوماً الممنوحة للعراق لسحب قواته من الكويت، وإقناع العراق بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 660، والنفاذ بجلده من حرب مدمرة لا أحد يستطيع تقدير نتائجها. وفي كل الأحوال فإن بوش كان عازما على ضرب العراق، وإن قراره لا رجعة فيه.

أحدث اقتراح بوش ردود فعل مختلفة لدى الدول العربية ومنها العراق، ولدى بعض الدول الأخرى، فقد رأت دول الخليج، وبشكل خاص حكام الكويت، أن هذه المبادرة هي بادرة تراجع للولايات المتحدة ربما كانت بسبب تأثيرات داخلية من جانب الشعب الأمريكي، بينما رأت بعض الدول العربية الأخرى أنها يمكن أن تكون بادرة خير لحل الأزمة وتفادي الحرب!!، وإمكانية إقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت قبل نهاية المدة الممنوحة للعراق.

وبالفعل توجه الملك حسين إلى بغداد، وتبعه ياسر عرفات، ثم نائب رئيس جمهورية اليمن، والتقى الجميع مع صدام حسين يوم 4 كانون الأول، طالبين منه استغلال المبادرة وسحب قواته من الكويت، وتجنب الحرب.

وبعد اللقاء أجتمع مجلس قيادة الثورة برئاسة صدام حسين، وأصدر بعد الاجتماع بياناً في 5 كانون الأول يعلن فيه الاستجابة للمبادرة الأمريكية، وأصدر صدام بعد ذلك قراراً بالسماح للرهائن الغربيين بمغادرة العراق خلال أسبوعين، لكي يقضوا عيد الميلاد مع ذويهم، وذلك كبادرة حسن نية من النظام العراقي، بل وزاد النظام على ذلك بأن تخلى عن مطالبته بربط قضية الانسحاب من الكويت بحل قضايا الشرق الأوسط، كما جاء في حديث صدام حسين مع القادة العرب الذين زاروا بغداد عندما قال لهم:

{إن ربط القضيتين هو ربط سياسي وليس ربطاً بتواريخ الأيام}.

إلا أن الآمال التي عُقدت على مبادرة بوش سرعان ما تبخرت، وبدأت الأخبار تتسرب إلى النظام العراقي عن حقيقة أهداف المبادرة، والتطمينات التي قدمها بوش لحكام السعودية والكويت، من أن الولايات المتحدة لا زالت مصممه على تنفيذ خططها تجاه العراق. وزاد في فضح موقف الولايات المتحدة الخطاب الذي ألقاه [هنري كيسنجر] أمام لجنه القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي وجاء فيه:

{لنقم بأية مبادرة نريد القيام بها، ولنعطِ أنفسنا حرية الحركة كما نشاء، ولكننا يجب أن نكون واثقين من أن حل الأزمة يجب أن يحقق نزع وسائل القوة العراقية التي تلقي بظلها على جيرانه في المنطقة، وبدون هذا التغير الضروري في موازين القوى، فإن أي حل نتصوره للأزمة سوف يكون مجرد تأجيل لها}.

وهكذا أدرك النظام العراقي أنه أمام حرب لا مفر منها مهما فعل، معتبراً إياها قدر العراقيين الذي لا مرد له !!. وتبدد التفاؤل بحل الأزمة، ليعود التشاؤم من جديد ينيخ بكواهل العراقيين المبتلين بطغيان صدام والولايات المتحدة، والذين كانوا يرقبون بقلق بالغ ما سوف يؤول إليه مصيرهم، ومصير العراق.

وجاء تصريح بوش يوم 21 كانون الأول كضربة قاضية لكل أمل في حل الأزمة، عندما أعلن صراحة أن انسحاب القوات العراقية من الكويت ليس كافياً لحل الأزمة، وإنما يتحتم نزع قوة العراق العسكرية، وإزالة مصانعه الحربية، وقواعد صواريخه، وكافة منشآته النووية، وكذلك يتعين على العراق أن يدفع تعويضات

كاملة عن كل الأضرار التي لحقت بجميع الأطراف في المنطقة.

أما رد فعل بوش على إطلاق سراح الرهائن، والسماح لهم بمغادرة العراق فقد قلل من أهميتها قائلاً: {مع ترحيبي بإطلاق سراح الرهائن، فإن الإفراج عنهم لم يفعل شيئاً، وإنما صحح جريمة أرتكبها النظام العراقي حين أحتجزهم في المقام الأول، وإن الإفراج عن الرهائن أزاح عن ضميري عبئاً معنوياً كبيراً}.!!

ولاشك أن بوش كان يعني في كلامه أنه أصبح بعد إطلاق سراح الرهائن قادراً على توجيه الضربة للعراق دون أي عائق يمكن أن يسبب له انتقاد إذا ما أصيب الرهائن في الحرب لو بقوا في العراق. وبعد كل هذه التطورات التي حدثت أصبح موضوع لقاء طارق عزيز مع بوش، ولقاء بيكر مع صدام أمر لا طائل من ورائه، وبدا صدام وكأنه غير راغب في اللقاء، ولا يعلق عليه أي أمل في حل الأزمة.

كان المقرر أن يتم لقاء طارق عزيز بالرئيس بوش في واشنطن، ثم يليه لقاء بيكر بصدام في بغداد، لكن صدام أعتذر عن لقاء بيكر في وقت مبكر، بحجة انشغاله وارتباطاته، وطلب أن يكون اللقاء يوم 13 كانون الثاني، أي قبل نهاية المدة الممنوحة للعراق بيومين، فيما أرادت الولايات المتحدة أن يكون اللقاء يوم 3 كانون الثاني.وعادت الولايات المتحدة وغيرت موقفها من اللقاءين، واقترح الرئيس بوش أن يتم لقاء بين طارق عزيز وجيمس بيكر في جنيف، وتقرر الموافقة على اللقاء، وحدد له يوم 9 كانون الثاني 1991.

كانت الولايات المتحدة في تلك الأيام تبذل قصارى جهدها في تجميع كل المعلومات الممكنة عن جميع المراكز العسكرية والمدنية الحساسة في العراق، من مصانع عسكرية، وقواعد إطلاق الصواريخ، وقواعد الرادار، ومراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمعامل البتر وكيماوية، ومصافي النفط، وجميع المنشآت النفطية، وطرق المواصلات والجسور، وجميع المصانع المدنية، ومحطات الطاقة الكهربائية، المفاعل النووي العراقي، وخلاصة القول كل القواعد الأساسية للاقتصاد العراقي. لعبت الشركات الغربية واليابانية دوراً كبيراً في تقديم تلك المعلومات، حيث كانت قد قامت فيما مضى ببناء معظم تلك المنشآت، ولديها كل الخرائط المتعلقة بها، وكانت القوات الأمريكية والحليفة تعد العدة لتوجيه الضربة القاصمة لهذه الأهداف وتدميرها تدميراً كاملاً.

الموقف الفرنسي من الأزمة

لقد اثبت الوقائع أن فرنسا التي ارتبطت بأوثق العلاقات مع النظام العراقي إبان حربه مع إيران قد خدعت النظام في سعيها لمنع وقوع الحرب، والقيام بدور فاعل في حل الأزمة، وتبين أن فرنسا تشارك بشكل فعال في تنفيذ الخطط الأمريكية المعدة للعدوان على العراق، وأدى موقف الرئيس [ميتران] إلى استقالة وزير الدفاع الفرنسي [جان بيير شيفيمان] في 29 كانون الثاني 1991، بعد أن وجد أن الجيش الفرنسي قد تعدى الخطط المتفق عليها لتحرير الكويت، وتحول إلى الحرب ضد العراق، وأعلن بعد استقالته قائلاً:{أن الحرب كان بالإمكان تجنبها، ولكن الرئيس الأمريكي بوش كان قد عقد العزم منذ اليوم الأول لوقوع الأزمة على اللجوء إلى القوة العسكرية لتوجيه ضربة قاصمة للعراق}.

وقيل آنذاك أن الرئيس الفرنسي ميتران كان قد بعث بالأميرال [جاك لاكساند] إلى الولايات المتحدة ليبلغ الرئيس بوش بأنه يستطيع الاعتماد على فرنسا، كما يعتمد على بريطانيا بالضبط.

وقد برر ميتران موقفه هذا فيما بعد قائلاً:{ أن المصالح الفرنسية هي التي فرضت عليه سلوك هذا الطريق}. وقديماً قال السير [ونستن تشر شل] رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية قولته المشهورة :{ ليس هناك صداقات دائمة، بل هناك فقط مصالح دائمة}.

ثالثاً: لقاء في جنيف ،بين بيكر وطارق عزيز:

أخذت الأيام منذُ صدور قرار مجلس الأمن رقم 678 تمر دون أن يحدث أي تطور باتجاه انفراج الأزمة، بل على العكس كانت الولايات المتحدة وحلفائها يضعون اللمسات الأخيرة على مخططاتهم بضرب العراق، فيما بدا النظام العراقي وكأنه قد سلم قدره للظروف، وبقي على إصراره في التشبث بالبقاء في الكويت، معللاً ذلك بأن الولايات المتحدة وحلفائها سيضربون العراق سواء خرج الجيش العراقي من الكويت أم لم يخرج. لقد أضاف صدام حسين بموقفه هذا خطأ جديداً إلى أخطائه السابقة، فحتى في حالة إصرار الولايات المتحدة على ضرب العراق، فأن خروج

القوات العراقية من الكويت كان سيسبب أكبر إحراج للولايات المتحدة إذا ما أقدمت على ضرب العراق، ويمكن أن يؤدي إلى فورة كبرى هيجاناً على امتداد الوطن العربي الكبير، وانقساماً في صفوف الدول العربية التي سارت في ركاب الولايات المتحدة من أجل تحرير الكويت.

كما أن الرأي العام العالمي كان سيقف ضد تصرف الولايات المتحدة بعد أن زال مبرر الحرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان سحب القوات العراقية من مناطق تجمعها في الكويت سيجعلها في مواقع اكثر أماناً فيما لو تعرضت للهجوم. ولو أقدمت الولايات المتحدة على ضرب القوات العراقية، وهي تنسحب من الكويت خلال المدة التي منحها مجلس الأمن للعراق والبالغة 45 يوماً فإن ذلك سيعني لدى الرأي العام العالمي أن الولايات المتحدة قد خالفت قرار مجلس الأمن الدولي، واعتدت على العراق دون مبرر طالما هو في حالة انسحاب من الكويت.

إن إصرار صدام حسين على المضي في مواقفه الرعناء لم يكن يعني سوى الانتحار المحتم بالنسبة للجيش العراقي، ولشعب العراق، وهذا ما كانت تريده الولايات المتحدة بالضبط، وإن صدام حسين نفسه يتحمل مسؤولية كل ما سوف يحدث بعد نهاية المدة الممنوحة للعراق.

لم يبقَ أمام النظام العراقي إلا الانتظار لما سيسفر عنه لقاء جيمس بيكر وطارق عزيز في جنيف، وربما علق صدام بعض الآمال على ذلك اللقاء المنتظر، إلا أن كل الدلائل كانت تشير إلى عكس ذلك تماماً.

كان بوش ينتظر بفارغ الصبر انتهاء الفترة التي منحها مجلس الأمن للنظام العراقي للانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط، ولسان حاله يقول ليت صدام حسين يركب رأسه ويصر على البقاء في الكويت، لكي ينفذ المخطط المرسوم لضرب العراق.

وجاء الموعد المنتظر، يوم التاسع من كانون الثاني 1991، حيث وصل وزير الخارجية الأمريكية [جيمس بيكر]، ووزير خارجية العراق [طارق عزيز] إلى جنيف، وجرى اللقاء بينهما في إحدى قاعات فندق [الكونتانتل] في جو من الترقب والقلق عمّ العالم العربي بشكل خاص، والعالم بشكل عام.

لقد وضع الشعب العراقي، ومعه الشعوب العربية، قلوبهم على أيديهم في تلك اللحضات الحاسمة، منتظرين ما ستسفر عنه نتائج اللقاء، وماذا سيحل بالعراق إذا ما فشل الاجتماع، وبقيت الأوضاع على حالها، وانتهت المدة الممنوحة للعراق للانسحاب من الكويت.

جلس الوفدان العراقي والأمريكي وجهاً إلى وجه إلى مائدة الاجتماع، بعد أن أجرى الوفدان مصافحة بعضهما البعض، وكانت الابتسامة الصفراء تبدو على وجه وزير خارجية الولايات المتحدة الذي أسرع إلى فتح حقيبته، وأخرج منها مظروفاً، وسلمه إلى طارق عزيز، قائلا له:{ إن هذه الرسالة كلفني الرئيس بوش أن أسلمك إياها، لتسلمها بدورك إلى رئيسك صدام حسين}.

تناول طارق عزيز الرسالة ووضعها جانباً، غير أن بيكر طلب منه أن يقرأ الرسالة، وقد أجابه عزيز إن الرسالة موجهة إلى الرئيس صدام حسين، وليس من حقي أن افتحها، وأقراها. ورد عليه بيكر على الفور قائلاً:

{ إن ما سوف نتحدث عنه هنا يتعلق بما ورد في هذه الرسالة، ولابد لك أن تقرأها أولاً لنستطيع التحدث فيما بعد}.

تناول طارق عزيز الرسالة مرة أخرى وفتحها، وبدأ يقرأ ما ورد فيها، ولم يكد يفرغ من قراءتها حتى دفعها إلى بيكر مرة أخرى قائلاً له:

{إنني لا أستطيع أن انقل مثل هذه الرسالة إلى رئيسي، لأنها كتبت بصيغة لا يليق التخاطب بها بين الرؤساء، وهي لا تحتوي سوى عبارات التهديد والوعيد للعراق وقيادته} وفيما يلي نصها:

نص رسالة بوش لصدام حسين:

السيد الرئيس:

{ إننا نقف اليوم على حافة حرب بين العراق وبقية العالم، وهذه الحرب بدأت بقيامكم بغزو الكويت، وهي حرب يمكن أن تنتهي فقط بانسحاب عراقي كامل، وغير مشروط، وفق قرار مجلس الأمن رقم 678. وإنني اكتب لك الآن مباشرة، لأني حريص على أن لا تضيع هذه الفرصة، لتجنيب شعب العراق مصائب معينة ،وأكتب لك مباشرة أيضاً لأنني سمعت من البعض أنك لست على علم بمدى عزلة

العراق عن العالم نتيجة لما وقع، وأنا لست في مركز يسمح لي بأن أحكم ما إذا كان هذا الانطباع صحيحاً أم لا، وقد وجدت أن خير ما استطيع عمله هو أن أحاول بواسطة هذا الخطاب أن اعزز ما سوف يقوله وزير الخارجية بيكر إلى وزير خارجيتكم، وحتى أزيل أي اثر للشك أو الالتباس قد يكون في فكركم فيما يتعلق بموقفنا، وما نحن مستعدون لعمله.

أن المجتمع الدولي متحد في طلبه إلى العراق أن يخرج من كل الكويت بلا شروط دون أي تأخير، وهذه ببساطة ليست سياسة الولايات المتحدة وحدها، وإنما هي موقف المجتمع الدولي، كما يعبر عنه ما لا يقل عن 12 قراراً صادراً عن مجلس الأمن. إننا نفضل الوصول إلى نتيجة سلمية !!، ولكن أي شيء أقل من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 678 هو أمر غير مقبول بالنسبة لنا، ولن تكون هناك مكافئة للعدوان، ولن تكون هناك مفاوضات، لان المبادئ ليست قابلة للمساومة. وعلى كل حال فإن العراق إذا قام بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن يستطيع أن ينظم إلى المجتمع الدولي، وفي المدى القريب، فإن البنيان العسكري العراقي يستطيع أن يهرب من التدمير.

ولكن إذا لم تقم بالانسحاب من الكويت انسحاباً كاملاً، وغير مشروط، فإنك سوف تخسر ما هو أكثر من الكويت. إن ما هو مطروح الآن ليس مستقبل الكويت، فالكويت سوف يتم تحريرها، وحكومتها سوف تعود إليها، ولكن المطروح هو مستقبل العراق، وهو خيار يتوقف عليك.

إن الولايات المتحدة لن تنفصل عن شركائها في التحالف، فهناك 12 قراراً لمجلس الأمن، و28 دولة بقواتها العسكرية لضمان تنفيذ هذه القرارات، وأكثر من 100 دولة التزمت بتنفيذ العقوبات، وهذا كله كافٍ ليؤكد لك أن القضية ليست العراق ضد الولايات المتحدة، ولكنه العراق ضد العالم. إن معظم الدول العربية والإسلامية تقف ضدك، وهي جميعها مستعدة لتعزيز ما أقول، والعراق لا يستطيع ولن يستطيع أن يبقى في الكويت، أو يحصل على ثمن لقاء خروجه منها، وقد يغريك أن تجد راحة في اختلاف الآراء الذي تراه في الديمقراطية الأمريكية ،ونصيحتي لك أن تقاوم هذا الإغراء. إن اختلاف الأراء لا ينبغي خلطه بالانقسام ولا ينبغي لك كما فعل آخرون غيرك أن تقلل من أهمية الإرادة الأمريكية.

إن العراق بدأ يشعر بآثار العقوبات التي قررتها الأمم المتحدة، وإذا جاءت الحرب بعد العقوبات فستكون تلك مأساة لك ولشعبك، ودعني أنبهك إلى أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع أي استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، أو أي تدمير للمنشآت البترولية في الكويت. وفوق ذلك فإنك سوف تعتبر مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن أي عمل إرهابي يوجه إلى أي دولة عضو في التحالف.

وفي هذه الحالة سوف يطلب الشعب الأمريكي أقوى رد ممكن عليك، ولسوف تدفع أنت وبلادك ثمناً فضيعاً إذا أقدمت على عمل من هذا النوع.

إنني لا اكتب لك هذا الخطاب لكي أهددك، إنما اكتبه لمجرد إخطارك، ولست أفعل ذلك لسعادة، فالشعب الأمريكي ليست له معركة مع شعب العراق .!!

السيد الرئيس

إن قرار مجلس الأمن رقم 678، تحدد فرصة لاختبار حسن النوايا، تنتهي يوم 15 كانون الثاني حتى تنتهي هذه الأزمة دون عنف، واستغلال هذه الفرصة للهدف الذي أتيحت من أجله لتجنب العنف، هو خيار في يدك وحدك، وإني لآمل أن تزن خياراتك، وأن تنتقي منها بعقل لأن كثيراً سوف يتوقف على ذلك}. (3)

جورج بوش

وبعد ذلك تحدث طارق عزيز موجهاً كلامه إلى بيكر قائلا:

{ لقد ظننت أننا جئنا هنا لنتحادث، وليس لنتخانق} .

ورد بيكر قائلاً:

{ نعم جئنا لنتحادث، ولكن على أساس}، ثم سأل بيكر طارق عزيز عما إذا كان يريد هو أن يتحدث أولاً، أجابه طارق عزيز بأنه يريد أن يسمع منه كل شيء.

وتحدث بيكر قائلاً:

{إننا جئنا هنا ليس للتفاوض، وإنما جئنا لنحث العراق، كمحاولة أخيرة للانسحاب من الكويت، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإن أمامكم مهلة أقصاها يوم 15 كانون الثاني (أي بعد 6 أيام فقط)، وهي بالتأكيد مدة قصيرة، ولكن هذا ليس ذنبنا بل ذنبكم انتم، فقد منحكم مجلس الأمن 45 يوماً، ولم تحاولوا تنفيذ تلك القرارات،

واقترحنا أن تقوم بزيارة واشنطن وتلتقي بالرئيس بوش، وأن أقوم أنا بزيارة بغداد والتقي بالرئيس صدام حسين، وخيرتكم في موعد زيارتي خلال 18 يوماً.

إلا أن رئيسكم أعتذر عن مقابلتي بحجة انشغاله وارتباطاته بمواعيد مسبقة، في حين كان رئيسكم يقابل شخصيات من السياسيين السابقين، كادوارد هيث، وولي برانت، وناكاسوني، وحتى الملاكم العالمي السابق محمد علىكلاي، ومع احترامي لأولئك الساسة، إلا إنني أقول انهم ليسوا في مراكز المسؤولية، في حين كنت أمثل بلدي الولايات المتحدة، الطرف الرئيسي في الأزمة، وفي فترة من أخطر الفترات التي يمكن أن تقرر مصير السلم أو الحرب، وهو تصرف لا يمكن قبوله.

ثم وجه بيكر إنذاره للعراق من أن انتهاء المدة الممنوحة للعراق دون أن ينسحب من الكويت سيجعل قوات التحالف مطلقة اليد لطرد قواته من الكويت، وعليكم أن تعرفوا أنكم أمام تحالف عسكري قوي يضم 28 دولة، بما فيها عدد من الدول العربية، ذات التأثير الكبير في العالم العربي، كمصر والسعودية وسوريا والمغرب}.

وبدأ بيكر يتحدث عن قوة التحالف الدولي ضد العراق، وما يملكه من أسلحة ومعدات، قائلاً:

{ إن 6 حاملات طائرات، وعلى ظهرها مئات الطائرات، في منطقة الخليج والبحر الأحمر، مع مجموعة كبيرة من القطع البحرية الأخرى المجهزة بصواريخ وتوماهوك، هذا بالإضافة إلى أن العراق محاط بمجموعة من القواعد التي تتمركز فيها أكثر من 2000 طائرة، وليس المهم عدد الطائرات، وإنما المهم نوع التكنولوجيا التي سوف تستعملها قيادة التحالف في تنفيذ ما أوكل لها.

ثم تحدث بيكر عن القوات العسكرية البرية للدول الحليفة، والتي جاوزت 350 ألفاً وعن نوعية سلاحها، وقوة نيرانها التي لم يسبق استعمالها من قبل في أية حرب}.

ثم أنتقل بيكر بعد ذلك إلى النقطة الحساسة في الحديث قائلاً:

{ إننا ندرك أن لديكم مخزوناً من الأسلحة الكيماوية، ونحن ننصحكم، وكما نصح الرئيس بوش في رسالته، أن لا تحاولوا استخدام هذه الأسلحة في أي مرحلة من مراحل الحرب، وإذا ما أقدمتم على ذلك فسيكون رد الولايات المتحدة حازماً وقوياً

، وبالأسلحة غير التقليدية}، وكان بذلك يشير إلى استعداد الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة الذرية والكيماوية ضد العراق.(4)

لقد أسهب بيكر في الحديث عما تملكه قوات التحالف من أسلحة ومعدات متطورة للغاية، ومستعرضاً ما سوف تؤدي الحرب بالعراق من خراب ودمار لم يعرف له مثيلً من قبل، مهددا بإعادة العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية.

وعندما انتهى بيكر من حديثه التفت إلى طارق عزيز قائلاً:

{الآن استطيع أن اسمع ما عندك}.

في تلك اللحظة كانت الأنظار متجهة إلى طارق عزيز، سواء من قبل أعضاء الوفد الأمريكي أو الوفد العراقي، ليسمعوا ماذا سيقول طارق عزيز، بعد كل الذي سمعه من بيكر. وتحدث عزيز قائلاً:

{إن الصورة التي رسمتها الآن لقوات التحالف ليست جديدة علينا، وليست مفاجئة لنا، فنحن نعرفها من قبل، ونفهم ما تعنيه}.

ثم راح طارق عزيز يذكر بيكر بالدور الذي قام به العراق، لما أسماه بحماية أمن الخليج، ودفع ثمن عمله ذاك ثمناً باهضاً، سواء في الأرواح أو الأموال، بالإضافة إلى ما سببته تلك الحرب ضد إيران من تدهور الاقتصاد العراقي، ثم انتقل إلى جذور الأزمة الكويتية، وأدعا أن العراق بذل جهوداً كبيرة لتجاوز الأزمة مع الحكومة الكويتية، إلا أن الحكام الكويتيين أصروا على موقفهم، مدفوعين بموقف الولايات المتحدة التي حاولت سد كل باب للتفاهم.

ورد بيكر على عزيز قائلاً: { إن صدام حسين قد خدع الرئيس مبارك عندما قال له بأنه سوف لن يستعمل القوة ضد الكويت، ولكنه فاجأ الجميع بالهجوم، واحتلال الكويت}.

وحاول طارق عزيز أن يوضح لبيكر أن صدام لم يقل هذا الكلام بالضبط لمبارك، وإنما قال له سوف لن يلجأ إلى القوة إلا بعد لقاء مؤتمر جدة، وما سيسفر عنه من نتائج.

ثم أنتقل بيكر إلى تهديدات صدام حسين لحرق نصف إسرائيل، ورد عليه عزيز بأن الحديث الذي نقل عن الرئيس صدام حسين مبتور، فقد قال في خطابه، إثر

تهديد إسرائيل بضرب العراق بالقنابل النووية بأنه سوف يحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج إذا ما اعتدت على العراق بالسلاح النووي.

ورغم أن لقاء بيكر مع عزيز أستغرق 3 جلسات خلال ذلك اليوم، إلا أن ما تحدث عنه بيكر خلال 45 دقيقة في بدء الاجتماع كان هو جوهر اللقاء، فكل ما أراده بيكر، وسيده بوش، هو تحذير صدام حسين من استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ضد القوات الأمريكية والحليفة، مهددا العراق باستخدام الأسلحة النووية. أما أي حديث عن حل للأزمة فقد فات أوانه، فقد اتخذت الولايات المتحدة قرارها بضرب العراق منذُ بداية الأزمة.

وفي نهاية الجلسة الثالثة، أُعلن عن أن بيكر وعزيز سوف يعقدون مؤتمراً صحفياً في الساعة السابعة حسب توقيت جنيف، بقاعة المؤتمرات بالفندق الذي جرى فيه اللقاء، وفي الموعد المحدد، تحدث بيكر أولاً قائلاً:

{ لقد تحادثت مع طارق عزيز حول ضرورة تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن و أبلغته أن تنفيذ القرارات غير قابل للتفاوض، وإني لأسف أن أقول لكم أيها السيدات والسادة إنني لم اسمع اليوم شيئاً يدل على مرونة في موقف العراق، ولا على استعداده للامتثال لقرارات مجلس الأمن، وقد قمت في نهاية اللقاء بالإتصال بالرئيس بوش أبلغته بكل ما دار في اللقاء}.

وبعد أن أجاب بيكر على أسئلة الصحفيين، تحدث طارق عزيز فقال :

{ لقد جئنا إلى هذا الاجتماع بقلب وعقل مفتوحين، وبنية صادقة، وكنت أتمنى أن يقع هذا الاتصال المباشر بين العراق والولايات المتحدة في مرحلة مبكرة من الأزمة، فأن كل الفرص التي كانت متاحة قد أهدرت، فرصة بعد فرصة، حتى التقينا هنا في هذه اللحظات الأخيرة، وإني أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة تصرفت منذ اللحظة الأولى في الأزمة بطريقة لا تدع مجالاً للشك في نواياها الحقيقية. لقد حدثناهم طويلاً عن قضايانا العادلة، وكان ردهم أنهم يشكون فينا، وقلنا لهم لماذا لا تجربوا؟ لكنهم لم يكن لديهم الاستعداد} .

ثم انتقل طارق عزيز إلى رسالة بوش وما حوته من تهديد ووعيد، بقوله:{ إذا ما قررت الولايات المتحدة الاعتداء على العراق، فإن العراق لا يستغرب ذلك، فنحن

نسمع التهديدات كل يوم، وقد قلت للوزير بيكر بأننا سندافع عن بلادنا بكل قوة، وإن الشعب العراقي شعب شجاع، وأن الأمة العربية لن تقبل إخضاع شعبها في العراق، وكسر إرادته، لأن إرادته جزء من إرادتها}.

وبعد نهاية الحديث، وجه إليه أحد الصحفيين سؤالاً عما إذا كان العراق ينوي مهاجمة إسرائيل إذا قامت الحرب؟ وكان جواب عزيز (نعم).

وهكذا انتهى اللقاء إلى لا شئ، وبدأ العد العكسي لقيام الحرب التي أصبحت لا مفر منها، فصدام ركب رأسه واقترف خطأً تلو الخطأ، لا بل جريمة تلو الجريمة حتى تراكمت أخطائه وجرائمه، وأوصلت الأزمة إلى هذا الحد الذي باتت فيه الحرب أمراً محتماً.

أما الجانب الأمريكي فقد نصب الفخ لصدام ليغزو الكويت، لكي تجد الولايات المتحدة المبرر المطلوب لتوجيه الضربة الكبرى للعراق، وعملت بكل الوسائل والسبل لسد الطريق للحل السلمي للأزمة، من أجل إكمال السناريو الذي أعده بوش للعراق وشعبه، حفاظاً على المصالح الإمبريالية في الخليج من أي تهديد من جانب العراق مستقبلاً، وليكون درساً لكل من تسول له نفسه تهديد المصالح الغربية في هذه المنطقة الهامة من العالم التي تنتج اكثر من نصف الإنتاج العالمي من النفط، وتحتوي على أعظم احتياطيات النفط في العالم اجمع.

أما مصير رسالة بوش لصدام حسين، فقد رفض طارق عزيز استلامها، كما رفض بيكر استعادتها، وتُركت الرسالة على طاولة المباحثات،عندما غادر الوفدان القاعة، وأُودعت في خزانه فندق الكونتنانتل.

غادر بيكر جنيف متوجهاً إلى السعودية، ليبلغ الملك فهد بقرار شن الحرب، إلا أنه لم يبلغه بساعة الصفر، لكنه أخبر الملك بأنه سوف يسمع من الأمير بندر، سفير السعودية في واشنطن، موعد ساعة الصفر، بكلمة السر[تصلكم الأشياء التي طلبتموها الليلة] .

ومن ناحية أخرى عاد طارق عزيز إلى بغداد، وبصحبته برزان التكريتي، أخو صدام غير الشقيق، حيث قابلا صدام حسين فور وصولهما، وقدم طارق عزيز له تقريراً عما دار في الاجتماع.

وهكذا سارت خطى الحرب إلى غير رجعة، وأصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يخول الرئيس بوش استخدام القوة ضد العراق، وصوت لصالح القرار 52 عضواً ضد 47 في مجلس الشيوخ، و250 ضد 30 في مجلس النواب، وبذلك اصبح بوش طليق اليدين لشن الحرب على العراق.

رابعاً:السكرتير العام للأمم المتحدة،ديكويلار في بغداد

في 12 كانون الثاني، دعا بوش السكرتير العام للأمم المتحدة [خافير بيرز ديكويلار] إلى لقائه في كامب ديفيد على العشاء، وقد اعتذر ديكويار عن تلبية الدعوة بادئ الأمر، حيث أنه كان على وشك أن يغادر إلى أوربا، إلا أن بوش ألحّ عليه لحضور العشاء، وبعدها يكون في حل من أمره.

وتوجه ديكويار إلى كامب ديفيد، وتناول العشاء مع بوش، وخلال الحديث الذي دار بين بوش وديكويار، طلب بوش منه التوجه إلى بغداد، والالتقاء بصدام حسين.

حاول ديكويار الاعتذار عن هذه المهمة قائلاً :{إن الوقت قد فات، ولم يعد هناك متسع لفعل أي شيء}. وفي حقيقة الأمر لم يرضَ ديكويار حشر أسمه في الأزمة، بعد أن أخذت الولايات المتحدة زمام الأمور كلها بيدها، وأحس أن ذلك قد يسبب إساءة إلى سمعته، إضافة إلى أن صدام حسين، الذي أصابه اليأس من موقف الولايات المتحدة في لقاء جنيف، لم يعد يعر أية أهمية لأي جهود جديدة، سواء من قبل الأمين العام، أو من قبل أي دولة أخرى.

لكن بوش ألحّ على ديكويار أن يسافر إلى بغداد، ولو لعدة ساعات، وأمام ضغط بوش، تراجع ديكويار عن موقفه ووافق على السفر إلى بغداد، وبالفعل أرسلت سكرتارية الأمم المتحدة رسالة مستعجلة إلى بغداد تطلب تحديد موعد للأمين العام ديكويار لمقابلة صدام حسين، وجاء الرد بالموافقة، وتوجه ديكويار إلى بغداد في 13 كانون الثاني 1991، والتقى مساء ذلك اليوم بصدام حسين. وفي بداية الحديث مع صدام، تحدث ديكويار قائلاً: { في البداية أريد أن أؤكد لكم أنني لا احمل رسائل من أحد، ولا أعتبر نفسي مبعوثاً لأي شخص. أنا هنا رجل يمثل نفسه، وقد

تتذكرون أنني قابلتكم قبل ذلك مرتين أثناء الحرب مع إيران، وتتذكرون أنني كنت دائماً أحاول أن أقترب من المشاكل، على أساس غير متحيز، وأنا أقابلكم اليوم بنفس الروح، على أنني أريدكم أن تعلموا أنني يجب أن أكون في أوربا غداً، فلدي واجب هناك.

ثم واصل ديكويار حديثه ليدخل في صميم الموضوع قائلاً: إن العراق عضو في الأمم المتحدة، وهذه المنظمة تعمل على أساس قرارات تصدرها، ومن سوء الحظ أن تاريخ الأمم المتحدة يظهر أمامنا أن هناك قرارات لمجلس الأمن لا تنفذ، ولكن إن هناك قرارات لابد من تنفيذها، وأتصور شعوركم تجاه هذا الوضع، وكصديق لبلادكم، فإن قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج هي من تلك القرارات التي يجب أن تنفذ، ولا نأخذ منها بالمثل السيئ لقرارات لم تنفذ.

أنا أريد إن أساعد لتجنب مواجهة تؤدي بهذه الأزمة إلى الحرب، وأنا لست ساذجاً لأتصور أننا نستطيع أن نحل هذه المشكلة الليلة، وكل ما أريده هو أن تعطني شيئاً أستطيع أن أبني عليه موقفاً يزيل التوتر، وأن أحرم دعاة الحرب من فرصة يظنونها مؤاتية، وهذا هو كل ما عندي}. (5)

وكان رد صدام حسين على ديكويار ما يلي:

{ صحيح أن الرأس هو الذي ينظم كل شيء، وسوف أفضي لك بسر، لقد أردتك أن تجئ إلى بغداد، ولا تجئ في نفس الوقت، فأنت السكرتير العام للأمم المتحدة، ونحن أعضاء في هذه العائلة، ونحن بالطبع نريد أن نراك، ونرى الأمم المتحدة تؤدي دورها، ولكنني كنت قلقاً من مجيئك في هذه الظروف التي نسمع فيها قعقعة السلاح، فعندما لا تحمل من عندنا ما يرضيهم، فإنهم قد يستعملون مجيئك ذريعة للحرب.

وأضاف صدام قائلاً، إن العراق قدم مبادرات كثيرة لحل الأزمة، وكان على استعداد لقبول مبادرات كثيرة، ولكن الرئيس بوش كان يرفض كل واحدة منها بعد ساعة من صدورها، وإن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن هي في الحقيقة قرارات أمريكية، وليست قرارات الأمم المتحدة. إننا اليوم في عصر أمريكي، والولايات المتحدة تحصل على ما تريد هي، وليس على ما يريد مجلس الأمن}.

ثم انتقل صدام إلى الحديث عن مسالة الانسحاب من الكويت قائلاً:

{ إننا لا نستطيع أن نقول كلمة الانسحاب في هذه اللحظة، بينما الجيوش الأمريكية تواجهنا، والحرب قد تقع في ظرف ساعات. وإذا قلت شيئاً عن انسحاب عراقي، دون أن يكون في مقابله شيئاً عن انسحاب أمريكي، فإن كل ما أكون قد حققته في هذه الساعة هو أن أعطي الأمريكيين فرصة لخلق بلبلة نفسية تمكنهم من الانتصار علينا} !! . وكان رد ديكويار بعد أن أنهى صدام حديثه أن قال جملته المشهورة

{إنني أشعر أن السيف قد خرج من غمده، وهو مُشهرْ فوق العالم، وليس على رأسي فقط }.

وفي اليوم التالي 14 كانون الثاني، غادر ديكويار بغداد عائداً إلى أوربا، ولم يكن قد بقي على الموعد المحدد لانسحاب العراق من الكويت سوى يوم واحد فقط.

وهنا يتبادر لنا السؤال التالي:

هل كانت زيارة ديكويار التي كلفه بها بوش لبغداد تهدف حقاً لمنع الحرب؟

وأستطيع بكل تأكيد أن أقول كلا، ذلك أن كل الذي أراده بوش هو إشعار العالم أن المشكلة ليست بين الولايات المتحدة والعراق، بل بين العراق والأمم المتحدة، وأن الأمم المتحدة قد بذلت جهودها، حتى أخر يوم من الفترة التي منحها مجلس الأمن للعراق للانسحاب من الكويت، ولكن العراق أصرّ على موقفه.

بدأ العالم يحصي الساعات، بل والدقائق، وهي تمر مثل كابوس هائل على العالم، ومرّ اليوم الأخير دون حدوث أي تغيير على أوضاع الأزمة، وبذلك أصبح العالم يترقب ساعة الانفجار. واتصل الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن بالملك فهد في اليوم التالي 16 كانون الثاني 1991، وابلغه بكلمة السر[ساعة الصفر لبدء حرب الخليج الثانية]. وفي نفس اليوم، اتصل جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية، بوزير خارجية الاتحاد السوفيتي، الكسندر بسمرلنك، وابلغه بساعة الصفر، وعلى الفور دعا غورباتشوف القيادة السوفيتية إلى اجتماع عاجل في الكرملين، وعاد وزير الخارجية السوفيتي إلى الاتصال بوزير خارجية الولايات المتحدة بيكر، لينقل له طلب الرئيس غورباتشوف بتأجيل العملية لمدة يوم واحد فقط، لكن بيكر رد عليه قائلاً: { لقد فات الأوان والعمليات قد بدأت فعلاً}

الفصل العشرون

عاصفة الصحراء

أولاً : أبواب الجحيم توشك أن تُفتح فوق العراق.

ثانياً : بداية الحرب وانطلاق الهجمات الجوية

ثالثاَ : الطائرات تركز هجماتها على القطعات العسكرية.

رابعاً: بداية الحرب البرية، واختراق حدود العراق

خامساً:هزيمة نظام صدام، وتوقف الحرب.

أولاً:أبواب الجحيم تُفتح فوق العراق:

بعد فشل اللقاء الذي تم بين[طارق عزيز] و[جيمس بيكر] في جنيف،أدرك الشعب العراقي أن الحرب أصبحت أمراً لا مفر منه. وكان القلق قد فعل فعله لدرجة أفقد الناس صوابها، فلقد أحس الجميع أن هذه الحرب لن تكون مثل غيرها من الحروب كالحرب العراقية الإيرانية مثلاً، فالأمر هنا مختلف تماماً ذلك أن العراق لا يواجه جيش دولة واحدة، بل جيوش 28 دولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الجيوش، وعلى رأسها جيوش الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، بما تملك من أحدث أنواع الأسلحة، والتكنولوجيا الحربية التي لا يمكن بأية حال من الأحوال مقارنتها بما يمتلكه العراق هذا البلد الصغير من بلدان العالم الثالث.

ولم يكن أحداً يشك بأن مسار الحرب هو بالتأكيد لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وأن مصير الحرب قد تقرر قبل نشوبها، وأن كارثة كبرى ستحل بالعراق وشعبه، مما أشاع القلق، بل والهلع في نفوس أبناء الشعب، وخوفهم من أن يلجأ صدام حسين إلى استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في الحرب، لتردّ عليه الولايات المتحدة بالسلاح الذري والكيماوي،وكل الأسلحة الفتاكة الأخرى التي في ترسانتها، ولاسيما وأن صدام سبق أن استخدم السلاح الكيماوي ضد أبناء شعبنا الكردي في كردستان عام 1988 في حملة الأنفال السيئة الصيت .فما الذي يمنعه من استخدام أسلحته الكيماوية والبيولوجية ضد قوات الولايات المتحدة وحلفائها، وخاصة إذا ما شعر أن وجوده قد أصبح في مهب الريح؟

ولذلك فقد سارع سكان بغداد وغيرها من المدن إلى مغادرتها هرباً من احتمالات الضربات النووية والكيماوية ليبحثوا لهم عن مكان آمن، وكان منظر سكان بغداد وهم ينزحون منها يثير الأسى والحزن في كل قلب، فلم يكن للشعب حيلة في ذلك، فهو شعب مسلوب الإرادة، وقد تسلطت على الحكم عصابة مجرمة بالعنف والقوة، ونكلت به وبقواه الوطنية أبشع تنكيل منذُ أن سطتْ على الحكم بانقلاب عسكري عام 1968، بوحي وتخطيط أمريكي.

واشتدت حملات التنكيل الفاشية بعد أن سطا صدام حسين على الحكم، وقام بانقلابه على سيده [أحمد حسن البكر]، ليمتد تنكيله حتى إلى قادة حزبه ناهيك عن الأحزاب الوطنية المعارضة لحكمه، وليفرض من نفسه أعتا دكتاتور عرفه

العراق، وجعل من نفسه القائد العام للقوات المسلحة، ومنح نفسه أعلى رتبة عسكرية في العالم، وشن على الجارة إيران حرب مجرمة لا ناقة ولا جمل للشعب العراقي فيها، كما يقول المثل العربي المشهور، بالنيابة عن الولايات المتحدة، حيث دامت 8 سنوات، ودفع خلالها مئات الألوف من خيرة الشباب العراقي إلى محرقة الموت، دفاعاً عن المصالح الأمريكية في الخليج.

ولم تكد تنتهي الحرب عام 1988، ويتنفس الشعب العراقي الصعداء، حتى بدأ صدام حسين يخطط لمغامرة جديدة، فكانت غزو الكويت، وظن صدام أن الولايات المتحدة ستسكت على مغامرته تلك مكافئة له على حربه ضد إيران، فكانت حساباته خاطئة جداً، فالولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لاتهمهم العلاقات مع صدام، بل إن ما يهمهم هو تأمين مصالحهم النفطية في الخليج، والحيلولة دون ظهور أية قوة تحاول الهيمنة على نفط الخليج، فكان لابد من تجريد العراق من أسباب القوة، وتصفية أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، بعد أن انتهت الحرب مع إيران، وهكذا نصبت الولايات المتحدة الفخ لصدام، وسهلت له غزو الكويت.

ولم تحاول أن تنهره عن الإقدام على فعلته رغم أن أقمارها التجسسية، ومخابراتها العسكرية كانت تراقب عن كثب تحركات قوات صدام قبل الغزو ساعة بساعة، وبات العراق يواجه ذلك اليوم جيوش الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وبكل ما تملكه من أسلحة فتاكة، إضافة إلى اشتراك قوات عربية، مصرية وسعودية، وسورية، مغربية، ومن كافة دول الخليج، فلم يجد أبناء الشعب أمامهم سوى مغادرة بغداد، والمدن الأخرى لعلهم ينجون من الموت، وكانوا يعدون الدقائق انتظاراً للكارثة التي لم يشك أحد بقرب وقوعها الوشيك.

ثانياً: بداية الحرب وانطلاق الهجمات الجويةالجوية

في الساعة الثالثة من فجر يوم الجمعة، السابع عشر من كانون الثاني 1991، انطلقت أكثر من 2000 طائرة حربية نحو 700 هدف كان قد حُدد سلفاً، كما انطلقت الصواريخ البعيدة المدى من السفن الحربية المتواجدة في الخليج العربي وخليج العقبة والبحر الأحمر.

ففي أعالي البحر الأحمر كانت هناك حاملات الطائرات [ساراتوجا] و[كندي] و[تيدور روزفلت] و[أمريكا] وعلى ظهرها ما يزيد على 200 طائرة قادرة على

الوصول إلى أي نقطة في العراق، هذا بالإضافة إلى الصواريخ البعيدة المدى من نوع كروز، الموجهة تلفزيونياً، والتي كانت على متنها، والقادرة على المناورة لإصابة أهدافها بدقة.

وكانت القواعد الجوية الأمريكية في [حفر الباطن] و[الظهران] و[الرياض] في السعودية، والقواعد الجوية في البحرين، وقاعدة [انجرلك] في تركيا، وقاعدة [ديغو كارسيا] في المحيط الهادئ، حيث تقف على أهبة الاستعداد طائرات 52B القاذفة الضخمة، والمعدة للغارات البعيدة المدى، والقادرة على حمل كميات ضخمة من القنابل.

وفي الخليج كانت الولايات المتحدة قد عبأت كل ما أمكنها من القطعات البحرية، وحاملات الطائرات المجهزة بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحربية، بالإضافة إلى القاعدة الكبرى للإمبريالية، وأعني بها إسرائيل، رغم التعتيم الشديد على النشاط الإسرائيلي في تلك الحرب، بسبب ما يمكن أن تسببه من حساسية وهياج لدى الشعوب العربية، مما قد يثير متاعب جمة للجهود الحربية الأمريكية، غير أن الذي لا شك فيه أنه كان لإسرائيل دور تلعبه فيها، كما أن قواعدها الجوية كانت منطلقاً للطائرات الأمريكية للهجوم على العراق.

راحت الطائرات الحربية الأمريكية والحليفة، وصواريخهم البعيدة المدى، تدك أهدافها المحددة سلفاً، بادئين بالقواعد الجوية، وأنظمة الدفاع الجوي، وقواعد الرادار، وقواعد إطلاق الصواريخ، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمنشآت النفطية والمصافي، والمصانع الحربية والطرق والجسور، ومخازن المؤن، ومعامل الأدوية، وشبكات الصرف الصحي والمفاعل النووي، وما يقرب من 12 مصنعاً للصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية. ثم توسع القصف ليشمل كافة المنشآت الصناعية المدنية، بما فيها مصانع حليب الأطفال، والنسيج، والسكر، ومصانع الأجهزة المنزلية، كشركة الصناعات الخفيفة، وخلاصة القول كان القصف قد شمل كل القواعد الأساسية للاقتصاد العراقي دون استثناء، ولم تسلم بقعة واحدة من بقاع العراق من بطش الطائرات والصواريخ الأمريكية والحليفة، فقد بدا واضحاً أن الحرب قد أعدت لا لتحرير الكويت بل لتدمير العراق تدميراً شاملاً، كما أشار بيكر في لقائه مع طارق

عزيز في جنيف. أما تحرير الكويت فكانت لا تتعدى كونها تحصيل حاصل. وفي الوقت نفسه كانت طائراتهم تتسابق لشن الهجمات الوحشية والهمجية على القوات العراقية في الكويت، وجنوب العراق دون هوادة ودون توقف، منزلة خسائر فادحة بالجنود والمعدات، بعد أن تم إخراج القوة الجوية العراقية من ساحة المعركة، أصبحت القوات العراقية تحت رحمة نيران الطائرات الأمريكية والحليفة، فقد استطاعت الهجمات الجوية المكثفة والمتتالية من تحطيم أنظمة الدفاع الجوي، وقواعد الرادار، وأنظمة الاتصالات، لدرجة أصبح من المستحيل أن تحلق أي طائرة عراقية بالجو دون أن تكون معرضة للإسقاط.

وهكذا أصبحت أجواء العراق، ومناطق تجمع القوات العراقية مكشوفة تماماً، وهدفاً سهلاً للطائرات المغيرة، واضطر النظام العراقي إلى إخفاء ما أمكن من طائراته بين الدور السكنية، والشوارع ليقيها خطر الدمار في قواعدها الجوية، واضطرت أكثر من 144 طائرة إلى الهروب إلى إيران، والهبوط في مطاراتها، وقد سيطرت عليها إيران فيما بعد، معتبرة إياها جزء من التعويضات عن تلك الحرب التي أشعلها صدام حسين ضدها.

لقد وقع النظام العراقي الذي يقوده صدام حسين، والذي جعل من نفسه قائداً عسكرياً، ومخططاً ميدانياً، وهو الذي لم يخدم حتى الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش، بأخطاء جسيمة في كامل حساباته، فلقد استهان بقدرات الولايات المتحدة وحلفائها، العسكرية والتكنولوجية، واعتقد أن هذه الحرب ستكون كسابقتها حرب الخليج الأولى، كما اعتقد أن الحرب البرية ستبدأ في نفس الوقت التي تهاجم به الطائرات الحربية والصواريخ الأهداف المحددة لها، ولم يدرْ في خلده أن الحرب الجوية ستستمر 45 يوماً متواصلاً، قبل أن يبدأ الهجوم البري.

كما أن إنذار الولايات المتحدة لصدام حسين، وتحذيره من مغبة استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، سيؤدي بالولايات المتحدة إلى الرد الفوري والسريع، وبالأسلحة غير التقليدية [النووية]، وبذلك فقد صدام القدرة على استخدام هذا السلاح الذي طبل وزمر له في كل خطاباته، وهو يهدد ويتوعد به، وظهر أنه لا يستطيع استخدامه إلا ضد شعبه في كردستان، وجنوب العراق، وهو لو فكر في

استخدم هذا السلاح لكانت الكارثة التي ستحل بالعراق وشعبه ما لا يمكن أن يتصورها العقل.

لقد أخطأ صدام كذلك حين أعتقد أن الهجوم البري سيكون من السعودية والخليج نحو الكويت مباشرة، غير أن الذي حدث أن القوات الأمريكية والحليفة قامت بهجوم التفافي من الأراضي السعودية نحو جنوب العراق، بغية تطويق القوات العراقية، وقطع طرق مواصلاتها، ومنع أي إمدادات عنها، وخاصة المياه والغذاء وبالفعل تمكنت القوات المهاجمة من الوصول حتى مدينة الناصرية، وحاصرت القوات العراقية في الجنوب.

استمرت القوات الجوية والصاروخية تهاجم المرافق الاقتصادية في العراق، المدنية منها والعسكرية طوال 43يوماً، بمعدل أكثر من 1000غارة جوية يومياً، عدا الصواريخ التي كانت تطلقها السفن الحربية.

لقد كانت حرباً جوية رهيبة بكل المقاييس لم يشهد لها العالم من قبل، وخصوصاً وأنها حرب يقودها هذا التجمع الإمبريالي الكبير وبكل ما يملك من وسائل القوة، ضد بلد صغير من بلدان العالم الثالث أبتلى بدكتاتور أهوج لا يفهم غير لغة الدماء والقتل ضد أبناء شعبه، مما جعل الشعب غير قادر على الاعتراض على خططه الهوجاء التي ساقت البلاد إلى حرب مستمرة طيلة عشر سنوات.

لقد وقع الشعب العراقي المنكوب بين فكي كماشة، صدام ونظامه الفاشي من جهة، والإمبريالية الحاقدة على العراق، والمصممة على تدمير بنيته الاقتصادية، وإفقاره وتجويعه حتى الموت، حفاظاً على مصالحها في الخليج، فالنفط بالنسبة للولايات المتحدة يستحق إبادة شعب بكامله دون وازع من ضمير، في عصر أصبحت فيه سيدة العالم دون منازع، ومستعدة لإنزال أشد الكوارث على رؤوس كل من يهدد، أو يحاول أن يهدد مصالحهم في الخليج.

لم يسلم أي هدف من غاراتهم الوحشية مهما كان صغيراً، ووصل بهم الأمر أن أقدموا على قصف ملجأ العامرية في بغداد، وإحراق حوالي 1700 مواطن من النساء والأطفال والشيوخ الذين لجأوا إليه هرباً من غاراتهم الوحشية الرهيبة، فكانت كارثة، وجريمة إنسانية كبرى، ستظل وصمة عار تلاحق أولئك القتلة الذين طالما تبجحوا بالدفاع عن الإنسان وحقه في الحياة، وتمسكهم باتفاقيات جنيف فيما

يخص حماية المدنيين أثناء الحرب، ونراها في ذلك اليوم وهي تدوس بجزمتها العسكرية كل تلك القوانين والأعراف الدولية.

إن كل ما قيل ويقال عن العدالة والحرية وحقوق الإنسان ما هي إلا محض هراء، وإن من يملك القوة في عالم اليوم لا تثنيه تلك القوانين والقرارات والاتفاقات الدولية عن فعل ما يروق له، فالقوة والمصالح الاقتصادية، ونهب الشعوب عندهم فوق كل القوانين، وكل المعاهدات الدولية.

في تلك الأيام الرهيبة، كنت أحد المواطنين العراقيين الذين سلموا مصيرهم، ومصير عوائلهم للأقدار، حيث كانت الغارات الجوية تتوإلى على بغداد دون انقطاع، وكانت صفارات الإنذار ما تبرح تعلن نهاية غارة جوية، حتى تبادر إلى التحذير من غارة أخرى.

لقد ضاع الحساب، ولم نعد نميز بين نهاية غارة وبداية غارة جديدة، واضعين أيدينا على قلوبنا، لا ندري متى ينزل صاروخ علينا، أو تلقي طائرة علينا قنابلها، وخصوصاً بعد أن قُصف ملجأ العامرية، وأُحرق كل من فيه، وبعد أن قصفت الطائرات سوق الخضار في مدينة الفلوجة، ومُزقت أجساد المئات من المواطنين الأبرياء بشكل رهيب. كان الوضع مأساوياً بشكل فوق ما يتصوره العقل، حتى لكأن القيامة قد قامت في تلك الساعة.

كان أشد ما يرهب الإنسان هو حلول الليل بظلامه الدامس، حيث قُطعت القوة الكهربائية منذ الساعات الأولى من الهجوم الجوي، وبدأ الناس يفتشون عن المصابيح النفطية التي كان الناس يستعملونها قبل اكثر من خمسين عاماً، وحتى هذه المصابيح تحتاج إلى النفط الذي أصبح من العسير الحصول عليه، كما كان البرد قد شهر سيفه هو الأخر في تلك الأوقات من السنة، حيث بقي الناس دون تدفئة، هذا بالإضافة إلى فقدان الماء والغذاء، ومما زاد في الطين بلة تلف المواد الغذائية المخزونة لدى المواطنين في الثلاجات والمجمدات، بعد تدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية، فقد دمر القصف الجوي محطات الطاقة الكهربائية، سواء المائية أو التي تعمل بالغاز، بصورة جزئية أو كلية، ولم تنجُ من القصف سوى محطة النجيبية، التي تنتج 200 ميكا واط، أما المحطات التي دمرت فهي:

1- محطة الناصرية
2 - محطة خزان سد سامراء
2- محطة سد الموصل
4 - محطة سد دوكان
5 - محطة خزان سد حديثة
6 - محطة التاجي الغازية
7 - محطة النجف
8 - محطة الموصل الغازية
9 - محطة خور الزبير
10 - محطة صلاح الدين
11 - محطة بغداد الجديدة
12 - محطة الدورة
13 - محطة بيجي
14 - محطة الدبس
15 - محطة الحارثة

واستمرت الهجمات الجوية على المدن العراقية وكافة المرافق الاقتصادية لمدة 43 يوماً، وألقت خلالها الطائرات ما يزيد على 130 ألف طن من القنابل والمتفجرات من أحدث وأفتك ما أنتجته التكنولوجيا العسكرية.

لقد أرادت الولايات المتحدة أن ترهب العالم أجمع بما تملكه من الأسلحة الفتاكة التي جربت على رؤوس أبناء الشعب العراقي لأول مرة، لكي تقول للعالم أنها أصبحت سيدة العالم أجمع دون منازع، وأن لا أحد يستطيع الوقوف بوجهها، أو يعارض سياستها في الهيمنة على مصائر الشعوب.

ولقد أرادت الولايات المتحدة بشكل خاص إرهاب الشعب العراقي، ولإحداث أبعد التأثيرات النفسية فيه، ولتفهم النظام العراقي أن من يحاول التحدي، أو التعرض للمصالح الإمبريالية في الخليج سوف يتعرض إلى كارثة لا أحد يعرف أبعادها.

لقد تعرضت خطط الولايات المتحدة في إحداث الدمار الشامل في العراق إلى انتقادات شديدة في جميع أنحاء العالم، واستقبلتها الشعوب قاطبة بشعور من الاستهجان والغضب، ووصل ذلك الغضب والاستهجان إلى شعب الولايات المتحدة نفسها، حيث وجهت الانتقادات لاستمرار القصف الجوي طيلة 43 يوماً، في حين كان القصف قد حقق أهدافه خلال الأيام الثلاثة الأولى من بداية الحرب، وقد اضطر الجنرال [كولن باول] رئيس أركان الجيش الأمريكي ، إلى الرد على تلك الانتقادات، في مؤتمره الصحفي الذي عقده في 11 نيسان 991 قائلاً:

{ لا ينبغي أن يراود أحدنا الشك في أننا فعلنا ما كان لابد لنا أن نفعله!!. لقد كنا نريد أن نُحدث أكبر قدر من التأثير على المجتمع العراقي، وكنا نتمنى لو لم نفعل ذلك !!، ولكن إذا كان علينا أن نحقق أهدافنا بأقل ما يمكن من الخسائر في الأرواح الأمريكية فلا أظن أنه كان أمامنا خيار آخر!!، ولو كنا قد اكتفينا بالحد الأدنى من استعمال القوة الجوية، لكان عدد العائدين من أفراد قواتنا العسكرية أحياء أقل من العدد الذي عاد إلينا بالفعل}.(1)

أي كذبة مارسها الجنرال [كولن باول] في تبريره لما حدث، فهل كان ضرب ملجأ العامرية، وإحراق 1700 مواطن مدني أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ، عملا من الأعمال العسكرية حقاً!!؟

أما قائد عاصفة الصحراء، الجنرال [شوردزكوف] فقد كان أكثر منه وقاحة واستهتاراً حيث قال في حديث صحفي ، في 13 آذار ما يلي:

{ إن أهداف الضرب الجوي للعراق جرى توسيعه، وهذا صحيح، ولكن التدمير لم يلحق بالأبرياء!!، فالشعب العراقي ليس كله بريئاً لسببين، السبب الأول أن كثيراً من أفراده تحمسوا لغزو الكويت، والسبب الثاني إن الشعب العراقي قابل بحكم صدام حسين}.(2)

ولقد كذب [شوردزكوف] في كلا السببين، وتجنى على الشعب العراقي، وعلى الحقيقية، فما كان الشعب العراقي يوماً راضياً عن حكم دكتاتور أرعن، ونظامه الفاشي، وحروبه المجرمة، وظل يعاني طيلة حكمه أبشع أنواع البطش والإرهاب والاضطهاد.

لقد تمادى هذا الجنرال الفاشي في وقاحته، لدرجة أن دعا إلى ما أسماه الحاجة إلى تحديد معنى جديد للمدنيين الأبرياء!!، وبعد كل هذا أليس هذا الجنرال إلا صورة لمجرمي الحرب النازيين أبان الحرب العالمية الثانية؟

ثالثاً: الطائرات تركز هجماتها على القطعات العسكرية:

بعد أن استطاعت الطائرات المغيرة، والصواريخ، تدمير القواعد الجوية العراقية وقواعد إطلاق الصواريخ، وقواعد الرادار وطرق الموصلات، وقطعت

الاتصالات، وأخرجت القوة الجوية من ميدان المعركة، أخذت تركز هجماتها على القطعات العسكرية المحتشدة في الكويت، وجنوب العراق.

كان النظام العراقي قد حشد ما يزيد على 50 فرقة عسكرية من مختلف الأصناف معززة بما يزيد على 4000 دبابة، و3000 مدفع ثقيل، وما يزيد على 10000مدفع مضاد للطائرات أقامها حول مواقع قواته، بالإضافة إلى 400 قاعدة لإطلاق الصواريخ، وما يزيد على 700 طائرة من مختلف الأنواع.

كما أنشأت القوات العراقية نظاماً دفاعياً، وحواجز يمكن أن تتحول إلى جحيم من النيران. لكن القوات العراقية تبقى عاجزة عن مجابهة قوة عسكرية جبارة كالتي تملكها الولايات المتحدة وحليفاتها، وبما تملكه من مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة، والتي استخدمت لأول مرة.

كانت القذائف تنهال على القوات العراقية من الجو دون توقف، بعد أن سيطرت الطائرات الأمريكية والحليفة معها على جو المعركة بشكل مطلق، مستهدفة كل الاستحكامات العسكرية، وملاجئ الجنود. وتقطعت السبل بالقوات العراقية بعد أن قُطعت المواصلات، نتيجة قصف كل الطرق والجسور التي تربطها بالعراق، وبذلك انقطعت كل الإمدادات الغذائية والمياه، واصبح الجيش كله في موقف صعب للغاية.

لقد كانت خطة الولايات المتحدة تقتضي بعدم الالتحام بالجيش العراقي عند بدء الحرب لتفادي وقوع خسائر بشرية في صفوف قواتها، وقوات حليفاتها، اعتمدت على السلاح الجوي لإنزال أكبر الخسائر الممكنة بالجيش العراقي وإنهاكه، وإضعاف معنوياته إلى أبعد حد ممكن، ولتدمير كل ما أمكن تدميره من معداته، لكي يصبح الهجوم البري قادراً على إلحاق الهزيمة بالقوات العراقية بأقل ما يمكن من الخسائر.

وخلال تلك الضربات الجوية التي دامت قرابة الشهر والنصف، لم تخسر القوات الأمريكية والحليفة سوى 32 طائرة فقط، فقد كانت السيادة الجوية لها دون منازع، وكانت عمليات القصف بالصواريخ تجري من ارتفاعات عالية، لا تستطيع الدفاعات الجوية العراقية وصولها، بالإضافة إلى تدمير أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات في الأيام الأولى من الحرب، مما جعل الطائرات المغيرة في مأمن من

أي تهديد أو خطر الإصابة.

كانت أعصاب صدام حسين وكبار قادته العسكريين تكاد تنهار في تلك الساعات الحرجة، فقد كانوا يتوقعون التحام القوات البرية ببعضها في أول أيام المعركة، مما يفقد القوات الأمريكية والحليفة إمكانية استخدام السلاح الجوي ضد القوات العراقية، أو على الأقل يحد من تأثيرها، وعندما استمرت الحرب الجوية وحدها لأسابيع، أضطر صدام حسين إلى الإيعاز لبعض قاطعاته العسكرية للهجوم على مدينة [الخرجي] السعودية محاولاً رفع معنويات جنوده التي أنهكها القصف الجوي لأسابيع، وليجبر القوات الأمريكية وحلفائها على الاشتباك بقوات الجيش العراقي.

و بالفعل تقدمت القوات العراقية تحت وابل من القنابل والصواريخ نحو مدينة الخرجي واحتلتها، واضطرت القوات الأمريكية والحليفة إلى القيام بهجوم معاكس مستخدمة شتى أنواع الأسلحة المتطورة، واستطاعت طرد القوات العراقية من الخرجي، منزلة فيها خسائر فادحة في الأفراد والمعدات، فلم يكن الهجوم على الخرجي سوى عملية انتحارية قام بها نظام صدام، غير مبالٍ بأرواح جنوده الذين ساقهم إلى حرب لا يرغبون فيها، ولا يؤمنون بها، ولا قادرين عليها.

إن الجيش العراقي، والحقيقة تقال، جيش شجاع بكل معنى الكلمة، والجندي العراقي على كامل الاستعداد للدفاع عن وطنه مهما كانت التضحيات، إلا أن صدام حسين ساقه إلى حرب عدوانية غير مبررة، ولا مصلحة للعراق فيها، مع الجارة إيران، استمرت ثمان سنوات، ولم يكد الجيش يجر أنفاسه بعد تلك الحرب المجنونة حتى أقدم صدام على اجتياح الكويت وضمها للعراق بالقوة، متحدياً الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين الذين نصبوا له هذا الفخ القاتل، ليتخذوا من الغزو ذريعة تمكنهم من تدمير العراق وجيشه أبشع تدمير.

لقد اقدم صدام حسين على فعلته هذه دون أن يحسب أي حساب لاختلال مراكز القوة في العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبداية تفكك الاتحاد السوفيتي، ودون أن يحسب حساباً للمعطيات الدولية الجديدة، وبروز الولايات المتحدة كقطب وحيد في العالم، تستطيع فرض إرادتها على كل من يحاول تهديد مصالحها بقوة السلاح، وبشكل خاص في منطقة الخليج التي يخرج منها نصف بترول العالم،

وتحتوي على أكبر احتياطيات النفط في العالم أجمع.

وحاول صدام حسين إدخال الجماهير العربية في الحرب كطرف رئيسي عندما أقدم على ضرب إسرائيل بصواريخه بعيدة المدى، لكي يجر إسرائيل إلى حرب مكشوفة، وليحول الحرب من حرب عراقية إلى حرب عربية.

فقد وجه صدام حسين 39 صاروخاً من طراز سكود] إلى إسرائيل، غير أنه فشل في خططه هذه، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تمنع إسرائيل من الانجرار إلى الحرب بصورة مكشوفة، لكي لا يؤدي ذلك إلى هيجان لدى الرأي العام العربي، ويحرج الحكام العرب الذين شاركوا الولايات المتحدة في العدوان على العراق، وقد يتحول الهيجان إلى ما هو أبعد من ذلك، وربما يؤدي إلى قلب تلك الأنظمة التي شاركت في الحرب ضد العراق.

ورغم أن الجماهير العربية، والحقيقة تقال، كانت قلوبها مشدودة إلى جانب العراق، إلا إنها لم تستطع أن تفعل شيئاً، بعد أن أخذتها المفاجئة، والاستعدادات التي أتخذها الحكام العرب لقمع أي تحرك ممكن في مهده، خوفاً من تطوره، وأصيبت الجماهير العربية باليأس وهي تراقب سير الحرب الجوية عبر شاشات التلفزة لأول مرة في التاريخ، لحظة بلحظة، وترى الطائرات المغيرة وهي ترسل من أعالي الجو صواريخها الموجهة بأشعة الليزر، إضافة إلى الصواريخ التي تطلقها السفن الحربية المتواجدة في الخليج العربي، وخليج العقبة، وشواطئ إسرائيل، والموجهة إلكترونياً، لتصيب أهدافها بدقة متناهية.

رابعاً: بداية الحرب البرية واختراق حدود العرق

بعد 43 يوماً متواصلاً من الهجمات الجوية العنيفة ، بالطائرات والصواريخ بعيدة المدى، استطاعت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين إلحاق الخسائر الجسيمة بالقوات العراقية في الكويت، وجنوب العراق، بالإضافة إلى تدمير كافة المرافق الاقتصادية والعسكرية داخل العراق، أصبح الجو مهيئاً للهجوم البري، الذي أرادته الولايات المتحدة أن يكون خاطفاً وسريعاً، وبأقل ما يمكن من الخسائر البشرية في صفوف قواتها وقوات حلفائها.

كان وضع القوات العراقية مأساوياً، بعد أن انقطعت عنهم كافة الإمدادات الغذائية والمياه، وتواصلت عليه الهجمات الجوية وهي تلقي بقنابلها فوق رؤوسهم دون توقف.

وفي24 شباط بدأت القوات الأمريكية والحليفة هجومها البري على القوات العراقية تحت وابل من قذائف المدفعية والدبابات، لم يعرف العالم لها مثيلاً من قبل، منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت الطائرات الحربية تركز هجماتها على القوات العراقية التي خرجت من مكامنها واستحكاماتها، لتصب عليهم حمما من القنابل الفتاكة، هي أحدث ما أنتجته مصانع الولايات المتحدة الحربية.

كان صدام حسين قبل نشوب الحرب البرية قد وضع في حساباته أن الولايات المتحدة ستهاجم من البحر، حيث تقوم قوات[المارينز] بإنزال بحري على شواطئ الكويت، وبالفعل قامت القوات الأمريكية بمحاولة تضليلية، لتشعر القوات العراقية بأنها تنوي القيام بإنزال على شواطئ الكويت، وكان النظام العراقي قد ركز الكثير من قواته وأسلحته على طول تلك الشواطئ، لكن تلك المحاولة لم تكن سوى خدعة وإشغال للقوات العراقية، وعزلها عن الميدان الحقيقي للمعركة.

فقد كانت خطة الولايات المتحدة وحليفاتها بريطانيا وفرنسا هو مهاجمة العمق العراقي من داخل الأراضي السعودية، والقيام بحركة التفافية لتطويق القوات العراقية في الكويت وجنوب العراق، والإجهاز عليها.

وبالفعل بدأت قوات التحالف بالتقدم نحو الحدود العراقية، مستخدمة احدث طراز من الدبابات التي لم تستخدم من قبل، وهي من طراز A 1 و M 1 ، والتي يبلغ مدى نيرانها ضعف أحدث الدبابات التي يملكها العراق وهي من طراز T 72 ، وهكذا كان بوسع الدبابات الأمريكية إصابة أهدافها بسهولة، دون أن تصلها القذائف العراقية، واستطاعت القوات الحليفة من التقدم داخل جنوب العراق.

وأصدر صدام حسين أمراً لقواته بالانسحاب من الكويت، والعودة نحو الأراضي العراقية، وانتهزت القوات الأمريكية والحليفة هذا القرار لترسل طائراتها كي لتصب حممها على تلك القوات المنسحبة، ومنزلة بها أقصى ما تستطيعه من الخسائر البشرية، وتدمير المعدات الحربية.

لقد كانت تلك العملية جريمة نكراء بحق الجيش العراقي المنسحب ، دون أي مبرر فقد امتلأت الصحراء بجثث الجنود العراقيين، وكانت الآليات العسكرية تسير على تلك الجثث في الطريق المؤدي إلى البصرة في جنوب العراق، حيث كانت الطائرات المغيرة تلاحق الجنود المنسحبين بنيرانها الكثيفة دون وازع أخلاقي، وهذا العمل إن دل على شيئ فإنما يدل على همجية الحضارة التي تدعيها الولايات المتحدة، واستهانتها بكل القوانين والأعراف الدولية والأخلاقية، فهي لا تتوانى عن أي عمل شائن مهما كان، إذا كان ذلك العمل يخدم مصالحها الإمبريالية، حتى ولو اقتضى ذلك إبادة الشعوب، فالمهم أن تبقى مصالحها سالمة، وتمتلئ جيوب كبار أصحاب الشركات الرأسمالية بما تنهبه من ثروات الشعوب.

خامساً: هزيمة نظام صدام، وتوقف الحرب:

لم تدم الحرب البرية سوى 100 ساعة فقط ليفاجئ الرئيس الأمريكي بوش العالم يوم 28 شباط1991 بقراره وقف العمليات الحربية، بعد أن وافق صدام حسين على القبول بكل الشروط التي تفرضها الولايات المتحدة عليه، مهما كانت تلك الشروط، فالمهم بالنسبة لصدام هو بقاء نظامه، وبقاءه على رأس النظام الذي أوصل العراق وشعبه إلى هذه الكارثة المخيفة والمرعبة.

وتقرر على الفور أن يعقد الجنرال شواردزكوف وكبار قادته العسكريين، مع كبار الضباط لعراقيين الذين أنتدبهم صدام حسين، برئاسة [الفريق سلطان هاشم]، ومعهم توجيهات من صدام بأن لا يرفضوا أي طلب للجنرال شواردزكوف وليعلنوا استعداد العراق لتنفيذ كل ما تطلبه الولايات المتحدة من العراق، وكان أهم شروط بوش لوقف الحرب هي:

1 - تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، من صواريخ بعيدة المدى،والأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والمفاعل النووي

2 - أن يقوم النظام العراقي بتقليص عدد قواته العسكرية، ومنع تسلحه من جديد.

3- قيام فرق التفتيش التي سيعينها مجلس الأمن، لغرض إجراء تفتيش دقيق وشامل عن كل الاسلحة العراقية ذات الدمار الشامل، وتدمير كافة المنشآت، والمصانع العسكرية الخاصة بها .

4- الحصول على كل الوثائق المتعلقة ببرامج التسلح العراقي منذُ عام 1980 وحتى هذا التاريخ

5- عدم وضع العراقيل أمام فرق التفتيش للوصول إلى أي بقعة في العراق، للتأكد من تدمير كل الأسلحة المطلوب تدميرها، ومصانعها ومخازنها .

6 - ووضع نظام للمراقبة المستمرة عن طريق نصب كامرات حساسة ودقيقة في كافة المصانع الحربية للتأكد من أن النظام العراقي لا يخالف الشروط التي تم بموجبها وقف إطلاق النار.

7 - إقرار النظام العراقي بدفع تعويضات الحرب، والتي تبلغ أرقاماً خيالية.

8 - استمرار الحصار الاقتصادي على العراق ، واستمرار تجويع الشعب العراقي إلى أن يتم تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي.

إن استمرار الحصار يعني استمرار الحرب في واقع الأمر ضد الشعب العراقي، وليس ضد النظام الصدامي بأبشع صورها وإشكالها، فحرب التجويع بلا أدنى شك هي أسوأ أشكال الحروب التي عرفتها البشرية، حيث يفتقد الشعب العراقي الغذاء والدواء منذُ أن تم فرض الحصار في 2 آب 1990 وحتى اليوم ونحن في الثلث الأول من عام 1997، ويجدد مجلس الأمن الحصار كل شهرين، بحجة عدم تنفيذ النظام العراقي لشروط وقف إطلاق النار، ولا يدري الشعب العراقي المنكوب بحكامه وبالولايات المتحدة، متى تقرر الولايات المتحدة أن العراق قد نفذ تلك الشروط وترفع عنه الحصار.

لقد خلق الحصار وضعاً مأساوياً في العراق لا يمكن تصوره، مهما حاول المتتبعون لتلك الأوضاع الكتابة عنها، فأن أقلامهم تعجز عن وصف تلك المآساة الأنسانية. فقد انهارت العملة العراقية، ووصل قيمة الدولار الواحد إلى 3000دينار، بعد أن كانت قيمته ثلث الدينار الواحد، وتدهورت القوة الشرائية للمواطنين من الطبقات المتوسطة والفقيرة إلى ما يقارب الصفر، بل لقد زالت الطبقة الوسطى من الوجود، وتحولت إلى طبقة فقيرة معدمة، وحتى الطبقة الغنية فقد نالت نصيبها من تدهور الوضع الاقتصادي، فلقد أصاب الحصار بناره كل أبناء الشعب العراقي، ما عدا فئة من أزلام السلطة الصدامية ومريديه، الذين اثروا

على حساب جوع وشقاء الشعب العراقي، حيث يتاجرون بقوته، ويرفعون الأسعار كل يوم، بل كل ساعة، دون وازع أخلاقي.

إن ما يزيد على 4500 طفل عراقي كان يموت كل شهر، حسب تقرير منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، وفي واقع الحال فإن هذا الرقم هو أقل بكثير من الرقم الحقيقي، جراء فقدان الغذاء والدواء، كما أشارت منظمة الأغذية الدولية إلى أن أكثر من 4 ملايين عراقي معرضين للموت جوعاً.

ورغم كل ما قيل وما كتب، ورغم كل التقارير الرسمية وغير الرسمية عن الوضع المأساوي للشعب العراقي، فإن الضمير الأمريكي بوجه خاص والغربي بوجه عام لم تهزه كل هذه التقارير، فشعب العراق لا يعنيهم أبداً، والمهم هو تأمين مصالحهم الإمبريالية في منطقة الخليج، حتى ولو مات الشعب العراقي جوعاً ومرضاً.

إن كل ادعاءات الرئيس الأمريكي بوش في خطاباته، من أن مشكلة الولايات المتحدة مع نظام صدام، وليس لها مشاكل مع الشعب العراقي، وانه لا يكن للشعب العراقي العداء، لم يكن سوى محض افتراء ونفاق، ومحاولة خدع الرأي العام العالمي.

فقد اثبت الأيام بعد انتهاء الحرب، أن صدام حسين قد نجى من العقاب، واستمر نظامه المسلط على رقاب الشعب، بل ودعمته الولايات المتحدة عندما قام الشعب العراقي بانتفاضته ضد النظام في 1 آذار 1991، بعد توقف الحرب مباشرة، ومكنته من سحب قواته المحاصرة جنوب العراق لضرب وقمع الانتفاضة، مستخدماً كل ما لديه من أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيماوية والصواريخ والدبابات والمدفعية. فلم تك تبغي الولايات المتحدة إسقاط نظام صدام، بل أرادت إذلال الشعب العراقي وتجويعه، وإفراغ العراق من كوادره العلمية التي أخذت تهرب بالآلاف من جحيم العراق، حيث يقدر عدد الذين هجروا العراق، وانتشروا في بقاع الدنيا أكثر من ثلاثة ملايين عراقي. لقد أدى صدام حسين الدور الموكول له، وتنازل عن سيادة العراق واستقلاله، وأباح للإمبرياليين كل إسرار البلاد، وترك رجال مخابراتهم يسرحون ويمرحون في طول البلاد وعرضها، وترك أبناء الشعب العراقي فريسة للجوع والمرض، فالمهم هو أن يبقى نظامه، ويبقى هو على راس النظام.

الفصل الحادي والعشرون

انتفاضة آذار 1991

أولاً : ممهدات انتفاضة آذار 1991، ضد النظام الصدامي.

ثانياً : انطلاق الانتفاضة، وتحرير 14محافظة من سيطرة نظام صدام.

ثالثاً : الهجوم المعاكس لنظام صدام، وبداية انحسار الانتفاضة.

رابعاً: لماذا أجهضت الانتفاضة؟

خامساً: ماذا قدمت أحزاب المعارضة للانتفاضة؟

سادساً: مؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية

سابعاً: قرار مجلس الأمن رقم 688، حول القمع الذي يمارسه نظام صدام.

ثامناً: لقيادات الكردية تفاوض نظام صدام.

تاسعاً: القيادات الكردية تدعو لجنة العمل المشترك لمؤتمر شقلاوة.

عاشراً: إجراء انتخاب المجلس التشريعي، وتشكيل حكومة كردية.

أحد عشر: انسحاب القوات الأمريكية والحليفة من العراق.

أولاً: ممهدات انتفاضة آذار ضد نظام صدام:

لم تكن انتفاضة الأول من آذار 1991 ضد نظام صدام وليدة ساعتها أبداً، بل كانت تلك الانتفاضة نتاج تراكمات هائلة لمعاناة الشعب العراقي من الحكم الدكتاتوري الذي مارس منذُ مجيئه إلى الحكم عام 1968 أبشع أساليب التنكيل والاضطهاد، ومصادرة حقوق وحريات الشعب، حيث لم يمضِ يوم واحد دون أن يغمس صدام وجلاديه أيديهم بدماء خيرة الوطنيين من أبناء الشعب، لكي يقمع أية معارضة لنظامه، ولسياسته المعادية لمصالح الوطن.

ولم تسلم أية قوة سياسية من بطشه، بدءاً بالشيوعيين والديمقراطيين، وانتهاءً بالقوميين والإسلاميين، بل لقد جاوز صدام حسين كل ذلك ليبطش بمعظم قيادات حزبه كذلك.

لقد سنّ صدام القوانين الجائرة التي تبيح له إعدام كل من انتمى إلى أي حزب سياسي دون حزبه، لكي يخلو له الجو لفرض دكتاتوريته على الجميع، ولكي يصبح حر اليدين في اتخاذ كل القرارات الخطيرة التي تتعلق بمصير الشعب والوطن، فكان أن أقدم على شن الحرب ضد الجارة إيران، بالنيابة عن الولايات المتحدة وبتخطيط منها، ودفع خلالها الشعب العراقي دماء غزيرة لمئات الألوف من خيرة شبابه، هذا بالإضافة إلى تدمير اقتصاد البلاد، واستنزاف ثرواتها، وإغراقها بالديون.

وما كاد الشعب العراقي يجر أنفاسه ليعود إلى الحياة الطبيعية، حتى فاجأه صدام حسين بجريمة أخرى بإقدامه على غزو الكويت، والتنكيل البشع بأبنائها، ونهب كل ما امتدت إليه يد النظام من أموال وممتلكات الدولة الكويتية، وأبناء الشعب الكويتي على حد سواء.

ووجدت الولايات المتحدة ضالتها المنشودة في إقدام صدام على غزو الكويت لتنزل قواتها وطائراتها الحربية في السعودية، ولتملأ الخليج بأساطيلها الحربية، بالتعاون مع حلفائها الغربيين، بغية توجيه ضربة قاصمة للعراق، مستخدمة كل الوسائل العسكرية المتاحة لها، ومن أحدث ما أنتجته مصانعها من تكنولوجيا الأسلحة، لتنزل أقصى ما يمكن من الدمار بالبنية الاقتصادية والعسكرية للعراق، وإلحاق أبلغ الأذى بالشعب العراقي، وفرض الحصار الاقتصادي عليه لتجويعه

وإذلاله وإفراغ العراق من كوادره وعلمائه، والعودة به خمسون عاماً نحو الوراء.

ثم أوقفت الولايات المتحدة الحرب في 28 شباط 1991، بعد أن أبدا صدام حسين كامل استعداده لتنفيذ كل ما تطلبه الولايات المتحدة لقاء بقاء نظامه، وبقاءه هو على رأس النظام.

لقد ورط صدام جيشه وشعبه ووطنه في حرب كانت نتائجها محسومة سلفاً لصالح الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وأصرّ على البقاء في الكويت، وبدا الأمر وكأن صدام يريد حقاً إنزال الكارثة بشعبه ووطنه، فلم يشك اثنان في عدم قدرة صدام على الصمود بوجه أعتا وأقوى الدول الإمبريالية، بما تملكه من أفتك أنواع الأسلحة، وأشدها تدميراً.

وهكذا وقعت الواقعة، وحلت الكارثة التي توقعها الجميع، ودفع الشعب من جديد ثمناً باهظاً من دماء مئات الألوف من شبابه، وإنزال أقصى ما يمكن من الدمار بالبنية الاقتصادية والعسكرية للعراق، وجرى إذلال جيشه وشعبه.

لقد أوقدت تلك النتائج المفجعة للحرب نار الحقد والغضب العارم على نظام صدام لدى الجنود المنسحبين من الكويت، تحت وابل القذائف التي كانت ترسلها الطائرات الأمريكية والحليفة على رؤوسهم لإنزال أقصى ما يمكن من الخسائر البشرية بين صفوفهم، لقد كان ذلك الغضب العارم لدى الجنود ينذر بالانفجار ليطيح بالنظام ورأسه صدام الذي سبب تلك الكارثة، وأستمر على الرغم من ذلك يتشبث بالبقاء في السلطة، وهو الذي يتحمل كل نتائجها.

ومما زاد في خيبة أمل الجنود العائدين من الحرب أن قوات التحالف لم تتعرض للنظام ورأسه صدام، ولا كان في حساباتها إسقاطه، فكان لابد وأن يتحرك الشعب في ظل تلك الظروف التي أنضجت الانتفاضة، لتسقط هذا النظام الذي سبب كل المآسي والويلات للعراق وشعبه.

ثانياً:انطلاق الانتفاضة

تحرير 14 محافظة من سيطرة نظام صدام:

في اليوم الأول من آذار 1991، وبينما كانت القوات العراقية تنسحب من الكويت بحالة من الفوضى الشديدة، وقد تملكها الحنق على سياسة نظام صدام، الذي

أوصلها إلى تلك الحالة، توقف رتل من الدبابات والمدرعات المنسحبة في وسط مدينة البصرة، واستدارت إحدى الدبابات، ووجهت فوهة مدفعها نحو جدارية ضخمة للدكتاتور صدام، وأطلقت قذائفها عليها، وراحت تلك الجدارية تهوى متناثرة على الأرض.

وأنكسر بعدها حاجز الخوف من جلاد العراق ونظامه، وتفجر بركان الغضب لدى أبناء الشعب والجنود المنسحبين، والتحمت جموعهم ببعضها، وراحت تندفع في مظاهرات ضخمة لم تشهد لها البصرة من قبل ضد حكم الطاغية، ولم تمضِ سوى ساعات حتى سيطرت الجماهير المنتفضة على المدينة، وتم اعتقال محافظها وإعدامه، وجرى إطلاق سراح كافة السجناء من ضحايا النظام.

ورغم كل المحاولات التي قام بها النظام، والحرس الجمهوري لاستعادة المدينة، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل الذريع، وأخذ لهيب المعركة يمتد كالنار في الهشيم إلى كافة أرجاء العراق من أقصاه إلى أقصاه.

ففي يوم الأحد المصادف 3 آذار، تم تحرير محافظة العمارة من قبضة النظام بعد معركة عنيفة استمرت لمدة ساعتين انتهت باستسلام قوات النظام، وأخذ لهيب الانتفاضة يتصاعد بشكل متسارع ليمتد إلى مدن الكوت، والناصرية، وكربلاء، والنجف.

وعلى أثر هذا الامتداد، دخلت من جنوب إيران القوات الموالية لزعيم المعارضة الإسلامية [باقر الحكيم] المعروفة بفرقة [بدر]، كما شوهدت مجموعات من حرس الثورة الإسلامية بعصاباتهم الخضراء يدخلون معها، وكان ذلك يمثل أمراً خطيراً للغاية على مصير الانتفاضة وموقف الغرب منها، فقد حاولت الحركة الإسلامية السيطرة على الانتفاضة والاستئثار بها، مما جعلها تبدو وكأنها ثورة إسلامية على غرار الثورة الإسلامية في إيران.

ومما ساعد على هذا التطور في مسيرة الانتفاضة هو فقدان القيادة السياسية لأحزاب المعارضة جميعاً، فقد كانت معظم كوادر أحزاب المعارضة قد هجرت الوطن بسبب ارهاب نظام صدام، ولم تستطع تلك الأحزاب أن تقدم شيئاً عملياً مهماً للانتفاضة سوى عقدها لمؤتمر بيروت.

وفي يوم الاثنين المصادف 4 آذار، استطاعت قوى الانتفاضة أن تبسط سيطرتها الكاملة على مدينتي [العمارة] و[علي الغربي] واستولت على 13 طائرة مروحية عسكرية، وانظم عدد كبير من قوات الجيش للانتفاضة، كما وردت أخبار عن سقوط مدينة النجف، ومدينة السليمانية في كردستان بأيدي قوات الانتفاضة.

وفي يوم الثلاثاء الخامس من آذار، قامت لجنة العمل المشترك بنشاطات سياسية لدعم الانتفاضة تجلت في إرسال الرسائل إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة [ديكويار]، وإلى حكومات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وإلى حكومات الجوار كل من سوريا وإيران وتركيا والسعودية والكويت، وإلى جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، داعية إياهم جميعاً إلى الوقوف إلى جانب الشعب العراقي، ومساندته من أجل الخلاص من حكم الطاغية صدام ونظامه الفاشي، وناشدهم تقديم العون الضروري من المواد الغذائية والطبية.

وأكدت تلك الرسائل على أن هذه الانتفاضة هي انتفاضة الشعب كله، بكل فئاته وقومياته وأحزابه السياسية الوطنية، وأنها تستهدف الحرية، وتطبيق حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية للشعب العراقي كافة.

وفي يوم الجمعة المصادف 8 آذار، وقعت معارك عنيفة حول البصرة بين قوات النظام وقوات الانتفاضة، وتم خلال تلك المعارك دحر قوات صدام، وإحراق 10 دبابات، والاستيلاء على 30 دبابة أخرى سالمة، وتم إحكام السيطرة على محافظة البصرة.

حاولت القوات الصدامية القيام بهجوم جديد على البصرة على المحور الشرقي، مستخدمة 12 دبابة، وتمكنت قوات الانتفاضة من دحر الهجوم بعد تدمير 4 دبابات والاستيلاء على الدبابات الثمانية الأخرى، واستسلام القوات الصدامية لقوى الانتفاضة.

وفي اليوم نفسه حدثت مظاهرات عنيفة في مدينتي الموصل والرمادي، لكن قوات صدام كانت قد استعدت لها، وقمعتها بقوة. أما في منطقة كردستان، فقد سيطرت قوات الانتفاضة على مدينتي أربيل وكركوك ومناطق واسعة من كردستان، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات ووقع في الأسر وحدات كبيرة من قوات صدام.

وفي بغداد قامت مظاهرات صاخبة في أحياء الشعلة والحرية والكاظمية والثورة، لكن قوات صدام استطاعت السيطرة على الموقف، بعد أن استعملت أقسى أساليب العنف ضد المتظاهرين، وكان النظام قد كثّف تواجد قواته في تلك الأحياء تحسباً لكل طارئ، نظراً لما عُرف عن سكان هذه الأحياء من الكره الشديد للنظام.

وفي يوم الثلاثاء 12 آذار جرت محاولات جديدة لقوى الانتفاضة للسيطرة على مدينة الثورة أحد أحياء بغداد، إلا أن قوات صدام قمعتها بشدة.

وفي الفرات الأوسط استطاعت قوى الانتفاضة هذا اليوم من السيطرة على مدينة الحلة بعد قتال شرس مع قوى النظام، وجرى اعتقال جميع المسؤولين الحكوميين فيها، وقامت قوات النظام هذا اليوم بمحاولة لاستعادة كربلاء، والعمارة، بعد أن مهدت للهجوم بقصف مدفعي، واستخدمت الطائرات المروحية في قصف المدينتين كذلك.

وفي يوم الأربعاء 13 آذار أعلنت القيادة السياسية للجبهة الكردستانية سيطرتها التامة على كافة منطقة كردستان، وأعلنت حل المجلسين التشريعي والتنفيذي، الذين أقامهما نظام صدام، وتشكيل إدارة مؤقتة لحين إجراء انتخابات عامة في كردستان.

حاول نظام صدام إعادة سيطرته على المناطق المحررة في محافظة صلاح الدين وديالى بقواته التي تعززها الدبابات، والطائرات المروحية، والمدفعية الثقيلة، وخاصة في محور خانقين ـ جلولاء، محاولاً السيطرة عليهما، وعلى طوز خورماتو، وتصدت لها قوات الانتفاضة، واشتبكت معها في معارك عنيفة طوال هذا اليوم، وتم إسقاط 4 طائرات مروحية تابعة للنظام.

وفي يوم الخميس 14 آذار، أحكمت قوات الانتفاضة سيطرتها على كافة محافظة العمارة، وقتل محافظها، وجرى تعيين محافظ جديد لها من قبل قوى الانتفاضة وفي محافظة بابل تمكنت قوات الانتفاضة من السيطرة على المحمودية القريبة من بغداد، وعلى المسيب، واليوسفية، وسدة الهندية، والقاسم، والحمزة، وتمكنت قوات الانتفاضة من السيطرة على كافة مراكز الشرطة وأسلحتها، وتم إطلاق السجناء الوطنيين من سجونها. وخلال معارك الحلة قتل كل من المحافظ [عدنان حسين]

ومدير الشرطة [جبر محمد غريب]، وأمين سر حزب البعث لفرع الحلة [طه ياسين]، ومدير أمن الحلة المقدم [مزعل].

وفي الديوانية تمكنت قوات الانتفاضة من السيطرة التامة على المدينة، وانظم محافظ المدينة إلى قوات الانتفاضة، فيما قتل أمين سر حزب السلطة [خالد عبد الله التكريتي]، كما سيطرت قوات الانتفاضة على مدينة النعمانية، وسيطرت على مراكز الشرطة، ودوائر الأمن فيها خلال ساعات، رغم استخدام قوات النظام الطائرات المروحية ضد قوات الانتفاضة التي تمكنت من إسقاط 3 طائرات منها.

وفي الكوت، كانت تدور معارك شرسة بين قوات الانتفاضة وقوات النظام طوال هذا اليوم، كما دارت معارك عنيفة في منطقة [كرمة على] شمال البصرة، واستطاعت قوات الانتفاضة تدمير 50 دبابة تابعة للنظام، وقد دامت المعركة زهاء 9 ساعات.

كما تم في هذا اليوم تحرير مدينة[مخمور] التابعة لمحافظة أربيل إضافة إلى قرى [باكرك] و[ياسين أغا]، وفي هذا اليوم تعرضت مدينتي كربلاء والنجف إلى قصف مدفعي وبالدبابات، وطالت الأحياء السكنية، ومراقد الأئمة التي أصيبت بإصابات مباشرة فتحت ثقوباً في قبابها.

وفي هذا اليوم أيضاً تم تحرير مدينة [النشوة] شمال البصرة، واستسلم أعوان النظام فيها لقوات الانتفاضة. وفي هذا اليوم أيضاً أنفجر بئران نفطيان في كركوك نتيجة القصف المدفعي لقوات صدام، واشتعلت النيران فيهما.

وفي يوم الجمعة 15 آذار، تمت عملية تحرير مدينتي [المشرح] و[الكحلاء]، وتم تطهير محافظة العمارة من قوات صدام تطهيراً تاماً.

حاول نظام صدام هذا اليوم السيطرة على مدينة جلولاء، ودارت معارك شرسة بين قوات الانتفاضة وقوات النظام، وانتهت المعارك بهزيمة قوات صدام، ومقتل أمر الفوج المهاجم الرائد [علي صالح الجبوري]، واستولت قوات الانتفاضة على 4 دبابات سالمة. وهكذا استطاعت قوات الانتفاضة فرض سيطرتها على المناطق الجنوبية، ومنطقة الفرات الأوسط، ومنطقة كردستان بكاملها خلال أسبوعين، وبدا نظام صدام في تلك الأيام قاب قوسين أو أدنى من السقوط.

لكن سيطرة القوى الإسلامية على الانتفاضة، والاستئثار بها، ورفعها للشعارات الطائفية والمتطرفة، وتدخل الحرس الثوري الإيراني، وعدم وجود قيادة ميدانية حكيمة تمثل القوى السياسية الوطنية المؤتلفة بموجب ميثاق دمشق، وضرورة رفع الشعارات الصحيحة التي تؤكد على الوحدة الوطنية، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي.

كل هذه الأمور جعلت قوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وكذلك السعودية، ودول الخليج، تقلق من سيطرة القوى الإسلامية الموالية لإيران على الحكم في العراق، وما يسببه ذلك من خطورة على مصالحهم في المنطقة، وجعلتهم يضعون كامل ثقلهم إلى جانب نظام صدام، وتمكينه من استعادة سيطرته على البلاد من جديد.

وهكذا فتحت قوات التحالف، التي كانت تطوق قوات الحرس الجمهوري جنوب

جنوب الناصرية، الطريق إمام تلك القوات للعبور، بل لقد أقامت لها الجسور العسكرية لكي تستطيع التقدم نحو المناطق التي سيطرت عليها قوات الانتفاضة، وبذلك بدأت مرحلة الانحسار للانتفاضة في 17 آذار 1991. (1)

ثالثاً:الهجوم المعاكس لنظام صدام وبداية انحسار الانتفاضة

بدأ انحسار قوة الانتفاضة بعد منتصف شهر آذار، حيث سمحت الولايات المتحدة وحليفاتها لقوات الحرس الجمهوري بالعبور، كما سمحت لنظام صدام باستخدام الطائرات المروحية، وحتى الطائرات الحربية ذات الأجنحة الثابتة، وصواريخ ارض ـ ارض، وسائر الأسلحة الأخرى لقمع الانتفاضة.

ووقفت قوات التحالف تراقب قوات النظام وهي توجه كل أسلحتها نحو الشعب العراقي الذي أنتفض على حكم الطاغية، وابتلعت الولايات المتحدة كل دعواتها بإسقاط نظام صدام، لا بل ساعدته ومكنته من شن هجومه على قوى الانتفاضة، وعلى ضرب المدن بكل ما توفر له من الأسلحة، فليس مهماً للولايات المتحدة مصير العراق وشعبه، بل كل ما يهمها هو أن تحافظ على مصالحها النفطية في الخليج.

وفي الوقت الذي كان المواطنون في مدن الجنوب يتصدون لهجمات قوات صدام، وطائراتها ودباباتها، توقفت القوات الكردستانية عن زحفها نحو صلاح الدين، وبغداد، وقد مكّن ذلك الموقف قوات صدام من تركيز جهدها العسكري على الفرات الأوسط والمنطقة الجنوبية للقضاء على قوات الانتفاضة، ولتعود بعد ذلك إلى منطقة كردستان وتنكل بالشعب الكردي أشنع تنكيل، وتسببت جرائم نظام صدام بهجرة أكثر من مليون مواطن نحو الحدود التركية هرباً من بطش قواته.

لقد كان الموقف يتطلب من القوات الكردستانية أن تواصل ضغطها على قوات صدام، وعدم إتاحة الفرصة لها لتركز كل قواتها على المنطقة الجنوبية، ومنطقة الفرات الأوسط.

ففي يوم الأحد 17 آذار، هاجمت القوات النظام مدينة الكوت، واستبسلت قوات الانتفاضة في الدفاع عن المدينة أمام قوات الحرس الجمهوري وأسلحته المختلفة من الدبابات والصواريخ والمدفعية والطائرات السمتية، وتم في البداية إيقاف تقدم قوات النظام، واستطاعت قوات الانتفاضة إسقاط طائرتين سمتيتين، وتدمير عدد من الدبابات، وإنزال العديد من الخسائر في صفوف القوات صدام، لكن المهاجمين استطاعوا في نهاية الأمر السيطرة على جزء من المدينة، بعد أن نفذ معظم العتاد لدى قوات الانتفاضة، وأصبح موقف قوات الانتفاضة صعباً أمام قوات الحرس الجمهوري المجهز بمختلف الأسلحة الثقيلة.

وفي يوم الاثنين 18 آذار، قامت قوات النظام بهجوم واسع على مدينة كركوك، بعد قصف مركز بالمدفعية والدبابات، واستطاعت القوات المهاجمة، بعد قتال عنيف، من السيطرة على مقر المحافظة، ومقر الفيلق الأول، والمطار، ومناطق آبار النفط.

وفي اليوم نفسه قصفت قوات النظام مدن خانقين، وجلولاء، وطوز خورماتو، وكلار، والمجمع السكني [صمود] بصواريخ أرض ـ ارض منذُ الساعة السادسة صباحاً، مستخدماً 4 قواعد للصواريخ في السعدية، مما أوقع أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى بين السكان المدنيين، ثم أعقب القصف هجوماً على طوز خورماتو من خمسة محاور هي طريق كركوك، وطريق تكريت، وطريق بلان، وطريق ينجول، وطريق سلمان بيك، مستخدمة الدبابات والطائرات السمتية والمدفعية الثقيلة، والقنابل الفسفورية والنابالم، مما تسبب في وقوع خسائر جسيمة

في صفوف المدنيين والعسكريين على حد سواء.

وفي يوم الثلاثاء 19 آذار كان القتال يدور حول مدينة كربلاء، حيث هاجمتها قوات صدام على محورين، محور المسيب، ومحور الرزازة، وحيث أحرزت القوات المهاجمة، المتفوقة في المعدات والأسلحة الثقيلة، تقدماً باتجاه المدينة وحاصرتها، وجرى قصفها بشكل مركز بمختلف الأسلحة الثقيلة، كما شن نظام صدام هجوماً آخر على مدينتي النجف والكوفة بعد أن تمكن من جلب قوات كبيرة من الحرس الجمهوري بأسلحتها الثقيلة.

وقام صدام بتعين حكام عسكريين في مناطق الانتفاضة من بين كبار الضباط الذين كان لهم دور إجرامي كبير في الحرب العراقية الإيرانية، فقد عين [ماهر عبد الرشيد] حاكماً عسكرياً على قاطع الناصرية، و[طالع الدوري] حاكماً عسكرياً على قاطع البصرة، و[هشام صباح الفخري] حاكماً عسكرياً على قاطع العمارة و[طالب السعدون] حاكماً عسكرياً على قاطع الكوت، و[علي حسن المجيد] حاكماً عسكرياً على منطقة كردستان.

وفي يوم الأربعاء 20 آذار، حققت قوات الانتفاضة انتصاراً لها في كركوك، والسليمانية، وأربيل، وأجزاء من محافظة صلاح الدين، وبعض قرى محافظة نينوى، واستطاعت قوات الانتفاضة السيطرة على دار الإذاعة والتلفزيون في كركوك، و3 مطارات عسكرية ومدنية، وجميع مناطق آبار النفط.

وقامت قوات صدام المنسحبة من مدينة كركوك بذبح أكثر من 100 طفل كردي فيها، وأخذت رهائن من المدنيين الأكراد ما يزيد على 15 ألف مواطن من النساء والشيوخ. ثم قامت قوات صدام بعد انسحابها من المدينة بضربها بالقنابل الفسفورية والنابالم والصواريخ، واستخدمت في قصفها الطائرات الحربية ذات الأجنحة، والطائرات السمتية.

أما في المنطقة الجنوبية فكانت المعارك الشرسة يدور رحاها بين قوات صدام وقوات الانتفاضة في داخل مدن كربلاء والنجف والديوانية والسماوة، واستبسلت قوات الانتفاضة المدافعة عن المدن المذكورة، رغم التفوق الكبير لقوات الحرس الجمهوري في الأسلحة والمعدات والخبرة العسكرية، وقد ذهب ضحية تلك المعارك في مدينة النجف وحدها أكثر من 15 ألف مواطن، وتم اعتقال المرجع

الأعلى للطائفة الشيعية السيد [أبو القاسم الخوئي] وجرى نقله إلى بغداد. وفي الوقت نفسه كانت المعارك الشرسة تجري داخل مدينة البصرة بمختلف أنواع الأسلحة، مما أوقع الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين.

وفي يوم الخميس 21 آذار، اقتحمت قوات الحرس الجمهوري مدينة الناصرية، رغم البسالة المنقطعة النظير لقوات الانتفاضة، بسبب تفوق القوات المهاجمة في الأسلحة والمعدات.

وفي مدينة علي الغربي استطاعت قوات الانتفاضة السيطرة على مقر اللواء التاسع من الفيلق الثالث، وقد استسلم ما يزيد على 250 ضابطاً وجندياً بكامل أسلحتهم، وغنمت قوات الانتفاضة حوالي 500 بندقية آلية، و30 مصفحة وسيارة عسكرية.

وفي يوم الجمعة 22 آذار، شنت قوات الانتفاضة هجوماً على منطقة زين القوس، وتمكنت من قتل آمر الفوج، واستسلم أكثر من 100 ضابط وجندي لقوات الانتفاضة، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات.

وفي يوم الاثنين 23 آذار، جرت معارك عنيفة في منطقة فايدة شمال الموصل، على طريق دهوك، وأوقعت قوات الانتفاضة خسائر جسيمة في صفوف قوات صدام، وتم إسقاط طائرة سمتيه، واحتلت قوات الانتفاضة المزيد من الاراضي باتجاه مدينة الموصل.

وفي يوم الاثنين 25 آذار، قامت طائرتان حربيتان، وأربع طائرات سمتيه، بقصف مدينة كركوك في الساعة التاسعة والربع صباحاً، ثم عادت الطائرات وقصفت المدينة مرة أخرى، في الساعة الواحدة والنصف ظهراً، مما أوقع الكثير من الضحايا في صفوف المدنيين. كما دار قتال عنيف حول مدينتي خانقين وجلولاء، حيث استهدفت قوات صدام احتلالهما والتقدم منهما نحو كركوك.

وفي يوم الثلاثاء 26 آذار هبطت طائرة سمتيه حاملة كميات من الأسلحة الكيماوية وعلى متنها 4 ضباط من سلاح الجو العراقي في إحدى المناطق الحدودية الإيرانية وطلبوا اللجوء السياسي في إيران، رافضين استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب العراقي. وفي الجنوب استطاعت قوات الحرس الجمهوري دخول مدينة كربلاء، واستعادت السيطرة عليها، بعد أسبوعين من المعارك الدامية أبدى فيها

أبطال الانتفاضة بطولة نادرة، وقد اتهمت قوات الانتفاضة قوات مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة والمتواجدة في العراق بالمشاركة إلى جانب قوات صدام في الهجوم على المدينة.

وفي يوم الأربعاء 27 آذار، كانت قوات صدام قد استعادت مناطق واسعة من الجنوب، وخاصة مراكز مدن البصرة، والعمارة، والناصرية، وعقد زعيم ميليشيا بدر[محمد باقر الحكيم] مؤتمراً صحفياً في طهران، أعترف فيه بانحسار الانتفاضة في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق، واتهم قوات صدام بتدمير المدن المقدسة، وقتل الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ بأساليب وحشية يندى لها جبين الإنسانية.

وهكذا تمكن نظام صدام من إعادة سيطرته على مناطق الجنوب، والفرات الأوسط وبدأت بدفع قواتها نحو منطقة كردستان.

ففي يوم الخميس 28 آذار، بدأت تلك القوات هجوماً واسع النطاق على مدينة كركوك، واستخدم النظام في هجومه على المدينة 6 فرق عسكرية مجهزة بكل الأسلحة الثقيلة، من الدبابات والمدفعية والصواريخ، وبإسناد الطائرات الحربية والسمتيات، وقد أدى القصف العشوائي الشديد إلى وقوع الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، واستطاعت قوات الحرس الجمهوري بعد معارك شرسة من دخول المدينة.

كما استطاعت السيطرة على[طوز خورماتو] و[داقوق] وعدد كبير من القرى المحيطة بكركوك، حيث قامت قوات صدام بتدمير جميع القرى المحيطة بمدينة كركوك، واضطر اكثر من 100 ألف من السكان إلى التوجه إلى أربيل والسليمانية هرباً من بطش قوات صدام، فيما وقع أعداد كبيرة منهم بأيدي تلك القوات، وجرى تصفيتهم جسدياً بصورة جماعية.

وقد وجه الزعيمان الكرديان [مسعود البارزاني] رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، و[جلال الطالباني] رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، نداءً إلى الرئيس الأمريكي بوش طالبين منه حماية الشعب الكردي من هجوم قوات النظام العراقي.

وفي يوم الجمعة 29 آذار، قامت قوات صدام بقصف مدينة [جمجمال] بالقنابل الفسفورية والنابالم، موقعة الخسائر الجسيمة في صفوف سكانها، ثم قامت قوات الحرس الجمهوري بمهاجمتها واحتلالها، والتقدم نحو مدينتي السليمانية وأربيل، مستخدمة كل ما تملكه من أنواع الأسلحة والمعدات الثقيلة والطائرات، مما أدى إلى حدوث هجرة جماعية كبرى للشعب الكردي نحو الحدود التركية والإيرانية، هرباً من بطش قوات صدام وأسلحتها الكيماوية التي كان قد أستخدمها في حلبجة من قبل، وذهب ضحيتها اكثر من 5000 مواطن خلال بضعة دقائق، وقدر عدد النازحين بأكثر من مليون مواطن.

كان وضع الأكراد مأساوياً بكل معنى الكلمة، نيران القوات النظام من جهة، وقسوة المناخ، والبرد الشديد والثلوج من جهة أخرى، مما سبب في وفاة أعداد كبيرة من النازحين.

ومما زاد في الطين بله إقدام الحكومة التركية على إغلاق حدودها بوجه النازحين ،مما جعلهم عرضة للتصفية من قبل الطائرات العراقية التي كانت تلاحقهم، وقوات الحرس الجمهوري الزاحفة.

وسارعت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا إلى فرض الحماية على المنطقة الكردية الواقعة شمال خط العرض 32، فيما سمي بعملية {بروفايد كومفورت} ومنعت القوات العراقية من تجاوز هذا الخط، كما منعت الطائرات من التحليق فوق هذه المنطقة، وبذلك أخذ النازحون الأكراد يعودون إلى مناطق سكناهم، تحت حماية الطائرات الأمريكية.

وهكذا أسقط في يد صدام، واضطر للرضوخ للأمر، وسحب قواته من المنطقة، كما أقدم على سحب أجهزته الأمنية والإدارية، والمدرسين وأساتذة الجامعة من كردستان، وقطع الطاقة الكهربائية عن مدينة دهوك.

وهكذا أصبحت منطقة كردستان تحت حماية الولايات المتحدة وبريطانيا، وتخلص الأكراد من سيطرة نظام صدام، وجرى تنظيم إدارة جديدة في كردستان، من قبل حزبي البارزاني والطالباني الكرديين. كما جرت فيما بعد انتخاب المجلس التشريعي، وتشكيل مجلس للوزراء، بمعزل عن سلطة نظام صدام في بغداد.

أما في الفرات الوسط وجنوب العراق، فقد تمّ إجهاض الانتفاضة بقوة السلاح تحت سمع وبصر القوات الأمريكية والحليفة، بل وبدعم منها، وأجرى نظام صدام الذي استطاع قمع الانتفاضة والبقاء في السلطة حملة تصفية وحشية لم يشهد لها العراق مثيلاً من قبل لكل من يشك النظام بمشاركته في الانتفاضة، وقدر عدد الضحايا بما يزيد على 300 ألف مواطن، هذا بالإضافة إلى تدمير المدن والقرى بأسلوب إجرامي بشع.

لقد خذلت الولايات المتحدة الشعب العراقي، وبان زيف ادعاء الرئيس الأمريكي بوش بأن يشهد سقوط صدام حسين ونظامه، فقد وجد بوش أن بقاء صدام على رأس النظام يحقق للولايات المتحدة مصالحها، فيما وجد أن سيطرة القوى الإسلامية الموالية لإيران يمثل أكبر الأخطار على مصالحهم في الخليج، ويهدد الأنظمة القائمة في هذه المنطقة الهامة التي تحتوي على أكبر مصادر الطاقة في العالم. (2)

رابعاً: لماذا اجهضت الانتفاضة الانتفاضة؟

عندما قامت الانتفاضة في الأول من آذار 1991، كانت كل الظروف الموضوعية ناضجة لانتشارها في كافة المدن العراقية بعد سنوات طوال من الحكم الدكتاتوري الاستبدادي، والجرائم التي ارتكبها نظام صدام بحق الشعب العراقي بكل فئاته وقومياته وطوائفه.

لقد أنتشر لهيب الثورة بأسرع مما كان يتصوره الكثير من الناس، ليغطي العراق من شماله حتى جنوبه، ومما زاد في اندفاع الجماهير الشعبية للمشاركة في الانتفاضة هو اشتراك عناصر واسعة من الجيش في إشعال لهيبها، وانضمام أعداد غفيرة من العسكريين إلى صفوف الانتفاضة، مما سهل كسر حاجز الخوف الذي أشاعه إرهاب النظام لسنين طويلة، وظهر لأول مرة أن الجهاز الذي اعتمد عليه صدام حسين في حماية نظامه قد بدأ بالتداعي بعد الهزائم التي ألحقها النظام بالجيش العراقي في معركة غير متكافئة مع الولايات المتحدة وحلفائها، وتسبب ذلك في إذلال الجيش العراقي الباسل.

لقد بان للشعب العراقي أن نظام صدام بات قاب قوسين أو أدنى من السقوط، ولم يشك أحد في نهاية صدام حسين وعصابته. لكن الأمور تغيرت بشكل مفاجئ، بعد

أن وضعت الولايات المتحدة وحلفائها ثقلهم إلى جانب النظام، ومهدوا السبيل لقوات الحرس الجمهوري لاستعادة المبادرة، وسهلوا لقواته المحاصرة جنوب الناصرية للعبور ومهاجمة المدن المحررة، واستعادة السيطرة عليها، مستخدمة شتى أنواع الأسلحة من دبابات، ومدفعية، وصواريخ، وطائرات مروحية، وهكذا بدأ الحلم الجميل بإسقاط النظام يتلاشى شيئاً فشيئاً وذلك للأسباب التالية:

1- فشل قيادات الانتفاضة في استثمارها، وتوجيهها، وقيادتها، وبُعد هذه القيادات عن ساحة المعركة، عدا القيادة الكردية، وتواجدها خارج البلاد، فقد كان الأجدى بقيادات المعارضة التي اجتمعت في مؤتمر بيروت أن تتوجه إلى المناطق المحررة من العراق لتنشئ قيادة ميدانية مشتركة لكافة القوى والأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء ميثاق دمشق، وتوجيه الانتفاضة نحو تحقيق المبادئ التي أقرها الميثاق فيما يخص إسقاط نظام صدام، وإقامة النظام الديمقراطي التعددي، والعمل على تحقيق الأهداف العامة التي نص عليها الميثاق.

إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث، وتُركت الانتفاضة لتوجيهات بعض القيادات الإسلامية، وعلى رأسها قيادة السيد [محمد باقر الحكيم]، الذي دخلت قواته المسماة [قوات بدر] من إيران إلى جنوب العراق، مما جعل الشعارات الطائفية تطغي على الانتفاضة. وسرت الاخبار حول دخول قوات من حرس الثورة الإيرانية بصحبة قوات بدر التابعة لباقر الحكيم، ليثير قلق الولايات المتحدة وحلفائها، وحكام الخليج وعلى رأسهم السعودية، حيث وجدوا أن سيطرة قوى إسلامية موالية لإيران سوف يسبب مخاطر كبيرة على مصالحهم، وعلى أنظمة الحكم في دول الخليج، وهكذا اتخذت الولايات المتحدة قرارها بالوقوف ضد الانتفاضة وإجهاضها، واستمرار نظام صدام في حكم العراق.

لقد أخطأت القوى الإسلامية في محاولة الاستئثار بالانتفاضة، متجاهلة بقية القوى السياسية الوطنية التي انضوت تحت راية ميثاق دمشق، وتصورت تلك القوى أنها باتت على وشك الوصول إلى الحكم، ولم تدرِ أنها بإجراءاتها تلك قد استفزت قوى التحالف الغربي وأنظمة الخليج، بل وأرعبتها ودفعتها إلى الوقوف ضد الانتفاضة لإجهاضها.

2- توقف زحف القوات الكردستانية نحو مدينتي الموصل وصلاح الدين، بعد أن

تم لها السيطرة الكاملة على منطقة كردستان، في حين كان الموقف يتطلب مواصلة الزحف نحو محافظتي الموصل وصلاح الدين للسيطرة عليهما من جهة، ولتخفيف الضغط على الجبهة الجنوبية والوسطى من جهة أخرى حيث كانت قوات الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط تخوض المعارك الشرسة ضد قوات صدام، وقد أتاح توقف زحف القوات الكردية الفرصة لنظام صدام للاستفراد بقوى الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط، وتوجيه جهده العسكري لقمعها وتصفيتها، ومن ثم التحول نحو منطقة كردستان.

3- بسبب من ضعف قيادة قوات الانتفاضة، وسيطرة القوى الإسلامية عليها، واستبعاد القوى السياسية الأخرى، وقعت قوات الانتفاضة بأخطاء جسيمة، فقد اتخذت قيادة الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط سياسة التصفية الجسدية ضد العناصر البعثية، وحتى ضد العديد من العناصر السنية في بعض الأحيان، في حين كان المفروض الابتعاد عن مثل هذه السياسة، ومحاولة جر جانب كبير من العناصر التي ارتبطت بحزب البعث لأسباب عديدة إلى جانبها.

فمعلوم أن نظام صدام عمل بكل الوسائل والسبل على إجبار أبناء الشعب للانخراط في صفوف الحزب، سواء عن طريق التهديد والوعيد، أو عن طريق الإغراء المادي، والمكاسب الوظيفية وغير الوظيفية، مما جعل الكثيرين من أبناء الشعب ينتمون لحزب البعث رغم عدم إيمانهم به وبقيادته وتوجهاته.

لكن سياسة التصفية الجسدية للعديد من عناصر الحزب جعلت البعثيين يقفون ضد الانتفاضة مرغمين، بينما وجدنا القوات الكردستانية سلكت طريقاً آخر، استطاعت فيه جر جميع العناصر الكردية التي سخرها نظام صدام لمحاربة الحركة الكردية لسنين عديدة إلى صفوفها، وبكامل أسلحتها، مما أسقط في يد النظام.

وحتى عناصر الجيش العراقي الذين استسلموا للقوات الكردستانية، فقد جرى نزع سلاحها، غير أن القوات الكردستانية أخطأت في عدم محاولتها الاستفادة من قدرات تلك القوات التي استسلمت، وألقت سلاحها، وهي بالتأكيد أعداد كبيرة جداً، وكان الأجدر أن تحاول كسب تلك القوات، وتعبئتها ضد نظام صدام، ولاسيما وأنها كانت على درجة كبيرة من الضخامة، وتمتلك خبرات قتالية جيدة جداً، وقادرة على استخدام الأسلحة الحديثة التي كانت بحوزتها، ولو تم ذلك لكانت قوات

الانتفاضة قد أصبحت في موقف أحسن بكثير، وربما استطاعت جر تشكيلات عسكرية أخرى إلى جانبها.

4- إن إهمال ميثاق دمشق، ومحاولة القوى الإسلامية الطائفية قطف ثمار الانتفاضة لنفسها، ومحاولة إقامة نظام طائفي في العراق، قد أقلق الطائفة السنية بالغ القلق، ولاسيما وأن معظم قيادات الجيش هم من الطائفة السنية.

لقد كان الأجدى بتلك القوى أن تتجنب ذلك السلوك، وتؤكد على الشعارات الداعية للوحدة الوطنية، والنظام الديمقراطي التعددي، ومحاولة كسب وجر العناصر السنية في صفوف الجيش إلى جانبها، لكن تلك النظرة الضيقة للقوى الإسلامية الطائفية الشيعية جعلت جانباً كبيراً من الطائفة السنية تفضل بقاء سلطة صدام على قيام نظام حكم شيعي طائفي في العراق.

5 - عتماد قوات الانتفاضة على نظرية الدفاع المحلي، سواء في المنطقة الكردية أم في المنطقة الجنوبية والفرات الأوسط، وطبيعي أن هذه النظرية قد كلفت قوى الانتفاضة تضحيات جسيمة في مواجهة جيش منظم، ومجهز بمختلف الأسلحة الثقيلة.

لقد كان الأجدر بقوات الانتفاضة تشكيل قيادة موحدة للانتفاضة في عموم العراق وأن تكون هذه القيادة جماعية لسائر قوى الانتفاضة، وأن تلتزم القيادة الموحدة بمقررات مؤتمر دمشق، وتعمل على تطبيقها.

6- نفاذ العتاد لدى قوات الانتفاضة، وتعذر الحصول على أي دعم أو مساندة يمكنها من مواصلة التصدي لقوات النظام، ولو وفرت القوات الأمريكية هذا الدعم وقدمت العتاد والسلاح لقوات الانتفاضة لتغير سير المعارك لصالح الانتفاضة، لكن الولايات المتحدة كانت قد قررت التخلي عن الانتفاضة، وابتلع الرئيس بوش دعوته للشعب العراقي لإسقاط نظام صدام.

هذه هي أهم العوامل التي أدت إلى إجهاض الانتفاضة التي دفع الشعب العراقي خلالها تضحيات جسام دون أن يحقق ما كان يصبو إليه في التخلص من نظام صدام، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي. وبات على الشعب العراقي أن يتحمل لسنين عديدة أخرى المآسي والويلات من هذا النظام الفاشي، ومن الحصار الظالم

المفروض على الشعب منذُ 2 آب 1990، والذي أدى إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يعرف الشعب له مثيلاً من قبل.

خامساً: ماذا قدمت أحزاب المعارضة للانتفاضة؟

إتسمت مواقف القيادات السياسية لقوى المعارضة العراقية بكونها دون مستوى الأحداث التي ألمّت بالعراق وشعبه، رغم أن نظام صدام قد اضطهد كل القوى ونكل بها دون استثناء. إلا أن ذلك الاضطهاد والتنكيل لم يحفز تلك القوى لتجميع قواها، وتعبئتها حول قواسم مشتركة تناضل جميعها من أجلها، وفي المقدمة من ذلك إسقاط نظام صدام الدكتاتوري، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي الذي يضمن الحريات العامة للشعب، ويقيم المؤسسات الدستورية في البلاد.

لقد استمرت تلك القوى في تباعدها عن بعضها، وحتى احترابها، إلى وقت متأخر جداً، بعد أن غزا نظام صدام الكويت، وبعد إقدام الولايات المتحدة وحليفاتها على حشد قواتهم العسكرية في الخليج، بدعوى إخراج القوات العراقية من الكويت، وظهر فيما بعد أهداف الولايات المتحدة وحليفاتها الدول الغربية لا تنحصر في تحرير الكويت، بل أساساً في تدمير البنية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية للعراق.

عند ذلك أدركت تلك القوى السياسية المعارضة لنظام صدام ماذا يحيق بالعراق وشعبه، وتسارعت الدعوة إلى اللقاء، والاتفاق فيما بينها على قواسم مشتركة، فكان لقاء دمشق الذي ضم 17 حزباً وتنظيماً سياسياً، في 27 كانون الأول 1990 وقد تدارس ممثلو تلك الأحزاب والتنظيمات الأوضاع الخطيرة في العراق قبيل بداية الحرب، وتم في هذا اللقاء الإنفاق على برنامج للعمل المشترك، وعلى تشكيل لجنة تمثل تلك القوى دُعيت بـ [لجنه العمل الوطني المشترك]، تقوم بالتحضير لعقد مؤتمر عام لكافة القوى والعناصر الوطنية الفاعلة، وأصدر اللقاء في نهاية اجتماعاته الميثاق التالي والذي وقعته جميع الأحزاب والتنظيمات التي حضرت اللقاء، وفيما يلي نص الميثاق:

ميثاق للعمل الوطني المشترك:

يا أبناء شعبنا العراقي الأبي

إدراكاً من قوى المعارضة العراقية لحراجة الأوضاع العامة في وطننا الحبيب، وخطورة المرحلة التي نعيشها جميعاً، حيث يسود حكم الطاغية صدام حسين الفردي، وأجهزته القمعية، وإرهابه الدموي، ويتفرد بأخطر القرارات التي تخص مصير شعبنا ووطننا، دون مشاركة من أي مؤسسة دستورية أو قانونية منتخبة، كإشعاله الحرب العدوانية ضد الجارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد إلغائه اتفاقية الجزائر التي وقعها مع الشاه عام 1975، والعودة إليها بقرار فردي، متجاهلاً إرادة الشعب.

وبناء على استمرار سياسة النظام الدكتاتوري في بغداد بتوسيع نطاق البطش والقمع والإرهاب والاضطهاد، والتصفيات الجسدية التي ذهب ضحيتها الآلاف من خيرة أبناء شعبنا العراقي المكافح من جميع القوى الوطنية، الإسلامية، والقومية العربية، والكردية، والديمقراطية، عبر انتهاجه لسياسة التمييز القومي والديني والطائفي، مما أوقع البلاد في أزمة خانقة، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وتجاهل النظام للواقع التاريخي والاجتماعي للشعب العراقي، الذي يتألف من قوميتين رئيسيتين، هما العربية والكردية، وأقليات قومية أخرى، وكونه شعباً مسلماً، مع وجود أقليات دينية أخرى، وتقديراً لمخاطر الأزمة في منطقة الخليج التي نجمت جراء العدوان على الكويت، واحتلالها وضمها قسراً إلى العراق، وما رافقه من عمليات قتل، ونهب وسلب، وما تبعه من حشد للجيوش الأجنبية في المنطقة العربية، مما ينذر باندلاع حرب مدمرة، تنزل كارثة جديدة بشعبنا، وبالشعب الكويتي، والأمة العربية، وشعوب المنطقة، وتلحق أفدح الخسائر باقتصادنا الوطني، وثروات شعبنا وإمكانياته.

وإن قوى المعارضة إذ تدين، وترفض الاحتلال والضم القسري للكويت، تؤكد على الخيار السلمي لحل الأزمة في الخليج، ودرء كارثة الحرب المحتملة، ونزع فتيلها، وذلك بتشديد الضغط على النظام، لإجباره على الأنساب من الكويت دون قيد أو شرط، وإطلاق حرية جميع الرهائن المحتجزين، وتعبئة كل القوى من أجل سحب القوات الأجنبية من المنطقة، وحل الخلافات بين دولها سلمياً، ومن أجل إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، والحيلولة دون وقوع كارثة الحرب، وإنقاذ شعبنا، ودرء الأخطار المحتملة جراء التوتر السائد، وإفشالا لكل المحاولات

الرامية إلى تجويعه وإضعافه، وإذلاله، أجمعت قوى المعارضة العراقية، بفصائلها واتجاهاتها المختلفة، واتفقت على مبادئ أساسية، وبرنامج سياسي موحد لعمل مشترك فيما بينها، ينسجم ومطالب المرحلة الحاضرة، ملبين بذلك إرادة شعبنا المكافح، من أجل الوصول إلى أهدافه العادلة والنبيلة، وعاقدين العزم على تصعيد وتائر العمل التضامني للتخلص وبشكل نهائي من كابوس الدكتاتورية، والتسلط والإرهاب.

إن شعبنا يواجه بشجاعة نادرة قهر نظام صدام الدكتاتوري، الذي يتنكر لقيم ومثل الإنسانية والعروبة، ويعتبر هذا النظام وريث مخلفات الأنظمة الاستبدادية العميلة التي تعاقبت على سدة الحكم في العراق، مع تشديد لا مثيل له في وتيرة الطغيان، والانفراد بالحكم، وهو اليوم يتأهب لمسك زمام مصيره بيده، تعضده في ذلك قوات الجيش العراقي التي لازالت تتطلع لأداء مهامها الوطنية والقومية والإسلامية.

إن قوى المعارضة العراقية مجتمعة، لتهيب بأبناء شعبنا العراقي، وجيشه الباسل، في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ بلادنا الذي يتعين من خلالها، بلا شك، مستقبله ومصير أبنائه، أن يكون رابط الجأش، متهيئاً لإنزال الضربة الحاسمة التي تقطع الطريق على أي احتمال قد يؤدي إلى تعريض استقلال العراق، وسيادته إلى أخطار جسيمة وكارثة مهلكة، وتدعوا للعمل على تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: إسقاط النظام الدكتاتوري بإرادة الشعب العراقي، وتصفية مخلفاته، وإلغاء القوانين الجائرة الصادرة عنه.

ثانياً: تأليف حكومة إئتلافية انتقالية تعقب النظام الحالي، لتشمل جميع فئات الشعب العراقي بكل قواه السياسية المناهضة للحكم الفاشي، تتولى إنجاز المهام التالية:

1- إلغاء الأوضاع الاستثنائية، وتصفية آثار الحكم الدكتاتوري في جميع المجالات وإنهاء ممارسة الاضطهاد السياسي، والديني والقومي والمذهبي، وإصدار عفو شامل عن جميع السجناء والمعتقلين والملاحقين سياسياً، وإعادة المفصولين منهم، مدنيين وعسكريين إلى وظائفهم، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم .

2- إلغاء سياسة التمييز العرقي والطائفي ضد الغالبية من أبناء شعبنا العراقي التي

استخدمت لضرب بعضها بالبعض الأخر، وإزالة الآثار المترتبة عليها، من خلال تهيئة الفرص المتكافئة لمشاركة العراقيين كافة في إدارة البلاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة التامة بينهم، في الحقوق المدنية، والثقافية، وتثبيت ذلك دستورياً.

ثالثاً: تأمين عودة المهجرين والمبعدين داخل العراق وخارجه إلى أماكن سكناهم وإعادة حقوقهم وممتلكاتهم، وتعويضهم تعويضاً عادلاً.

رابعاً: إلغاء التمييز القومي، وإزالة الآثار السياسية والديموغرافية السكاني، لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كردستان العراق، وحل المشاكل الكردية حلاً عادلاً، ومنح الأكراد حقوقهم القومية والسياسية المشروعة، من خلال تطبيق وتطوير بنود اتفاقية 11 آذار سنة 1970 نصا وروحا، والتي قبلها الشعب العراقي، وضمن نطاق الوحدة العراقية، بما يعزز الأخوة العربية الكردية، وضمان الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية، من التركمان، والآشوريين.

خامساً: تحقيق الحريات الديمقراطية العامة: حرية النشاط والتنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي، وحرية الصحافة، والتجمع، والتظاهر والإضراب، وحرية التعبير والفكر، بما فيها حرية الشعائر الدينية والمذهبية، والإقرار بالتعددية السياسية، وتداول السلطة بالأساليب البرلمانية وفق إرادة الشعب.

سادساً: صيانة وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب العراقي، ووحدة العراق أرضاً وشعباً وكياناً.

سابعاً: ضمان حقوق الإنسان في العراق، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصيانة كرامة المواطن وحقوقه العامة والخاصة.

ثامناً: الانتقال بالبلاد إلى الأوضاع الدستورية، عن طريق إجراء انتخابات حرة ومباشرة، وبالتصويت السري، لانتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع الدستور الدائم للبلاد، وذلك خلال فترة لا تزيد على سنتين، ولا تقل عن سنة.

تاسعاً: الاهتمام ببناء القوات المسلحة على أسس سليمة، كفيلة بتمكينها من أداء دورها في الدفاع عن الوطن، واحترام المؤسسات الدستورية، وخيار الشعب العراقي في النظام السياسي الذي يختاره، وأداء دورها القومي في مواجهة قوى

الاستعمار والصهيونية، ومخططاتها.

عاشراً: دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التضامن العربي، والسير في طريق الوحدة العربية التي تحقق مصالح الأمة العربية، وتستند إلى إرادتها الحرة، وتقوم على أساس العداء للاستعمار والصهيونية.

أحد عشر: انتهاج سياسة خارجية مستقلة، والابتعاد عن الأحلاف الأجنبية، وبناء تضامن عربي وإسلامي حقيقي، وبناء علاقات حسن الجوار مع جميع الدول، على أساس مبادئ التعايش السلمي، والمصالح المشتركة، والالتزام بمواثيق الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز، وهيئة الأمم المتحدة، واحترام الاتفاقيات الدولية، والإسهام في السلام، وصيانة المنطقة والعالم، والعمل ضمن جهود المجتمع الدولي لحماية البيئة، وتحريم أسلحة الإبادة الجماعية، والتدمير الشامل للأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية، والعمل على إسناد وتعزيز التضامن العربي، والعمل على تعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب الإسلامية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الوحدة الإسلامية، وتقوية الجبهة المعادية للاستعمار والصهيونية، وكل أشكال الاستغلال بما يخدم مصالحنا المشتركة.

ثاني عشر: إسناد كفاح الشعب العربي الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة، لتحرير وطنه، بما فيه القدس الشريف، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، ودعم كفاح حركات التحرر من أجل حقوق شعوبها ضد المستغلين والظالمين. (6)

التواقيع

1 ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية 2 ـ حزب الدعوة الإسلامية.

3 ـ منظمة العمل الإسلامي في العراق 4 ـ الكتلة الإسلامية.

5 ـ الحزب الإسلامي العراقي. 6 ـ حركة المجاهدين العراقيين.

7 ـ منظمة جند الإمام. 8 ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني.

9 ـ الاتحاد الوطني الكردستاني. 10 ـ الحزب الشيوعي العراقي.

11 ـ القوميون المستقلون. 12 ـ الاتحاد الاشتراكي العراقي.

13 ـ حزب البعث ـ قيادة قطر العراق. 14 ـ التجمع الديمقراطي العراقي.

15 ـ حزب الشعب الكردستاني. 16 ـ الحركة الديمقراطية الآشورية.

لكن الأحداث تسارعت، واندلعت الحرب مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، تلك الحرب التي انتهت بهزيمة منكرة لنظام صدام، والتي سببت إذلالاً كبيراً للجيش العراقي الذي أجبره صدام على خوض معركة غير متكافئة، ودون أي مبرر، مما سبب ذلك في إشعال شراره الانتفاضة في مدينة البصرة، وانتشارها السريع والمذهل إلى كافة المدن العراقية في 1 آذار 1991، وفاجأت القوى السياسية المعارضة التي لم تكن مستعدة لقيادة الانتفاضة، والسير بها نحو النصر.

فقد كانت قيادات قوى المعارضة في المنافي، بعيدة عن ساحة المعركة التي خاضها الشعب، كما أن العديد منها قد وقع تحت تأثير الدول الإقليمية والولايات المتحدة، وكل ما استطاعت عمله، هو إصدار بيان سياسي حول الانتفاضة، وعقد مؤتمر بيروت في 11 آذار 1991، وفيما يلي نص البيان الصادر في 4 آذار 1991 عن المؤتمر:

بيان من لجنة العمل الوطني المشترك:

يا أبناء شعبنا الثائر في العراق

يا أبناء جيشنا الأبي، إن وقفتكم الثائرة اليوم ضد نظام الطاغية صدام، وانتفاضتكم الجماهيرية الظافرة التي بدأت من أجل إسقاط وقبر النظام المتآمر ضد الشعب، ومبادئه ومُثله، والذي أذل الجيش والشعب معاً، ودمر ثرواته وممتلكاته ومؤسساته بمواقفه وقراراته الرعناء المتفردة، غير الشرعية، التي لا تعبر عن إرادة أية قوة من القوى السياسية الوطنية، فضلا عن إقصائه لرأي الشعب كليا عن اتخاذ أي قرار سياسي طيلة فترة تسلطه على رقابنا، ومقدراتنا.

إن وقفتكم هذه هي الترجمة العملية لرأي الشعب بنظام صدام. لقد تمادى هذا الطاغية في استهتاره بأرواحكم، وهدم كل ما شيدتموه من منجزات حضارية وإنسانية. فحق لنا جميعاً أن نقول كلمة الفصل في هذا النظام الذليل، الذي وقع على وثيقة الذل صراحة، واستسلم بكامل كيانه لإرادة الأجانب، والذي أستدرجهم لمحاربة شعبنا، وتدمير وطننا.

يا أبناء شعبنا البطل: إن ثورتكم الشعبية التي حركت أحاسيس كل شرائح الشعب، وفصائله السياسية، وهيجت عواطفه الوطنية والمبدئية، فخر لكل شعبنا البطل، وتوظيف عملي لمواقفه التاريخية الناصعة عبر كل مراحل المعانات والكفاح وهي بحاجة إلى تصعيد وإنماء وشمولية ومواصلة حتى تحقيق كامل الأهداف التي انطلقت من أجلها.

بوركت سواعدكم الفتية، وبوركت مسيرتكم العظيمة، وبوركت وحدتكم والتحامكم من أجل تفتيت القوة الزائفة التي تحصن بها حاكم بغداد، فاصبروا وصابروا ورابطوا من أجل نيل الحرية والإنعتاق، والتحرر الكامل من نظام المجرمين الذين أحرقوا الحرث والنسل، ودمروا البلاد والعباد، والنصر لكم، والله معكم، والأمة من ورائكم، وكل أحرار العالم معكم، وهذا هو يوم الأمل والنصر، وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم.

لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية

1991 /3/4

سادساً: مؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية:

في الوقت الذي كانت قوى الانتفاضة تشتبك في معارك ضارية مع قوات الحرس الجمهوري الصدامي في أغلبية مدن العراق، وتقدم الضحايا تلو الضحايا، من أجل تحقيق حلم الشعب في إسقاط النظام، دعت لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية إلى عقد مؤتمر لها في بيروت، في 11 آذار 1991، لمتابعة تطورات الانتفاضة، وقد حضر المؤتمر بالإضافة إلى ممثلي 17 حزباً، المنظمين إلى لجنة العمل المشترك، كل من [المجلس العراقي الحر] و[الوفاق الوطني العراقي] و[الحركة الإسلامية في كردستان] و[المجلس الأعلى لعشائر العراق] وعدد من الشخصيات السياسية المستقلة، من مختلف التيارات الفكرية والدينية، وعدد من ممثلي النقابات.

كما حضر المؤتمر ممثلين عن الجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، ودولة الكويت، وممثلي حركات التحرر الوطني العربية، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، وممثلي الهيئات الدبلوماسية

المعتمدين في بيروت، والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى مجموعة كبيرة من ممثلي وسائل الإعلام العربية والأجنبية.

واستمع المؤتمر إلى التقرير الذي قدمته لجنة العمل المشترك عن الأوضاع الراهنة، ومواقفها ونشاطاتها، ثم استمعت إلى كلمات الضيوف والمشاركين في المؤتمر، والذين أجمعوا على دعم الانتفاضة الشعبية والدعوة إلى توفير كل الإمكانيات والظروف المناسبة لتطويرها، وتحقيق أهدافها.

وبعد إجراء مناقشات مستفيضة طيلة أيام 11 ، و12 ، و13 آذار ، حول مستلزمات دعم الانتفاضة وتطويرها خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

1 - يوصي المؤتمر بالعمل على تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني، ومعالجة الطوارئ التي تفرزها الانتفاضة.

2 - يوصي المؤتمر ببذل الجهود الضرورية من أجل تجميد عضوية الحكومة العراقية الحالية في الأمم المتحدة، ووكالتها المتخصصة، والجامعة العربية، ومجموعة عدم الانحياز، والمؤتمر الإسلامي، استناداً إلى خرق هذه الحكومة لميثاق الأمم المتحدة، وقراراته ولوائحها المختلفة.

3- يوصي المؤتمر بتشكيل اللجان اللازمة لدعم العمل الميداني للانتفاضة، وتوفير متطلباته .

4 - يوصي المؤتمر بالسعي الحثيث للحصول على اعتراف عربي، واسلامي، ودولي بالمعارضة العراقية كممثل للشعب العراقي، إلى أن يتم إسقاط النظام، وإقامة حكومة انتقالية ائتلافية تلتزم بأجراء انتخابات حرة.

5 - نظراً للأهمية الاستثنائية التي يجسدها مؤتمر المعارضة العراقية، وما توصل إليه في بيانه السياسي، يوصي المؤتمر بإرسال وفود إلى مختلف دول العالم، والمنظمات الدولية، ومؤسسات الرأي العام، لإبلاغها بنتائج المؤتمر، وطلب دعم الانتفاضة، ولتسهيل عمل هذه الوفود، وتوفير أفضل الفرص لنجاح هذا النشاط، يوصي المؤتمر بضم الأخوة أعضاء المؤتمر القادمين من البلدان المختلفة، إلى وفد المعارضة، عند زيارة البلدان التي يقيمون فيها، والاستفادة من إمكانياتهم وتجاربهم.

6- يوصي المؤتمر قوى المعارضة بتخصيص صندوق لدعم الانتفاضة، ولجمع كل أشكال المساعدة المالية، وفي المقدمة منها الدعم المالي من التجمعات العراقية في المهجر، والمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومن كل الداعمين لانتفاضة الشعب، للخلاص من الدكتاتورية.

7- يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتوضيحها، حول انتهاك النظام الصدامي لحقوق الإنسان الأساسية، ومصادرتها، مثل الاعتقال الكيفي، والمحاكمات الصورية، والتعذيب، والاختطاف والسجن، والإعدامات الجماعية، والعقاب الجماعي بحق الأحياء السكنية والمدن، واستخدام الأسلحة الكيماوية، وعمليات التهجير، وحرق القرى، وسياسة الأرض المحروقة، ومصير المفقودين وجمع كل هذه المعلومات في وثيقة، وتقديمها إلى الهيئات الدولية المختلفة، وفي المقدمة منها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حيث يوصي المؤتمر بإرسال وفد إليها للتحري والعمل على إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، والطلب من السلطات العراقية تزويدها بالمعلومات الكاملة عن كل السجناء، وطبيعة الأحكام الصادرة بحقهم، كما تنص عليه لوائح الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية، والسياسية المصادق عليها من قبل الحكومة العراقية، والضغط عليها، ومطالبتها بالكشف عن مصير المفقودين والمخطوفين.

8 - يوصي المؤتمر بتنظيم حملة عالمية واسعة، لمنع النظام من قمع الانتفاضة الجماهيرية بالحديد والنار، وخاصة منع استخدام الأسلحة الكيماوية، ويطالب الأمم المتحدة اتخاذ القرار بإنزال العقوبات الرادعة إذا ما لجأ النظام إلى ذلك.

9- يوصي المؤتمر بتشكيل ممثليات، ولجان للمعارضة العراقية من مختلف البلدان التي يقيم فيها العراقيون.

10- أخذاً بنظر الاعتبار معانات شعبنا، نتيجة الحرب المفروضة عليه من قبل النظام، والنقص في المواد الغذائية والأدوية، والخدمات المختلفة، تعمل قوى المعارضة على تأمين المواد الغذائية والأدوية، عبر حملات المساعدة، ومطالبة هيئة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية بإرسال لجنة منها لدراسة أوضاع الشعب المعيشية ومعالجة ومساعدة ضحايا الانتفاضة، والاتصال بجميع الدول المجاورة للعراق لفتح حدودها، وتسهيل وصول كافة المعونات الغذائية والأدوية

والمساعدة على بناء المؤسسات الخدماتية.

كما أصدر المؤتمر عدد من التوصيات المتعلقة بالأعلام، بالتركيز على عراقية وشمولية الانتفاضة، وفضح كل محاولات التشويه التي تستهدف إيجاد المبررات لإبقاء صدام حسين في السلطة، عن طريق إثارة المخاوف من بديل المعارضة، والعمل على تكثيف الجهود لدعم الانتفاضة، بكل الوسائل الممكنة، كإصدار النشرات الدورية، ومد وسائل الأعلام بأخبار الانتفاضة، وتنظيم المؤتمرات الصحفية، وتعبئة كل الجهود الممكنة في هذا السبيل. (4)

نظرة في قرارات المؤتمر:

بقراءة دقيقة لتوصيات المؤتمر نجد أن أهم واجب كان ملقى على عاتق المؤتمرين قد أهمل، واقصد بذلك مسألة قيادة الانتفاضة، فقد كان ينبغي على المؤتمرين التوجه إلى المناطق المحررة، وتشكيل قيادة ميدانية مشتركة، سياسية وعسكرية للأخذ بزمام الأمور، وقيادة الانتفاضة نحو النصر النهائي، والتأكيد على أن تكون الشعارات المرفوعة محصورة بما أُتفق عليه من قبل المؤتمرين، وبشكل خاص التأكيد على عراقية الانتفاضة، ووحدة القوى الوطنية، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي، وحكومة ائتلاف وطني، تقوم بأجراء انتخابات حرة ونزيهة بأقرب وقت ممكن، وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع كافة الدول المجاورة.

إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث، وتُركت الانتفاضة دون قيادة كفوءة وقديرة، تعوزها الخبرة السياسية والعسكرية، وبقي المجال مفتوحاً لشعارات دينية وطائفية ضيقة، فأساءت للانتفاضة، أرعبت دول الجوار، وجعلتها تنادي ببقاء نظام صدام، بدلاً من قيام نظام شيعي طائفي، اعتبرته الولايات المتحدة يشكل خطراً كبيراً على مصالحها ومصالح الغرب، يتجاوز أخطار صدام ونظامه.

فالولايات المتحدة لا يمكن أن ترتاح لقيام نظام من هذا النوع في العراق بأي حال من الأحوال، ولذلك فقد رأت بقاء نظام صدام، بل وتقديم كل التسهيلات له لقمع الانتفاضة، وإغراقها بالدم. ولم يكد نظام صدام يقمع الانتفاضة، وينكل بكل من شارك فيها، حتى خفت صوت قيادات المعارضة، ودبت الخلافات فيما بينهم، وانفرط عقدهم، وتطورت الأمور إلى حد المهاترات بين تلك القوى،على صفحات

الصحف التي يصدرونها.

وهكذا تلاشت الآمال التي كانت معقودة على لجنة العمل الوطني للمعارضة، وقيام جبهة وطنية عريضة تقود نضال الشعب لإسقاط نظام صدام. وعاد الجهاز القمعي للسلطة الصدامية يمارس أبشع الأساليب وحشية للانتقام من كل من يشك بأنه قد شارك، أو ساند، أو أيد الانتفاضة، فكانت حملات الاعدامات تجري كل يوم لمئات الوطنيين الشرفاء تحت سمع وبصر القوات الأمريكية والحليفة، ودون أن تبدي أي حراك على جرائم السلطة الصدامية.

لقد أخطأت القوى السياسية المعارضة عندما علقت أمالها على إمكانية دعم الولايات المتحدة لانتفاضة الشعب العراقي، وإسقاط صدام حسين، ذلك أن للولايات المتحدة حساباتها الخاصة التي تصب في خانة مصالحها قبل كل شيء، فلقد وجدت الولايات المتحدة أن بقاء صدام على رأس النظام، واستمراره في حكم البلاد، هو خير من يستطيع تنفيذ كل ما تطلبه، وما تضعه من شروط، وقد سمحت له بالاحتفاظ بجانب كبير من قوات حرسه الجمهوري، ليستطيع استخدامه في تثبيت حكمه، وقمع انتفاضة الشعب.

كما أرادت الولايات المتحدة بقاء صدام على رأس السلطة في العراق لكي يبقى بعبعاً تهدد به دول الخليج، ولكي تكون لها ذريعة لبقاء قواتها وأساطيلها في المنطقة، ولتدفع حكام تلك الدول لشراء الأسلحة، خوفاً من تهديد النظام العراقي، وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الولايات المتحدة دائمة التفكير بإيران، وما تشكله من تهديد على مصالحها في الخليج، ولذلك فقد وجدت في بقاء نظام صدام كعامل توازن مع إيران في هذه المنطقة الهامة للمصالح الأمريكية أمر ضروري، فالولايات المتحدة لا تعير أي أهمية لمصالح الشعب العراقي ومصيره، وجلّ همها حماية مصالحها النفطية في الخليج.

لقد كان على قوى المعارضة العراقية أن تركز جهودها على الشعب العراقي، وعلى الشرفاء من أبناء الجيش لأحداث التغير في هيكلية النظام، دون إهمال الجانب الدولي والإقليمي الذي له دوره بالتأكيد، ولكن يبقى الشعب العراقي هو العامل الحاسم والرئيسي لأحداث التغير المنشود.

سابعاً: قرار مجلس الأمن رقم 688:

بعد المجازر التي اقترفها النظام الصدامي الفاشي خلال وبعد قمع الانتفاضة الشعبية، حيث قتل ما يزيد على 300 ألف مواطن على أيدي قوات الحرس الجمهوري، والأجهزة الأمنية للنظام، وتشرد اكثر من مليون كردي تاركين مدنهم وقراهم هرباً من بطش النظام، ومن باب الإحراج أمام الرأي العام العالمي، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن الذي جرت المصادقة عليه تحت رقم 688 في 5 نيسان 1991، والمتعلق بحقوق الإنسان في العراق، وما تعرضت وتتعرض له على أيدي الطغمة الصدامية الفاشية، ومن الجدير بالذكر أن القرار المذكور لم يصدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على عكس القرارات السابقة، ولذلك فلم تكن للقرار صفة إلزامية تجبر النظام على تنفيذه،

وبقي هذا القرار حبراً على ورق وفيما يلي نص القرار:

قرار رقم 688 - في 5 نيسان 1991:

مجلس الأمن:

مشيراً إلى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة، واضعاً نصب عينيه، واجباته ومسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق، وبقلق شديد، بسبب عمليات القمع التي تستهدف لها السكان المدنيون في أنحاء كثيرة من العراق، وقد شمل في الآونة الأخيرة المناطق الكردية المأهولة، الأمر الذي أدى إلى اندفاع جموع غفيرة من اللاجئين نحو الحدود الدولية، وعبورهم، مما نجم عنه غارات عبر الحدود قد تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وبإحساس عظيم منه بالأسي لما يعانيه الإنسان هناك من أهوال، وبعد تأمل بالتقريرين الذين رفعهما ممثلا تركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة في 3، و4 نيسان 1991، برقم 22435 / س، ورقم 22445 / س، وكذلك التقريران اللذان رفعهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية إلى الأمم المتحدة بتاريخ 3 ، و4 نيسان 1991، وقد سجلتا برقم 22436 / س ، و22447 / س . معيداً تأكيده بالتزام الدول الأعضاء كافة بأمنها وسلامتها، واستقلالها السياسي، واضعا نصب عينيه تقرير السكرتير العام المرقم 22366 / س ،والمؤرخ في 30 آذار 1991 يقرر:

1- يدين مجلس الأمن عمليات القمع التي يعانيها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء كثيرة من البلاد، وقد شمل في الأيام الأخيرة المناطق الكردية المأهولة، وإن ذلك يؤدي إلى تهديد الأمن والسلام الدوليين في المنطقة.

2- يطلب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان، والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.

3- يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها.

4- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وان يقدم على الفور، وإذا اقتضى الأمر على أساس أيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطة العراقية.

5- يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين، وللسكان العراقيين المشردين.

6- يناشد جميع الدول الأعضاء، وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية.

7- يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات.

8- يقرر إبقاء المسالة قيد النظر. (5)

نظرة في قرار مجلس الامن:

بقراءة متأنية لبنود هذا القرار نجد أنه قد ركز في أغلبها على المنطقة الكردية، بينما مرّ مرور الكرام على معانات المناطق الجنوبية والوسطى من العراق من اساليب القمع الوحشية التي تعرض لها السكان أبان الانتفاضة، وبعدها، وخاصة الشيعة منهم.

ولم تحاول الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فرض تنفيذ هذا القرار، كما فرضوا على النظام العراقي تنفيذ القرارات السابقة، التي تهم مصالحهم في المنطقة، فمصلحة الشعب العراقي ليست في قائمة مصالحهم واهتماماتهم، ولذلك فقد بقيت بنود هذا القرار حبراً على ورق، شأنها شأن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لسنوات عديدة ضد إسرائيل، ولم تنفذ منها شيئاً.

إن كل الذي فعلته الولايات المتحدة هو إصدار قرارين يحدد الأول المنطقة الواقعة شمال الخط 32 من منطقة كردستان، منطقة آمنة، تحميها طائراتهم المرابطة في تركيا، والمسماة [كومفورت بروفايد] ومنعت الجيش العراقي من دخولها، وبذلك تسنى للمواطنين الأكراد الحصول على الأمان في كردستان، وكان رد فعل صدام حسين على ذلك أن سحب الموظفين والأجهزة الإدارية، وأساتذة الجامعة من المنطقة، وقطع الطاقة الكهربائية عن محافظة دهوك، وفرض على منطقة كردستان حصاراً داخلياً.

وقد جاء رد الفعل الكردي بأجراء انتخابات لمجلس وطني في كردستان، وتشكيل حكومة كردية، وأصبحت كردستان مركزاً لتجمع قوى المعارضة العراقية، وللمطاردين من قبل النظام.

أما القرار الثاني، والذي يخص سكان الجنوب الشيعة، بمنع طائرات سلاح الجو العراقي ـ عدى الطائرات المروحية ـ من الطيران فوق المنطقة الممتدة جنوب الخط 38 . ولاشك أن هذا القرار يخدم مصالح الولايات المتحدة من حيث الأساس ولم يغير شيئاً من حملات القمع ضد الشيعة، فصدام لا يحتاج لعملياته القمعية في الجنوب إلى الطائرات الحربية، فلديه ما يكفيه من قوات الحرس الجمهوري، ومن الأسلحة الثقيلة، ما يستطيع فيه قمع الشعب في هذه المنطقة من العراق، وإن الولايات المتحدة أردت بهذا القرار إبعاد الطائرات العراقية عن منطقة الخليج، وطمأنة حكام الكويت.

ثامناً: القيادات الكردية تفاوض نظام صدام

بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 688، في 5 نيسان 1991، وقرار الولايات المتحدة بإقامة منطقة حماية للأكراد في منطقة كردستان، الواقعة شمال خط العرض 38، ورضوخ نظام صدام للقرار، ظهرت دعوات بين صفوف القيادات الكردية تدعو للتفاوض مع النظام على أساس بيان 11 آذار 1970، بعد أن عجزت الانتفاضة عن تحقيق ما كان يصبو إليه الأكراد.

ورأى النظام العراقي أن يستغل هذه الدعوات في محاولة منه لإعادة سيطرته على كردستان فأرسل إشارات إلى القيادات الكردية، عن طريق برزان التكريتي ـ أخو صدام غير الشقيق ـ أعرب لهم فيها عن استعداد الحكومة للتفاوض مع القيادات الكردية.

وجاء الرد من القيادات الكردية على دعوة برزان التكريتي سريعاً، بالموافقة على أجراء المفاوضات، دون الرجوع إلى لجنة العمل الوطني المشترك للمعارضة العراقية !!، وتحفظ بعض القوى المنضوية تحت لواء الجبهة الكردستانية.

وفي 12نيسان 1991 توجه وفد كردي من الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، على مستوى أعضاء اللجنة المركزية إلى بغداد، وأجرى مباحثات مطولة حول مستقبل منطقة كردستان، ومسألة تطبيق الحكم الذاتي الحقيقي . واعتبر ذلك الاجتماع تمهيداً لاجتماع جديد ،على أعلى مستوى لبحث كافة الأمور المتعلقة بتطبيق اتفاقية 11 آذار 1975، وطلبت الحكومة حضور كل من السيد مسعود البارزاني، والسيد جلال الطالباني إلى بغداد.

وبعد أسبوع توجه إلى بغداد وفد برئاسة جلال الطالباني، الذي التقى بصدام حسين وطلب صدام من القيادات الكردية أن تقدم مشروعا مفصلاً وكاملاً ودقيقاً يتضمن مطالبها.

وعاد جلال الطالباني إلى كردستان، وتم عقد اجتماع لكافة القيادات الكردية لتدارس نتائج اللقاء الذي تم بين صدام حسين وجلال الطالباني، ووضع مشروع جديد حول إقامة حكم ذاتي حقيقي لمنطقة كردستان وتضمن المشروع البنود: (7)

أولاً: يتم تطبيق نظام الحكم الذاتي الذي نص عليه اتفاق 11 آذار 1970، مع ضم

محافظة كركوك لمنطقة الحكم الذاتي.

ثانياً: إطلاق سراح السجناء السياسيين في جميع السجون العراقية كافة.

ثالثاً: تسهيل عودة جميع اللاجئين الأكراد، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ومنظمات غوث اللاجئين.

رابعاً: اعتماد التعددية السياسية والديمقراطية في العراق، وأجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب مجلس تأسيسي، ووضع دستور دائم للبلاد .

خامساً: ينبغي أن يتم ضمان الاتفاق بواسطة أطراف دولية، عبر الأمم المتحدة، ويمكن أن تشمل هذه الضمانات مشاركة طرف ثالث في المفاوضات، وتوجه بعد ذلك وفد كردي عالي المستوى، وضم كل من السادة:

1 ـ جلال الطالباني ـ زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني.

2 ـ سامي عبد الرحمن ـ سكرتير عام حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.

3 ـ رسول مامند ـ سكرتير عام الحزب الاشتراكي الكردستاني.

4 ـ نتشيرفان ادريس البارزاني ـ نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني.

5 ـ عمر فتاح ـ قائد الجناح العسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني .

6 ـ فاضل مصطفى ـ عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني.

7 ـ عمر عثمان ـ عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني.

8 ـ فريدون عبد القادر ـ عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني.

أما الوفد العراقي فقد تألف من كل من :

1 ـ صدام حسين ـ وقد شارك في اجتماع يومي 21، 22 نيسان.

2 ـ عزت إبراهيم الدوري ـ نائب رئيس مجلس قيادة الثورة.

3 ـ طه ياسين رمضان ـ نائب رئيس الجمهورية.

4 ـ سعدون حمادي ـ رئيس الوزراء.

5 ـ حسين كامل حسن المجيد ـ وزير الدفاع.

6 - علي حسن المجيد - وزير الداخلية.

وقد جرت مباحثات بين الوفدين حول المشروع المقدم من الطرف الكردي، مساء يوم 21 نيسان بحضور صدام حسين، الذي تحدث في الاجتماع عن أهمية الروابط الوثيقة بين القوميتين العربية والكردية، واعترف صدام بأنه أخطأ في سياسته تجاه الأكراد، وأعلن عن التزامه بأجراء انتخابات عامة، والمحافظة على التعددية السياسية، وحرية الصحافة، لكنه رفض القبول بمطالب القيادات الكردية حول ضم محافظة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي، والبند الخامس، المتعلق بالضمانات الدولية.

عاد الوفد الكردي بعد نهاية المحادثات إلى كردستان للتشاور، ثم عاد بعد أيام إلى بغداد مرة أخرى لمناقشة المسائل المختلف عليها مع الحكومة، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل، وعاد الوفد الكردي إلى كردستان. وقد بدا واضحاً أن هناك العديد من نقاط الخلاف بين الطرفين وكان أبرزها: (8)

1- ويمكن أن تشمل هذه الضمانات مشاركة طرف ثالث في المفاوضات لحل الخلاف حول تحديد مناطق الحكم الذاتي، فقد رفض النظام رفضاً قاطعاً ضم محافظة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي .

2- إصرار النظام على عودة أجهزة الأمن والاستخبارات إلى كردستان، ومعاودة نشاطها من جديد، وقد رفض الجانب الكردي ذلك.

3- إصرار النظام على عدم السماح بالنشاط السياسي في صفوف الجيش لغير حزب البعث، وقد قدم الجانب الكردي اقتراحاً بأبعاد الجيش عن الحزبية، إلا أن النظام العراقي رفض الاقتراح.

4- الخلاف حول مسالة الديمقراطية والحريات العامة، فقد طالب الوفد الكردي بإطلاق حرية الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة، وأجراء انتخابات حرة ونزيه لانتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور دائم للبلاد ، وتشكيل محكمة دستورية عليا، وإشاعة الديمقراطية في البلاد. وكان النظام العراقي يراوغ حول هذا الموضوع، ويحاول إقامة مؤسسات صورية خاضعة لأشرافه ونفوذه ولم يكن جاداً في تحقيق الديمقراطية في البلاد.

وإثر فشل المحادثات بين الطرفين، بدأ النظام بممارسة الضغوط على كردستان من جديد، حيث فرض حصاراً اقتصادياً عليها، وسحب الإدارة المدنية والموظفين وقطع الرواتب عن الموظفين والعمال الأكراد، وقطع الطاقة الكهربائية عن محافظة دهوك، وقطع جميع الاتصالات مع منطقة كردستان. لقد كان واضحاً منذُ البداية أن المفاوضات لا يمكن أن تنجح مع نظام معادٍ للشعب أوغل في جرائمه بحق الشعب العراقي، عرباً وأكراداً وسائر القوميات الأخرى على حد سواء، في حين رفع الجانب الكردي سقف مطالبه مدعوماً بالحماية الامريكية والبريطانية، وحتى لو توصل النظام مع الوفد الكردي إلى أي اتفاق، فلن يكون إلا اتفاقاً مرحلياً اضطرت ظروف النظام الصعبة إلى قبوله، وعندما تتحسن ظروفه يسارع للتنصل من الاتفاق، ويبدأ بالتنكيل من جديد بالشعب الكردي، فنظام من هذا النوع لا يمكن أن يؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

تاسعاً:القيادات الكردية تدعو لجنة العمل المشترك لعقد مؤتمر شقلاوة:

بعد أن فشلت المحادثات مع النظام الصدامي عادت القيادات الكردية إلى أحياء التعاون المشترك مع لجنة العمل الوطني للمعارضة العراقية، حيث وجه مسعود البارزاني، وجلال الطالباني رسالة إلى قيادة لجنة العمل الوطني المشترك داعياً إياهم إلى عقد مؤتمر وطني في مصيف شقلاوة بكردستان، لغرض مناقشة كل جوانب القضية العراقية، بما في ذلك المفاوضات التي أجرتها القيادة الكردية مع نظام صدام.

وقد أكدت قيادة الجبهة الكردستانية أنها بصدد أجراء مناقشة نقدية، بعد أن وصلت المفاوضات مع نظام صدام إلى طريق مسدود، والإجراءات التي اتخذها النظام ضد الشعب الكردي، واعترفت القيادة الكردية بأن المفاوضات قد أضرّت بالقضية الكردية، وبالتحالف الوطني للمعارضة العراقية التي أصيبت بالتصدع، مؤكدين العودة إلى الطريق الصحيح في التعامل مع النظام العراقي !.

كما أكدت على أن صدام قد تعمد خداع القيادة الكردية، وانه غير جاد في مفاوضاته معها. تلقت الأمانة العامة للجنة العمل الوطني المشترك رسالة البارزاني والطالباني، ووعدت بدراستها والرد عليها، وأكدت أيمانها بضرورة

مواصلة العمل المشترك لكل فصائل المعارضة العراقية، وعدم السماح للخلافات التي ظهرت أثناء المفاوضات التي جرت بين القيادات الكردية ونظام صدام أن تؤثر على التحالف الوطني، وكان ذلك الاجراء من قبل القيادة الكردية يشكل موقفاً انتهازيا. وعلى كل حال، قررت الأمانة العامة للجنة العمل المشترك أن تعقد اجتماعاً طارئاً لمناقشة الموقف الحالي، ووضع التزام محدد لكافة فصائل المعارضة تتعهد بالعمل به، حرصاً على وحدة الصف الوطني، ومن أجل قهر الدكتاتورية، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي، الضمانة الأكيدة لحقوق الشعب الكردي.

عاشراً: انتخاب برلمان، وتأليف حكومة لمنطقة كردستان:

رداً على فشل المفاوضات مع نظام صدام، وإقدامه على سحب الإدارة المدنية، قررت القيادة الكردية إجراء انتخابات عامة في كردستان في عام 1992، وانتخاب مجلس للنواب، وتأليف حكومة تقوم بإدارة شؤون كردستان.

لكن الذي جرى هو اقتسام السلطة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، في حين كان من المؤمل أن تشارك في السلطة جميع الأحزاب الكردستانية، لكي تعطي هذه التجربة حقاً نموذجاً صادقاً للديمقراطية التي يصبو إليها الشعب الكردي بوجه خاص، والشعب العراقي بوجه عام. لكن الحزبين المذكورين آثرا الاستئثار بالسلطة لوحدهما، متجاهلين بقية الأحزاب السياسية المشاركة في الجبهة الكردستانية، وهو موقف يتناقض مع ادعاء قيادة الحزبين بإيمانهما بالديمقراطية!!.

وبعد إقامة البرلمان وتأليف الحكومة، بدأت القيادة الكردية المتمثلة بالحزبين المذكورين بتطوير تطلعاتها، وشعاراتها الخاصة بالحكم الذاتي إلى الفدرالية، حيث دعت القيادة إلى ذلك في مؤتمر صلاح الدين، وقد شجعهم على ذلك تبني مؤتمر فيينا للمعارضة العراقية لحق تقرير المصير للشعب الكردي في إطار الوحدة العراقية، مما أثار حفيظة الأحزاب القومية العربية، وجميع دول الجوار، وخاصة سوريا وإيران وتركيا التي اعتبرتها خطوة نحو الانفصال، وتأسيس دولة كردية، وكانت تخشى أن يحفز الأكراد في تلك الدول التي تضم الجانب الأكبر من الشعب الكردي الذي يعاني من الحرمان التام لحقوقه القومية في إيران وتركيا للمطالبة

بحقوقهم القومية أسوة بما جرى في العراق.

أما الولايات المتحدة فقد أرادت بهذه الخطوة أن تشكل عامل ضغط شديد على نظام صدام، من أجل تنفيذ كل ما تطلبه الولايات المتحدة منه. ورغم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قد اقتسما السلطة فيما بينهما، إلا أن الصراع من أجل الهيمنة المطلقة كان بادياً للعيان، وأخذ الصراع يتطور يوماً بعد يوم حتى وصل إلى مرحلة الصراع المسلح، والحرب الأهلية الدموية، كما سنرى فيما بعد.

حادي عاشر:انسحاب القوات الأمريكية والحليفة من العراق:

بعد أن أستتب الأمر لنظام صدام، وتم قمع الانتفاضة الشعبية بتلك الصورة الوحشية، بدأ صدام يركز جهوده لترميم نظامه، وتثبيت حكمه، وإعادة تنظيم جيشه، بعد كل الذي حدث إبان الانتفاضة، وانضمام أعداد كبيرة من الجنود والضباط إلى صفوف الانتفاضة، حيث جرى تصفية كل العناصر المشكوك في ولائها للنظام.

كانت القوات الحليفة تراقب بحذر واهتمام عودة الأمور إلى حالها قبل قيام الانتفاضة، وبعد أن تأكد لها إمساك صدام حسين بزمام الأمر من جديد، بادرت في 7 أيار 1991 إلى الانسحاب من الأراضي العراقية التي احتلتها في جنوب العراق تاركة لصدام قوة عسكرية كبيرة من حرسه الجمهوري، معززين بمختلف أنواع الأسلحة، لكي يستطيع الحفاظ على نظامه أمام الإخطار المحدقة به، سواء من جانب الشعب العراقي، أو من جانب إيران التي خاض صدام حسين ضدها حرباً دامية استمرت 8 سنوات، وخلفت وراءها ما خلفت من العداء والكراهية والأحقاد بين البلدين.

فالولايات المتحدة تخشى أن يصبح العراق لقمة سائغة لحكام طهران، كما خشيت من قبل أن تصبح إيران لقمة سائغة لنظام صدام إبان حرب الخليج الأولى، لكي لا يصبح النفط العراقي أو الإيراني تحت سيطرة أحد النظامين، بما يملكان من إنتاج هائل، حيث تمثل إيران ثاني دولة منتجة في منطقة الخليج، ويأتي العراق في المرتبة الثالثة، هذا بالإضافة إلى ما يملكه البلدان من خزين احتياطي هائل في أعماق الأرض.

إن كل ما قاله الجنرال الأمريكي [شواردزكوف] حول تحطيم الجيش العراقي تماماً، وقدر ما تبقى من ذلك الجيش بأنه لا يعدو أن يكون أكثر من فرقتين أو ثلاث كان غير صحيح، فقد تبين بعد نهاية الحرب أن ما يزيد على 20 فرقة أغلبها من قوات الحرس الجمهوري الموالية لنظام صدام قد خرجت سالمة، وقيل آنذاك أن الولايات المتحدة أرادت إبقاء هذه القوات العسكرية لصدام لكي تشعر حكام الخليج بأن نظام صدام لا يزال يشكل تهديداً لتلك الأنظمة، لكي تبقى الذريعة للولايات المتحدة لبقاء قواتها وأساطيلها الحربية في المنطقة لأمد طويل، ولكي تضغط على هذه الدول لشراء الأسلحة والمعدات الحربية، وتستنزف مواردها النفطية في التسلح.

كان حكام السعودية وبقية دول الخليج غير راضين على الصورة التي انتهت بها الحرب، وبقاء صدام حسين ونظامه كسيف مسلط على رقابهم، حتى أن ولي العهد الكويتي، ورئيس الوزراء أعرب لوزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني قائلاً: {إنكم قد قطعتم ذيل الأفعي، ولكن الأفعى لن تموت بقطع ذيلها، وإنما بقطع رأسها}.

وهكذا بقي نظام صدام كابوساً يؤرق نوم حكام الكويت، فهم لا يمكن أن يشعروا بالراحة مع وجود صدام على رأس النظام في العراق، إلا أن ما تريده الولايات المتحدة ليس بالضبط ما يريده حكام الكويت، فمصلحة الولايات المتحدة فوق كل اعتبار.

الفصل الثاني والعشرون

ماذا بعد حرب الخليج الثانية؟

أولاً: تأثير الحرب على الجانب العراقي:

1 ـ استمرار الحصار المفروض على العراق واشتداد معانات الشعب.

2ـ تفاقم أزمة نظام صدام.

3ـ تحول كردستان إلى مسرح للصراع الإقليمي.

4 ـ القيادات القومية الكردية تلجأ إلى السلاح لحسم الصراع بينها.

5 ـ قوات الطالباني تحتل مدينة أربيل ،عاصمة كردستان.

6 ـ البارزاني يستعين بالقوات الصدامية لاستعادة أربيل.

7ـ المعارضة العراقية إلى أين؟

ثانياً : تأثير الحرب على الجانب العربي:

1 ـ تفكك وانهيار التضامن العربي.

2 ـ مؤتمر مدريد، وتهافت معظم الحكام العرب للصلح والتطبيع مع إسرائيل.

ثالثاً : تأثير الحرب على الجانب الدولي:

بروز الولايات المتحدة كقوة كبرى وحيدة مهيمنة على العالم.

أولاً ـ تأثير الحرب على الجانب العراقي:

1 ـ استمرار الحصار المفروض على العراق واشتداد معانات الشعب:

استمرت لعبة القط والفأر بين الولايات المتحدة والنظام العراقي حول تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يخص تدمير كافة أسلحة الدمار الشامل العراقية، فالنظام العراقي ادعي بأنه قد نفذ كافة قرارات مجلس الأمن، ودمر كل أسلحة الدمار الشامل، والولايات المتحدة تدعي أن النظام العراقي لازال يخفي الكثير منها، والكثير من المعلومات المتعلقة بالتسلح، وخاصة برنامجه النووي والبيولوجي والكيماوي.

وتبعاً لهذه المواقف من قبل الولايات المتحدة والنظام العراقي استمر الحصار المفروض على شعب العراق، دون صدام وزمرته المهيمنة على مقدرات العراق، منذُ 2 آب 1990 وحتى سقوط النظام على يد القوات الأمريكية وحلفائها عام 2003، وتتفاقم الأوضاع المعيشية والصحية للشعب إلى الحد الذي بات فيه أكثر من 4 ملايين عراقي يهددهم شبح الموت جوعاً كما ذكرت تقارير بعثة منظمة الأغذية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

كما أشارت منظمة الصحة العالمية أن اكثر من 4600 طفل عراقي دون الخامسة من العمر يموتون كل شهر بسبب فقدان الغذاء والدواء، والخدمات الصحية المناسبة، هذا بالإضافة إلى ما يسببه سوء التغذية من تأثير كبير على نمو أطفال العراق العقلي والجسماني.

ومما زاد في الطين بلة توقف معظم مشاريع الصرف الصحي، ومشاريع تصفية مياه الشرب بسبب فقدان قطع الغيار، واضطرار السكان في الكثير من المدن والقرى استخدام المياه الملوثة غير الصالحة للشرب، مما سبب في انتشار الكثير من الأمراض كالإسهال، والتايفوئيد، وغيرها من الأمراض الأخرى.

ورغم أن قرار مجلس الأمن المرقم 706 الصادر في 15 آب 1991، والقرار رقم 712 الصادر في 19 أيلول 1991 قد سمحا للنظام العراقي ببيع ما قيمته 1600 مليون دولار من النفط، ثم زيدت إلى ملياري دولار كل ستة اشهر، بموجب

القرار 986 الصادر في 10 نيسان 1995 لغرض شراء المواد الغذائية والأدوية، وتوزيعها على المواطنين، تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن النظام العراقي رفض تنفيذ تلك القرارات بحجة الانتقاص من سيادة العراق، وهو الذي تنازل عن السيادة العراقية للأمريكيين في خيمة صفوان، تاركا الشعب العراقي يعاني الجوع والأمراض، وتحت رحمة التجار من أزلام النظام الذين يتلاعبون بقوته فيرفعون الأسعار كل يوم، بل كل ساعة، وتحت رحمة التضخم الذي أدى إلى أنهيار العملة العراقية وفقدانها لقيمتها، بعد إقدام النظام على طبع كميات هائلة من العملة الورقية التي لا قيمة لها حتى هبط قيمة الدينار العراقي 10000 مرة عن قيمته الأصلية، فقد وصل سعر الدولار الواحد 3000 دينار عام 1996، بعد أن كانت قيمته قبل الحرب العراقية الإيرانية تساوي ثلاثة دولارات وثلث.

وهكذا انهارت القدرة الشرائية للمواطن العراقي، وأصبح دخله لا يساوي شيئاً، ولا يمكن تأمين أبسط الحاجيات الغذائية والصحية، واضطر المواطنون إلى بيع أثاثهم وحاجياتهم وكل ما يتوفر لديهم ليسدوا رمق أولادهم وعائلاتهم .

كما اضطر ما يقارب الثلاثة ملايين مواطن عراقي إلى مغادرة الوطن، ومن بينهم أعداد كبيرة من الكوادر العلمية العراقية التي كان العراق بأمس الحاجة إليهم واختاروا العيش في المنافي هرباً من بطش نظام صدام الفاشي، والظروف المعيشية القاسية التي لا يمكن وصفها.

ورغم أن الولايات المتحدة استطاعت أن تجبر النظام العراقي على تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والتي تهم مصالحها، لكنها سكتت عن تنفيذ هذه القرارات، والقرار رقم 688 والمتعلق بالقمع الذي يمارسه النظام ضد الشعب العراقي، واستهانته بحقوق الإنسان، والذي بقي حبراً على الورق.

واستمر الحصار يطحن بالشعب العراقي دون أن ينفذ النظام القرارات المتعلقة ببيع النفط لتأمين الغذاء والدواء، مكتفياً بما يقدمه للمواطنين بموجب البطاقة التموينية من المواد الغذائية التي لا يمكن أن تفي بحاجة العائلة العراقية لمدة أسبوعين من الشهر، ولا يمكن أن تؤمن السعرات الحرارية اللازمة للإنسان، ولا حاجته من الفيتامينات الضرورية لصحته، ناهيك عن فقدان الأدوية والخدمات الصحية الضرورية.

ولما بلغ الوضع المعيشي للشعب العراقي درجة الانفجار، اضطر نظام صدام بقبول تنفيذ القرار 986، والمعروف بالنفط مقابل الغذاء والدواء، في أواسط عام 1996، بعد رفض دام خمس سنوات، ذاق خلالها الشعب العراقي مرارة الجوع والإذلال، وفتك الأمراض، وقد حاولت الولايات المتحدة تعطيل تنفيذ القرار مرات عديدة، متذرعة بمختلف الذرائع، مما أدى إلى حالة من الاستياء لدى شعوب العالم والكثير من الحكومات التي طالبت بسرعة تنفيذ القرار.

واستمرت المماطلة في تنفيذ القرار حتى شهر آذار من عام 1997، رغم أن المبالغ التي سيتم بها شراء الأغذية والأدوية، بعد استقطاع ما يزيد على ثلث ثمن مبيعات النفط لغرض التعويضات ومصاريف تدمير أسلحة الدمار الشامل، ورواتب خبراء الأمم المتحدة فأن ما يبقى من ثمن النفط المباع لا يمكن أن يسد حاجة الشعب من الغذاء والدواء حتى لو التزم النظام العراقي بالتوزيع العادل للأغذية والأدوية بموجب القرار المذكور، لكنه يمكن أن يخفف بعض الشيء من جسامة المأساة التي يحياها الشعب

2 - تفاقم أزمة النظام العراقي:

رغم بقاء واستمرار النظام العراقي، وبقاء صدام حسين على رأس النظام بعد هزيمة ما سمي بأم المعارك [حرب الخليج الثانية] والتي استحالت إلى أم المهالك، كما يسميها الشعب العراقي، فأن أزمة نظام صدام أخذت تتفاقم يوماً بعد يوم، فالحصار الذي فرضه مجلس الأمن على العراق مازال قائماً رغم مرور ما يقارب 7 سنوات، والبنية التحتية للاقتصاد العراقي مدمرة، والديون الهائلة تثقل كاهل البلاد، إضافة للانهيار الاجتماعي الخطير الذي أحدثه الحصار الاقتصادي.

إن النظام العراقي يعيش اليوم عزلة دولية خانقة، فهو نظام مرفوض عراقياً، وعربياً وإقليمياً ودولياً، بسبب سياسة صدام الرعناء، وحروبه العدوانية المدمرة، وسياسة القمع التي مارسها ولا يزال يمارسها ضد الشعب، وقمعه لكافة الحقوق والحريات العامة، وتنكيله البشع بكل القوى السياسية، وحرمان البلاد من الصحافة، والبرلمان الحقيقي المنتخب من قبل الشعب بحرية ونزاهة، ومن الدستور الدائم، وسيادة القانون.

لقد غدت التصفية الجسدية للمعارضين هي سمة النظام، ولم تقتصر هذه السياسة على القوى والأحزاب الوطنية المعارضة، بل امتدت إلى قيادة حزبه، حيث أقدم صدام على تصفية معظم قيادات حزبه بأسلوب وحشي، وجاء بعناصر بدلها لا تعرف غير الخنوع لسلطانه.

ورغم كل ما فعله صدام للحفاظ على نظامه، فأن التمزق والنخر قد وصل إلى أعلى حلقات النظام، إلى العائلة الصدامية نفسها، ولعل هروب حسين كامل، الشخص الثاني بعد صدام في سلم السلطة، وزوج ابنته رغد، والذي شغل اخطر المناصب في الدولة، وكذلك شقيقه صدام كامل، مسؤول حماية صدام الشخصي، وزوج ابنته رنا، وبمعيتهم عدد من الضباط في جهاز الأمن الخاص إلى الأردن، في 8 آب 1995، لهي خير دليل على عمق الأزمة التي يعاني منها النظام الصدامي.

كما إن إقدام صدام على قتل حسين كامل وشقيقيه ووالده بذلك الأسلوب البشع، بعد عودته إلى العراق، إثر إصدار ما يسمى بمجلس قيادة الثورة قراراً بالعفو عنهما، لهو الدليل القاطع على عمق الأزمة التي يعاني منها النظام، وعلى بشاعته التي لا حدود لها، حيث وصلت جرائم صدام إلى قتل والدي أحفاده، فكيف هي تلك الجرائم التي أرتكبها ضد القوى المعارضة لحكمه؟

ولم تسلم من بطش صدام جميع الحلقات المحيطة به، والمسخرة لحمايته، فقد نكل بعشائر الجبور، وعشائر الدليم، وحتى جانب كبير من التكارتة الذين كانوا يمثلون العمود الفقري لجهاز أمنه الخاص، والمسؤول عن حمايته وحماية النظام، حيث أقدم على اعتقال وتعذيب عدد كبير من الضباط من هذه العشائر بتهمة التآمر على نظام حكمه، مما أدي إلى انتفاضة عشائر الدليم ضد حكمه، والتي قمعها صدام بوحشية، مستخدماً كافة الأسلحة المتاحة، وسقط في مدينة الرمادي اكثر من 150 مواطناً قتلى خلال المعركة.

كما أعقب ذلك تمرد الكتيبة المدرعة العاشرة في أبو غريب، بقيادة العميد [تركي إسماعيل الدليمي] إثر مقتل العميد الركن الطيار [محمد مظلوم الدليمي] تحت التعذيب في أقبية الأمن الخاص لصدام، لكن صدام استطاع القضاء على التمرد بعد معركة دامية استمرت عدة ساعات، واستخدمت فيها مختلف الأسلحة بما فيها

الدبابات والمدرعات، وسقط الكثير من القتلى والجرحى.

ورغم أن النظام الصدامي حاول بكل جهوده التعتيم على ذلك التمرد، إلا أن أصوات الانفجارات كانت تسمع من قبل المواطنين، وسرعان ما انتشرت أخبار التمرد إلى الصحافة العالمية.

لقد حاول صدام حسين أن يضفي على حكمه صفة الشرعية بعد تلك الهزات العنيفة فلجأ إلى إجراء استفتاء على رئاسته دون أن يكون هناك أي منافس !!، وأجبر المواطنين على الإدلاء بصوتهم مهدداً كل من يمتنع عن التصويت له بسحب بطاقته التموينية، وحرمان عائلته من المواد الغذائية، وهكذا أصبح الاستفتاء الصدامي مثار السخرية في العالم اجمع.

لقد تيقن الشعب إن نظام صدام الفاشي لا يمكن أن يدوم، وقد كانت انتفاضته في آذار 1991 هي التصويت الحقيقي المعبر عن كرهه لذلك النظام، وتصميمه على التخلص منه مهما طال الزمن.

3 ـ تحول كردستان العراق إلى مسرح للصراع الإقليمي:

أصبحت كردستان العراق بعد هزيمة نظام صدام في حرب الخليج الثانية، وإعلان الولايات المتحدة ما سمته [كومفورت بروفايد] لحماية الأكراد من بطش الحرس الجمهوري الصدامي مسرحاً للصراع الإقليمي، ومما ساعد في تصاعد ذلك الصراع اتخاذ كردستان العراق مسرحاً لنشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وحزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا.

كما ساعد في ذلك التناحر المسلح بين الحزبين القوميين الذين تقاسما السلطة في كردستان، الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) والاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)، وتحالف (أوك)مع إيران، و حدك مع تركيا، وهكذا وجدنا تركيا تدفع بقواتها العسكرية إلى كردستان مرات عديدة بحجة ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، أو لمساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتارة تدفع إيران بقواتها، بحجة ملاحقة الثوار الأكراد في كردستان إيران، أو لمساعدة الاتحاد الوطني الكردستاني، مستغلين تكبيل العراق بقيود الحصار الذي فرضه مجلس

الأمن منذُ أقدم صدام حسين على غزو الكويت، والهزيمة الكبرى التي لحقت بالعراق في حرب الخليج الثانية، ولاشك أن الشعب الكردي هو الضحية كلما حدث اجتياح تركي، أو إيراني، حيث تتعرض القرى الآمنة للقصف المدفعي، وقصف الطائرات، وحيث يقع العديد من الضحايا في صفوف المدنيين، وحيث تتعرض أموالهم وممتلكاتهم للنهب، أو التدمير.

ولاشك أن تركيا لها أطماع قديمة في ولاية الموصل، والتي تشمل كامل منطقة كردستان، حيث سعت جهدها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى للاستحواذ عليها، وساومت بريطانيا الحكومة العراقية، وخيرتها بين ولاية الموصل أو التوقيع على امتياز النفط، واضطرت الحكومة العراقية على الرضوخ للمطالب البريطانية من أجل الحفاظ على ولاية الموصل.

لقد أسفر الرئيس التركي عن أطماع تركيا هذه عندما صرح في تموز عام 1995 بأن ولاية الموصل هي ولاية تركية. أما وزيرة الخارجية التركية فقد صرحت أن تركيا تعتزم إنشاء منطقة حزام أمني داخل الأراضي العراقية، على غرار الحزام الأمني الإسرائيلي في جنوب لبنان.

ومن الجدير بالذكر أن نظام صدام كان قد عقد اتفاقاً مع الحكومة التركية في الثمانينات يسمح بموجبه للقوات التركية بالتوغل في الأراضي العراقية بحجة مطاردة المتمردين الأكراد، وهكذا استمرت القوات التركية باجتياح الأراضي العراقية كلما شاءت، دون أي احترام لسيادة واستقلال العراق، بفضل سياسة النظام .

4 ـ القيادات الكردية تلجأ إلى السلاح لحسم الصراع فيما بينها:

على الرغم من سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) والإتحاد الوطني الكردستاني (أوك) على السلطة في كردستان بعد الانتفاضة، وتقاسمهم مقاعد البرلمان ومجلس الوزراء، إلا أن التنافس والصراع بين الحزبين كان يتفاعل كل يوم، حيث سعى كل منهما للهيمنة على السلطة المطلقة في كردستان، مما تسبب في تصاعد الخلافات بين الحزبين. واستمرت العلاقات بين الحزبين بالتوتر، والخلافات بالتصاعد، حتى وصلت إلى مرحلة الصراع المسلح بينهما.

فقد اندلع القتال بين مقاتلي الحزبين في أواخر شهر آذار من عام 1994، واستخدم الطرفان كل ما تيسر لهما من الأسلحة في قتالهما الشرس، والعبثي، والذي دفع ثمنه الشعب الكردي المنكوب، حيث قتل الألوف من أبنائه، ودمرت المدن والقرى، واتت الحرب بين الحزبين على البقية الباقية من الاقتصاد المدمر أصلاً بسبب الحروب التي أشعلها النظام الصدامي طوال عشر سنوات.

ورغم جميع المحاولات التي بذلتها الأحزاب الوطنية المنضوية تحت لواء الجبهة الكردستانية لوقف هذا القتال العبثي، والذي لا يستفيد منه سوى أعداء الشعب الكردي، إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، واستمرت المعارك بين الطرفين، رغم أنها تخللتها الهدنة لفترات من الزمن، بعد جهود مضنية بذلتها الأحزاب الوطنية للجمع بين القيادتين، وحل المسائل المختلف عليها سلمياً، وبما يحقق مصالح الشعب الكردي الذي عانى الأمرين من تلك الحرب.

وهكذا ضاعت أحلام الشعب الكردي في العيش في سلام وهدوء، بعد تخلصهم من سلطة صدام، ووجد نفسه في ظل ذلك الصراع، وفي ظل الحصار الدولي، وحصار نظام صدام على كردستان، في وضع مأساوي ليس له مثيل، يعاني الجوع وتفتك فيه الأمراض، وتتساقط فوق الرؤوس قنابل المتحاربين كل يوم منزلة الخراب والدمار والموت.

لقد كان المؤمل أن تكون تجربة الحكم الديمقراطي في كردستان، وتجمع قوى المعارضة الوطنية فيها حافزاً ومنطلقاً لتحرر العراق من السلطة الدكتاتورية الصدامية، لكن قتال الحزبين أضاع كل شيء.

ففي 12 تشرين الأول 1996 اندلعت جولة جديدة من الحرب أشد وحشية وفتكاً بالأرواح، وتدميراً للممتلكات من مسلسل القتال الكردي - الكردي بين الحزبين في المنطقة الجنوبية الشرقية من كردستان، وشملت مدن السليمانية، وكوسنجق، وجمجمال، وبلدات أخرى، واستخدم الطرفان كل الأسلحة المتاحة، ومنزلة افدح الخسائر بالأرواح والممتلكات، ليس بين صفوف المتقاتلين وحسب، بل بين صفوف المدنيين المسالمين. إن كل الذرائع والتبريرات التي ادعى بها الطرفين لاستمرار القتال لا يمكن قبولها هي في واقع الأمر تخفي وراءها أهداف حزبية ضيقة ترمي إلى الانفراد بالسلطة ، وإن قيادة الحزبين يتحملان المسؤولية الكاملة

عن كل المآسي التي حلت بالشعب الكردي ، وبمسؤولية تدمير الجهد الوطني لأحزاب المعارضة الهادف إلى تخليص الشعب العراقي من الحكم الدكتاتوري الصدامي البغيض.

5 ـ قوات الطالباني تحتل أربيل عاصمة كردستان:

وصلت ذروة الصراع بين حزبي البارزاني والطالباني في أوائل عام 1995، عندما اقتحمت قوات الطالباني مدينة أربيل عاصمة كردستان، وبذلك فرض جلال الطالباني هيمنته على مؤسسات السلطة التنفيذية، وعطل المجلس التشريعي، وجرى خلال اقتحام المدينة والسيطرة عليها معارك عنيفة بين الطرفين، ووقوع خسائر جسيمة في صفوف المتحاربين والسكان المدنيين على حد سواء، وجرت حملة تصفيات للخصوم السياسيين، وأدى ذلك إلى زرع الحقد والبغضاء، والعداء بين إفراد المجتمع الكردي.

وحاول قادة الأحزاب الوطنية المتواجدين على الساحة الكردستانية التوسط بين قيادة الحزبين لإيجاد مخرج للازمة التي تمخضت عن استيلاء قوات الطالباني على أربيل، حيث قدمت مشروعاً يقضي بإعلان الهدنة بين الطرفين المتحاربين، وبجعل مدينة أربيل منزوعة السلاح، وعودة المجلس التشريعي، ومجلس الوزراء إلى ممارسة مهامهم، والتوقف النهائي عن الملاحقة والاعتقال وطرد العوائل ومصادرة ممتلكات المواطنين ومنازلهم.

وبالفعل استطاعت الوساطة تحقيق هدنة بين الطرفين في 7 نيسان 995 ، واستمرت حتى الأول من حزيران، ولكن دون تحقيق أي تقدم في المفاوضات بين الجانبين لحل الأزمة، وبناء على المساعي التي بذلتها القوى الوطنية، فقد جرى تمديد الهدنة حتى 15 تموز 995.

وفي 5 تموز 995 أجتاح الجيش التركي شمال العراق، في المنطقة الوسطى من الحدود المشتركة بين البلدين باتجاه منطقة[الميسوري] في قضاء [ميركه سور] وقُدرت القوات التركية الغازية بلواءين مدرعين، تسندها الطائرات المقاتلة والمروحيات والمدفعية، بالإضافة إلى القوات المظلية، وادعت الحكومة التركية إنها تطارد المتمردين من أعضاء حزب العمال الكردستاني.

لكن القوات التركية استهدفت المناطق المأهولة بالسكان الأكراد، وقصفت بصورة عشوائية سبع قرى هي شيفي، وميروز، وسبندار، وبندرو، ودزو، وبازيان، مما أسفر عن تشرد أهالي المنطقة بعد تكبدهم خسائر كبيرة في الممتلكات، ووقوع عدد من الضحايا والجرحى.(1)

لقد أدى الاجتياح التركي لكردستان إلى تعقيد الأزمة، وإلى تفاقم أوضاع المواطنين الأكراد المعشية وزاد من عمق المأساة التي سببها الصراع بين الحزبين (حدك) و(أوك).

6 ـ البارزاني يستعين بقوات الحكومة لاستعادة أربيل:

في العاشر من آب 1996، دعا رئيس وزراء تركيا [نجم الدين أربكان] الذي كان في زيارة رسمية لإيران، إلى عقد قمة تركية عراقية إيرانية لحل مسألة كردستان العراق، وأكد على أن تركيا ستستضيف اللقاء، وأنها ستدعو سوريا لحضوره، وقد لاقى الاقتراح التركي استحسان الحكومة الإيرانية وتأييدها.

غير أنه لم يمضي سوى أسبوع على اللقاء حتى أنفجر القتال من جديد في كردستان في 17 آب، وشملت المعارك مناطق [باليسان] و[وهيران] و [حرير] و[صلاوة] و[جومان] و[حاج عمران] ورافق القتال قصف مدفعي إيراني لمنطقة [راوندوز].

وبعد يومين من بدء القتال بدأ نظام صدام بتحشيد قوات كبيرة من الحرس الجمهوري في مناطق كركوك، والسليمانية، والموصل، وأصدر النظام قراراً بتعيين [علي حسن المجيد] الملقب بعلي كيماوي محافظاً لكركوك، كما أصدرت قيادة الجيش أمراً إلى القطعات العسكرية المرابطة على خطوط التماس بأن تكون على أهبة الاستعداد، وأن تشدد سيطرتها على كافة المسالك، وإطلاق النار على كل من يتحرك في تلك المناطق.

ورغم أن تحشدات القوات العراقية كانت مكشوفة، فأن الولايات المتحدة لم تحرك ساكناً، ولم توجه أي تحذير للنظام العراقي من مغبة الإقدام على أي خطوة عدوانية في كردستان، ولاسيما وأن هذه المنطقة قد وُضعت تحت الحماية الأمريكية منذُ انتفاضة آذار 1991.

وفي الساعة الرابعة من فجر يوم 31 آب اندفعت قوات صدام نحو مدينة[أربيل] وحاصرتها من طريقي الموصل وكركوك، وبعد أن مهدت لهجومها على المدينة بقصف مدفعي وصاروخي استمر 4 ساعات.

وبرر النظام العراقي اقتحامه لأربيل بأنه تلبية لدعوة من السيد مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي الوقت نفسه أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني أن قواته بدأت بمهاجمة أربيل، وأن قواته تقاتل في ضواحي المدينة.

وفي اليوم التالي 1 أيلول دخلت مجموعات كبيرة من الدبابات العراقية وأحكمت سيطرتها على المدينة، أسفرت المعارك عن وقوع خسائر جسيمة في صفوف المقاتلين الأكراد والسكان المدنيين، وقد مارست أجهزة امن صدام التي رافقت القوات العسكرية حملة مداهمات للبيوت، ومقرات الأحزاب السياسية المعارضة وقامت باعتقال المعارضين للنظام وفق قوائم كانت قد أعدت سلفاً. وجرت حملة تصفية جسدية لعدد كبير من المعارضين للنظام العراقي، ونهبت وأحرقت مقرات الأحزاب المعارضة.

أما الولايات المتحدة فلم تتعرض لقوات النظام التي اقتحمت أربيل، بل أطلقت 27 صاروخاً على مواقع عسكرية في جنوب العراق في 1 أيلول، ثم أعقبتها بإطلاق 17 صاروخاُ آخر على المنطقة نفسها في 3 أيلول، وقرر الرئيس الأمريكي [بل كلنتون] تمديد منطقة الحضر الجوي في جنوب العراق إلى خط العرض 33، وكأن أربيل واقعة في جنوب العراق !!.

إن كل متتبع للأوضاع السياسية يدرك أن صدام حسين لا يمكن أن يقدم على خطوة كهذه، وفي مثل تلك الظروف التي يمر بها النظام، دون مباركة الولايات المتحدة وموافقتها، ولابد أن يكون للولايات المتحدة حساباتها في ذلك، وأن هناك أهداف عديدة حققتها من وراء هذه العملية ومنها:

أ- تفتيت المعارضة العراقية، وإفشال أي محاولة لتغير النظام العراقي لا تأتي من تحت المعطف الأمريكي.

ب - أشعار دول الخليج أن صدام حسين مازال قوياً، وانه يشكل تهديداً للخليج من

أجل بقاء القوات الأمريكية في المنطقة، وابتزاز دول الخليج، وحثها على شراء الأسلحة.

ج ـ أشعار أعضاء مجلس الأمن بأن العراق لازال قادراً على تهديد الأمن والسلم الدوليين، وان استمرار الحصار المفروض عليه مازال يتسم بأهمية كبرى لضمان الأمن والسلم الدوليين.

د ـ تأمين مرور النفط عبر الأنبوب التركي، بعد توقيع مذكرة التفاهم بين النظام العراقي والأمم المتحدة، حول تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء والدواء، والذي أشترط استخدام هذا الأنبوب لنقل معظم النفط العراقي، ومعروف أن الطلباني على علاقة جيدة مع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض صراعاً مع الحكومة التركية، والذي كان قد قام بنسف أنبوب النفط المذكور فيما مضى مرات عديدة، ويأتي ذلك لمصلحة تركيا التي تضررت كثيراً جراء الحصار المفروض على العراق، حيث كانت تجني مليارات الدولارات من عوائد مرور النفط العراقي عبر أراضيها سنوياً.

7 ـ المعارضة العراقية إلى أين؟

القاعدة عادة، وكما هو معروف لدى الناس جميعاً، أن المصائب توحد المجتمع، وتدفع قواه السياسية للتعاون والتكاتف من أجل درء الأخطار والمصائب التي تداهم البلاد، وتصبح هذه الأخطار والمصائب عاملاً حاسماً في تناسي الضغائن والأحقاد والخلافات مهما كانت، وتدفعهم للعمل المشترك للوقوف أمام الأخطار التي تهدد الجميع.

لكن ما يؤسف له أشد الأسف أن فصائل العارضة العراقية قد قلبت المعادلة رأساً على عقب، فرغم شدة المصائب، وعمق المأساة التي حلت بالعراق وشعبه، والتي لم يشهد العراق لها مثيلاً من قبل، ورغم ادعاء كل فصائل العارضة هذه بأنها تنادي بإسقاط النظام الدكتاتوري الصدامي، وتدعي الأيمان بالديمقراطية، والتعددية، واحترامها لحق الشعب العراقي في الحرية، وحقه في أختار ممثليه، عن طريق الانتخاب الحر والنزيه. إن كل هذه التوجهات، إن صح الادعاء، تصلح أن تكون الأساس، والقاعدة التي يمكن أن تلتف حولها هذه الفصائل، وتعمل من أجل تحقيقها بجهد مشترك، لا يستثني أي فصيل مهما صغر شأنه، فلا يمكن أن

تتحقق هذه الأهداف بدون وحدة جمع هذه القوى.

لكن الذي يؤسف له أن نرى اليوم هذه الفصائل وقد انقسمت على نفسها إلى خمسة أقسام يمكن تحديدها على الوجه التالي:

1- قسم يعول على إجراء التغيير على العامل الخارجي، الدولي منه، والإقليمي، وارتبطت تبعاً لذلك بهذه الدولة أو تلك، على أمل إجراء التغيير المنشود، على الرغم من ثبوت فشل هذا التوجه طيلة السنوات التي أعقبت حرب الخليج الثانية. فالولايات المتحدة لها مصالحها التي لا تعلوها أي مصلحة أخرى، هي لا تفكر في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في العراق ، وترى في بقاء النظام الصدامي ضعيفاً تجاهها، ومنفذاً لكل ما تطلبه منه، وفي الوقت نفسه قادراً على قمع شعبه، هو خير ما يحقق أهدافها في منطقة الخليج، ولا يهمها مصلحة الشعب العراقي، ولا المصائب والمآسي التي حلت به مهما عظمت، بل يهمها مصالحها فقط.

2 - قسم دخل في صراع مسلح دامي فيما بينهم، منذُ 17 آب 1994، وجاء على الأخضر واليابس، كما يقول المثل في كردستان، وأعني به حزبا [حدك] و[أوك] على الضد من مصالح المواطنين الأكراد بصورة خاصة، والشعب العراقي بصورة عامة، بل ومنزلين أفدح المصائب بالشعب الكردي، وقد دفعتهم هذه الحرب العبثية إلى التحالف مع الإيرانيين والأتراك والأمريكان، ومن ثم أنتهي المطاف بهم إلى طلب المساعدة من نظام صدا الذي اجتاح مدينة أربيل في 31 آب 1996، وبذلك أضعف وشتت قوى المعارضة العراقية وجهودها لإزاحة النظام، ولاسيما وأن لقوى الحزبين دور كبير جداً في الصراع مع النظام.

وفي الوقت نفسه تصاعدت الدعوات بقيام كيان مستقل في كردستان، لكن تلك الدعوات لاقت الرفض والمقاومة من جانب إيران وتركيا، نظراً لتخوف هاتين الدولتين من تحرك المواطنين الأكراد في بلديهما للمطالبة بحقوقهم القومية المهضومة، والذين يتجاوز تعدادهم أكثر من عشرين مليون نسمة، ولاسيما وانهم يخوضون صراعاً مريراً مع حكومتي البلدين من أجل تلك الحقوق.

3- قسم يحمل فكراً دينياً متعصباً، ويضم مجموعة من الأحزاب الإسلامية، يرفض التعامل مع الفكر العلماني والقوى السياسية العلمانية والديمقراطية، بل ويدخل في صراع معها على صفحات الصحف والنشرات التي يصدرها، وتحاول فرض

نفسها الممثل الوحيد للشعب العراقي، على الرغم من أن التيار العلماني والديمقراطي له جذور عميقة في صفوف الشعب العراقي، ولعب ولا يزال يلعب دوراً كبيراً في النضال ضد الدكتاتورية.

ولنا ما جرى في لقاء دمشق لأحزاب المعارضة العراقية في الثالث من نيسان 1996، عندما أصرت القوى الإسلامية على رفض اشتراك الحزب الشيوعي، مهددة بالانسحاب من المؤتمر، مما اضطر ممثل الحزب الشيوعي على مغادرة قاعة الاجتماع، فهل خدم هذا الموقف من جانب التيار الإسلامي قضية الشعب العراقي وتحرره؟ وهل عجّل في إسقاط الدكتاتورية؟ ألا ينفي هذا الموقف صدقيه التوجه الذي تدعيه هذه الأحزاب حول الديمقراطية والتعددية، والحريات العامة، وخيارات الشعب؟

4- قسم يدعو للتفاوض مع نظام صدام بدعوى أن المعارضة الوطنية غير قادرة على إسقاط النظام، وأن لا سبيل أمامها إلا التفاهم مع النظام، متناسين التجارب السابقة مع هذا النظام، وغدره بكل من تحالف معهم، وتلك الإحداث والشواهد لا تزال ماثلة أمام كل من له عينان تبصران، وأذن تسمع، ولا تحتاج منا الإعادة.

5- والقسم الأخير، والذي يضم التيار الديمقراطي، والذي يدعوا إلى الاعتماد على الشعب، وعلى تكاتف وتعاضد كل القوى السياسية الوطنية، صغيرة كانت أم كبيرة، من أجل تحقيق التغيير المنشود، ولنا من تجارب الجبهة الوطنية التي ضمت جميع الأحزاب الوطنية، من قوميين وديمقراطيين وشيوعيين ومستقلين، عام 1957، والتي مهدت السبيل لثورة الرابع عشر من تموز 1958، خير مثال وشاهد. لكن هذا التيار كان بحاجة إلى بذل جهد كبيرة من أجل تجميع كل القوى الديمقراطية ورص صفوفها، والتقدم بخطاب سياسي متكامل، لكي يثبت للقوى الأخرى أنه لازال يمثل جانباً كبيراً من جماهير الشعب العراقي، والتي تنشد حقاً أقامة نظام ديمقراطي في البلاد.

إن هذا التمزق والتناحر في صفوف الحركة الوطنية لم يخدم سوى نظام صدام، وأطال في عمره وأطال من أمد وعمق المأساة التي يعاني منها الشعب العراقي المنكوب، ولاشك أن تلك القوى التي ترفض التعاون والعمل المشترك للخلاص من نظام صدام تتحمل مسؤولية تاريخية كبرى.

كان السبيل الوحيد للخلاص من النظام الدكتاتوري البغيض هو طريق الوحدة الوطنية، والتعاضد، والتعاون المشترك، وتغليب مصلحة الشعب والوطن على المصالح الحزبية الضيقة، والأيمان الحقيقي والصادق بالديمقراطية والتعددية، وتداول السلطة عن طريق الورقة الانتخابية، إفساح المجال للشعب العراقي ليختار بكل حرية ممثليه، فالشعب هو وحده الذي يجب أن يملك حق الاختيار.

ثانياً: نتائج الحرب على الجانب العربي:

1 ـ تفكك وانهيار التضامن العربي:

لا شك أن أحد أهم النتائج التي أفرزها غزو نظام صدام للكويت، وحرب الخليج الثانية، هي تمزق الصف العربي بصورة لم يسبق لها مثيل، واضمحلال دور الجامعة العربية في جمع الدول العربية حول بعض القواسم المشتركة، وهيمنة الولايات المتحدة على سياسات وتوجهات معظم الدول العربية، وحتى على قرارات الجامعة العربية، ومؤتمرات القمة العربية.

لقد بلغ العداء لدى بعض حكام دول الخليج لكل ما هو عربي، أنها باتت تقدم أيديها لمصافحة غلاة العنصريين الصهاينة من قادة الليكود الإسرائيلي أمثال نتنياهو، وباراك، وديفيد ليفي، وشارون وتأبى أن تصافح اليد العربية، وتلك هي قمة المأساة في العلاقات العربية.

لقد نسي أو تناسى حكام الخليج أن الحاكمين لا يمكن أن يكونوا الممثل أو البديل عن الشعوب العربية، فصدام لا يمثل الشعب العراقي، ولا يعبر عن توجهاته، وهم يعرفون حق المعرفة أن الشعب العراقي مغلوب على أمره، وانه يرزح تحت نير أعتى نظام دكتاتوري عرفه العراق، وانه شعب مسلوب الإرادة منذُ أن سطا حزب البعث على الحكم في انقلاب عسكري عام 1968.

لقد تفرقت الدول العربية، وأصاب الجامعة العربية الوهن والضعف الخطيرين، بحيث لم تعد قادرة على القيام بأي دور يخدم القضايا العربية، واشتدت نتيجة ذلك الهجمة الإمبريالية والصهيونية على العالم العربي لتهدم ما أمكنها، من أجل احكام

إحكام هيمنتها على ثرواته واقتصاده.

لقد اثبت وقائع التاريخ، القريبة منها والبعيدة، أن تحقيق آمال وتطلعات الشعب العربي في التقدم والرفاه، وضمان السيادة والاستقلال، ودرء الإخطار الإمبريالية الهادفة إلى سرقة ثروات البلاد العربية، والهيمنة على المنطقة، وفرض احترام الآخرين للإرادة العربية، يكمن في وحدة العرب جميعاً، والعمل الجاد والمتواصل لكل ما من شأنه أن يحقق أقصى ما يمكن من التعاون والتنسيق في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وفي المقدمة من ذلك إنشاء السوق العربية المشتركة، والتكامل الاقتصادي الحقيقي، والوحدة النقدية، وغيرها من الأمور الأخرى، وصولاً إلى الوحدة العربية الديمقراطية، حلم العرب جميعاً.

إنه لعار على العرب جميعاً أن نراهم اليوم على هذه الحال من التمزق والتنافر، والسيف الأمريكي والإسرائيلي مسلط على رقابهم، في وقت نرى فيه قيام وحدة أوربية بين دول مختلفة، لا يجمعها ما يجمع العرب من جوامع اللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد المشتركة، بالإضافة إلى الأرض المشتركة.

2 ـ مؤتمر مدريد،وتهافت الحكام العرب للتطبيع مع إسرائيل

كان أعظم هدف حققته الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية ضد العراق هو دفع الحكام العرب إلى مؤتمر مدريد، من أجل فرض الصلح مع إسرائيل، بعد أن رفض العرب أي مفاوضات أو صلح معها منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، وبذلك حققت الولايات المتحدة ذلك الحلم الذي راودها لعقود من السنين، وجاءت بالحكام العرب إلى مؤتمر مدريد وهم في أسوأ حالات الضعف والتمزق، وفرضت عليهم الدخول في المفاوضات بصورة منفردة لكي تمكن إسرائيل من الاستفراد بهذه الدول، وفرض شروطها، ولتحقق أقصى ما يمكن من المكاسب على حساب الحق العربي في أرضه المسلوبة نتيجة الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على الدول العربية عام 1967.

ومما زاد في عمق المأساة تهافت العديد من الحكام العرب للصلح مع إسرائيل، دون مراعاة لعملية التنسيق فيما بينها، كما وجدنا أن دول الخليج والمغرب العربي

تهرول نحو تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، حتى قبل أن تسفر المفاوضات بين الفلسطينيين وسوريا ولبنان عن الوصول إلى السلام العادل، على أساس الأرض مقابل السلام، كما جاء به مؤتمر مدريد، مما أضعف الموقف التفاوضي العربي، وزاد من تعنت إسرائيل.

إن الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات مع الفلسطينيين، وانقطاع المفاوضات بين سوريا ولبنان وإسرائيل، هو نتاج لتهافت النظام الأردني والقادة الفلسطينيين على التفاوض المنفرد مع إسرائيل، متخلين عن التنسيق مع سوريا ولبنان، فقد تسببوا في إضعاف موقفهم وموقف سوريا ولبنان التفاوضي، وجعلوا اليمين الإسرائيلي يتمسك بالجولان، والقدس، والمستوطنات، ومعظم الضفة الغربية، ويقسم مدينة الخليل العربية التي يسكنها 130 ألف عربي من أجل 400 مستوطن صهيوني تمّ زرعهم في المدينة.

هذا هو السلام الذي تريده إسرائيل، إنها تريد السلام والأرض معاً، بالإضافة لسعيها المحموم للهيمنة الاقتصادية على العالم العربي، وهي تعمل على فرض سلامها بالقوة، مسنودة بالدعم اللامحدود الذي تقدمه لها الولايات المتحدة، الوسيط النزيه، وراعي السلام كما تدعي !!.

لقد أخذت الولايات المتحدة وإسرائيل تمارسان أقصى أساليب الضغط والتهديد على سوريا ولبنان لدفعهما على الرضوخ والتنازل عن الحق العربي في الأرض والمياه، تارة عن طريق العدوان على لبنان، كما حدث في الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف عام 1982، واجتياح جنوب لبنان عام 1993، وعناقيد الغضب الإسرائيلية عام 1996، وتارة أخرى عن طريق إقامة حلف عدواني مع تركيا الطامعة في الأرض العربية، والتي تراودها أحلام الماضي الاستعماري الرهيب الذي عانى منه العرب زهاء أربعة قرون من البطش والاستعباد والتخلف، والتهديد بشن الحرب على سوريا. فقد تصاعدت وتيرة التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا، وفُتحت الأجواء التركية أمام الطائرات الحربية الإسرائيلية، وتبودلت الزيارات بين قيادات البلدين السياسية والعسكرية، واستخدمت المياه كوسيلة ضغط خطيرة، حيث أخذت تركيا تتلاعب بمصادر المياه الدولية، وتقيم السدود على نهر

الفرات لحجز المياه عن سوريا والعراق، مما شكل اكبر ضغط وتهديد على سوريا التي بقيت صامدة بوجه المطامع الإسرائيلية.

ثالثاً: نتائج الحرب على الجانب الدولي:

بروز الولايات المتحدة كقوة وحيدة مهيمنة على العالم:

كان أحد ابرز النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، بروز الولايات المتحدة كأقوى دولة مهيمنة على العالم أجمع، بعد أن أنهار المعسكر الاشتراكي، وبدأ الاتحاد السوفيتي بالتفكك، وتوارى عن المسرح الدولي، تاركاً الولايات المتحدة تهيمن على مصائر الشعوب، وغدا مجلس الأمن رهن إشارتها، تفرض وتصدر القرارات كما تشاء، وكما تتطلبها مصالحها وطموحاتها في الهيمنة على العالم، دون أن تجرأ الشعوب الضعيفة على الاعتراض، فلم يعد هناك ذلك الند الذي كان يقف بالمرصاد بوجهها، وأعني به الاتحاد السوفيتي.

لقد اختل التوازن الدولي بعد هيمنة القطبية الأحادية، وكان نتيجة ذلك أن تضررت اكبر الضرر جميع الشعوب، وخاصة شعوب العالم الثالث، وغدت تحت رحمة الإمبريالية الأمريكية واخطبوطها الاقتصادي الذي هيمن على العالم، وأخذ يمتص بشراهة لا حدود لها ثرواتها، ويزيدها فقراً على فقر، من أجل أن تمتلئ جيوب أصحاب الشركات الاحتكارية الكبرى.

إن كل ما يقال عن قيام نظام عالمي جديد لا يعدو أن يكون محض هراء، فالنظام الذي تقيمه الولايات المتحدة اليوم ما هو إلا عودة للنظام الإمبريالي القديم بأبشع صوره وأشكاله، نظام الهيمنة الاقتصادية الشاملة على العالم، مدعوماً بالقوة العسكرية الأمريكية وأسلحتها الفتاكة، والتي أصبحت لها الحرية المطلقة للحركة في أي بقعة من بقاع العالم دون أن تلقى الردع من أي جهة كانت.

إن ما فعلته الإمبريالية الأمريكية بالعراق خير شاهد ودليل على وحشيه النظام العالمي الذي نشهده اليوم، إنه عدوان صارخ على شعب يرزح تحت نير دكتاتورية صدام البغيضة، ولا يملك مصيره بيده، بعد أن سلبه النظام كل حقوقه

وحرياته، وجاءت الولايات المتحدة بجيوشها، وبحجة تحرير الكويت كذباً وزوراً لتنزل به من الويلات والمآسي ما يعجز القلم عن وصفه، ولازال السيف الأمريكي مسلطاً على رقاب الشعب العراقي منذ علم 1990 وحتى اليوم. فالحرب الأمريكية استمرت ضد الشعب العراقي بأبشع صورها وإشكالها، إنها حرب التجويع، أشنع أنواع الحروب، حيث استمر الحصار على شعب العراق الذي غدا يفتقد الغذاء والدواء، وحيث الموت البطئ لأبنائه، وبصورة خاصة الأطفال منهم وكبار السن، دون أن يتحرك ضمير هذا العالم الجديد في مظهره، والقديم في جوهره.

إن أحادية القطبية في العالم لا يمكن أن تدوم مهما طال الزمن بالولايات المتحدة ذلك أن هذا الوضع يتنافى ومنطق التاريخ. أن أقطاباً جديدة يتبلور ظهورها، وهي قادمة لا محالة للبروز بشكل فاعل، وستأخذ دورها في تقرير مصير ومستقبل العالم، فهناك الوحدة الأوربية تتكامل وتقوى ويشتد عودها، وهي تشعر بالغبن الذي لحق بها، بسبب استئثار الولايات المتحدة بكل شيء، وهناك المارد الآسيوي العملاق بزعامة الصين، صاحبة أعظم نسبة نمو اقتصادي في العالم، باعتراف كل الخبراء الاقتصاديين في الغرب، وهناك المارد الياباني بقوته الاقتصادية، وأخيراً مستقبل دول الاتحاد السوفيتي السابق، وعلى رأسها روسيا التي تملك من الأسلحة النووية ما يمكنها من فعل كل شيء.

إن شعوب الاتحاد السوفيتي تشعر بالمرارة على الإهانة التي لحقت بها جراء سقوط الاتحاد السوفيتي، وهي عاقدة العزم على إعادة مجدها السابق على أسس جديدة من الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، وهي قادرة بلا شك على تحقيق ذلك.

الفصل الثالث والعشرون

حرب الخليج الثالثة

وسقوط نظام صدام حسين

أولاً: تصفية أسلحة الدمار الشامل العراقية.
ثانيا: هروب حسين كامل ولقائه رالف إيكيوس.
ثالثاً: عملية ثعلب الصحراء.
رابعاً: حرب الخليج الثالثة وسقوط نظام صدام حسين.

أولاً: تصفية أسلحة الدمار الشامل العراقية

وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها باستسلام كامل لنظام صدام لكل الشروط التي فرضها الرئيس الأمريكي جورج بوش، وتحققت أهداف الولايات المتحدة في تحرير الكويت، وعودة أسرة الصباح إلى الحكم من جديد، وتدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي، وتهديم بنيته الاجتماعية، وأغراقه بالديون.

والتفت الولايات المتحدة إلى الهدف الأهم للاستراتيجية الأمريكية والمتمثل بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وفرض نوع صارم من الأشراف على مصانع الأسلحة، لمنع النظام العراقي من تهديد منطقة الخليج مرة أخرى، حيث أصدر مجلس الأمن في الثالث من نيسان 1991 القرار رقم 687، والذي طلب من النظام العراقي التزام النظام العراقي دون قيد أو شرط ببروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات السامة والخانقة وما شابهها، ووسائل الحرب البكتريولوجية، وأن يصدّق على قرار حظر واستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والصاروخية، وتدمير تلك الأسلحة.

كما طلب القرار أن يقبل العراق، دون أي شرط، القيام تحت إشراف دولي بالسماح لمفتشين تابعين للأمم المتحدة بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل، ووسائل أنتاجها وتدميرها، والتي تتضمن ما يلي:

1- جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وجميع محزونات العوامل الكيماوية، وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات، وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

2- جميع القذائف الصاروخية التي يزيد مداها عن 150 كم، والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصلاحها وإنتاجها.

كما طلب القرار في بنده التاسع من العراق أن يقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في غضون 15 يوماً من تاريخ القرار بيانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة، ويوافق على إجراء تفتيش عاجل في المواقع، وتدمير جميع هذه الأسلحة، ووسائل إنتاجها، تحت الرقابة الدولية، وأن يتحمل العراق كافة تكاليف تدميرها، ومصاريف فرق التفتيش،وأن يتعهد العراق بعدم إنتاج مثل هذه الاسلحة وتخزينها

مستقبلاً. (1)

وتنفيذاً للقرار المذكور قدم النظام العراقي معلومات عن خمسة مواقع كانت قد دُمرت إثناء الحرب، وكانت مخصصة لإنتاج غازات [الخردل] و[النارين] و[التابون]، وأربعة مصانع لإنتاج المواد الوسطية، ومصنع لملئ قذائف المدفعية والصواريخ بالعتاد الكيماوي، والغازات السامة، مع محزونات من غاز السارين قدرت بحوالي250 طناً، وغاز التابون بمقدار 500 طن، وغاز الخردل بمقدار 280 طنا.(2)

كما قدم النظام العراقي معلوماته عن الصواريخ والقنابل الموجودة بحوزته والتي شملت ما يلي:

1 - 6620 رأس صواريخ حربية عيار 122ملليمتر معبأ بغاز السارين.

2 - 2500صاروخ من طراز [صقر] معبأة بغاز السارين.

3 - قنابل طائرات من طراز[د ب 2] معبأة بغاز السارين.

4 - 201 صاروخ من نوع الحسين والوليد وسكود.

5- 336 قنبلة طائرات معبأة بالغاز المزدوج مخزونة في قاعدة الوليد.

6- 140 قنبلة طائرات عيار 250 معبأة بغاز الخردل.

7ت 105 قنابل مدفعية عيار 155ملليمترمعبأة بغاز الخردل. (3)

لم تقتنع الولايات المتحدة بما قدمه النظام العراقي من معلومات، وأسرعت إلى تقديم تحذير شديد للنظام العراقي، طالبة منه تقديم كامل المعلومات التي بحوزته عن تلك الأسلحة، وهددت بالقيام بقصف العراق مرة أخرى، إذا لم تتمكن بعثات التفتيش التي سترسلها من الوصول إلى أي مكان تريد تفتيشه. وفي حقيقة الأمر فإن الترسانة التي يمتلكها نظام صدام من الأسلحة الخطيرة ذات الدمار الشامل كانت أكثر بكثير مما

تصوره العالم، وحاول النظام إخفاء ما بحوزته بكل الوسائل والسبل.

بدأت فرق التفتيش الدولية تتوافد على العراق، فقد وصلت في 14 أيار 1991 أول بعثة تضم 60 خبيراً، وقد خولها مجلس الأمن بتدمير الأسلحة العراقية خلال 45

يوماً، لكن البعثة المذكورة قدمت تقريرها الذي أشار إلى أن البحث عن الأسلحة العراقية يتطلب سنتين من البحث على أقل تقدير.(4)

و في 22 حزيران من نفس العام وصلت البعثة الثانية، وكانت تضم 16 خبيراً، ولحق بها فريق ثالث في 3 تموز 1991 وانضم إلى الفريق السابق، وقامت فرق التفتيش بتدمير الأسلحة والمصانع الحربية التالية:

1- 137 صاروخاً بعيد المدى.

2 - 19 قاذفة صواريخ متحركة.

3 - 60 قاذفة صواريخ ثابتة.

4 - 150 ماكنة صناعية.

5 - تدمير 15 مبنى ومنشأة تابعة لسلاح الصواريخ.

6 - 30 رأس صاروخ حربي لحمل الأسلحة الكيماوية .

7 - 3000 قنبلة كيماوية جوية.

8 - 3600 صاروخ كيماوي مضاد.

9 - 1000 عتاد مدفعية كيماوية .

10 - 500 ماكنة لصنع الأسلحة الكيماوية.

أما في المجال النووي فقد تم تدمير ما يلي:

1 - تدمير 450 ماكنة صناعية ذات استخدام مزدوج.

2 - 4000 طن منتجات صناعية.

3 - 1500 طن من الحديد المارتيزي.

4 - تدمير ما مساحته 50000 متر مربع من المباني.

5 - نقل 208 كاسيت من الوقود النووي المخصب إلى روسيا.

6 - تدمير جميع مواقع ومنشآت السلاح البيولوجي.

لقد حاول النظام العراقي بكل جهده إخفاء كل ما أمكن من أسراره النووية، وكان في ذهن بعثة التفتيش البحث عن كمية من اليورانيوم المخصب قدرت ما بين 20 إلى 30 كيلو غرام، كان العراق قد استطاع إنقاذها عندما قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي عام 1981 أبان الحرب العراقية الإيرانية.(4)

واستطاعت الولايات المتحدة الحصول على معلومات خطيرة عن البرنامج النووي العراقي من أحد المهندسين العراقيين العاملين في هذا المجال، والذي لجأ إلى الولايات المتحدة، حيث أبلغ المسؤولين الأمريكيين بوجود وثائق هامة خبأها النظام العراقي في وزارة العمل.

سارعت الولايات المتحدة إلى إرسال بعثة جديدة إلى العراق رأسها الأمريكي [دافيد كاي]، وأحيطت البعثة علماً بالمعلومات التي قدمها المهندس العراقي.

وصلت البعثة إلى بغداد، وانتقلت بصورة مباشرة إلى بناية وزارة العمل طالبة تفتيشها، حيث تم لها ذلك رغم اعتراض النظام العراقي، وقد تم العثور على أضابير تحتوي على معلومات واسعة حول البرامج النووي العراقي، وأسماء العاملين فيه.

حاولت السلطات العراقية منع فرقة التفتيش من إخراج تلك الأضابير، لكن البعثة أصرت على أخذها، واضطر النظام العراقي إلى الرضوخ في نهاية الأمر، وتمكنت بعثة التفتيش من أخذها. واستمرت فرق التفتيش تتابع وصولها إلى العراق منذُ 14 أيار 1991، وهي مخولة بالتفتيش في أي مكان تريده، وفي جميع أنحاء العراق، وفي كل زيارة كانت فرق التفتيش تكتشف أموراً جديدة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وخاصة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والصواريخ.

ثانيا:هروب حسين كامل ولقائه رئيس المفتشين إيكيوس:

استطاعت الولايات المتحدة عن طريق عميل سري كبير الوصول إلى حسين كامل، ودعوته للخروج عن النظام ليكون رجل أمريكا الذي سيتولى السلطة في العراق إذا ما تعاون في كشف برنامج أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية

والكيماوية.

وكان مشعان الجبوري، الذي عمل في المخابرات العراقية، قد ادعى في تصريح له نشرته صحيفة الشرق الأوسط بأنه كان قد حمل رسالة من حسين كامل في غاية الخطورة إلى القيادة الأمريكية حول برنامج أسلحة الدمار الشامل، والتي أشار فيها حسين كامل إلى أن نظام صدام لا مصداقية له، ولا يحترم وعوده، وأنه يخفي منذ أربع سنوات امتلاكه لبرنامج إنتاج أسلحة بيولوجيه، وأن حجم إنتاجها قادر على القضاء على الملايين من البشر.(5)

لكن الرواية التي نقلها كل من العالمين النوويين [جعفر ضياء جعفر] و[نعمان النعيمي] القريبين جداً من حسين كامل هي الأقرب للحقيقة، فقد ذكر العالمان في بحثهما المنشور في [موقع الحياة] والمكون من 7 حلقات تحت عنوان [الاعتراف الأخير] تفاصيل دقيقة عن هروب حسين كامل، والمعلومات التي نقلها إلى رئيس لجنة التفتيش [إيكوس]، والتي تم نقلها مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشير البحث إلى أن حسين كامل كان قد أصيب في شباط (فبراير) 1994 بأعراض مرضية، حيث كانت تنتابه فجأة نوبة من فقدان الوعي لبضع دقائق يستفيق بعدها ناسياً كلياً ما حصل أثناء الحالة.

فقد تولى فحص حالته الطبيب العراقي المتخصص بأمراض الجملة العصبية الدكتورسعد هاشم الوتري، وتقرر نقله على الفور إلى عمّان برفقة الدكتور الوتري، وتم استقدام طبيبً جرّاح فرنسي مشهور خصيصاً له، وقد أجرى له الطبيب المذكور عملية جراحية في مستشفى مدينة الحسين الطبية العسكرية، وأزال ورم في دماغه، وجرى فُحِص الورم فتبين أنه حميد غير سرطاني.

وعند عودة حسين كامل إلى بغداد وجد أن قصي بن صدام قد نُصِّبَ مشرفاً على الحرس الجمهوري الخاص، وكذلك على قوات الحرس الجمهوري، وأخذ يشعر بأن سطوته أخذت تتقلص يوماً بعد يوم، ولم يبقَ له من إمبراطوريته الواسعة سوى وزارة الصناعة والمعادن، وهيئة التصنيع العسكري التي احتفلت بسلامة عودته.

وفي شهر حزيران (يونيو) من عام 1995 غادر حسين كامل على رأس وفد من هيئة التصنيع العسكري لزيارة بيلاروسيا عن طريق عمّان فموسكو، وفي اليوم التالي لمغادرته دعا صدام حسين قيادات فروع حزب البعث لمؤتمر قطري يتولى انتخاب قيادة قطرية جديدة للحزب، وفاتت على حسين كامل فرصة الصعود إلى عضوية القيادة القطرية ذات السلطة الواسعة إذ لا يُجيز النظام الداخلي للحزب ترشيح أي شخص للقيادة إن لم يكن حاضراً في جلسات المؤتمر القطري.

ويضيف الدكتور جعفر قائلا: شخصياً لم أكن على علم عما إذا كان إجراء صدام هذا متعمداً لإبعاد حسين كامل عن قيادة الحزب أم لشأن آخر، ولا مطلعاً على ما خفي من دسائسه الداخلية. غير أنني كنت أدرك أن صدام لم يكن ليرضي بوجود عضوٍ جريء أو ذي فكر مستقل ليعتلي أي منصب قيادي في الحزب أوالدولة، وكان يحيط نفسه بتابعين ضعاف النفوس لا يقوى أحدهم أن يقول لصدام كلمة واحدة قد تغيضه. ويضيف البحث أن لقاءاً انفرادياً قد جرى في عمّان بين الملك حسين بن طلال ملك الأردن وحسين كامل استغرق ساعتين كاملتين، وأغلب الظن أن هذا اللقاء كان تمهيداً لهربه من العراق، وربما يكون قد حصل على الضوء الأخضر من ملك الأردن.(6)

ويرى العالمان جعفر والتميمي بأن عدي، الأبن الأكبر لصدام، بدأ ومنذ مطلع عام 1995 ينظر بعين الحسد إلى حسين كامل، حيث رآه منافساً قوياً على موقع الأبن المدلل لصدام، وعلى حسابه بالذات، ولا بدّ أن يكون قد اقتنع بأن وجود حسين كامل خطر على مقامه، وعلى مستقبله السياسي، فبدأ ينبش في أفعال وتصرفات زوج أخته للسنين الماضية، إذ لم يكن خافياً على أحد أن حسين كان يستغل الامكانات المادية والبشرية لهيئة التصنيع العسكري لبناء قصوره الخاصة، وتنظيم مزارعه العديدة والصرف على حفلاته الخاصة، وعلى مجونه.

بدأ عبد حميد محمود (المعروف بعبد حمود) منذ بداية 1995 يتحرى عن مخالفات حسين كامل وتصرفه السابق غير القانوني بالمال العام ، وربما فعل عبد حمود ذلك بتحريض من عدي، ولكن لا بدّ أن يكون قد استحصل موافقة رئيسه صدام على إجراءاته تلك، إذ كيف يجرؤ على طرح أسئلة على حسين كامل من دون إسناد قوي من صدام؟ (7)

وعلى إثر تزايد الضغوط عليه لا بدّ أن يكون قد أطلق العنان لتصوراته بإمكانية قيادة المعارضة في الخارج مع الحصول على دعم أميركي لعلّه يستطيع يوماً أن يطيح برأس عمه صدام، ويعتلي سدة الحكم في العراق ولاسيما وأنه كان قد اطلع على عدد من التقارير الصحافية التي تشير إلى أن الإدارة الأميركية كانت تبحث عن جنرال تكريتي يستطيع قيادة المعارضة والإطاحة بصدام.

وتراءى له بأنه ذلك الجنرال، ناسياً أو متناسياً أنه كان شرطياً قبل أن يعينه صدام ضمن طاقم حراسته، وأن رتبة فريق أول التي يحملها على كتفيه لا تساوي أكثر من ثمن معدنها أو قطعة من القماش، وأنه ربما لا يفهم من الشؤون العسكرية غير تسلسل الرتب.

وفي ضحى يوم الاثنين 1995/8/7 غادر حسين كامل بغداد في طريقه إلى عمّان في موكب ضمّ زوجته [رغد بنت صدام] وأولاده، وضمّ أخاه [صدام كامل] ومعه

زوجته [رنا بنت صدام] وعدداً من أركان حاشيته ونقل معه جميع موجودات هيئة التصنيع العسكري من العملة الصعبة ومقدارها 9.5 مليون دولار أميركي نقدا، ولم يكن باستطاعة أحد تفتيش حمولاته من الخزائن عند حدود البلدين، كما أنه غادر بطريقة رسمية بحجة اصطحاب عائلته في فسحة صيفية في بلاد الجيك.

ظهر حسين كامل تحت أضواء الإعلام يدلي بتصريحات ضد نظام صدام حسين، وهو الذي كان يمثل الشخص الثاني في النظام بعد صدام ولاسيما وأنه أبن عمه، وقد زوجه ابنته، كما وزوج أخيه صدام كامل أبنته الثانية، وقد بدأ يطلق العنان لتصريحاته، متهماً صدام بالدكتاتورية والتسلط والغباء السياسي.

وبدأت جموع رجال المخابرات العربية والأجنبية تنهال عليه في مقر إقامته الفخم في عمّان لاستطلاع ما يحمل من أنباء ومعلومات وهو يتباهى أمام الأضواء المسلطة عليه، وبالاهتمام الذي أولاه له رجال الإعلام والسياسة والمخابرات في عمّان، وخشيَ صدام أن يطلق صهره العنان لتصريحاته فيكشف ما كان قد أخفاه من معلومات تتصل ببرامج أسلحة الدمار الشامل التي لم تبقَ سوى بعض المعلومات التي جرى إخفائها، حيث أن جميع الأسلحة سبق وأن دُمرت خلال صيف1991.

وبذلك خلق للعراق أزمة جديدة مع مجلس الأمن، ولاسيما وأن الأمور كانت قد أوشكت على الانتهاء فأصدر أمره بدعوة الرئيس التنفيذي للجنة الأونسكوم، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق للتباحث مع الجانب العراقي، وأصدر أمره إلينا جميعاً بالإعلان إلى المفتشين عن كل ما كان حسين كامل قد أمرنا بإخفائه، وعدم البوح به، وظن بذلك أنه قد سحب البساط من تحت أقدام حسين كامل. (8)

بعد أسبوعين من هروب حسين كامل التقى صدام مع كبار العلماء المسؤولين في هيئة التصنيع العسكري لكي يتحدث إليهم عن هروبه وتصرفاته حيث قال مخاطباً إياهم:{ لقد جمعتكم لأعتذر إليكم مرتين، مرة كوني قد عينتُ حسين كامل مشرفاً عليكم، ومرة ثانية كونه صهري ومحسوباً على عائلتي، ثم أضاف قائلا إن ذلك الشخص كان مغروراً أو مصاباً بداء العظمة، وأن العملية التي أجريت لانتزاع ورم من دماغه قد أثرت سلباً على تصرفاته، واستشهد بما أخبره به وزير الصحة الدكتور أوميد مدحت مبارك حول تلك العملية وتبعاتها، وأضاف صدام قائلا:

{أن السلطة سوف لن تحاسب أي منا على أي عمل سبق أن نفذه بأمر من حسين كامل، إلاّ إذا كان ذلك العمل قد سبب ضرراً بليغاً للمصلحة الوطنية، أو عرّض أمن البلد إلى الخطر}. ثم طلب أن يستمر الجميع بأعمالهم بحسب سياقاتها إذ لا وجود لتغيير في البرامج أو في أساليب تنفيذها}. (9)

وفي 1995/8/17 وصل إلى بغداد كل من[رولف إيكيوس] المدير التنفيذي للجنة الأونسكوم، و[هانز بليكس] المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبقيا في بغداد مدة ثلاثة أيام حيث تم إبلاغهما بتفاصيل البرنامج المعجّل الذي كان حسين كامل قد أمر بتنفيذه في 17 آب من عام 1990، وقدم الجانب العراقي إليهما مجموعة ضخمة من الوثائق والتقارير التي كان حسين كامل قد أخفاها في موقع حساس، ثم نقلت بعد هروبه على عجل من ذلك الموقع إلى [مزرعة بيت حيدر]، ومن ثم سلمت إلى مفتشي الأمم المتحدة، فعُرفتْ منذ ذلك باسم [مجموعة وثائق قاعة الدجاج في مزرعة حيدر].

عاد رولف إيكيوس إلى عمان في 22 آب 1995، وتم عقد لقاء مع حسين كامل وبرفقته مجموعة من الخبراء العاملين ضمن مفتشي الأونسكوم، كما حضر اللقاء ممثلاً عن الديوان الملكي الأردني تولّى مهمة الترجمة، وقد سأل إيكيوس حسين كامل عن سبب امتناع الجانب النووي العراقي من التصريح بأن برنامج الطارد للتخصيب كان يجرى ضمن موقع الراشدية وليس ضمن موقع التويثة وقد أجاب بأنهم فعلوا ذلك لتحويل أنظار المفتشين عن ذلك الموقع.

ثم سأله عن ما إذا كان العراق ما يزال يمتلك من الأنشطة النووية، وقد نفى حسين كامل وجود أي نشاط، لكن الوثائق والخرائط لا تزال موجودة ضمن مجموعة من المايكرو فلم. وعندما سأله إيكيوس عما إذا كان نشاط التسلح النووي الذي سبق إجراؤه في موقع الأثير لا يزال قائماً؟ أجاب نعم، ولكن قبل حرب الخليج. وعند سؤاله عما إذا كان الهدف من القنبلة النووية العراقية الأولى هو تجربتها فقط أم استخدامها في الحرب فقد أجاب أن العلماء كانوا في مراحل البحث والتطوير، ولم يكونوا قد وصلوا إلى مرحلة تصنيع القنبلة وبالتالي كانوا بعيدين جداً عن تجربتها.(10)

وبعد أن أكملتْ الجهات المخابراتية الأجنبية مهمتها، وحصلت من حسين كامل على جميع ما بجعبته من معلومات، القته الولايات المتحدة في قارعة الطريق، وسقط كما تسقط أوراق الأشجار في فصل الخريف، وتلاشت أحلامه في تزعم حركة العارضة العراقية التي قادتها الولايات المتحدة لتتولى السلطة بعد إسقاط نظام صدام حسين بزعامته، وقرر العودة إلى العراق، وبدأ يوسط المقربين من صدام حيث حصل على وعد بالعفو من صدام شخصياً.

وفي شباط من عام 1996عاد وأخوه صدام كامل وعائلتاهما إلى العراق فاستقبلهما عدي عند الحدود، وأخذ أختيه وأولادهما معه إلى بغداد، وترك حسين كامل وأخاه يعودان إلى بغداد بمفرديهما، وفي اليوم التالي لوصول رغد ورنا إلى بغداد بصحبة عدي صدرت وثيقتا طلاقيهما من زوجيهما.

وانتقل حسين كامل وأخيه إلى ببيت أختهما الكائن في منطقة السيدية، حيث كان كافة أفراد العائلة قد تجمعوا هناك، وفي اليوم التالي أحاطت مجموعة مسلحة بقيادة علي حسن المجيد وعدي صدام بالمنزل، حيث حصلت مواجهة مسلحة بين المهاجمين وأفراد العائلة الذين قُتِلوا جميعاً، كما قُتل بعض المهاجمين، وجرى قطع رأس حسين كامل من قبل عمه علي حسن المجيد ، حيث قدمه إلى صدام كدليل على ما أسماه غسل عار العائلة كما قال لصدام.

وفي نهاية عام 1998، وصل إلى العراق فريقي تفتيش من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق، وكان الفريق 28 برئاسة [كاري ديلون] الذي وصل في 9 أيلول 1995، واستمر في عمله حتى 20 منه، والفريق 29 برئاسة [بول ستوكس] الذي وصل في 17 تشرين الأول 1995، واستمر في عمله حتى 24 منه، وقد قدم الفريقين تقريرهما لمجلس الأمن أشارا فيه إلى أن الجانب الفني العراقي كان متعاوناً إلى أبعد الحدود، حيث قاموا بإعلام المفتشين عن الكثير من الأمور التي كانوا بالأمس القريب يتخوفون من مجرد الاستماع إلى أية استفسارات عنها، حيث كانوا في السابق يحاولون التهرب من الإجابة على أسئلة المفتشين بشتى الوسائل على الرغم من ضعف حجتهم.

وكان من بين ما صرحوا به للفريقين البرنامج النووي الوطني المعجّل للفترة من 17 آب 1990- 17 كانون الثاني 1991، وختمت الوكالة تقريرها بالقول إن تجربة العراق قد أكدت القناعة بأن أية دولة لا تلتزم ببنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يمكنها تطوير امكاناتها لإنتاج سلاح نووي ضمن وقت قصير نسبياً، وذلك من خلال تصرفها بالمواد النووية الخاضعة للرقابة. وفي الختام يعترف العالمان جعفر ضياء جعفر وعلي التميمي بأن ما كتبه المفتشون من رأي حول سلوك الجانب العراقي قبل هروب

حسين كامل وما تبِعه هو عين الصواب، ويؤيد ما ذكراه وما يذكرانه الآن، وأن حسين كامل كان سيفاً مسلطاً على رقابهم، وكان يأمرهم بإخفاء المعلومات، ويجبرهم على إتباع مسلك الخديعة والامتناع عن التعاون مع المفتشين الدوليين، وكانوا يدركون أن البرنامج النووي الوطني قد انتهى وأصبح تماماً في خبر كان، ولا داع لإخفاء التفاصيل منذ البداية كي نُجنب أنفسنا عناء الكذب والتمويه ونُجنِّب الشعب العراقي ما ترتب على كاهله من مآسي لا حدود لها بسبب إطالة أمد الحصار.

حاول النظام العراقي في النهاية إقناع المفتشين أن عملية نزع أسلحته قد اكتملت، ولم يعد يمتلك أية أسلحة للدمار الشامل، وليس لديه أية نوايا لإعادة أنشطته السابقة في مجال أسلحة الدمار الشامل، ولكن الأمور سارت على عكس ما كان نظام صدام يتمنى، فقد تدهورت العلاقة العراقية الأميركية عام، 1998، بعد أن صدر

تقرير عن اللجنة السياسية المشكلة في الولايات المتحدة في 3 حزيران من عام 1997 من شخصيات سبق أن عمِلت ضمن إدارة جورج بوش الأب لصياغة سياسة خارجية أمريكية للقرن الأمريكي الجديد وقد توصلت هذه المجموعة إلى قناعات سطرتها ضمن مذكرة بعثت بها إلى الرئيس [بيل كلنتون] في 26 كانون الثاني 1998 تحثه فيها على إزاحة صدام حسين، معتبرة هذا الهدف بمثابة حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأميركية.

وجاء في توصية اللجنة بأن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك السلطة ضمن قرارات مجلس الأمن بشأن العراق لاتخاذ إجراءات حاسمة، بما فيها عمليات عسكرية لحماية مصالحنا الحيوية في منطقة الخليج. وطالبت هذه المجموعة زيادة التخصيصات المالية للدفاع، وألحت على استخدام القوة الأميركية الهائلة للتدخل في الأحداث أينما تجد ذلك ضرورياً.

ورغم كل تلك الظروف الصعبة للغاية التي كان يمر بها العراق وشعبه استمر صدام حسين في نزاعه مع الولايات المتحدة، ومراوغة لجان التفتيش، وقررفي5 آب 1998 وقف تعاونه مع اللجنة الخاصة المسؤولة عن تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، مما أعطى المبرر للولايات المتحدة وبريطانيا لشن حملة قصف جوي أُطلق عليها اسم [عملية ثعلب الصحراء] بعد إجلاء موظفي الأمم المتحدة، واستهدفت تدمير برامج الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية العراقية، وتعدتها إلى قصف معظم المرافق الاقتصادية المنهكة أصلا.

ففي 13 كانون الثاني 1998 أبلغ [ريتشارد بتلر] مجلس الأمن أن العراق قد أعلن عن عدم تعاونه مع فريق التفتيش لكون غالبية المفتشين من مواطني الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وأضاف بتلر أن نائب رئيس الوزراء العراقي لم يسمح لمفتشي الأونسكوم دخول أي من المواقع الرئاسية الثمانية في العراق.

وفي ضوء ذلك بعث الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً فنياً إلى العراق لإجراء مسح لمساحات وحدود المواقع الرئاسية المذكورة، ولاحقاً لهذه المهمة تولى الأمين العام زيارة بغداد للفترة 22-23 شباط من العام ذاته، وتوصل أثناءها إلى الإعلان عن التوصل إلى مذكرة للتفاهم مع الحكومة العراقية بشأن تفتيش المواقع الرئاسية في العراق.

ووفق بنود هذه المذكرة ستسمح السلطات العراقية لمفتشي الأونسكوم والوكالة الدولية من الدخول الفوري وغير المشروط لتفتيش هذه المواقع بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل العراقية، وفي المقابل تتعهد جميع دول الأمم المتحدة باحترام سيادة العراق واحترام وحدته الوطنية، كما تلتزم لجنة الأونسكوم باحترام مشاعر العراقيين في الأمن والسيادة والكرامة.

ونصّت مذكرة التفاهم على ضرورة الاتفاق على أساليب إجراء التفتيش في المواقع الرئاسية حالياً ومستقبلاً. وفي 3 آب من عام 1998 اجتمع بتلر مع طارق عزيز في بغداد حيث طلب طارق منه أن يبلغ مجلس الأمن بأن العراق قد نفذ جميع التزاماته تجاه القرار 687 لسنة 1991، وبذلك يتوجب على المجلس تنفيذ التزاماته تجاه العراق بموجب هذا القرار، غير أن بتلر رفض إبلاغ المجلس بذلك.

على أثر قرار النظام العراقي إيقاف تعاونه مع الأونسكوم، أصدر مجلس الأمن القرار 1194 في 9 أيلول 1998، والذي طالب فيه العراق بإلغاء قراره المتخذ في 5 آب، ودعا قرار مجلس الأمن الجديد إلى عودة التعاون الكامل بين العراق ولجنة الأونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي 14 تشرين الثاني تم إبلاغ حكومة العراق أن مجلس الأمن سيجري مطلع عام 1999 استعراضاً شاملاً لجميع أنشطة نزع الأسلحة منذ 1991 بمشاركة فاعلة من الجانب العراقي ، وعليه قررت الحكومة العراقية في 17 تشرين الثاني السماح للجنة الأونسكوم والوكالة الدولية إعادة نشاطها في العراق.

وفي 15 كانون الأول أحال الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن تقريري الأونسكوم والوكالة الدولية عن نشاطهما في العراق منذ استعادة عملهما في 17 تشرين الثاني، وذكر الأمين العام في رسالته إلى المجلس أن تقرير الوكالة قد أُحيل إليه من المدير العام للوكالة الدكتور محمد البرادعي في 14 كانون الأول، بينما تقرير الأونسكوم أُحيل إليه في 15 كانون الأول من المدير التنفيذي للجنة الأونسكوم ريتشارد بتلر، وقد علّق الأمين العام على التقريرين قائلا:

{إن التقريرين احتويا معلومات متناقضة، فبينما تقول الوكالة الدولية إنها حصلت على قدر مقبول من تعاون الجانب العراقي، يشير تقرير الأونسكوم عن عدم حصوله على تعاون كامل من الجانب العراقي}. وبسبب هذه الحالة السلبية للتقرير عرض الأمين العام على مجلس الأمن خيارين:

الخيارالأول: يبيّن أن ما تم إنجازه منذ 17 تشرين الثاني لا يوفر أرضية جيدة لإجراء الاستعراض الشامل مطلع العام1998 .

الخيارالثاني: يبيّن أن العراق لم يظهر قدراً كافياً من التعاون لحد الآن ولكن يجب إعطاؤه المزيد من الوقت لإظهار نياته الحسنة بالتعاون الشامل. لكن المعلومات التي تسربت عن إن [بتلر] كان قد أبلغ سلطات الولايات المتحدة بمضمون توضيحي في يوم الجمعة 11 كانون الأول من عام 1998 أي قبل إرسال تقريره إلى الأمين العام بأربعة أيام، وأنه استقبل مكالمة هاتفية صبيحة 1998/12/16 من [بيتر بيرلي] سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة يطلب منه التعجيل بسحب مفتشيه من العراق.

ولم يظهر بتلر أي قدر من الاستغراب من طلب السفير الأميركي، ونفذ التعليمات الصادرة إليه بكل إخلاص وتفانٍ في خدمة ولي أمره. ومهما تباينت الرؤى عن تفسير سلوك بتلر غير أن من المتعارف عليه أن تصرفه ذلك أعطى الضوء الأخضر لعمليات ثعلب الصحراء التي تسببت في زوال لجنة الأونسكوم ذاتها، وإقالة بتلر من منصبه كرئيس تنفيذي لها.

ثالثا:عملية ثعلب الصحراء:

في تمام الساعة السادسة مساءً يوم الأربعاء المصادف 16 كانون الأول 1998أعلن بيل كلينتون أنه قد أمر تنفيذ ضربات جوية قوية ومتواصلة على العراق، وأنها مصممة على تجريد صدام من إمكان تطوير وإطلاق أسلحة الدمار الشامل، وتجريده من إمكان تهديد جيرانه، وفي ذات الوقت أرسل رسالة قوية إلى صدام محذراً إياه بأن أي عمل متهور يقدم عليه سيدفع ثمنا له غالياً.

وهكذا بدأ القصف الهمجي على بغداد والمدن العراقية الأخرى، وعلى كافة المرافق الاقتصادية والبنية التحية للعراق المنهكة أصلا جراء حرب الخليج الثانية، وجراء الحصار المفروض على العراق، وانتهت بذلك الآمال التي كانت معقودة على إجراء تقويم شامل لملف نزع أسلحة الدمار الشامل المخطط إجراؤه من مجلس الأمن، والذي كان سيتيح للعراق معالجة الأمور العالقة مع لجنة الأونسكوم والوكالة، وحسمها مرة واحدة إلى الأبد.

وهكذا غدا موقف النظام العراقي شماعة جاهزة تعلق عليها أميركا جميع نياتها المعلنة والخفية ضد العراق ونظامه، كما أصبح في ذات الوقت شماعة يعلق عليها النظام العراقي جميع مشاكل الشعب العراقي المتراكمة، فإن اشتكى العراقيون من الجوع والحرمان قال له النظام إنه الحصار الجائر، وعدوانية أعضاء لجان التفتيش، وإن اشتكى العراقيون من حرمانهم من أبسط متطلبات العصر الحديث ومن الأجهزة الحديثة والخدمات، أجاب أركان النظام أن كل ذلك سيتحسن حال رفع الحصار، ولكن لا أحد يستطيع إن يعطي الجواب متى وكيف سيتم رفع الحصار.

أما صدام فقد تحول بعد عملية ثعلب الصحراء إلى حاكم شديد التشكيك بكل إجراءات الأونسكوم والوكالة الدولية، وترسخت لديه القناعة بأن مفتشي هاتين المنظمتين ليسوا أكثر من جواسيس للإدارة الأميركية والحكومة البريطانية، وأن الحكومتين لن يتوصلا إلى قناعة بتنفيذ العراق لجميع متطلبات قرارات مجلس الأمن، مما يعني عدم رفع الحصار بقرار من المجلس، ثم اقتنع بالرأي القائل بعدم وجود جدوى من استمرار عمليات التفتيش، وبدأ يصرح علناً بأن أميركا

وبريطانيا سوف لن يسمحا باستصدار قرار من مجلس الأمن برفع الحصار عن العراق بموجب الفقرة 22 من قرار المجلس 687 (لسنة 1991)، وتبنى صدام مبدأ عدم رفع الحصار بقرار، ومدعيا بأنه سيتآكل بصبر العراقيين وعزيمتهم. أما كيف سيتآكل الحصار فعلمه في الغيب، ولم يظهر صدام أي برنامج واضح لإسناد استنتاجه، وكل ما تفتقت عبقريته عنه هو وضع إتاوة بنسبة 10% على جميع عقود التوريد إلى العراق بموجب برنامج مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) على أن يدفع المبلغ نقداً، وقبل وصول البضاعة المستوردة.

كما فرض رسوم بمقدار 15 سنتا أميركيا على كل برميل من النفط العراقي الذي يتم تصديره بموجب مذكرة التفاهم، مما يعني حصول الخزينة المركزية للدولة على سيولة نقدية تصل إلى نحو ثلاثمئة ألف دولار أميركي يومياً من مبيعات النفط فقط.

وفي الوقت ذاته جرى تحميل المواطن العراقي ما يمكنه حمله من ضنك الحياة والجوع والفقر والأمراض، وفقدان القدرة الشرائية بسبب انهيار العملة، وخراب معظم المشاريع الخدمية من ماء الشرب والكهرباء والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية التي وصلت الحضيض.

أما صدام فقد سعى إلى استمالة دعم الحكومات العربية بدءاً بسورية التي أمر بتزويدها بالنفط وبمشتقاته ومنتجات عراقية أخرى خارج نطاق مذكرة التفاهم وبأسعار مخفضة، وجرت محاولات لعقد اتفاقات تجارية مع عدد من الدول العربية بما في ذلك مصر والأردن وسورية وتونس والجزائر ودولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان واليمن وتضمنت الاتفاقات إزالة الضرائب والتعريفات الجمركية على تجارة البضائع المنتجة في كل من بلدي الاتفاق.

غير أن هذه الاتفاقات كانت لمصلحة تلك الدول نظراً لأن القاعدة الصناعية في العراق كانت قد وصلت إلى أدنى مستوياتها، حيث هبطت إلى نحو 30% مما كانت عليه قبل حرب 1991، مما لا يتيح للعراق تصدير بضائعه إلى تلك الدول.

أما مجلس الأمن فلم يأبه بامتناع العراق عن التعامل مع الأونسكوم ومع الوكالة الدولية، فأصدر رئيس المجلس مذكرة قال فيها:{مع التأكيد على أهمية الالتزام بكل قرارات المجلس ذات الصلة، سيستمر المجلس مناقشة كل الخيارات التي تقود إلى تنفيذ القرارات.

وقد قرر المجلس أن من المفيد تشكيل ثلاث لجان استشارية منفصلة تناقش الأمور، وتقدم توصياتها إلى المجلس في موعد أقصاه 15 نيسان 1991،وقرر المجلس أن يتولى سفير البرازيل [سيلسو أموريم] رئاسة اللجان الثلاث على أن تعتني اللجنة الاستشارية الأولى بمسألة نزع أسلحة الدمار الشامل، ونشاط الرقابة

والتحقق المستديم، وأن تهتم اللجنة الاستشارية الثانية بالمسائل الإنسانية، وتعتني اللجنة الثالثة بموضوع أسرى الحرب ومسألة الممتلكات الكويتية.

كما قرر المجلس أن تضم اللجنة الاستشارية الأولى خبراء من لجنة الأونسكوم، ومن الوكالة الدولية، ومن منتسبي سكرتارية الأمم المتحدة، وخبراء آخرين من ذوي العلاقة، على أن تقدم توصيات إلى مجلس الأمن عن كيفية إعادة تأسيس نظام محكم لنزع السلاح، وللرقابة المستديمة في العراق. مع إتاحة الفرصة للعراق للاشتراك في هذه اللجان الثلاث}، وقدم السفير أموريم توصيات اللجنة الأولى المؤلفة من 20 عضواً إلى مجلس الأمن في 27 مارس 1999.

غير أن النظام العراقي لم يعر أي اهتمام لتوصيات السفير أموريم فقد كان صدام قد قرر تجاهل أي إجراء فيما يخص قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد أن دمرت لجان التفتيش كل شئ، ولم يعد العراق يمتلك أي من تلك الأسلحة.

أما ما يخص البرنامج النووي العراقي فقد أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التقرير الموحد عن فعاليات نظام الرقابة والتحقق المستديم للفترة من تشرين الأول 1998 وإلى نيسان 1999 إلى عدم وجود أي دليل لامتلاك العراق أسلحة نووية، ولا أي مقادير ذات شأن من المواد النووية التي يمكن استخدامها لتصنيع سلاح نووي.

كما لم يحتفظ العراق بأي إمكانات واقعية للتمكن من إنتاج مواد نووية. ولعدم وجود مفتشي الوكالة في العراق للفترة منذ 1998/12/16 ولغاية تشرين الثاني 2002 لم تتمكن الوكالة من تنفيذ التفويض الصادر إليها بشأن العراق بحسب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، غير أنها استمرت بإرسال تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن لتذكره بأن التزامات الوكالة تجاه العراق لا تزال قائمة.

وفي 1999/12/17 أصدر مجلس الأمن القرار 1284 الذي ألغى بموجبه لجنة الأونسكوم، وأوجد بديلاً لها لجنة الأمم المتحدة للرقابة والتحقق والتفتيش، والتي عرفت اختصاراً بلجنة [الأنموفيك]، وتم تعيين [هانز بليكس] المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية مديراً تنفيذياً لهذه اللجنة الجديدة بعد إن استقال بتلر من منصب المدير التنفيذي للجنة الأونسكوم السابقة منذ حزيران 1999، وتولى هانز بليكس تكوين لجنة الأُنموفيك بموجب ما ورد في قرار مجلس الأمن رقم 1248.

لكن العراق رفض العمل بهذا القرار رفضاً قاطعاً، ورفض التعاون مع تنظيمات مجلس الأمن بشأن مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل، وأعلن بأنه قد أوفى بكامل التزاماته تجاه هذه المسألة، وقد حان الوقت لكي ينفذ مجلس الأمن التزاماته تجاه العراق،ويقرر رفع الحصار عن العراق بموجب الفِقرة 22 من قرار مجلس الأمن

الأمن 687 لسنة 1991.

وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، والتي أدت إلى تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك، والهجوم على البنتاكون بطائرات مُختطفة من قبل عصابة مجرمة من تنظيم القاعدة لكي يتخذها الرئيس الأمريكي بوش ذريعة لغزو العراق، وإسقاط نظام صدام، وقد شجعه على ذلك الحرب الخاطفة في أفغانستان التي أسقطت نظام طالبان.

ففي شهر أيلول من عام 2002 وبعد عام على أحداث 11 سبتمبر التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بوادر الاستعداد الأمريكي لضرب العراق حيث طالب الرئيس بوش قادة العالم خلال جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يواجهوا الخطر الجسيم للنظام العراقي، وكان بوش يبدو عليه وهو يخاطب قادة العالم، الحزم والعزم لغزو العراق موجهاً تهديداً صريحاً للمترددين من قادة الدول لكي يشاركوا إلى جانب الولايات المتحدة، وإلا فالولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا ستتصرفان بمفردهما.

وفي الشهر نفسه نشر رئيس الوزراء البريطاني [توني بلير] ملفا عن قدرات العراق العسكرية، وفي نوفمبر تشرين ثاني 2002 عاد مفتشو الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق بموجب قرار جديد للأمم المتحدة يهدد العراق بتحمل العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن انتهاك بنود القرار.

وفي آذار 2003 أصدر رئيس لجنة التفتيش الدولية في العراق [هانز بليكس] تقريرا بأن العراق زاد من تعاونه مع المفتشين ويقول إن المفتشين بحاجة إلى مزيد من الوقت للتأكد من إذعان العراق، ولكن سفير بريطانيا في الأمم المتحدة صرح في 17 مارس/ آذار 2003 بان السبل الدبلوماسية مع العراق قد انتهت، وتم إجلاء مفتشي الأمم المتحدة من العراق، ومنح الرئيس بوش صدام حسين مهلة 48 ساعة لمغادرة العراق أو مواجهة الحرب.

لكن صدام حسين رفض الخروج من العراق على الرغم الدعوات التي وجهها العديد من الحكام العرب لتفادي الحرب، وإنقاذ العراق من ويلاتها المدمرة، وعلى الرغم من دعوة الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لصدام بالخروج، واستعداده لاستقباله وأفراد عائلته، وفي حمايته.

لكن صدام آثر مرة أخرى أن يكرر القرار الخاطئ الذي اتخذه بعد غزو الكويت برفض سحب قواته، وخاض حربا مع أكثر من 30 دولة، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكان معلوماً منذ البداية أن مصيرها هزيمة نظام صدام، واحتلال العراق.

رابعا: حرب الخليج الثالثة وسقوط نظام صدام

في السابع عشر من آذار 2003 قامت الطائرات والصواريخ الأمريكية بقصف بغداد ومختلف المدن العراقية ليمثل ذلك بداية للحرب التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين.

كان القصف يجري على أشده، حيث تم استخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية الأمريكية لتوقع أشد ما يمكن من الخراب والدمار بالبلاد، وبالمرافق الاقتصادية والخدمية فيها،ولم يكن بمقدور نظام صدام الصمود بالنظر لعدم تكافؤ القوى، وفقدان جيشه الحماية الجوية القادرة على التصدي لتلك الهجمات، ولا يملك الوسائل الحديثة للدفاع الجوي، مما جعل نتيجة الحرب محسومة سلفاً.

لكن صدام حسين أصر على التصدي للحرب ولسان حاله يقول:{عليَّ وعلى الشعب العراقي، وليأتي من بعدي الطوفان!!}. وبعد أن استمرت الحرب الجوية لبضعة أيام شنت الجيوش الأمريكية والبريطانية هجومها البري والذي انتهى بهزيمة نظام صدام في التاسع من نيسان 2003، أي بعد عشرين يوماً من بداية الحرب، حيث اختفى الجيش العراقي على حين غرة، وتدفقت القوات الأمريكية والبريطانية على المدن العراقية، وفي المقدمة بغداد، وهرب الدكتاتور صدام وأعوانه مخلفين وراءهم وطناً محتلاً، ودماراً هائلا طال كافة مرافق البلاد الاقتصادية والخدمية، وانتشرت الفوضى أرجاء البلاد.

وانتهى المطاف بصدام متخفيا في حفرة بائسة، حيث القي القبض عليه فيها، وقدم للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الخاصة التي حكمت عليه بالإعدام، وتم تنفذ الحكم فيه في الثلاثين من كانون الأول 2006، وبذلك أسدل الستار عن تلك المرحلة المظلمة من تاريخ البعث في العراق.

لكن آمال الشعب العراقي بالحرية والديمقراطية التي وعدته بها الولايات المتحدة قد خابت، وهذا ما كان متوقعاً، فقد حلت الجيش العراقي والأجهزة الأمنية بأسلوب يتسم بالغباء، وحولت جانباً كبيراً من عناصره إلى عناصر إرهابية بدأت تمارس نشاطها الإجرامي إلى جانب أنصار النظام الصدامي المدحور، وحلفاء صدام من عناصر القاعدة التي بدأت تتدفق على العراق عبر الأراضي السورية والإيرانية والسعودية لتحول العراق من جديد إلى جحيم لا يطاق، حيث السيارات المفخخة، والعبوات والأحزمة الناسفة لعناصر النظام الصدامي، وحلفائه من عناصر القاعدة باتت تحصد أرواح المواطنين الأبرياء بالجملة كل يوم، وتدمر الممتلكات العامة والخاصة، وتستنزف ثروات البلاد.

ومما زاد في الطين بله إقدام الولايات المتحدة على إقامة نظام حكم طائفي في البلاد، فقد شكل الحاكم المدني الأمريكي [بريمر] مجلس الحكم على أساس طائفي، وجاء بقادة الأحزاب الدينية الطائفية إلى سدة الحكم، وهذا ما مهد السبيل أمام قوى الإسلام السياسي إلى الهيمنة على مقدرات العراق بعد الانتخابات التي جرت في ظل ظروف غير مؤاتية، ولم يكن فيها الشعب العراقي مهيئاً لها، بعد أن خرج لتوه من تلك المرحلة المظلمة من تاريخ العراق التي دامت أربعين عاما، مارس خلالها نظام صدام أشد أساليب القمع ضد القوى الديمقراطية.

فكانت النتيجة هيمنة قوى الإسلام السياسي على مجلس النواب، وبالتالي سن دستور طائفي للعراق أشعل نيران الحرب الطائفية التي قادت البلاد نحو مرحلة ظلامية جديدة اشد قسوة، حيث بات الصراع الطائفي الذي تقوده المليشيات التابعة لهذه الأحزاب الطائفية يحصد أرواح المئات من المواطنين الأبرياء كل يوم، وبأساليب بشعة لم يشهد لها تاريخ الشعب العراقي مثيلاً من قبل، حيث يجري التعذيب والقتل وقطع الرؤوس ورمي الجثث في المزابل، وعلى قارعة الطرق طعاماً للكلاب السائبة.

لقد تسببت تلك الاوضاع الشاذة والخطيرة في هجرة الملايين من أبناء الشعب داخل العراق وخارجه، هرباً من طغيان المليشيات الإرهابية التي باتت هي التي تحكم العراق في واقع الحال، والتي أخذت تمارس العزل السكاني على أساس طائفي، وتجبر المواطنين على ترك مساكنهم وأملاكهم تحت التهديد بالقتل الذي طال خيرة الكوادر العلمية العراقية من العلماء وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين الذين هجر معظمهم العراق وهم ثروته الكبرى، وامتدت أيادي العصابات الإرهابية إلى خطف الأطفال وابتزاز أهاليهم، مما حول العراق من جديد إلى جحيم لا يطاق، وسأتناول بالتفصيل، في كتاب قادم، مرحلة ما بعد نظام صدام حسين، وما جرته على الشعب العراقي من ويلات ومصائب ومحن جاءت على كل آمال الشعب في الحياة الحرة الكريمة، في ظل سيادة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

التوثيق

توثيق الفصل الأول:

(1) راجع الكتاب الأول - الفصل الثالث - إقرار معاهدة 1922 .

(2) راجع الكتاب الأول - الفصل الثالث - إقرار معاهدة 1930 .

(3) راجع الكتاب الأول - الفصل السابع - اندلاع ثورة العشائر في الفرات الأوسط .

(4) راجع الكتاب الأول - الفصل الثامن - انقلاب بكر صدقي .

(5) راجع الكتاب الأول - الفصل الثامن - مقتل الملك غازي .

(6) راجع الكتاب الأول - الفصل التاسع - حركة رشيد عالي الكيلاني .

(7) راجع الكتاب الأول - الفصل الحادي عشر - حكومة أرشد العمري تأمر بإطلاق النار على عمال نفط كركوك

(8) راجع الكتاب الأول - الفصل الحادي عشر - وثبة كانون الثاني 1948.

(9) راجع الكتاب الأول - الفصل الثاني عشر - حرب فلسطين وقيام دولة إسرائيل

(10) راجع الكتاب الأول - الفصل الرابع عشر - وثبة تشرين 1952 .

(11) راجع الكتاب الأول - الفصل الرابع عشر - حكومة نوري السعيد تفرض حلف بغداد .

(12) راجع الكتاب الأول - الفصل السادس عشر - العدوان الثلاثي على مصر .

(13) راجع الكتاب الأول - الفصل السادس عشر - إعلان الوحدة بين مصر وسوريا .

(14) راجع الكتاب الأول - الفصل السادس عشر - الانتفاضة الشعبية في لبنان

(14) راجع الكتاب الأول - الفصل السادس عشر - الانتفاضة الشعبية في لبنان

(15) ثورة 14 تموز - د . ليث الزبيدي - ص 131 .

(16) ثورة 14 تموز - د . ليث الزبيدي - ص 112 .

(17)ثورة 14 تموز - ليث الزبيدي - ص 122 .

(18) نفس المصدر - ص122

(19)نفس المصدر ـ ص 113 ـ 117

(20) حديث حسين جميل مع الدكتور ليث الزبيدي ـ ص 148 .

(21)شهادة العقيد الركن عبد الوهاب الأمين أمام محكمة الشعب ج 5 ، ص 253 ،254 .

توثيق الفصل الثاني :

(1)إذاعة وتلفزيون بغداد صبيحة 14 تموز ، ونشرته كافة الصحف الصادرة في بغداد

(2) ثورة 14 تموز ـ د. ليث الزبيدي .ـ ص 181 .

(3)نفس المصدر السابق ـ ص 211 .

(4) نفس المصدر السابق ص 212

(5) نفس المصدر

(6) نفس المصدر ـ ص207

(7) عبد الناصر والعالم ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 189

(8) السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي 1955 ت 1965ـ حماد خيري

(9) أحمد نوري ـ السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ـ ص 262

(10) ثورة 14 تموز ـ ليث الزبيدي ـ ص208

(11)إذاعة وتلفزيون بغداد ـ 14 تموز 1958 .

(12) صحيفة البلاد ـ العدد 5268 ـ بتاريخ 18 تموز 1958

(13)إذاعة وتلفزيون بغداد ـ 30 أيلول 1958 ، ونشرت نصه الصحف

(14) الإصلاح الزراعي في العراق ـ عبد الرزاق الظاهر ـ ص 15 .

(15) مذكرة وزارة الخارجية العراقية / الدائرة السياسية / الشعبة الغربية / الرقم غ /63/63

(16) خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر المهندسين في 4 حزيران 1959

(17) هذا طريق 14 تموز ـ ابراهيم كبه ـ ص 41 .

(18) المصدر السابق ـ ابراهيم كبه ـ ص 43 .

(19) نفس المصدر ـ ص 45 .

(20) دراسة حول اتفاقية التعاون الجاسم ـ ص 3 ، 4 . (21) نفس المصدر السابق.

توثيق الفصل الثالث:

(1) صحيفة الجمهورية ـ العدد 2 ـ 30 تموز 1958 .

(2) محاكمة عبد السلام عارف أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة ـ ج 5 ـ ص 470 .

(3) أعترف عبد السلام عارف ،في مذكراته ،أنه عند ما خرج من بيته ،أخذ مسدسه،وأخفاه في جيبه،وتوجه إلى وزارة الدفاع للقاء عبد الكريم قاسم ،وكان مصمماً على إنهاء حياة عبد الكريم قاسم .

(4) وقائع المحكمة العسكرية الخاصة ـ محاكمة عبد السلام عارف ـ ج5 .

(5) مذكرات عبد السلام عارف .

(6) ثورة 14 تموز ـ د . ليث الزبيدي ـ ص 357 .

(7) نفس المصدر .

(8) راديو وتلفزيون بغداد ، ونشرته كافة الصحف في اليوم التالي .

(9) راديو وتلفزيون بغداد ـ 8 كانون الثاني 1959 .

(10) وقائع محاكمة الكيلاني ورفاقه أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة ـ ج5 ـ ص 61 .

توثيق الفصل الرابع:

(1) صحيفة اتحاد الشعب ـ العدد الصادر في 3 آب 1959.

(2) نفس المصدر ـ العدد الصادر في 6 آب 1959 .

توثيق الفصل السادس :

(1)صحيفة اتحاد الشعب ـ العدد 147 ـ 18 تموز .

(2) بيان صادر عن الحزب الشيوعي في 3 أيلول 1958

(3) صحيفة اتحاد الشعب ـ 16 تشرين الثاني 1958

(4) بيان صادر من الشيوعي العراقي في 3 أيلول 1958

(5) تقرير الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ـ أواسط تموز 1959 .

(6) العراق ـ الجزء الثالث ـ حنا بطاطو ـ ص 269 .

(7) صحيفة اتحاد الشعب ـ العدد 131 ـ 29 حزيران 959 .

(8) ثورة 14 تموز ـ د . ليث الزبيدي ـ ص 252 .

(9) نفس المصدر ـ ص 253 .

(10) المصدر السابق ـ ص 255 .

توثيق الفصل السابع:

(1) صحيفة الأهرام ، 27 أيلول 1963 .

(2) العراق ـ الجزء الثالث ـ حنا بطاطو ـ ص300 .

(3) المصدر السابق ـ ص 287 .

توثيق لفصل الثامن:

(1)المداخلة الأولى لميشيل عفلق ـ صحيفة 4 ـ العراق ـ حنا بطاطو ـ 328

(2) نفس المصدر ـ صحيفة 328

(3) نفس المصدر السابق ـ ص 328 .

(4) المداخلة الأولى لميشيل عفلق ـ صحيفة 4 ـ العراق ـ حنا بطاطو ـ ص 382

(5) نفس المصدر ـ ص 382 .

(6) نفس المصدر .

(7) صحيفة صوت الجماهير -26 أيار 963

(8) صحيفة الأنوار ، بيروت ،26 أيار

(9)العراق، البيرية المسلحة. الدكنور علي كريم ـ ص 33 .

(10) المصدر السابق ـ ص 26.

(11) نفس المصدر ـ ص 28.

(12)المصدر السابق ـ ص 74

توثيق الفصل التاسع:

(1) حنا بطاطو ـ العراق ـ ج 3 ص 331 .

(2) نفس المصدر السابق .

(3) نفس المصدر السابق .

(4) البرقية رقم 7610 في 4 حزيران 963 صادرة من القيادة العليا للقوات المسلحة إلى قيادة الحرس القومي ،والرسالة الموجهة من قيادة الحرس القومي رقم 421 في 4 حزيران 963 إلى القيادة العليا للقوات المسلحة .

(5) نفس المصدر السابق ـ ص 335 .

(6) العراق ـ حنا بطاطو ـ ج 3 ـ ص 341 .

(7) الوقائع العراقية ـ العددان 896 ، 898 ـ في 28 تشرين الثاني ، و15 كانون الأول .

(8) العراق ـ حنا بطاطو ـ ج 2 ـ ص 347 .

(9) المصدر السابق ـ ج2 ـ ص 352 ، 353 .

(10))نفس المصدر ـ ص 358 .

(11) نفس المصدر ـ ص 358 .

(12) نفس المصدر ـ ص 362 .

(13) المصدر السابق ـ ص 373 .

توثيق الفصل العاشر:

(1) العراق ـ حنا بطاطو ـ ج3 ـ ص 379 .

(2) نفس المصدر ـ ص 380 .

(3) المصدر السابق ـ ص 381 .

(4)المصدر السابق ـ ص 382 .

(5) نفس المصدر .

(6)المصدر السابق ـ ص 385 .

(7) صحيفة طريق الشعب ـ العدد 6 ـ كانون الثاني 1968 .

توثيق الفصل الحادي عشر:

(1)المصدر السابق ـ ص 381 .

(2) المصدر السابق ـ ص 390 ـ حديث أجري مع عبد الرحمن عارف في اسطنبول ،في 18 شباط 1970 .

توثيق الفصل الثاني عش :

(1) حرب أكتوبر 73 ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 112

(2) المصدر السابق ـ ص 115 .

(3) أكتوبر 73 ـ محمد حسنين هيكل .ـ ص343

(4) نفس المصدر

توثيق الفصل الثالث عشر:

(1) صحيفة الجمهورية ـ 13 أيلول 1968 .

(2) العراق ـ حنا بطاطو ـ ج 3 ـ ص 416 .

(3) المؤتمر الصحفي للرئيس البكر في 20 تموز1970 .

(4) صحيفة الثورة ـ 10 تموز 1970 .

توثيق الفصل الرابع عشر:

(1) حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنيين هيكل ـ ص124

(2) نفس المصدر ـ ص 123

توثيق الفصل الخامس عشر:

(1) حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص136.

(2) نفس المصدر السابق ـ ص 136 .

(3) مذكرات الكولونيل أولفر نورث ـ مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي ـ تحت النار ، 1991 .

(4) أوهام القوة والنصر ـ هيكل ـ ص134

(5) أوهام القوة والنصر- ص138.

(6) المصدر السابق - ص 129

(7) حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - محمد حسنين هيكل - ص 152

(8) نفس المصدر السابق .- ص 157

توثيق الفصل السادس عشر:

(1) حرب الخليج - محمد حسنين هيكل - ص 235 .

(2) نفس المصدر - ص 237 .

(3) نفس المصدر - 239

(4)تلفزيون بغداد - 1 نيسان1990

(5) أوهام القوة والنصر - هيكل - ص 355

(6) أوهام القوة والنصر - هيكل - ص 326

(7) نفس المصدر - ص329

(8) اوهام القوة والنصر - هيكل - ص 244

(9) المصدر السابق - ص 246 .

توثيق الفصل السابع عشر:

(1) أوهام القوة والنصر - محمد حسنين هيكل - ص 129 .

(2)المصدر السابق - ص 133 .

(3) راديو وتلفزيون بغداد - 2 آب 1990.

(4) أوهام القوة والنصر - هيكل- ص 363 .

(5) نفس المصدر السابق - ص 389 .

(6) بانوراما حرب الخليج - عبد الحسين شعبان - ص 30 .

(7)أوهام القوة والنصر - هيكل - 378

(8) نفس المصدر ـ ص 393 .

(9) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 31

(10)أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 408

(11) نفس المصدر السابق ـ ص 412 .

(12) بانوراما حرب الخليج ـ د . عبد الحسين شعبان ـ ص 34 .

(13) حديث صدام حسين في تلفزيون بغداد .

(14) بانوراما حرب الخليج ـ د . عبد الحسين شعبان ـ ص 35

(15) أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 456

(16) نفس المصدر .

(17) بانوراما حرب الخليج ـ د. عبد الحسين شعبان ـ ص 36 .

توثيق لفصل الثامن عشر:

(1) أوهام القوة والنصر ـ هيكل ـ ص 28

(2) نفس المصدر السابق ـ ص 29 .

(3) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 38 .

(4) تعميم وزع على اعضاء حزب البعث ، للعمل بموجبه .

(5)حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر ـ هيكل ـ ص 478 .

(6) المصدر السابق ـ ص 481 .

(7) نفس المصدر .

(8) نفس المصدر ـ ص 157 .

(9) نفس المصدر ـ ص 493 .

(10) تصريح رئيس أركان القوات الجوية الأمريكية ـ واشنطن بوست .

توثيق الفصل التاسع عشر:

(1) بانوراما حرب الخليج ـ د . عبد الحسين شعبان ـ ص 52 .

(1) أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 501 .

(3) المصدر السابق ـ ص 516 .

(4) المصدر السابق ـ ص 521 .

(5) المصدر السابق ـ ص 535 .

توثيق الفصل العشرون:

(1) حرب الخليج ـ هيكل ـ ص 535 .

(2) نفس المصدر .

توثيق الفصل الحادي والعشرون:

(2) المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص 89

(2) نفس المصدر السابق ـ ص 100 .

(3) المصدر السابق ـ ص 339 .

(4) المصدر السابق ـ ص 123 .

(5) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 100 .

(6) المعارضة العراقية ، والصراع لإسقاط صدام ـ أبراهيم نوار ـ ص 339

(7) المصدر السابق ـ ص 147 .

(8) المصدر السابق ـ ص 178 .

(9) أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل .ـ ص 582

توثيق الفصل الثاني والعشرون:

(1) تصريح صحفي لناطق رسمي بأسم حدك ، في 6 /7 /995

توثيق الفصل الثالث والعشرون:

(1) بانوراما حرب الخليج ـ د.عبد الحسين شعبان ـ ص 57.

(2) حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 582.

(3) نفس المصدر السابق.

(4) المصدر السابق ـ ص 583.

(5) صحيفة الشرق الأوسط ـ العدد 971- في 1995/1310.

(6) الاعتراف الأخير ـ جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي ـ الحلقة السادسة والسابعة، موقع الحياة ـ 14/أيار 2005.

(7) نفس المصدر السابق.

(8) المصدر السابق.

(9) نفس المصدر

(10)نفس المصدر

(11)المصدر السابق

المصادر

1 ـ ثورة 14 تموز ـ د. ليث الزبيدي

2 ـ العراق ـ حنا بطاطو ـ ثلاث أجزاء .

3 ـ العراق في عهد قاسم ـ جرجيس فتح الله .

4 ـ المعارضة العراقية ، والصراع لإسقاط صدام ـ ابراهيم نوار

5 ـ مذكرات عبد السلام عارف .

6 ـ مذكرات كامل الجادرجي .

7ـ أوكار الهزيمة ـ هاني الفكيكي

8 ـ تاريخ الوزارات العراقية ـ عبد الرزاق الحسني .

9 ـ مهمات الثورة في المرحلة الراهنة ـ محمد حسين ابو العيس .

10 ـ ثورتنا في العراق ، وقضية الوحدة ـ عزيز الحاج .

11 ـ تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، 46 ـ58 ، فاضل حسين .

12 ـ الكرد والمسألة الكردية ـ شاكر خصباك .

13 ـ ملاحضات أولية في الإصلاح الزراعي ـ زكي خيري .

14 ـ جبهة الاتحاد الوطني والمهمات الملقاة على عاتقها ـ عزيز الشيخ

15 ـ الإصلاح الزراعي ، والسياسي ـ عبد الرزاق الظاهر .

16 ـ قضايا عربية ـ عامر عبد الله .

17 ـ هذا هو طريق 14 تموز ـ د . إبراهيم كبه .

18 ـ ثورة 14 تموز في عامها الأول ـ لجنة احتفالات ثورة 14 تموز .

19 ـ وثائق فلسطينية ـ دائرة الثقافة ـ منظمة التحرير الفلسطينية .

20 ـ القضية الكردية ـ عزيز الحاج .

21 ـ أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل .

22 ـ إسرار حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل

23 ـ حرب تشرين 1973 ـ محمد حسنين هيكل

24 ـ الوقائع العراقية ـ الجريدة الرسمية للحكومة العراقية .

25ـ صحف اتحاد الشعب ، طريق الشعب ، الأهالي ، العالم العربي ، الجمهورية، الثورة الوطن،رسالة العراق ، الثقافة الجديدة ، الوقائع العراقية. الأنوار .

25 ـ الاعتراف الأخير ـ جعفر ضياء جعفر ونعمان التميمي

انتهى الكتاب

تم تحديث الكتاب في 2011/10/26